۱-۲۱۸

-۱۶۴

۵۵۴۱ سنی

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب جامع الافکار وناقد الانظار
مؤلف مهدی بن ابی ذر نراقی
موضوع
شماره ثبت کتاب ۶۲۷۲۶
۳۴۰۶
شماره قفسه ۴۴۸۹

بازرسی شد

بازدید شد ۱۳۸۲

خطی - فهرست شده
۴۴۸۹

۱۶۴

۱-۲۱۸

۵۵۴۱-سن

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب جامع الافکار و ناقد الانظار

مؤلف مهدی بن ابی ذر نراقی

موضوع

شماره قفسه ۴۴۸۹

شماره ثبت کتاب ۶۲۷۲۶

۳۳۰۶

بازرسی شد

بازدید شد ۱۳۸۲

۴۴۸۹

هر کس چو آب [illegible]
[illegible] حکم

۱۵۰۰ ریال

المعوذات التي [illegible]
[illegible] المعوذات
[illegible]

[illegible]

[illegible]

مجلس شورای ملی
کتابخانه
۱۳۰۲

خطی، فهرست شده
۴۴۸۹

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي ... [illegible]

... [illegible] ...

يقول أضعف العباد ... مهدي بن أبي ذر النراقي ... [illegible]

... [illegible] ...

... وسميته بجامع الأفكار وناقد الأنظار ... [illegible]

المقالة الأولى ... [illegible]

المقالة الثانية ... [illegible]

... [illegible] ...

الاحكام عليه وفرع الامكان من لوازم الماهيات فان اللزوم قد يلاحظ العقل من حيث انه حالة بين اللازم والملزوم فهو ح آلة لمعرفة حالهما
وعنوان لملاحظتهما فلا يقدر العقل ان يحكم عليه بشيء ولا اعتباره بنسبة ما بشيء وقد يلاحظ قصدا من حيث انه مفهوم من المفهومات والذات
بين المفهومات فنقول [illegible] الاعتبار الاخير يكون [illegible] بالوجه الاول لا يلزم تسلسل ولا ترتب اصلا لانقطاعه [illegible] ان يحكم عليه بشيء [illegible]
ح [illegible] [illegible] العقل [illegible] الوجه الثاني ولاحظ [illegible]
والمرتبة الثانية منها حكم الوجوب [illegible] وجوب الاتصاف [illegible] من حيث انه حالة بين الماهية والامكان فيكون من الوجه الاول
ولا [illegible] الاعتبار وجوب آخر بين الماهية وهذا الوجوب فلا يلزم تسلسل ولا ترتب نعم ان لاحظ العقل قصدا او [illegible] من حيث انه مفهوم من
المفهومات ولاحظ مع الماهية والنسبة بينهما لزم اعتبار وجوب آخر بين الماهية وهذا الوجوب فاعتبار الوجوب الآخر في الوجوب الثاني
يتوقف على ملاحظات ليس شيء منها ضروريا للعقل [illegible] وهذا هو المراد بانقطاع التسلسل بانقطاع الاعتبار ثم اعتبار الوجوب الثالث
لا كان من حيث انه حالة بين الماهية والوجوب الاول يكون من الوجه الاول فلا يعتبر له اعتبار وجوب ثالث بين الماهية والوجوب الثاني
ان اعتبره العقل [illegible] من حيث انه مفهوم من المفهومات ولاحظ مع الماهية والنسبة بينهما لزم اعتبار وجوب ثالث الا انه يتوقف على
ملاحظات غير لازمة للعقل [illegible] فينقطع التسلسل وهكذا الكلام في اعتبار الوجوب الرابع والخامس وما فوقهما وهكذا حال انقطاع
التسلسل في سائر الامور الاعتبارية من اللزوم والحصول وغيرهما بهذا ما ذكروه في الجواب عن الشبهة المشهورة بشبهة لزوم التسلسل في اللزوم [illegible]
واورد عليه بان وجوب اتصاف ماهية الممكن بالامكان بين اللزوم واحد المتلازمين لو كان بمجرد اعتبار العقل فالحكم [illegible] العقل [illegible]
العقل ليس ضروريا فيجوز ان لا يتحقق وجوب اتصاف ماهية الممكن بالامكان ولا اللزوم بين اللزوم واحد المتلازمين [illegible]
اللازم [illegible] اللزوم [illegible] ولا ريب في ان وجوب اتصاف الممكن بالامكان ووجوب اتصافه بوجوب الاتصاف في اللزوم
بين المتلازمين واللزوم بين اللزوم واحدهما امور متحققة في الواقع ونفس الامر وان قطع النظر عن اعتبار العقل فليست الوجوبات واللزومات
امورا اعتبارية بل حقيقية واجيب عنه بان عدم كون الوجوبات واللزومات المذكورة من الامور المتحققة في نفس الامر لا يوجب
زوال الامكان عن الممكن وجواز الانفكاك بين اللزوم الاول واحد المتلازمين وانما يلزم ذلك لو لم تكن ماهية الممكن واجبة الاتصاف
[illegible] اللزوم الاول [illegible] لاحد المتلازمين في نفس الامر [illegible] ان انتفاء مبدأ المحمول في نفس الامر لا يستلزم انتفاء [illegible] الامر انتفاء
مبدأ المحمول في الواقع يستلزم انتفاء المحمول لان مفهوم وجوب الاتصاف ومفهوم اللازم [illegible] لانتفاء جزئه ولا يوجب عدم صدق ذلك المحمول الذي [illegible]
[illegible] في نفس الامر ان صدق المفهومات العدمية في نفس الامر [illegible] الامور الموجودة فيها [illegible] مفهوم الاعمى [illegible] في الواقع لانتفاء جزئه
[illegible] الى زيد [illegible] وجدت في الواقع [illegible] الزوجية في نفس الامر مع ان الزوجية غير موجودة فيها وامثال ذلك كثيرة ان
[illegible] في ان [illegible] ثبوت [illegible] في نفس الامر هي كون ماهية الممكن واجبة الاتصاف بالامكان في الواقع واللزوم الاول لازما لاحد
المتلازمين في نفس الامر لان وجوب الاتصاف واللزوم الاول من الموجودات الواقعية فلا ينقطع التسلسل في الوجوبات واللزومات الا
بانقطاع اعتبار العقل وان لم يثبت وجوب اتصاف الممكن بالامكان واللزوم الاول في نفس الامر الا انه لا ينتفي تحقق [illegible] المذكور فيها

واورد عليه ان الماهية واجبة الاتصاف بكل واحد من الوجوبات المتسلسلة الى غير النهاية وكل واحد من اللزومات المذكورة لازم لاحد المتلازمين
في نفس الامر ولولا ذلك لجاز ان لا يكون الماهية واجبة الاتصاف بكل واحد من الوجوبات المذكورة في نفس الامر وان لا يكون واحد من اللزومات لازما لاحد المتلازمين
في الواقع وان قطع النظر عن اعتبار العقول والاذهان والفروض [illegible] ان الماهية واجبة الاتصاف بالامكان وان اللزوم الاول لازم
لاحد المتلازمين في نفس الامر [illegible] ان الماهية واجبة الاتصاف بوجوب الاتصاف ووجوب الوجوب وهكذا وان اللزوم الثاني وما فوقه
لازم لاحد المتلازمين في نفس الامر [illegible] في الواقع في الكل [illegible] كل واحد من الوجوبات واحد [illegible] اللزومات لازم
في نفس الامر كان [illegible] موجودة في نفس الامر ولا يتصف بثبوت شيء له في ثبوت
شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له فان كان هذا الثبوت بحسب نفس الامر كان المثبت له ثابتا فيه وان كان بحسب الخارج كان المثبت له موجودا فيه [illegible]
[illegible] لا يتصف بثبوت شيء له [illegible] ولا ذلك الشيء المثبت موجودا او معدوما وان كانوا [illegible] القضية [illegible]
[illegible] الخارج [illegible] والعدم [illegible] الوجوبات واللزومات كان [illegible] في نفس الامر [illegible]
[illegible] في نفس الامر [illegible] الوجوبات واللزومات [illegible]
[illegible] في نفس الامر [illegible] في الواقع ونفس الامر [illegible] الاعتبارية [illegible] الانقطاع [illegible]
[illegible] صدق القضية [illegible] لا يكون موجودا [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] مع ان الموضوع [illegible] في الخارج [illegible] موجود [illegible]
مع ان [illegible] القضية الموجبة [illegible] في الخارج ونفس الامر [illegible]
[illegible] فيصدق [illegible] المذكورة [illegible]
ان [illegible] في الخارج ونفس الامر [illegible] الوجه [illegible] وجد [illegible]
[illegible] القضية [illegible] فان موضوع القضية الذهنية قد يكون موجودا في الذهن
بوجه [illegible] قد يكون موجودا [illegible] المعقولات [illegible] ان صدق القضية [illegible]
[illegible] الوجه [illegible] الحكم [illegible] الوجه المستقل [illegible]
[illegible] الوجه [illegible] الموضوع [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] لا مكان [illegible] ان الوجوبات واللزومات المذكورة وان لم تكن موجودة في نفس الامر
[illegible] وجودات [illegible] موجودة فيها [illegible] وان كان كل واحد [illegible] في [illegible] ايضا [illegible]
[illegible] الوجه المستقل [illegible] واحد المتلازمين فان وجه [illegible] الموضوع لا يلزم ان يكون مستقلا [illegible]
كيف [illegible] ان يكون كل واحد من [illegible] المفروضات [illegible] شيء [illegible] يكون [illegible]
لان لزوم شيء لآخر قد يكون [illegible] الوجه المستقل [illegible] في الملزوم واللازم [illegible] انفكاك الملزوم في وجوده بالفعل

[illegible] المعدوم [illegible]

من وجه لا لازم النفس وقد يكون بحسب الوجود العقلي من احد الطرفين والجهة الاخرى من الطرف الاخر كلزوم الانقطاع الجسم فان الانقطاع

من حيث انه ممتنع لازم للجسم من حيث انه موجود في العقل وقد يكون بحسب جهة الاخرى من كلا الطرفين ومن هذا القبيل لزوم اللزوم فانه من حيث انه لازم

[illegible]

[illegible]

فقد اعترض عليه بان الفاضل ان اراد به انا نجزم بثبوت الشيء لنفسه مع عدم العلم بوجوده فلا يلزم منه عدم كون ذلك الثبوت فرع الوجود
بل انا نجزم به مع عدم الوجود في نفس الامر فهذا ان ... المحقق يرجع الى الدليل الاول وان اراد انا نجزم بثبوته لنفسه مع ...
يرجع الى الدليل الثالث وجوابه ان ... الشقين ... ويرجع الى الاول والثالث ... فان اختلاف الادلة
قد يكون لاجل الاختلاف في ... فان اختار الشق الاول يجاب ... العلم ... العلم
واجيب بان اختار الشق الثاني ويرجع الى الدليل الثالث فنقول ما له **وهذا الدليل الثالث** فاعترض عليه ... الشيء
اذا كان معدوما فان ثبوت الشيء لنفسه ... فثبوت الانسانية للانسان ... ثبوت الانسان ... اذا كان الشيء
معدوما فالصدق ... جميع المفهومات ... ان كان ... وان كان ...
فقد ان كان ... الصدق ... وجوابه انا لا نسلم صدق ... جميع المفهومات على المعدوم في الخارج اذا كان موجودا في الذهن
فان حقيقة الانسانية ثابتة للانسان المعدوم في الخارج اذا كان موجودا في ... المدارك ... العقل ... الانسان
يحكم بثبوت الانسانية ... بوجوده في الخارج فالانسان الموجود في الذهن دون الخارج ... الانسان
انسان ... ولو كان ... الذهن حقيقة الانسانية وعدم ثبوت الانسانية ... فالانسان ...
ان الماهية ... في الوجود ... الانسان المعدوم ... الانسانية الخارجية ...
النظر عن وجودها وحصولها ... وحصولها في الذهن ... الماهية ثابتة لنفسها ...
نفسه ... اذا كانت موجودة في الذهن دون الخارج ... وجدت في الخارج يكون ثبوتها لنفسها ...
وان كان وجودها ... فالماهية الموجودة في الخارج ... الانسان ...
... الوجود ...
الموجود لنفسها مع عدم العلم ... مع عدم العلم ... يكون ... عدم ... الالتفات ...
... جميع المفهومات ... الاحض اذا المعدوم ... وقع ... القول اذا العصر
... ان الانسان ... ان الانسان ... الدليل ...
... الوجود ... الوجود ...
... الوجود ...
القطع ... الانسان ... العلم ...
ان صدق ... جميع المفهومات ... الماهية ... اذا كانت ... الواقع ...
... جميع المفهومات ... الانسان الثابت في الواقع ... الواقع ...
... الواقع ... في الخارج ...

... صدق ... جميع المفهومات ... الواقع ... ان الصدق المذكور ... ثبوت
... الماهية ... المركب ... الماهية والوجود ...
المركب ... بطلان ... المطلق ...
... الخارج ... الخارج ...
... الخارج ...
... الخارج ...
حقيقة ... موجودة ... الماهية في الخارج ... الموجودة في الخارج وان كان ... الخارج ...
... الماهية ... الوجود ... العقل ... الماهية ... الموجود ... الماهية والوجود ...
... الماهية ... الوجود ...
... احدهما ... الماهية ... **والثاني** ... الوجود ...
في الماهية الموجودة ... الموجود ... الموجود ...
هو الماهية ...
... العقل ...
... الماهية ...
...
... الاول ...
... العقل ... الموجود ...
العقل ... الكلام ... الماهية ...
... الكلام ...
يكون ...
... الموجود ...
... الاول ...
... الاول ...
... الاول ...
... الاثر ...

المقدمة الثانية ... العلم ... والوجود
قوله ...
... الماهية ... الوجود ... الخارج ...
... الوجود ...

[illegible] ... التعقيب [illegible] ... الموجهة [illegible]

حصول الهوية [illegible] الاستلزام والعقد [illegible]

[illegible] ... ذات الهية [illegible]

[illegible] ... الوجود [illegible]

[illegible]

[illegible] ... حصول [illegible]

نقض [illegible] ... المراد [illegible]

[illegible]

ابطلانه ... [illegible]

للعقل [illegible] ... ذات الهية [illegible] ... ان الموجهة [illegible]

[illegible] ... ذات الهية [illegible]

[illegible] ... ذات الهية [illegible]

[illegible]

[illegible] ... الموجهة [illegible]

[illegible]

موجهة م

[illegible]

الطرف المرجوح جوازا وان اولا وعلى الثاني يكون الطرف الراجح واجبا وقد ان يمكن بحث في الاول اذ فرض وقوعه فاما ان يقع مع بقاء مرجوحيته يلزم
ترجيح المرجوح او مع عروض رجحان على الطرف الراجح فهو مناف لعروض ما يقتضي ذات الممكن واورد عليه انه يلزم المنافاة المذكورة لو كان اقتضاء
ذات الممكن الاولوية لاحد الطرفين على سبيل الوجوب اما اذا كان ذلك لا اقتضاء تاما على سبيل الاولوية فلا يلزم ذلك مثلا نقول ان الممكن يقتضي
ذاته اولوية الوجود لا على سبيل الوجوب بل على سبيل الاولوية ويقتضي الاولوية الثانية اي على سبيل الاولوية وبالجملة ترتب الاولويات الى ان ينقطع
الترتيب بانقطاع اعتبار العقل ويجيء اذا صار الطرف المرجوح راجحا وواقعا لا يلزم منه الا اقتضاء ذات الممكن بالنظر الى مقتضيه اي على سبيل الرجحان في
الاولوية وهذا يجري في كل هذا على التسلسل فيه وجوابه ان الذات لا تقتضي رجحان الوجود مثلا يلزم ان لا تقتضي مرجوحية العدم ايضا لان الراجحية
والمرجوحية متضايفتان ومرجوحية العدم بالنظر الى الذات يستلزم امتناعه لان وقوع المرجوح محال واذا كان هذا الطرف ممتنعا يكون الطرف
الراجح واجبا فاحد طرفي الممكن لو كان راجحا فاما ان يكون طرف الوجود فيكون الممكن واجبا او طرف العدم فيكون ممتنعا وهذا كان الاول بين
وجهه وانما والاخر يجيء وجهه وانما وكلام [illegible] في الممكن [illegible] بطرف الوجود والعدم كلاهما **ومنها** انه قد تقرر ان الوجوب لا يجامعه [illegible] ولا امتناع
الوجود [illegible] امتناع [illegible] والممتنع ما كان بذاته [illegible] لا امتناع العدم [illegible] لا شيء اخر والممكن ما ليس في ذاته [illegible] ولا امتناع [illegible] الوجود
والعدم بل طريان كون هذا المحتاج الى المؤثر [illegible] وذلك [illegible] الممكن الذي وجوده [illegible] انه كان ذاته [illegible] ولا امتناع [illegible]
الى المؤثر [illegible] الوجوب [illegible] الا انه [illegible] في الحقائق دون الالفاظ وان امتناع [illegible] الاولوية [illegible]
الممكن موجودا **ومنها** انه لو كفى الاولوية الذاتية لوقوع احد طرفي الممكن فلا يخلو اما ان يمتنع وقوع الطرف المرجوح او لا يمتنع الاول يكون الاولوية
الذاتية وجوبا وهو خلاف المفروض وعلى الثاني يكون وقوع الطرف الراجح موقوفا على عدم حصول سبب المرجوح وهو عدم مانع عن ذات الممكن
فوقوع الطرف الراجح محتاج الى سبب خارج عن ذات الممكن فلا يكفي مجرد الاولوية في وقوع احد طرفيه وهو المطلوب واورد عليه ان المفروض ان
السبب خارج عن ذات الممكن انما هو عدم سبب المرجوح فاذا فرضنا ان الطرف الراجح هو الوجود [illegible] سبب لعدمه [illegible] الممكن
عن احتياج الى [illegible] موجود [illegible] باب اثبات الصانع واجيب بان الطرف المرجوح [illegible] هو المفروض يكون سببه
لان سبب العدم [illegible] عدم [illegible] الوجود فيكون عدم سبب العدم [illegible] عدم العدم [illegible] يكون عدم سبب الراجح امرا موجودا ويكون
وقوع الطرف الراجح [illegible] فلا يلزم انسداد باب اثبات الصانع وفيه ان الممكن [illegible]
يكون [illegible] العدم [illegible] الشيء [illegible] عدم [illegible] الممكن المفروض [illegible]
ان يكون العدم [illegible] الموجب [illegible] عدم [illegible] ارتفاع هذا الشيء الموجود [illegible] الممكن [illegible]
[illegible] ارتفاع سبب العدم والجواب ان سبب العدم اذا كان امرا موجودا [illegible] ان الممكن المفروض [illegible]
يحتاج [illegible] ان كان [illegible] موجود [illegible] المفروض [illegible] الاولوية وان حصل الارتفاع بمجرد الاولوية
كان هذا الحكم [illegible] بمجرد هذه الاولوية [illegible] لما كان موجبا [illegible] المفروض [illegible] موقوفا على
ارتفاع سبب الوجود فان كان [illegible] او لم [illegible] الوجود [illegible] مع ذلك [illegible] العدم او [illegible] وان كان [illegible] امرا موجودا

آخر

[illegible] الممكن [illegible]

آخر [illegible] الا انه يمتنع الارتفاع عن وجوده [illegible] يلزم التسلسل [illegible] وهو باطل **ومنها** انه لو كان لاحد طرفي الممكن اولوية
بحيث يقع بها [illegible] لا يجوز وقوع الطرف الاخر [illegible] الثانية [illegible] يكون [illegible] وعلى الاول فاما [illegible] وقوع الطرف المرجوح [illegible]
فاما ان يكون وقوعه مستندا الى علة اولا والثاني باطل [illegible] ترجيح المرجوح [illegible] وعلى الاول فاما ان يصير الطرف المرجوح [illegible]
والثاني باطل لان العلة لا تكون [illegible] والاول [illegible] الطرف [illegible]
[illegible] **ومنها** ان الحكم اذا كان [illegible] لانه [illegible] الطرفين يستلزم مرجوحية الطرف
الاخر [illegible] مرجوحيته [illegible] امتناع ترجيح المرجوح [illegible] الوجود لذاته يستلزم امتناع العدم لذاته [illegible] وجوب الوجود
[illegible] الوجوب [illegible] **قيل** انه [illegible] الممكن [illegible]
الوجود والعدم بالنظر الى ذاته [illegible] الرجحان [illegible] الرجحان [illegible] الوجود والعدم بالنظر الى ذاته
[illegible] الرجحان [illegible] ترجيح المرجوح [illegible] في الممكن [illegible]
اقتضاء [illegible] الوجود والعدم [illegible] الاولوية [illegible] اقتضاء ذات الممكن [illegible]
الطرفين او كونه [illegible] اقتضاء [illegible] الذات [illegible] احد الطرفين [illegible] الرجحان [illegible] الاقتضاء [illegible] يكون
الطرف الاخر مرجوحا [illegible] لا يجوز ان يكون الراجح بالذات مرجوحا بالغير والراجح بالذات راجحا بالغير [illegible] بالذات [illegible]
[illegible] **ومنها** انه [illegible] مقتضيات [illegible] مقتضيات [illegible]
[illegible] الحرارة [illegible] الطرفين [illegible] يكون الطرف الاخر مرجوحا [illegible] راجحية احدهما
مرجوحية الاخر [illegible] الدليل [illegible] الرجحان [illegible]
الرجحان الذاتي [illegible] اقتضاء [illegible] تام [illegible] اقتضاء [illegible] والاول يكون [illegible] مقتضيا [illegible]
[illegible] اقتضاء [illegible] الذاتية [illegible] الحكم [illegible] يكون [illegible]
[illegible] بالذات [illegible] الحرارة [illegible] البرودة [illegible] اقتضاء [illegible] البرودة [illegible]
[illegible] الاطلاق [illegible] الاولوية [illegible] وحصول [illegible]
[illegible] **الثالث** ان غاية [illegible] الدليل ان يكون العدم ممتنعا بالنظر الى ذاته والامتناع الذاتي [illegible]
[illegible] لا يجوز ان يقع [illegible] المرجوحية بالنظر الى الذات [illegible] الراجحية بالنظر الى الغير [illegible] الراجح
المرجوح [illegible] الذات [illegible] بالنظر الى الذات [illegible] الرجحان بالنظر الى الغير [illegible] الراجح بالذات [illegible] مرجوحا بالغير
المرجوح بالذات [illegible] بالغير [illegible] اقتضاء [illegible] والمنافيان [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] الرجحان الذاتي لاحد الطرفين يكون الطرف الاخر مرجوحا [illegible] الرجحان [illegible] لاحد الطرفين

[illegible] الرجوحية [illegible]

[illegible] الاولوية [illegible]

يكون الطرف الآخر موجودا فان رجحان احد الطرفين يستلزم مرجوحية الطرف الآخر فاذا كان الرجحان بالنظر الى الذات يكون المرجوحية ايضا كذلك
الى الذات فالمرجوح مع كونه موجودا يمتنع ان يكون راجحا لامتناع ترجيح المرجوح واذا امتنع وقوع المرجوح يكون وقوع الطرف الراجح واجبا في
فرض مرجوحية الآخر الوجوب يكون منتهيا الى حد الوجوب [illegible] والحاصل ان الكلام في صورة تحقق الراجحية والمرجوحية لا مطلقا فاذا فرض [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible — main text block of the right-hand page (folio 18), about 30 lines of dense cursive script]

[illegible — marginal notes in a different hand, including a passage in red ink]

[illegible — main text block of the left-hand page (folio 17), about 31 lines of dense cursive script]

الوجود الحادث ... والمعدوم

[illegible]

المقصد ... والسادس في ابطال ...
وهي العشر الكامل

[illegible]

المصرح به في مسئلة ابطال التسلسل ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

برهان التضايف

[illegible]

مجموع الوفق عن كل ضلع مضعفًا [illegible]

بالجملة المعلومة [illegible]

[illegible]

ومنها [illegible]

[illegible]

ومنها [illegible]

[illegible]

ومنها [illegible]

[illegible]

ومنها [illegible]

[illegible]

ومنها [illegible]

[illegible]

ومنها [illegible]

[illegible]

[illegible]

ومنها [illegible]

وأما الثاني [illegible]

ومنها [illegible]

[illegible]

ومنها [illegible]

المقالة الأولى في إثبات الواجب [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ومنها [illegible]

[illegible]

[illegible] ومنها [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

موجودا ما لها ايجاب بين جزء اي ايجاب صادر من جزء وهذا الايجاب يتوقف على موجود ما هو من الجزء الاول او بوجه الاول وهو مع ذلك يتوقف على ايجاد
صادر من جزء [illegible] طبيعة الوجود [illegible]
فيلزم الدور [illegible] الطبيعتين [illegible]
[illegible] الطبيعتين [illegible]
[illegible]

المهمة الدوما في اثبات واجب الوجود شرح [illegible]

الوجود وكذا طبيعة الوجود اي المفهوم المشترك سواء كان موجودا في الخارج او معدوما [illegible] اعتبار [illegible] الايجاد الكلي
فيلزم الدور [illegible]
موجود في الخارج [illegible]
[illegible] الافراد [illegible]
ذكره ان في صورة الاستدلال ان الواجب يتوقف كل من الايجاد والوجود [illegible] مجموع الوجودات [illegible]
[illegible]
يلزم الدور [illegible] الوجود واجب الذات [illegible]
[illegible]

ان مجموع الممكنات [illegible]

ذلك المبدأ موجودا او فيكون طبيعة الوجود متحققة في ضمنه فيلزم كون طبيعة الوجود طبيعة الوجود متحققة فيها بالذات [illegible]
من ان المراد بطبيعة الوجود [illegible] لا يكون الوجود العام [illegible] متحققة في ضمنه [illegible] المحقق
في ضمن الفردين [illegible] باعتبار وجوده في ضمن احد الفردين [illegible] باعتبار وجوده في ضمن الفرد الآخر فيلزم الدور [illegible]
[illegible] طبيعة الوجود المطلق [illegible] قال بعض الافاضل [illegible]
من كلام الشيخ في اثبات [illegible]
متحققة والا لامتنع جميع الموجودات [illegible]
هو موجود [illegible] جميع الموجودات [illegible] طبيعة الوجود
الطبيعة [illegible] الممكنات [illegible]
[illegible]

العلامة [illegible] والوجود [illegible]

موجودا [illegible] انه يكون الوجود [illegible] موجودا بالذات [illegible]
ان الوجود الحقيقي [illegible] الوجود المطلق [illegible]
البحث والنظر [illegible] الوجود المطلق [illegible] الوجود الحقيقي [illegible]
[illegible]

وتبوء نابعه [illegible] الموجودات [illegible] المراد هو الوجود الحقيقي [illegible]

ان الدليل [illegible]

لا الوجود وليس لها قابل بملاحظة الفاعل وهو الوجوب لذاته ولان الشيء باعتبار الوجود لا ينفك عن الوجوب السابق والوجوب اللاحق
فكل موجود يتوقف على الوجوبين اما توقفه على الوجوب السابق فلانه عبارة عن امتناع جميع انحاء العدم قبل الوجود ومعلوم انه ما لم
يمتنع جميع انحاء العدم عن الشيء لم يوجد لم يمكن ان يصير موجودا واما توقفه على الوجوب اللاحق فلانه عبارة عن انه بشرط المحمول امتناع
جميع انحاء العدم عن الشيء وقت الوجود والبديهة شاهدة بانه ما لم يمتنع جميع انحاء العدم عن الشيء وقت وجوده لم يوجد واذا توقف
الوجود على الوجوبين فالوجوبان انما هما في الموجودات واذا ثبت الوجوب امتنع عدمها ولا يمكن ان يصير لا شيئا محضا وامتناع عدمها
راسا يتوقف على وجود واجب لذاته لان الموجودات لو انحصرت في الممكنات ووجد بعضها بالبعض وان وجب كل منها
بعلة الا انه لما جاز ارتفاع ذلك الكل مجموعا لو ارتفع الكل ارتفاعا ما فيجري ذلك في جميع سلسلة الممكنات الى ان تسلسلت الى
غير النهاية فيتحقق نوع واحد من انحاء العدم وذلك الكل بارتفاعها جميعا ولم يسد بعد وجود ارتفاع الكل مع التوقف بعدم الموجود
عدم الكل بمنزلة لو جاز الا يرتفع الكل مع علته لان الغرض ان علته ليست بحيث يمتنع عليه العدم فيجب ان يوجد علة واجبة بالذات ليستد
بها جميع انحاء العدم عن الموجودات كما قررنا البرهان المذكور بالتفصيلين يندفع ما اورد عليه بان الاستدلال بهذا النحو مسلك آخر سوى
طريق الاستدلال والمباحثة في هذه الطريقة فنقول ان اراد بتوقف مجموع الموجودات ان المجموع المذكور بشرط كونه موجودا فيمتنع ان
يصير لا شيئا محضا فمسلم ولكن جميع الممكنات الموجودة بشرط الوجود ايضا كذلك بلا فرق وان اراد ان جميع الموجودات المعينة الموجودة يمتنع
ان يصير لا شيئا محضا فممنوع وانما يصح ذلك على تقدير وجود الواجب بالذات ولا دليل على تسليم وجود الواجب كيف ولو سلم ذلك لاستغنى عن هذا
واما على التقرير الاول فظاهر واما على التقرير الثاني فلان البرهان المذكور دل على ان الممكنات الموجودة لها اعتباران احدهما اعتبار
انها ممكنات وثانيهما اعتبار انها موجودات وبالاعتبار الاول لا يابى عن الوجود والعدم فلا يمتنع ان يصير لا شيئا محضا وبالاعتبار
الثاني يجب ان يكون لها وجوب لان الوجود لا ينفك عنه والوجوب بالغير لا ينافي جواز صيرورتها لا شيئا محضا والامتناع هو الذي يثبت للواجب
بالذات لما تقرر وحاول بعض الافاضل امتناع انعدام مجموع الموجودات على العدم بالمرة وقال امتناع صيرورة مجموع الموجودات
لا شيئا محضا بالمرة معلوم بالبداهة كما هو المشهور ومجموع الممكنات لا يمتنع عليه ذلك لان مجموع الممكنات في حكم ممكن واحد في جواز طريان الانعدام
عليها وانت تعلم ان هذا الكلام مشعر بان من لم يسلم وجود الواجب كيف يسلم امتناع انعدام مجموع الموجودات بالمرة ودعوى البداهة
غير مسموعة فانه نقل في شرح المعالم الاولية في اثولوجيا امتناع انعدام الحقائق حيث قال في اثبات بقاء النفس بعد خراب البدن
ان النفس حقيقة والحقيقة لا تبيد فيعلم منه ان الحقائق الموجودة لا تنعدم بالمرة قلت لا نسلم ذلك لم لا يجوز عدم انعدام الحقائق بعد وجودها
موجودة سواء استندت الى الواجب لذاته ام لا فهذا من اين يعلم ان بعض الافاضل اخذ في الاستدلال بعد بطلان مجموع الموجودات في نفسه
الوجود بما هو موجود اي لا بشرط شيء وقال طبيعة الموجود بما هو موجود لا بشرط شيء يمتنع ان يصير لا شيئا محضا والا يلزم صيرورة
الوجود عدما فيلزم انقلاب الحقيقة وهو محال وطبيعة الممكن بما هو ممكن لا بشرط شيء لا يمتنع ان يصير لا شيئا محضا فلو كان طبيعة
الوجود بما هو موجود فانه طبيعة الممكن من حيث هو ممكن لا فائدة فيها لما ذكره [illegible] فانه يلزم جواز صيرورتها لا شيئا محضا كما

لايخ

لا يخفى ضعفه وانت تعلم ان هذا الكلام [illegible] ان انعدام طبيعة الوجود ليس [illegible] ان الطبيعة لا تصير لا شيئا محضا ما لم يكن كل فرد منها معدوما ان طبيعة الوجود
او انحصرت في انعدام افراده ما لم يتحقق العدم [illegible] **ومنها** ان موجد جميع الممكنات المعروضة للوجود
غير النهاية يجب ان يكون خارجا عنها والا كان موجدا لنفسه او جزءا والاول باطل ضرورة والثاني باطل لانه يلزم منه كون الشيء موجدا لنفسه
ولعلله وهو باطل فيجب ان يكون علة ثابتة خارجة عنها وهو واجب الوجود لذاته واورد عليه شبهة [illegible] وتقريرها ان السلسلة المركبة
تتصف الاجزاء بان احدها [illegible] قبل الاجزاء بانها جميع اجزائها قبل الكل وجميع الاجزاء موجودة وخارج عن السلسلة [illegible]
قبل الكل الاجزاء بحيث ان احدها الجزء الذي هو فوق الكل الاجزاء بانها جميع قبل هذا الجزء وجميع ما قبل هذا الجزء موجود وخارج عن السلسلة وكذا
هذا الجزء وهكذا لا يلزم توقف جميع الممكنات المعروضة جزءا خارجا لان كل واحد منها هو قبل الكل الاجزاء هو قبل الجزء الذي هو فوقه وكذا [illegible] تلك السلسلة
ومع ذلك لا يلزم كون الشيء موجدا لنفسه ولعلله لان جميع ما قبل كل جزء ليس عين ذلك الجزء وليس هذا الجزء جزءا له [illegible]
يلزم المفاسد المذكورة وفي الشبهة يلزم ان يتحقق [illegible] المعلولات جزءا جزءا فان هذا الذي [illegible] الشبهة [illegible]
ذكرنا المسئلة لا انا نقول لم تفرض وجود الشبهة [illegible] الا ان يستلزم المفاسد المذكورة فانه لم يذكر المسئلة بهذا الا احتمال [illegible]
وان ذكره فاعتباره لا يوجب كون الشيء موجدا لنفسه ولعلله [illegible] ان هذه الشبهة لا تندفع الا بالتمسك بانه [illegible] مجموع الممكنات في حكم ممكن واحد [illegible] جواز
طريان الانعدام عليها وعدم الوجود لها [illegible] الا ان تكون جميع الاجزاء [illegible]
اجزاء سلسلة الممكنات موقوف على هذا [illegible] جميع ما قبل الكل الاجزاء وجميع ما قبل كل جزء جزء
[illegible] ان يكون [illegible] من الممكنات [illegible] ان الشيء ما لم يمتنع عنه جميع انحاء العدم لم يوجد [illegible]
[illegible] الممكنات [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] في بعض البراهين المتقدمة [illegible] والجواب [illegible] **ومنها** ان موجود [illegible] امتنع طريان العدم عليه [illegible]
تقدم [illegible] الممكنات [illegible] الوجوب السابق واللاحق [illegible]
لا الى النهاية [illegible] الوجوب [illegible] كما تقدم ان المجموع [illegible] العدم [illegible] ان مجموع الممكنات في حكم ممكن واحد
في جواز طريان العدم على الكلية فلا يتحقق له الوجوب [illegible] موجود [illegible] الوجوب [illegible] موجود اصلا فثبت
المطلوب **ومنها** انه لو لم يتحقق واجب الوجود لذاته لم يتحقق شيء من الممكنات [illegible] مستقلا [illegible] في الوجود وهو ظاهر بملاحظة
مفهوم الممكن [illegible] في الايجاد [illegible] الممكنات كذلك يجوز طريان العدم على الكل [illegible]
هذا الدليل [illegible] في التحصيل [illegible] واجب الوجود [illegible] والوجه
[illegible] **ومنها** [illegible] ان الموجود [illegible]
[illegible] لو لم يوجد واجب [illegible] الوجود لذاته [illegible] الوجود لذاته
[illegible]

[illegible]

برهان الاسد والاخصر

المسوق الى العلم الكلي [illegible]

برهان [illegible]

فى الاستفادة [illegible] الوجود [illegible] واجب الوجود [illegible] الممكنات [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ومنها [illegible] الوجود والعدم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ومنها برهان [illegible]

برهان الاولية

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ومنها [illegible]
[illegible]
[illegible] ومنها برهان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible] الكلام فى هذه الطبيعة [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] المجموع [illegible] المجموع [illegible]
[illegible] المجموع [illegible]
[illegible]
فى بعض مقدمات هذا البرهان [illegible] ومنها برهان [illegible] الممكنات [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] تتميم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] تتميم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الموجودة [illegible]

[illegible]

الوجود البقاء على العدم الطاري ... فان قلت الدليل ... اورد عليه ... بامكان طريان الانعدام ... الامكان الذاتي
ثم ... لجواز ان يكون طريان الانعدام ... الوجود ... مع ... الوجود ... الامكان الوقوعي
ثم ... والفرق بين ... الممكنات ... الممكن ... عدم الوجوب ...
... الممكنات ... الممكن ... المقدمة ...
... الامكان الوقوعي ... الامكان الذاتي ... المقدمة ... امتناع العدم ...
... الوجود ... الممكنات ... الموجودات ... الزمان ... العدم الطاري
... العدم الطاري ... الذات ... الذات ...
... العدم بعد الوجود ...
... امتناع العدم الطاري على الزمان
ان يكون ... الوجوب ...
... البقاء ...
... امتناع ... البقاء ...
... العدم ... البقاء ...
... الجواب ... الممكنات ...
العدم بعد الوجود على الزمان ...
... الزمان ... المقام ...
عدم امتناع الزمان ... العلة المبقية ...
... العدم ... العلة المبقية ...
... عدم امتناع الزمان ... البقاء ...
... البقاء ... الزمان ... امتناع ...
طرو العدم بعد الوجود على الزمان ...
امتناع العدم الطاري ...
... الزمان ... امتناع الزمان في البقاء ...

ذلك

... الزمان ... الموجود ...
... الزمان ...
... الفرق بين ... الزمان ... الاجتماع ...
في البقاء ...
المذكور ... الممتنع على الزمان ... العدم الطاري ...
... الممكنات ...
... العدم ...
... الممكنات ...
... امتناع العدم الطاري ...
والعدم ... الموجودات والعدمات ...
امتناع العدم ... العدم المطلق ...
... الوجود ... الممكنات ... العدم المطلق
... الموجودات ...
... الممكن ... العدم ...
... الوجود المسبوق بالعدم ...
... العدم ...
... الممكنات ... البقاء ...
... الممكنات ...
... الممكنات موجودة ...
... العدم ...

الامر فيه في حكم ممكن واحد في جواز طريان ... العدم جميعا وجواز هذا ... العدم عليها بالنظر الى ذاتها كافة لامكانها وكونها في حكم ممكن واحد
ولا يلزم جواز ... العدم الممكن فان بعض الممكنات يمتنع عليه ... العدم ... يقولون في العدم الطارى على وجه الزمان ...
... طريان ... على العدم اللاحق على الوجود ... جميع الممكنات ... في حكم ممكن واحد ...
... واجب الوجود لذاته ... النقض ... البرهان ...
... بهما ... الحق ... بعض ... سلسلة الممكنات ... الوجود ...
بالوجوب ... المعدوم ...
... الوجود ... [illegible]
... العدم ... الوجود ... [illegible]
على المقدمة المذكورة ... الكلام ... الوجود ... [illegible]
... **المقدمة الثانية** ... الممكنات موجودة ... واحد ...
اجتمع ... الجمع ... [illegible]
واحد ... المجموع ... [illegible]
... الوجود ... [illegible]
موجود ... [illegible]
... [illegible]
... المجموع ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... الموجودات ... [illegible]
... [illegible]
... **فائدة** ... [illegible]
الالهيين ... الوجود ... الشيخ ... [illegible]

... الشيخ الرئيس ... الالهيين ... [illegible]
... الوجود ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... الواجب ... [illegible]
... [illegible]
... حدوث العالم ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... الواجب ... [illegible]
... الوجود ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

[illegible] الصغرى والكبرى [illegible]

المعرّف من جميع القيود [illegible] وهو الذي يحصل من ذات الواجب [illegible] الوجود المطلق [illegible] وهو الوجه البسيط
والثالث الوجوب بشرط [illegible] وهو [illegible] كما [illegible] المراتب [illegible] الاعتبار [illegible] الاستدلال [illegible] على الاول [illegible]
عليه [illegible] الاستدلال [illegible] لان [illegible] برهانين [illegible] الاول [illegible] الاستدلال [illegible]
[illegible] الوجه [illegible] برهان الإنّ [illegible] وقال بعض الفضلاء [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] الالهيين [illegible] على اعتبار [illegible] الوجه [illegible] الى [illegible] برهان [illegible]
حادث [illegible] الاول [illegible] ان حكم الشيخ [illegible] طريقة الطبيعيين الذين يستدلون
[illegible] هذا [illegible] عدم ورود الايرادات الواردة على طريقة [illegible] الاولية
[illegible] الالهيين [illegible] الوجه [illegible]
الالهيين [illegible] الشيخ [illegible] بان كون البرهان [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] الاول [illegible] افادة اليقين [illegible] افادة اليقين
[illegible] افادة اليقين [illegible] برهان [illegible] افادة اليقين [illegible]
بين القوم [illegible] العلم اليقيني [illegible] اليقين [illegible] العلم اليقيني [illegible] العلم [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] قال [illegible] اليقين [illegible]
وكان بين الوجه [illegible] الوجه الاوسط [illegible] برهان [illegible] وقال [illegible]
الان [illegible] اليقين [illegible] اليقين [illegible] المحقق الطوسي [illegible] طريقة الالهيين
حيث قال [illegible] الشيخ [illegible] الالهيين [illegible] اليقين وهو الاستدلال [illegible]
على [illegible] الاستدلال [illegible] اليقين [illegible] عدم افادة
اليقين التام [illegible] العلم [illegible] العلم التام [illegible] العلم [illegible]
على الاول [illegible] برهان [illegible] اليقين وبرهان الان [illegible]
اقسام الان اليقيني [illegible] المنطقيين [illegible] ان كل قياس [illegible]
الوسط [illegible] العلم [illegible]
في العلم [illegible] الوجه [illegible]
المقدمتين المسماتين بالصغرى والكبرى [illegible] الصغرى [illegible] والكبرى [illegible]
[illegible] الاصغر والاكبر والاوسط [illegible] الاوسط [illegible]
[illegible] الحكم بثبوت الاكبر للاصغر [illegible] بثبوت الاكبر للاصغر [illegible]

هو بثبوت الاكبر للاصغر في [illegible] برهان لم [illegible] برهان [illegible] البرهان [illegible] الاوسط [illegible] الاكبر
[illegible] الاصغر [illegible] اليقين [illegible] الاول والثالث [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] الدليل [illegible] تقسيم البرهان [illegible] البرهان [illegible]
[illegible] المطلقة [illegible] العلم اليقيني [illegible]
مع اللازم [illegible] اللزوم [illegible] اللازم [illegible] اليقين [illegible] البرهان [illegible]
[illegible] العلم اليقيني [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible] المنطقيين [illegible] تقسيم البرهان [illegible] التقسيم [illegible]
[illegible] الاكبر [illegible] الاصغر [illegible] البرهان [illegible] الاوسط والاصغر
والاكبر [illegible] البرهان هو القياس المؤلف [illegible]
[illegible]
[illegible] الان [illegible]
الاقسام الاولية [illegible] التقسيم [illegible]
[illegible] البرهان [illegible]
[illegible] البرهان [illegible] البرهان [illegible]
[illegible] العلم اليقيني [illegible]
[illegible] العلم [illegible] العلم العظيم [illegible] الكشف [illegible]
[illegible] برهان الان [illegible] العلم
[illegible] العلم [illegible] البرهان [illegible] العلم
اليقيني [illegible] العلم [illegible] العلم التام [illegible]
[illegible] الوجه التام [illegible]
[illegible] المحقق الطوسي [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible] الوجه التام [illegible] العلم الموقوف عليه [illegible] الوجه التام [illegible] الموقوف [illegible] الوجه التام
[illegible] الوقوف [illegible]

[illegible] العلم [illegible]

الاثبات البسيط في قضية البشر ومن الموقوف عليه الاثبات الا الموجود [illegible] والاعراض [illegible] الشيخ في رسالة [illegible] الكلام

فيه [illegible] عليه [illegible] من المتكلمين [illegible] العلم [illegible] حقيقة [illegible]

[illegible] المعرفة [illegible] العلم [illegible] بحقيقته [illegible] يوجب العلم

بالعلة والفرق بينهما [illegible] العلم [illegible] العلة المخصوصة [illegible] العلم [illegible] المخصوصة

[illegible] العلم [illegible] الا [illegible] العلم [illegible] العلة [illegible] البرهان [illegible]

[illegible] العلم اليقيني [illegible] العلة المعينة [illegible] اليقين [illegible]

[illegible] العلم المتعلق بالذات المخصوصة المعينة [illegible] العلة [illegible] المخصوصة

[illegible] البرهان [illegible] المقصود [illegible] البرهان [illegible]

[illegible]

[illegible] ثبوت [illegible] والمعلوم [illegible] الواقع [illegible]

[illegible] البرهان [illegible] المعلول [illegible]

[illegible] الحكم [illegible] المعلوم [illegible]

وصف [illegible] البرهان [illegible]

[illegible] التفاوت [illegible] الكمال والنقصان [illegible]

[illegible] العلم [illegible] البرهان [illegible]

[illegible] التصوري [illegible] التصديق [illegible]

[illegible] العلم التصوري [illegible] الحقيقة [illegible]

[illegible] العلم [illegible] البرهان [illegible]

[illegible] التصديق [illegible] التفاوت [illegible]

[illegible] الاطراف [illegible] العلم [illegible]

[illegible] التفاوت في العلم التصوري [illegible] التصديق [illegible]

[illegible] البرهان [illegible] الاطراف [illegible]

[illegible] العلم الحاصل [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الحكم [illegible]

[illegible] التصديق [illegible]

[illegible] البرهان [illegible]

[illegible] الاطراف [illegible]

[illegible] العلوم التصورية [illegible] البرهان [illegible] العلوم التصديقية [illegible]

في البرهان [illegible] المعقول [illegible] حقيقة العلم المتعلق

بالنسبة [illegible]

[illegible]

الالهيين وجوها منها [illegible]

وهي ... الاشتراك في كون بعضها واجبا من ذوات الواجب في نفسه فان كون طبيعة الوجود مشتملة على فرد هو الواجب لذاته ...
تلك الطبيعة فالاستدلال ... تلك الطبيعة على حال اخرى لها معلولة لكان الاولى ... ان الحاذق يستدل ... كون الوجود ...
... معلومة ومستفادة من الوجودات الامكانية ... معلول الواجب ...
في الخارج ... كون الاستدلال ... كيف ... الاستدلال بالوجود المطلق على الواجب ...
لكان الواجب ... ذكره بعض ... الاستدلال بالوجود على الواجب
[illegible]

[illegible]

الاستدلال بوجود الممكن وجوده واستناده الى الواجب فانه لا يخفى ان الانتاج لان الفرق السلب حاصل في [illegible] وفرق
بين كونهما والعلم المعينة فان الاستدلال بوجود الممكن على وجود الواجب سواء كانت المقدمات [illegible] او [illegible] ورد الفرق ولفظ
الانسب للنتيجة [illegible] ومنع بعضهم بان ليس في كلمات الشيخ ما يدل عليه وما ورد على الوجه المذكور بانه لو كان العالم عبارة
مصنوعية ومجعولية على كون الواجب صانعا للعالم لزم ان لا يثبت الواجب بوجه صانعية العالم الذي [illegible] يتوقف على حقيقة
حال العالم لان صانعية تتوقف على مصنوعية العالم كما هو شأن البرهان اللمي فمع قطع النظر عن مصنوعية العالم لم يثبت صانعية
في ذاته فلا يجوز ان يكون مصنوعية العالم لهذا الوجه البرهان الظاهر وهو كون الواجب صانعا للعالم واجاب عنه بعض الافاضل بان صانعية
العالم بكونه [illegible] من جهتين احدهما بكونه [illegible] بحيث يكون صانعا للعالم [illegible] كون الواجب بحيث يكون صانعا للعالم والعالم
ومصنوعا احدهما المصنوعية والمجعولية والاخر كونه صانعا والاول [illegible] والثاني كون العالم ذا صانع وجوب
بالذات لا كون الواجب صانع العالم [illegible] القياس هكذا العالم مصنوع ومجعول وكل مصنوع ومجعول له صانع
واجب بالذات فالعالم له صانع واجب بالذات [illegible] صانع العالم [illegible] وينكشف [illegible] الى
[illegible] بطريق الاتفاق فثبوت صانعية العالم للواجب انما هو النظر [illegible] في الجواب
[illegible] ينكشف [illegible] وذلك القياس [illegible] التصديق [illegible] بعد تصور الطرفين [illegible] لان [illegible]
كاسب لان التصديق لا يكون مكتسبا من التصور [illegible] كون الواجب صانع العالم [illegible] ذلك القياس [illegible]
انقلاب بان يكون [illegible] القياس المذكور [illegible] كون الواجب صانع العالم [illegible] لان [illegible] لازمه
وثبوت صانعية العالم [illegible]
المذكور بعد كون الواجب صانع العالم [illegible] كون الواجب صانع العالم ثابت [illegible]
[illegible] كون الواجب صانع العالم [illegible] الجواب [illegible]
لان القول بان [illegible] الواجب صانع العالم انما هو بطريق الاتفاق [illegible] ان صانعية
العالم [illegible] مصنوعية العالم [illegible] الصانع لم يتحقق صانعيته [illegible]
[illegible] الوجه [illegible] لان [illegible] الوجه [illegible]
فالحق [illegible] ثبوت صانعية العالم للواجب [illegible]
العالم وعدم ثبوت [illegible] فان المصنوعية والصانعية متضايفتان [illegible] وتوقف ثبوت احد المتضايفين [illegible]
[illegible] الابوة والبنوة [illegible] لا يثبت الواجب [illegible]
[illegible] مثل الصانعية والخالقية والرازقية [illegible] الصفات الفعلية [illegible] لا يتحقق بدون [illegible]
الوجه [illegible] الواجب [illegible] مثل هذا الوجه [illegible]

[illegible] اذا كان استناد الوجود المطلق الى الفرد
[illegible] استناد الى الفرد الواجب [illegible] فرد الوجود المطلق [illegible] الوجود المطلق [illegible] الوجوب
[illegible] الوجود المطلق [illegible] الوجود المطلق [illegible] قطع النظر عن [illegible]
[illegible] الوجود المطلق في ذاته [illegible] الواجب فرد الوجود [illegible] النظر [illegible]
وان قطع النظر [illegible] الواجب [illegible] الكلام [illegible]
ومنها [illegible] الوجوب [illegible] الوجود [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الذات [illegible] الواجب [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] الاستدلال [illegible] الوجود [illegible]
وان [illegible] الواجب [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الذات [illegible] الواجب [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الواجب والوجوب [illegible] الذات [illegible] وجوب الوجوب [illegible] الصفات
و [illegible] العلم والقدرة [illegible] الارادة [illegible] الوجود [illegible] جميع [illegible] الاعتبارات الذات [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] البرهان [illegible] البرهان [illegible]
[illegible] السبب [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] الممكن [illegible] الوجه [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الوجوب [illegible] الوجه [illegible] الاستدلال
[illegible] الاستدلال [illegible] الوجه [illegible]
[illegible] الوجود الواجب [illegible] الموجودات [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الواجب [illegible] الوجوب
[illegible] الوجه [illegible] الوجوب [illegible] الموجودات [illegible] العدم [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] العقل السليم [illegible] الوجه [illegible] المقدمة المشهورة [illegible] كلام
[illegible] الوجود [illegible] العقل [illegible] الوجوب [illegible]

الدليل فانه يدل على انه يتوقف على اتصافه بشئ في نفس الامر على انه اذا لم يكن الاتصاف بالوجوب قبل الوجوب في نفس الامر ولم يتحقق [illegible]
لكونه تعقلا للتحقيق بعد عن الوجود لم يكن الصفات [illegible] وكيف يمكن الصفات [illegible] بالنسبة [illegible] في الواقع ونفس الامر [illegible]
[illegible] لان الامور النفس الامرية لا تختلف ولا تتفاوت [illegible] العقل [illegible] قيل [illegible] الفاضل [illegible] العقل
[illegible] نفس الامر ويكون مراده ان الوجوب متقدم على الوجود في نفس الامر [illegible] يتقدم الوجود على الوجوب وكونه [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] الوجود في نفس الامر [illegible] الوجود في [illegible] يكون [illegible] الوجود [illegible] مرتبة [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] الوجود لان الاتصاف بالوجوب قبل الوجود [illegible] متقدما على الوجود [illegible]
[illegible] نفس الامر [illegible] قيل ان الوجوب [illegible] الوجود [illegible] النسبة [illegible] التقدير [illegible]
[illegible]

البحث له

[illegible]

[illegible]

الامر فيه بتحصيل العلم بوجود الاصل ... ان البرهان ... وجود الاصل ... العلم بوجود الاصل ... [illegible]

... البرهان ... [illegible]

العلم ... بوجود الاصل ... [illegible]

كانت ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... **المنهج الثاني** ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... **المنهج الثالث** ... الطبيعيين ... [illegible]

... **الطريقة الاولى** ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

لا محرك

سمع ... [illegible] (margin note)

... [illegible] (margin note)

... [illegible] (margin note)

كالحركة في المقولات المشهورة ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... **الطريقة الثانية** للطبيعيين ان حركات الافلاك ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

ولا يجوز ان يكون العاشر ... (margin note)

كلام في الحركات [illegible]

[illegible]

[illegible]

بشرح هذه المسائل واستفاده الاشرف الاحسن فما كان في فعل الواجب والجواب الجواب من دون تفاوت مع الجواب الذي ذكرناه
ان كانت متناهية لزم حدوث الافلاك ونفوسها وعقولها [illegible] بعد العدم [illegible] بالمط وان كانت غير متناهية لم يمكن ان يصدر
عنها الا وان تحركها الفاعل في جوهرها مقتضيا معارفه [illegible] متناهية وحركات بسبيل الاعداد والتشوق فان النفس من حيث هي
كالجسم الجاري في عدم [illegible] ولا على الجزء المتناهية من حيث تركيبها والنفس من حيث جسمانية من حيث العقل [illegible]
وان تجردت من حيث الذات [illegible] ان يصدر عنه التاثيرات الا على سبيل الجزء المتناهية مع [illegible] محصور
محدود فلا يمكن ان يصدر عنها الحركات الجزئية المتناهية من القوى الجسمانية على سبيل الاعداد والتاثير [illegible] متناهية الا بان
حصول الجزء المتناهي [illegible] منها [illegible] الجزء المتناهية على القوى الجسمانية على الانفراد والاستقلال [illegible]
على استقلال صدور التاثيرات [illegible] الجزء المتناهية من الجسم الجسمانيات [illegible] على الاعداد [illegible] لا استقلال في حصول
التاثيرات والانفعالات الجزئية المتناهية منها [illegible] صدور التاثيرات الجزئية [illegible] على سبيل الاعداد والقبول [illegible] الاجزاء
والانفعالات الجزئية المتناهية [illegible] باختلاف قابليات المادة ومراتبها [illegible] كل مرتبة منها محصورة بين طرفين ولكن لا يوجد
[illegible] وذكر [illegible] النفس الاولى [illegible] الحركات وحدوث الافلاك ونفوسها [illegible]
[illegible] النفوس الفلكية [illegible] من دون حاجة الى الاعداد من الجوهر المجرد
منها [illegible] النفوس الفلكية [illegible] الجواهر النفسية فالجواب
[illegible] الامر [illegible]
[illegible]
[illegible] الحركات [illegible]
[illegible] الانفعال [illegible]
[illegible] جميع الجهات [illegible] الحركة [illegible] الكيفية [illegible]
كيفية خاصة [illegible] الحركة [illegible] الكيفيات [illegible] الحركات [illegible] الطبيعية [illegible]
منها الحركة الطبيعية [illegible] الحركات [illegible] مراتب القرب والبعد الى الغاية المطلوبة فان
كل مرتبة من مراتب القرب [illegible] الغاية اذا طلبت الطبيعة [illegible] منها موجبة للوصول الى مرتبة اخرى اقرب
الى الغاية [illegible] موجبة [illegible] الى ان يصل الى المط [illegible] الحركة الارادية [illegible] النفس [illegible]
[illegible] ارادة جزئية [illegible] الارادات الجزئية [illegible] الارادة الكلية [illegible]
[illegible] الارادة الكلية [illegible]
[illegible] ارادة جزئية [illegible] الحطوة [illegible] ارادة

الا ان يقال ما هو متعلق بكون واقع جزئيات متناهية والحركات الجزئية المتناهية

[illegible]

بان يحرك بحسب كل مرتبة من الزيادة [illegible] النهاية [illegible] الزيادة في الفوق [illegible] المرتبة [illegible]
القابلية التي في جزء من الفلك [illegible] في جزء من الارض [illegible] القابليتين [illegible]
الفلك فقط ويكون القوة [illegible] الجزء الفلكي [illegible] ان يكون الحركة الصادرة منها [illegible]
من الفوق [illegible] الفلكي [illegible] حركة [illegible] متناهية [illegible] غير متناهية
[illegible] الحركة الصادرة [illegible] الفلكي [illegible] القابليتين والقوتين
المذكورتين [illegible] الزيادة [illegible]
[illegible] الفوق [illegible] الفلك [illegible] الزيادة [illegible]
الفوق الجزئية [illegible] الحركة المستقيمة والقوة الفلكية [illegible] الحركة المستديرة [illegible]
[illegible] الفوق [illegible] الفلك [illegible]
في جزء واحد [illegible] الزيادة [illegible] القوة [illegible]
في كل واحد من [illegible] زيادة ونقصانا [illegible] العدم والزيادة [illegible]
الا ان حصول الزيادة في كل واحد منها [illegible] الاختلاف في كل واحد زيادة ونقصانا
انما هو لاجل الاختلاف في الفوق [illegible] الاختلاف في القابلية ومراتب القابلية [illegible] الضعف الى العدم [illegible]
[illegible] فلكل مرتبة من القابلية [illegible] القوة [illegible] مرتبة من [illegible] الاقسام [illegible] محصورة بين طرفين
وايضا كل مرتبة من القابلية [illegible] مرتبة [illegible]
[illegible] المرتبة [illegible] بعض المراتب السابقة [illegible] الاختلاف بحسب [illegible]
[illegible] اختلاف الفوق والاختلاف بحسب الفوق [illegible] اختلاف القابلية [illegible] الاختلاف [illegible]
[illegible] الضعف الى العدم [illegible] الزيادة [illegible] فكل مرتبة منها محصورة بين حاصرين وكل مرتبة منها [illegible]
[illegible] مرتبة [illegible] المراتب لان هذه المرتبة [illegible] بعض المراتب السابقة والقول [illegible]
القابلية والفوق [illegible] الاختلاف في الشدة والضعف [illegible] القابلية والقوة [illegible]
الاختلاف بحسب [illegible] الاختلاف [illegible] القابلية والقوة [illegible] جزء من الفلك [illegible]
[illegible] بالفرض [illegible] قابلية [illegible]
[illegible] الاختلاف [illegible] بحسب [illegible]
[illegible] **ومنها** ان الغاية للنفوس الفلكية [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] الغاية [illegible] النظام [illegible] والغاية الكلية [illegible] فلذلك

جزئية اخرى يوجب حصول جزئية بحسبها مادة جزئية اخرى موجبة لحصول اخرى وهكذا الى ان تتم المسافة المقصودة فالحركات بعضها الارادات
الجزئية التي تتبعها التصورات الجزئية والحركة الكلية انما تنبعث [illegible] الحركة الى حين الوصول الى الغاية المطلوبة [illegible] حركة وتصورا وارادة [illegible]
تنبعث الارادة الجزئية والارادة الجزئية تنبعث [illegible] التصور الجزئي [illegible] الارادة الكلية والتصور الجزئي [illegible] حركة تجددية فالحركة الفلكية اذا ارادية
لا بد ان يكون مبدأها القريب متجددا بتجدد الارادات والتصورات [illegible] المتغير التصورات [illegible] الارادات [illegible] لا عقلا بنفسها
لانهم ان حركها الفاعل القريب لا يكون مفارقا عن المادة بالكلية اذ لا [illegible] لكونه واجبا [illegible] احتلاف حركاتها [illegible] فحركها الفاعل
لان النسبة [illegible] الحركات [illegible] ذلك [illegible] الافلاك [illegible] رصد العيان [illegible] اختلاف [illegible] النوع
[illegible] الحركات [illegible] لا يوجب [illegible] اختلاف الطبع [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] الحركات [illegible] اجزاء [illegible] الفلك [illegible]
[illegible] اجزاء [illegible] الماء والهوا [illegible] ذلك [illegible]
حركة المستقيمة [illegible] اختلاف [illegible] الاجسام السماوية [illegible] الطبيعة [illegible]
بعضها عن بعض [illegible] ان يكون الجسم [illegible] الجسم [illegible] المماسة والمجاورة
والمحاذاة [illegible]
الشمس [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
والنارية [illegible] فيتحقق الوضع [illegible] الجسم [illegible]
ووجود [illegible] الصور والقوى الجسمانية من المفارق [illegible] المادة الكلية [illegible]
الدليل [illegible] الفرق [illegible] والدليل [illegible] عدم جواز تاثير الجسمانيات بدون الوضع [illegible] عدم جواز تاثير المفارق
بدون [illegible] عدم توقف تاثيره على الوضع [illegible] الجسمانيات من الصورة [illegible] الصورة الجسمية والنوعية
[illegible] القوى الجسمية [illegible] الاجسام [illegible] المواد [illegible] الصور والقوى [illegible] يتوقف على حصول
وضع [illegible] المادة [illegible] الوضع [illegible] المادة [illegible] الوضع [illegible]
[illegible] المادة في الوضع [illegible] تلك الصور والقوى [illegible]
او فعل المتقوم بالمادة [illegible] المادة والمادة [illegible] وضع [illegible] جسم [illegible] على الاطلاق [illegible]
واما النسبة الى المنفعل [illegible] القوى المتعلقة بالمادة [illegible] المادة [illegible] المنفعل [illegible]
القوى [illegible] المادة في الوضع [illegible] وضع [illegible] البه

[illegible] الحكمة [illegible]
[illegible]

[illegible] المادة [illegible] القوى المنطبعة في المواد [illegible] المفارقات
او الجسم [illegible] المادة [illegible] وضع [illegible] الاستقراء في المؤثرات الجسمانية [illegible]
[illegible] الوضع [illegible] النسبة الى المنفعل [illegible] اختلاف القرب والبعد [illegible] جسمانية
بدون الوضع [illegible] المفعول [illegible] الجهات [illegible]
كان من المفارقات [illegible] المادة [illegible] القوى المنطبعة في الاجسام [illegible] القوى [illegible]
[illegible] الوضع [illegible] النسبة [illegible] البعض [illegible]
[illegible] القوى الجسمانية [illegible] المادة [illegible]
[illegible] القوى الجسمانية [illegible] الاجسام [illegible] الاجسام
العنصرية [illegible] الاجسام [illegible] المادة في الوضع [illegible] الجهات [illegible]
الفلكية [illegible] الاجسام العنصرية [illegible] القوى الجسمية [illegible] الوضع [illegible]
المنفعل [illegible] المفارقات [illegible] الموجودات [illegible]
[illegible] الجسمانية من المفارقات [illegible] المادة [illegible]
[illegible] النسبة [illegible] العقل في [illegible] ذوات الاوضاع [illegible]
[illegible] ذوات الاوضاع [illegible] المفارقات والمعدومات [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الاجسام [illegible] القوى [illegible]
المادة [illegible] الوضع [illegible] الفاعل والمنفعل [illegible] المادة [illegible]
المادة [illegible] المادة [illegible] الفاعل والمنفعل [illegible] البدن [illegible] النفس
[illegible] النفس [illegible] الجسمانية [illegible] الوضع [illegible] الجسمانية [illegible]
[illegible] النفس [illegible] الجسمانية [illegible]
[illegible] الجسمانيات [illegible] النفس [illegible] الوضع [illegible]
[illegible] المادة [illegible] المادة [illegible]
[illegible] القوى الفلكية [illegible] الوضع [illegible] النسبة الى المنفعل [illegible] الاجرام [illegible] السفلية
[illegible] القوى السماوية [illegible] وضع [illegible] السفليات المنفعلة [illegible]
[illegible] جسم [illegible] الافلاك [illegible] اجسام [illegible]
[illegible] بسبب [illegible] مادة [illegible] جسم [illegible]

لم يكون بعضها علة لبعض بل يجب ان [illegible] وجب ان يكون لكل واحد منها علة [illegible]

[illegible]

[illegible]

الطريقة الثانية [illegible]

الرابع [illegible]

الطريقة الثالثة [illegible]

المسلك الثاني مسلك المتكلمين [illegible]

[illegible]

المسلك الثالث مسلك اهل الكشف من الصوفية [illegible]

[illegible]

ان الموجودات [illegible] في الخارج [illegible] وكونها اعتبارية محضة كما ادعوا [illegible] فخالف تصريح العقل والمشاهدة واكثرهم يقولون

انه بطور وراء طور العقل مع ان [illegible] العقل حاكم [illegible]

[illegible]

المقالة الثانية في صفاته الثبوتية والسلبية وفيه مقدمة وبيان **المقدمة** في الاشارة الى اقسام صفاته [illegible]

اعلم ان صفاته تعالى تنقسم اولا الى قسمين الثبوتية والسلبية والثبوتية هي التي مفهومها ثبوتية [illegible]

واما السلبية فهي التي مفهومها [illegible] والقسم الاول [illegible] الاول الصفات

الحقيقية وهي الصفات التي [illegible] مفهومات حقيقية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الباب الاول [illegible]

الفصل الاول [illegible]

[illegible]

[illegible] الثاني [illegible]

[illegible]

[illegible] وهذا لا يستلزم الايجاب ... هو وجوب صدور الفعل ... أن الحدوث وعدم الانفكاك ... ايجاد العالم في وقت [illegible]

[illegible] ... وجوب عدم صدور العالم ... ذلك لزوم الانفكاك ... [illegible]

[illegible] ... الفعل والترك ... وجوب عدم صدور الفعل ولزوم الانفكاك [illegible]

[illegible] ... وجوب الفعل في وقت ... [illegible]

[illegible] ... وجوب الفعل والترك ... [illegible]

[illegible] ... ان الحدوث ... الامكان [illegible]

[illegible]

الاول كون القدرة ... صدور الفعل ... والارادة ... الانفكاك [illegible]

[illegible]

... **الثاني** كون القدرة عبارة عن امكان الصدور [illegible]

[illegible]

[illegible] الايجاب الفعلي ... امتناع الترك من الفاعل لذاته ... الارادة ... الاكثرون [illegible]

[illegible] ... ثبوت القدرة بهذا المعنى ... الايجاب ... امتناع ترك [illegible]

[illegible] ... بالنظر الى الذات ... الصدور [illegible]

[illegible] ... الفاعل ... بالنظر الى ذات الفاعل مع قطع النظر [illegible]

[illegible] ... بالنظر الى الذات ... قطع النظر [illegible]

[illegible]

... **الثالث** كون القدرة عبارة عن ... الفعل والترك ... [illegible]

[illegible]

... **الرابع** كون القدرة عبارة عن ... الفعل والترك ... في جميع [illegible]

[illegible]

العلم والمشيئة بمعنى العلم والكل والمشيئة والارادة وهي صفات زائدة على ذاته تعالى متحدة بها وقد يتمسك بعضهم لبيان وجوب صدور الافعال
الاختيارية على تقدير كونها اوجبها الفاعل الاختيار بما ادعوا من الفرق بين الفاعل المختار والقادر المختار من تصدير هذا الفعل بذلك المبادي كما عرفت
ان ذلك المبادي حاصل لو صدقا القياس لا على الخصوص انما كان صدوره عنه وانما لا يمتنع ذلك كون الفعل الاختياري [illegible] ذلك الفاعل
فاذا ما جهدنا لم الحكماء لما ذهبوا الى ان صفاته هي عين ذاته قالوا ان مبادي الافعال الاختيارية من العلم والمشيئة والارادة لكونها عين
الذات انما هي ما منه صدور الفعل لسلب ذلك المبادي تقدم الشرطية الاولى عنهم واتفق عرضه وبرهانه ومقدم الشرطية الثانية وهو وقوع
بعض تلك اضافة ذاتية وقال السبكي كذا بناية القدرة بمعنى قوة الفعل ينافي الاختيار بهذا المعنى بخلاف المليين من الحكماء الا ان
بذلك لا يوجب لصاحب بل صدور الفعل بعد ان العلم والارادة والمشيئة تمام العلة واحد والاظهر ذلك ان القدرة بهذا المعنى
القدرة بالعلم والارادة والمشيئة ما ورد في اتصاف الواجب تعالى بها وقال المتكلم وقال اكثر المليين متفقون الفلاسفة في اثباتها له تعالى
الا ان كلا منهم في وجوب صدور الفعل ذاتا ووقوع مقدم الشرطية الاولى وانما يلزم منه قدم العالم ونحن في القول به [illegible]
تحقيق الكلام فيه واما القدرة بالمعنى الثاني الذي هو كالمشترك الصدور واللاصدور بالنظر الى الذات فلا ريب في انتفائه عنه تعالى كما اجمع عليه
المليون ونسبه الحكماء اليه وبه دل عليه ان الموجب لمعنى ما هو موجب لكثير انتفاء القدرة بهذا المعنى ولا يمتنع عليه تلك الا انتفاء بما
في نفسه من الوجود فقد تقدم وان في ان الواجب الوجود حقيقة صرف الوجود ونفسه ان يطلع [illegible] من نفس الوجود الموجود فاذن هو من بين العقول
القدرة بهذا المعنى كذلك ولا ريب انه لا يمكن الحبس في تكثير ذاته من القدرات او امكن في الشيء دائم ان يكون اصلا كمال الشيء كله
وان تعالى ما في حقه تلك الشيء فانه لا يحتاج المادة على وجه هذا الشيء فيها فان كان فاعلا هذا الشيء وهو موجب فيها هو واجب الوجود
نفسه كان الفاعل القابل شيئا واحدا وهو باطل الا اذا كان شيئا الا فاضة والقبول شيئا الاستفاضة ومن حقيقة لا توجد الا فاضة
اعطاء المفيض ما هو واجب والاستفاضة قبول المستفيض ما هو فاقد فلو كانا شيئا واحدا لكان ذلك الشيء واجدا بالنفس وفاقدا وجوبا
وفاقدا لشيء واحد وهذا وهي ممتنع لم يكن الشيء واحدا اثنين يفيض احدهما ويستفيض الاخرى ومن هنا الواجب لم يكن مركبا
لا يكون ممكن الوجود واجب الوجود كما ان فيه كان الفاعل الموجب لهذا الشيء جهات اخر فان كان هذا الشيء الاخر واجبا لكان وفاقا واحدا
لا محققات الى هذا الذي هو واجب لذاته وان كان ممكنا وكل ممكن فحكمه يرجع الى الواجب فان رجع الى الواجب لزم جزءا فرضناه
واجبا لزم خلاف المفروض وان رجع الى الواجب الذي فرضناه واجبا كان الواجب لزوم كونه محتاجا الى الممكن وهو ممتنع كما قال
فامتنع فيه لا يكون فاعلا فالحق ان كان بوسط لعدم الفرق في استلزام كون الشيء فاعلا وقابلا بين ان يكون ذلك بغير وسط او بوسط
فكل صفة كمالية للواجب تعالى يكون متصفا بها بنفس ذاته من غير انتظار والقدرة بهذا المعنى من الصفات الكمالية فيجب اتصافه
بها بالفعل واورد عليه ايرادات الاول انه لم منه ان يكون الفاعل الطبيعي فاعلا محتاجا اذا لم يكن اقتضاؤه تاما بل
كان مشروطا بشرط مفارق من طبيعته لصدق حد الفاعل المختار على ما النظر الى الذات بل نفس ذلك لا الامكان عدم تحقق ذلك
الشرط فيه ورد بان الشعور والارادة معتبران في الفاعل المختار الثاني انه لم منه ان يكون الواجب تعالى الفاعلية

والفاعلية

والفاعلية فلا يكون تمام الفاعلية مع ان فاعليته ذاتية وليس فيه جهة امكانية وقد يدفع ذلك حتى ذهب من قبل بعض المتوهمين الى
واجب الوجود من جميع الجهات وصفاته تعالى كلها ثبوتية ولا يلزم من ثبوت القدرة بهذا المعنى له تعالى ان يكون اثر ذلك في جهة
امكانية وقد يجاب بان كل ما يمكن له تعالى يجب ان ثبت بالفعل فلو كان الصدور واللاصدور ممكنين له لزم ان يكون كل منهما في وقت
من احدهما وكون احدهما ما في وقت الصدور المنسوب وهو باطل والجواب ان المراد بان كل ما هو الواجب بالفعل ان كل
صفة كمالية له ثابتة له بالفعل ولست له بالنسبة الى ان الا بوجه من في وقت وفي وقت اخر ولا ريب ان القدرة
بمعنى صحة الصدور واللاصدور بالنظر الى الذات الاقدس صفة كمالية له تعالى اي القدرة على الفعل والترك بشرط ان يعرف
كماله بها وهو حاصل يجب ان يكون تلك الصفة ثابتة له في وقت النظر الى الذات فلو وجب بالنظر الى الذات الفعل
او الترك فقط لم يكن موجبا للكمال فالمتصف بالصفة الكمالية من حيث ان الفرض عدم اعتباره مع الصفات الاخر كالارادة
مثلا او صورتها لا يلزم منه تحقق صفة وكلا الامرين لا يمتنع به فاعليته الذاتية لان لزوم الفعل دائما بالنظر الى الذات من حيث اقتران
الارادة ليس من الصفات الكمالية بل هو نقص بل هو صفة كمالية اعني الاقتدار عليهما معا حاصل له بالعقل والفاعلية الذاتية
ان يوجد مع الارادة والمشيئة لابد وهو تام بمعنى الاحاطة فانه يفسر الايراد المذكور ان الامكان المذكور الامكان بالنظر
الى الذات او وصف الفاعل بان يكون الفاعل بحكم الفاعلية والا فاعلية او وصف المفعول بان يكون الى حكم الصدور واللا
صدور بالنظر الى الذات وكلاهما باطل هنا لكن اما الاول فلانتفاء الجهة الامكانية عن الواجب تعالى منهم فانهم قالوا الواجب الوجود بالذات
واجب الوجود من جميع الجهات واما الثاني فلانه ذلك يستلزم ان يكون كل فاعل مختارا اذ كل فعل مقدور له لا بد ان يكون الفعل
الموجب له كذلك الصدور واللاصدور لان كل ممكن كذلك لا يكفي في الامكان الذاتي واجاب عنه بعض الافاضل بان الامكان
هنا انما هو الامكان القياسي الى الغير ومعناه عدم الاقتضاء ذات الفاعل شيئا منهما لا الامكان بالمعنى المصطلح من الامكان
الخاص الذاتي لغير عدم اقتضاء الذات شيئا من الوجود والعدم ومع تحقق اختيار كل من الشقين الاول فلانه لا يقدر
في جهة عدم الاقتضاء وصفا للفاعل اذ لا يلزم منه تطرق شوب الامكان بالمعنى المصطلح اليه اصلا واما الثاني فلانه اذا
كان وصفا للمفعول كان معناه كونه بحيث لا يقتضي الفاعل شيئا من طرفيه وظاهر ان الفاعل الغير المختار ليس كذلك فانه يقتضي
الوجود فيها البتة والامكان المذكور لا يمكن الا هو الامكان الذاتي وليس الكلام فيه فتأمل ثم قال فان قلت ايجاد
العالم صفة كمالية هل هو على ما ذكرتم ليس واجبا بل ممكنا بالنسبة الى الذات تو فقد تحقق لوصف ممكنة وهو ينافي ما قالوا
ان الواجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع الجهات ومع ذلك تقول في توجيه كلام المولى انه اراد بالامكان
الامكان بالقياس الى الغير فيسلم انه ثبوت صفة ممكنة للواجب تعالى وانه لم يرد الامكان الذاتي الذي
هو صفة الشيء في نفسه الى المختار انه كذلك واراد الشيخ الثاني مع ظهور انه ليس المقصود على سبيل الاستظهار
قلت الظاهر ان المراد بقولهم ان الواجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع الجهات انه ليس له جهة منتظرة

بالفرق وكمال مستفاد من كمال ذات وصفته وشرافة ذاته [illegible] بالفعل [illegible] امر بالفرق اصلا وعلى هذا هو مراد [illegible] ما ذكرت
اصلا نعم ان الجواب بهذا يرجع الى ما ذكرناه اولا ويسلم ان مراده ان الميل صفة ممكنة [illegible] السبب [illegible] صفة لم
يكون مقتضى ذاته بذاته بل بسبب آخر لا مقتضى ذاته بذاته او مع اعتبار صفة اخرى ومع ملاحظة الداعي ايضا فنقول ان ايجاد العالم
واجب لا مع اعتبار الارادة وانما نقول ان الميل واجب بالنسبة الى ذاته بذاته ولا حاجة فيه الى شيء آخر وفيه ان مع الايراد المذكور
ان مراده [illegible] واجب بالنسبة الى ذاته [illegible] جميع الجهات انه لا يمكن ان يكون في ذاته جهة وحيثية امكانية [illegible]
وتفسير [illegible] جميع الجهات والاعتبارات الواقعية العقلية التي بحسب تحليل العقل واعتبار المجرد واجب [illegible]
[illegible] بعض الصفات [illegible] الاثر محلول [illegible] ذاته من حيث [illegible] صفة اخرى [illegible]
فان [illegible] الصفات [illegible] مأخوذة مع اضافة ما ممكنة الوجود فانه من حيث [illegible] الوجه
ليست الجهة الوجوبية [illegible] انه يوجد العالم [illegible] ممكنا [illegible]
[illegible] ايجاد العالم لما كانت صفة اضافية [illegible] مع الذات [illegible] مع اعتبار ما ليست واجبة وهذا الجواب قريب من الجواب الآخر
الذي نقله [illegible] بعض الصفات [illegible] صفة اخرى [illegible] الذات [illegible] وجوب الذات
المأخوذة مع اضافة ما ان بعض الاضافات التي هي صفة اضافية لا يلزم ان يكون واجبة بالنظر الى الذات [illegible] صفة
اخرى وحاصل الجواب يرجع الى ان الصفات التي [illegible] الصفات الذاتية الحقيقية دون الصفات الاضافية [illegible]
في الجواب عن الايراد المذكور ان الامكان المذكور ليس صفة الفاعل ولا هو الامكان الذاتي والوجوب للمعلول [illegible] مرزا ابراهيم
بالقياس الى [illegible] بل هو صفة لصدور الفعل عن الفاعل وليس هو نفس القدرة بل القدرة ما هو في الفاعل [illegible]
كما مرت الاشارة اليه كما ان الارادة [illegible] الوجوب [illegible] سواء كانت ذاتية او [illegible]
ليست [illegible] ممكنة الصدور واللاصدور [illegible] بالنظر الى ذاته [illegible] او بالنظر الى الواقع [illegible]
[illegible] كونه صفة المعلول [illegible] صفة [illegible] لصدور الفعل عن الفاعل [illegible]
لا بصدور الفعل [illegible] الامكان [illegible] ضروري [illegible] والامكان المذكور اذا جعل صفة لصدور الفعل [illegible]
ريب انه صفة الفاعل فهو واجب [illegible] صفة ممكنة [illegible] الاشكال بحاله الثالث من الايرادات انه لا ريب في ان الصدور
واجب بالارادة والارادة وغيرها من الصفات الكمالية في الواجب عين الذات فحيثية الذات بعينها حيثية الارادة والعلم
والقدرة وغيرها من الصفات الكمالية كما ان حيثية الخالقية والافاضة بعينها حيثية جميع صفات الاضافية كالرحمانية والرحيمية
والرازقية واللطف والكرم وغيرها [illegible] الصدور بالنسبة الى الذات [illegible] الفعل والترك بالنظر الى الذات
[illegible] عن هذا الاشكال [illegible] المراد [illegible] صحة الفعل والترك [illegible] بالنظر الى ذات العالم
لا بالنظر الى ذات الفاعل [illegible] عدم العالم [illegible] بالنظر [illegible] صدوره ممكن

هو المعنى المراد

في نفسه وان لم يكن مقتضيا بالنظر الى [illegible] التي هي عين ذات الفاعل ولا يخفى ان هذا الكلام فاسد من اصله لان [illegible] القدرة [illegible]
الصدور واللاصدور والارادة انما هو وصف للقادر لا هو وصف للقدرة [illegible] كيف والامكان الذاتي للمعلول لا يجب [illegible]
مختارا [illegible] ولا يلزم [illegible] في الفواعل الطبيعية مختارا وهو باطل لانه [illegible] بالنظر الى العلية
الموجبة له [illegible] ان المراد بصحة الفعل والترك هو صحتهما بالنظر الى ذات الفاعل والجواب عن هذا الايراد ان المراد [illegible]
الارادة [illegible] الوجوب [illegible] النظام الاصلح ولو وجوب صدوره ارادة [illegible]
ان الحيثية الواجبة [illegible] الارادة [illegible] صفات زائدة [illegible] الارادة والمراد [illegible]
[illegible] الصفة الزائدة [illegible] الحدوث [illegible] لايجاد
العالم [illegible] الحيثية الوجوبية [illegible] وجوب الصدور [illegible] الارادة [illegible] بالنظر الى الصدور واللاصدور
[illegible] النظام الاصلح [illegible] النظام الاوفق [illegible] وجوب الصدور [illegible] الامكان [illegible]
والفعل والصدور [illegible] الذات الالهية [illegible] النظام الاصلح [illegible] الحدوث [illegible]
حيث [illegible] الارادة لا تنفي صحة الصدور واللاصدور بالنظر الى ذات
[illegible] الحكماء [illegible] الارادة [illegible] الفعل [illegible] ذاته [illegible] ذلك
[illegible] مستكملا [illegible] ذاته [illegible] الاوفق [illegible] الجبال الشامخ
[illegible] هذا الفعل [illegible] الفعل [illegible] فانه حسن [illegible] صدق انه حسن [illegible]
صدق [illegible] هذا الفعل [illegible] هذا الفعل [illegible]
[illegible] النظام الخير [illegible] الصدور [illegible] الاشكال [illegible] الاصلح [illegible]
[illegible] هذا الفعل [illegible] الخير [illegible] لا يتصف بصفات زائدة ولا يستفيد [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] النبوة [illegible] جواد
والايجاد للنظام الخير [illegible] الخلق [illegible] الرزق [illegible] النبوة [illegible] فجوده الذاتي [illegible] الفعل
[illegible] جواد [illegible] الجواد [illegible] جواد [illegible]
[illegible] جواد [illegible] الوجوب [illegible] بجوده الذاتي [illegible]
[illegible] ذاته [illegible] جوده الذاتي [illegible]
لايجاد العالم [illegible] صدور العالم [illegible] بالنظر الى ذاته [illegible] الفعل والترك [illegible] الذات لا ينفك
عن الجود [illegible] الحكماء [illegible] جهة الذاتية لايجاد العالم [illegible]
امكان الفعل والترك بالنظر الى ذاته [illegible] الصدور واللاصدور [illegible] بالنظر الى ذاته

في نفس

المقدمة الا ان الفيض لما كان حسنا مناسبا لذاته الفياضة وتركه كان قبيحا غير مناسب لها وجب صدوره منه لو فقد ذلك اي كان تركه
جايزا بالنظر الى ذاته وشيء من الافعال القبيحة كالكذب ونحوه فانها وان كانت ممكنة له بالنظر الى ذاته الا انه لا يفعلها لمجرد عدم
مناسبتها لذاته المجردة وهذا كما ان الجواد من افراد الانسان مع قدرته على ترك الجود بترك البخل اليه والصدوق منهم وان اقدر على الكذب
الا انه لا يكذب البتة فان قلت ان كان صدور الفيض لكونه حسنا وتركه لكونه قبيحا لذاته ولا نسلم انه لما وجب الصدور منه لو وجوب الصدور لا يحصل
لهذا التلازم الواقعي من دون ان يصير بين الذات وحقيقته لذاته ولا يكون الحق النظر الى ذاته وانه لم يكن لا زار وجبا لذاته
من حيث هي الوجوب الذي انما حصل لملاحظة الخير في نفسه الا في [illegible] الاستكمال في الاعادة من حيث هو ايجاد للشيء
للذات من حيث هي تلك الذات لا من الامكان المذكور لازم لها من حيث كونه حسنا في الواقع ونفس الامر والحسن بنفسه الحسن
الذي لم يزل الواقع وكونه محالا لانه لا يقدر على تركه لا مانع اليه باختياره ومرجع الاختيار الحسن الفعل
في نفسه وكونه حسنا وقدرته على تحقيقه لم يجعل لزم ترجيح المرجوح بمجرد حجة الذي هو عين ذاته ليس موجب الفعل بل مع
ملاحظة حسنه الواقعي اللازم لهذا الفعل [illegible] بالاختيار والوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار ووجوب
الجود العام لكونه حسنا وكونه نظاما اصلح ليس فيه غرض يلزم منه الاستكمال او الاستكمال الملزم لو كان الباعث الفعل
هو الكتاب [illegible] وهو النظام الاصلح وليس كذلك لان ذاته موصوفة بجميع الصفات الكمالية ازلا وابدا وليس فيها نقص
ونقصان [illegible] جميع صفات الكمال ونعوت الجلال لان الكمال [illegible] في الوقت
الذي [illegible] واعطاء كل ذي [illegible] الفاعل [illegible] وثبوت
قدرته على طرفي الفعل والترك [illegible]
جميع الصفات الكمالية ثابتة له ازلا وابدا [illegible] المتعلقات الاضافية وصدور [illegible] حدوث التعلق
والتعلق لابد من [illegible] لا لاجل كونه موجودا [illegible] واقتداره على طرفي الفعل والترك [illegible] اختيار
الفعل والقدرة على الفعل والترك [illegible] القدرة على الترك [illegible] الفعل والترك واختيار احد الطرفين [illegible]
دون تصور [illegible] من الاشكال [illegible] في هذا المقام [illegible] القول بالقدرة بالمعنى المذكور [illegible]
الفعل والترك بالنظر الى الذات [illegible] الحكماء [illegible] كلام لان الحق [illegible] الجود العام
لكونه حسنا [illegible] الفعل والترك بالنظر الى الذات [illegible] الذات وهو [illegible] الفلاسفة
ولا يقولون [illegible] الكلام [illegible] الايجاد [illegible]
[illegible] النظام الاصلح [illegible] الذي هو عين ذاته
[illegible] توضيح هذا الكلام [illegible] في هذا المقام [illegible] قال الفاضل [illegible]
الاول الفاعل بالطبع وهو الذي يصدر عنه الفعل لا بشعور منه ولا ارادة ويكون ملائما لطبعه والثاني الفاعل بالقسر وهو الذي يصدر

عنه الفعل بلا شعور منه وارادة ويكون فعله ملائما بالطبع والثالث الفاعل بالجبر وهو الذي يصدر عنه الفعل بلا شعور
منه وارادة ويكون فعله لا ملائما لطبعه والثالث الفاعل بالجبر وهو الذي يصدر عنه الفعل على الاختيار بعد ان
يكون من شأنه اختيار ذلك الفعل وعدمه وهذه الثلاثة مشتركة في كونها [illegible] في فعلها والرابع الفاعل بالقصد
وهو الذي يصدر عنه الفعل مسبوقا بارادته المسبوقة بعلمه المتعلق بغرضه من ذلك الفعل ويكون نسبة اصل قدرته
وقوته من دون انضمام الدواعي والصوارف الى فعله وتركه على السواء والخامس الفاعل بالعناية وهو
الذي يكون فعله تابعا لعلمه بوجه الخير والصلاح فيه بحسب الواقع ونفس الامر ويكون علمه بوجه الخير كافيا لصدوره
عنه من غير قصد زائد على العلم والسادس الفاعل بالرضا وهو الذي يكون علمه بذاته الذي هو عين ذاته سببا لوجود
الاشياء ونفس معلومية الاشياء له نفس وجودها عنه بلا اختلاف في انه ذو عالمية بالاشياء [illegible]
فاعلية لها بلا تفاوت لا في الذات ولا في الاعتبار بل في اللفظ والتعبير وهذه الثلاثة الاخيرة مشتركة في
كونها [illegible] بالاختيار واذا علمت ذلك فاعلم ان بعض الدهرية والطبيعيين [illegible] ذهبوا الى
ان الواجب فاعل بالطبع وجمهور المتكلمين ذهبوا الى انه فاعل بالقصد والشيخ الرئيس ومن تبعه ذهبوا الى انه فاعل بالعناية
للاشياء الخارجية بالعناية والصور العلمية [illegible] بالرضا [illegible] الشيخ في الشفاء [illegible] كيفية كون
الجزء الكل فيتبع صورة المعقول صورة الموجودات على النظام المعقول عنده لا انها تابعة [illegible] الصور
والسماء الخارجي [illegible] لكيفية نظام الجزء في الوجود [illegible] العالية [illegible] على الوجه الاشرف
الترتيب الذي [illegible] وصاحب الاشراق ذهب [illegible] الاجزاء [illegible] الفاعل بالرضا والحق كونه تعالى فاعلا [illegible]
لعناية [illegible] بالمعنى الاول [illegible] بالمعنى الرابع [illegible]
[illegible] بالاختيار [illegible] الحق
الاول منهما فان الاول [illegible] بعلم الاشياء قبل وجودها [illegible] الذي هو عين ذاته فيكون عالما بالاشياء الذي هو عين ذاته
[illegible] فيكون فاعلا بالعناية [illegible] واذا عرفت ذلك [illegible] القول بالفاعلية بالعناية
القول بثبوت القدرة بالمعنى المذكور [illegible] الفعل والترك بالنظر الى الذات [illegible] القول بالعناية يوجب [illegible] الذات
من حيث [illegible] بنظام الجزء [illegible] مساواة الفعل والترك بالنظر الى الذات
مع ترجيح الفعل واختياره [illegible] الذات [illegible] المرجح هو العلم [illegible] هو عين الذات
فان قيل [illegible] الذات هو [illegible] والمرجح [illegible] بنظام الجزء [illegible] العقول [illegible]
[illegible] هذا الحكم كما عرفت [illegible] المرجح هو مجرد الاختيار من غير احتياج الى مرجح اخر فان المختار
[illegible] القوة [illegible] على كلا طرفي الفعل والترك [illegible] الفعل [illegible] الاختيار [illegible] هذا الحكم [illegible]

والفرق بين الفاعلية بالعناية والفاعلية بالرضا هو
ان الافاضة والايجاد [illegible] العلم في الاول [illegible]
[illegible] الموجودات
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ذلك النظام [illegible]
والتفصيل [illegible]
[illegible] الموجودات من حيث كونها
الاعيان والتفصيل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] وجودها في الخارج

الاختيار وان صح ان يكون غير القدرة ان تعلق به الا انه لابد في تعلق الحدوث دون الترك من مرجح آخر وايضا يلزم على قواعد الفلاسفة
نفي القدرة بهذا المعنى عنه تعالى او جعلهم لون ان القدرة التي هي صفة الكمال هي سبب الفعل بالعلم والمشية والارادة التي هي العلم بالنظام
الاصلح عندهم وان ثبت لهم وجوب الصدور مع ذلك غير قادح لان العلم وغيره من الصفات الكمالية لازم لذاته ولا يمكن عدم استنادها
بالنظر الى ذاته والظاهر ان من قال بثبوت القدرة بهذا المعنى لم يرد المتكلمين بالحكمة اذ ليست العقود به الا الحكماء العبد ممن تقدم
وان يجعل في اصولهم وهو انه مشهور بينهم وكثرنا بانهم نقلا وكثير بعض الاعلام في هذا المقام حيث قالوا فان قيل اذا كان الفعل والترك صحيحا بالنظر
الى ذات القادر عند الحكماء فكيف لم يجوزوا مقدم الشرطية الاولى واجبا ومقدم الشرطية الثانية ممتنعا لانه اذا كان المراد بالصحة الامكان
الذاتي فلا شك في تحققه في المقدمتين فان العالم ممكن فلا ينفك عنه صحة وجوده وعدمه وان اريد به سلب الامتناع الذاتي والغيري معا
فلا شك في انتفائه اذ العالم موجود فيكون واجبا بالغير فيجب سلب الامتناع المطلق عن عدمه على الظاهر وهو الخلاف في وجوب مقدم الشرطية
الاولى وامتناع مقدم الشرطية الثانية قلنا ان عدم العالم ممكن بالنظر الى ذاته لامتناع زوال الامكان الذاتي عنه والا يلزم
الانقلاب لكن عدم مشيته وعدمه ممتنع بالذات عند القائلين بالقدم والاستفادة بان الامكان والامتناع بالنظر الى الغير الذي هو عدم المشية
عدم المشية عن وقوع بل ممتنع عنه بعض العالم عن وقوع لكونه ممتنعا عدم العالم انما بهذا الاعتبار لا مطلقا كما ان وجود العالم
بالنظر الى ذاته ممكن وواجب بالنظر الى المشية كذلك عدم العالم ممكن بالنظر الى ذاته لكن بالنظر الى عدم المشية ممتنع لان عدم المشية
الى وقوع عدم المشية وهو ممتنع عندهم فيمتنع بهذا الاعتبار عدم العالم ممتنع والعلم للقدرة بيان بها المشية وعدم المشية
لان وجود العالم وعدمه انه وجه الفساد ان القدرة هي عبارة عن امكان الطرفين بالنظر الى ذات الفاعل لا بالنظر الى
الخارج في ذاته وجوب الفعل بالنظر الى المشية التي هي عين الذات لان الفعل واجبا بالنظر الى الذات الوجوب كان مقدم الشرطية الاولى
فلا ثابتا في العلم امكان الطرفين بالنظر الى الذات الى تحقق القدرة بالمعنى المذكور والامكان بالنظر الى الغير لا يفيد بهذا
عندنا ان الايجاد لا يكون حينئذ حسنا للعزة او حسب فيها العبد من الاستكمال بل يجب لا ثبتا لكونه غنيا لذلك كما ينبغي الشرطية
على واجب لو ثابت له من مطلق وجوده بالحق والجود [illegible] ان في الذات [illegible] الا ان [illegible] كلها بها [illegible]
ولكن يجاب العقل لكونه حسنا وصلاحا اختياره لا بعقل ويقبح الترك ما اختياره [illegible] النظام الاصلح لكونه اصلح بعد قدرته على الترك
وان اقتضى الذي هو الالذات لا الوجوب العقلي والاستكمال وكيف يجوز العاقل كون ايجاد العالم لا لحيث استناد على الحكم والمصالح
الراجحة الى النظام وكيف يجوز ان ترجيح الوجه لا لحيث استناده على تلك المصالح عند العلم بها من له ادنى بصيرة بنور الموقف ونظر الى النظام
العالم لوجد استناده على الحكم العزيزة والمصالح العجيبة ووضع كل شيء في موضع يليق به واعطاء كل شيء ما يصلح له على ما
تكل عن ادراكه الافهام عند ادراك قليله وتضل صوائب الاوهام في نيل يسيره وهو ظاهر لمن تأمل في الافلاك والنجوم وحركاتها
وفي الارض وما اشتملت عليه من الجبال والبحار والنبات والحيوانات سيما الانسان وما اشتمل عليه من دقائق
الصنع وعجائب الحكمة وغير ذلك مما هو مذكور في الكتب وقد صنف الحكماء في علم [illegible] ودقائق الصنع وتحقيق المصالح

والحكم

والحكم كتبا كثيرة ولا ريب ان العاقل اللبيب اذا تحقق بجميع الحكم والمصالح يعلم قطعا ان الفاعل الحق لما اوجد هذه الاشياء
وجمع وجودها [illegible] هذا الامر بل الحكم والمصالح وليس فيه غرض يرجع الى الفاعل حتى يستكمل بها وبهذا الدليل
ما ثبت هذه الا ممن هو الذي يكون ثبت عن ارادته ومشيته ولا [illegible] ذاته الكاملة كما لا يخفى على اولي العقول العالية فان قلت
ليس في هذا العالم اشياء لا يعرف لها منفعة ولا [illegible] لها [illegible] ومنفعة فلا شك [illegible] حيوانات مخلوقة في [illegible]
كانت فاقدة لبعض الفضائل [illegible] اذا رأينا ما لا شك في [illegible] مقصود [illegible] وغرض [illegible] ويقطع بان ذلك
الحكم [illegible] ولا [illegible] لكن علمنا بها في [illegible] هذا نوع تحقق النظام الاصلح والنفع [illegible] بالايجاد ولا ريب في ان
انسب بالحكمة هو النظام الاصلح وما اشتملت [illegible] من دقائق الصنع وعجائب القدرة [illegible] امكان العقود والترك
لانه كما انه [illegible] الفعل على سبيل الوجوب يتحقق [illegible] بالايجاد والنفع على سبيل الوجوب [illegible] من [illegible] بين العقل والترك
بالنسبة الى ذاته [illegible] في ترجيح الفعل الا لما لاحظ الحكم والمصالح [illegible] الحكم والمصالح [illegible]
لايجاد النظام لا يجوز التخلف ولا يمتنع الى المرجح [illegible] النظام الاصلح في ذاته انما هو [illegible] بالنسبة الى ذاته
[illegible] الحكمة والصلاح [illegible] الجزء [illegible] انما يتعلق الجزء [illegible] الجزء الاصلح [illegible]
[illegible] فيكون حسنا [illegible] لكونه حسنا [illegible]
[illegible] مع ترك الفعل [illegible] القدرة [illegible]
[illegible] بالعقل [illegible] مع القول
بوجوب الايجاد بالنظر الى الذات [illegible] الذات [illegible] في الافعال [illegible]
[illegible] القول بوجوب الايجاد [illegible] بالنظر الى الذات [illegible] النظام [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible]
والمنع واما القدرة بالمعنى الثاني [illegible] الفعل والترك بالنظر الى [illegible] من الاوقات [illegible] الامكان
[illegible] ايجاد العالم في وقت [illegible] الايجاب [illegible] الترك بالنظر الى [illegible]
[illegible] الشرائط [illegible] ايجاد العالم [illegible] القدرة [illegible]
[illegible] قدم العالم [illegible]
[illegible] القدرة [illegible] الترك [illegible] وجوب الفعل في
وقت [illegible] القدرة وامكان الترك [illegible]
في انه لا يجب ايجاد العالم في الوقت الذي اوجده [illegible] الشرائط [illegible] تلك الشرائط [illegible]
في وجوب الفعل والترك [illegible] النزاع [illegible] النزاع في حدوث العالم وقدمه [illegible]

تحقيق القول في هذه المسئلة التي هي من عظائم المطالب الحكمية ويتفرع عليها كثير من القواعد الدينية ثم نشير إلى التحقيق الحق في الحدوث بهذا المعنى فنقول

وبالله التوفيق أن المشهور من مذهب الحكماء أن العالم حادث بالحدوث الذاتي والمراد [illegible] العالم [illegible]

[illegible]

[illegible]

كما هو الحق [illegible] الوجود

[illegible]

الاولى [illegible]

[illegible]

[illegible]

هو الحدوث الدهري والحق أن القول [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وذلك مع قد عرفت انه يمكن القول بكونه زمانيا [illegible] مع [illegible] الوجهان جاريان في العقل [illegible] العقل [illegible]
كما هو المشهور وما ذكره هذا الفاضل من ان جواز مقارنة الموجودات من النفوس والعقول [illegible] والتحقيق [illegible]
في المحدث [illegible] متفق [illegible] كما هو المشهور بين القوم ان افلاطون قائل بحدوث الزماني للعالم [illegible] وارسطو
بالقدم الزماني لا صورة وكلية [illegible] ان العالم قديم [illegible] بوجود المحدث [illegible]
لا بهذه النسبة [illegible] العالم [illegible] والعالم الاعلى ليس له مادة زمانية والغاية [illegible]
بان المطلب [illegible] مثل العالم [illegible] قديم [illegible] الحادث [illegible]
[illegible] العالم [illegible] العالم [illegible]
المذكور [illegible] الزمانية [illegible] الحوادث الزمانية
[illegible]
[illegible] العالم [illegible] المطالب [illegible]
لا [illegible] القول بالقدم الذاتي للعالم [illegible] والمحدث الزماني [illegible]
[illegible] العالم [illegible] الاجسام العلوية ليست في الزمان [illegible] العالم باسره
من الاجسام العلوية والسفلية والزمان [illegible] المحدث الذاتي [illegible] الزماني
[illegible] المحدث الذاتي [illegible] المشهور [illegible] الحادث الذاتي [illegible] القدم الزماني [illegible]
[illegible] القدم الزماني [illegible] القدم الزماني [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] القدم الزماني [illegible] الزمان [illegible]
في الزمان [illegible] والقدم الزماني [illegible] ارسطو [illegible] العالم
[illegible] القدم الزماني [illegible] المحدث الذاتي [illegible] القدم الزماني [illegible]
[illegible] العالم الاعلى [illegible] الاجسام العلوية [illegible] الزمان [illegible] القدم الزماني [illegible] المحدث الذاتي
[illegible] الزماني [illegible] الزمان [illegible] المحققون ان
[illegible] ارسطو [illegible] المحدث الذاتي [illegible] المحدث [illegible]
ان يكون المحدث [illegible] المحدث الدهري [illegible] المحدث الذاتي [illegible]
على [illegible] العالم [illegible] العدم الذاتي [illegible]
العدم الواقعي [illegible] المحدث [illegible] المحدث [illegible]
والدهر والزمان [illegible] المحدث الذاتي في الواقع [illegible]

وسقراط

وسقراط وارسطو وامثالهم [illegible] المحدث [illegible] القدم الذاتي [illegible] الموجودات [illegible]
[illegible] المحدث [illegible] الاجسام [illegible] المحدث [illegible]
[illegible] الزمانية [illegible] السموات [illegible]
في [illegible] المحدث
[illegible] المحدث [illegible] المحدث الدهري [illegible] الذاتية [illegible]
[illegible] الحق [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الفلكية والعنصرية [illegible]
والحركات [illegible]
[illegible] ومنها [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الزمان [illegible] ومنها [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المسبوقية [illegible]
[illegible] المسبوقية [illegible]
[illegible] المسبوقية [illegible] المسبوقية
[illegible] المسبوقية [illegible]
[illegible]
[illegible] ومنها
الفلك الاقصى اكثر عددا [illegible] الحركة والزمان [illegible]
[illegible] الساعات والايام والشهور والاعوام والسنين الماضية [illegible]
[illegible] الفلك الاقصى اكثر عددا [illegible] الشمس والقمر [illegible]
[illegible] الثوابت [illegible] الايام [illegible] الشهور والشهور من السنين
والاعوام [illegible] الحركات [illegible]

ومنع ظهوره او اقول من فوائد هذه ... العقل السليم من تجويزه وايضا ان الحركات الدورية الفلكية والاوضاع الحادثة
تتوقف حدوث كل حادث من الحوادث اليومية على انقضاء ما لا نهاية له وهي لا يلزم ان لا يوجد حادث ما توقف وجود الحادث على انقضاء
ما لا نهاية له فلو لم يستلزم انقضاء ذلك الانقضاء في التناهي من الطرفين من التناهي او من طرف واحد يمتنع انقضاؤه ما يمر انقضاؤه
ينقطع ويبطل بالوجود وعلى التحقيق لو فرض ذلك مع عدم حصول التسلسل المستحيل الا من انقضائه لا يحيل فرض انقضاء ما لا نهاية
الا انه ما ذكرنا من الحوادث والزمان وهو لا ينتهي الا من الحادث من انه لو انتهت الاجسام الى حيث تكون ساكنة ولم يكن حركتها ازلية
لكون العالم ذو زمان من حيث ما قد ثبت ان الحركات ان ثبتت فهي بعضها من ان تكون حادثة مسبوقة بسكون ازلي فالاشكال
بل ابطال الشبهة ايضا بعد ما ثبت من الحركة والزمان وهو واجب لان كلام الاصول في الابدية هو سكون فهذه حركة حادثة مع ان الزمان
من تناهي العالم منها لا بد الا فلا ان الواجب في الاصول العلم الجسمانية الحركة من الافلاك والعناصر والاجسام في الحقيقة لها حركة
الافلاك منهم واجبة لا يجوز سكونها في وقت والدليل عليه ان سلب العناصر منتقضة من الافلاك في الوجود من اماء متأخرة
عنها او مقارنة لها في الوجود على التقدير من لا ينفك العالم عن الحركة والزمان ويلزم منه تناهي السكون في الاجسام الساكنة والامكان
فانه لو سلم جواز السكون للافلاك فهو وقتا ما لم الحركة الازلية للافلاك حادثة مسبوقة بالسكون او غيره والاجسام منها ساكنة في الحركة
والعناصر وعنا من الاجسام الاولية نقول لا بد من وجود الاجسام ولو كانت ساكنة لا ينفك عن الاتصاف بالحركة او غيرها من الزمان
وان ابطال الشبهة بعد ما تبين من ان الحركة من حيث هي باقية في الازل او في التكوين فالجواب عدم جواز قدم السكون فيما اخرج
عنهم ان السكون امر وجودي او الكون في حصول الجسم في الحيز المسكون فيكون موجودا او امر عدمي والسكون والثبات فيها للحوادث
الابدية فيكون السكون موجودا والا فالحركة مع ان لا قديما لا يمتنع زواله لانه لو كان امر وجودي فهذه نتيجة ما يدل على الحركة
بالاجماع والبرهان اما الاجماع فلان الاجسام عند الحكماء الحركة في الفلكيات وحركاتها واجبة عندهم وفي العنصريات حركاتها جائزة
عندهم فلان جسمية العالم جسم يمتنع عليه الحركة واما البرهان فلان الاجسام البسيطة يجوز على كل جزء منها ما يجوز على الجزء الآخر فيجوز الحركة
ان لو سلم ان يكون ... الجسم بما هو الا بالحركة واما المركب فيجوز عليه حركة لا مطلقا ويلزم جواز الحركة على البسيط
مستحيلا في المركب لوضعه الوضع في ... الاجزاء الى الاجزاء وانت تعلم ان جميع مقدمات هذا الدليل ظاهرة الا استلزام عدم القديم
فلا بد من التحقيق الذي لم يظهر عليه الا في القول المشهور في الاستدلال على ان القديم لا يكون الا واجبا لذاته فامتناع عدمه وان كان ممكنا
مستندا الى الواجب بالذات وهو ان الشيء لا يجوز ان يكون ذلك الواجب مختارا بمعنى كونه فاعلا مسبوقا بالقصد لان القصد لا يكون الا متقدما على الايجاد
ومقارنا لعدم ما قصد ايجاده فلا يكون القصد الى ايجاد الموجود حال الا بعد يجوز ان يكون ذلك الواجب فاعلا لا بالقصد سواء كان فعله بالعلم
والمشية ام لا وح نقول انه يتوقف اثره ذلك الفاعل في ذلك القديم على شرط حادث لكان من ذاته لا في الحادث الا كان في قدم ذلك
القديم محالا لامتناع تخلف الاثر عن الموجب التام واستلزم عدمه لعدم الواجب لانه يلزم من ذاته من حيث هو انتفاء اللازم يستلزم
انتفاء الملزوم وان توقف اثره فيه على شرط فلا يجوز ان يكون ذلك الشرط حادثا والا لكان القديم المستند اليه حادثا والمقدر خلافه

ذلك

ذلك الشرط ايضا قديما وننقل الكلام في ذلك الشرط وفي صدوره عن الواجب هل هو بشرط او بغير شرط ويلزم التسلسل الا ان
صدوره عن الواجب بشرط وهكذا في الامور المترتبة الموجودة وهذا الشرط المنتهي الى الواجب بالذات الصادر عنه بلا شرط
يمتنع عدمه لاستلزامه عدمه لعدم الواجب فاذا امتنع عدمه امتنع عدم مشروطه ومشروط مشروطه وهكذا الى القديم الذي كلامنا فيه
والاعتراض عليه بوجهين احدهما ان ما ذكره السكون يجوز ان يكون مستندا الى الفاعل بالقصد وما ذكره بيان استحالة جزئه لان تقدم القصد
على الايجاد كتقدم الايجاد على الوجود في انه بالذات ويكون القصد مقارنا للايجاد والوجود زمانا وان تقدم عليهما ذاتا ولا
يوجب ذلك تخلف الحادث الحادث الحالي عن العقد في الحال الوجود او حدوث قبل ان يتعلق الا بالقصد في حالة وجوده
كان مع المقصود زمانا ودوام ... لا يجوز التقدم عليه زمانا كالقصد الى الفعل واذا جاز اسناد وجود القديم الى الفاعل
بالقصد جاز اسناده وعدمه الى ان يقصد عدمه فيصير معدوما وثانيهما انا لا نسلم ان الشرط الذي يتوقف عليه السكون
القديم يجب ان يكون امرا وجوديا قديما بل نقول الكلام فيه وفي صدوره عن الواجب هل هو بشرط او بغير شرط ويلزم الانتهاء
الى ما يجب صدوره عن الواجب بلا شرط ولم لا يجوز ان يكون ذلك الشرط عدميا ازليا كعدم حادث مثلا فاذا وجد ذلك
الحادث زال السكون لزوال الشرط الذي هو العدم وذلك لا يوجب ان الزوال الواجب من حيث انه حكم بامتناعه في الواجب
بالاعتراض ان هذا العدم غير عدم الحادث لكونه ازليا ممكنا لا بد ان يستند الى مؤثر وهو المعدم لكونه واجبا وعدم الشيء
لابتداء لا او بواسطة ازلية كان ان وجد المؤثر لا بد ان يستند الى واجب الا ابتداء او بواسطة ازلية
دفعا للتسلسل واذا استند هذا العدم الى العدم الذي كان واجبا بواسطة او بدون واسطة كان زواله ممتنعا
لاستلزامه زوال الواجب من العدم الواجب الذي انتهى اليه الاستناد فلا يمكن ان يزول ما هو شرط السكون فيه
عدم الحادث بان يصير هذا الحادث موجودا ثم يزول السكون لزوال شرطه فالمحذور لازم قلنا العدمات
الازلية الممكنة جاز ان يستند كل واحد منها الى عدم ازلي آخر ممكن من غير ان ينتهي الى عدم يكون واجبا بل تترتب
العدمات الممكنة ترتيبا ذاتيا الى غير النهاية وليس ذلك التسلسل كونها في الاعدام فلا اقول الوجه هنا الكلام في عدم استناد
القديم الممكن الى الواجب والوجه المذكور فيه بعض كون فعله مسبوقا بالقصد ان الواجب تعالى لا يجوز ان يكون عندهم فاعلا بالقصد الى امر
فالتعقيب الذي ذكره الدليل المذكور لعدم استناد الجميع الاعراض عنهم ساقط فهذا الاعتراض ساقط على قواعد الحكمة
بل يتوجه على ... عدم الاستناد بما ذكر من ان القصد الى الايجاد متقدم على الايجاد الخ واما الاعتراض الثاني فالحق
انه ... ورد ... على قواعد الحكماء ايضا ولكن فيه تعقيب وينفع لا بد ان يثبت ... فنقول القديم اما قديم بالذات
او قديم بالزمان والثاني على قسمين احدهما ما هو متقدم على الزمان ومتعال عنه ولا يعلق وجوده بالزمان لوجه
وهو الذي اشرنا اليه انه المبدع الا في زمان المرادف للحادث الذاتي وذلك في العقول والعالم الاعلى
والافلاك عند الحكماء وثانيهما ما هو متأخر عن الزمان ان اخرا ذاتيا او مقارنا ومتعقب من وجه وهو الذي يحقق

السكون

بعض المتأخرين اسم القديم الزماني كما اشرنا اليه قبيل ذلك وذلك مثل الاتصال والالتيام للاجسام الفلكية والعنصرية
للعناصر وامثال ذلك فانها واقعة في طرف الزمان متعلقا به ولا ريب في امتناع العدم على القديم بالذات والقديم بالزمان
بالمعنى الاول لان مثل التغير والتبدل والوجود بعد العدم وبالعكس مع الزمان لعدم استقراره وثباته وجميع المتعاقبات
واعتقادنا بها لاتساع ذاته فانه هو خارج من متعال عن جزء محول في طرف مستقر بحسب قائم بذاته او بعلته فقط فانما حادث وجميع
وعدم جميعا هو ذاته او علته فان كان موجودا استحال عدمه وان كان معدوما استحال وجوده لاستحالة التخلف فهذا الوجه اي
الخارج عن طرف الزمان اول وجوه ووسط وآخره واحد لا يتناهى لا قبل ولا بعد بكونه موجودا هو حين كونه باقيا واما القديم
الزماني بالمعنى الثاني فلا يبعد انه يجوز عدمه لاحتمال ان يكون رفع مانع مربوط الوجود بالزمان وتدريجيه من تتمة العلة التامة
لوجوده فحينئذ كان المانع في الازل معدوما كانت العلة التامة موجودة فكان معلولها موجودا او لا وجد بتدريج الزمان شيء
وجود وانتفت العلة فصار معلولها معدوما وذلك مثل حركة الفلك السماء وشق القمر وامثالهما فانه يجوز ان يكون عدم واجبه
الانعدام من تتمة العلة المستقلة لانشقاق السماء والقمر فحينئذ عدم هذا الشيء وان لم يمكن ان يتراجع في الانحراف والانشقاق
لحركات الافلاك مصونة طبيعته ولما حدث ايام بتدريج الزمان واجبة الانعدام انتفت العلة فعدم معلولها ولا ريب ان
السكون اذا كان فيها يمكن من هذا القبيل فيجوز ان يكون من تتمة العلة التامة لوجوده عدم حدوث حادث مربوط الوجود
بالزمان وتدريجيه فحينئذ لم يحدث الحادث في الازل وجد السكون فلما حدث لاد ذلك حدث في ذلك بتدريج الزمان وجب
بطلان العدم في اثبات تناهي السكون للاجسام الساكنة بها الوجهان الاولان لا الدليل الذي اشار اليه في
المشهور واذ ثبت تناهي العالم من جانب البداية وبطلان الحدوث الذاتي من القديم الزماني اذ على القول به يلزم الافلاك
والعناصر عن منفكة عن الواجب تعالى في الخارج ولا يوجد بينهما فاصلة ولا ريب ان الواجب تعالى ازلي لا بداية له فيكون
والعناصر ايضا كذلك فيلزم عدم تناهي الحركات والزمان وقد مر تناهيهما فان قيل هب ثبوت تناهي العالم من جانب البداية
لا يبطل القديم الزماني لانه اذا كان العالم متناهيا ولكن كان متصلا بالواجب لم يتحقق بينهما انفصال حتى يمكن
ان يقال كان الواجب ولم يكن العالم كان العالم حينئذ قديما والقول به ليس الا قولا بالقدم ولو اطلق عليه الحدوث
فلا يكون الا لمجرد الاصطلاح على اطلاق الحادث على القديم على ما كان زمان وجوده متناهيا او غير متناه وهو غير معقول ولو
جوز هذا فلم لا يجوز كونه غير متناه ايضا والمقصود فيه ليس الا لزوم عدم الانفكاك بين الواجب تعالى وبين العالم
وهو قد لزم في صورة التناهي ايضا فالم يثبت الانفكاك والانفصال بين الواجب وبين العالم لا يبطل القديم
ومجرد ثبوت تناهي العالم لا يكفي في ذلك قلنا القائلون بالقدم متفقون على عدم تناهي العالم من جانب البداية والقديم
يستلزم عدم تناهي العالم لا بعينه الواجب تعالى في الوجود وعدم الانفصال بينهما في الخارج لان وجود الواجب تعالى
ليس بزماني فلا يجوز لانصاف العالم به وانفكاكه عنه ولا حاجة ان يوصف بمعيته له او تأخره عنه سواء كان العالم

متناهيا

متناهيا او غير متناه واذا كان مراد من القديم هو عدم تناهي العالم فاذا ثبت تناهيه بطل القديم ولم يجوز احد من الحكماء القائلين
بالقديم الزماني للعالم كونه متصلا بالواجب تعالى في الخارج مع كونه متناهيا من جانب البداية فان قيل ليس المراد بالانفصال
والانفكاك الا تحقق زمان يصح ان يقال كان الواجب فيه ولم يكن العالم وكذا ليس المراد بالاتصال والمعية الا عدم تحقق
زمان يصح ان يقال كان الواجب والعالم فيه معا بل المراد بالاول وقوع انفكاك يصح القول بانه كان
الواجب في الواقع والخارج ولم يكن العالم فيه والمراد بالثاني ثبوت تلازم يصح القول بانه كلما كان الواجب موجودا
في الخارج كان العالم موجودا معه فالمراد بالحدوث هو الاول وبالقدم هو الثاني سواء كان العالم متناهيا او غير
متناه فمجرد التلازم بين الواجب والعالم في الوجود الخارجي وان كان العالم متناهيا ليس قولا الا بالقدم ولذا لم يقل
به احد من الحكماء القائلين بالقدم كما لم يقل به احد من المليين القائلين بالحدوث وايضا انه يستلزم تناهي بقاء الواجب
لانه اذا صدق انه كلما كان الواجب موجودا كان العالم موجودا وكلما انتفى العالم متناهيا فكان وجود الواجب ايضا كذلك
واما ان وجود الواجب لا يتصف بالتناهي وعدم التناهي فلا يلزم ما ذكر لانا نقول لما كان وجود الواجب
في الواقع والخارج بحيث وجد فيه ذلك الواقع وجود العالم متناهيا مطلقا صدق ان وجود الواجب ايضا منقطع وهذا كون وجود
الافلاك فانها ايضا خارجة عن الزمان ولا يطيق وجودها عليه الا انه اذا كان وجودها في الواقع بحيث لو فرض فيه زمان كان متناهيا
لصدق تناهيها ايضا وهذا كما وجب حدوث العالم لوجب حدوث الواجب ايضا تعالى عن ذلك علوا كبيرا فهذا الاحتمال اي التلازم
بين الواجب والعالم مع فرض تناهي العالم احتمال فاسد عند العقل ليس من مذهب الحدوث والقدم بل من مذهب الحدوث تناهي
العالم وان استلزم الانفكاك بين الواجب والعالم في الوجود الخارجي وعدم التلازم بينهما ومن مذهب القدم على عدم تناهيه وان
استلزم التلازم والمعية في الوجود بينهما والمشهور الى الحكماء والمليين متفقون على ازلية الواجب ووقفه تعالى ودوام
وجوده وبقائه في الخارج بحيث لو فرض فيه الزمان لكان غير متناه فالحكماء قالوا وجد فيه الزمان فحكموا بعدم تناهي العالم
والزمان والمليون قالوا لم يوجد فيه ولكن يجب ان يوجد فيه لكان غير متناه فالحكماء حكموا بازلية وجود العالم والمليون
حكموا بازلية وجود الواجب دون العالم فظاهر ان المطلب انما ان يجرد اثبات تناهي العالم من جانب البداية يستلزم ابطال
القديم بالمعنى الذي اثبته الفلاسفة ولا ندعي انه بمجرد ذلك يثبت تمام المطلب الذي نحن بصدده وهو ثبوت الانفكاك
او غيره بين الواجب والعالم ونحو ذلك فانا ان الواجب موجود في الخارج ولم يكن العالم فانا ذكرنا انه يثبت مفصلا هذا
وما يدل على تناهي العالم من جانب البداية بمعنى حدوثه بعد العدم المحض اجماع الانبياء والمليين واتفاق اهل الاديان
اجمعين فانه قد ثبت بالتواتر القطعي عن الانبياء واوصيائهم تناهي العالم من جانب البداية وحدوثه بعد العدم المحض
والقبس ... بحيث لا يتطرق اليه شبهة تجويز ... والعقل السليم اذا ثبت عنده بلا انحراف
واجتنب عن العناد واللجاج ولا خطأ ان جاء ... او ... النفوس الكاملة ودون العقول الشافية الناتجة ...

الواجب

قطعا من الصراط القويم وما فوائد طوائف العباد وحجتهم في نهاية دائرة من الله تعالى من الجوات الباهرة والآيات القاهرة فهذا لا نزاع في
العالم من جانب البداية وحدوثه ودوامه وابديته وامثال ذلك في نشأة الآخرة الاكثار على تكريره مع انه [illegible] القول بقدم
العالم بوجه من انهم لم يقولوا به الا من يقين نظر وصدق [illegible] القول بعدم ثبوت الحدوث بعد العدم من الانبياء ومع
تحقق الاجماع [illegible] كيف [illegible] من مشاهير علماء الفريقين ادعوا الاجماع عليه والاخبار
الدالة عليه بلغت حد التواتر منها الحديث المشهور الذي تلقته الامة بالقبول وهو قوله كان الله ولم يكن معه شيء
فان قيل المعية المنفية في هذا الخبر ليست المعية الزمانية كما لا يخفى [illegible] ولا المعية الشرفية [illegible] ان يكون [illegible] الذات
الشريف [illegible] الاشياء جميعا [illegible] فلا ريب في ان المعية المنفية
ليست زمانية ولا شرفية بل هي المعية الدهرية فالمراد ان الله تعالى كان موجودا في حاق الواقع ومتن الدهر ولم يكن
معه العالم بمعنى ان العدم المحض [illegible] كان سابقا عليه كما [illegible] فالمراد من الخبر نفي القدم الدهري
من العالم وهو ان لا يسبقه عدم في متن الدهر [illegible] في حاق الواقع ومتن نفس الامر وهذا المعنى
هو الظاهر من الخبر والمتبادر عند اهل اللسان والمتعارف [illegible] عرف ارباب الشريعة واما حمل المعية المنفية على
المعية الزمانية والقول بان المراد بيان [illegible] القدم الذاتي [illegible] فمما لا يكاد يعرفه اهل اللسان
وليس [illegible] عرف صاحب الشرع ولا ينتقل الاذهان [illegible] مع ان [illegible]
من رسول الله [illegible] على الاستدلال بالنقل والاجماع على حدوث العالم بانه دور [illegible] حجية النقل و
الاجماع موقوفة على ثبوت الشرع وثبوت الشرع موقوف على العلم بصدق الانبياء والعلم بصدقهم موقوف على
العلم [illegible] لولاه لجاز ان لا يقدر على [illegible] اظهار المعجزة على يد الكاذب اذ لا يكون صدور المعجز منهم
من جانبه [illegible] قدرته والعلم بالقدرة [illegible] العالم [illegible] العلم بحدوث العالم
فتوقف حجية النقل والاجماع بواسطة على العلم بالحدوث فلو كان الحدوث موقوفا عليهما لزم الدور والجواب
ان العلم بصدق الانبياء لا يتوقف على القدرة بهذا المعنى بل انما يتوقف على القدرة بالمعنى الاول المشهور
[illegible] ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل [illegible] صدور الفعل بالمشية والارادة [illegible]
على ان صدور الفعل [illegible] بالمشية والارادة [illegible] بصدق الانبياء [illegible] اظهار المعجزة على يد الكاذب
ونقل عن بعض الحكماء انه قال في رسالة [illegible] مشاهدة المعجزة يحصل العلم بصدق
صاحبها بلا احتياج الى [illegible] اثبات الاختيار [illegible] بل اثبات الواجب وصفاته
الكمالية ايضا بالشرع وقال بعض الفضلاء الحق ان [illegible] اثبات النبوة موقوف على وجود القدرة والاختيار
لا على العلم بوجودهما لانا نعلم بديهة ان اظهار المعجزة على يد الكاذب قبيح عقلا يجب تنزيهه تعالى عنه وهذا القدر كاف

وانا [illegible] على الواجب والعالم [illegible] ثبوت [illegible] لا يجوزون [illegible] على يد الكاذب

في اثبات النبوة وبعد اثبات النبوة يثبت صدق النبي واذا ثبت صدقه يثبت صدقه في كل ما اخبر به ومنه حدوث العالم فيجوز ان
يكون اثبات النبوة موقوفا على اصل القدرة والاختيار والعلم بها [illegible] موقوفا على اثبات النبوة فقد حصل اختلاف الجهة
فلم يلزم الدور انتهى واعترض عليه بان العلم [illegible] اظهار المعجز على يد الكاذب قبيح يجب تنزيهه تعالى عنه انما هو بعد العلم بقدرته و[illegible]
[illegible] وايضا [illegible] في اثبات القدرة ولا حاجة الى التمسك بالشرع
في حدوث العالم انتهى [illegible] ان الفرق بين هذا الجواب وبين [illegible] من عبارات الحكماء [illegible] ان اثبات النبوة
لا يتوقف على القدرة والاختيار [illegible] لان اثبات النبوة لا يمكن الا باظهار المعجزة [illegible]
هذا الجواب على ان اثبات النبوة موقوف على وجود القدرة وليس موقوفا على العلم بها [illegible] ان توقف اثبات النبوة
على القدرة انما يكون لحصول العلم بان اظهار المعجز على يد الكاذب قبيح وذلك التوقف انما يكون على العلم بالقدرة لا على
مجرد وجودها [illegible] اثبات النبوة [illegible] توقف اثبات النبوة عليها مطلقا كما قال بعض الحكماء
[illegible] العلم بها [illegible] عن الدور [illegible] واما ما اورد على [illegible]
[illegible] فلا يخفى [illegible] ما ذكر [illegible] العالم مضافا الى اجماع الملة واخبار الحجج بثبوت حدوث العالم
[illegible] الحدوث الذاتي [illegible] الحدوث الذاتي [illegible] الحدوث الدهري والزماني [illegible] بطلان الثاني
[illegible] حدوث العالم الجسماني [illegible] الاجسام والمقادير [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] المرتبة العقلية دون المرتبة الخارجية والواقع
[illegible] العالم الجسماني في الوقت الذي [illegible] الحدوث فيه [illegible]
[illegible] العالم الجسماني ولم يثبت [illegible] دليل [illegible]
ان ما ذكرنا [illegible] اجماع المسلمين والاخبار [illegible] في اثبات حدوث الموجودات [illegible]
بعد العدم الصرف والليس المحض هو الاجماع والاخبار منها الخبر المشهور المتقدم ذكره [illegible] جميع ما يطلق
عليه اسم العالم [illegible] نكرة في سياق النفي [illegible] العموم [illegible] الواجب في
الواقع والخارج [illegible] من الاشياء موجودا [illegible] سواء كان [illegible]
[illegible] لو كان موجودا في الزمان ولم يكن معه شيء [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] ومن الاخبار الدالة على حدوث [illegible] الحديث القدسي المشهور بين اهل الاسلام وهو قوله كنت كنزا
مخفيا فاحببت ان اعرف فخلقت الخلق لكي اعرف فان الظاهر منه انه لو كان موجودا في الواقع والخارج ولم يكن معه
من الاشياء موجود [illegible] الموجودات [illegible] العقول [illegible]

مع حدوث [illegible] كان الله ولم يكن معه شيء

[illegible] وجود [illegible]

الوجه الاول لامكانها وافتقارها ثم بها يعرف ولا يبرا ذكرها جماعة لاثبات حدوث العالم وبطلان قدمه وبين المحقق
بانه فلنذكرها ونشير الى ما يرد عليها منها ما ذكره المحقق الطوسي في الفصول والفخر الرازي في الاربعين وهو انه لو وجد ممكن كان
قديما فاثر الفاعل فيه اما حال بقائه او حال عدمه او حال حدوثه في الاول يلزم تحصيل الحاصل وفي الاخيرين يلزم
الخلف مع المطلوب ومنها ما ذكره بعض المتاخرين وهو انه لو وجد ممكن قديما لكان افتقاره اليه قديما وكان الافادة في زمان
البقاء يستلزم تحصيل الحاصل فكذا الافادة والوجه القديم الذي كان افتقاره قديما يوجب تحصيل الحاصل بالضرورة ومنها ما ذكره
بعض المتاخرين ايضا وهو ان تاثير الفاعل على قسمين احدهما الايجاد المعدوم وثانيهما حفظ الوجود وابقائه وفي الممكن القديم
لا يتصور الاول وفي الوجه المكتسب عن الجزء لا يكفي الثاني ويرد على هذه الادلة الثلاثة انها منقوضة بثبات شيء من حركة الي[د]
في حركة المفتاح لان الثانية محتاجة الى الاولى معلولة لها مع انه ليس بينهما انفكاك زماني ولا ادري ماذا يرد عليه ايضا من
الاولى في الثانية اما حال عدمها او حال بقائها فيلزم احد المفاسد المذكورة فما يقولون في الجواب هنا الحق نقول
هناك والحاصل ان المحقق ان هذا الربط بين بعض الحوادث بان يكون حادث مستندا الى حادث … وفي عدم الانفكاك في
المجامع بينهما يجوز تحققه بين بعض القضايا البديهية بحكم تحكم فيهم مستندا الى قديم اخر وجب لذاته مع عدم الانفكاك
في المجامع بينهما فمنع الاولى لا يعينا زعم الحدوث الذاتي ما يتوقف عليه تحقيق الحق هنا اختراع في
حقيقة الحدوث الدهري انه لا ريب في ان المراد من الزمان الموهوم الذي اثبته المتكلمون هو الشيء المتكمم المتقدم
له واقعية ونفس امرية وبالجملة هو كم واقعي نفس امري لا تفاوت بينه وبين هذا الزمان الا بالليل والنهار
وليس المراد به هو الزمان التقديري الذي ذكره الطبرسي في مجمع البيان فان المراد به هو الامتداد المجرد الفرضي التقديري
من دون ان يكون له واقعية ونفس امرية في الاذهان البشرية او اساورها لم يتحقق الزمان والزمانيات الخارج
الدهر والدهريات تخترع للافهام بالزمان امرا ممتدا منبسطا … تحقق له في متن الواقع ونفس الامر
الامتداد لكن نقول به لان القول به لا يوجب تحقق امتداد في نفس الامر فلا يوجه العالم بعد ما مسبوق بعدم صرف
وليس سابق وهذا التقدير انما يصدق على الوجه بكونه مسبوقا بالعدم الصريح مسبوقية غير زمانية وهو يؤيد ما ذكرناه
من ان الزمان التقديري غير الزمان الموهوم والمتكلمين انما قالوا بالموهوم دون التقديري كما ذكره بعض المحققين من
اصحابنا فاولويته بواحد منها فسرنا الوجه الاول ان يكون المراد بالا مسبوقية بحسب الزمان وهذا انما يتم
اذا كان الزمان امرا موهوما كما ذهب اليه المتكلمون او بحسب الزمان التقديري كما ذكره الطبرسي في مجمع البيان
واذا ثبت ان المراد بالزمان الموهوم هو الامتداد الواقعي النفس الامري فنقول ثبوت مثل هذا الشيء قبل
الايجاد العالم باطل بوجوه منها انه لا يتصور في الدهر في العدم الصرف والليس الصريح المحض امتداد وتقدم
وحد وغاية ونهاية ولا نهاية اذ ذلك من لوازم وجود الحركة واورد عليه بانا لا نسلم ان الاتصاف بالامتداد

والانقضاء

والانقضاء والامتداد في وجود الحركة ثم لا يجوز ان يتخالف مستمرا وجود الواجب وصفه الابدي التجدد والتقضي بين اطلاقك وما
استمراره كيف وانهم يقولون ان الحركة القطعية تنتزع من الحركة التوسطية والزمان ينتزع من الان السيال فكيف لا يعقل
انتزاع الامر الممتد المتجدد المنقضي عن الامر المستمر الذي لا امتداد فيه ولا انقسام ولا تجدد ولا انقضاء فكيف يجوز هذا ايضا في
… انتزاعات … هنا الا … غاية الوهن والركاكة اذ كيف يجوز ان ينتزع من الوجود الابدي الصرف الثابت
المتعالي عن الزمان والحركة شيء سيال متجدد منقض بل نقول نفس الزمان بعينه لعدم الفرق بين هذا الزمان والزمان الموهوم
بالحقيقة كما اشير اليه ويدل عليه ايضا قول بعض المثبتين للزمان الموهوم انا لا نقول ان عدم العالم كان في وعاء ممتد متجدد
منقض كوجود زيد في الزمان بل هو كعدم زيد في زمان قبل زمان وجوده ولا تفاوت الا ان هذا الزمان يتبعض بالليل و
النهار وينقسم باسبابه ذلك من الصفات وليس ذلك لذلك الزمان وعلى هذا يلزم اختراعهم لكنه الواجب تعالى عن ذلك علوا كبيرا
واين هذا في الحقيقة الواجبة وصفاته الكمالية يتفوه مثل هذا الكلام والمتعالي عن التغير والحدثان والمتقدس عن التجدد
والسيلان ومن هو صفاته وافعاله خارجة عن افق الزمان والمكان كيف ينتزع الامر الممتد المتجدد المنقضي الوهمي النفس
الامري عن حاق ذاته المقدس السيال … الذي هو الثابت والمنتزع الذي هو العرض لا يرى تناسبه بين المجرد
والمتغير والبسيط الحقيقي والمركب من اجزاء … وليس ذلك الزمان عرضا واقعيا نفس امريا فكيف يقوم بالوحدة
الحقة والبساطة الصرفة ولا يوجب ذلك تركيبا وتكثرا في ذات الواجب تعالى عن ذلك علوا كبيرا ثم ما ذكره من التشبيه لا دخل له
بالمقام … بينهما في الحركة التوسطية والان السيال ليس امرا ثابتا … بل هما متجددان منقضيان سيالان
ايضا … غاية الامر … الاختلاف بين الحركة والزمان ولو لم يكن لهما تجدد وسيلان لم يحصل الحركة القطعية
والزمان فيكون التجدد والتقدم من شرائط ارتسام الامر الممتد السيال وهو واضح ثم الاتصاف ان المتكلمين
يقولون ان اتصاف عدم العالم السابق عليه بالتقدم والامتداد وامثالها انما هو بالعرض باعتبار وعاية الدهر
الامر … المنتزع من ذات الواجب ولا يقولون ان الامر الممتد هو عين هذا العدم الصرف ليلزم كون محض العدم زمانا او
حركة والحاصل انهم يقولون ان عدم العالم كان في وعاء ممتد متجدد منقض كوجود زيد في الزمان وكما انه لا يلزم منه
كون وجود زيد زمانا او حركة كذلك لا يلزم هنا ايضا كون العدم زمانا او حركة بل ليس الا كعدم زيد في زمان قبل زمان
وجوده ولا تفاوت الا بان هذا الزمان لا يتبعض بالليل والنهار ولا يتصف بما يتصف به ذلك من الصفات ليس في ذلك
ذلك الزمان فيه ما لزم على هذا ليس الا وجود الزمان هناك وهم قائلون بالزمان الموهوم فيجوزونه لا كون العدم هو الحركة
والزمان … ما اورد عليهم السيد الداماد في جملة ما اورده عليهم انه لو تحقق في العدم … لكان هو الزمان
بعينه او الحركة بعينها او كان متكمما سيالا كما انه لا … المتصفة بالحضرة والعامة متعاقبة غير مجتمعة فما ذاته بالذات
… فيكون هو الزمان او بالعرض فيكون هو الحركة فقد اطلقوا على الزمان او على الحركة اسم العدم

قلت سنورد في دفع الشبهة ان الزمان او الحركة نسبة العالم والالحاق بالعدم ومنها ان هذا الامتداد لكونه منتزعا من الواجب
ذكر او وجب فيما ارتباط برزخ غير متناه او ابطال برهان التطبيق وبرهان اذ بطلان عدم التناهي في الحركات واو اذ بطلان التسلسل
جريان البرهان المستلزم فيما انتزع عنه او كان الامر واشباه ما هو منتزع اذ ليس موجودا خارجيا بناء على التطبيق فلا انه يجوز ان لا يتحقق
في نفس الواقع ونفس الامر فيثبت في الواقع وتفصيل الامر انه غير متناه ومرجع ان التطبيق من شأن التحقيق في الواقع كما قرر في
في الامور المنتزعة والتزام بمجموعه في الوجود وقال السيد المحقق الداماد على ما ذكره المتكلمون بحيث انه منه يكون ذلك
الامتداد الموهوم من ذلك والعالم في حد تجويزه حيث يتصف ذلك الامتداد الموهوم غير متناهي الاجزاء من جهة وجهة العالم
ويتخلف تاخر العالم ويتخلف عنه بحسبه في الوجود فاذن اذا كان ذلك الامتداد غير متناهي الاجزاء كان غير المتناهي محصورا بين حاصرين
بما هو ثابت وطرفاه اخر واورد عليه بعض الافاضل ان مراده ان ... بين الباري الحق واول العالم زمان موهوم
اذ كان قبل العالم امتداد موهوم لم يكن العالم فيه وكان الحق ... المعنى الذي يقع الان انه موجود لا الان وذلك ...
بينه وبين العالم بحيث يكون ... العالم في الامر الاخر حتى يلزم كون غير المتناهي محصورا بين حاصرين والظاهر
كما ذكره المورد انه لا يلزم كون غير المتناهي محصورا بين حاصرين كما ذكره السيد لان المتكلمين يقولون ان هذا الامتداد منتزع من الواجب
قبل ايجاد العالم في بعضه ووجهه في بعض اخر منه لا بتداء وجهه بان جزءا منه قابل ... الامتداد عنده ... لا يكون
بوجه من الواجب منفصلا ... به وان كان جزءا منه متصلا باول العالم ومنفصلا ... الا لا يلزم ما ذكره هذا الا
جزء منه وكل جزء منه يكون متصلا بعد الابطال بوجه منها ... المذكورة ان كون غير المتناهي محصورا بين حاصرين في
وجه فلذلك ... بين ... كون غير المتناهي محصورا بين حاصرين بناء على تحقق الزمان الموهوم مثلا نقول لو كان الزمان
الموهوم متحققا مع كونه غير متناه فلا يتحقق في الواقع وتفصيل الامر انه غير متناهية كالاربع ومثلها فنقول يلزم كونه محصورا
بين حاصرين ... احد ... ان لا ريب في انه ... العدد ... من مراتب العدد ... الغير ... لا يكون ... في الواقع
الا حادو ... منها عدد ... ثم نقول ... مراتب الاعداد ... منها واحدا او اثنين او ثلثة او اربعة
وكذا الطبقات مرتبة ... غير متناهية ... واحدا ... لا مرتبة ... بين مرتبة العدد والذي ... السلسلة
ويلزم مرتبة الواحدية ... غير متناهية مرتبة ... محصورة بين حاصرين ... مرتبة العدد الذي ... ومرتبة الواحدة
وذلك ان كل عدد ... مرتبة وكل ... النصف ... او ... وهو ... في الزمان الموهوم
الاعداد غير متناهية في الواقع ... فنقول لا ريب في انه ... الاعداد احاد فردية غير متناهية واحاد زوجية غير
متناهية ... الاولى ... الثانية ... فالاعداد الزوجية ... النصف السلسلة ... السلسلة
نصف السلسلة ... الاعداد في المرتبة ماخوذة مع التوالي والترتيب ... نصفها الاول
ثم ... لا ... ان كل عدد له نصف ... ولا ريب ان النصف ... محصور بين حاصرين

وسند ... الا ... ان القول غير متناه وكذا ... ان ... من العوالم ... يكون ... مع
كل جزء من اجزائه وكل واحد منها ... غير متناه ... واحد ... جميع اجزائه وحدها ... واحدة موجودا
كان ذلك الامتداد موجودا ... مختص ... العالم ... ذلك الامتداد الموهوم ... وتقدم ... الباري
الحق ... اذا كان امتداد الزمان الموجود ... الزمان الموهوم ...
الحقيقي ان ... الزمان ... ان ... هذه ... الواجب تعالى ... ان ...
الواجب تعالى عنده ... الزمان ... ان ... الذي ... الجسمانية ... المجرد ...
عن جميع الجسمانيات ... الامكنة والازمان ... معقول فان القول ... واضح ...
وهو ... البطلان ... بين الواجب ... العالم ... المكان ...
عالم ... الزمان ... المكان والزمان ... محيطا بها
... بها ... وقد ... بان القول
بامتداد ... ذلك ... العالم ... ان ... لذلك فانه
كان الواجب ... العالم ... الواجب ... القول ... وجهه فلا
... ان لا نقول ... لم يكن ... كان الواجب ... العالم
... تحقق انفصال الواجب عن العالم ... كان ... الواجب ... الان ولا يكون العالم
... الواجب ... الزمان ... الواجب ... ان
... الزمان ... الزمان ... ذلك ...
تحقق العدم ... الامتداد ... كما ... انفصال ... القائل بان
فاذا كان ... الواجب ... الانفصال ... القول ... النصف
العدم ... الواجب ... يكون ... الا ... بالتقدير
... ذلك ... ولا
الذي ... التقدم ... الزمان ... العدم ... الوجود ... التقدم ... الكلام
... الزمان ... الواجب ... القديم ... العلم
وكيف ... الزمان و
المكان بالزمان ... الازمنة ... كان ... الا ...
... الكلام ... الكلام ... ورد ...

منزلة خبر [illegible] تعالى عن الاتصاف بالزمان [illegible] كان [illegible] الا قدم محمد بن يعقوب الكليني
في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من زعم ان الله من شيء او في شيء او على شيء فقد كفر وروى الصدوق في التوحيد [illegible] ابراهيم
انه قال ان الله تعالى لا يوصف بمكان [illegible] عليه السلام ان الله تبارك وتعالى لا يوصف بزمان ولا مكان
ولا حركة ولا انتقال ولا سكون بل هو خالق الزمان والمكان والحركة والسكون تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وعنه
ان الله تبارك وتعالى كان لم يزل بلا زمان وهو الان كما كان [illegible] هذه الاخبار [illegible] التواتر [illegible]
[illegible] عليه السلام [illegible] بالزمان [illegible]
ومنها ان الزمان والمكان [illegible] متساويان [illegible] المكان [illegible]
[illegible] الجهات [illegible] الحادث [illegible]
[illegible]

لا يجب ان [illegible] الاستعداد [illegible]
[illegible] الاستعداد [illegible] البقاء [illegible]
[illegible] المتغيرات [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] البقاء [illegible]
الزمان [illegible] الزمان [illegible] البقاء [illegible] الزمان
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] العدم [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] العالم [illegible] الحادث [illegible]
[illegible] العالم [illegible]
[illegible] العدم [illegible] العالم [illegible] القوم [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] العالم [illegible]
[illegible] الاستعداد [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]

الامور التي لا يكون لها تجدد التغير فلا بد ان يكون ما هو مستند الحركة غير قدم الجسم والهيولى الشيء [illegible] ذلك الامتداد [illegible]
فان كان [illegible] الامور بمصداق قوم من الحكم فبعد الامور [illegible] الا انه لو لم [illegible] الجسم [illegible] اذ لو اتى [illegible]
ما ذكر بعض اصحابنا القدس من ان العالم حادث لبعض [illegible] لمعنى المستند او قبر [illegible] في جانب الازل الشيء من ذات الله تعالى باعتبار بقائه [illegible]
والقدم العدم على العالم بقدم بالزمان وحكم مراد فيها بالزمان الذي هو مقدار حركة الافلاك [illegible] الا انه [illegible] من ذات الله تعالى [illegible]
وبقاءه والزمان بهذا المعنى ليس من جملة العالم لانه ليس من الموجودات الخارجية بل امر موهوم في الخارج [illegible] العدم زمانا على العالم [illegible]
شهود [illegible] وان ظهر [illegible] ما ذكره المحقق [illegible] في هذه المسئلة [illegible]
لكن [illegible] الكلام المذكور حيث لا يكون الزمان الموهوم من اجزاء العالم [illegible] الا [illegible]
المشهور [illegible] قدس [illegible] على حدوث العالم [illegible] الواجب [illegible] بالموجودات [illegible]
موجود في الخارج [illegible] فهذا الامتداد [illegible] كان [illegible] من امارات الموجود كان
منافيا لما مر [illegible] لا يكون شيء من ذات الله تعالى بما يحفظ [illegible] والتغير [illegible] العدم زمانا على العالم كال
بالعقل والنقل [illegible] دليل على عدم [illegible] العالم [illegible] من الموجودات العينية الا بدليل على عدم [illegible] المراد [illegible]
الواجب مع الموجودات العينية التي [illegible] لا يكون [illegible] تحققه [illegible] ينطبق [illegible] الخارج [illegible]
[illegible] لا يمكن اعتبار [illegible] من الزمان الموهوم [illegible]
[illegible] العالم [illegible] والتعقيب [illegible] منها [illegible]
مقدار [illegible] ان القول بالزمان الموهوم [illegible] قديم [illegible] اجماع المسلمين [illegible]
فانهم قالوا [illegible] القدرة والارادة والحياة والكلام والسمع والبصر [illegible] الصفات [illegible] على الذات [illegible]
كالذات [illegible] بالزمان الموهوم [illegible] القدماء [illegible] الاثنينية [illegible]
بالواجب والقدم [illegible] زائدة الصفات [illegible] لا يكون [illegible]
[illegible] الصفات [illegible] لا يقولون بقدم هذه الصفات يقولون بالواجب [illegible]
[illegible] القول بالقديم [illegible] القديم لذاته الواجب [illegible] ان يكون [illegible] الارادة [illegible] متعلقة
[illegible] بعدم القدرة والارادة [illegible] الامتداد [illegible]
في العدم والتخصيص [illegible]
[illegible] في العالم [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الواجب [illegible] الشرع [illegible] والبرهان [illegible]
فيه اختلاف [illegible] في العلة [illegible] القطعية [illegible]

[illegible]

عن الايجاد [illegible] حصول العالم للموجد انما كان متوقفا على القضاء بهذا القدر [illegible] ان [illegible]
لهذا الامتداد انما هو تحقق موجود [illegible] كان لا انهم قالوا ان البحث المحقق انما هو وجود الواجب بما يحفظ بقاءه فاذا لم
الواجب موجودا شرع منه هذا الامتداد سواء كان قبل ايجاد العالم او بعده ولا فرق الا بانه اذا وجد العالم ينطبق هذا الامتداد
على الحركة والزمان ولذا قال بعضهم ان هذا الامتداد العقلي بمنزلة المدرع وحركة الافلاك بمنزلة [illegible] فهذه الحركة
بمنزلة [illegible] هذا الامتداد من الواجب بما يحفظ بقاءه مع وحدته وتجرده وتعاليه عن الزمان [illegible] على طريق [illegible] كل
موجود مجرد كان او ماديا حيوانا او نباتا او جمادا او غير ذلك بعد ذلك في دهر افراد كل نوع يجب بقاءه [illegible]
وان [illegible] وبقى في العالم امتدادات [illegible] نفس مرتبة غير متناهية عددا او ان [illegible] بعضها على بعض
الا ان التغاير بينهما متحقق كما بين الزمان الموهوم والزمان الذي هو مقدار الحركة الدورية فان قيل بعد تحقق الحركة
الدورية والزمان الذي هو مقدارها كل موجود يوجد فامتداده هو جزء من هذا الزمان ولا يخرج عنه زمان [illegible]
تحت البحث لحصول الامتداد ان كان وجود الشيء بما يحفظ بقاءه فيلزم ان يخرج من كل موجود له بقاء امتداد خاص
[illegible] وان انطبق على الزمان الذي هو مقدار الحركة الدورية ولو كان وجود الحركة الدورية ومقدارها منافيا
لهذا الاختراع لوجب ان لا يخرج الزمان الموهوم من الواجب بعد وجود الحركة الدورية ومقدارها وهو خلاف ما مر
به فان قيل [illegible] اللازم هو اختراع امتداد واحد هو اول الامتدادات وهو الذي يخرج من الواجب [illegible] الزمان الموهوم
وسائر الامتدادات اجزاء له قلنا بحث تحقق الزمان الموهوم على ما قلتم هو وجود الواجب بما يحفظ بقاءه
والشيء المخرج من الواجب [illegible] كل واحد من الموجودات المخالفة المتباينة مع ان البحث المستقل في كل واحد
منها متحقق بطريق اولى وان ادعى ان الامتدادات [illegible] الموجودات منطبق على الامتداد الاول فهو
الا انه لا ينافي التعدد لحصول الامتدادات الوقتية [illegible] النفس [illegible] عند الاول [illegible]
الذي مقدار الحركة الدورية [illegible] وجود [illegible] امتداد [illegible] الامتداد الواقعي النفس [illegible]
موجود [illegible] بالحركة الدورية ولولاه لم يتحقق في الواجب امتداد ولم يوجد زمان والظاهر ان المتكلمين [illegible]
الزمان الموهوم المخرج من الواجب [illegible] بالتزام [illegible] افراد الموجودات وان بلغ عدده الى غير النهاية
ولهم ان يقولوا اذا سلم وجوده ولم يكن فيه مفسدة فلا [illegible] تعدده وتكثره وان بلغ عدده اضعاف افراد الموجودات
على انها امتدادات [illegible] بعضها مع بعض منطبق بعضها على بعض فهذا الوجه الاخير لا [illegible] المطلوب [illegible]
[illegible] المتقدم [illegible] ان ظهر بما تقدم [illegible] بطلان الزمان غاية الظهور الا انه [illegible]
[illegible] على الاحتمالات المتصورة لذلك الزمان وابطالها كما اورده بعض الافاضل [illegible] ان هذا الزمان [illegible]
اما ان يكون موجودا او موهوما فان كان موجودا كان ممكنا من الممكنات فيلزم ان يكون داخلا فيما سوى الله فيكون

وجه ايضا مسبوقا بالعدم بحكم الاجماع والحديث النبوي والآلة قد ذكر ان الزمان اذا كان ظرفا للعدم الازلي يجب ان يكون
قديما لا حادثا فيلزم التناقض وايضا اذا كان الزمان موجودا فابد له المساواة واللامساواة فيلزم ان يكون كما ذكر عرض
فلا بد له من محل ومحله لا يكون الا ماديا فيلزم قدم ذلك المادي وهو خلاف الاجماع والحديث النبوي وان كان موهوما فلا يخ
اما ان يكون موهوما صرفا اختراعيا كانياب الاغوال وح لا يكون عدم العالم قبل وجوده في ظرف يكون هو الزمان بل يكون
عدمه عدما لا بزمان ولا مكان ولا نعني بالعدم الصريح الخالص الا هذا ولو كان موهوما له منشأ انتزاع قبل العالم فذلك المنشأ فهو
اما واجب الحكم لا جائز ان يكون واجبا لانه محو قبل ان يكون ممكنا فذلك المنشأ سواء يكون ماديا او غير مادي لا بد ان يكون
قديما او ماديا فان كان قديما لزم خلاف الاجماع والحديث النبوي وان كان حادثا فلا يجوز ان يكون عدمه مسبوقا بالعدم
الزماني لانه منشأ فرعه فلا بد من زمان آخر وهكذا فيلزم التسلسل فيلزم ان يكون مسبوقا بعدم لا يكون ذلك العدم في زمان ولا
مكان فان قيل قوله تعالى ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ونحوه من النصوص يدل على
تحقق الزمان الموهوم لانه لولا الامتداد المتقدم المتجدد لم يكن لستة ايام او يومين في الآيتين معنى قلنا المراد بهذه الايام
الاوقات المفروضة المقدرة ولو لم يحمل عليها لم يصح الحمل على الزمان الموهوم ايضا … والمتعارف بين
اليوم كما صرح به اهل اللغة والتفسير هو زمان طلوع الشمس الى غروبها ولم يكن ح طلوع وغروب يؤيده قول بعضهم …
… الامتداد انما يتميز ويصير قطعة ليلا ونهارا بحركة الفلك الاطلس ولم يكن ح فلك ولا حركة فالمراد مجرد
الفرض والتقدير على ان المحققين يفرقون بين اليوم والنهار ويقولون ان اليوم عبارة عن دورة واحدة من حركة
الفلك الاعظم وهو ليس سماء بل السماء في الحقيقة مختصة في افلاك الكواكب السبعة السيارة ووجود الليل والنهار بحركة
فلك الشمس فيجوز ان يحصل … الفلك الاطلس خلق اولا طبقة واحدة ثم ادير ست دورات وفي مدتها خلق ما فيه من
السموات والارض بان جعل السماء بعد كونها طبقة سبع طبقات او ازيد والارض مثلهن وح لا حاجة في التصوير … الى تعين
الزمان الموهوم فضلا عن ان يكون دليلا عليه واذا ثبت بطلان الزمان الموهوم وقد ثبت ايضا فساد القول بمجرد
الحدوث الذاتي فثبت من ذلك حقيقة الحدوث الدهري اي مسبوقية وجود العالم بالعدم الصريح الواقعي الذي لو وجد فيه
زمان لكان غير متناه وهذا الحدوث مستلزم للحدوث الذاتي ايضا لان تأخر العالم عن … بالعدم الصريح الواقعي مستلزم …
الذاتية هو عبارة عن محض الفاقة المرادف للحدوث الذاتي فالحدوث الدهري مستلزم للحدوث الذاتي بدون العكس كما ان
الحدوث الزماني هو تقدم بالزمان بمعنى انه تقدم زمانا على العالم وعلى العقول والحدوث الذاتية تقدم بالذات
ويسمى بالتقدم العقلي لانه باعتبار حكم العقل مع قطع النظر عن … فانه يجب ان يخرج الدهر الذي هو الواقع ونفس
الامر لا الزمان فيكون العدم زمانيا ولا بمجرد اعتبار العقل ليكون محض التقدم العقلي وتوضيحه انه اذا كان وجود العالم
مشابها في جانب البداية كان للعدم تقدم عليه سوى التقدم الذاتية الذي اثبته الحكماء القدم الممكن على وجود العقد بالحدوث

و ما دل الامام التسعة … ٤١

الذاتية وهو التقدم شبيه التقدم الزماني الذي للحوادث الزمانية ولاجزاء الزمان بعضها على بعض لما عدم في عدم اجتماع السابق
والمسبوق والفرق ان التقدم الزمانيات فلما كان في الخارج متجددا منصرما مستمرا بعرض ذلك التقدم في الخارج اولا و
بالذات لاجزائه المتجددة المنصرمة المستمرة وبتوسطها يعرض للحوادث الزمانية ولهذا الغرض لهذا التقدم خواص
التقدير والتكمم بخلاف تقدم العدم على وجود العالم فانه ليس له ذلك المناط فلا يمكن تعينه وتقديره ولا يكون فيه قرب
وبعد وزيادة ونقصان الا بمحض التوهم وان كان عدما واقعيا نفس امري كالعدم الذي فوق محدد الجهات فان قلت
اذا كان شيء متقدما على آخر فلا محالة يكون بالقياس اليه ثالث يبقى هذا الثالث مناط التقدم والقول العقلاء ان
اقسام التقدم باعتبار المناط لا يزيد على خمس انواع الاول التقدم المكاني كالجالس في الصدر على من هو في صف النعال وملاكه
صدر المكان والثاني التقدم الزماني وملاكه صدر الزمان وهو عرض من اجزاء الزمان بالذات وفيما بين الحوادث الزمانية
بالتبع فهو تقدم وتأخر مع اجزاء الزمان بالذات والزمانيات بالعرض كالعدم يجب الاعم فان التقدم لاجزاء
المكان بالذات والمتمكنين بالعرض مثلا حركة جالس السفينة والمتمكن حول هذا التقسيم والتقدم بين اجزاء
الزمان متقدما بالذات والتقدم بين الموجودات الزمانية بالزمان وهو تكلف بلا فائدة والثالث التقدم
بالشرف وهو الذي يكون بين الاشياء باعتبار صفاتها مرتبة كان حقيقة ويسمى بالشرف تغليبا وملاكه تلك الصفة
والرابع التقدم بالطبع وهو الذي تعلقه ان نفسه على معلولها وملاكه الوجود والخامس التقدم بالعلية وبالذات وهو تقدم
العلة التامة على معلولها وملاكه الوجوب لان الوجوب بحسب معنى … التحقق تخلف عن الذات فهذا فان الوجوب
فقط لا يحسب … لم يجتمع جميع ما يحتاج اليه فيصير تامة وفيقول الاخرين جميعا بالذات والطبع ايضا بالملاك وهذا الحصر
فهذه اقسام التقدم التي ذكرها العقلاء ولم يزيدوا عليها شيئا والتقدم الدهري ليس شيئا منها فلا يكون صحيحا لعدم الملاك
قلنا … البطلان ولكم ترك الاول لما عرفت ان التقدم بالذات … والتقدم … ثابت في نفس الامر وليس بمحض
الوجود الذات والفرض عدم العقول … ان كان حركة الجسم بذاتها وصرف الوجود والاصل الحركة المقتضي … بعضها على بعض
حق حقيقة وتحصل النتيجة متقدم عليها فاذا ثبت منها … وذلك … ملاكه عقلا فهذا التقدم ثابت في نفس الامر فيلزم
ان يكون لما فعل العالم بجميع اجزائه ودرجته … متقدما على كل جزء من اجزائه تقدما ذاتيا فيحصل ان يقرر … الغافلين
بالحدوث الدهري بان وجود العالم معين … انه لا يمكن ان يكون موجودا في الازل والامر موجود في الحين بالاتفاق لان
القوة المدركة لا يدرك ذاته … يكون العالم في مرتبة ذاته الذي هو عين علة وجوده … فيلزم كون وجود تمام اجزائه مسبوقا
بالعدم الحقيقي … الحدوث الدهري الا … يكون وجوده مسبوقا بهذا العدم … بالفعل ايضا لان المدرك … به
عليه العقول من الاسس … والتقدم الدهري … لا يريد ان …
التقدم الذاتية فقط التقدم الذاتية وان كان تقدما حقا … ان العدم المتقدم ليس الا العدم الذي يلزم الماهية

العلل العقلاء على ان … العدم على … لا … الا …

الحكم بهم بحقيقة الواقع ونفس الامر ولو فرض انطباق المحقق الواقعي عليه فهو غير صحيح لان يكون فصل بين الواجب والعالم وان
يكون بحيث لو فرض وقوع الزمان فيه كان غير متناه لان العدم الذاتي عدم قائم للعلة والمعلول ... مع انه كذلك التقدم
الدهري بين ... ان يتقدم العدم على الوجود فصل العدم الغير المجامع لها فيكون ... بين الواجب والعالم فحصه كذلك
الذاتية للعالم ان يكون العالم مسبوقا بعدم غير زماني ولا عدم ... الا العدم الذي يوجد قبله العالم وهو عدم ... بذاته يتحقق
يستحيل ان ينفصل بينه وبين الواجب فصل ... وتحقيق الحدوث الدهري ان يتقدمه عدم غير ... بذاته يتحقق الفصل
بينهما فصل ... وتحقيق الحدوث الزماني ان يتقدمه عدم زماني ويسبق كل زمان زمان فان قلت ... لان يفصل
المعدوم بين الواجب وبين العالم فصل ... لان الفاصل بين شيئين يجب ان يكون ... لان يقع
بالفصل والتخلف والعدم ... وذات ... يمتنع ان يتقدم ويتاخر ... فالقول
بتقدمه ... الاشياء ... فلا جواز تقدم العدم على ... من البديهيات العقلية لا يمكن انكاره
كيف وهو ... ان الحكماء يصرحون بتقدم العدم الذاتي للعالم عليه ... في جواز تقدم هذا العدم بحسب القول
في جواز تقدم العدم الواقعي قيل العدم الذاتي لعدم ... الفصل بين الواجب والعالم ... مما يقتصر ويتقدم
ويمكن ... ان وصف التقدم في ملاحظة العقل ... بين الواقع بخلاف العدم الدهري فانه لا ... الفصل بين الواجب
والعالم ... ولا يقول هذا العدم الواقعي ... المبدأ وبين العالم ... على
... وظرف ... بحيث يمكن ان ... الانفكاك ... فاصلا بين الواجب والعالم ...
وذلك ... خواص الذوات ... التي ... الذهاب ... فان كان الظرف ... فكيف
يكون الفاصل ... العدم ... الى القول بالزمان الموهوم فان كان العدم ... الاشكالات الاول ... كون العدم
الظرف فاصلا بين الشيئين ... الانفكاك بينهما ولزم ... العدم ... الجزء الاول من الزمان فانه اذا وجد
العالم ... الجزء الاول من الزمان ... بحيث ... بين الواجب والزمان ...
قديما ولزم الحدوث الذاتي وان كان ... فقد صدق ... العدم ... لا بالزمان ... هذا الزمان الا ...
ان هذا العدم الواقعي ... بالسابقية ... الفصل بين الواجب والعالم ... فيكون قولا بالزمان
الموهوم وان لم ... ولم ... الحدوث الذاتي قال بعض ... للزمان الموهوم ... الحدوث
الدهري اذا اتصف العدم في نفس الامر ... على الوجود ... كما يظهر من بعض كلمات السيد الداماد ...
... وظرف ... ولا ... بالتقدير ... وذلك ...
على التقدير ... الى ... العدم ... بحسب الحقيقة ... كلمات
السيد حيث ذكر ان في ... الذاتي والزماني ... الوجود ... العدم ... في مرتبة نفس ...

يلزم

حيث ... الواقع ... فرض ... العدم السابق على الوجود ... وكذا
في ... الزمان ... العدم في ... الحدوث الدهري ... الانفصال
... العدم ... الاقسام ... على ... الدهري ... الاول
الثابت الدهري ... الحدوث ... بالعدم ... القسم ... بالجملة ... ما
... الحادث ... الفصل بين الحوادث الزمانية ... الزمان ... الانفصال والانفكاك بينهما ... واما الفصل بين الثابت
والحادث ... العالم ... العدم الدهري ... بينهما ... زمان ... الزمان ...
العدم ... الانفكاك والفصل ... الزمان بحيث الدهر ... بين الحكماء ... ان كان الثابت مع ... المتغير ...
المتغير مع ... زمان ... الدهر ... الزمان ... الدهر ... الحوادث ...
الزمانية ... الواجب ... العقل ... الواجب ... الزمان ... تحقق ...
... بين الموجودات ... المتغير ... الثابت ... فيظهر ... الدهر ... العدم ...
... زمان ... العدم ... في نفس الامر ... فاصل بين الواجب وبين العالم ...
الواجب ... الواقع ... العالم ... كان ... الواقع الذي كان الواجب
... العالم ... فرض ... الواقع ... العدم المحقق ... التقدم ...
كان الواجب ... الدهر ... الواقع ... عدم ... التقدم ... زمان ... فرض الزمان و
تقديره ... الزمان ... التقدير ... الواقع الذي يتحقق فيه الواجب ... يتحقق فيه العالم ... فرض ... الزمان ...
في ... الزمان ... التقدير ... غير متناه ... الحدوث الدهري ... العدم ... الواقع ... الدهري ...
... عدم ... العدم ... الواقع ... فصل ... الفرض والتقدير ...
الانفكاك الدهري ... الفصل ... تحقق ... في الزمان ... الانفكاك والفصل ... الا ...
... الزمان ... كيف ... الانفكاك والفصل ... عدم ...
يتحقق ... الانفكاك ... الواجب العالم ... عدم ... الوجود ... المحقق ... الانفكاك ... الوجود المحقق ...
الاستناد ... الزمانيات ... الواجب ... العدم ... الانفكاك ... في الحقيقة ...
من الانفكاك والفصل ... بين الواجب والعالم في تحقق ... الثابت ... حيث ... كان الواجب ...
الذي ... العالم ... الحكماء ... الحدوث الذاتي ... الذي
يفصل بين ... الاول ... بين العالم ... متصلين ... في الوضع ...
الزمان والدهر فاصلا بين الواجب والعالم ... كون الواجب ... كون الدهر ...

تحقق الواجب بعدم العالم في متن الواقع ولو كان [illegible] بنفس الشيء [illegible] بعدم ثبوت شيء في الواقع وعدم كونه [illegible]
[illegible] جزء الواجب في الامر والعالم [illegible] عند التحقيق [illegible] الوهم [illegible] لا يقولون
[illegible] لا يكون زمان [illegible] كان الواجب [illegible] ولم يكن العالم [illegible] تحقق انفصال بين الواجب والعالم [illegible]
كان الواجب ولم يكن العالم [illegible] في متن الواقع [illegible] في الحقيقة [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الواقع [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] عدم العالم [illegible]
[illegible] الانفكاك [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] في الواقع [illegible] قدم العالم [illegible]
في الواقع والخارج [illegible] الواجب [illegible] تحقق الزمان
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الواقع [illegible]
[illegible] الموجودات الخارجية [illegible]
[illegible] مكان [illegible] الموجودات [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] في الزمان والمكان [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] عدم العالم [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] العالم [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الموجودات [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] بين الشيئين في الزمان [illegible] العالم [illegible]
[illegible] قدم الزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] بالنسبة [illegible] الواجب [illegible]

[illegible]

كونه في مكان ولا تحقق في الواقع بصفة عدم الحيز بين الواجب وبين غيره من الممكنات في المكان من قبيل تحقق الانفكاك بين كل
وبين الواقع الذي هو طرف [illegible] الواقع والخارج [illegible]
الواجب [illegible] عدم [illegible] الواقع
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible] في الواقع [illegible] عدم الحيز [illegible]
في الزمان [illegible] تحقق الانفكاك [illegible] الواقع الذي هو طرف [illegible]
[illegible] بين الواقع الذي هو طرف [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] العدم [illegible]
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] العدم [illegible]
[illegible] العدم [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الاستعداد والتفاوت [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الاستعداد [illegible]
التحقق [illegible] الاستعداد [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] العدم [illegible]
[illegible] العدم [illegible] الزيادة والنقصان [illegible]
العالم [illegible]
[illegible] العالم [illegible] الزيادة والنقصان [illegible]
العدم والوجه الذي في هذا الوجه وان كانا متعاقبين كما يظهر [illegible]
[illegible] وان كانا [illegible] في حالة واحدة كما يظهر من البعض

[illegible]

او نوع كمالاته لشعقه من حيث هو او ليس مع العدم السابق غير متميز احد من الاخر الا الحدوث الذاتي [illegible] بحسب تجيبين مع
متعاقبين لا بالشق قبل ان [illegible] من التعاقب الحدوثي الواقعي كما [illegible] فلا يلزم كونه [illegible] الواقع المتحقق
بالعدم الذي هو [illegible] عدم العالم ان كان معدوما صرفا فكيف يتحقق الانفكاك الواقعي وكون [illegible] كالواجب
او غيره من المجردات وان كان موجودا فاما ان يكون قديما فيلزم وجود قديم سوى الله تعالى [illegible] تقدم الواقع الذي هو غير متناه [illegible]
[illegible] بذلك لغير من الزمان والعالم وان كان حادثا فاما يلزم ابتداء لا الى نهاية القديم [illegible]
انما ثبت تقدمه [illegible] فيكون واجبا لذاته وهو باطل او بالواجب لذاته وهو معلول له فان كان [illegible]
مع ان قطع النظر [illegible] لعدم العالم وغيره [illegible] المبدعات [illegible]
[illegible] لزوم كون الواجب [illegible] الاشكالات المتقدمة [illegible]
ان اكثر الاشكالات الواردة [illegible] الوهم [illegible]
ونفس الامر [illegible] جميع الفلاسفة والمتكلمين [illegible]
بانه موجود او معدوم قديم او حادث [illegible] فانه [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] لا فرق بينهما [illegible] الحكماء يقولون ان الواقع [illegible] والمتكلمون يقولون [illegible]
الوهم ونحن نقول [illegible] الانفكاك بين الواجب والزمان والعالم [illegible]
الانفكاك وقد تقدم جواب ذلك [illegible] الزمانيات [illegible]
الحكماء والمتكلمين [illegible] ان الواقع والخارج ونفس الامر [illegible] الواقع [illegible]
[illegible]
وهو في القديم قديم وفي الحادث حادث [illegible] الموجودات [illegible] الواقع
الثابت للواجب [illegible] بالانفكاك [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الزمانيات [illegible]
[illegible] ذات الواجب [illegible] ان يكون
[illegible] الواجب [illegible] ان الواقع [illegible] الانفكاك بين الواجب
والعالم [illegible] الانفكاك حقيقة [illegible] الانفكاك [illegible] بين الواجب والعالم
[illegible]
[illegible] الواجب [illegible] الانفكاك [illegible] العالم [illegible]
[illegible] الدهر والزمان [illegible] الواجب [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] العالم [illegible] الدهر [illegible]
[illegible] ان الحكماء القائلين بالقدم [illegible] اثبات [illegible]
ان كان العالم [illegible] لزم التخلف عن العلة [illegible]
[illegible] العالم [illegible] تخلف العالم [illegible] الفيض [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible]
والجواب عنه ان التخلف لقصور العالم وعدم قبوله الوجود [illegible]
عدم كونه [illegible] الامكان [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] امكان العالم امكان [illegible]
انما يتحقق [illegible] الحادث [illegible]
[illegible] غير متحقق [illegible]
الامكان الوقوعي [illegible] الامكان الذاتي [illegible]
[illegible] الاول مذهب الحكماء [illegible] الواجب [illegible] العالم
[illegible] لزوم تخلف [illegible] الداعي [illegible] الارادة [illegible]
[illegible] المذهب [illegible]
[illegible] العالم [illegible]
[illegible] المحققين من المتكلمين [illegible] الداعي [illegible]
[illegible] العالم [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الحدوث [illegible] الايراد المذكور [illegible] هذا المذهب [illegible] المحقق
في هذا المذهب [illegible] الحدوث [illegible]
[illegible] الداعي [illegible] العالم [illegible] الايراد المذكور
[illegible] هذا المذهب [illegible] العالم في الوقت الذي
[illegible] العالم [illegible] في هذا الوقت [illegible]
[illegible] العالم [illegible] المتكلمين [illegible] المحقق [illegible]
[illegible] الايراد المذكور [illegible] هذا المذهب [illegible] المذهب الاول [illegible] تخلف العالم عن الواجب [illegible]

لعدم الاعادة وعلى الثالث التخلف لعدم تحقق الوقت الذي يمكن تعالى ان يعيد فيه الا بعد وعلى الرابع التخلف لعدم وجود المصلحة قبل العلم
قبل الوقت الذي وجد فيه وعلى الخامس لعدم العلم بالمصلحة من جميع جهاتها في ايجاده قبل ذلك ثم الحق ان القول بان المرجح هو المصلحة لا يجد
الا العالم والقول بان المرجح هو العلم بالاصلح له قولان متغايران بحسب المآل واحد يرجعان الى القول احدهما ان مرجح احد الاخر
هو المصلحة ارادة الواجب سبحانه لعلمه باقتضاء المصلحة اختصاص حدوث العالم بوقت المعين اوجده فيه بالقدرة والاختيار ثم لكن
ان ... التخصيص الى المصلحة والى العلم بها الثاني واحد ولذلك تارة يقولون المرجح هو المصلحة وتارة يقولون هو العلم بالمصلحة لوجود
على الظهور عليه ... مذهب القائلين بعينية العلم ... وعند اصحاب الاعلام
المتاخرين عن الابرار المذكور بان التخلف عن العلة ان ... بين ... في زمان موجودا وموهوم لم
العلم فيه بعده ولا يتصور ذلك الا بان يكون تلك العلة او بعض اجزائها زمانية وانه ... في ... ومعلولة
الحقيقة ... ان يكون زمانيا بل ... عن ... الزمان والزمانيات سواء كان ... للمعلول او غير ...
كالعلة ... بالنسبة الى جميعها نسبة واحدة فلا يلزم من ... زمان ... او ... في زمان ... كذلك
ومن ... لا يوجد فيه ... لا يلزم من ... المكنات ... في زمان ... فكيف ... الا ان ... التخلف
بالنسبة الى ... الى جميع الممكنات ... بحيث ... متقدرة ... ان يكون ...
... جميع الموجودات الممكنة والزمان عندهم اما من حيث الذات الحقيقية او من حيث ... الازلية ...
... والصفات الحقيقية ولا يلزم ... المصنف ... المراد
من ... كان في الحديث المشهور الزمان ... موجود ... من العالم ايضا ولا ... عند المحققين كالمحقق الطوسي وغيره
... بالله ... والازلية والقدم واشباهها ... في زمان ... فكيف و
قد ورد عن ائمة المعصومين عليهم السلام ايضا ان ... الحوادث ... والا ... زمان ... وانه كان اذ
لا كان ولا مكان ... الكان والمكان ... وانه لا يوصف بزمان ولا مكان ... خالق الزمان والمكان
... زمان ولا مكان وانه الان كما كان ... متقارنة ... متغايرة ...
... ان التخلف ... اذا وجدت العلة ... زمان ولم يوجد المعلول فيه ووجد ... في زمان ... الواقع ...
لا ... بدون المعلول ... لعدم تحقق الاولية والاخرية والجزئية واشباهها بدون تحقق الزمان وعدم
تحقق طرف ... تحقق التخلف فيه ... على عدم وقوع التفاوت والاختلاف في ظرف الواقع
... بدون وجود الزمان ... وقد تقدم ... ثانيهما انه لو كان العالم حادثا لكان مسبوقا بمادة اذ كل
حادث مسبوق بمادة او الامكان وجود متقدم على وجود ... ذلك الامكان ... ليس ... وبالفاعل ...
قدرة القادر عليه ولا يتعقل ان ... بالقادر ... القدرة على ايجاد الحادث ... اذ ... الامكان الذاتي ...

مع الوجود ... مادة الحادث او موضوع له ... فلو كان في العالم حادثا لزم ان يكون له مادة سابقة عليه ...
... ان الامكان الذاتي ... وجود العالم ليس ... الامكان الذاتي مع ... فيه العدم ... بل الوجود عدم ...
... فيه العدم المتقدم ... في الخارج ... الى المحل ... الامكان الذاتي و
... فيه العدم ... ان العالم ... للموجودات ... القريب والبعيد ... الا ...
... بالقوة ... الى ... في ... القوة ... في النطفة ...
... المادة ... الفاعل لحدوث العالم ... الامكان الاستعدادي ... بعد ما
... ولا ... وان ... القريب والبعيد واشباهها ... الا تحقق
في الزمان ... الى الزمان ... مع كونه ... الزمان ... القائلين ... كان
حادثا ... الى المادة ايضا اذ الامكان وجود متقدم بالذات ... بالفاعل ... بالمهية الى
... تقدم ... انه لو كان العالم حادثا لكان الزمان ... اذ لو كان الزمان ... كان ...
... السابق ... ذلك ... الزمان ... زمان ... وهكذا الا ... ان ... عدم
الزمان ... عليه ... الزمان ... المتقدم ... الزمان مع
... الوجود ... العدم ... المتقدم ... الزمان والزمانيات ...
... الزمان ... من ... ذلك ... بالظرف ...
... القدم ... الحادث ... القائلين ...
... القدم ... المسائل ... الطرفين ...
... متقدم على وجود العالم ...
العالم ... الواجب ... الحادث بالقديم ... القول بالحدوث
... القول ... العقلاء ...
... المتكلمين ... خالف ... الاشكال ...
حادث ... الفلاسفة ... الحوادث الزمانية ... قالوا بقدم العالم ...
... حدوث العالم ... الحوادث ... بقدم الزمان ... القائلين بحدوث ...
... الشك ... الحوادث ... الحادث بالقديم ...
... ان الحادث ... القديم ...
... الحوادث الزمانية ... الحدوث الدهري ...

بها ونحن نذكر الطرف الثالث المشير اليه من ان ثبت الربط لربطه جملة لكان اما على غير لكما ، فمن ان بالحوادث التي توجد في العالم تصدر
عن القديم اعني الواجب تعالى لامتناع ان يصدر بالوسط ليلزم التخلف بل ان ثابت يصدر عنه تعالى بتوسط الحركة والزمان بينها
ولكونهما ازليين متغيرين بهذا انهما يحصل بهما الربط بيان ذلك ان كلا من الحركة والزمان اذا كان ازليا فالربط
بين الواجب واول جزء منه ثابت لانه صادر عن قديم عن قديم لا حادث عن قديم فلا يلزم تخلف المعلول عن العلة ثم ان
كلا منهما لكونه متغيرا لذاته لا بغيره يحصل به الربط بين الواجب وبين سائر الاجزاء والحوادث اليومية الزمانية بيان
ذلك ان كل جزء يفرض فيها ولا يشترط بوجود الجزء الثاني ويمتنع اجتماعه معه لكل جزء منها فرع ما يوجد من الحوادث مقارنا
بتوقف وجود الجزء المتقدم وغيره من الاجزاء السابقة عليه ويمتنع وجوده دونه فالعلة المستقلة لها الواجب تعالى مع
تلك الاجزاء المتقدمة عليه لانها شرائطه وجوده فالتخلف عن الواجب لعدم وجود الشرائط فلم يلزم التخلف عن العلة التامة
واما الجزء الاول الذي لا اول له فلا يشترط بالشرط فيدل سوى عدم ما سواه فلتمام علته مع وجود الا وجوده ثم عدم الجزء
الثانية ما يلزم ان يوجد مقارنا له من الحوادث الزمانية فيوجد وبوجود الجزء الثانية ينقطع عدم الجزء الاول
فيعدم وهكذا الى ان ينتهي الى المشهور كما هو محسوس من الحركة في الاين فان المتحرك ما دام في المبدأ يستحيل ان يكون في الجزء
الثاني من المسافة ووصوله يحصل بجزء الاول ويمتنع ان يكون فيهما معا وانت خبير بانه يلزم على هذه الطريقة ازلية الزمان
والحركة وقدم الجسم المتحرك بتلك الحركة والتسلسل في الامور المتعاقبة لان كل جزء من اجزاء الحركة والزمان يتوقف وجوده على
جزء اخر اليه غير النهاية مع انه قد تبين ان الاجماع منعقد على حدوث جميع ما سوى الله تعالى برأي ابطال التسلسل في الامور
المتعاقبة وان لم يجتمع في الوجود لانها متعاقبة بعضها سابق وبعضها مسبوق فالحوادث الاخيرة في جهة المستقبل الغير المتناهية
موصوف بالمسبوقية فقط وكل واحد مما قبله موصوف بالمسبوقية والسابقية معا فكل سابق مسبوق ولم يبق غير المسبوق الا الحوادث
الاخير فيكون عدد المسبوقية ازيد من عدد السابقية بواحد وهو محال بعض ما سوى الله قديما والوسط لربط الحادث بالقديم
باطل بالنقل وهو ظاهر وبالعقل ايضا لانه قد ثبت بالادلة العقلية حدوث العالم الجسماني كما قررنا فلا يمكن ان يكون جسمانيا
قديما حتى يكون واسطة لربط الحادث بالقديم وما لا يمكن اثبات حدوثه بالعقل كالعقل فلا يمكن ان يكون واسطة في الربط لانه
ليس شيئا متغيرا لذاته كالحركة والزمان حتى يكون فيه الشرائط ويحصل به الربط كما ذكروه فلو كان الصادر الاول عن الله تعالى
موجبا مجردا قديما هو العقل نظرا الى ما تقرر عند الحكماء من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد لم يمكن ان يكون واسطة شرطه في
الربط والايجاد بل يلزم ح ان يكون موجدا بالاستقلال وقد تقرر عند الحكماء ان الممكن لا يمكن ان يوجد ممكنا غيره وان جاز
ان يكون واسطة في الايجاد والا لزم ان يكون ما فيه من معنى ما بالقوة مفيدا للوجود لان كل ممكن مما هو ممكن من حيث ذاته
لا يكون الا بالقوة فيكون ما هو بالقوة شريكا في انواع الشر من القوة الى الفعل والعدم قد حصل في افادة الوجود بل الحقيقة
العقل بمنزلة الاوجب ان يكون موجد الجواهر والاعراض المفارقة لذات الموجد خارجا عنها موجد الكل ليس الا

كالنقطة على غيره جلي

الواجب

مجلس شورای ملی
کتابخانه

الواجب تعالى ثم قال المحشي في التجريد ان سلمنا ان الحكماء يقولون ان صدوره يلزم ما هو نزاع من كل وجه من معنى ما بالقوة وهذا
صدق الاول بجملة لا بغيره لكان مفيدا للوجود ما فيه معنى ما بالقوة سواء كان العقل او الجسم كان العدم مشاركا في افادة الوجود وكان ما
بالقوة شريكا في انواع الشر من القوة الى الفعل فهو محال استلزم وجود الحادث عن العالم الجسماني لا يجوز القديم يوجب
تخلف المعلول عن العلة فلا بد من واسطة في تحصيل الربط بينهما وبذلك يظهر ان البرهان العقلي قائم على بطلان قدم المجردات
ايضا لانها اذا وجدت قديمة فلا يخلو اما ان يكون مستقلة بالايجاد والعالم الجسماني او شرائط ووسائط فعلى الاول
خالف مذهب الفلاسفة في ان تأثير الافاضة والاول يوجب تخلف المعلول عن العلة وتأثير الممكن في الممكن وهما باطلان على الثاني فان
الاعراض الدافع المحذور الاول قدم العالم الجسماني فهو مدفوع بالدلالة العقلية على حدوثه شرعا مع انه يبقى المحذور الثاني على حاله وان
ادعى عدم العصمة او العلم الصادر في وجوده فيه وقت الحدوث او عدم قبول الموجود الازلية فيقال ان هذه الوجوه حادثة بعينها اذا
كان العالم مستندا الى الواجب من غير واسطة ويمكن ان يدفع بها فيلزم تخلف العالم عن الواجب على المحذور الثاني ايضا لائم
والثاني مردود بان المشترط في الواسطة ان يكون او يحصل به الربط بين الواجب والعالم الجسماني وهو يتوقف على ان يكون
متغيرا بذاته والعقول ليست كذلك والثالث يقتضي وجوها منها بطلان التجربة وان تأثير المدخل في الوجود انهم يعترفون ان الكل
من وجود العالم والاعتماد نظام مجرد فان قيل ثبوت العقل يستلزم الافتقار اليه لان تكون واسطة في وجود العالم الجسماني
مرادا باطل وكذلك مستلزم العدم ووجه على الدليل عليه هو وجوب المناسبة بين العلة والمعلول وعدم جواز صدور غير الواحد عن الواحد
والدليل البرهان على وجوه وكان مقتضى البرهان ان لا يكون معطلا في الوجود الا ان تصحيح به وجوب المناسبة وصدور الواحد
عن الواحد مسلم بكونه واسطة بين الواجب والعالم الجسماني بالعلية والشرطية وصحح ذلك احد الوجوه المذكورة تقرير ولزوم
التخلف قلت لا نسلم امتناع الدليل المذكور على وجوب صدور الواحد البسيط منه تعالى وعدم امكان صدور غير الواحد عنه لجواز ان
يكون ذلك الواحد هو الصورة دون العقل ودليلهم على امتناع كونه هو الصورة ليس بتام كما لا يخفى على من نظر في كلام الشيخ
في الهيات الشفاء والوسيط مسموع ووجوب كونه هو العقل منقول لم لا يجوز ان يكون حادثا وهو متوسطا بين الواجب والعالم الجسماني ولا يلزم
بطلان التسلسل على قدم ما بين الدليل فانه على خلاف كما تقدم مع انتفاء الكلام اصحاب الى غير فما لا نعم كون العقل حادثا وكونه
واسطة بين الواجب والعالم الجسماني فيدفع او يحمل ان يكون مراد المحقق الطوسي من قوله واما العقل فلم يثبت دليل على امتناعه
عدم ثبوت دليل على امتناعه مطلقا لا قديما كان ام حادثا لا قديما لان اجماع الانبياء والمتكلمين والاخبار المفيدة العلم
ثابتة على امتناع وجود العقل وتخصيص الدليل بما يعطيه ظاهر عبارته المنقولة او النكرة في سياق النفي تفيد العموم اذ الدليل
العقلي الدال على حدوث المجردات في الكتب الكلامية والمحقق كثيرا ما يسلك مسلك في التجريد فلا يقبلوا ادلة ووجه عدم الايراد وجوها على النحو
الذي بينه الحكماء المشيري يضعف قد مر وبذلك يندفع ما لا اعتراض من كلامه هذا وبين ما ذكره في الالهيات والواسطة غير معقولة
في القديم فقط فان المراد بان الواسطة العقلية التي اثبتها الحكماء غير معقولة لما يلزم ما تقدم من المحذورات مع تخالفهما ان

[illegible library stamp]

من لزوم قدم الحادث [illegible] المعلول [illegible] الحدوث والاول [illegible] على القديم [illegible]
على ان [illegible] القديم لزم [illegible] ان يتقدم [illegible] [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible] الحادث القديم
[illegible] الحركة [illegible] القديم [illegible]
[illegible] قال بعض المتأخرين [illegible]
[illegible] القديم [illegible] المتكلمين [illegible]
[illegible] قدم الجسم [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] قدم النوع [illegible]
[illegible] الاجماع [illegible]
[illegible] المحققين [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible]
[illegible] الارادة [illegible]
[illegible] القدم والحدوث [illegible]
[illegible] النوع [illegible]
[illegible] الحوادث المتعاقبة [illegible]
[illegible] المحققين [illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible]
[illegible] الحوادث المتعاقبة [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible]
[illegible] الحوادث الخارجية [illegible]
[illegible]

وان لم يلزم قدم النوع ولم يكن موجودا في الخارج واما طريقة القائلين بالزمان الموهوم [illegible]
بالقديم مبني على [illegible] الزمان الموهوم [illegible] الربط بين الواجب وبين الحادث [illegible]
هو العالم [illegible] حدوث العالم [illegible]
[illegible] الزمان الموهوم [illegible]
[illegible] بالارادة [illegible]
[illegible] الحادث [illegible]
[illegible] العالم [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الارادة [illegible]
[illegible] الحدوث [illegible]
[illegible] حدوث الحادث [illegible]
[illegible] بالزمان الموهوم [illegible] قدم العالم [illegible]
بالزمان الموهوم [illegible]
[illegible] الزمان الموهوم [illegible]
[illegible]
[illegible] بالحدوث [illegible] العالم [illegible]
[illegible] الحدوث [illegible] مقيما
[illegible] الحادث [illegible]
[illegible] الحدوث [illegible]
[illegible] القديم [illegible]
[illegible] الزمان الموهوم [illegible]
[illegible] الحدوث الزماني [illegible]
[illegible] بالقدم [illegible]

[illegible]

[illegible]

بان العالم اذا كان حادثا بالحدوث الزماني لكان عدمه ثابتا له في حد مخصوص من الازل ولا يمكن استناده [illegible] التخصيص الى الحكم بنسبة
نسبة الاجمع اليه وهو ولا الى الفاعل لاقتضائه امتناع الانفكاك فلا يجوز بالضرورة ان يتخصص بنحو من الانفكاك فغير ان يكون هذا
التخصيص تحقيق وهو يرجع فالحدوث الزماني لا يجتمع مع الايجاب بهذا المعنى وغير ان الحدوث الدهري لا ينافي الايجاب بمعنى
امتناع الانفكاك كلام خال عن التحصيل لان الانفكاك واقع على تقدير الحدوث الدهري فكيف يقال انه لا ينافيه ولا يحتاج
عليه ان معنى [illegible] الايجاب امتناع الانفكاك من جهة اقتضاء الفاعل المستجمع لشرائط التاثير لا من جهة عدم امكان الاثر
فانه لا يجتمع بالايجاب القهري من صفات الفاعل ولا ريب في ان الانفكاك الواقع من حين الوجوب العالم على القول بالحدوث الدهري
انما هو من جهة عدم جواز الازلية للعالم وعدم قبوله الوجود الازلي لا من جهة الموجب تعالى وتقدس [illegible] المراد بالايجاب بهذا المعنى
ليس الا امتناع الانفكاك بما كان من جهة الفاعل [illegible] مذهب المخالف [illegible] تحقق الانفكاك [illegible] المطلوب كما
هو الظاهر من الدليل [illegible] ان منافات الحدوث الزماني للايجاب الطبيعي ظاهر على فرض جواز الازلية للعالم فانه يلزم لزوم
التخلف عن الموجب التام او لزوم التسلسل في الشروط الحادثة واما على تقدير عدم جواز الازلية له فلضرورة لزوم ترجيح بعض [illegible]
الحدوث على غيره من الموجب بالمعنى المذكور وهو ممتنع وهذا الاخير لا يتاتى في الحدوث الدهري ولا ريب في [illegible] منافات الحدوث
الزماني للايجاب المذكور لو كان مسلما لا يقدح في المطلوب بعد تسليم ثبوت منافاته [illegible] استدلاله لثبوت القدرة بالمعنى الاول
ونفي الايجاب المقابل لها فلان [illegible] تعالى في وجود العالم ان كان بالايجاب الطبيعي لزم قدمه اذ لو كان حادثا لزم اما تخلف
المعلول عن الموجب التام او التسلسل في الشروط الحادثة مجتمعة او متعاقبة اذ الموجب بذلك المعنى ان كان [illegible]
[illegible] لزم التخلف على فرض الحدوث [illegible] لزم توقف حدوث العالم على شرط حادث
وذلك الشرط الحادث يتوقف على شرط حادث اخر وهلم جرا فيلزم التسلسل في الشروط المتعاقبة او المجتمعة وكلاهما باطل [illegible]
[illegible] فان الحدوث [illegible] فان قيل للقائلين بالقدم ان يتمسكوا بمثل هذا الدليل على نفي الحدوث بان يقولوا
العالم قديم اذ لو كان حادثا سواء كان الموجد موجبا او مختارا لتوقف على شرط حادث والا لزم ترجيح الفاعل [illegible] المرجح
او التخلف عن الموجب التام في صورة الايجاب و[illegible] العلة [illegible] المعلول في صورة الاختيار فيلزم التسلسل في الشروط ولا يرد
عليهم النقض بالحوادث اليومية لتجويزهم التسلسل في المتعاقبات بخلاف المتكلمين فان حدوث الحادث لا يتوقف على شرط حادث عند
المتكلمين ليلزم التسلسل في الشروط لان تخصيص [illegible] الحادث بالوجود [illegible]
[illegible] والعلم [illegible] الارادة [illegible] الترجيح [illegible]
لا يتوقف حدوث الحادث على شرط حادث [illegible] المتكلمين [illegible] الحادث بالقديم [illegible] التسلسل في الشروط
المتعاقبة ثم جوز ذلك [illegible]
بالايجاب الطبيعي ان يحتج [illegible] ان التسلسل اللازم في الحوادث اليومية على سبيل التعاقب وهو جايز فيمكن ان يكون

التسلسل في العدم لحدوث العالم في صورة الايجاب كذلك [illegible] في البعض ذكرنا انه يستلزم قدم
[illegible] العالم كيف [illegible] فان قيل اذا كان العالم حادثا يلزم القدم او التسلسل في الشروط المتعاقبة في صورة الاختيار
ايضا لان الذات مع الارادة ان كانت كافية في صدور العالم لزم القدم والا توقف الصدور على شرط حادث ويلزم التسلسل
[illegible] عدم تحقق [illegible] الحدوث او المصلحة او العلم [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الترجيح بلا مرجح [illegible] الحدوث ولا يحتاج الى مرجح اخر فلا يلزم التسلسل في صورة الايجاب بالمعنى المذكور [illegible]
[illegible] اختيار [illegible] المصلحة [illegible] الذات كافية فيلزم القدم او يتوقف على شرط فيلزم التسلسل
[illegible] المرجح ذات الوقت [illegible] عدم وقت قبله [illegible] فرق بين صورة الاختيار وصورة الايجاب [illegible]
الوقت مرجحا للايجاد [illegible] العالم الموجب [illegible] على شرط حادث سواء كان الفاعل مختارا
او موجبا [illegible] الموجب ايضا [illegible] هذا الايراد [illegible] العالم عن العدم
[illegible] وعدم الامكان [illegible] القدم الدهري [illegible]
على العالم [illegible] العدم الدهري [illegible]
كان موجبا [illegible] الحدوث الدهري [illegible] الايجاب [illegible]
[illegible] الترجيح [illegible] العالم [illegible] الاول [illegible]
[illegible] مع كون الايجاب [illegible] الطبيعي [illegible] شرائط القابلية في معلول الموجب [illegible]
عدم احراق النار [illegible] القابلية [illegible] الاحراق [illegible] القابلية [illegible]
الايجابية العلة [illegible] الارض [illegible] العالم [illegible] العلة الموجبة
قد يتخلف عنها اثرها [illegible] وحضور الموانع [illegible] الموانع [illegible]
ممتنع الوقوع [illegible] العالم [illegible] المانع [illegible]
العالم [illegible] المرجح [illegible] ذات الوقت عدم وقت قبله [illegible] العالم [illegible] المرجح [illegible]
[illegible] القدرة [illegible] امكان الفعل والترك [illegible] الترجيح [illegible]
الطرفين لا يتصور بدون مرجح [illegible] لا يتوقف على وجود الحادث
[illegible] ثبوت القدرة [illegible] الارادة لا يتوقف على كل
حدوث العالم [illegible] بحدوث القدرة [illegible] كون اثر الفاعل المختار قديما [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الحوادث [illegible] الاختيار [illegible] الفاعل المختار
حادث فيكون الزمان حادثا فان قلت [illegible] ذات الوقت وعدم وقت قبله [illegible] المرجح وعدم الاكتفا بالعلم

بالاصلح فقط فعلت الحادث عدم محض جعل المرجح هو العلم بالاصلح فقط لا الذات مع العلم والارادة الا ان يكون قادرا فيرد
العضد فيلزم القدم اشتراء ولا فيتوقف على شرط القول لزم باعتبار العلم بالاصلح ترجيح وقت حادث ما لا يعقل الا ان كان
لذلك الوقت مدخلية وحينئذ فيلزم التسلسل فلا بد من القول بحدوث وقت قبل وقت الحدوث وعدم قبول العالم الوجود قبل ذلك فيلزم
يلزم التسلسل في المتعاقبات وبهذا يندفع من لزوم التسلسل وتجرد العلم بالاصلح غير واقع اذ علة ان بعد حقيقة الحدوث
الادوار والزمان الموهوم وكما اخترناه لا معنى لوجود قبل ان الحدوث والامكان وجود العالم قبل ذلك بعد ذلك الحكم هو الحكم
على القول بالحدوث انه ما يلزم الحق ان قدر المحقق الطوسي في ترجيح ان الحدوث هو ما اخترناه وليس المرجح عنده مجرد
العلم بالاصلح على المتبادر المشهور كيف وهو اعترض في التجريد العلم بالاصلح مطلقا وقال في بحث الجواهر منه وتخصيص
الحدوث بالوقت اذ لا وقت قبله بهذا اراد استلزام الحدوث اذا كان اوزمانيا ثبوت القدرة بالمعنى الثاني
اعني امكان الصدور واللاصدور بالنظر الى الذات فعلى مع وجوب باعتبار المرجح من الارادة القديمة او ذات الوقت
او العلم بالاصلح او ما اخترناه على ونفي الايجاب المقابل بمعنى وجوب احد الطرفين بالنظر الى الذات فانه لو كان احد الطرفين
واجبا بالنظر الى المرجح فلا يخلو اما ان يكون ذاته تمام من حيث هو علة مستقلة وكافية في حصول الفعل فيلزم قدم العالم او لابد
من شيء اخر وجوده وحصوله فان كان ذلك الشيء قديما لزم القدم ايضا وان كان حادثا لزم التسلسل والتخلف مع ان يوقف الموجب
على شرط لا شيء اخر يستلزم الامكان ونفي الوجوب بالنظر الى الذات فالحدوث لا يجتمع مع الايجاب بهذا المعنى فتحقيق اثبات
وصف القدرة بالحدوث ايضا اثبات بالاجماع المتوقف على ثبوت النبوة يتوقف على اثبات القدرة بهذا
المعنى فاثبات كون القدرة بالحدوث ايضا بالاجماع المتوقف حجيته على ثبوت النبوة رفعا للمنع ثبوت النبوة على القدرة
بهذا المعنى لو تم فاسلم الكف ودليل الحدوث بالاجماع كما مر لا يخفى عليك انا قد اشرنا الى ان حدوث العالم دهريا
كان او زمانيا يستلزم ثبوت القدرة بالمعنى الثاني ونفي الايجاب المقابل لها اعني جواز الانفكاك بل مساوقه ضرورة
لا يحتاج الى الاستدلال عليه والاستدلال عليه بالتقدم لا يخلو من الاختلال لوجوه منها انه يلزم التعطيل بعد
الاختيار مطلقا اذ ان يقول ان ترجيح ان لم يكن بالايجاب بالمعنى المذكور بل باختيار المقابل اعني جواز الانفكاك
فكذلك لزم ترجيح الفاعل من المرجح او حينئذ التاثير المرجح حادث بناء على ما ذكر فانه لو كان حادثا لتوقف
على شرط حادث ويلزم التسلسل في الشروط الحادثة متعاقبة او مجتمعة بل ان يقول ان العالم قديم اذ لو كان حادثا لتوقف
على شرط حادث لئلا يلزم التخلف عن الموجب التام كما ذكر في الاستدلال او تخلف المعلول عن العلة التامة وكذلك الشرط الحادث
يتوقف ايضا على شرط حادث اخر ويلزم التسلسل وهو باطل ولو جعل ان في صورة الاختيار يكفي احد المرجحات المذكورة من ذات
الوقت او المصلحة او العلم بالاصلح ويكون عن حدث الفعل وما ينافي ذلك الايجاب بهذا المعنى اعني امتناع الانفكاك
والحاصل ان القول بان الشيء لو كان حادثا لتوقف على شرط حادث باطل عند المعتزلة بالقائلين بالداعي سواء كان الفاعل

احد الطرفين

بهذا المعنى

موجب

موجبا او مختارا وحق مسلك كما قال ان الداعي ينبغي حينئذ لمعرفته في تخصيص الحادث بذلك الوقت ولا حاجة الى شرط حادث
تخصيص عند المعتزلة الداعي وكيفية الحدوث ان المحقق الطوسي قوي ان العالم حادث ولا يتوقف الا على ارادته وعلمه بالاصلح والمصلحة التي
ما عين له كان اليه في الوجود والسر الا فيه العلم بالاصلح كما في شرح الحدوث ليس في تعلق الحادث على شرط حادث ثم حكمته ولا
اعرض الا امكان المشتمل فيه وبين سلكه الفرق بينهما في قرن القدم كيف يكون المسلك على قويمة لا الاستدلال اكثر منه عند المستدل الا الا بعرض
بعض مقدمة ان الكون الابتداء فتمهيد في ذلك الاستدلال لحكم المحقق انه مبني على التسلسل والحدوث من لوازم فوجب ان الزمان والوقت العلم
بجميع اجزائه ما يذكر في اجزائه الازل تجمع مع وجوده في وقت مع انه يقتضي الا وجب بعد مرور وقت على شرط حادث وقد ولا ضد ما المعتزلة فيه عند
تخصيص الا ان اول الايجاد بحدوث العالم على حسب الا وتد بين مصلحة في العالم وبه خط في تحت الفعل الاصل بحسب الايجاد او ما هو
وبه الارادة والبصير الايجاد وحب وهو مستغنى فلا يحتاج الى شرط حادث ثم وجبت في بعض المعتزلة الى القول بقبول الاستعداد في وجوب
حدوث الشيء بالارادة المتعلقة بوقت الحادث على الشرط الحادث فقسمهم الى انهم حيث هذا التفصيل لا ينفع الا في هذا الاستدلال
من يسلم وجوه ما ذكر ان المعتزلة وجمهور المتكلمين الا استدلال اذ على تقدير الايجاب يكون العالم حادثا اذ يتوقف على شرط حادث كلها لا غير
تخصيص الايجاب الانضمام اليه ما يتوقف على شرط حادث ولو اخترتموه هذا الاستدلال لا يمكن المعارضة لو لم يكن الفاعل موجبا ايضا وكان العالم حادثا
يتوقف على شرط حادث الا ان المحكم الفرق بين الايجاب والاختيار بذلك الا ان يكون في غير تخصيص الايجاد الحادث لكن مع توقف الحادث على شرط
حادث لكفيه الداعي سواء كان الفاعل موجبا او مختارا والا يستلزم فرض الايجاب ثبوت التوقف على شرط حادث حتى يمكن الاستدلال والا يجوز الايجاب
والظهور انه لو كان ذلك الايجاب وحدوث الا ان شرط فيه لا يمكن بعض حيثية من هو متمم عدم جريان الفعل الداعي في صورة الايجاب مع الحدوث
وفي ابتناء الاستدلال على لزوم التوقف على شرط انه على فرض اجتماع الحدوث مع الايجاب بالمعنى المذكور يقطع النظر عن ذلك كله فرض فيها
ذلك الا ان موجوده على شرط حادث وكذلك انه على فرض تحقق الحدوث يمكن بين هذا المقدمة ان الداعي ولا ارتباط بهذه المقدمة بالايجاب
والاختيار فيلزم التسليم في صورتي الايجاب والاختيار كليهما الى شرط حادث لا يلزم من الاستدلال بطلان ان لم يكن الداعي كافيا في تخصيص الا
الحدوث فيحتاج في الصورتين الى شرط حادث لبطلان الترجيح بلا مرجح عند المعتزلة مطلقا او في الاختيار الموجب لانه يوجب عدم الايجاب مطلقا عدم
قالوا بالايجاب خصوصا عند المتسلسلة قاله وهو يلزم لزوم التسلسل او الترجيح بلا مرجح لا يلزم تحكم المعارض لا ان ذلك يعلم ان الداعي يعني هو
وجود محض وعدم قبول العالم الوجود قبل ان الحدوث يكفي في التخصيص فلا يرد به الاستظهار ما اعترض الا على لزوم التخلف او التوقف على شرط حادث
على تقدير حدوث العالم ثم ما كان ذلك التقدير مع تقرير الايجاب بالمعنى المذكور او به هذا لا يتيح ان يكون الموجب تمام وجود بحيث يقتضي ايجاد العالم
في الوقت الذي وجد فيه ان وجود الحدث وجوده في ذلك الوقت لا يكون مختلفا من فرض الموجب لا في وجوده في ذلك الوقت ولم تخلف عن مقتضى الموجب
لكنه تخلف من الموجب المقتضي واما الكلام فيه لا في كيفية العلم لكن مختلف لزم ان يكون في وجوده كونه في ذلك الوقت الا فيلزم قدمه مع عدده
اخر ما السابقة لان الوجود حدوثه لانا نقول الحدوث من لوازم وجوده في ذلك الوقت ففرض كونه في الازل يلزم الانقلاب في الماهية ايضا وكذلك انه يلزم
بعض ثبوت قبل وجود العالم زمانا الى ابتداء وقت فرض ساعة حتى يتصور ما بين العالم وقبل الوقت الذي خلق فيه بمقدار مائة الف سنين او غير ذلك فما كان

من جواز وقت الحدوث ولم يكن مع جوازه غيره من ذلك الوقت [illegible] لزم التخلف [illegible] الترجيح بلا مرجح [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الى غير ذلك لا اختلال فيه وان كان مستندا بما ذكر من لزوم اجتماع النقيضين [illegible]

لزوم التسلسل [illegible] الشروط المتعاقبة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا نحو ان العزم ان التخلف عن الموجب التام بعد فرض توقف الحادث على الشروط المجتمعة كما لا يخفى فتعين القدم فى الاستدلال
المذكور على القدم بالتفصيل او بالجزء او بجميع الاجزاء وان لم يرد عليه حيث لزوم صدق القدم ولا يرد وجوه لا يحتمل التصديق
الا انه يرد عليه وجوه الخروج [illegible]   لا يجاب بهذا المعنى يستلزم قدم الفعل الا اذا كان موجبا تاما والقائلون
بالايجاب لا يقولون بكون الله من موجب بذاته لجميع الكل جزء من اجزاء العالم فى ليس موجب بذاته بالنسبة الى الحوادث الزمانية
منها من جميع المرجحات الزمانية الحادثة عنده شيئا فشيئا الى الشروط والمعدات المختصة لوجود كل منها بزمانه المخصوص فى المراد من الا
يجاب المقصود منشئ لا ينفك ذاته عن امر بما من اجزاء العالم لا بجميع اجزائه ولا يراد به ما تنتفى بالضرورة والاتفاق
فى فرض الايجاب بهذا المعنى لا يلزم الا قدم الفعل المطلق وقدم كل فرد فرد من الجواهر ولا عراض فلا يلزم الا من كون الله موجبا
كونه موجبا بالنسبة الى الكل فرد فرد ولا يلزم من ايجاب ذلك قبل ان حل الايجاب على الايجاب الطبيعى اى تقتضيه النفس من جهة ولا دلالة
من قدم جميع الاجزاء والعدم المفرق بين كل منها لا يجاب فى بطلان الدليل وتقريره ان الموجب بالايجاب الطبيعى ان توقف على شرط لزم التخلف
وان لم يتوقف لزم القدم لا يلزم التخلف عن الموجب التام والترجيح بلا مرجح فيلزم قدم جميع الاثار وحدوث المذكور والموجب
الموجب القديم بالشبهة فيلزم قدم جميع الاثار او حدوثها بانتفاء قدم جميع الاثار ففرض ان ليس الطبيعى او يلزم ولكن الطبيعى شيئا
الجماد الله من التقرير الموجب الطبيعى ليس موجبا بالنسبة لا لجميع اجزاء العالم وهو باطل بالضرورة او الحوادث الزمانية متلبسة عن تلك
اشياء وعليه هذا التقدير بشروط ومعدات على تقدير هذا الايجاب ايضا لا يلزم جميع اجزاء العالم ان بعض الحوادث لا يلزم فيه
الا دوام ايضا ثم انت تعلم ان هذا الايراد انما يتوجه الى الكلام قدم جميع الاشخاص لا قدم بعضها   المسلم لا يجوز ان يكون الصانع فيه
فى هذا الحيث بما ليس الى الحوادث وح لا يلزم الا قدم لا قدم جميع الاشخاص بهذا او بذلك بتقريره ان الحال العدم على قدم جميع الا
لا شخاص لا قدم بعضها على ما شئت   ان لا يلزم على هذا الكلام استلزام القدم النوع وقد ثبت استحالة قدم العالم بطريق اولى كان الشخص
او الجزء او النوع فهو مسلم ان الا يجاب يستلزم قدم ما اذا كان قديما بالنوع وقد ثبت بما سبق ان العدم [illegible] ثبت استحالة انه يجاب
لا يلزم من الاستحالة الا ان الايجاب باطل انما تثبت استلزام القدم العالم الشخص او الجزء الرابع انه يرد عليه التقدم من الحوادث قد يتوقف على الشرط
على شرط حادث بل يمكن ان يلزم الدائم   ان لزوم قدم جميع الاشخاص على تقدير الايجاب المذكور ثم لا يمكن فيه وتعين الشرط
هو تعلق فرض فرض الحركة فى شيء ويكون هذا الشرط وجميعين كالحركة فيصل بها الحوادث عن الموجب القديم ولهذا الطريق قال الكلام
فى هذا التعليق وبه يجوز ربط الحادث بالقديم وتحقيق مقالهم ان الحركة لها حيث ان احد حيثية تقدم وتجدد ككل التجدد
ان يجوز ككل ان تروم ان الا وضاع عن العرض الموضوع فى ان السابق لا تتحقق الا بعد هذا المعنى التوسط بين الا وضاع وبها هذا الا تصال
قديم مستمر من اول الحال والنهاية منشئ التوسط بينهما وما بين الا ان السابق ينهما فى كل ان غير التوسط التى بينهما ان فرض بعدها
لا عن الغير وهذا لا تتجه الا كانت النسبة المنقرضة فى تلك الحركة يحصل القرب والبعد فى النسبة المنقرضة وكل ان غير المنقرض فيه ولا ان كانت
تلك النسب بيسرها فالحركة تكون من هذه الحيثية قديمة وهذا هو كون قديما ومن حيث انها تجدد الحوادث الا انه لها في حيث

الذات مستندة الى القديم ومن حيث انها تتجدد والعلم من حيث انه الحوادث حيث وكل منها الحادث من حيث قابلة وجعل لسبب الحادث وكذا
للاحادث التى لا نهاية ويلزم من تحقق النسبة لا سوى المنقرضة وجه العدم ومتناع احاد اما لا يجوز التعلق فيها وثبت حيث ان منع
لزوم قدم جميع الاشخاص لا يحتمل لا شيء المذكور اذ لا يتصور الا بعد فرض جواز التسلسل على سبيل التعاقب وبهذا الاستدلال على بطلانه من اجل
ابطال الاحتمال انه قد تقدم بطلان النسبة لا سوى المنقضية وان لم تكن مجتمعة وكذا بطلانه لمكان اجزاء الطبيعى الترجيح الا فرض الطبيعة
وايضا هذا بطل المستقرين الطريق المذكور فلا سبيل فى كيفية ربط الحادث بالقديم بوجه آخر منها ان تكون العوارض التى بها ذات الحقيقة
الحركة بسبب الحركة الا مستند الى الذات والعوارض انها قديمة تحصل الربط بين تلك النسبة الحادثة والذات على العقيقة مستندة الى سبب
درايتها قديمة الا غيره هو الضعيف ثم الصحيح الذكر فقد ظهر ودفع عنك ان الاستدلال ليس على الحوادث المذكورة انما ثبت
القدرة بالمعنى الاول والثانى اذا انحصر الفعل لعلم والمشية والارادة ومكان الفعل والترك بالنظر الى الذات ويلزم لا يجاب الى المعنى
صدور الفعل بدون العلم والمشية والارادة كما فى الطبيعى او وجوب الفعل او الترك بالنظر الى الذات بحيث لا يحتمل فيه بوجه ومع اثبات القدرة
بالمعنى الثالث امكان الفعل والترك بالنظر الى الذات فى بعض الاوقات ومع نفى الايجاب المطلق بل انما جوب الفعل بالنظر اليه فى
جميع الاوقات غير صحيح وغير محتاج اليه لا استلزام الحدوث للنفى هذا الايجاب ضرورة من غير حاجة الى الاستدلال وقد ثبت وتحقق مما ذكرنا من
الايجاب ثبوت القدرة بالمعنى الثالث الموجب بعد ما شئت وينبغى لا يجاب الطبيعى انما هو فيما ذكره وقد ظهر انه بطلان القدرة بالمعنى الرابع وعدم ثبوته
لانه وهو امكان الفعل والترك بالنظر الى الذات فى جميع الاوقات ولوازمه ان الحدوث وهو الذى تفرع عليه اثباته لا يتعين بل ظاهر ثبوت
الايجاب المطلق بل انما الموجب هنا وجوب الفعل فى بعض الاوقات بسبب فى وقت الحدوث وهو الايجاب الذى اختاره الحكماء المتقدمين
المتقدمين وبها ذلك [illegible]   حتى ان المراد الايجاب فى قول المحقق الطوسى فى التجريد حدوث العالم بعد عدمه ينفى الايجاب الا يجاب
بالمعنى الاول او الثانى ذو وجه الاستدلال بالحدوث على نفى المعنى المذكور كما فى الشارح الجديد صحيح لا يرد عليه شيء ويمكن ان يحمل الايجاب فيه على الايجاب
بالمعنى الثالث ويكون مراد المحقق ان الحدوث ينفى هذا الايجاب ضرورة لا انه رحمه الله لم يتعرض كيفية الاستدلال عليه فاطلق ان نفيه ضرورة
لا بدبه ولكن عدم الجواب العلامة الخفرى على الايجاب بالمعنى الثالث وما اورده ان الحدوث يستلزم النفى هذا الايجاب ضرورة فلا حاجة
الى الاستدلال ثم اورد بعض ما تقدم من وجوه الاختلال فى الاستدلال المذكور وهو خبط فقد كما لا يخفى على من له ادنى فطنة فى الاستدلال
المذكور ما ثبت القدرة بالمعنى الذى كان ارادوه ظهر وتقريره انه ذكرت فى الدليل لا يبطل الا ان يكون الله تعالى فى العالم وهو القادر والعين ان يكون وجب
هو الله وان العالم حدوث لو لم يكن مؤثره هو القادر بل كان موجب لزم التخلف او الحدوث والا يلزم ان يكون مؤثره وجب لم يحصل لا يجوز ان يكون
الواجب لانه اقتضاه ليس لا يجاب موجبا قديما فادرا او ممكنا الغير هو المراد وجاعل العالم القدرة والاختيار وهو يمكن ان يقال ان كل الله فى
من العالم الثابت حدوثه فلا يجوز ان يكون قادرا الا ان ثبت حدوثه انما هو لا حادث والمراد منه ان المجردات فيجوز ان يوجد الواجب بالطريق
الايجاب هو المراد الجسم وجميعه كالعقول فلا يكون قديما لا يكون هو الذى وجاعل العالم بجمالة الفعل والاختيار وجب منه وجوه
ان القدرة فى اثبات الحدوث العالم بالمعنى هو انه هنا الاجماع الملين والاحاديث الكثيرة الناطقة بالحدوث الظهور المنشئ القديم ونصوص

الفرد وقد عرفت بما تقدم ان اثبات كون المثبت القدرة بمعنى لا يؤمن الا ان الفرد الحسي الا من حيث وجب [illegible] عرفت ان هذا القدم
كله مع القول بالقدرة بمعنى وان الصانع قادر فلا يجب ان يكون الفعل الحادث كذلك فلا ينافي في استلزام وجوب العلم بعدم القدرة الا ان المختار في القدرة
المختار اشرف من الموجب وقد اجاد من قال الضرورة ولا يكون العالم اشرف من الفعل بالاشرف منه من جميع الوجوه والظاهر ان ذلك هو قوله تعالى
ونسبة الاعلام بمكابرة وقد بين من قبل ان العلم الاكبر من اسماء الله و مطالبهم قال الشيخ وبعد الطاريات فان من يعلم ان حقيقة القدرة في متفاوت الاشرف
الاكرم وذاته هو التساوي وعدم نهاية الفطرة ووقوع الاشرف فالاشرف فالاشرف ثم قال والحكماء يا ابا علي انهم شرفت التقريب لا يكون
فيه وكانت الاثرات اشرف من المتغيرات يجب ان لا يكون معلوم قبله بضرب من التقليل وان القدرة بالمعنى الاول انا يعلم من صدور الفعل
بعلم والمشية واستلزام ولما لا ينافي القدرة بهذا المعنى مع قطع النظر عن كثرة الغير ان هذا العالم الذي صدر عن العالم بصدور الفعل
الحكمة المتفقة المشتملة على الحكم والمصالح بحيث لا يتصور فيه نقص في نفس من افعاله لا يتحققون والمعلوم فوق ما صدر وقد نقل قوله ابدا
وقد قال الامام من ان صدور ما يجب منه فيكون ذاته اذ ثبت ان هذا العالم في غاية الحكم والكمال وقد اثبت الحكم فوجب ان الفاعل المختار مشتمل في ذاته على جميع الحكم
لا انما ذاته بالحقيقة مع جميع الحكم والتزاما انه لا نظير فيها العالم في ذواتها لا نقصان العلم واشتماله الحكم والمصالح مع صدور العالم عن الذي هو موجود
بالغرض يمكن اتقان هذا العالم واشتماله الغرض الحكم والمصالح اول على علم موجده فاذا كانت الحكم الدالة على علمه فيه الا لغرض مختص مع اشتماله
وتفرقه واختصاص كل جزء من اجزاء العالم وفيه من لطائف الحكم المحصورة والاعلم بهذا العالم الذي هو موجود بالغرض كان الايجاد واسطة بكون فيه
الاعتقاد على مثل هذا الايجاد والعرف والحكمة على شيء منه ومثل هذا النظام ووضع كل شيء في موضعه واعطاء كل موجود ما يليق به لا انما الاول على علم
موجده فكان وجه الحكمة والصنع في كل شيء من افعال العالم به لا كان ايجاد الموجد بهذا الفعل الاشتمال على فكر الحكمة والمصلحة يكون عالما به
تحت الحكمة كلها يحقق الاعتقاد المذكور في هذا العلم ويكفي من الاشياء في هذا النظام الاصح بل على ان الايجاد الواجب اياها انما هو الاشتمال على
مثل هذا الاعتقاد والكل يكون عالما به بالحكم والمصالح المندرجة فيه فمن ثبوت الاختيار الواسطة بل على الاحكام الصنف الموجود
بهذا البرهان فالمكره في ليس من الاثبات الا مكنة في المختلفة بل لا يمكن ثبوت وصول هو شرع لقول بوجوب اتصاف الواسطة به فان الواجب غير
معقول والاعتراض بالصنف الواجب يجب حصول الرد القول لان جميع الصفات الكمالية الواجب القول بذلك فعلت فانما استدل القول فيه نعم
هذا الدليل في اوائل هذا الفصل هو لا البسط والكتاب ثم مما يرد عليه بشرفه ونسبته للعالم لا يمكن اختصاص هذه الصفات في الاختيار بالحكمة وكما
وبصفة مصدرة من غير شيء ان القادر المختار يكون سبب الاختلاف للاثار والافعال فهذا شيء فلا يجوز ان يصدر عن الموجب كان
الواجب لذاته موجبه لذات ما يصدر من قدرة الحق ومرشده في طبيعة التقدير والاختلاف ما بتغيير المادة والقصد والتأثير بنفسها
تعلقها وتجددها مع تأثيره في كل من النقيضين والضدين اذا تأثيرة واحد غير التأثير في الاخرة وطبيعة الموجب فيه لا الاشتمال هو الموجب
تقتضي اتصاف التأثير على نحو واحد ولذا قالت الحكماء لان الموجب لا يصدر عنه الا لاختيار والكثرة انما هي بتغير وجود متغير
منطقية كالاشباه الغصون المتحركة فلذلك على ان بعضهم الحكم في الايجاد وهي انما يكون وجود متغير في العالم كافي في اثبات قدرة
الواجب تعالى ولا ينافي تغير الجسم اثبات صدور هذا العالم وهذا الدليل ان لم يكن برهانيا الا انه لا يخلو عن افادة ظن قوي للظن بوجوده

من المحسنة بالقدرة والعلم الذي ان المحل لا يكون من نوع القدرة فان كانت القدرة مرجحة فيجب ان يكون كذلك وان كانت فعلية ووجب ان يكون
كذلك ان الفعل شامل للكل ويعطي في الواجب والممكن فوجب ان يكون قبله متعلقا ويلزم ان يكون فيه العدم اذ حدث هو
فهو وجود من الممكنات لان اول وجوده هو ثانيه وقد تقرر عند الحكماء ان لا فصل في الوجود والمراد بالفصل فيه قسم من الكثير
في المحل ووجوده لا يظهر فيه والدليل هو لفظ الا في مسألة فيه ومن العلم عند الله تعالى وهو ان البرهان المحقق في ان الحكم الذي
لا وجود له ذاته لانه موجود لا يوجد الا عرض والبرهان القائم عليه ذكره صاحب التحصيل حيث قال ان الحق لم يمنع ان يكون متعلقة
الموجود اذا هو موجود بكل وجه من حيث القوة سواء كان فعليا او جسما كان العدم شركة فانا الموجود وكان له بالقوة يمكن في خروج الشيء من القوة
الى الفعل تحقق وترجيح هذا البرهان ان كل ممكن يوجد ممكن فيه بذاته سواء كان من فعلها او تجدد فلا يكون الا قوة منه في جوهرية
ذاته ومقتضيه ليس لشيء منه صرف تحصيل بعد الاستلزام لا يخرج من الفعل فهو ذاته فيه قوة الوجود الفعلية ولا تفرع حجبته وفيه تقرر بعد
من ذاته فانه كما يعرف من قبل وفرعها عنه غير وجود من عدم المقترن لم يتأثر الذي هو الله عز وجل وقوته والكل من القوة الى الفعل
فكل ممكن يخرج من قوته الى الفعلية ولا بد ان يكون ذلك الخروج فيه هو مخرج الشيء من قبيح الجهات فيلزم ان يكون للقوة دخل في خروج
الشيء من القوة الى الفعل وهو بينة البطلان فلا يمكن العدم مقترنا من القوة بل كونه محض العدم والقوة تفرض كونه موجودا والموجود وخرج الى
من القوة الى الفعل لزم ان يكون كذلك العدم والقوة ايضا ومن في ذلك وبكلامه ان خروجه الى ممكن في مرتبة ذاته من حيث
موجودة متقدم على الفعل كتقدم الفاعل عليه فلا يجوز ان يكون ممكن موجودا فيه محض حال من القوة الى الفعل المخرج المذكور يجب ان يكون ذاته
بالفعل من كل الوجوه وهو الصفة الواجب تعالى شأنه فصفاته الوجودية الفعلية لكن هو الجسم الذي هو هذا هو المطابق لكلام الحكماء فانهم يتفقون
على ان جميع الموجودات صادرة منه تعالى وان الوجود مع لوازمه الاطلاق قال افلاطون الا هو ولا يعقل عنه المعتزلة وهذا الوجوب
ان عند الله جهات الحقيقة التي لا اجرام لها فانه شيء بحقيقته ووجود الاجرام وصفته ووجوده الا سواه ولا شيء غير البارئ الخلاق سبحانه ثم قال
ان البارئ الاول الذي هو عند الله جهات العقلية الدائرة وان جهات الحقيقة الدائرة هو الخير المحض الخير لا يتقوم الا به لانه الاشياء للاب
ولكن يكون في العالم الذي في العالم الاسفل من خير فيه مركبا من طبعه وان كان مع الاشياء العقلية ولا من عالم الله ما في الجهات الدائرة
كتبها من تحت الطبيعة العالية وكل طبيعة عقلية وجسمية متساوية فان الخير انما هو تحت البارئ في العالم الذي هو لا شيء ولا يشبه شيء
والنفس لها هذا العالم وانما يمسك هذا العالم تحت الجهة والنفس التي هي من العقول في هذا العالم وهي التي تزين هذا العالم كلها بتحقق
منتفية ثم قال لا بد ان يوجد وان حق هو الذي يفيض عن العقل الجهة الا انه على النفس ثم على الاشياء الطبيعية وهو الجوهر الاول هو خير محض ثم قال
المعلم الاول في نقله هذا الكلام هو من جهة الذي هو خير الجواهر وصفة فعله في البارئ فانما كان الاول فاعل العقل والنفس
والطبيعة والاشياء كلها هو ليس كشيء من الاشياء بل هو مبدع الاشياء وليس هو الاشياء والاشياء كلها فيه وليس هو في شيء من الاشياء وذلك
لان الاشياء كلها انما انبعثت منه وبه ثباتها وقوامها واليه مرجعها وقال الشيخ الرئيس ان الاشياء انما هي للاول بمنه هو جوهر عقلي
هو الحقيقة بسيط وهو متوسط جوهرا عقليا وجرما سماويا وكذلك الجوهر العقلي حتى يتم للاجرام السماوية بتوسط الجوهر العقلي لا يلزم منه الجسم

سماوي وقد صرح بالمشبه [illegible] غير الاثنين كما قال المحقق الدواني في شرح العقائد وان صاحب الاشراق في الهياكل ليس ان
حركات الافلاك [illegible] بالمشبه [illegible] تحصيل الاستعدادات [illegible] وقال ايضا [illegible] المعقول وان
كانت [illegible] الاول [illegible] الفاعل [illegible] الضعيف لا استقلال [illegible] الاقدمة الفاعلة
الواجبة [illegible] وقال الحكيم [illegible] الصحيح [illegible] اقرب [illegible]
[illegible]

[illegible]

والعرضية [illegible] المحققين [illegible] المتكلمين [illegible]
[illegible]

[illegible]

بل أسبقية الانعدام ينبغي من حيث ذلك كما لا يخفى على من تتبع في بيان ترتيب الموجودات ثم قيل يمكن ان يحكم اذ فيه من ان لا مؤثر في الوجود
الا الفيض ولكن ذلك لا يوجب الا وجود ما لم يقع فيه قطع البرهان والبرهان المنقول من جهة ترتيب ثم لان الحكم في حد ذاته ولكن من جهة
صرف الطلب محضا فلا يمكن ان يوجد شيء بهذا الاعتبار لكنه لما ثبت انه على نحو صيرورته موجودا وجب ان يوجد شيء ولا يلزم تركه العدم في
الانفكاك الوجودي بحسب الاصل انه لما كشف بالوجوب الواجب ثم وبعضه وبين القوة الى الفعل تفيض الوجود بهذا المعنى في الحكم الخرج
قال البعض لانه قيل لم يثبت دليل على ان الحكم لا يوجد جوهرا بل انه يثبت ان الجسم لا يوجد بحسبه مجردا ثم الا وجوده بحسب ذاته لا يمكن
ان يوجد شيء باعتبار ذاته فلان لا يمكن ان يوجد شيء باعتبار الوجوه الفائض من المبدأ الفياض وما ذكره باعتبار الامكان لذلك يكفي في الحكم
فلا يرد ان قطع النظر عن الامكان بان لا مؤثر في الوجود الا الله قد يفتقر كما ان للايجاد في الحقيقة ليس الا من انه فاعل له والمصدر من غيره
انما المصدر من ذلك الغير من الجهة المشتملة على المادة من جهة ذلك الغير والاصل ان كل ممكن زوج تركيبي شيء من القوة وهو الغير من جهة
ذاته وهو بالفعل وهو الغير من جهة وجوده والحقيقة في المصدر فيه انما المصدر من الجهة التي هي ليس المبدأ الا من الجهة التي هي له من ذاته ان ذلك
ذاته ليس الا العدم والقوة فهو مصدر من هذه الجهة فيلزم ان يكون العدم والقوة مؤثرا في الوجود والعقيدة وليس في العقيدة وهو
عدم جواز تأثير الممكن في غيره مطلقا الا من الجهة المستندة الا الى الواجب تعالى شيء لا بسبب قرب نسبته اليه الله و ان العقل يحتمل الوجود
الا بالفعل وذلك باعتبار كونه بالقوة ان لا دخل له في الايجاد فيكون ذلك باعتبار وجوده بالفعل ووجوده بالفعل انما هو من الواجب
فيكون هو موجدا او هو منه او الموجود الذاتي الممكن موجدا للشيء باعتبار كونه موجدا لا يلزم ان يكون ذاهبا على ما نسبه في ذلك الشيء لان لا يكون
الموجد الا هو وقال بعض الفضلاء المحققين بل الحكم الموجود انما بالقوة والمادة بالفعل ثم يقول ان ما بالقوة لا دخل له في اخراج شيء
من القوة الى الفعل فيكون ضعف وقف يخرج ما يخرج بطلانها بالفعل ولو كان مشوبا بالقوة فيما فيه ولهذا الا ان يخرج الا بالفعل المحض وهو
ما الا الواجب بالذات وهو قريب مما ذكره الشيخ في فصل خاص في هذه البعض انه فاضل يحكم بتقرير الدليل المذكور بحيث لا يرد عليه الاعتراض
المذكور فهو ما لا مقدمة وهو ان المراد بما بالقوة ما يوضح به المفهوم من شأن ما هو صورة وان كان بحسب الحقيقة والمراد من القوة هو الامكان
مع ما ذكره الشيخ في الهيئة الشفاء ان الفلاسفة نقلوا اسم القوة عما هو مشهور فيه من المنع المقابل الضعف الى القدرة وما يقول للكل ممكن
يكون ما فيه شيء هو بحسب غير ممكن ومن حيث انه قوة فان لم يمكن هناك اراده حتى يكون المراد قوة الا ما يجب التقرير الا وهذا لان ما
وجد الشيء الذي له قوة بالفعل لا يوجد فيه قدرة كانت واحدة قوة ولهذا ان كان ان الفعل نقل اسم القوة الا الامكان فيسمى الشيء الذي هو ممكن
موجودا بالقوة ويسمى الامكان قبول الشيء وانفعاله قوة انفعالية انتهى فظاهر كلام الشيخ في المفهوم ما بالقوة انما هو الامكان الذاتي
لا الامكان الذي هو بحسب الفعل و لا مكان ان يقتضي ان ما يوجد على ما يطلق الكلية من الفعل المقترن بالقوة المذكورة هو الوجوب
المفهوم من الفعل الكافي فلا قد لا يمكن بالوجوب وهذا لا يكون ذلك يوجبه يقابل الامكان الذاتي والفرق بين هاتين من جهة لفظي
ان الثانية غير مقصورة على الواجب بالذات بل جاز عروضها بسبب خارج كالممكن بالذات لان الاولى مقصورة على الممكن بالذات لاستحالة عروضها للامكان
مطلقا للواجب لذاته لان الواجب بالذات بريء من كل الوجوه من ان يخرج ما بالقوة وما سواه من الممكنات الموجود فيه شيء بالقوة من

فقد الغير ومنه بالفعل وما هو غير ومن هذه القرينة ظهر في الجهة تقرير الدليل ان الممكن لما كان مفيدا للوجود بالجهة الخارجة
من القوة الى الفعل بغيرها من حيث انه لا يمكن الا الوجوب كان هذا الوجود انما هو منه غير بالعين ووجب ان لا يكون هذا الوجود مترتبا
مترتبا على الممكن بغيره فقط اللزوم ان يكون المفيد الحقيقي هو الغير ليس لانه مفيد بل يلزم ان يكون الامر تعلق بنفسه وما فيه
فيكون العدم شريكا في افادة الوجود ويكون ما بالقوة شريكا في اخراج الشيء من القوة الى الفعل وهو باطل ضرورة ان احد النقيضين
لا يمكن ان يكون دخيلا في تحقيق الآخر اشهر وانت خبير ان هذا التقرير لا يدفع الاعتراض المذكور بل يرد عليه انه لم لا يجوز ان يكون
الوجود الصادر عن الممكن مترتبا على الوجود الغير فقط وما ذكره في الاعتراض المذكور من انه يلزم ان يكون المفيد الحقيقي هو الغير لا الممكن
فغيره تقدم من انه لا يرد هذا التقرير الا كون هذا الغير الذي هو على الممكن بعينه وهو لا يستلزم ان يكون الموجد الا هو وحده
ابتداء بل هو كلام المتقدمين في انه غير ما بالقوة لا يمكن ان يكون مفيدا بالوجود لانه لا يمكن ان يكون واسطة في الايجاد
فهو انه يعتبر كون الممكن مستقلا في ايجاد شيء ولا بد في كونه واسطة وفيه ان كون الممكنات وسائط من الفيض يحدد ثم الا ان
اثبات الوسائط في الوجود وترتيبها لا ينافي عدم تأثيرها فيه لا في الايجاد فان الاثر لا يتقدر رابطا و مصحح لسلسلة فيض الوجود في الاثار
وليس لها ترتبه لا يدخل لها الا في الايجاد وبحث هذا التحقيق ويأتي بعد ذلك وهذا غير قادح فيما نحن بصدد اثباته وهو عدم جواز الايجاد لكل
ما كان جزء منه او لذاته انه لا يجوز ان يوجد شيئا بالاستقلال لكنه غير ثابت ان يثبت هذا التحقيق بل جاز ان يصدر
من ممكن قدرة مجردة وصدر من الواجب على طريق اللزوم لا يجب ان يكون له وجوده وهو الواجب واذا كان موجده ومؤثره هو الواجب
فلا يثبت قدرة وجبية لا نظر للوجود فلا يرد شيء في هذا المعلول الذي هو العالم بحيثية وكون غيره في الفعل شرطا وواسطة في الايجاد
ورابطا لا يصل اليه الا في غيره في ذلك فانه اذا كان يصل اليه منه والحاصل ان يرتب بقدر التحصيل في ذلك بين الواجب وبين
ما هو معلول منه ومعلوله فيحصل بها المطلوب ان كان بينها وسائط في الايجاد وشرائط في القبول المعلول لحصول الوجود منه لا نظر الا العدم
استعداد القبول له فيه منه لا بدون ذلك فان ثبت ان لا مؤثر في الوجود الا الله وان حصل له الايجاد ولا اله غيره منه فقط ثبت
المطلوب وان كان ذلك بوسائط وشرائط والله اعلم ان اثبات هذه المقدمة لا يخلو عن اشكال الدليل المعول عليه غير ما ذكر البعض
باثبات العدم بذاته وورود ما اورد من الاعتراض عليه فالصواب ان نقول في اثبات المطلوب عدم جواز الصدور وكون الوجود مختارا من
الواجب على طريق الايجاب وصدور العالم من الممكن الا الوجوه المتقدمة وان ثبت في المطلوب الوجوه السابقة دليل هو ان
الوسائط الصادرة من الواجب على طريق الايجاب كونها مختارة لا مؤثر في العالم بالاختيار لانه يعتبر بتسليم ورود الاعتراض على
الدليل المذكور يشكل المطلوب بجواز تأثير الممكن في اخر بالاستقلال وصحة ايجاد بعض الممكنات لبعض اخر ومن تتبع الكلام
بالذات وهو خلاف للقواعد الاسلامية ومخالف لظواهر القرآنية كقوله تعالى انه خالق كل شيء ولا اله الا هو خالق كل شيء فاعبدوه
ومن نوع الى قراءته اما غير ذلك من الدلائل المختصرة بالاثبات المتواترة فقد يعلم عدم تمامية الدليل على المطلوب لا يوجب عدم حقية هذا المطلوب
فان المقصود ان الدليل المنقول عن بعضه لا يرد على الاعتراض المذكور غيره بعض بحجة قاطعة في اثبات المقدمة القائلة بان لا مؤثر في الوجود

الا انه لا ان تلك المقدمة ليست في نفسها ثابتة فان بيد العقل والاجماع ودلالة الكتب والسنة على صحتها واتفاق الحكماء وبها يثبت انه يجب
للفاعل ان يفعل وان لم يتم هذا الدليل بغير هذه الادلة ايضا خصوصا اذا لم يكن مانع عن ثبوتها ولم يوجد لها معارض فيحق فان قيل المعترض حجة
وهو وجوب المناسبة بين العلة والمعلول وعدم جواز صدور المتعدد عن الواحد فان الواحد من جميع الجهات لا يجوز ان يصدر عنه الا شيء واحد المختلف كما ذكره
الحكماء في رسالة الصادرة الواجب بها اذا صدر عنه العقل الاول لا الاجسام منه مستند اليها لم يجز ان ينتسب الافلاك الا اذا ثبت ان الفعل
لزم التركيب في ذاته فقد الصادر عن الواجب تعالى هو وجود كل موجود وفعله كل فعل وهو فيض واحد بسيط لا اختلاف فيه حتى يوجب بطلان الموجبات
المتعددة والكثرة عن الواحد ولو قلنا ان الجعل هو نفس الماهية والوجود التابع لان جعل الماهية فعله هو فيض واحد بسيط وان تفرع الموجودات
المختلفة الغير المتناهية عنه لانه لو سلم تحقق الفعل لم يوجب رفع المناسبة ووجوب الكثرة بين العلة والمعلول الاول كان صدور كل موجود
بحسب ما يمكن من وجوده وشرطه كما ذكره الحكماء مع ان نفي الاعتراض بغير تحرير اثر ممكن في جهة الحيثية لا اثر فيما لتقدم وجوده في جهة
جهة المشيئة المادة اصلا فحيث ما اقتضى ترتب ما يعلم الى الاول من النقطة والوجود يكون بحيط الحقيقة في المعلول الذي والجزء بكون
الفيض يكون بحيث الفيض في العلل الثلث كما وقع في مرتبة الوجود والموجود المتعلق بسراية الواجب والصادر عن ذاته وبحسب ماهية
هذا التام صادر في ذاته للمادة ترجيح ما المقدمة القائلة بان لا مرتبة في الوجود الا انه بصدد وقوعه والجزء ما ذكر في العلاوة وان كان بجهة
ان الفاعل فما عدا المقدمة وجه كل حكم ابتداء وكونه مؤثرا في الكل بذاته بلا واسطة عندنا الا في افعال العباد كما يا تي تحقيقه
فما لنا ان نقول الا يجاد مع التوالد كون الواجب بحسب كل حكم الاول كونه مؤثرا في الكل بذاته ان التاثير الحقيقي هو في الايجاد وله
فانه لا يستلزم فما وله علل وما يحكي في فصل من وجوب تا خر صدور الا نزول الفاعل عن مرتبة كان وعين طريق يحسب شان الفاعل وهذا
كان الفاعل بحيث كان فيه شانه وترتب ان يوجد اولا معلولا كان فيه شانه صدور البعض المعلول لا تمنعه كان فيه شان في البعض صدور
بعض الاعراض وكذا وكان بعض في الامر ومنه شانه الاتم وجهة اخرى صدور مع صدور غيره مرتبة وكان الواجب تعالى هو الاقرار وفيه
هذه الاحيثية كان يجمع مرتبة وصدق التاثير الحقيقي في جميع من الواجب الحق بل هو اخص من التاثير الحقيقي وما يطابق الشروع الفرع
الكامنة في جنس الايجاد فان الايجاد مع واحد بخصوصية جميع المعلولات بحسب الاجمال اولا وفي الاخراج في كل واحد التفصيل ما هو
ان مع الايجاد ثانيا في التحقيق يتحقق بكمال الايجاد وحسنه هذا اعتراض يلزم الدليل المستقرأ في النقيض وان الايجاد بالعرض في انتاجه
ما بالقوة والصفة محضة في الواقع سعة الملازمة لكن لا من ان المعقول وكذا ما تقرر من حرام ليس له لا منتظرة فان الارادة
ذلك حتى يشمل لا يمكن الارادة التي يشير العقل من فطرته ما حفظ ذات الحكم منها الملازمة مستندا بان ليس العدم الذي يجب العقل
الكمال اليه الا الوجود المحفوظ تحقق في نفس الامر حتى يكون له شركة في الوجود كان ما بالقوة شركة في اخراج ما بين العلة الا بالفعل
وما به يتعلق الا فالسلم بالفرق بين قولنا صفة بالقوة بكثرة وقولنا صفة ما بالقوة بالاضافة فان المراد من الاول هو انه يكون الذات
بالفعل ويكون صفة ما هو صفة من الصفة لم يحصل له بالفعل بعد بل بالقوة وهذا لا يكون الا في القابليات الا في المجردات جميع صفاتها
ما هو بالفعل والمراد الثاني ان يكون الذات والصفة كلاهما داخلين تحت مفهوم ما بالقوة وهذا لا يتحقق الا في الماديات والمجردات

الكل

والكل يحمل ما هو كمال من حيث ذاته لا يكون الا بالقوة ومراد المستدل هو الثاني وورد في الجواب بمعنى يرجع الى جنب الشيء الثاني بالذي ذكره
المعترض وما اورده المعترض فيما يخرج عما ذكره ومراده ان الكمال اذا وجد فهو هو ومراد المستدل ليس بالقوة اصلا فيجوز ان يكون بمكنة الايجاد
وجود الشيء وما هو بالقوة يجب ان يصل اليه فما حفظ العقل ذاته وهو هنا لا يثبت ليس هو بعد ولا يجوز ان ما يصح في الاعتراض يرجع الى الاول
الاول الذي ذكره وما الفرق الا بشمول الجزاء المرتبة وهو لا ينفع في الجواب لما ذكره مطلقا واورده ايضا بان كلام المحقق يدل الا
على ان الكمال لا يمكن ان يكون متاخرا في الوجود لانه لا يمكن ان يكون شرطا وواسطة في الايجاد ولم لا يجوز ان يكون لبعض الموجودات القدرة
عليه بالايجاب بقدرة واختيار في ايجاد الاجسام كقدرة واختيار في حركة شيء في مذهب الاشاعرة ويكون ايجاد العالم الجسماني
الحادث من العبد والاول القديم على سبيل الايجاب شرطا به فيكون واسطة بينهما المعتزلة اذا تحقق قدرة في هذا المجردات على ايجاد العالم
يجب في ذاته الاخرى ويرتفع على سبيل الايجاب كما يقول الاشعري في قدرة العبد بانه اذا تعلق قدرته بافعاله وجدت فعند ذلك الله خالق
وبدون تعلق القدرة لا يحصل بالاختيار في ما واجب له بعض الا لا ما ان يمكن نقل الكلام على هذا التقرير الى تعلق القدرة فيجب
حدوثه فيلزم ما قد حدث وقدم الواجب الموقوف عليه التسلسل ثم قال فان قلت لم لا يجوز ان يكون على ذلك الجزء القديم في الازل
بالاختيار كما ان العالم الجسماني والارادة القديم شرطا ومرجحا لحدوثه من الموجب القديم في الوقت الذي هو الا صلح له كما بين في تخصيص
الفاعل حدوثه بعده الوقت المعين ثم فرق بين ان يكون صدوره والفعل عن الفاعل الموجب بشرط بعضها غير الارادة وبين ان يكون صدوره
الفاعل المختار بغير مرجح لتعلق ارادته في الازل بحدوث الفعل في وقت معين لصدوره في ذلك الوقت يمكن ان يكون الفاعل مع العلم والارادة
في الازل ما يجب الفعل حتى يلزم قدمه او حدوثه بعد الازل اذا لم يكن معه ولكن التقدير انه كان الفعل عن حال الفاعل مع وجود الشرائط
حصول ذلك كان النفس عن غيره بالحدوث في وقت معين لا قبله فيلزم التخلف شرطه وحده بعض الذي ذاتي بالتقدم مجمل لا ما اذا
تعلق به حتى ثبت في وقت وقد تحقق وقت فيه جميع الشرائط فالحكم التخلف ان يحصل اذ لم يعقل لكن الشرط في ذلك الوقت لا قبله فيلزم
بعض فيه فلا يلزم التخلف لان العلم تعلق بان يحصل بعده ذلك ومعلوم بالضرورة انه مما يوجد في ان يكون الموجب لذلك الشرط من
تعلق بعد الا صلح واما مستفاد فاذا كان الموجب جميع الاسباب هو الواجب تعالى ما محذور في تاخره الا وجود الا في الوقت الذي تعلق
به فيه الفعل في سواء اخر او ايجاد العالم الجسماني الا في وقت معين لتعلق الارادة بحصول الموجودات بعضها فيه اخرا فلنا الا في وقت تعين تعلق الارادة
فعله فيه بالفعل وغيره يجب الى ذلك هو الايجاد على الاصل اذ وقته انما شرط في كل حكم من اثباته انه على سبيل الايجاب وحدوث العالم الجسماني في
الحال الاول الذي ذكره توقف ايجاده على سبيل الايجاب على علم غيره والارادة لا يوجبه والارادة ليست الا الاختيار وان تحقق الايجاب بالتاخر والاعتراض
انه بقي على ان اصل الا في ذاته لا شرط في العالم الجسماني وليس في ذلك الا ما يمكن ان يكون قديما صدر عنه الا ما بين الاثبات والاختيار والحكم الغير
حدث هذا العالم ونحن ثبت ان الاحوال المذكورة غير ثابت في حدوث العالم الجسماني من الواجب على سبيل الايجاب على علم غيره والارادة محابيا
العقول الشيئية والاجزاء الفلكية المستقرة ان الفعل من الواجب في الفعل ثم غير تشويه كيف يعتبر الا شعور غيره بحيث لعدم فهو في وقت فعله
في وقت اخر وايضا بنسبته فقد ظهر مما ذكران القول بحدوث العالم الجسماني المحكي عن يكون الواجب موجبا غير كان في ما هو فات في وقت

كما ذكرتم من ان موجد جميع الاشياء هو الواجب ليس له ايجاد ولا فاعلية والتاثير تخصيص من سواه خص التاثير الحقيقي بالله تعالى كل شيء
بقضائه وارادته بحيث يشمل وذكرت من القضاء والقدر عن نفسه من غير حقيقة تنزيه عن جهة المشيئة الا انه يلزم منه ان لا يكون افعال
العباد صادرة منهم بل يكون موجدها هو الله تعالى فيلزم منه بطلان التكاليف الشرعية وبطلان الثواب والعقاب ولزوم كون العبد مجبورا في صدور
ما يصدر منهم من الافعال والحركات قلت لا شبهة ان الاقدار وجود الجواهر باسرها والكائنات وذوات الارادة وقدرته من الافعال حيث يريده
ووجود الاعراض الصادرة من غير المختارين من الفواعل الطبيعية سواء كانت بقدرة منه وارادة او مقدرة منها على الواجب تعالى هو
المؤثر الحقيقي في وجودها من غير شريك ولا معين ثبت من انه المرجح للعدم والقوة فلا فاعلية ثبت لشيء جميعا كما ذكر من
الجواهر والاعراض الصادرة من غير الارادة الحيوانية وعدم ميز الجهات لا لتكثيرها ولا فاعلية لان بجهة المشيئة والابهام الا بالعدم
والقوة والوجود الفيضية انما هو من الواجب تعالى بلا واسطة او بالواسطة وذلك لا يلزم منه [illegible] الاعراض الصادرة عن الحيوانات
كالافعال كانت حالة من غير ارادتهم فيه كالقوة الحيوانية وبعض الصفات النفسية والهيئات اللازمة لاجسامهم وغير ذلك كلها
وان كانت حالة ارادتهم مرجحة في صدورها وعدم صدورها فالنزاع في استنادها الى الواجب او العباد [illegible] والتحقيق
القول فيه وان كان مما يكون انما يرفع الخلاف [illegible] حقيقة هذه المسألة [illegible] قول الجبرية [illegible] مجرد
الشر انه من غير مدخل لقدرة العباد وارادتهم فيها اصلا [illegible] طريق الكسب [illegible] الكسب للعباد فقالوا ان تعلق قدرتهم وارادتهم
سبب عادي لخلق الله تعالى الفعل فيهم من غير ان يكون منهم تاثير [illegible] يرجع الافعال منهم مستندة
الى الله تعالى الا انها تصدر عقيب ارادة العبد من غير [illegible] العبد ولا ارادة فيه بل [illegible] بمقارنة ارادة العبد ولا ارادة
بحسب العبد كما [illegible] بمقارنة صدور الافعال من الله [illegible] العبد ولا ارادة من غير ان يكون هناك تاثير [illegible] وجه سوى كونه
لو لا [illegible] كونه خلاف الضرورة والبداهة لان الضرورة حاكمة [illegible] فعلنا [illegible] مستلزم [illegible] وبطلان الثواب والعقاب
والمعتزلة قالوا [illegible] العبد من غير [illegible] القول التفويض [illegible] بجهة المشيئة الا [illegible]
والقوة [illegible] الاعتبار [illegible] الوجه [illegible] بجهة المشيئة الا انه
[illegible] العبد والارادة [illegible] المعتزلة
[illegible] يكون [illegible] المشيئة [illegible]
ذكر [illegible] الله [illegible] من [illegible] الامرين [illegible]
[illegible] بجبر [illegible] التكليف [illegible] كون العبد [illegible] التفويض
[illegible] التكليف والثواب والعقاب [illegible] الحقيقة والايجاد [illegible] الواجب [illegible] يكون [illegible] كمح
الحكم [illegible] يكون [illegible] العدم [illegible]
من [illegible] العدم والقوة [illegible] الافعال [illegible] الفرع [illegible] لم يكن [illegible]

[illegible] العدم [illegible] الوجه [illegible] الافعال [illegible] حيث كونه في السلسلة الطولية [illegible]
[illegible] الوجه [illegible] حيث [illegible] السلسلة الطولية [illegible] التكليف [illegible]
[illegible] العدم [illegible] الوجه [illegible] العدم [illegible] الا انه [illegible]
الوضع [illegible] السلسلة الطولية [illegible] التكليف [illegible] مجبورين [illegible]
[illegible] الجبر ولا التفويض [illegible] امر بين الامرين [illegible]
[illegible] الافعال [illegible]
[illegible] المقدمات [illegible] العباد [illegible]
[illegible] الارادة [illegible] الحال [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] الوجوب [illegible] اللزوم [illegible]
بالوجوب [illegible] ارادة العبد [illegible] الفعل [illegible] العادة [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] ارادة [illegible] العبد [illegible]
الارادة [illegible] الوجوب [illegible] الارادة [illegible]
الطرفين والاختيار [illegible] العبد [illegible] الارادة [illegible] العبد [illegible]
[illegible] الطرفين [illegible] العبد [illegible]
وجه [illegible] الفعل والترك [illegible] الفعل والترك [illegible]
ان [illegible] الاختيار [illegible] التكليف [illegible] الثواب والعقاب [illegible] الطرفين [illegible]
[illegible] مرجح [illegible] مرجح [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] مرجح [illegible] مرجح [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] الترك [illegible] مرجح [illegible]
[illegible] الجبر [illegible] العبد [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الايمان [illegible] الكفر [illegible]
[illegible] القوة والعدم [illegible] الوجود [illegible]
الواجب [illegible] الوجود [illegible] العدم والقوة [illegible]
[illegible] الوجه [illegible] المرجحات [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] المرجحات [illegible] الجبر [illegible]

الجبر ايضا لان المهيات اذا كانت مقتضية لا يرجح ما اقتضاه الا العبد ... فتغير العبد ... في التكليف في ... قبيل
ذلك ... لانه لا نظر الا ذاته من الفعل والترك الا انه يختار احد الطرفين لنفسه وهو الترجيح بنسبة مهية ولا يختار احد الطرفين
كان واجبا مثلا ... الكذب الا انه لا يكذب ... لعدم ... ذاته ... الفعل او الترك ... الا ان ...
احد الطرفين واجب والوجوب لا ينافي الاختيار ... بالنظر الى المهية ان جاز الفعل والترك في احد الطرفين لا ...
لان الفرض قطع النظر عن المرجحات الخارجية وثبوت الوجوب بالنظر الى المهية وان لم يجز ... لا يمكن النظر الى الذات
المهيات ... الوجوب ... التكليف ... كل ... مقتضاه ... القول ... لوازم المهيات ...
مقتضية ... جهل ... يظهر ... قوة ... ما ذكر ... ان المهيات مستلزم ...
والجبر ... بطلان ... ان فعل الا ما ... العبد ... مستقل ... صدوره ... الامر ...
صدوره ... كل فعل ... لا يكون ... لا يكون ... ذاته ...
... الارادة ... الفعل ... الارادة ... مستقلة ... الفعل ...
لدوام صدوره ... الكلام ... الارادة ... في وقت ... الا الوجوب للماهية
العبد ... ولا ... البطلان ... لا يستلزم الجبر ... لا ... فيلزم دوام الفعل ... في صدوره
لا فعال ... النوم ... مع ... ذاته ... باعتبار ... اعتبارات
متعددة ... الصدور ... بشرط الارادة ... ما ذكر ...
حاله ... ان ... الفعل ... العبد ... الحقيقة ... القوة والقدرة و
العناية والارادة ... التكليف ... المتكلم ...
كونه ... الحقيقة ... سبحانه ...
لانه ... فعل العبد ... مستقل ... عدم ...
... العبد ... القدرة ...
لا ... العقل ... لا يلزم الجبر ... العبد ...
للاسباب ... المذكورة ...
بعينه ... الشروط ... العبد ...
العبد ... الصادر ... المعصية ...
من الوجوه ... الارادة ... الطريق ... الطاعة ... المعصية ...
لا ... الافعال الا ... القوة والقدرة ... التكليف ... الصدور

خصوصيات افعال ... فيها ولا يمكن ان يقال ... المهيات ... القوة والعدم ... في
نفسه ... الاختلاف ... لزم ... صدور ... وجوب ... لا فعل ...
واحد ... لزوم الجبر وبطلان الثواب والعقاب ... الذات لا يمكن ... العبد ...
المهيات ... القوة ...
وجه ... كان
... حقيقة ...
...
والماهية ...
... الارادة ...
كانت ...
...
لا يمكن ان يكون ...
اختلاف ... القبايح والمقابح ...
...
كل ...
... الوجوب ...
...
ذو ...
لا المهيات ...
المهية ...
مهية الانسان ... الصفات ...
اللوازم والاثار ... الانسان ...
... الحقيقة ...
الانسان ... حقيقة ... الصفات
وكذا ... الخارج ... الصفات ...

لكن كل جهة من جهة بعد وجوده يكون علة لوجود الشيء لان حقيقته كذا ولا يمكن ان يوجد بغيره [illegible] التحقيق ان يكون كذلك حقيقة فالمراد من
ان الماهية ليست مجعولة بالجعل المركب [illegible] ان يجعل الجاعل الانسان انسانا بل هو جعل الانسان [illegible] وجوده
وبعد وجوده يكون حقيقة كذا واذا ثبت هذا فنقول ان كل فعل يصدر من العبد من حيث انه [illegible] العبد [illegible] الفعل من
جهة [illegible] من حيث ان حقيقة هذا العبد [illegible] بعد وجوده يكون [illegible] العبد [illegible] ان لا يكون [illegible] هذا
العبد مؤثرا في الفعل لان التاثير ليس [illegible] من حيث ان حقيقته [illegible] لزم ان يكون بهذا [illegible] مع هذا [illegible] الفعل
الا الواجب وهو [illegible] تعالى [illegible] العبد [illegible] حقيقة [illegible] هذا الفعل فيه الا الذات
والصفات [illegible] ولكن كون [illegible] حقيقة [illegible] العبد وجوده [illegible] بعض
الصفات [illegible] الافعال التي [illegible] حقيقة [illegible] الواجب [illegible] الافعال [illegible] فعل
الامر بين الامرين ثم [illegible] الاختلاف في [illegible] الماهيات بعد وجوده [illegible] من اجل انضمام الاشياء الخارجية [illegible] جاز ان يكون
حقيقة [illegible] الموجودة [illegible] الحركات [illegible] وغير ذلك من [illegible] والتوفيقات [illegible] مقتضية للايمان بالله [illegible]
مقتضية لها وجاز ايضا ان يكون بعض الماهيات مع انضمام الاشياء المذكورة كلا او بعضا [illegible] لما اوجب [illegible] الا ارسال الرسل
وانزال الكتب [illegible] والتوفيقات ليصل الى الكمال [illegible] الوصول [illegible] من اهل [illegible] والصعود
لا يتحقق [illegible] ولهذا [illegible] القدرة [illegible]
ان الماهية الموجودة بشرط الوجود [illegible]
[illegible] الى اثر الوجود سواء كان ذاتا او صفة حقيقية او اعتبارية [illegible] الوجود [illegible]
من [illegible] الحق [illegible]
من جهة [illegible] الذات [illegible]
حقيقتها فان [illegible] العبد لان [illegible] الذات [illegible]
[illegible] لا يمكن تغييره كالذات [illegible]
قابليتها [illegible] ويتعلق بالتكليف [illegible]
[illegible] التكليف [illegible]
وعدم صدوره [illegible]
او الماهية [illegible] الامر بين الامرين [illegible]
[illegible] الامر بين الامرين [illegible] الفعل [illegible] القدرة [illegible] العبد واختياره [illegible]
للاسباب القريبة للفعل والترك بقدرة العبد والبعيدة كالجوارح [illegible] والاختيار [illegible] الفعل [illegible] بالقدرة [illegible] العبد

بل

ليس بمجبور في فعله والمستقل فيه ان يكون الاسباب كلها مستندة اليه [illegible] كون العبد مختارا او مجبورا في جميع الافعال المتعلقة
به [illegible] بعضه [illegible] من الالات [illegible] ببعض اخر كالموت [illegible] مجبورا [illegible] ذكرنا بعض [illegible] عدم [illegible]
[illegible] ان [illegible] المحقق الطبرسي [illegible] من الشيعة [illegible] المجبرة [illegible] من [illegible] ان العبد [illegible] قادرا
القادر [illegible] الفعل والترك [illegible] مرجح [illegible] باختياره [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] المرجح [illegible] الواجب [illegible] المرجح
[illegible] المرجح [illegible] الفعل [illegible] اضطراريا لا اختياريا [illegible] المحقق [illegible]
الفعل والترك [illegible] تحقق [illegible] الارادة [illegible] الطرف الذي تعلق به الارادة والواجب لا اختيار له في
لا اختيار [illegible] الواجب في [illegible] الايصال الارادة [illegible] المرجحات [illegible] الطرفين [illegible] الطرف الاخر
لا مرجح [illegible] الكلام [illegible] المرجح [illegible] ولكن [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الاشاعرة [illegible] الطريق [illegible] الاشاعرة [illegible]

احتج المع[illegible]

[illegible] الارادة في فعل الواجب [illegible] العبد [illegible] عليهم النقض بفعل الواجب
تعالى [illegible] الواجب [illegible] الفعل [illegible] القدرة والاختيار [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] الارادة [illegible] المرجح [illegible] الواجب [illegible] الارادة [illegible] العبد
[illegible] الارادات [illegible] الارادة [illegible] الارادة [illegible]
[illegible] الترك مع [illegible] الارادة [illegible] الواجب [illegible] مرجح [illegible]
[illegible] الترجيح وان [illegible] الكلام [illegible] المرجح يكون الفعل [illegible] يكون الفعل اضطراريا
[illegible] الترجيح [illegible] فعل العبد [illegible] الارادة [illegible] فعل الواجب [illegible]
[illegible] الشريعة [illegible] كالكفر [illegible]
[illegible] العلم [illegible] فعل العباد [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] العبد [illegible] العبد [illegible]
[illegible] فعل العبد [illegible] العبد قوة [illegible] للفعل والترك [illegible]
القدرة وقوة [illegible] النفع والضر [illegible] فعل العبد القوة [illegible]
بحيث [illegible] الارادة [illegible] القوة [illegible] معلوم ان [illegible]
[illegible] تعالى [illegible] من الطرفين [illegible] الارادة [illegible]
[illegible] العلم [illegible] العلم [illegible] المعلوم [illegible]

لانهم قالوا ان تعلق ارادة الواجب بنظام الخير وبتلك وعلمه بذلك الارادة فوجب كما شرحنا منهم صدور العالم الواقع الذي تعين ذاته قدس وقال ...
بعيد ان قال الكتب المنزلة كما ان قالوا الذين الازين والمتعين فاثبته كل من الله اسباب قدرته بمشيته الا انهم ان ...
اي وجب ... بان المؤثر بالذات ليس الا الواجب بالذات لان كل قدرة وقوة حيثما كانت في نفسها وهو الذي
انظر كل شيء ثم ... المعلومات ... بعد الوجود ومن ابيع علومه ومن ابعد لا جبر ... من الجنس الا ليس في اجل الشرائط
والاسباب في الارادات وذلك ... توقف ... المعلولات عن الامكانات من الحركات والسكنات من العوارض والقوى مع كلفة
خيرة قوة التخييل والتفكر للنفس للارادة كلها فالعقل من سبب المرجحات لان القدرة كما كان من شانه ترجيح احد الطرفين المجرد الارادة بدون
مرجح لا انه لا مستبدا بالترجيح بالترجيح من مرجح اخر وهو التصور نفسه بعده وهو انطواني شيء من القوة العقلية المدركة للنفع والضرر وشكل
هذا المرجح لا يفتقر بعده ... الا مرجح اخر لكونه حسنا في نفسه او معتقد العبد ويصح لذلك الواقع او معتقده ويكون فيه لا اختيار لاحد
احد الطرفين مع مرجح اليقين المذكور من العبد فلو قيل لم اخترت الايمان دون الكفر فله ان يقول لكون الايمان حسنا
وانفع ولو قيل لم اخترت الحسن لانه صح فله ان يقول ان ذلك حسن ولا يصح ان يتصف بكونه العاقل لاختيار القبيح وغيرها ولو
قيل لكافر لم اخترت الكفر فله ان يقول لان نفسي لا يرضى بالتبعية لا يقال لغيري فلان قيل لم لا يرضي بذلك فله ان يقول ان
عدم التبعية مطلوب عندي وهنا ينقطع الكلام ولو قيل للزاني لم اخترت الزنا فله ان يقول لا لذة فيه ولو قيل لم اخترت اللذة
فله ان يقول لانه مطلوب في نفسه ولو قيل لمن تركه لم اخترت الترك فله ان يقول لا في خفت من العذاب فالوجوب واللزوم انما
يحصل من الفعل ... في ذاته ... العبد ... ولا يتجه الايمان ... يلزم الجبر ... المقتضي ... لا يلزم
الاختلافات ... المذكورة ثبت ان جميع الاسباب الشرائط ... احد الطرفين من ... وجود الاختيار
المذكور مع تخيل ... من النفع او الضرر باختياره ... حصول التمكن والتكليف بكنز ... فلا جبر لكن وتمكنه ولا تفويض
كلية ... ذكر ... ان ... سبب البعيد ... والقريب من العبد كما اختاره المحقق الطوسي في شرح رسالة العلم
حيث قال الذين ... الاسباب بالاول ... القدرة الله ... كلها ... والجبر وهو غير صحيح ... لان السبب القريب
للفعل هو قدرة العبد وارادته والذين ... السبب القريب ... التفويض وهو ايضا غير صحيح لان الفعل لم يحصل بسبب كلية
مقدورا ومراد ... قال ... لا جبر ولا تفويض ... الامر بين الامرين ... الظاهر الواردة من الشريعة
قال عليه السلام ... لا حول ولا قوة الا بالله ... ولا يملك الا ما ملكه ... ما ملكه ... ومنع
... قول ... عليه السلام ان ... القدرة ... من التمكين ... والقدرة ... قوة ... والارادة
وتمكنه ... لا جبر ... والتفويض ... ما ... الكون ... بعض ... الصحيفة ... من نفسي ... انت
... وقدرتك ... على ... وفي الصحيفة السجادية ... القوم من الضعيف ... ومع ... حول
له الا بقوتك ولا قوة له الا بقوتك ... قول ... لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا الا ما شاء ... الكلام ... بعض

بعض المشايخ ... الفعل ... وبعض ... الدرك ... وهو الجبر ... بعضهم ... هو الجبر القصوى ... الامر ...
الاخرون ... الجبر ... في نفس ... الاختيار ... ذلك ... الاختيار ... وذلك ... البحث
فان المؤمن يتصور حسن الايمان وصلاح العاقبة والكافر يتصور قبح التبعية وحسن الطغيان والتزايد ... الفاعل ...
الزنا ... بعد ... هو ... الا ... لم ... عقلا ... الواجب ... الجبر
الجبر والتفويض وان لم يمكن من اثبات ذلك بالعقل ... الاختلاف ... الاسباب ... حركات العباد ... الفعل
والنقل ... البرهان والعقل ... ضعيف قبل البرهان العقلي ... من الجواهر والاعراض المفارقة للذات الموجود ... محقق
... ان يكون حركات العباد صادرة عنهم ... البرهان العقلي ... البرهان المنقول ... وهو لو
ثم كان ... ان ... كل ... جوهرا ... وعرضا مفارقا ... محقق في الواجب لذاته ... منه ...
... من الممكنات ... الوجود ... في ... تقدم ... اثبات الواجب ... الممكنات لا يمكن ان يكون ...
الممكنات ... لا علم ... الاعراض المفارقة ... الواجب لا الاعراض ... لانه ... سبب
... العباد ... الحركة ... لكن ... غير الواجب ... بالقوة لان سبب الحركة ... الوجود ...
الوجود ... ان يكون ... من ... بالفعل ... المبدء ... مستقر ... بالفعل
بالقوة من جهة ... القوة الى المتحرك ... في اول ... فيكون ... متحركة بالقوة ... بالقوة ... فان المتحرك حصول
كمال ... اول ... الكمال ... الى الغاية ... الكمال ... بالقوة ... من ... القوة
... الفعل ... القريب ... قوة من جهة ... كان ... ان يكون ... ولا ... الفعل
المعقول المتحرك من المبدء ... المتحرك ... القطع ... الا ... بالفعل ... الذهن ... بحث ... التحصيل
في فصل ... الحركة ... البرهان ... الوجود الا ... يكون حركات العباد صادرة منهم ...
وقيل ... الدال ... حركات العباد ... لان ... سبب الحركة لا يلزم ان يكون ... بالقوة لان اللازم
ان لا يكون ... بالقوة ... الوجود الحركة ... الوجود ... القوة ... الفعل ...
لا يلزم ان يكون ... بالقوة من جميع الجهات ... المتحرك من حيث ... المشهور ... صدر من
العباد نوع حركة ... ان يكون ... العباد صادرة منهم ... البرهان ... ان يكون ... الوجود ... بالقوة
... الحركة ... الاعراض المفارقة ... الوجود ... ذكره ... من كلام الشيخ
الرئيس ... الهيات الشفاء حيث قال ... العلة ... لكون ... بالفعل ... لا
... بحيث يكون ... قوة ... الا ... الوجود ... المتحرك ... الطبيعية
... الوجود ... مثل ... العالم ... القوة الطبيعية ... الوجود غير المتحرك ... المتحركات ... الوجود

في الطبيعيات سبب الحركة اشهر وجه استفاده ... وكون الكلام المنقول عن الشيخ انه قال انا نريد من الفاعل العلة التي تفيد وجودا
مباينا لذاته فلا يجوز ان يكون العلة محلا لشيء يستفيد وكذا الشيخ من تلك العلة وجوده وتفصيله تحت العلة بكذا الشيء ان يكون ذلك
الشيء صورة لها فيكون لفظا شريفا من الضمير الراجع الى الحكمة وقوله تفيد به صفة لقوله [illegible] وترجيح له ويمكن الجواب عن ان العلة لا يجوز
ان تكون محلا لفعلها وصحيحها [illegible] بان هذا المعنى يستفيد وجوده منها والمحل يتقوم بهذا المعنى وعلى عدم الجواز بان يكون العلة محلا لفعلها
الذي يصير صورة لها يجب ان يكون في ذات العلة والمعنى قوة وجود نفسه لان هذا المعنى من حيث هو صورة للعلة يكون جزءا لها فيكون بالفعل
قوة وجود جزئه ويقع الذي هو هذا الجزء قوة وجود نفسه لان هذا المعنى من حيث انه جزء العلة [illegible] لا يكون عرضا [illegible] ان الفاعل لا يجوز
ان يكون محلا لفعله شرطا ان يكون هذا الفعل صورة له لا عرضا فلا [illegible] كون الفاعل محلا لما هو عرض له ويمكن ان يكون [illegible] تحقيق
[illegible] ويكون الفاعل على [illegible] الذي هو عبارة عن الفعل والضمير المجرور راجعا الى العلة وفي بعض النسخ [illegible] بتأنيث الضمير فيكون
هذا الترجيح اظهر [illegible] ويكون مراد الشيخ ان الفاعل لا يجوز ان يكون محلا لفعله مطلقا [illegible] لان هذا الفعل صورة له [illegible] يتحقق
في الفعل [illegible] فحينئذ كان محلا له يلزم ان يكون في ذاته قوة وجود [illegible] يكون الفاعل مفيدا للوجود [illegible] ثم صرح بان الفاعل في
عرف الالهيين [illegible] الوجود المباين ومفيده والطبيعيون في الفاعل عندهم هو سبب الحركة [illegible]
[illegible] عرف الطبيعيين [illegible] الحركة [illegible] فيظهر منه جواز حدوث الحركات [illegible] الاخير الواجب من الحركات
[illegible] الترجيح [illegible] لا يجوز [illegible] كون المحل [illegible] هو عرض له [illegible] من كلام الشيخ
حدوث الحركات والاعراض [illegible] لا يجوز ان يكون [illegible] الوجه [illegible] من كل جهة [illegible] بالقوة [illegible]
ترجيح الكلام الشيخ [illegible] وجه استفاده [illegible] ذكره الفاضل [illegible] ذكره هذا الفاضل الباب ان [illegible] وكلام
الشيخ [illegible] لان مراد [illegible] الحركة [illegible] ان المراد بالفاعل [illegible] فظاهر [illegible] الطبيعيين [illegible]
الوجود مطلقا وتقييد الشيء [illegible] تعريف الفاعل [illegible] ذكره [illegible] الفاعل من حيث هو
موضوع [illegible] الفاعل [illegible] الحركة من حيث [illegible] الفاعل [illegible] في كلامه ما نقل [illegible] ثم لم ينقل [illegible]
مراد الشيخ ان الفاعل عند الالهيين [illegible] ان الفاعل عند الطبيعيين [illegible] الالهيين [illegible] الفاعل [illegible] الوجود [illegible] الحركة
[illegible] وتقييد الوجود المغاير المباين [illegible] والموضوع من حيث انه [illegible] موضوع [illegible] عند الطبيعيين [illegible]
التحريك [illegible] سبب الحركة يجوز ان يكون فيه شيء ما بالقوة [illegible] الفاعلين من عدم جواز كونه محلا لشيء
ما بالقوة [illegible] الواجب [illegible] الجهة المشتركة [illegible] العدم والقوة ان ما ذكره من ان الحركة تجب
لفعل الوجه [illegible] ان يكون فاعلها [illegible] بالقوة غير صحيح بل الحركة [illegible] تحقق في كل آن فرض [illegible]
الحركة بالفعل [illegible] الكمال [illegible] القوة [illegible] بالقوة [illegible] بالفعل فلا يجوز ان يكون فاعلها بالقوة
انه لو جاز ان يكون فاعل فيه جهة فعلية وجهة قوة [illegible] فيجوز ان يكون الكل [illegible] من الجواهر والاعراض

المادة

المفارقة اليه [illegible] جهة قوة وجهة فعلية ان ما ذكره من ان الحركة القطعية لا وجود لها الا في الذهن [illegible] دليل
[illegible] جواز [illegible] في الخارج لكنها على سبيل التدريج [illegible] الخارج والقول بوجودها في الذهن
[illegible] من الذهن والخارج [illegible] على سبيل التدريج [illegible] في الخارج [illegible] في الذهن
[illegible] ذكره في الحركة التوسطية [illegible] بالقوة [illegible] الحركة القطعية [illegible]
خلاف التحقيق لان وجود الحركة [illegible] القطعية غير محقق [illegible] الحكمة وتحقيق [illegible]
الخ انه لو جاز ان يكون [illegible] الحركة [illegible] الواجب على سبيل الايجاب [illegible]
في [illegible] والارادة [illegible] الحركة [illegible] الوقت [illegible] الحركة [illegible] الحركة [illegible] الواجب
العالم على سبيل الايجاب [illegible] الواجب [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الحركة في وقت [illegible] والارادة [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الغير [illegible] الواجب [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الحركة [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] حدوث [illegible] الحركات [illegible] الوسائط [illegible] العالم [illegible]
[illegible] من الجواهر والاعراض [illegible] الوسائط المجردة [illegible] الجواهر والاعراض
[illegible] الوسائط [illegible] الوسائط المفروضة [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] حدوث [illegible] الوجوه [illegible]
[illegible] العالم [illegible] الواجب [illegible] قال الحكيم الطوسي في التجريد والوسائط
[illegible] الوسائط [illegible] وذكره [illegible] العالم [illegible]
[illegible] الوسائط المعروفة [illegible] الوسائط [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] العالم لان المراد من العالم [illegible] الوسائط [illegible] الواجب [illegible] العالم [illegible]
[illegible] المحقق [illegible] ذكره [illegible] غير مستقيم [illegible]
[illegible] ذكره بعض المتأخرين [illegible] الحركة [illegible] الفلاسفة [illegible] المحقق
[illegible] العالم [illegible] الحركة [illegible] الواجب
[illegible] القديم [illegible] الواجب [illegible]
القديم [illegible] ان القديم [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] القديم [illegible] الواجب [illegible]

لا اثر من المؤثر التام وان لم يستجمع جميع شرائط التأثير امتنع صدور الاثر فنقول ان في هذه الشبهة ما ذهب الفريق اختيار المعنى الثاني بان يكون
الفعل والترك بالنظر الى الذات ويبقى الاختيار بالمعنى الرابع الذي تقرر به بانه لا يخرج عن امكان الفعل والترك ولا ينافي الحدوث عند
تحقق الارادة ويبقى الاختيار بالمعنى الاول ايضا فان الفعل يخرج بالعلم والارادة ولا الاختيار بالمعنى الثالث اذ وجوب التأثير عند استجماع الشرائط و
امتناعه عند عدمه لا ينافي حدوث العالم الذي هو المرجح للاختيار بالمعنى الثالث اعني وقت الحدوث استجمع الشرائط وجب الحدوث وقبله
لم يجتمع ... فان قيل القدرة الحادثة بهذا المعنى القدرة بالمعنى الثالث [illegible] المتكلم اخص من القدرة بالمعنى الثالث الذي هو متفق بين
المتكلم والحكيم فاثبات القدرة بالمعنى الثالث [illegible] اثبات المعنى المتفق عليه ونفيه لازم نفيه فان كانت هذه الشبهة [illegible] القدرة بالمعنى المتفق
عبارة عن الامكان بالنظر الى الذات كانت نافية للقدرة بالمعنى الثالث اذ نفي الاعم يستلزم نفي الاخص قلنا ان القدرة بالمعنى الثالث ليست اخص
من المعنى الثاني بل من وجه كما لا يخفى فلا يلزم من نفي المعنى الثاني نفي المعنى الثالث ايضا وهو ظاهر ثم هذه الشبهة غير مختصة بنفي قدرة الباري
تعالى بل هي جارية في افعاله [illegible] كما لا يخفى وغير مختصة بالقول بالصفات [illegible] القديمة [illegible] الصفات [illegible]
اذ كان الوجوب قديما وكانت الارادة [illegible] قديمة لزم قدم المراد فيلزم نفي القدرة بالمعنى الثالث [illegible] الجواب [illegible] القول
بزيادة الصفات لا يدفع هذه الشبهة لنفي القدرة بالمعنى الثالث كما لا يخفى والجواب عن هذه الشبهة بان الارادة وان كانت قديمة الا ان
التعلق حادث ضعيف لانه يستلزم [illegible] التخلف [illegible] الترجيح بلا مرجح ثم لم يمكن ان يقال [illegible] تقرير زيادة الارادة [illegible]
بحدوثها كما هو مذهب المعتزلة والكرامية اشكل وان قيل بقدمها كما هو مذهب الاشاعرة فلا [illegible] لانهم لا يقولون بالوجوب
حتى يرد عليهم لزوم القدم [illegible] القائلين بالعينية ان امكان صدور الاثر بحسب القدرة وحدها مع قطع النظر عن اعتبار
الارادة ووجوبه باعتبار الارادة وهذا ما يقال ان الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار [illegible] لان الوجوب الاختياري فرع الاختيار
ولان القادر هو الذي اذا اراد الفعل فعل وجب صدوره عنه اذ لو امكن عدمه بعد الارادة فان لم يكن قادرا عليه فالوجوب بالارادة
لا ينافي الاختيار بل [illegible] الاختيار [illegible] القادر هو الذي يصح منه الفعل بان يريد الفعل فيجب الفعل وان يترك بان يريد الترك
او لا يريد الفعل فيجب الترك فنقول [illegible] الشبهة ان استجمع شرائط التأثير وجب صدور الاثر الارادة وجوب صدور الاثر بالنظر الى ذات
القادر مع قطع النظر عن الارادة وان اراد به وجوب صدور الاثر بالنظر الى جميع الشرائط من الذات مع كونه قادرا مريدا [illegible]
فانه مع امكان صدور الاثر بالنظر الى ما هو للارادة من الذات وما في الشرائط [illegible] الجواب [illegible] التحقيق الظاهر يقول
ويمكن عروض الوجوب للامكان للاثر بحسب [illegible] الوجوب للاثر باعتبار الارادة وعروض الامكان له باعتبار عدم اعتبار الارادة
وقد يشار الى هذا الجواب ايضا وتفسير القدرة والايجاب [illegible] حيث قال ويفرق بين القدرة والايجاب والتأثير فان القدرة
لا يقال الا عند كون المؤثر بحيث يصح عنه التأثير والايجاب والتأثير [illegible] ويشمل كونا الموجب او المؤثر بحيث يجب عنه الايجاب
والتأثير واذا لوحظ الايجاب من غير اعتبار العلم والارادة فاما وان يوصف بالقدرة فان الايجاب عنه لا يقع وعند اعتبار العلم والارادة
يجب ويمكن ان يقرر الشبهة المذكورة مع جوابها بتقرير اوضح وهو ان القدرة [illegible] الاثر فرع الامكان [illegible] الاثر [illegible]

لا اثر لا يجب وجوده ويمتنع لان الله على ان يكون مستجمعا لجميع شرائط التأثير فالاثر واجب وان لم يكن مستجمعا فالاثر ممتنع الوجود فلا يتحقق
الامكان للاثر حتى يصح القدرة عليه والجواب ان الاثر يمكن بالنظر الى ذات الفاعل وواجب بالنظر الى استجماع الشرائط وممتنع بالنظر الى عدم استجماع
والامكان الذاتي لا ينافي الوجوب الذاتي والامتناع العرضي والشبهة انما هي في الامكان الذاتي والوجوب الذاتي والامتناع الذاتيين فان قيل
ان كان الاثر واجبا بالارادة والارادة عندكم عين الذات [illegible] عين العلم فلا يصح [illegible] الذات فلا يمكن انفكاك الذات عن المراد ويكون
الاثر واجبا بالنسبة الى الذات فيمتنع القدرة بالمعنى الثاني والثالث وتحقق الايجاب المقابل لها فان الارادة وغيرها من الصفات كلها
اذا كانت عين الذات الواجب عند الحكماء والمعتزلة كانت الذات القدرة والارادة والعلم لا يصح [illegible] جميع [illegible] وجود العالم قديما
لان جميع تلك الصفات عين الذات والذات موجودة في الازل فيلزم منه قدم العالم لان الذات مع الارادة التي [illegible] علة تامة للعالم
والانفكاك عن المعلول [illegible] بالانفكاك الارادة الواجب [illegible] مع كونه الارادة غير زائدة على الذات من وقوع متعلقها ووجود
[illegible] صدور الفعل عنه [illegible] الازل [illegible] نفي القدرة [illegible] فيه كما هو مذهب المتكلمين [illegible] ويلزم منه ثبوت الايجاب الملزوم له ونفي القدرة
بالمعنى الثالث [illegible] الحدوث ولا وجوب الفعل بالارادة والارادة عين الذات فيجب الفعل بالنظر الى الذات فيمتنع القدرة بالمعنى
الثاني ايضا والاصل ان الوجوب بالاختيار والارادة التي غير زائدة على الذات [illegible] القدرة والاختيار الذي هو مراد المتكلمين من القدرة
بالمعنى الثاني والثالث يلزم الوجوب والاختيار والارادة التي هي غير زائدة لا ينافي القدرة والاختيار والارادة [illegible] الحكماء من القدرة
بالمعنى الاول [illegible] ان [illegible] لم يتعلق [illegible] في الازل [illegible] بالعلم [illegible] القدم [illegible] غير زائدة على الذات [illegible] العلم
بالنظام [illegible] الارادة الموجبة [illegible] العالم مطلقا حتى [illegible] الانفكاك [illegible] وجوده [illegible] النزاع
[illegible] انفكاك المراد [illegible] الذات [illegible] غير [illegible] فالانفكاك الذات عن المراد [illegible]
الذات في الازل ويكون الوجود الدنيا للفعل هو مقتضى الارادة ولا يصح [illegible] الاصل [illegible] في الوقت
الذي [illegible] هو العلم [illegible] فالمراد الذي تعلق به العلم [illegible] القديم [illegible] لم يتحقق [illegible] العلم [illegible]
حتى يلزم وجوده في الازل والاصل ان لا يصح [illegible] الوجود [illegible] لعدم تحقق
[illegible] فوجب [illegible] بالنظر الى الذات [illegible] الوجوب [illegible]
بثبوت القدرة بالمعنى الثاني ولا يلزم منه الايجاب المقابل لها [illegible] العلم [illegible] الوقت الذي وجد
[illegible] الثالث وان تحقق له الايجاب [illegible] الانفكاك [illegible] من الارادة [illegible]
[illegible] الذات [illegible] قال [illegible] المحققين من المعتزلة وغيرهم [illegible] الجواب [illegible]
حيث قال المحقق [illegible] التخلف [illegible] الاختيار [illegible] في الازل [illegible] معلوله
هو التخلف عن ذات العلة [illegible] والدليل [illegible] الثاني كما لا يخفى [illegible] الايجاب [illegible] بالمعنيين
المذكورين [illegible] الايجاب [illegible] الصحيح [illegible] هذه الشبهة [illegible]

في نفسه وثبوت القدرة بالمعنى الثاني مع وجوب الفعل لا ينفك عن وجوب الغرض في فعله تعالى كما مر ذلك مفصلا وقد أشرنا إلى أن [illegible]
لا يكون [illegible] الحكماء [illegible] ثبوت القدرة بهذا المعنى [illegible] مع القول [illegible] الغرض فعله تعالى [illegible] وقد تقدم [illegible]
إمكان الصدور واللاصدور [illegible] الفلاسفة [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] أن للقدرة تعريفين مشهورين أحدهما صحة الفعل [illegible] بحيث إن شاء [illegible] لم يشاء [illegible]
لم يفعل والتفسير الأول للمتكلمين والثاني للفلاسفة [illegible] من [illegible] المعنيين [illegible] بحسب المفهوم والتحقيق
[illegible] المعنى الثاني [illegible] المعنى الأول [illegible] الفعل [illegible] إن شاء [illegible] الفعل
كان [illegible] من حيث [illegible] النظر [illegible] الفعل [illegible] وإن كان [illegible] الفعل [illegible] المشيئة والترك
[illegible] المشيئة [illegible] الفعل [illegible] المشيئة [illegible]
[illegible] قال [illegible] ذكره [illegible] الفعل [illegible] الإمكان [illegible] الحكماء
أن [illegible] وجوب الوجود [illegible] الإمكان [illegible]
[illegible] صفة [illegible] بذاته [illegible]
[illegible] المشيئة [illegible]
بالجود [illegible] بذاته [illegible] المشيئة [illegible] الواقع [illegible] المشيئة [illegible]
[illegible] القضية الشرطية [illegible] وجوب [illegible]
[illegible] الشرطية [illegible] الفعل [illegible] ضرورة [illegible] التفسير
[illegible] التفسير الأول [illegible] التلازم بين التفسيرين [illegible]
[illegible] البسيط [illegible] الفعل [illegible] المشيئة [illegible]
[illegible] القدرة [illegible] الفعل [illegible]
من [illegible] الفعل [illegible]
والاستقلال [illegible]
والموجبات [illegible] الفلاسفة [illegible]
[illegible] الفلاسفة [illegible]
المعلولات [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] الوجه [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] القدرة [illegible] النظام [illegible] ذاته

لكون ذاته [illegible] النقص [illegible] الوجوب [illegible] وإن كان [illegible] الذات
[illegible] الفعل [illegible] الفاعل [illegible]
الفعل [illegible] الفعل [illegible] الطرفين [illegible] الفعل
[illegible] الفاعل [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الوقت [illegible] العالم [illegible] الوقت
وكون [illegible] الوقت [illegible] لا متناهية [illegible]
[illegible] الوقت [illegible] الكلام [illegible] تخصيص [illegible] الزمان [illegible]
الزمان الموهوم والزمان [illegible] العالم [illegible] الوقت الذي [illegible]
الوقت [illegible] الوقت الذي [illegible] الجزء
[illegible] الزمان الموهوم [illegible]
[illegible] الوقت الذي [illegible]
[illegible] الوقت [illegible] تخصيص [illegible] التقدير الذي
العالم [illegible] العالم [illegible] الوقت [illegible] العالم [illegible] الوقت [illegible]
[illegible] العالم [illegible] الحركة [illegible] الوقت والزمان [illegible]
[illegible] العالم [illegible] التخصيص [illegible] تخصيص [illegible] العالم [illegible] الوقت [illegible]
والواقع [illegible] الوقت الذي [illegible]
الدهر [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible]
[illegible] الواقع [illegible]
[illegible] الواقع والموجودات [illegible] الوقت [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الموجودات [illegible] الواقع [illegible]
[illegible] الموجودات [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الدهر [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الوقت الذي [illegible] الواقع

الذي يحدث فيه له وفيه ومقتضاه، فذات الوقت ايضا ان يقع فيه وكون ذلك صحيح وحسن بالجملة فقد تخصص حدوث كل شيء في ظرفه ووقته انما
هو لا بد في هذا الظرف ومناسبة كل من الظرف والمظروف للاخر ومعينة كل منهما للاخر وقوع هذا المظروف في هذا الظرف فكل وقت
وزمان مناسب لان يقع فيه ما يقع فيه من الحوادث الزمانية والدهر مناسب لوقوع ما يقع من العقول العلم الجبلية والزمان فكان
الزمان والوقت من مراتب وجود الزمانيات ومصحح وجوداتها وموقتها فيه من مقتضى ذاتها فكذلك الدهر من مراتب وجود المبدعات من العقول
ونفس الزمان ومصححها فوق وجودها مقتضى ذات كل من المبدع والمبدع لازم حقيقة كل في المرتبة وذي المرتبة ومع هذا فنقرر الجواب
عن الشبهة المذكورة بان يقال ان الوجه لازلية العالم ممتنع لكون الواجب جميع صفات الكمالية قديما ويكفي في ايجاده لان الممتنع لا يصير
متعلق الايجاد وما اورد عليه بان الوجود للازلية لكن الامكان ممتنعا لذاته فذاته لا بد ان يقتضي العدم فان اقتضى العدم مطلقا فيجب ان
يكون معدوما دائما ولا يلزم الانقلاب بان اقتضى العدم في وقت العدم فان الازل لا مدخلية للوقت فلا بد من القول بعدم الزمان
مع خلاصة الحكم بما ذكرنا او القول بقدم الزمان يرجع الى تصحيح ربط الحادث بالقديم ولا يلزم الممكن يكون الوجه للازلية لكن
ممتنعا لذاته فان قلت لقد اقتضى العدم قبل الوجود لان العدم في وقت هو حتى يلزم ما ذكرت قلت فلا بد من ان تشتمله الا العدم قبل الوجود
[illegible]

العالم لا يمكن الا في الوقت ايضا من قبل العالم ومع هذا الوجه ان علل عدم الوقت قبل وقت الحدوث تقدم وجود العالم بعلل
وجود العالم في الوقت الذي وقته تحقيقا العالم وذاته فيكون وجوب الصدور في وقت وجوده بالذات والشاهد في غير ذلك الوقت
[illegible]

بذلك كلامه من المقدمات انه يكون الممكن ببعض مرجحاً في تلك المرتبة [illegible] الوجدان فان [illegible] المرجح [illegible]
مرتبة [illegible] الاولوية ليست في تلك المرتبة لان المعنى من حيث هو [illegible] الاولوية [illegible] مرتبة [illegible] القول بان [illegible] تحقيق
هو العلم [illegible] الجانب [illegible] لزوم التخلف عن العلة التامة بل لا يلزم ان [illegible] العلة التامة عن [illegible] مطلقاً [illegible] يستلزم ترجيح
من غير مرجح [illegible] تخصيص [illegible] لا للارادة [illegible] لا يرجح
الفعل [illegible] المرجح [illegible] التخلف [illegible] العلة
[illegible] من حيث انه مستلزم الترجيح [illegible] من حيث انه مستلزم [illegible] مرجح [illegible]
العلة التامة [illegible] من حيث انه مستلزم [illegible] الترجيح [illegible]
[illegible]

[illegible] الموجبات [illegible] ترجيح [illegible] موجب [illegible]
[illegible]
[illegible] الزمان [illegible] العلة التامة [illegible]
[illegible]

من الممكن [illegible]

الترجيح [illegible]

[illegible]

[illegible]

ان هذا الاشكال نظير ما تقدم من منع الارادة في الواجب ثم اذا كانت عين ذاته فكيف يتحقق امكان المقدور والقاصد بالنظر الى
الذات فيلزم وجوب الفعل بالنظر الى الذات لوجوبه بالارادة التي هي عين الذات والجواب عن هذا الاشكال على نظير ما
تقدم من ان مصحح ترك العالم هي ذات القادر من حيث هي وعلة وجوب وجوده في وقت الحدوث ليس مجرد الارادة التي هي
عين الذات بل مع تعلقه بموجودية العالم بهذا النحو او ذات الوقت كما تقدم فالعلتان متغايرتان فلا جرم انفكاك المعلولين وقيل
في الجواب ان امكان الترك الذي هو من مقتضى القدرة بالنسبة الى ماهية العالم بحسب الواقع لا يتغير بخلاف المعلولين في الواقع
لان الواقع الذي وجب وجوده بعد العدم الواقعي اللائق له موصوف بصفة المتروكية له في الازل وهو انه موصوف بصفة
وجوب الوجود والمغيرية مرتبة وجوده بالنظر الى العلم التام بوقوعه على اتم الوجه فالترك والوجوب الذاتي وقع مضافين الى العلم
متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لان كون العالم متروكا فيما لم يزل موجودا فيما لا يزال ليس امرين متغايرين بالذات بل يتكشف الى العالم
[illegible] بحسب الاعتبار لان [illegible] في الازل ملاحظة ماهية الممكن بالنسبة الى قدرته تعالى واعتبار وجوب وجوده فيما لا يزال
ملاحظة الحيثية هذا النحو من الوجود له بالنسبة الى علمه تعالى لا يصلح الوجوب لوجوده في هذا الوقت انتهى ولا يخفى ان هذا الجواب
لا يخلو عن اختلال ما كما لا يخفى مع انه مبني على كون الشبهة جارية في القدرة الملزومة للحدوث وقد عرفت انها ليست حادثة فيها بل
جارية في القدرة بالمعنى المشهور هذا وقيل في الجواب عن الشبهة ان المختار لمنع القدرة حال العدم الا ان [illegible] من التمكن من الفعل في
ثاني الحال فلا ينافيه العدم في الحال بل يجتمع معه وفيه [illegible] انه يمكن ان يكون هذا الجواب على [illegible] هو ان المختار ان القدرة
في حال العدم لكن معناها التمكن من الفعل والترك بالنسبة الى الان واحد وهو ثاني الحال وعلى هذا الجواب يكون المراد من القدرة
معناها الحقيقي بحسب القدرة المعتبرة عند اهل التحقيق اعني التمكن من الفعل والترك بالنسبة الى الان واحد وهو ثاني الحال لمعنى انه
يصدق على القادر في حال العدم انه قادر على كلا طرفي الفعل في الاستقبال لا على الوجود فقط وكذا في حال الوجود يكون قادرا
على كلا طرفي الفعل في الاستقبال لا على العدم فقط ويرد على هذا [illegible] اعني وجود الفعل وعدمه فيعود
السؤال على التقدير [illegible] اي على تقدير وجود الفعل وعدمه في ثاني الحال ان كان [illegible] الفعل فلا يتمكن من الترك وان
كان [illegible] عدم الفعل فلا يتمكن من الفعل فلا يتحقق القدرة على المستقبل فلابد لاتمام هذا الجواب ح من التمسك بالجواب الذي
ذكرناه اولا من ان وجوب احد الطرفين وعدم التمكن على الطرف الآخر بالارادة لا ينافي الامكان بالنظر الى ذات القادر
فيطول المسافة في الجواب على انه لا تخصيص لاختيار الشق الثاني ح اذ كما يمكن اختيار الشق الثاني باعتبار التمكن من الفعل والترك
بمعنى ابقاء الترك على ما كان في ثاني الحال كذلك يمكن اختيار الشق الاول باعتبار التمكن على الترك والفعل بمعنى ابقائه والوقوف
على ما كان في ثاني الحال او باعتبار التمكن على الفعل والترك بمعنى ابقاء الترك على حاله قبل زمان الفعل
لانا نعني بالقادر من يتمكن من الفعل والترك كليهما في زمان واحد بل من له التمكن من الترك في زمان آخر وان لم يتمكن في كلا
الزمانين على الطرف الآخر وهذا الجواب وان لم يرد عليه ما يرد على الجواب الاول من عود السؤال الا انه [illegible] الفعل او الترك

القدرة

القدرة الا تغير بالنسبة الى الزمان الواحد والمراد من المحققين من القدرة ما يكون متعلقها بالطرفين سواء كان التمكن من كل منهما في آن
واحد او لا تحقيق احد الطرفين اي يكون التمكن من الوجود في زمان ومن العدم في زمان آخر ثم [illegible] في رسالة اثبات الذات
والصفات [illegible] المتكلمين ان القدرة من الكيفيات النفسانية وهي مغايرة للطبيعة لمقارنة الشعور اي لمقارنة القدرة الشعور بخلاف
الطبيعة فانه لا يلزم مقارنتها له ومغايرة للمزاج للمغايرة في التابع اي الاثر فان اثر المزاج من جنس الكيفيات التي يحصل منها الفعل
هذا المزاج بخلاف اثر القدرة فان شانها ان يترتب على وفق الارادة وهي اي القدرة معنى الفعل بالنسبة الى الفاعل وتعلقها بالطرفين
سواء وقد [illegible] بعض الاعلام ان المعتزلة ذهبوا الى ان تعلق القدرة بالطرفين على السواء والى هذا اشار المحقق الطوسي كما [illegible] حيث
[illegible] من التجريد وتعلقها بالطرفين على السواء ويتقدم الفعل ولا ريب في انه اذا كان تعلق القدرة بالطرفين فلا يكون الفرق
ان التمكن من احد الطرفين في [illegible] لان [illegible] اذا كانت حال العدم فلا يتمكن من الفعل فيها واذا كانت حال الفعل فلا يمكن من
الترك فيها فلا يكون نسبة تعلق القدرة فيها بالطرفين على السواء وبالجملة نسبة القدرة الى الطرفين [illegible] فلا يجتمع مع النسبة
الوجوبية فلابد من الجواب الذي ذكرناه اولا وهذا اولى على هذا الجواب انه اذا كانت القدرة متعلقة بالنسبة الى احد الطرفين
فلا وجه لاختيار شق العدم [illegible] على السواء اذ ان التمكن من الفعل والترك اذا لم يكن في وقت واحد كما يمكن اختيار
الشق الثاني باعتبار ان التمكن من الفعل في ثاني الحال والترك واجب حال العدم كذلك يمكن اختيار الشق الاول باعتبار ان
الفعل واجب حال الوجود والتمكن من الترك يكون متعلقا على [illegible] او بعد ذلك بان يترك الفعل [illegible]
في الحال وتحقيق المقام ان القدرة التي هي الشايع فيها [illegible] بها المقولون من المعتزلة وغيرهم هي التمكن من الفعل والترك الذي
له [illegible] في الحال [illegible] في المستقبل فلا تحقق القدرة بهذا المعنى ولم يذهب احد الى ان القدرة لا يكون تعلقها
بالطرفين على السواء الا الاشاعرة القائلون بان تعلق القدرة انما هو بطرف واحد هو الطرف الواقع وما يميل على [illegible] ان ما ذهبوا اليه
[illegible] ان القدرة الشايع فيها هي المتعلقة بالطرفين سواء ان القادر [illegible] المفهوم هو الذي يصح منه الفعل والترك فيتساوى نسبتهما
اليها وان المتكلمين انما نفوا الايجاب لزعمهم ان صدور الفعل من الفاعل بحيث لا يتمكن من امساك نفسه عنه نقص في حقه تعالى
فيجب [illegible] فالقدرة التي يلائم غرضهم هي الحالة التي بها يتمكن الفاعل من الترك بدل الفعل ومن الفعل بدل
الترك بالنظر الى الذات وان وجب احد الطرفين بالنظر الى الارادة ولا القدرة بمعنى وجوب العدم في وقت ووجوب الفعل في
وقت آخر فلا يلائم مطلوبهم والفاعل بهذه القدرة لا يتمكن من امساك نفسه عن الترك في حال العدم ومن الفعل في حال الوجود
[illegible] في كل واحد من الحالين وهذه النسبة [illegible] من [illegible] الايجاب المنفي اذ [illegible] لا يتمكن الفاعل من امساك نفسه عن احد طرفي
المقدور [illegible] من كلا طرفيه ثم ذهب الاشاعرة الى ان القدرة [illegible] بطرف واحد مبني على ما استقر رايهم عليه من ان القدرة
مع الفعل [illegible] كما ذهب اليه المعتزلة [illegible] فلا تحقق بالعدم [illegible] وان [illegible] وجوب مقارنتها لكن القدرة المتعلقة
[illegible] في تحقيق [illegible] كون القدرة مع الفعل او قبله [illegible] الى ان الحق كون ذلك النزاع اي كون القدرة قبل الفعل او معه

المعتزلة والاشاعرة راجعا الى النزاع في افعال العباد فالحق ان هذا النزاع بينهما اي كون القدرة متعلقة بالطرفين على السواء او متعلقة
بطرف واحد اصله راجع الى تفسير المائة هذا الخلاف ان كان متحققا فلا بد ان يكون بين المعتزلة الذين يثبتون لقدرة العبد تاثيرا
ثم تفسير الاحقيق الحق فيه وبيانه هنا ان القدرة قد يراد بها القوة التي هي مبدا التاثير ومصدر الافعال المختلفة سواء كان مع جميع
شرائط التاثير في الفعل او الترك او لا وقد يراد بها القوة المستجمعة لشرائط التاثير ولا ريب في ان القدرة بالمعنى الاول متعلقة بالطرفين
سواء وبالمعنى الثاني تعلقها انما هو بالطرف الواحد وهو الطرف الواقع فلعل ان مراد المعتزلة من القدرة المتعلقة بالطرفين سواء هو المعنى
الاول ومراد الاشاعرة من القدرة المتعلقة بطرف واحد هو الثاني وممن تفطن بهذا الامام الرازي حيث قال القدرة تطلق
على القدرة التي هي مبدا الافعال المختلفة بحيث انضم اليها ارادة احد الضدين حصل ذلك الضد ومتى انضم اليها ارادة الضد الآخر
حصل ذلك الآخر ولا شك ان نسبة هذه القوة الى الضدين على السواء وتطلق ايضا على القوة المستجمعة لشرائط التاثير ولا شك
انها لا تتعلق بالضدين والا اجتمعا في الوجود بل هي بالنسبة الى كل مقدور غيرها بالنسبة الى مقدور آخر سواء كانا متضادين او غير متضادين
وذلك لان تغاير القدرة بتغاير المقدورات لاختلاف الشرائط المعتبرة في وجوب المقدورات المختلفة فان خصوصية كل مقدور له
شرط مخصوص به تتباين وجوده بين المقدورات المشتركة الا ترى ان المقدور المتعلق بها مشروط لوجوده دون غيرها ولعل الشيخ
الاشعري اراد بالقدرة القوة المستجمعة لشرائط التاثير فلذلك حكم بانها لا تتعلق بالضدين ولعل المعتزلة ارادوا بالقدرة القوة التي هي
قوله
مبدا الافعال المختلفة فلذلك قالوا بتعلقها بالضدين هذا واعلم ان المحقق الطوسي في التجريد جوز اجتماع القدرة على المستقبل مع العدم
في الحال اشارة الى الجواب الآخر مع اختيار المعنيين المذكورين ومع اختيار الشق الثالث وقد عرفت ما في الحالين وعدم تعيين الشق
الثاني في الاختيار وقال بعض الافاضل الحق ان جواب المحقق الطوسي جواب على كل من شقي الترديد الا انه ذكر الجواب على احد
الشقين وترك الآخر قياسا عليه فان ما قسم الى ان القدرة لا قدرة على الموجود ولا قدرة على العدم فان كانت قدرة يختار انها تتحقق
حال الوجود لكنها عبارة عن التمكن من العدم في الحال ولا القدرة بالنسبة الى الطرفين معا فلا يمكن تحققها في مرتبة الذات الا في
حال من الاحوال اذ لا يمكن تحقق حال خالية من كلا طرفي وجود الممكن وعدمه ليتصور تحقق القدرة بالنسبة اليهما معا فكان الحق
ولا ريب في ان ما ذكره انما هو مبني على الشق الثاني ويرد عليه ان كلام المحقق من جهة ان القدرة المتعلقة بالطرفين لان القدرة عنده
هي المتعلقة بالطرفين لا المتعلقة باحد الطرفين اذ لا يقول به وقد عرفت ان المعتبر في القدرة حصول التمكن من كل منهما في زمان واحد
لا ان يكون التمكن في الوجود في زمان والعدم في زمان آخر وقد يشنع هذا الفاضل في مقام آخر على بعض من اعترض في القدرة التمكن
على احد الطرفين فالواجب ان يحمل كلامه على انه يمكن اجتماع القدرة على المستقبل اي على الفعل فيه او الترك كليهما مع عدم الفعل
او الترك في الحال على ان يكون احد الشقين محالا على المقابلة مع اعتبار وحدة الزمان للطرفين بان يصدق في حال الطرفين العدم
انتفاء القدرة على كلا طرفي الفعل في الاستقبال لا على الوجوب فقط وكذا في حال الوجود يكون قادرا على كلا الطرفين في الاستقبال لا على
العدم فقط والاظهر ان يحمل عبارته على انه يمكن اجتماع القدرة على المستقبل اي على الفعل والترك فيه في حال عدم القدرة

ومع لا يكون احد الشقين محالا على المقابلة فلا يحتاج الى العناية ثم يرد عليه على اي تقدير ان الاستقبال الا يخلو عن الفعل او الترك
فلا يكون تحقق القدرة عليهما فيه فلا بد من ان يجاب بان المراد ان قبل الاستقبال يتحقق القدرة عليهما فيه بالنظر الى ذات
القادر فان القادر من حيث هو قادر من شانه ترجيح كل من الطرفين بالارادة المخصصة الداعية في الحال لا بالنظر الى الارادة
الفعلية وشرائط التاثير فانه لا يمكن تحقق القدرة على الفعل والترك معا بالنظر الى الارادة وغيرها من شرائط التاثير لانه لا بد
في تعيين احد الطرفين بالنظر الى شرائط التاثير واذا اجيب بما ذكر وان طال المسافة في الجواب بالنظر الى انه انما يمكن على الفعل
والترك بالنظر الى ذات القادر يمكن ان يقال ان كلا منهما مقدور بالنظر الى ذات القادر في كل وقت سواء كان ماضيا او حالا
او مستقبلا ولا يفتقر الى ان يتعلق بحصول القدرة في الحال بالايقاع في ثاني الحال الا ان يكتب هذا التطويل لرفع شناعة
منع الحال على ان المراد تحقق التمكن على كل من الطرفين في زمان على حده وقد بعض المشاهير في توجيه العبارة المذكورة انها
جواب عن قول من قال ان القدرة لا تتحقق في حال العدم قبل الفعل لان القدرة لا يمكن ان تجتمع مع العدم فاجاب المحقق
بان القدرة على الفعل المستقبل متحققة في الحال مع عدم الفعل في الحال فهو رد على الاشعرية في قولهم ان الفاعل لا يقدر على
الفعل قبل وجوده انتهى وقد رد بعض الافاضل هذا التوجيه بحمل وجوه احدها ان يكون المراد ان العبارة المذكورة جواب القول
الاشعري ان القدرة الحادثة اي قدرة العبد لا تتحقق قبل الفعل مع العدم الا في وقت العدم تحقق شرائط التاثير في العدم فهي
قدرة على الوجود لا القدرة على الوجود لا يكون الا حين الوجود وكذا الحال في القدرة على العدم فاجاب المحقق بان القدرة
على الفعل المستقبل متحققة في الحال وهذا لا ينافي تحقق شرائط التاثير في العدم في الحال نعم لو تحقق شرائط التاثير في العدم في
الاستقبال لم تحقق القدرة عليه فهذا رد على الاشعري ان القدرة لا تتحقق قبل الفعل لا على من انكر القدرة مطلقا ويرد على
هذا التوجيه انه لا يلائم لا يرد هذا في بحث قدرة الله تعالى وكذا لا يلائم لفظ الامكان وثانيها انه جواب لمن انكر وجود القدرة
قبل الفعل على الوجه الذي ذكر بعينه وهو وان لم يرد ما ذكر من الوجهين الا انه يرد عليه ان هذا البحث قد تقدم من المحقق في بحث
الاعراض فلا وجه للاعادة هنا وثالثها انه جواب لمن انكر القدرة الازلية بناء على ما تقرر عند الاشعري ان القدرة لا تكون قبل الفعل
فاجاب المحقق برد مذهب الاشعري كما سبق منه في مبحث الاعراض حتى يبطل ما تمسك به هذا المنكر ورابعها انه جواب لمن انكر القدرة
الازلية لكونه لا يكون ماخذ انكاره ما تقدم من ان القدرة لا تكون قبل الفعل بل يكون نظره الى الاستدلال عليه بما ذكرنا من ان في
وقت العدم تحقق شرائط التاثير فاجاب المحقق برد هذا الاستدلال على ما ذكر انتهى حاصل ما ذكره بعض الافاضل وانت تعلم
ان التوجيه المذكور باحتمالاته عبارة المحقق فان تلك العبارة في جواب شبهة المنكرين لاصل القدرة في وجوده مطلقا
صدق على انها ليس جواب عن الشبهة المذكورة لنفي القدرة على ما قرره وحمله على انه جواب عن انكار تحقق القدرة في بعض الاوقات
او انكار تحقق بعض افراد القدرة غير ملائم لسوق الكلام لا يخفى على العارف باسلوب الكلام وقد عرفت انه ما يرد على بعض احتمالاته
وقيل ان تلك العبارة رد على الاشعري الذي يقول بان القدرة حادثة لا تجتمع مع عدم الفعل اي في زمان عدمه بل يجب

مع الفعل وحينئذ فمنشأ ورود هذا القول عن الاشعري ان العدم لا يجوز ان يكون متعلقا للقدرة لانه ازلي والقدرة الازلي لا يكون
مقدورا او لان العدم نفي محض والنفي المحض لا يصلح اثر التأثير فاجاب المحقق بانه لا يجوز ان يكون اجتماع القدرة مع العدم بان
يتعلق في زمان عدم الفعل بايجاده في زمان المستقبل فلا محذور ولا يلزم من هذا كون العدم اثرا للقدرة انتهى وفيه ان احدا
من الاشاعرة لم يتمسك في اثبات ما ذهبوا اليه من عدم تحقق القدرة قبل الفعل بما جعله منشأ لقولهم بل لهم ادلة اخرى كما
يأتي والصواب من الاشاعرة ان القدرة على الفعل مع الفعل وعلى الترك مع الترك ولا يكون متقدما على شيء منهما لان
القدرة على الفعل فقط مع الفعل والجبرية في كون القدرة على الترك معه بل يدل على عدم كونها معه نعم كون العدم مقدورا
امر لا نزاع آخر بين الاشاعرة والمعتزلة ولا دخل له بهذا النزاع ثم انه يرد على هذا التوجيه ما ذكرناه سابقا وما نقلنا عن
عن الايراد الذي من بعض الافاضل   اختلف المتكلمون في ان القدرة هل هي مع الفعل او قبله فذهب المعتزلة الى
الثاني والاشاعرة الى الاول ثم قيل ان الخلاف انما هو في القدرة الحادثة اي قدرة العبد المسماة بالاستطاعة والقدرة
القديمة اي قدرة الله تعالى فلا خلاف في انها قبل الفعل وتعلقها به حادث وقيل الظاهر من كلام المحقق الطوسي في بحث الكيفيات
النفسانية من التجريد ان النزاع في مطلق القدرة حيث استدل على كون القدرة متقدمة بادلة منها انه لو كانت القدرة مع
الفعل لزم احد الامرين قدم العالم او حدوث قدرة الله تعالى لكن الشارح اجاب عنه بتخصيص النزاع بالقدرة الحادثة
وكانه تأويل لكلامهم وتعسف عنه اذا ذكر ادلتهم يجري في قدرة الله تعالى وقيل النزاع على ما يظهر من عبارة شارح المقاصد
في القدرة المتعلقة اي القدرة بوصف تعلقها بالمقدور ولا ريب ان تعلق القدرة الازلية حادث عند الاشعرية فيلزمهم حدوث
قدرة الله اي حدوث تعلقها ومنع ... فعلى هذا يجري النزاع في قدرة الله تعالى ايضا ويكون حاصل النزاع ان القدرة هل تتعلق
بالفعل سواء كانت قدرة الله او قدرة العبد هل هي قبله او معه وانت خبير بان المراد بالقدرة المتعلقة ان كان ما هو ظ
منها كما ذكرناه فلا يجعل نسبة القول بكونها متقدمة على الفعل الى المعتزلة ولو كان المراد بها معنى آخر فانه لا يظهر حقيقة الامر فيه
بيانه ولي في تحقيق المقام ان النزاع ينبغي ان يكون في ما ادعى المعتزلة ادلته   ان القدرة ثابتة في حقيقتها
لكونها مع الفعل لان القدرة يلزمها كونها محتاجا اليها الفعل وكونها مع الفعل يلزم ان يستغني عنها لان الفعل عند الحصول لا يحتاج
الى القدرة واجيب عنه بان حصول الفعل لا ينافي احتياجه الى القدرة التي هي علة فان حصول المعلول لا ينافي احتياجه الى العلة وما توهم
من انه يلزم تحصيل الحاصل واحداث الحادث وايجاد الموجود فيه ان اللازم تحصيل الحاصل بتحصيل آخر لا بذلك التحصيل واحداث
الحادث باحداث آخر لا بذلك الاحداث والمحال ايجاد الموجود بايجاد آخر لا بذلك الايجاد ويأتي توضيح ذلك وقيل في الجواب
ان عدم استغناء الفعل بعد حصوله عن القدرة ينافي ما ثبت من حاجة المعلول في البقاء الى العلة على الوجه وكونها مثل
استغناء القاذف اول المستند وعليه الادلة مبنيا على قول من قال بعدم الحاجة بعد الحدوث مع بعده لا يفيد اذ النزاع
في حال الوجود مطلقا واورد عليه بانه لا ربط لحديث البقاء ههنا اذ النزاع في حال الحدوث اي الحدوث ولئن سلم انه في

الوجو

الوجود مطلقا فلا وجه لما ذكره لهذا الايراد وطلب لزيادة هذا الدليل شيء فيما اجيب به لولا وقد وجه بعض الفضلاء الدليل المذكور
بان وجوب كون القدرة مع الفعل ينافي مفهومها ومعناها الذي هو التمكن من الفعل والترك المنافي لوجوب القدرة المتعلقة بالفعل
من حيث هي قدرة عليه بالترك ان الموجب لكان كونهما في الحالين واحدة   انه لو لم يكن القدرة قبل الفعل بل كانت
مقارنة له غير متقدمة عليه لزم احد المحالين اما قدم العالم او حدوث قدرة الله ضرورة عدم انفكاك كل من القدرة والفعل عن
الآخر واستلزم بقضيتها واجيب بانه لا منافاة في قدرة العبد ولم يمنع ان القدرة على الاطلاق مقارنة الفعل ايراد عليها
قدم العالم او حدوث قدرة الرب فقدرة الله قديمة وتعلقاتها حادثة مقارنة للافعال الصادرة عنها وسيأتي ما يرشدك
الى ان الشارح فيه ما فيه   انه لو لم يتحقق القدرة قبل الفعل لم يكن الايمان من الكفر مقدورا للكافر فيكون تكليف الكافر
بالايمان تكليفا بغير المقدور ولم يكن الطاعة ح ايضا مقدورة فيكون كل عاص تاركا للمأمور به متمكنا لا يلزم عدم تحقق الاسلام
واجيب عنه بان تكليف الكافر في حال الكفر بايقاع الايمان في ثاني الحال والقدرة انما يحتاج اليها حين الفعل لا حين التكليف فيرد على
هذا الالزام ان الكفر يجبر المكلف ليس تكليفا بايقاع الفعل في حال الكفر وذلك في الحال اذ ان الكافر في كل آن مكلف بالايمان
بدله من كفره في هذا الآن وبتركه الى الآن الآخر وهذا الآن والمانع ثابت فيه فالحق بالجواب المذكور ان الكافر
في آن كفره مكلف بان يقع منه الايمان في الآن الثاني فلا يرد هذا الاعتراض على عدم مقدورية الايمان لرفع التكليف فيثبت التكليف
في بعض الازمنة بدون القدرة ولا ريب في انه مستلزم لتقدم المشروط على الشرط بالزمان وهو غريب والعقل يلزم على الجواب
المذكور ان لا يكون الكافر مكلفا بالاسلام في اول زمان بلوغه والتزامه مشكل اذ كل التكليف على هذا يكون بايقاع الفعل في ثاني
الحال ففي اول زمان البلوغ لا يكون مكلفا بالاسلام فيه بل في ثاني الحال ولا تكليف قبل البلوغ حتى يكون مكلفا بالاسلام
في اول زمان البلوغ والقول بان قبل البلوغ يجوز مثل هذا التكليف وان لم يجز التكليف التنجيزي فيه لا يخلو من اشكال وقريب
يمكن ان يقال ان بعد انتهاء زمان عدم البلوغ ح لا يمكن فرض آن آخر متصلا حتى يمكن ان يقال ليس مكلفا بالاسلام فيه و
كلف فيه بالاسلام بعده او كلف قبل البلوغ في الاسلام فيه بل كل آن يفرض بعده فيه وبعد الآن المفروض زمان وقع دخول
كل آن فرض في زمان البلوغ وقع التكليف فيه بايقاع الاسلام فيه فلم يتحقق ان لم يكلف لم يكن مكلفا بالاسلام فيه نعم لو كان
لزمان البلوغ آن اول لزم ان لا يكون مكلفا بالاسلام فيه وليس فليس فالمراد باول زمان البلوغ ان كان هو الآن الذي هو المشترك
بين زمان البلوغ وعدمه ففيه انه لا اسلام فيه حينئذ وان كان هو اول آن يكون الاسلام فيه فليس كذلك وان كان هو قطعة
من الزمان التي في ابتداء البلوغ والآنات المفروضة فيها متعددة اتحادا فتحقق التكليف بالاسلام فيها لان التكليف بالاسلام
في كل جزء وقع سابقا عليه انتهى ولكن في هذا الكلام من الاختلال انه لا ريب في امكان فرض آن متصل بآخر انتهاء زمان
عدم البلوغ وهو آن اول البلوغ وليت شعري ما الحق لعدم امكان فرض هذا الآن فان كانت العلة هي ان تحقق الآن موقوف على
حدوث امر وهمي يمتاز به جزء عن جزء منقسم من الزمان وبعد انتهاء زمان عدم البلوغ لا يتصور مثل ذلك فلا يتحقق آن متصل

فيه ان حصول الجميع امر غير ممتنع لعروض الامكان وان كانت العادة غير ذلك فلا يجزم بانه لا يمتنع بالنظر في صحتها وفسادها وبذلك
يظهر فساد ما في كلام الذي فرع على ما توهمه من عموم الامكان فرض ان متعلقه بان اجتماع زمان عدم المسلوع ثم اورد على الجواب
المذكور انه بدوام استمر الكفر في ازمنة فلا قدرة فيه على الايمان لان المقرر ان القدرة لا تكون الا مع الفعل وحالة تبدل
الايمان لم يكن مكلفا بالايمان فيه لاستلزام التكليف بتحصيل الحاصل فيتحقق التنافي بين التكليف والقدرة التي هي شرطه اذ مادام لم يجب
الايمان لم يكن مقدورا واذا حصل لم يكن مكلفا به فيمتنع اجتماعهما بل يجتمع دائما عدم القدرة مع التكليف لان قبل الفعل
لا قدرة والتكليف ثابت ومع الفعل تكلف والقدرة ثابتة وعرض عليه انه لو اكتفي بالشق الاول من الترديد لكفى في رد الجواب المذكور
لانه اذا لم يكن قبل الايمان قدرة عليه فمادام استمر كفره لا يكون مكلفا بالايمان مع انه يعاقب به على مطلق الكفر ولا
يجوز [illegible] على احد من الكفار [illegible] في دفع هذا الايراد ان التكليف لا يتعلق الا بما هو مقدور على تقدير وجوده والكافر
منه ان يكون المكلف به مقدورا في اي زمان وجد ولا يشترط كون القدرة حالة التكليف وتوضيحه انه يشترط القدرة اجتماعها
مع الفعل لا اجتماعها مع التكليف لانه يجوز عند الاشاعرة ان يكون التكليف مقدما على تحقيق القدرة ويكفي في كون
المكلف به مقدورا عدم صلاحيته لتعلق القدرة به اي كونه بحيث اذا حصل وقع مقارنا للقدرة ولا يكفي في تحقق هذا المعنى
حال عدم الفعل اذ يصدق ان التكليف قد تعلق بما هو مقدور على تقدير وجوده ولم يعتبر المقدورية بالفعل حتى يرد الاشكال
على ان التكليف بتحصيل الحاصل لا يتحقق اذ كان حاصلا بتحصيل اخر لا بذلك التحصيل وقد جاز ان يستمر التكليف مع القدرة
فاندفع تشنيع المعتزلة على الاشاعرة بلزوم عدم العصيان اذ التكليف قبل الفعل لعدم القدرة فلا عصيان ومع الفعل لا عصيان ايضا
لانهم لا يسلمون عدم التكليف قبل القدرة ثم قيل هذا الدفع دفع للايراد بتغيير الجواب اذا [illegible] لهذا الكلام بالزمان [illegible]
ولا احتياج [illegible] الى التزام ان التكليف وقع في [illegible] بايقاع الفعل في [illegible] اذ يصح التكليف بايقاع الفعل في [illegible] ايضا
اذ في زمان العدم يكون الفعل مقدورا بالمعنى المذكور اذ لو كان يفعله في هذا الزمان لوقع الفعل مقارنا للقدرة وان [illegible]
في زمان العدم كان الفعل ممكنا وليس المقدورية المذكورة الا هذا الامكان ثم لا يشترط العدم ليس بممكن ولا كلام فيه ولا العلاوة المشار
اليها بقوله على ان التكليف بتحصيل الحاصل الخ ليس جوابا ثانيا بل اختيارا لشق الثاني [illegible] بتقرير تبديل الكفر بالايمان مبنيا على منع
لزوم تحصيل الحاصل نظرا الى ان التكليف [illegible] ليس فيه تكليف بتحصيل الحاصل الخ اذ مع فرض صحة هذا الجواب عن الشق الثاني لا يندفع به الايراد
لان الشق الاول كاف لتحقق المفسدة كما اشرنا اليه فان قول المورد ان استمر كفره او ان تبدل كذا ترديد وتقسيم للكفر بحسب
الواقع لا استفسار وسؤال حتى يوجه الجواب باختيار احد الشقين اذ مع تحقق المفسدة للشقين في الواقع اذا وقع مفسدة احد الشقين
يبقى مفسدة الشق الاخر بحالها فيرى العلاوة المذكورة تتمة لما تقدم من الدفع على ان يكون ما تقدم جوابا تاما للايراد ويندفع به
الشقان ويكون تلك العلاوة زيادة مختصة بالشق الثاني يكون مفادها منع تكليف مع الفعل الا ان ذلك ليس تكليفا بتحصيل الحاصل الخ و
يكون حاصل الدفع بالعلاوة انا لا نسلم ان الشرط تعلق التكليف بالفعل المقدورية بالفعل حتى يتأتى المنافاة ويستقرب التأويل

هو المقدورية على الاطلاق وفي وقت ما لو مات على الكفر كان الايمان مقدورا لكونه وهو مكلف به الى آن موته ولو امن كان
التكليف بالايمان الى آن حدوثه وفيه مقدورية على انه يمكن استمراره في حصول الايمان [illegible] واضافة بناء على تجويز تحصيل
الحاصل [illegible] ذلك التحصيل وجواز التكليف به [illegible] ما قيل في دفع الايراد المذكور على الجواب الذي ذكره للاشاعرة [illegible]
الكفر [illegible] توضيحه [illegible] ان مناط هذا الدفع منع كون المقدورية بالفعل شرطا لتعلق التكليف بالفعل وهو مكابرة
[illegible] ولم يكن بعد المقدورية الفعلية لعدم العصيان لازم لانه قبل الفعل لعدم القدرة بالفعل ولا مع الفعل [illegible] ولا
لم يتحقق القدرة بالفعل فلا فائدة لامكانها [illegible] بعد تحقق هذا الامكان فان الكافر في الان الذي يصر على كفره ولم يؤمن
كان الايمان ممكنا [illegible] وكان [illegible] ان يؤمن فيه لكان له قدرة بالفعل فيه [illegible] لم يكن ذلك ممكنا ولم يكن
ذلك في قوته [illegible] لزم التكليف بما لا يطاق لو كان مكلفا بالايمان فيه فلا [illegible] القول بتحقق امكان المقدورية بدل التحقيق
انه لا يجدي للقول بتحقق امكان المقدورية دون تحقق المقدورية بالفعل فان معنى امكان المقدورية على ما هو الظاهر ان لا يكون
القدرة ممتنعة بالفعل [illegible] ولكن يمكن له احداث القدرة في ذاته فالكافر في زمان كفره وان لم يكن له قدرة بالفعل
على الايمان فيه الا انه [illegible] في قوته ان يحدث القدرة في نفسه ثم يؤمن فيه بتلك القدرة الحادثة ومعلوم ان [illegible]
[illegible] على احداث القدرة [illegible] الامكان المذكور ليس الا القدرة الفعلية لان القدرة على احداث القدرة لو كان
[illegible] على القدرة وان لم يكن [illegible] احداث القدرة [illegible] احداث القدرة مع الفعل [illegible]
[illegible] فلا معنى لامكان القدرة [illegible] الامكان [illegible] القدرة [illegible] في رفع التكليف
بما لا يطاق على تقدير عدم [illegible] فلزوم التكليف بما لا يطاق [illegible] لازم وبذلك يظهر ان القدرة [illegible] ان الفعل يتوقف على
سبق قدرة اخرى يكون [illegible] لان تلك القدرة المقارنة للفعل [illegible] فنقول [illegible]
هو [illegible] فلا بد في احداثها من قدرة اخرى [illegible] متقدمة على الفعل [illegible] وان كان هو [illegible]
يكون الامكان مقدورية الفعل [illegible] على ما ذكر [illegible] فالتكليف بما لا يطاق لازم على [illegible]
وبما ذكرناه يظهر ضعف ما ذكره بعض الاعلام بانه يمكن ان يجاب من قبل الاشعري ان التكليف بغير المقدور بالفعل مع [illegible]
مقدورا [illegible] وفي حال العدم يكون كونه مقدورا بان يجعله موجودا [illegible] كونه معدوما وهذا [illegible] عدم
كونه تكليفا بما لا يطاق والحاصل ان الاشعري ان يقول انا لا نسلم ان [illegible] التكليف [illegible] القدرة [illegible]
في حال العدم وان لم يشترط العدم [illegible] ووجه ضعفه واندفاعه قد ظهر مما ذكرناه [illegible]
ما حققناه [illegible] لا ريب في ورود ما اورد بعض الفضلاء على الدفع المذكور من انه لو لم يتعلق التكليف الا بما هو مقدور على تقدير وجوده
يلزم على تقدير استمرار الكافر [illegible] على الكفر دفع تكليف غير القادر وهو باطل بالاجماع [illegible] اللزوم انه لو كان حصول القدرة من
الكافر [illegible] الايمان [illegible] بالايمان الذي لم [illegible] لزم ان يكون مكلفا بما لا يكون موصوفا بالمقدورية [illegible]

التكليف بالايطاق وهو واقع لكون الكافر مكلفا وليس للاشاعرة ان يقولوا الكلام في عدم وقوع التكليف بالايطاق في صورة المذكوره
ان الفعل للايمان مما لو صدر عن الكافر لكان مقرونا بالقدرة لانه بناء على هذه الشرطية نمنع ان لا يكون الكافر مكلفا الايمان حصول الفعل
المقدور للوقت لعدم اذ لو كان في جميع مدة عدم فعل المكلف به اى الايمان مكلفا بالاتيان به لكان مكلفا بما لا يقدر عليه [illegible]
ان [illegible] المكلف بالطريان الداخلة والوجوب لكان ذلك جائزا ومع هذا لم يسقط عنه التكليف ولم يحصل له [illegible]
في ان تكليف بالايطاق ثم انه اورد على ما ذكره في المحاكمة العلامة بان تكليف الكافر بعد الفعل [illegible] ذلك الفعل [illegible]
التحصيل ان لم يكن محالا [illegible] وجب [illegible] فائدة لكونه سببا لذلك التحصيل فانه اثره فائدة استمرار التكليف
حتى ارتب للايمان والسبب [illegible] وجود ذلك السبب مع انه يحفظ الايمان عن ورود الضد ولا الفائدة المشهورة للتكليف
اعنى الابتلاء غير منحصر على هذا التقدير اى على تقدير تحقق الفعل فانه تتصور عند التردد في الفعل وتركه لا عند تحقق
الفعل فلا [illegible] الابتلاء انما يكون فائدة حدوث التكليف لا فائدة استمراره فيكون للتكليف فائدتان
احديها بالنظر الى استمراره وهى كونه سببا للتحصيل ومانعا عن ورود الضد والاخرى بالنظر الى حدوثه وهى الابتلاء [illegible]
[illegible] التكليف قبل القدرة على الفعل واستمراره الى حين القدرة ويبقى معها فيكون له باعتبارات احدها الحدوث وثانيها الاستمرار
فبالنظر الى [illegible] اعتبار يكون له فائدة [illegible] ان التكليف [illegible] ذلك التحصيل وان كان جائزا [illegible] جواز استمرار التكليف
بالايمان حال تحقق الايمان الا ان ذلك التحصيل يتوقف على سبق قدرة لان التحصيل فرع القدرة فهذا التحصيل ان كان من
العبد فلا بد له من تقدم قدرة له عليه والا لزم تحقق المشروط بدون الشرط وان كان من الله لزم التكليف بالايطاق فان
القدرة مقارنة لذلك التحصيل فلما تقدم الشرط على المشروط لازم ثم ما قيل في الجواب من لزوم عدم الفائدة في تحقق التكليف
بعد حصول المكلف به بان الفائدة هو التحصيل كون التكليف سببا لذلك التحصيل [illegible] ان مجرد التكليف ان كان سببا
تاما للتحصيل لزم ان يكون التكليف في زمان عدم الفعل ايضا سببا تاما فكان اللازم عدم انفكاك الفعل عن التكليف وان
لم يكن سببا تاما بل كان جزءا من اجزاء العلة التامة لحدوث الفعل بان يكون مع القدرة الموجودة في الفعل والارادة
الحادثة فيه [illegible] سببا تاما فثبت المطلوب اعنى تقدم القدرة على الفعل وما قيل ان الابتلاء انما يكون فائدة حدوث
التكليف لا استمراره ففيه انه اذا لم يكن القدرة متقدمة على الفعل لم يتحقق هذه الفائدة للحدوث ايضا لان زمان التكليف كان
خاليا عن القدرة فكيف يتحقق الابتلاء المستلزم للتردد بين طرفي المقدور فظهر مما ذكرناه ان الايراد المذكور لا يندفع بما ذكره [illegible]
وبه يظهر فساد الذى ذكروه من جانب الاشعرى للدليل المذكور للمعتزلة مع انك قد عرفت اندفاع ذلك الجواب بوجوه اخر
لا حاجة لنا [illegible] جميع ما اوردناه [illegible] التطويل [illegible] في هذا المقام من الضعف [illegible]
ولو شئت تحقيق الحق في هذا الخلاف بحيث يطلع به على ما اورده [illegible] ان الاشعرية لما
قالوا ان افعال العباد مستندة الى الله [illegible] وليس لهم قدرة على الفعل ولكن عادة الله جارية بايجاد قدرة لهم مقارنة [illegible] العبد

من ذلك كسب [illegible] تقدم القدرة على الفعل ومقارنتها للفعل ولكن ليست تلك القدرة المقارنة مؤثرة في الفعل بل
هو مخلوق من الله تعالى فالظاهر ان مرادهم من عدم كون القدرة متقدمة على الفعل هو ما يستقر رأيهم عليه من عدم قدرة العبد قبل الفعل
اصلا ومرادهم من معية القدرة للفعل هو مقارنة تلك القدرة الغير المؤثرة له فهذا الخلاف منهم مبني على الخلاف المشهور [illegible]
افعال العباد [illegible] بطلان ذلك الخلاف من لزوم الجبر والتكليف بالايطاق لعدم القدرة للعباد قبل الفعل اصلا وعدم تأثيرها [illegible]
التي تكون مع الفعل [illegible] بطلان هذا الخلاف [illegible] فالعجب [illegible] اقدامهم في [illegible] الفكر [illegible] الكلام [illegible]
الاشعرية ولما اختاروه في افعال العباد من عدم قدرة لهم سوى القدرة الكاسبة التي لا فرق بين وجودها وعدمها في عدم التأثير
توجيها [illegible] لتصحيح كلام الاشعرية [illegible] ان القدرة للعباد قبل الفعل وثبوت القدرة المؤثرة معه [illegible] كلام [illegible]
به [illegible] فان [illegible] الاصول المشهورة للاشعرية قولهم بعدم قدرة مؤثرة للعبد مطلقا واستناد جميع افعال [illegible]
وكونه مجبورا في افعاله ومع ذلك كيف يوجه كلامهم [illegible] بما لا يلزم منه الجبر والتكليف بالايطاق وقد [illegible] بما ذكرنا [illegible]
التحقيق حيث [illegible] يمكن ان [illegible] بناء مذهب الاشعرية على ان الفعل [illegible] اختياره [illegible] وان لا تأثير له فيه [illegible]
الفرق بين فعل المختار وفعل المضطر [illegible] مع الاول قدرة غير مؤثرة فيه وبذلك [illegible] كونه مختارا [illegible]
لا تحقق قدرة مقارنة له اصلا وبناء مذهب المعتزلة على ان الفعل [illegible] المختارين [illegible] باختيارهم [illegible]
او [illegible] قدرة مؤثرة في افعالهم [illegible] فقول الاشعرية ان القدرة مع الفعل اى معية بالذات [illegible]
هو قول المعتزلة انها قبله اى قبلية بالذات [illegible] وهذا ما ذكره بعض الاعلام بان [illegible] النزاع في تقدم
القدرة على الفعل ومقارنتها له متفرع على النزاع في ان افعال العباد قدرة مستقلة او غير مستقلة ام لا [illegible] بعدم الفرق بين
[illegible] المختار والمرتعش كجهم بن صفوان واتباعه يقول ليس للعبد استطاعة قدرة اصلا ومن قال بالقدرة الكاسبة الغير المؤثرة
في الافعال كالاشعرية والجبرية يقول بها غير متقدمة ومن قال باستقلال العبد في افعاله الاختيارية باقدار الله وتفويضه
كاكثر المعتزلة يقول بتقدمها [illegible] بعدم الاستقلال والتفويض كما هو طريقة المقتبسين من مشكوة اهل البيت عليهم السلام
فظنى انه لا يمكنه القول بالتقدم الزماني ولا يلزم التفويض والاستقلال [illegible] لكن [illegible] مرادهم [illegible]
قدرة العبد انه مع تلك القدرة التي اعطاها الله اياه [illegible] يفعل بها باختياره [illegible]
[illegible] قلبه [illegible] باختياره [illegible]
[illegible] بحيث لو [illegible] صدور الفعل [illegible] بعد ذلك [illegible] فيمكن التقدم ولا
يلزم التفويض والاستقلال [illegible] ما ذكره بعض [illegible] حيث [illegible] ان مذهب الاشاعرة [illegible] ارادة
الله [illegible] العبد [illegible] انه مكسوب للعبد [illegible] قادرا قبل الفعل وعند المعتزلة [illegible] العبد فاعل لافعاله
قبل انضمام الارادة وسائر الشرائط يكون قادرا بمعنى انه لو اراد احد طرفي المقدور [illegible] الشرائط صدر عنه الفعل فهو قبل الفعل

قادرا سواء صدر عنه الفعل ام لم يصدر عنه الفعل انتهى فظهر مما ذكرناه ومن كلام بعض الاعلام ان الخلاف الواقع بين الاشعري
والمعتزلة في كون القدرة مع الفعل او قبله راجع الى الخلاف المشهور بينهم في افعال العباد وان مراد الاشعري من القدرة المقارنة
للفعل هي القدرة الجزء المؤثرة فبطلان قولهم ظاهر ومما ذكرنا ظهر ان الخلاف السابق بين الاشاعرة والمعتزلة في كون القدرة
متعلقة بالطرفين او بطرف واحد اي الطرف الواقع راجع الى هذا الخلاف المشهور في افعال العباد لان الاشاعرة لما لم يثبتوا للعبد
قدرة سوى القدرة الجزء المؤثرة المقارنة للفعل فلا بد ان يقولوا بتعلقها بالطرف الواقع بخلاف المعتزلة وقيل لفظ الخلاف في كون
القدرة قبل الفعل او معه لفظي وكذا الخلاف في ان القدرة الواحدة هل يتعلق بالطرفين ام لا فمن فسرها بما يقول بتعلقها بالطرفين يسمى
الطرفين لان الذات القادر من حيث هو قادر ان وجد صاحب اختياره لم يكن القول بتعلقها بالطرفين يعني حصول الطرفين
بها بالفعل وهذا مما لا يمكن القول به مع تقدم القدرة انتهى وهو ظاهر انتهى ويمكن ان يقال ان مراد القائلين ان منشأ النزاعين و
مبناهما واحد وقد ظهر مما ذكر ان الخلاف في كون القدرة المؤثرة مع الفعل او قبله او متعلقة بالطرفين او بالطرف الواحد لا يمكن ان يتحقق
مع الاشعرية لعدم اثباتهم تاثير القدرة للعباد فان كان هذا الخلاف متحققا بين العقلاء فلا بد ان يكون بين المعتزلة الذين يجوزون
قدرة العبد مؤثرة وقيل منه انه يجوز ان يكون قدرة الكاسب متقدمة قبل الفعل واي دليل على وجوب مقارنتها له كلام خفي
عن التحقيق لان من اثبت القدرة الكاسبة لا يقول بجواز تقدمها على الفعل بل يقول بان عادة الله جارية بايجادها مقارنة للفعل
ثم تحقيق الحق في النزاعين على اصول اهل الحق الذين يثبتون لقدرة العبد تاثيرا انه ان اريد بالقوة القوة التي هي مبدأ التاثير سواء
كان مع جميع شرائط التاثير في الفعل او لا كان متحققا قبل الفعل ومعه وكان تعلقها ايضا بالطرفين على السواء وان اريد بها
القوة التي يكون مع شرائط التاثير لم يتحقق الا مع الفعل ولم يكن متعلقا الا بالطرف الواقع والا لزم التخلف ومراد الاشعرية من
القدرة في قولهم القدرة المتعلقة بالطرف الآخر والا لزم وقوع الطرفين هو القدرة بهذا المعنى وان اريد بها القوة الناقصة اي من غير
مع عدم تحقق جميع شرائط التاثير لم يتحقق الا قبل الفعل ولم يتعلق بشيء من الطرفين وقد يحتمل بعض الاعلام والى الثاني اشار وبعضهم
كما يعلم من عبارة بعض الى ذهب بعضهم الى ان القدرة الناقصة يعني المستبقة القدرة عدم تحقق جميع شرائط التاثير واما الدليل الاول من
الادلة التي نقلناها من المعتزلة لاثبات تقدم القدرة كان دالا على ان بعضهم المستبقة في القدرة عدم تحقق جميع شرائط التاثير ان حاصل
هذا الدليل المذكور ان القدرة يلزمها كونها محتاجا اليها في الفعل والفعل عند الحصول لا يحتاج الى القدرة لا ريب في ان القدرة اذا لم
تتحقق مع الفعل والموجود من القدرة لا يكون الا ما هي قبل الفعل فيكون قدرة ناقصة لم يتحقق معها جميع شرائط التاثير وقت
نعم ان هذا الدليل لا يعينه هذا المطلب لانه يمكن ان يكون مراد المستدل ان القدرة يلزمها كونها محتاجا اليها في بعض اوقات حصول
الفعل لا حاجة اليها فلو لم يتقدم مع الفعل لم يكن حاجة اليها اصلا ولا يجوز تحققها وقت الفعل لانه لا يكون حاجة اليها الا انه يلزمها
كونها محتاجا اليها في جميع اوقات حصولها حتى يلزم من عدم الاحتياج اليها وقت الفعل عدم حصولها فيه والظاهر ان احدا لم يذهب
الى انه يعتبر في القدرة والمشترط في حقيقتها وصدق اسمها عدم تحقق جميع شرائط التاثير حتى تختص عنده القدرة بالناقصة ثم الحق

لفظ

لفظ القدرة على الناقصة الا في عبارتهم وانما شاع تحققها قبل الفعل ومعه فان بعض المحققين ذهب الى ان اختيار
عدم تحقق جميع شرائط التاثير في القدرة ولهذا اختار انه يمكن اجتماع القدرة على المستقبل مع العدم في الحال في جواب من قال شرط القدرة
انتفاء شرائط التاثير في العدم وفي حال العدم تحقق شرائط التاثير في الوجود والعدم الوجود تحقق شرائط الوجود في التاثير فلا يتحقق القدرة
في حال العدم ولا في حال الوجود فان حاصل جوابه ان شرط القدرة انما هو على التاثير المستقبل فلا كلام او ذكر مع عدمه في الحال لا مع
وجوده لتحقق جميع شرائط التاثير والحاصل ان شرط القدرة انتفاء شرائط التاثير ولا ريب في ان اختيار المحقق في جواب
الايراد بالتقرير المذكور ان القدرة مع الاستقبال مع العدم في الحال يشعر باعتقاده انه في حال حصول الاثر لا قدرة عليه والا
ينبغي ان يكون يذكر في الجواب انه لا امتناع في اجتماع القدرة على الشيء معه وهذا ايضا احد التوجيهات لتلك العبارة وقد اظهر كلامه
في موضع آخر انه لم يذهب الى هذا الاعتبار وقيل هذا التوجيه لا يناسب هذه العبارة المذكورة لا شعارها بان الخلاف في ثبوت القدرة
بوجه من الوجوه ولكن نقول بانه يجتمع مع العدم والمراد ان الخلاف المذكور في القدرة وارد انتهى وهو كما ترى وقيل هذا التوجيه يرجع
وقوله ويمكن ان يحمل [illegible] بامكان تحقق القدرة على نحو آخر انتهى وما ذكره الا [illegible] الوجه والامكان
يقول والقدرة على المستقبل يكون مع العدم في الحال من دون انضمام لفظ الامكان انتهى وهو ايضا كما ترى لان لفظ الامكان [illegible]
[illegible] ما ذكره المستدل من انه يمكن اجتماع القدرة الا مع الوجود والا مع العدم فرده بانه يمكن اجتماع القدرة مع العدم بهذا النحو
لا اشكال فيه [illegible] بامكان تحقق القدرة على نحو آخر فان قيل قد اخبرت من تقدم قدرة العبد المسماة بالاستطاعة على الفعل و
الترك بنا في ما رواه ثقة الاسلام في روايتي الهجري والنبي انه لا يكون الاستطاعة الا وقت الفعل وان العباد لا يستطيعون
الفعل وقت الفعل مع الفعل اذا فعلوا ذلك الفعل وانه ليس للعبد من الاستطاعة قبل الفعل قليل ولا كثير ولكن مع الفعل
والترك كان مستطيعا قلت في ان الروايتان معارضتان باخبار كثيرة منها ما رواه الصدوق في التوحيد بسند صحيح عن الصادق عليه
السلام انه قال لا يكون من العبد قبض ولا بسط الا باستطاعة متقدمة للقبض والبسط ومنها ما رواه ايضا عنه عليه السلام بسند صحيح انه
قال لا يكون العبد فاعلا ولا متحركا الا والاستطاعة معه من الله وانما وقع التكليف من الله تبارك وتعالى بعد الاستطاعة
ولا يكون مكلفا للفعل الا مستطيعا والاخبار الواردة بهذا المضمون كثيرة متظافرة والوجه في الجمع بينها وبين روايتي الهجري والنبي
ان يحمل الاستطاعة المتقدمة الواردة في هذه الاخبار الكثيرة على القوة التي هي مبدأ التاثير وبها يمكن الفعل من حيث هو والترك
سواء كانت مع جميع شرائط التاثير في الفعل او لا والاستطاعة الواردة في روايتي الهجري والنبي على القوة المستجمعة لجميع شرائط
التاثير وبذلك يظهر ان ما ذكرناه في تحقيق الحق وجه حسن للجمع بين الاخبار المتعارضة الواردة في هذا الباب وقد ذهب بعض الاعلام
بعد اختياره تقدم الاستطاعة على الفعل وايراده شطرا من الاخبار الدالة عليه ولا يخفى عنه عليه السلام في روايتي [illegible] انه
لا يكون الاستطاعة الا وقت الفعل في ضعف الراوي [illegible] الاستطاعة على الاستطاعة المستقلة الخارجة
من سلطان الله [illegible] حيث لو اراد [illegible] كما زعم اكثر المعتزلة حيث قالوا ان الله اراد من الكفار الكفار

الطاعة والايمان جلوها ولكن هو خيرها من الكفر والعصيان الاجبار والالجاء اذ يجب على قاعدتهم اللطف بمكن من الهم وازالة العلل و
عند المشتبهين بل اهل البيت عليهم السلام فلا يخرج قدرة العبد عن سلطانه ولا يفعل فعلا الا بتوفيقه او خذلانه او لا يجب عليه
كل من قرب الطاعة وبعد المعصية بجهة الملك احد في كل حال بل من يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يضله
يجعل صدره ضيقا حرجا ولا يكون للناس حجة على الله بعد الرسل والدلالات وهو سبحانه مع ذلك منزه عن ارادة الشرور
والقبائح بذاتها كما هو منزه عن اكراه ذلك نعم قد يخذل شخصا حسب استعداده كما في نسبته ويلاحظ في ذلك غيرا كثيرا ولا يريد
الا ما هو الاصلح بالملك ولا يقع في الوجود الا ما يشاء فاذا علم عند خير اعلم انه يستطيع عليه موفق به واذا انحرف [illegible] استطيع عليه
مخذول به ولا يقبح ذلك فلعله انه يعرف من ارادته ولا باذنه فسبحان من تنزه عن الفحشاء الذي يجري في ملكه الا ما يشاء ولا يخرج
عن حوله وقوته شئ في الارض ولا في السماء يجب بحول الله وقوته تقوم وبعد وروى ثقة الاسلام عن الصادق عم ان الله
اكرم من ان يكلف الناس ما لا يطيقون والله اعز من ان يكون في سلطانه ما لا يريد انتهى واشباه هذه الاحاديث [illegible]
ما في بعض كلمات هذا الفاضل وما يرد عليه انه حمل الاستطاعة في الروايتين المذكورتين على الاستطاعة الخارجة عن سلطان الرب
وقد صرح بان تلك الاستطاعة التي حمل عليها الاستطاعة في الروايتين انما هي طريقة المعتزلة ولا يوافق اصول الامامية وقد تعقل
انه لا تكليف يستقيم الروايتين عليها عند المعتزلة كما [illegible] على التحقيق   قال الفاضل لو كان قادرا على وجود شئ
لكان قادرا على عدمه لان نسبة القدرة الى الطرفين على السواء عند المعتزلة ان اريد بالقدرة هنا القدرة الواحدة بالشخص
وهذا الكلام ان اريد بها القدرة المطلقة اذ لا نزاع في تعلقها بالطرفين بل النزاع انما هو في ان القدرة الواحدة بالشخص هل تتعلق
بالطرفين ام القدرة على الفعل غير القدرة على الترك بالشخص لكن الاول اظهر لان الممكن ازلي وكل شئ من الازلي الاعتقاد والعلم
نفيا محضا لا يصح ان يكون متعلقا للقدرة والارادة لان معنى تعلق القدرة بالشئ التاثير فيه وحيث لا اثر فلا تاثير واجيب عنه بان
القادر هو الذي يصح منه ان يفعل وان لا يفعل وعدم الفعل ليس فعلا للعدم فالعدم لما لم يكن شيئا فلا يصح ان يكون متعلق الجعل
والتاثير لان الجعل والتاثير انما يتعلقان بالشئ لكن معنى كون العدم متعلق الارادة هو ان القادر ان لا يفعل فيستمر العدم وان لم يفعل
فاستمر العدم فباعتبار الاستمرار وعدم الاستمرار يصح ان يكون العدم متعلق القدرة وانت خبير ان هذا الجواب يندفع به كلام ال
القوشجي اذ ادلة الشبهة لعدم تقدم القدرة بالعدم ومما يمكن العدم الازلي ازليا والازلي لا يكون اثر القادر وكون العدم نفيا محضا ولا شئ
المحض لا يكون متعلقا للقدرة اذ طلب الجواب ان الطرف المقابل المحقق للشئ هو عدم ذلك الشئ لا نفيه [illegible] وعدم الفعل ليس نفي
العدم اذ الثاني هو ابطال العدم والاول ابقاؤه ان لا يفعل القادر فيستمر العدم ولا ريب ان ازلية العدم وتحققه قبل القدرة [illegible] في
العدم وكذا الاستمرار وكيف كان لا عدم الفعل ان لا يفعل الفاعل فيبقى العدم على ما كان لان ابقاء الشئ وجودا كان او عدما على
ما كان لا يوجب تحصيل الحاصل وكذا كون العدم نفيا محضا انما [illegible] عدم لا ابقائه كما كان لا مميز فيه [illegible] الحكم النفي المحض فان
قيل عدم الفعل اما ان يحتاج الى شئ او لا [illegible] في الخارج فلا يكون مقدورا اجاب [illegible] ان تعلق بين الطرفين المتقابلين القدرة

هو قد [illegible] العدم والملك لا [illegible] الشقاء ولا الطلب ولا الايجاب بان الفعل على تقدير ان يكون فاعلا لا بد من موجب له لكن يمكن
[illegible] ارادة ذلك [illegible] او عدم ارادة الفعل فيكون مقدورا او لا [illegible] والظاهر التوجيه هذا السؤال والجواب
المذكور والتوجيه فيه بان مقدورية عدم الفعل باعتبار الابقاء ذلك العدم بحاله فيكون مستمرا ابدا على ان الابقاء العدم بحاله وترك استمرار
على ما كان لا يعد مقدورية لان ما يتعلق به القدرة لا بد ان يصدر من الفاعل اثر اليه وعدم الفعل ليس بشئ ولا موجود في
الخارج فلا يصدر من القادر اليه اثر حتى يكون مقدورا فاجاب بان عدم الفعل لما كان عدم ملكة فلا بد له من سبب والسبب لا
ارادة الفاعل لذلك العدم او عدم ارادة الفعل فيصدق ابقاء ذلك العدم على ما كان متوقف على ارادة الفاعل لذلك العدم
او عدم ارادة الفعل فيصدق الاثر [illegible] التقديرين لا في ذلك العدم ولا هذا الجواب [illegible] الاثر حيث يحقق ويكون ذكره
طرف النفي [illegible] الاستطاعة ان القادر ان شاء فعل [illegible] فان عدم الفعل ليس فعل العدم [illegible] من عدم الى تابع لعدم العلة
[illegible] فعدم الفعل تابع لعدم المشية والارادة وهذا كما في القدرة كما قالوا في تفسيره [illegible] ان لم يشأ لم يفعل [illegible]
ان يكون العدم مفعولا للقدرة ومعلولا للارادة حتى يتوجه ان النفي [illegible] لا يصح ان يكون متعلقا للقدرة اذ متعلق القدرة ليس فعل
العدم بل عدم الفعل وعدم الفعل ليس فعل العدم فظهر ان السؤال المذكور في بادي الرأي متوجه ولكن بالجواب المذكور
يندفع وبذلك يظهر ما في كلام بعض الافاضل من الاحتمال حيث [illegible] بعد نقل السؤال والجواب المذكورين وفي الجواب بحث لا
اولا فلان الغرض انه اذا كان عدم الفعل امرا متحققا دائما كالعدم فلا يكون تعلق القدرة به لكونه حاصلا قبله وظاهر ان ما ذكره في
الجواب ليس في مقابله ولا ثانيا فلان مثل ما ذكره يجري في العدم [illegible] ان نقول عدم الشئ الذي من شأنه الوجود لا بد له من سبب
الخ فالعدول عن العدم الى عدم الفعل لا وجه له [illegible] فكونه في الجواب [illegible] انه ليس الغرض العدول عن العدم الى عدم
الفعل بل المراد انه لا يتعلق القدرة بفعل العدم حتى [illegible] في ذلك بل انه يتعلق بعدم الفعل وابقاء العدم
بحاله فالعدم مقدور باعتبار البقاء والاستمرار ويجوز المراد بعدم الفعل هو ابقاء العدم ليكون مستمرا وهو مقدور على ما هو
المشهور في الجواب عن هذا الدليل ان العدم مقدور باعتبار استمراره لا انه فرق بين عدم الفعل وفعل العدم في امكان تعلق
القدرة باحدهما دون الاخر ظاهر ووجه الاحتمال ان مراد الغرض ليس عدم الفعل هو العدم في عدم تعلق القدرة به لا مع التحقق
واما لان المجيب لم يفرق بين عدم الفعل والعدم [illegible] حتى يتوجه الاعتراض [illegible] بل مراده ما قررناه [illegible] ما ذكره
بقوله ولا ثانيا [illegible] وما ذكره من الجواب [illegible] في الاعتراض لان ما ذكره في الجواب [illegible] من كون العدم مقدورا
باعتبار البقاء والاستمرار كان ماخوذا في اصل الجواب [illegible] ومع ذلك اورد الاعتراض المذكور فالمراد منه هو ما ذكرناه وقررناه
ثم على ما ذكرناه من كون عدم الفعل عدم ملكة [illegible] ان العدم بما هو عدم [illegible] القادر باستمرار وعدم الاستمرار ما هو من صفات
الموجودات لان العدم اذا اضيف الى الشئ [illegible] في الذهن فيكون شيئا ويصح تعلق القدرة به باستمراره او بذلك يندفع
ما ربما يتوهم ان يورد في هذا المقام ان العدم بما هو عدم اذا لم يكن شيئا ولم يصح ان يكون متعلق القدرة فلا يكون [illegible]

وهي الاستمرارية والاستمرارية فان اللاشئ المحض لا يكون له صفة وجودية والا يلزم خلاف الواقع وعلى ما ذكر من الفرق بين العدم
المطلق والعدم المضاف وكون عدم الغير عدما مضافا يكون لشئ بقي في جواب الشبهة اولا انه ان اريد بالعدم العدم المطلق اعني عدم
نفوذ الشئ المحض لا يصح ان يكون متعلق القدرة وليس فيه صفة وجودية ليصح تعلق القدرة به لانه ليس الا الانتفاء المحض لان
ان عدم المطلق وعدم الشئ ليس من هذا القبيل وان اريد به العدم المضاف فهو شئ من الاشياء ويصح ان يكون متعلق
القدرة والحاصل ان الشبهة المذكورة المخصوصة اما بالقدرة بالمعنى الثالث اي القدرة الملزومة لحدوث العالم التي تفرد باثباتها الملّيون
بل لا خصوصية لها بالقدرة اثرتم وانما هي شبهة لنفي القدرة مطلقا بحيث لو تمت لدلت على نفي قدرة العباد ونفي قدرة الله تعالى اي
سواء كانت بالمعنى الشائع الذي اتفق به الكل اي صحة الترك والفعل بالنظر الى الذات او بالمعنى الثالث الذي تفرد باثباته المليون
اي القدرة المستلزمة لحدوث العالم لانه اذا صح ما قيل في الشبهة ان العدم نفي محض فلا يصح كونه متعلقا للقدرة فيظهر منه ان قولنا
بامكان الترك بالنظر الى الذات غير صحيح لان الترك بمعنى العدم فلا يكون متعلقا للقدرة ويظهر منه ايضا ان عدم العالم في بعض
الاوقات بالقدرة والاختيار غير صحيح لان العدم لا يكون متعلقا للقدرة فيكون العالم معدوما في وقت عدم لا يكون بالقدرة
والاختيار بالجواز الحادث القدرة لعدمها لازلي بزعم الحكماء وايضا يستلزم ان لا يكون مقدورة لما هو بالنظر الى ذاته يصح كونه ممكن
الصدور واللاصدور بالنظر الى ذاته لان عدم صدوره لما لا يكون متعلقا للقدرة والشبهة المذكورة لا يجري في نفي
مطلق القدرة سوى القدرة بالمعنى الاول اي نفي صدور العالم بالقدرة والمشية فلو تمت تلك الشبهة لدلت على نفي القدرة بمعنى صحة
الفعل والترك بالنظر الى الذات وبالمعنى الثالث الملزوم لحدوث العالم ودلت على نفي قدرة العباد ايضا واذا علمت ذلك فنقول
ما ذكر في العدم ان الشبهة الازلي لا يكون اثر القادر يرد عليه ان كان المراد ان الازلي لا يكون اثر القادر بالقدرة الشائع
فيها الملزومة لحدوث العالم اي ما يصح الانفكاك الفاعل من كل من الفعل والترك ويكون مناطها ما هو المشهور بين المتكلمين
من ان اثر القدرة لا يجب ان يكون حادثا فيه انا او لا انه على فرض تماميته لا ينفي القدرة بالمعنى الثاني اي امكان الفعل و
الترك بالنظر الى الذات فيكون الزاميا على المتكلم ولا يكون واردا على الحكيم مع ان المراد من الشبهة اعم ولا ثانيا ان ذلك
اي الانفكاك انما يتم في جانب الوجود اذ الموجب الازلي يمتنع رفعه فلو كان موجبا الازلي امتنع الانفكاك عنه وهو
ينافي القدرة بهذا المعنى ولا العدم الازلي فانه يمكن رفعه قطعا فلو كان العدم ازليا لم يمتنع الانفكاك الحاصل عنه فلا ينافي القدرة بهذا المعنى
ما ثبت ثبت قدرها امتنع عدمه انما هو في الموجودات دون الاعدام وهو ظاهر وان كان المراد ان الازلي لا يكون اثر القادر بالقدرة
بكلا المعنيين ففيه منع لما لامكان ان يكون اثر القادر بالقدرة بالمعنى الثاني اي صحة الفعل والترك بالنظر الى الذات ازليا
فان الضرورة قاضية بجواز ثبوت امكان الترك في الازل بالنظر الى الذات مع وجوب الفعل فيه بالنظر الى الداعي او بالعكس
ولذا ذهب الفلاسفة الى ازلية العالم مع قولهم بالقدرة بهذا المعنى على ما نسب اليهم في المشهور ولم يقم دليل اصلا على امتناع
كون اثر القدرة بهذا المعنى قديما فان قيل اثر القادر المختار مسبوق بالقصد والارادة فلا يكون ازليا فالعدم الازلي لما لم يكن مسبوقا

بالارادة والمشية فلا يكون اثر القادر قلنا المسبوقية الزمانية ممنوعة والذاتية لا ينافي الازلية فيجوز ان يكون اثر القادر قديما زمانيا مسبوقا بالقصد
والارادة بالذات لا بالزمان فان قيل المراد بالازلي الذي لا يكون اثر القادر المختار ما لا يتقدم عليه شئ اصلا لا بالزمان ولا بالذات
والعدم الازلي كذلك بسبب الوجود بسبب كونه لا سابقا عليه وبالجملة اي لا يتقدم عليه شئ اصلا لانه حكم في مرتبة ذاته من دون ملاحظة
وجود عليه وعدمه مسلوب الوجود كما بين في مقامه ومع به الفارابي في الفصوص والشيخ في الشفاء وهذا العدم هو الذي يصح ان يكون
اثر المؤثر لا في زمن من الاعدام المسبوقة بالقصد والارادة بالذات او بالزمان اذ لا شك ان كثيرا من المقدمات الاثر المؤثرات ومن
ثم تم كون الازلي اثر القادر حسنة المحكم والمتكلم الحق ولا يخفى على المتكلم فقد ان اريد بالعدم الازلي ذلك اي ما لا يتقدم عليه اصلا لا ذاتا و
لا زمانا فلا ريب في عدم كونه مقدورا فان كون شئ مقدورا او وجوده كان او عدما لا يتصور بدونه ان يتحقق به قدرة فالقدرة فيستلزم
تقدمها عليه البتة ومع هذا لا يكون عدم الشئ مقدورا لا يتحقق به ولا ان يكون هذا الشئ موجودا وهو معدوم عدما لا يجوز ان عدم شئ غير مسبوق
لوجوده من شانه ان يكون هذا الشئ المعدوم والجائز على عدمه كما كان وفي يكون هذا العدم مقدورا من حيث بقائه واستمراره
اذ لو حفظ مكث على ذلك من حيث تهار رفعه والبقاء على حاله فانه من حيث يكون لهذه الصفة ان يرفع هذا العدم ومع ذلك لا
يرفعه ويبقيه على حاله فيجوز ان يكون متعلق القدرة من تلك الحيثية ومستندا الى العدم ارادة الفاعل لا يجاده والدا ذلك لكونه
معدوما وهو يكفي لكونه مقدورا كما ذكرنا او لا في الجواب ان الشبهة وليس مقدورا من حيث ذاته وحقيقته اذ لو فرض عدم وجود ذلك
الفاعل كان هذا العدم ايضا ثابتا بحسب بقائه واستمراره فالمراد انه مع فرض وجود الفاعل القادر على الشئ يمكن ان يكون استمرار عدم
هذا الشئ مقدورا بالحيثية المذكورة وبما قررناه من جواز عدم مقدورية العدم اذا كان ازليا ذاتيا فاذا اريد به الازلية العدم
ازلية ذاته في الشبهة يرد عليه ان مقدورية الوجود لا يستلزم مقدورية العدم بتلك المعنى فادعى فرض الشبهة من التلازم بينهما
ذكر نظير ضعيف قيل يمكن ان يجاب عن عدم صلاحية الازلي لتعلق القدرة بوجه آخر وهو انه لو كان اثر الازلي لزم تحصيل الحاصل
ووجه الضعف ان المراد بالازلي لو كان ازليا ذاتيا لا يسبقه قدرة وارادة فلا يجوز في عدم تعلق القدرة به وليس ذلك محل
النزاع وان كان ازليا زمانيا فلا ريب في تقدم القدرة وتاثيرها عليه فلا يلزم تحصيل الحاصل وقيل في الجواب ان هذا الوجه لا يجري
الا في القدرة الحادثة دون القدرة القديمة التي هي المقصودة بينهما اذ العدم ليس يتحقق قبلها ولقائل ان يقول ان العدم الازلي
للمكنات وان لم يتحقق يمكن تحققه قبل القدرة القديمة لكونها قديمة ذاتية الا انه لا يمكن ان يقال ان القدرة القديمة متحققة قبله
ايضا لكونه ايضا ازليا ذاتيا فلا يكون تاثير القدرة فيه فلو كان مقدورا لزم تحصيل الحاصل على ان القدرة القديمة تعلق حادث
والعدم الازلي لا يسبقه الا نفس القدرة القديمة لا تعلقها وتعلقها لكونه حادثا يكون العدم الازلي متحققا قبله فيلزم التحصيل
المحال لازم فالصحيح في الجواب ما ذكرناه وقد تلخص مما ذكرناه ان ما ذكر في الشبهة من عدم جواز كون الازلي اثر القادر وانه
لا يجوز ان يكون العدم الازلي الذي هو ازلي متعلق للقدرة ان اريد به الازلي الذاتي على التقرير لا يسبقه شئ اصلا فلا يجري في
عدم كون العدم الذي بهذه المثابة مقدورا ولا يتحقق وجود ممكن يكون بهذه المثابة حتى يلزم الخصم لان كل ممكن لا بد ان يسبقه

الحقه الجبر زمانا او ذاتا فمقدورية الموجودات ابتداء مستلزم مقدورية العدم بهذا المعنى فالملازمة المذكورة في الشبهة ممنوعة وان اريد بها
الازلي المسبوق بالغير زمانا او ذاتا فالممنوع كون مستند اثر القادر بالقدرة بالمعنى المختار اي صحة الفعل والترك بالنظر الى الذات مع ما
وان ادعى ان الازلي لا يكون اثر القادر بالقدرة الموجبة للحدوث فقد عرفت ما يرد عليه وبذلك يتضح ان المقدمة المذكورة في
الشبهة الحق كون العدم ازليا والازلي لا يكون اثر القادر لا يصح في نفسها بكون دفعها وان قطع النظر عن الجواب المذكور اوله اي الحق
بكون العدم مقدورا من حيث البقاء والاستمرار قوله المحقق الطوسي في التجريد وانتفاء الفعل ليس بفعل الضد اشارة الى الجواب

انتفاء الفعل ليس بفعل الضد

الشبهة المذكورة بمعنى ان الطرف المقابل لفعل شيء الذي هو احد طرفي القدرة هو انتفاؤه [illegible] اي عدم فعله لا فعل عدم [illegible]
عدم الفعل ليس فعل الضد الذي هو العدم وتحقق العدم قبل القدرة او كون العدم فيه محضا ازليا في ذلك العدم لا عدم الفعل انه
مقدور من حيث البقاء وعدمه لان القادر ان لم يفعل يستمر العدم وان يفعل لم يستمر وعلى هذا يمكن ان يكون المراد من الانتفاء
الترك ويكون المعنى ان الطرفين اللذين هما متعلق القدرة هما [illegible] الفعل والترك اي الوجود والعدم [illegible] ان العدم الذي
محض لا يصح ان يكون متعلق القدرة فيكون قوله وانتفاء الفعل ليس بفعل الضد الذي هو العدم اشارة الى ان متعلق القدرة هو الفعل
الانتفاء اي الترك الا العدم فلا يلزم فعل العدم الذي هو فعل الضد لان ترك الفعل ليس فعل العدم ففي هذه العبارة اشارة الى الجواب
عن كلا الدليلين اللذين اوردا في الشبهة لعدم جواز كون العدم مقدورا وقد يعض الاعلام في شرح تلك العبارة انها اشارة
الى انه ليس شرط كون انتفاء الفعل متعلق القدرة كونه فعل الضد فان انتفاء الفعل يصح ان يكون متعلقا للقدرة وتحقق العدم قبل
القدرة لا ينافيه اذ يمكن للقادر ان لا يفعل فيستمر العدم وان يفعل فلا يستمر فكون العدم ازليا لا ينافي تعلق القدرة ابقاء واليه يكون
في كون طرف التغير اثر المعنى الاستمرار ان القادر لم يشأ فلم يفعل فان انتفاء الفعل ليس فعل الضد الذي هو العدم [illegible] والظاهر ان
ما ذكره هذا الفاضل جواب واحد لا جوابان وقيل ان متعلق القدرة هو عدم الفعل فيه العدم اشار الى وجه اندفاع الدليلين المذكورين
في الشبهة لعدم كون العدم مقدورا فاشار بقوله وتحقق العدم الا قوله الى اندفاع الدليل الاول وبقوله الى الى اندفاع
الدليل الثاني ومقدم [illegible] نقدم وجعل بعض الافاضل كلامه مع هذا في جوابين وحسب ذكره الا قوله العدم جوابا مستقلا وقوله
العدم جوابا اخر [illegible] الفرق بين الجوابين ان الجواب الاول حاصله ان ما ترتب على قدرة القادر هو استمرار العدم وعدم استمراره لا
نفس العدم وحاصل الجواب الثاني ان المعنى ما ذكره بقوله [illegible] ان ما يترتب على قدرة القادر هو نفس العدم لان الاثر [illegible] احدهما
يتعلق [illegible] والعدم [illegible] سواء كان [illegible] تعلق الجعل والتاثير به اولا
كالعدم فان عدم الفعل [illegible] عدم [illegible] ان القادر لم يشأ فلم يفعل [illegible] المرتب [illegible]
لان العدم [illegible] الجعل والتاثير لان الجعل والتاثير لا يتعلق الا بالشيء والعدم [illegible] كلام [illegible] ما ذكرناه
من كونه جوابا واحدا اصوب ثم [illegible] ما ذكرنا [illegible] تسليم ان العدم الازلي [illegible] ليس مقدورا [illegible] في منع تعلق القدرة به [illegible]
الا [illegible] عبارة المحقق [illegible] ان انتفاء الفعل ليس [illegible] القدرة لان القدرة لا تتعلق الا

بفعل

الكلام في عموم قدرته تعالى

الا بالفعل وانتفاء الفعل ليس بفعل حتى يصح تعلق القدرة به [illegible] ذهب المليون الى عموم قدرته تعالى اي كون قدرته
عامة شاملة لجميع الممكنات وهذا العنوان وان كان مجمعا عليه الا انه يحتمل احتمالات لا بد من ذكرها والاشارة الى ان اي الاحتمالات
هو المقصود [illegible] ان يكون المراد ان جميع الموجودات مستندة الى قدرته تعالى سواء كان بلا واسطة او بواسطة
[illegible] ان يكون المراد ان جميع ما هو ممكن بالامكان الذاتي مقدور له تعالى اي انه تعالى يقدر على ايجاده بلا واسطة او بواسطة فجميع الممكنات
الموجودة مستندة اليه بلا واسطة او بواسطة وجميع الممكنات المعدومة اي ما هو ممكن في حاق الواقع ومتى فرض وجوده سواء وجد
في وقت او لا يوجد لا يجب حصوله مقدور له بواسطة او بدونها ويمكن له ايجاده بالنظر الى ذاته [illegible] ان يكون المراد انه يقدر على
ايجاد كل ممكن ذاتي بلا واسطة حتى مثلا يقدر على ايجاد حركة زيد بلا واسطة زيد فالموجودات باسرها والمعدومات تحت قدرته بلا واسطة
والممكنات المعدومة مقدورة له بلا واسطة ايضا وان لم توجد وبعد ذلك فاعلم انه لا ريب في ان الاحتمالين الاولين غير مقصودين من
من العنوان المذكور لانه بعد اثبات التوحيد وحدوث العالم [illegible] كان من حيث استناد جميع الموجودات اليه تعالى بلا واسطة شيء
او بتوسط بعض الاسباب والشرائط المنتهية اليه تعالى بالنسبة الى بعض الموجودات [illegible] احد هذين الاحتمالين من ادلة اثبات
الصانع [illegible] ولا حاجة الى [illegible] استدلال اخر [illegible] والاثبات هذا العنوان اذ [illegible] ان يكون المراد [illegible]
[illegible] الذات والصفات [illegible]
[illegible] وارادته ابتداء او بتوسط موجود [illegible] فانا لا يمكن صدوره [illegible] ولا يمنع منه
[illegible] عادة [illegible] دون اخر [illegible] من العنوان المذكور [illegible]
انه من حيث ذاته وقدرته [illegible] قادر على ايجاد كل ممكن [illegible] نظام الكائنات على الوجه الاكمل
الاصلح [illegible] الممكنات [illegible] الموجودات دون بعض [illegible] من الممكنات في
الوجود [illegible] ومناسبة وملاحظة النظام [illegible] كالشرور والآفات [illegible]
[illegible] في الوجود [illegible] وهو مع القدرة وان كان [illegible] اسباب [illegible] من تلك الاسباب [illegible]
[illegible] في الوجود من الممكنات [illegible] وملاحظة النظام الاصلح
[illegible] بالنظر الى ذاته [illegible] وقدرته [illegible] بلا واسطة او بتوسط اسباب [illegible] قادر على ايجاد ما لم
[illegible] من الممكنات من حيث ذاته [illegible] وملاحظة نظام [illegible] في سائر [illegible]
نظام الكل [illegible] الاشعري [illegible] ايجاد بعض الممكنات وعدم ايجاد بعض اخر انما هو
[illegible] وملاحظة النظام [illegible] المتعين من العنوان المذكور [illegible] ذاته [illegible] قادر على ايجاد جميع الممكنات الذاتية
سواء كان بلا واسطة او بتوسط بعض الاسباب بعض الممكنات من حيث [illegible] المستندة اليه [illegible] النظام
[illegible] ايجاد بعض الممكنات [illegible] وعدم ايجاد بعض اخر [illegible] ايجاد كل من الممكنات

في وقت دون وقت آخر بسبب عدم الحفظ وما حفظ نظام الكل فكذلك ايجاد بعض الممكنات الذاتية دون بعض آخر محال بذلك وان
كان ايجاده لم يوجد ولن يوجد الا مقدورا بالنظر الى الذات وانت تعلم ان هذا على فرض تحقق الامكان الذاتي لبعض الماهيات
التي لا توجد قط سواء كان بشرط بعض ما وجد من الممكنات كالممكنات كرات اخرى في الكرات الموجودة او لا كالامكان حقيقة اخرى
سوى الحقائق الحقة ولو منع تحقق الامكان الذاتي لغير ما وجد وما يوجد وقيل عدم وجود ما لم يوجد ولن يوجد لعدم الامكان الذاتي عموم
فبقول الموجود يعين احد الاحتمالين الاولين من العنوان المذكور لان تكون الممكنات ح منحصرة بالموجودات ولا يحتمل ان المراد من
العنوان المذكور ان ما هو ممكن ذاتي في حاق الواقع مقدور له فان وجد فانما هو بتأثيره وايجاده وان لم يوجد قط فلحصول
وحكمة بحسب النظام الخير ولا ريب في صحة هذا العنوان وصحته ثم على هذا يكون المراد من القدرة المعنى الثاني الذي وقع به التكلم
اعم الخ ما نسب اليهم المعنى قوة يتمكن بها المؤثر من الفعل والترك مع العلم والشعور فان صحت اليه الارادة وجب الفعل والا
ويمكن ان يراد منها المعنى الاخص اي القدرة الملزومة للحدوث التي تقرر المليون باثباتها حتى يكون المراد من العنوان المذكور
تعميمها بالنسبة الى كل الممكنات الذاتية ويكون معناه ان ذاته تعالى من شانه الانفكاك عن جميع الممكنات الذاتية فكما هو منفك
عن الممكنات الموجودة في العالم بجملتها كذلك يكون منفكا عما سواها مما هو ممكن بالامكان الذاتي اذا فرض وجوده وان لم يوجد قط
وهذا اذا اريد بالقدرة بالمعنى الاخص ما هو الملزوم للحدوث اي صحة الانفكاك الواجب عن احد الطرفين بالنظر الى الذاتي
وهو طرف الوجود اذ لو اريد به صحة الانفكاك عن كل من طرفي الوجود والعدم بالنظر الى الذاتي لم يصح ان يراد بعموم القدرة عمومها بالنسبة
الى جميع الممكنات او جميع ما له امكان الصدور من الخير اذ لا ريب في ان الممكنات التي لم توجد اصلا يكون عدمها ممتنع الانفكاك عن ذاته
بالنظر الى الدائم وحينئذ ... وان كان ممكنا بالنظر الى ذاته فتخصيص القدرة بالمعنى المشهور ثم لو اريد بعموم القدرة عمومها بالنسبة الى جميع
الموجودات دون جميع الممكنات يجوز ان يراد من القدرة صحة الانفكاك عن كل من الطرفين بالنظر الى الذات اعم من ان يشترط
ايجاد الوقت كما مر هذا او الظاهر ان ما يستدل به على عموم القدرة باحد المعنيين يمكن ان يستدل به على عموم المعنى الآخر ايضا ثم ان بعضهم
استدل عليه عموم القدرة باحد المعنيين يمكن ان يستدل به على المعنى الآخر ثم ان بعضهم استدل عليه بان علة المقدورية عامة في
جميع الممكنات فالقدرة عامة في جميعها لا ان علة المقدورية عامة في جميعها فلان علة الامكان وهو وصف مشترك بين جميع الحوادث
فيكون جميع الممكنات مقدورا له تعالى ورد عليه بانا لا نسلم ان الامكان علة المقدورية بل انما هو علة الحاجة الى المؤثر والمؤثر اما
موجب او قادر فاللازم احتياج جميع الممكنات الى المؤثر سواء كان قادرا او موجبا فلا يلزم مقدورية الجميع لان ما يحتاج الى المؤثر
الموجب لا يكون مقدورا له ... بان المكان ان الامكان علة الحاجة الى المؤثر والتأثير ... في صورة الايجاب بالمعنى الذي
سابقا باتفاق المليين فثبت بذلك كون الامكان علة الحاجة الى المؤثر القادر والتوضيح ان الامكان علة الحاجة الى المؤثر الواجب
لما سبق من انه لا بد من الانتهاء اليه بلا واسطة او بواسطة فكل مؤثر سواء كان موجبا او قادرا يحتاج الى المؤثر الواجب وتأثير
المؤثر الواجب سواء كان بلا واسطة بينه وبين الاثر او بواسطة لا يمكن ان يكون على سبيل الايجاب بالمعنى المذكور سابقا لما يمضي

بسبب الانفكاك للاجماع على حدوث العالم فلا بد ان يكون على سبيل الاختيار بمعنى جواز الانفكاك والحاصل ان حدوث العالم
ولزوم الانفكاك يستلزم تأثير الواجب في الممكنات وقدرته بالمعنى المذكور ح فلا يكون علة الحاجة الى الحدوث بل يكون علة الحاجة الى المؤثر
والامكان المفروض كون الامكان علة الحاجة الى تأثيره لانتهاء الجميع اليه فيكون علة الحاجة الى قدرته فيثبت بذلك كون الامكان
علة لاحتياج الى المؤثر الواجب القادر بالقدرة الملزومة للحدوث وفيه ان الاقرب علة الاحتياج الى المؤثر الواجب فنقول
تأثيره الى الممكن اولا وهذا لا يمكن ان يكون على سبيل الايجاب بالمعنى وجوب احد الطرفين بالنظر الى ذاته لما مر من اثبات صحة الصدور
واللاصدور بالنظر الى ذاته فيثبت كون الامكان علة الحاجة الى المؤثر القادر بالقدرة بالمعنى المشهور اي الاقرب على الوجه المذكور بانه انما
في الموجودات دون غيرها اذ الامكان لا يستدعي الا الحاجة الى المؤثر واشتراط وجه المؤثر يجوز في غير ما وجد من الممكنات ان لا يصح تأثيره
فيه اولا يصح عدم ما يشاء او يصح الواجب على فرض الايجاب بهذا المراد به بالمؤثر المؤثر في الوجود لا ما اريد بالمؤثر الاعم من ان يكون
مؤثرا في الوجود او العدم فالممكن المفروض بحيثية او العدم آخر بناء على ما قالوا ان عدم العلة علة العدم انتهى وفيه انه اذا كان الامكان
علة الحاجة الى المؤثر فكل ممكن في حد ذاته فرض وجوده يحتاج الى المؤثر فالممكنات الموجودة انما يكون حاجتها الى المؤثر وكما هو محتاج الى
المؤثر يكون من شانه في حد ذاته قبول التأثير من مؤثر ثم نقول قاطع البرهان هو اثبات وحدة واجب الوجود دل على ان ذات الواجب مؤثر
في الممكن بحسب ... والوجوه التابعة له بلا واسطة او بواسطة بعض الاسباب والشروط وفي ذاته قوة التأثير في الممكن من حيث
هو لو فرض في غيره ما وجد من الممكنات ممكن والحاصل ان الواجب لا يصح التأثير فيه لا بواسطة ولا بغيرها ونحن نقول ان عدم الصلاحية للتأثير
الى ذات الواجب فهو باطل لان ذاته تعالى من حيث هي صالحة للتأثير في الممكن وان لم يؤثر في ممكن اصلا او الى ذات الممكن فهو باطل لان
ذات الممكن من حيث هي من شانه قبول الاثر من الواجب والا لم يكن ممكنا ... فاي ممكن فرض قبول التأثير
من الواجب ثم ... بالنظر الى ذاته والى ذات الواجب في شانه فلو فرض ممكن لم يقبل الاثر منه فليس ذلك بالنظر الى ذات
الواجب او ذات الممكن بل انما هو بالنظر الى امر خارج من ذاتهما وما هو الا ملاحظة مصلحة النظام الاكمل وعدم كون ايجاده
او ايجاد بعض ما يتوقف عليه من الشروط والاسباب صلاحا بالنظر الى النظام الاصلح ثم كما ان الواسطة ... في بعض الممكنات انه هو
اذ الاخذ القدرة بمعنى صحة الصدور واللاصدور بالنظر الى الذات في بعض الاوقات اي صحتها بالامكان الوقوعي على فرض الصدور
او اللاصدور ... ولا ... في ايجاد بعض الممكنات من تلك الوسائط لا النقصان في جوده وذاته من قبول ... بلا واسطة او بلا حفظ
النظام الاصلح وكذا ربما كان عدم بعض الممكنات المقدورة بواسطة عدم بعض الممكنات الاخر ولو كان هذا البعض موجودا لكان
البعض الاول ايضا موجودا فهو مستند العدم لكونه شرطا وواسطة وان اريد بالقدرة المعنى المشهور اي صحة الصدور
واللاصدور بالنظر الى الذات فالحاجة الى الواسطة في القدرة بهذا المعنى ... بالنسبة الى جميع الممكنات بلا واسطة لكل
يفرض من الممكنات للمقدور او مقدور لمقدوره ومقدور المقدور مقدور بالنظر الى الذات وان توقف تعلق القدرة به
بالفعل على واسطة فلا يقال كما انه يجوز اختلاف الممكنات في الحدوث واختلاف عللها باختلافها ولذا بعضها يصدر عن الواجب بلا واسطة

وبعضها بعدها بواسطة عقل وبعضها بواسطة نفس وبعضها بواسطة حركة او جسم الى غير ذلك فيجوز ان يكون بعضها مما لا يصلح لشيء فتأثير فيه
او يكون لازما مستقلا او شرطا لممكن معدوم مما يمنع ذلك البعض و[illegible] انه يجوز ان يكون ما به الاختلاف في بعض الممكنات على جهة
ممكنة مقتضية لعدم صلاحيته لشيء للتأثير فيه او مقتضية لقبول التأثير من معدوم ممتنع سواء كان هذا المعدوم مؤثرا مستقلا فيه او
واسطة لا يصل الاثر من الواجب اليه وان كان قبول التأثير من الواجب بالنسبة الى ما به الاشتراك اعني الامكان ثابتا فيكون ما به الاشتراك
بين الماهيات الامكانية اعني الامكان مقتضيا لاستناد المطلق الى المؤثر وما به الاختلاف جهة اي خصوص الماهية مقتضيا لعدم صلاحيته لشيء
للتأثير فيه او لاستناد الى ممكن معدوم هو ايضا ممتنع الى معدوم آخر وهكذا [illegible] وما به الاشتراك اعني الامكان الاستناد
المطلق الى المؤثر واقتضاء خصوصية الماهية الاستناد الى مؤثر خاص فنقول يلزم منه امتناع كل ممكن الا مؤثر خاص فيكون بعض الممكنات
المعدومة الذي هو محل الكلام فيه وقيل يجوز ان [illegible] للتأثير فيه او كان محتاجا الى مؤثر معدوم محتاجا الى مؤثر خاص فهذا الكلام
للمؤثر انه ممتنع ان يكون منه او واجبا بلا واسطة او بواسطة ممكن موجود او بواسطة ممكن معدوم او يكون ممكنا موجودا او معدوما
والاول بديهي البطلان لان استناد الممكن الى الممتنع غير معقول وكذا الثاني والثالث في كون المؤثر واجبا بلا واسطة
او بواسطة ممكن موجود خلاف المطلوب والاحتمالان الباقيان في كون الممكن مؤثرا مستقلا سواء كان موجودا او معدوما ظاهر البطلان لان الممكن
حيث هو لا يجوز ان [illegible] الى الواجب [illegible] الرابع
كون المؤثر واجبا بواسطة معدوم هو ايضا يتوقف على واسطة معدوم آخر وهكذا الى ان ينتهي سلسلة الوسائط الى واسطة موجودة وثبت
بالمطلوب والا لزم التسلسل في تلك الوسائط المعدومة [illegible] بطلان مثل هذا التسلسل [illegible] انه لو قطع النظر عن [illegible] السلسلة
المعدومة بحيث لا يشذ منها شيء ان كان وجودها ممتنعا [illegible] وان كان وجودها ممكنا فيكون مجموع
السلسلة محتاجة الى مؤثر ولا يجوز ان يكون مؤثرها سوى الواجب فيكون مؤثرها هو الواجب لذاته وعدم تأثيره [illegible]
الا هو لا يحفظ النظام الاصلح لعدم تصور شيء سواه [illegible] واحد من تلك السلسلة المعدومة
وان كان ممكنا لا مجموعها ممتنع لان حكم المجموع حكم الآحاد بالضرورة [illegible] اذا ظهر امتناع [illegible] الواجب يكون تأثيره
على سبيل القدرة والاختيار لما ثبت من كونه قادرا مختارا فما ذكره المعترض من جواز ان يكون بعض الممكنات المعدومة [illegible]
الواجب للتأثير فيه على سبيل الايجاب ساقط وعلى ما ذكرناه يظهر اندفاع ما قيل ان كون الممكنات [illegible] الى المؤثر واستناد جميع
المؤثرات الى الواجب وكون تأثيره بحسب القدرة [illegible] لا يثبت مقدورية كل ممكن [illegible] تعلق
القدرة به بلا واسطة مع ان المقدورية بهذا المعنى هي التي وقع التنازع فيها بعد الاتفاق في مقدورية الكل [illegible] وانما قلنا
لا يثبت المقدورية بالمعنى المذكور اذ [illegible] صدور بعض الممكنات انما يكون من بعض مقدوراته طبعا او اختيارا او
بدون ارادة مشروطا بوقوع بعض مقدوراته كما قد يكون صدور بعض الافعال الطبيعية للحيوان مشروطا ببعض افعاله الارادية
والفلك [illegible] ولا يستلزم مقدوريته له اذ لو كان هذا الفلك بسبب علمه وارادته لا مطلقا [illegible]

بعض شرائط [illegible] او غيره اذ القدرة [illegible] بسببية الشيء للصدور وعدم عدم صدور [illegible]
[illegible] وصدور العالم وقت حدوثه حيث لا يتصور الا [illegible] والعلم والارادة لا لاجل التوقف على [illegible] يستلزم [illegible]
مقدورية [illegible] وجه الاندفاع ما تقدم من ان كون الممكنات [illegible] المحتاجة الى المؤثر واستناد جميع المؤثرات اليه [illegible]
كون جميع المقدورات بلا واسطة اذ القدرة بالمعنى المشهور ان مقدور المقدور [illegible] مقدور له بالنظر الى الذات او بواسطة
او بدونها اذ المراد من القدرة [illegible] لجميع شرائط التأثير فلا [illegible] اذ لا يثبت مقدورية كل ممكن [illegible] الممكنات
تعلق القدرة بلا واسطة ان اراد انه لا يثبت مقدورية الكل القدرة بالمعنى المشهور فهو [illegible] وان اراد انه لا يثبت مقدورية
الكل بالقدرة [illegible] لجميع شرائط التأثير فيه [illegible] المطلوب [illegible] ان الممكن لا شيء
منه [illegible] ان يكون موجد الشيء بحيث مقدورية الكل [illegible] بالقدرة [illegible] لجميع شرائط التأثير [illegible] بلا واسطة كما ذهب
اليه الاشاعرة [illegible] صدور بعض الممكنات [illegible] بالقدرة والارادة
[illegible] فما ذكره من ان صدور بعض الممكنات عن بعض مقدوراته طبعا او اختيارا [illegible] مقدورية الكل
بلا واسطة القدرة [illegible] لجميع شرائط التأثير لا بالقدرة بالمعنى المشهور [illegible] صدور بعض الممكنات [illegible] بالارادة
[illegible] بالعلم والارادة [illegible] ما ذكرناه من ان [illegible] كل الممكنات معدوم [illegible] سواء كان
بلا واسطة او بواسطة وان قدرة جميع القادرين [illegible] الدليل المذكور [illegible] ان كل ما هو مقدور
هو مقدور [illegible] لبعض المقدورات خصوصية بالنسبة الى بعض القادرين [illegible] بان [illegible] الجميع
مقدورة [illegible] خلق الاجسام بقدرة البارئ تعالى [illegible] وجه الاندفاع [illegible] لبعض المقدورات بالنسبة الى بعض
القادرين [illegible] قدرة بعض القادرين [illegible] لما كان مقدور المقدور [illegible] مقدورا له وجب انتهاء جميع المقدورات
الى الواجب بالذات [illegible] قدرة جميع المقدورات [illegible] اذ كان مقدور المقدور [illegible] مقدورا له
[illegible] الواجب عموم القدرة بالنسبة الى كل الممكنات بلا واسطة [illegible] الى ذاته كما اشير اليه [illegible] الوسائط [illegible]
[illegible] المقدور [illegible] راجعة الى النظام الاصلح لا لعدم القدرة بالنظر الى الذات بدونه فعموم القدرة بمعنى امكان
المقدور بالنظر الى الذات ثابت له تعالى بلا واسطة فما ذكرناه من الدليل اثبات عموم القدرة سواء كان بلا واسطة او بالواسطة انما
هو اذا اريد بالقدرة امكان [illegible] الممكنات بالنظر الى ذاتها [illegible] والا [illegible]
الى [illegible] الممكنات [illegible] قدرة الواجب [illegible] بالنظر الى [illegible] يتعلق الارادة [illegible]
الافعال كما يعلم من التتبع في [illegible] تحقيق الفرق بين التعلق بالفعل وبين امكان التعلق والمؤثر [illegible]
التعلق بالفعل [illegible] الامكان التعلق [illegible] اثبات امكان التعلق [illegible] التعلق بالفعل [illegible] اذا كان مراد المورد
[illegible] خلق الاجسام بقدرة البارئ تعالى [illegible] ان قدرته مقصورة عليه [illegible] مراده [illegible]

قدرة العباد على خلق الاجسام وقالوا انه مختص بالواجب تعالى وليس العباد قادرين عليه واذا جاز ذلك اى جاز ان يكون لبعض المقدورات
اى الاجسام خصوصية مع قدرة البارى تعالى دون قدرة العباد فلم لا يجوز العكس بان يكون لبعض المقدورات خصوصية مع قدرة العبد
دون قدرة غيره فيكون مقدورا للعبد لا له تعالى وظاهر انه لا يتوجه عليه ح ما ذكره فى الحاشية قلت هذا اختلاف كلام المورد اذ فى بعض النسخ
قولنا واذا جاز ذلك فلم لا يجوز العكس اى ما سلف فى كلام المورد هو خلاف التخصيص العام لان مقصود المورد ان يمنع ما اتفق عليه
المليون من شمول قدرة الواجب تعالى لجميع الممكنات بلا واسطة او بواسطة فى بعضها وظاهر ان منع ذلك القول بجواز خصوصية بعض
المقدورات لقدرة العبد نظرا الى ان لبعض المقدورات خصوصية بقدرة البارى تعالى دون العباد مما وقع له اصلا لان المثبت
لعموم القدرة يقول لجميع المقدورات خصوصية بالنسبة الى قدرة البارى وليس لغيره قدرة فى نفسه فكيف يجوز ذلك مسند المنع و
ان قولهم خلق الجسم مختص بقدرة الله تعالى دون العبد لا يغير قولنا كل ما هو مقدور فهو مقدور له تعالى لا يغير قولنا كل مقدور فهو مقدور
كل قادر وهم يقولون ان المقادر الشايع فى الاستعمال ما ذكره المحقق التفتازانى فى دخول الباء على ما شىء يقصر خصصت المال
بالذكر اى ذكرته دون غيره فقول المورد لخصوص خلق الاجسام بقدرة البارى معناه ان قدرته مخصوصة بخلق الاجسام ولا يتعلق
بخلق اجسام افعال العباد وبما ذكرنا انه لا يمكن ان يستدل احد على ان خصوصية بعض المقدورات بالنسبة الى قدرة البارى تعالى على
جواز خصوصية بعض المقدورات بالنسبة الى بعض قدرة غيره لانه لو سلمت تلك الخصوصية فانما هى الخصوصية الشرطية والوسطية
دون الخصوصية الاستقلالية لانها للكل قدرة الى قدرته تعالى واذا انتهى الكل اليه تعالى فلا يخلو ممكن من كونه مقدورا له او مقدورا
لمقدوره ومقدور المقدور مقدور له تعالى بالنظر الى ذاته وان افتقر لنقصان جوهره او صلاح نظام الخير لتخلل الوسايط فيثبت عموم
القدرة بالمعنى المشهور بلا واسطة هذا وقد تعرض بعض الافاضل على الدليل المذكور ايضا بانه لا خصوصية له بعموم قدرة الواجب تعالى
حتى يلزم لذلك عموم قدرة كل احد اذ الامكان الذاتى يكون نسبته الى الكل الفاعلين على السواء فلو كان كافيا لكان كافيا
بالنسبة الى الكل واحد وليس فى الدليل ما يفيد خصوصية للواجب تعالى فالحق ان المقدورية الذاتية معنى منتف للقادر بامرين الفاعل
والمفعول وكما انه لابد لحصولها من عدم اباء المحل عن الوجود ورفع المانع من جهته عن تعلق القدرة كذلك لابد من طرف الفاعل
من شيئين احدهما قوة يتمكن الفاعل بها من التأثير وثانيهما كونه بحيث يمكن صدوره عن كل احد وهذا مشترك بين الموجب والمختار
والثانى عدم كون هذا الصدور لازما كما هو كونه لزوم بسبب الارادة والامكان وان كان معنى المعنى الاول اعنى عدم اباء المحل
من الوجود لكن النسبة متساوية الى الكل من الفاعلين فلا يكفى مجرد هذا فى صحة الصدور لكل ممكن عن كل فاعل ولكون هذه القدرة
على سبيل القدرة لابد ان يوصف الامران المذكوران اعنى القوة المذكورة وعدم كون الصدور لازما فيها حصلت القادرية
والمقدورية فان حصلا له بالنسبة الى جميع الممكنات حصل له عموم القدرة وان حصلا له بالنسبة الى البعض حصلت القدرة بالنسبة
اليه فانه قد يحصل الامران المذكوران بالنسبة الى بعض الممكنات دون البعض كما ترى من انفسنا بالنسبة الى البعض الاخر دون
بعضها مع تساوى الكل فى المعنى الذى هو الامكان فلا يستلزم الامكان فى المحل حصول الامرين المذكورين فى كل فاعل ادعى

الوجب يحصل القادرية والمقدورية بل لو لم يحصل الامر الثانى اعنى عدم كون الصدور لازما بالنظر الى ذات الفاعل لم يحصل القادرية
والمقدورية وان حصل الفاعل الامر الاول اعنى القوة التى يتمكن بها التأثير لما ذكرنا من انها مشتركة بين الموجب والمختار فربما كانت قوة
التأثير تامة فى الموجب بالنسبة الى الكل الممكنات وكون كان التأثير لازما لذاته تعالى بالنظر الى بعضها فليست قدرته تعالى بالنسبة اليه عامة
ذكره بتوضيحه ولا يخفى ضعفه وسقوطه لانه اذا اثبتنا ان الممكن لا يجوز ان يوجد ممكنا آخر الا بمشاركة المستند اليه ولا من جهة المستندة
الى الواجب على ما تحقق عليه اراء الفلاسفة كما قلنا من ان مختارا فلا يكون لغيره تأثير فعله وتأثيره يكون الامكان النسبة اليه والى
الواجب على السواء ونعترض على الدليل بانه لو تم لدل على عموم قدرة كل احد لانه لا يكون احد غيره موثرا فالمعلم للفاعلية بمجرد
نفيه واذا كان الفاعلية والتأثير بالنسبة الى الكل منحصرة به تعالى ثبت شمول قدرته تعالى على الكل لما تقرر وثبت من ان خلقه
وتأثيره انما هو على سبيل القدرة والاختيار دون الايجاب وان قلنا يجوز ان يكون الممكن واسطة فى الايجاد بجهة المستندة
الى الواجب تعالى فيكون المطلوب اثبات عموم قدرته تعالى ولو كان بالواسطة بالنسبة الى بعض الممكنات فنقول لا ريب فى انتهاء
قدرة جميع الفاعلين اليه تعالى وليس لغيره قوة استقلالية على الايجاد شىء حتى يثبت له عموم القدرة بالنسبة اليه فكل ما هو سواه
يكون واسطة فى الافاضة وبهذا قدرته اليه تعالى فالكل له قدرة وقوة التأثير عموما او خصوصا تنتهى قدرته اليه واذا انتهى اليه
ثبت له عموم القدرة بلا واسطة فى القدرة بالمعنى المشهور وبلا واسطة او بواسطة فى القدرة المستجمعة لما نحن بصدده من ان تأثيره انما
هو على سبيل القدرة والاختيار هذا وقيل المشهور فى الاستدلال على عموم القدرة ان المقتضى للقدرة هو الذات الواجب
استناده صفاته الى ذاته والمصحح للمقدورية هو الامكان فان الوجوب والامتناع يحيلان المقدورية ونسبة الذات الى جميع
الممكنات على السوية فاذا اثبت قدرته بعضها ثبت على كلها واعترض انه لا فرق بين هذا الاستدلال المشهور ووجه
الاستدلال المذكور فى ورود ما تقدم من جواز التشريك وقد ان يمنع وجوب استناد جميع صفاته الى ذاته ثم ان اريد بالاستناد
عدم التوسط مطلقا لا نعلم ذلك لان الارادة التى يتعلق بعضها ببعض الممكنات دون بعض فلا يمنع عن توسط صفة اخرى شانها
التخصيص والترجيح كما هو مسلم بان مع هذا على قواعد المعتزلة ولا على قواعد الاشاعرة فينتقض بمثل افعال العبد قدرة موثرة او كاسبة
لانه لا مقتضى لبعض دون بعض لابد من توسط الارادة وان اريد به الاستناد الانتهاء الى الذات بدون توسط ما
فلا يكون الدليل حينئذ ما يتوقف ويمكن ان يتوقف بينه الترجيح والتخصيص كما هو مسلم بالاستناد والارادة وح يتعلق العلم بالاستناد
والارادة ببعض دون بعض يتعلق القدرة الى ببعض دون بعض فلا يثبت عموم القدرة ثم يمكن ان يخصص الصفات بالقدرة بعموم
عدم تقييم مخصص لها ولهذا ان يمنع استلزام اضافة الوجوب والامتناع المقدورية لجواز الامكان معنى له الجواز ان
يكون المصحح الا امرا والمراد بالمصحح هو الامكان الوقوعى ورفع الامتناع لجبلة فهذا المنع لا يرد المصحح للمشهور هو الامكان الذاتى
الوجوب والامتناع يحيلان مع ان التخلف سيما لا يتقدم ثم ان ح بانه ان كان المراد من ادلة هذا الاستدلال اثبات
عموم القدرة بمعنى ان الممكنات لو قوعها وجوده والا صدور الفعلين اى صحتها بالنظر الى الذات فرق بعض الاوقات بالنسبة الى الكل

الممكنات بلا واسطة فانا مما نمنعه اذ لا يلزم من كون الاكثر مخترعة للقدرة ان لا يحتاج الى المؤثر كون جميع الممكنات الذاتية مقدورا للواجب بلا واسطة
اذ اللازم من مسلكه كون جميع مقدورا ابتداء الى المؤثر في الوجود لا يلزم الاشتراك في الاستناد الذاتي وليس بلازم ان يكون
ذلك الفاعل هو الواجب فيجوز ان يكون فاعلا لبعض الممكنات الذاتية على فرض وجوده بعضا اخر من الممكنات على سبيل القدرة وعلى [illegible]
يجوز ان يكون الفاعل لبعض بعضا اخر على سبيل القدرة والايجاب ولا اذا كان المراد اثبات عموم قدرته بالمعنى المذكور بالنسبة الى جميع الممكنات
سواء كانت بلا واسطة او بواسطة بعض الاسباب والشروط فلا يرد شيء من الايرادات المذكورة لانه لا ريب في ان الامكان لا علة المفتقرة
او علة الحاجة الى المؤثر فكل ممكن ذاته محتاج الى المؤثر [illegible] على سبيل القدرة او على سبيل الايجاب فيجوز [illegible]
كان واجبا [illegible] وان كان ممكنا [illegible] الى الواجب واذا انتهى سلسلة الاحتياج اليه حيث كون المؤثر في
جميع ما هو ممكن [illegible] واجب [illegible] على سبيل القدرة [illegible] الصدور واللاصدور بالنظر الى الذات في بعض الاوقات ان القدرة المزومة
للحدوث لان الممكنات الذاتية [illegible] او [illegible] وانه مستند وجوده الى الواجب [illegible] ولا ثبت حدوث العالم
لا [illegible] بينها وبين الواجب [illegible] استناد اعدام [illegible] لان عدم ما هو ممكن [illegible] مستند الى عدم ارادة الواجب لمصلحة
راجحة الى النظام [illegible] او الى عدم الواسطة والشروط [illegible] الى عدم ارادة الواجب كما مر مفصلا ومع التقرير [illegible] حيث استناد
اعدام الممكنات الحادثة [illegible] فالتعميم المذكور حيث استناد وجودات الموجودات [illegible] بينها وبين الواجب في
استناد اعدام الممكنات الحادثة [illegible] القدرة المؤثرة [illegible] ثم التعميم المذكور لا [illegible] لانه لا مانع في استناد بعض
الممكنات [illegible] بواسطة بعض الاسباب والشروط من حيث [illegible] الى ان يكون [illegible] في الافاضة من [illegible]
[illegible] في ذلك [illegible] والوسايط [illegible] شروط ومعدات [illegible] الافاضة [illegible] او يكون بعضها [illegible]
[illegible] بعض الاعلام الفاضلين [illegible] شمول قدرته لجميع المقدورات مطلقا سواء كانت
بواسطة او بلا واسطة فان [illegible] الوسايط [illegible] بل الوسايط [illegible] ادوات والات واسباب [illegible]
[illegible] افعال [illegible] الاسباب والادوات [illegible]
الاسباب [illegible] ذلك الفعل [illegible] الاسباب فليس [illegible] مقدورا [illegible]
[illegible] الاسباب [illegible] مقدورة [illegible]
[illegible] مقدورا [illegible] حركات [illegible] مقدورة [illegible]
من [illegible] الحركة [illegible] الحركة والاعضاء والجوارح [illegible]
[illegible] الحركة مقدورة [illegible]
ببعض الوسايط [illegible] تنزيه الله [illegible] بالوسايط [illegible] كالجواهر المجردة والعقول العقلاء والنفوس
المدبرة [illegible] الوسايط بالنسبة الى كليات العالم كالاسباب الجزئية بالنسبة الى [illegible] في العالم موجود [illegible]

الامكان

الامكان ممكن ولا هو مقدور [illegible] فالظاهر انه لم يذهب الى العدم الاحتياج الى الوسايط واثبات القدرة المستجمع لجميع شرايط
التاثير بالنسبة الى جميع الموجودات سوى الاشاعرة الذين لا يقولون بالربط [illegible] وبالنسبة [illegible] والجزء [illegible]
ما ذكره بعض الافاضل [illegible] من جواز ان يكون لبعض المقدورات خصوصية بالنسبة الى بعض القادرين [illegible] المقدور [illegible]
ان مقدور المقدور [illegible] مقدور بلا واسطة [illegible] من هذه المقدمة ان مقدور المقدور [illegible] مقدور [illegible] من ان يكون
بواسطة او بدونها [illegible] شمول قدرته لجميع المقدورات بواسطة او [illegible] المراد اثبات شموله لجميعها بلا واسطة
[illegible] ما ذكر [illegible] الشمول سواء كان بواسطة او بدونها [illegible] القدرة المستجمعة لجميع شرايط التاثير والقدرة بالمعنى المشهور
[illegible] الصدور واللاصدور بالنظر الى الذات [illegible] ثبوت [illegible] بلا واسطة [illegible] البراهين من ان
كلما يصدر من الواجب [illegible] بالقدرة بهذا المعنى دون الايجاب [illegible] واذا انتهى سلسلة الموجودات [illegible]
كونه صادرا [illegible] والصادر [illegible] ممكن الصدور [illegible] مقدورة او مقدور [illegible]
ومقدور المقدور [illegible] مقدور [illegible] بالنظر الى ذاته [illegible] الوسايط [illegible] للمصالح الراجحة الى النظام [illegible] لبعض الممكنات
عن [illegible] بدون الواسطة [illegible] ثبوت عموم قدرته بهذا المعنى بالنسبة الى الممكنات [illegible] الى كون جميع ممكن
الصدور والعدم بالنظر الى ذاته في جميع الاوقات [illegible] وقت حدوثه [illegible] يدل [illegible] على ثبوت
عموم قدرته بالنسبة الى الممكنات [illegible] اي كون جميعها ممكن الصدور [illegible] بالنسبة الى ذاته [illegible] وجوب عدم صدورها
[illegible] وان [illegible] عدم بعض [illegible] الراجحة [illegible] النظام [illegible] ان يكون عدمه مستندا
[illegible] او مستندا [illegible] بالنظر الى ذاته [illegible] اعدام الموجودات [illegible] مستندا [illegible] او مستندا الى العدم [illegible]
[illegible] مستند الى [illegible] فيمكن ان يكون عدم [illegible] مستند [illegible] بالنظر الى ذاته واذا استند [illegible]
[illegible] على سبيل القدرة [illegible] بالمعنى المشهور لما تقرر من البراهين من ان [illegible] بالقدرة بهذا المعنى [illegible]
ما تقرر ان [illegible] ان القدرة [illegible] الصدور واللاصدور بالنظر الى الذات في بعض الاوقات اي القدرة [illegible] للحدوث
[illegible] ان يكون المراد اثبات عمومها بالنسبة الى جميع الممكنات سواء كانت بواسطة او بدونها [illegible] القدرة بهذا المعنى
انما يثبت [illegible] استناد بعض الممكنات [illegible] حدوث العالم [illegible]
سلسلة الافتقار [illegible] موجود [illegible] والقدرة بالمعنى المشهور [illegible] بالنظر الى الذات [illegible]
بلا واسطة [illegible] القدرة بهذا المعنى [illegible] بالتقدم من الادلة الدالة على ثبوت القدرة بهذا المعنى للواجب [illegible]
من ان المقدور المقدور [illegible] مقدور [illegible] ما ذكرت [illegible] الوسايط [illegible] صدور بعض الممكنات [illegible]
[illegible] على سبيل الاختيار او على سبيل الايجاب [illegible] عدم الممكنات [illegible] بعض الممكنات [illegible] صدوره [illegible] القدرة
والاختيار [illegible] كون استناد جميع الممكنات [illegible]

وبعض الممكنات لا يجب عدم قبوله لافاضة الوجود بلا واسطة لقصوره ونقصه فلابد في افاضة الوجود عليه من الوسايط فان كان ممن الافاضة
على الجميع منه تعالى كما هو المقرر عند الحكماء فلا يكون وجود ممكن مستندا الى ممكن آخر وان كان الافاضة على البعض من بعض آخر كجهة مستندة اليه تعالى
وبلا واسطة من اقداره وتمكينه اياه فالافاضة فيكون اليه تعالى فيكون تاثيره وافاضته في هذا البعض بهذا الطريق فلا
يكون وجود هذا البعض الا مستندا اليه تعالى من غير حاجة مستند اليه تعالى بالحقيقة ثم لا يخفى ان غاية ما لزم كون تاثيره وفعله بطريق
القدرة والاختيار دون الايجاب في جميع ما صدر عنه بواسطة وبدونها لكن بطريق الاختيار وكان عدم صدوره ممكنا بالنظر الى ذاته
وان وجب صدوره بالنظر الى ارادته وعلمه بالاصلح فان قيل لعل من الممكنات ما لا يمكن صدوره بطريق الاختيار والقدرة بل يلزم صدوره
بطريق الايجاب قلنا لم يثبت انتهاء سلسلة الاحتياج ووجود كل موجود اليه تعالى وثبت ايضا ان كل ما يصدر عنه تعالى فانما يصدر عنه بطريق
القدرة فثبت ان الكل صادر عنه بواسطة او بدونها فانما يصدر عنه بالقدرة والاختيار وكان عدم صدوره ممكنا عنه بالنظر الى ذاته
وجميع ما لم يصدر عنه الى الآن بالقدرة والاختيار وان كان صدوره ممكنا بالنظر الى ذاته ووجب الصدور في الاول ووجب عدمه في
الثاني انما هو لاجل المصالح الراجحة الى الانتظام الحكمي فان قيل الافعال الصادرة من الطبايع لا بالايجاب كالاحراق للنار كيف يمكن ان يصدر عنه تعالى
بالقدرة والاختيار قلت لما كان احد الطبايع صادرا عنه تعالى فما يصدر عنه ممكن الصدور عنه تعالى لان الصادر عن الصادر عن الشيء يمكن
الصدور من ذلك الشيء واذا كان ممكن الصدور عنه فيكون مقدورا له تعالى بالنظر الى ذاته وان وجب صدوره في الوقوع بطريق
من الطبايع بالنظر الى الامور الخارجية من المصالح الراجحة الى احسن النظام فان قيل يجوز ان يكون مهيات بعض الممكنات مانعة
من تعلق القدرة به وان لم يمنع ذلك بالنظر الى الذات الواجب فان اثبات عموم قدرته بالنسبة الى جميع الممكنات الموجودة والمعدومة
يتوقف على استوائها بالنسبة الى ذاته تعالى الى الجميع وهذا على ما ذهب اليه الاشاعرة من ان المعدوم ليس بشيء وانما هو نفي محض لا امتياز فيه
اصلا ولا تخصيص فيه قطعا ومن ان المعدوم لا مادة له ولا صورة صحيح لانه لا يتصور الاختلاف في نسبة الذات الى المعدومات
التي لا تمايز فيه اصلا بوجه من الوجوه ولا على ما ذهب اليه المعتزلة من ان المعدومات متميزة او على ما ذهب اليه الحكماء من ان للمعدوم
مادة فلا يمتنع اختصاص البعض بمقدوريته تعالى دون بعض فعلى قاعدة الاعتزال جاز ان يكون خصوصية بعض المعدومات الثابتة المتميزة
مانعة من تعلق القدرة به وعلى قانون الحكماء جاز ان يستعد المادة لحدوث ممكن دون آخر وعلى التقديرين لا يكون نسبة الذات الى جميع
الممكنات على السواء ثم لا ريب في ان مذهب الاشاعرة هو الحق لانه لو صح لزم ان لا يتصور اختلاف نسبة الارادة وتعلقها الى
الممكنات فلا يتصور اختلاف نسبة الايجاد بان يوجد بعض الممكنات دون بعض بسبب الارادة بان يوجد الجميع او لا يوجد شيء اصلا بل لا يتصور
اختلاف النسبة الى الاوقات ايضا فلا بد ان يوجد ما يوجد في وقت واحد بل اذا كان المعدوم نفيا محضا لم يثبت له الامكان حتى
يثبت له المقدورية وان يثبت له الامكان يثبت له سائر لوازم الماهية فيثبت التميز ويتحقق اختلاف النسبة واذا كان هذا المذهب في
الحق فلا يمتنع اختصاص البعض بمقدوريته تعالى دون بعض فلا جواب بهذا الايراد وان ظهر من المقالات السابقة ولكن يفيده توضيحا
ونقول لا ريب في تمايز المعدومات نظرا الى ثبوت الوجود الذهني فيه متمايزة في العقل لكن التمايز لا يوجب عدم تعلق قدرته تعالى

فنقول لا ريب في احتياجه الى مؤثر فموثره ان لم يكن واجب الوجود والمفروض مجرده انه يكون موثر في اثره فان كان هذا المؤثر موجودا بغيره وجوازا مع
انه لا بد من الانتهاء الى اثبات صانع لجميع الموجودات وقد مضى القول فيه وتاثير جميع المؤثرات اليه فيكون هذا البعض صادرا بلا واسطة وان كان مجعولا
بالقدرة والاختيار ولما كان عدم ايجاده ممكنا له وانما وجب وجوده بالارادة لا مرد لها من انه لا بد … الا انه بطريق الاختيار
ثم لما كان هذا البعض موجودا بواسطة الوسايط فيعتبر سلسلة الوجود الى الواجب الذي هو موجد له … بلا واسطة وما يوجد ما وجد … يمكن ان يوجد
من هذا الشيء بالنظر الى ذاته وان لم يتوقف على الوسايط بالنظر الى الامور الخارجية فالبعض المذكور ممكن الصدور عنه بلا واسطة فيتعلق القدرة
بالمعنى المشهور به بلا واسطة وان كان هذا المؤثر ايضا مؤثرا بالفرض عدم تعلق القدرة به صدورا ما نظرا الى فرض عدم هذا البعض الذي فرض
ان القدرة لا يتعلق به واعتبر ان مؤثر هذا المؤثر ايضا معدوم وهكذا الى غير النهاية فقد عرفت انه لا بد لجميع هذه المعدومات الممكنة من
مؤثر ومنتهى الى الواجب كما مر تقريره واذا انتهى الى الواجب يثبت تعلق القدرة به نظرا الى ذاته فان لم يوجد فلعله لاجل المصالح
الراجحة الى احسن النظام وتعلق القدرة به نظرا الى ذاته ثابت هذا وقد يمكن اثبات … دفع المنع المذكور على قاعدة الاعتزال ايضا بجواز
كون الخصوصية مانعة من تعلق القدرة الى كل ما يمكن صدوره من الغير يمكن صدوره عن الواجب باعتبار كونه فاعلا بدون اعتبار كونه
مريدا فاعلا ما لا ينتظم الجزء وان لم يجد صدوره بعينه صادرا عن الغير عنه تعالى مع هذا الاعتبار اذ لا يلزم من كون … ممكن الصدور عن الغير كونه
متعلق القدرة الواجب المستجمع لجميع شرائط التاثير فعلى قاعدة الاعتزال لا يلزم الا جواز ان يكون خصوصية بعض المعدومات الممكنة مانعة
من تعلق القدرة المستجمعة لجميع شرائط التاثير التي من جملتها الارادة لا جواز ان يكون الخصوصية مانعة من تعلق مطلق القدرة يعني ان الارادة
ما دام كان الخصوصية … قدرته فالمدعى انه بالنسبة الى الذات مع اعتبار كونه عين العلم والارادة بالنسبة الى جميع الممكنات التي
لها امكان الصدور عن الواجب سواء وان بالنسبة الذات من حيث هي بدون اعتبار كونه عين العلم والارادة بالنسبة الى جميع الممكنات
التي لها امكان الصدور عن الغير على السواء ولا خلاف في صدق هذا … الممكن الخاص ما ذكره … في الخير وما يعدان خصوصية بعض الممكنات
ليست مانعة من كونه متعلق القدرة بالمعنى المشهور اي الممكنات الصدور واللاصدور بالنظر الى الذات فهو ممكن الصدور عن الواجب
بالنظر الى ذاته وان امتنع صدوره عنه بالنظر الى الداعي الى الارادة وعدم انتظام الجزء اي ليس مقدورا له بالقدرة المستجمعة لجميع شرائط التاثير
اي القدرة بمعنى صحة الصدور واللاصدور بالنظر الى الغير في بعض الاوقات وهي القدرة الملزومة للحدوث فان تلك القدرة انما
ما يمكن صدوره عن الواجب ولا شك … احد الجزئين من كلامه اي عدم كون الخصوصية مانعة من تعلق مطلق القدرة مطابق لما ذكرناه
في بيان ان الخصوصية ليست مانعة من تعلق القدرة بالمعنى المشهور فمراده من مطلق القدرة هي القدرة بالمعنى المشهور فان اورد عليه
بانه لم لا يجوز ان يكون تلك الخصوصية مانعة من تعلق مطلق قدرة الواجب تعالى فكلامه لا يطابق هذا الاحتمال من دليل فجوابه انه
مقدور القادر مقدور ومع المطلوب … هو قادر على الفاعل قادر على … فلا يجب … مع قطع النظر الى ما يسلم
بالحصول وكلما هو مقدور لغيره تعالى يكون مقدورا له تعالى بحسب ذاته ولا الجزء الآخر من كلامه اي كون الخصوصية مانعة من تعلق
القدرة المستجمعة لجميع شرائط التاثير ان كان هو القدرة بمعنى صحة الفعل والترك في بعض الاوقات بالنظر الى الغير وغيره

من شرائط التأثير اي لمكان الفعل والترك بالامكان الوقوعي ولو في زمانين بتخلف زمان الفعل والترك اي يقع الترك في زمان
والفعل في زمان آخر لان امكانهما بالنظر الى الدليل جائز مع التحقيق كالامر في القدرة بهذا المعنى وهو ما يوجب الترك في زمان والفعل في زمان
آخر ومقابله ما يوجب احدهما دائما وهي القدرة المستلزمة للانفكاك بين الوجوب ومكنت من طرفي الفعل والترك وهي القدرة المستلزمة
للحدوث وقد تبين ان الخصوصية ليست مأخوذة من تعلق تلك القدرة بالواسطة وانما هي مأخوذة من تعلق القدرة بهذا المعنى بلا واسطة كذلك
في هذا القسم اشار اليه بهذا التقييد وان كان المراد منها اي من القدرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير هي القوة الموجبة للفعل او
الترك اي المتمكن الذي صار حينئذ والوجود او العدم بالفعل سواء كان مستلزما للانفكاك ام لا بل وجب معها احدهما دائما وهي
منها القدرة المقرونة بالحدوث نقول ولو صح ذلك فلا ريب في انه لا لزوم كون المتمكن المذكور بالعلم والمشية فرجع الى القدرة بالمعنى الاول
من معاني القدرة المتقدمة اي كون الصدور واللاصدور بالعلم والمشية فان وجب احدهما ولا ريب في كون جميع الممكنات متعلق
القدرة بهذا المعنى ولو وجب التعلق اعم من التعلق بلا واسطة او بواسطة وبالجملة لا شبهة في ان الخصوصية ليست مأخوذة من تعلق القدرة
المستجمعة لجميع شرائط التأثير بالواسطة سواء اريد منها احد المعاني المذكورة او معنى آخر غيرها وما طابق يكون الخصوصية مأخوذة منها غير
مناسب في ان هذا القائل صرح بان القدرة المتنازع فيها بين الفلاسفة والمليين هي القدرة المقرونة بالحدوث وهي التي كان
هذا القائل بصدد اثباتها واثبات عمومها دون القدرة بالمعنى المشهور لتقريره بانه متفق عليه بين الكل فما ذكره من ان الخصوصية مأخوذة
من تعلق القدرة بالمعنى المشهور لا يعتد به لا بد من بيان عدم كونها مأخوذة من تعلق القدرة المقرونة بالحدوث هذا وما ذكر في الايراد
المذكور من انه على قانون الحكمة جاز ان لا يستعد المادة لحدوث ممكن دون آخر فلا يكون نسبة الذات الى الجميع على السواء ففيه انا لا نسلم
انه على قانون الحكمة لا يمكن ان يؤثر ويوجد الا الواجب الوجود بالذات فكل شيء من الممكنات قبول الوجود فانما يوجد من الواجب الوجود
بالذات الذي هو باعتبار ذاته موجد فان الحكماء والمليين ليس لهم في حدوده وجه ودون [illegible] القائل بالايجاد والحاصل ان الحكماء
لما لم يجوزوا التأثير في الموجد بيتوسط فكل ما هو مقدور لغيره لا بد ان يكون مقدورا له بحسب الاطلاق كلامهم [illegible] يدل على ان
افعال العباد [illegible] صادرة عنهم بسبب قدرته [illegible] وان كان الحق خلافه فلعلهم قبول الوجود وثبوت الحركات والاعدام يتحققان في
الممكنات يدل على ذلك ما نقلناه سابقا من التجهيد ولا [illegible] فان ذلك يقتضي جواز ان يستعد المادة لحدوث ممكن دون آخر
لا يوجب تجويز صدور ممكن من غير الواجب بل يوجب عدم امكان صدوره عن الواجب لا يجوز صدوره عن غير الواجب فهو
لا ينافي قولنا كل ما هو مقدور الغير مقدور له ولا يقدح ذلك في عموم قدرته لان المدعي حينئذ شمول قدرته لجميع ما امكان الصدور
عن مؤثر فلو فرض ما لم يكن متعلق قدرة فاعل بل لعدم استعداد المادة لحدوثه والظاهر صح اطلاق اسم الممكن عليه مسامحة فالتأثير
في عدم تعلق قدرته له بل لم يصدق عليه اسم الممكن وكان معدوما ولا المنع فالامر فيه ظاهر وما ذكرنا يندفع ما قيل ان المقصود
المورد انه اذا كانت المادة مستعدة لحدوث ممكن دون آخر لم يكن نسبة الذات الى جميع الممكنات على السواء فلا يجوز صدور
ممكن عن غير الواجب ولم يلزم من الجواب المذكور ثبوت تساوي النسبة بل اللازم منه عدم الايجاب كون المادة مستعدة لحدوث ممكن

دون آخر لجواز صدور ممكن عن غير الواجب وهو غير المقصود ووجه الاندفاع ان ما يقدح في عموم القدرة انما هو جواز صدور ممكن عن غير
الواجب لا عدم جواز صدور ممكن من الواجب [illegible] الامور وان ادعى انه يلزم على قاعدة الحكمة صدور ممكن عن غير الواجب يكون مقدورا
له تعالى حيث عموم القدرة فيندفع دعواه بالجواب المذكور وان لم يدع ذلك بل ادعى لزوم عدم جواز ممكن عن ذاته فيجاب عنه بانه لا يقدح
في عموم القدرة والحق ان هذا الجواب غير صحيح على القواعد التي قررناها لان كان صدق عليه اسم الممكن وهو ممكن في حد ذاته وحاق مرتبة
يكون متعلقا للقدرة المطلقة وان لم يتعلق به القدرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير نظرا الى امر خارج عن ذاته من عدم استعداد المادة لحدوثه
او غير ذلك من المصالح الراجحة لنظام الكل كيف لا وكل ممكن محتاج الى المؤثر فلا بد لكل ماهية ممكنة مؤثر وفرض ممكن لا يحتاج اليه
المؤثر فرض انقلاب الحقيقة واذا كان لكل ممكن مؤثر سواء كان موجودا او معدوما يكون لهذا الممكن الذي لم يستعد المادة لحدوثه
ايضا مؤثر لا موجدا ومعدوما واذا احتاج الى المؤثر بان يكون بحيث انتهاء الى الواجب كان متعلقا فيكون متعلقا للقدرة
المستجمعة لشرائط التأثير بالواسطة والقدرة بالمعنى المشهور بلا واسطة نظرا الى ان مقدور المقدور مقدور مقدورا له بالنظر الى ذاته
فالقول بان مثل هذا الممكن لا يتعلق به قدرة الواجب اصلا غير صحيح فالحق في الجواب ان يقال ان استعداد المادة لحدوث ممكن
دون آخر لا يوجب عدم تجويز صدور ممكن عن الواجب بعين كون استعداد المادة شرطا لحدوث الممكن لا يوجب تجويز عدم امكان
صدور ممكن عن الواجب بالنسبة الى نفس القدرة التي هي مجردة عندهم بمعنى ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل لان المشية عندهم
لا يتعلق بما لم يستعد المادة لحدوثه لاستلزامه الترجيح بلا مرجح عندهم ممكن لو تعلقت لكان صادرا عنه تعالى والحاصل ان هذا الممكن مقدور
له تعالى بالقدرة بالمعنى المشهور اي صحة الصدور واللاصدور بالنظر الى ذاته وان لم يكن مقدورا بالقدرة بمعنى صحة الفعل بالنظر الى
الداعي وغيره من شرائط التأثير فان قيل اذا لم يستعد المادة لحدوث ممكن فلعدم المقدور الوجوبية على ايجاد ذلك الممكن بالنسبة الى
اصل القدرة اعم من غير اعتبار استجماع الشرائط لا بد لنفيه من دليل قلنا بعد تسليم ان مثل هذا الممكن محتاج الى مؤثر وتسليم انتهاء
سلسلة المؤثرات موجبة كانت او معدومة الى الواجب جب قدرة [illegible] اليه هذا الممكن نظرا الى اصل القدرة والانكار
مكابرة وقد ظهر ووضح ان المنع المذكور الخ جواز كون الخصوصية في الممكنات مأخوذة من تعلق القدرة مدفوع على قاعدة الاشراف
والحكماء [illegible] اصول الاشاعرة فلا يرد اصلا حتى يحتاج الى الدفع بعدم التمايز بينها والتخصيص [illegible] في المعدومات وان كان اصل الحكم
فاسدا وقد [illegible] بعض المشاهير لا فرق بين مذهب الاشاعرة والمعتزلة والحكماء في ورود المنع الا الفرق في دفعه فان الاشعري لما اعتقدوا
ان ليس التأثير الا بالغير واجب الوجود دفعوا منع كون ممكن غير مقدور للواجب بانه لا يلزم من كونه غير مقدور له عدم امكان
صدوره من الغير فان كل ما يمكن صدوره من الغير انما يصدر من الواجب بالذات ولا على مذهب المعتزلة فدفع المنع المذكور الا ان [illegible]
مرادهم من تساوي النسبة ذات الواجب الى جميع الممكنات هو تساوي النسبة باعتبار كونه قادرا مع قطع النظر عن الارادة والعلم
بالاصلح واورد عليه بانه لا حاجة [illegible] الى الاستدلال المشهور وصحته على عدم ثبوت التمايز بين المعدومات وكون المعدوم لا شيئا محضا
ونفيا صرفا لا امتياز فيه اصلا فلا يجب لورود المنع المذكور اصلا وانما يرد على من لم يقل بذلك واثبت الامتياز والخصوصية للمعدومات

كالمعتزلة والحكماء فورود المنع على مذاهب الثلثة لا وجه له الا ان يكون نظر هذا القائل الى ان القول بعدم التمايز انما [illegible] افراد
لا يقتضي وجود البعض دون البعض حيث يمتنع ح البعض والبعض فلا بد للاشعري ايضا ان يقول بتمايز بين المعدومات في الجملة وان لم يكن
على نحو ما يقول المعتزلة وح لا فرق بين المذاهب الثلثة في ورود المنع ولا يخفى ما فيه من التكلف [illegible] بعض الفضلاء [illegible]
الاستدلال المشهور على عدم تمايز المعدومات بناء على ان العدم نفي محض فكيف يكون بين مذهب الاشاعرة ومذهب المعتزلة فرق قطعا في
ورود المنع اذ لا يمكن على هذا القول القول بكون البعض مقدورا دون البعض بل لا يتصور حينئذ البعض والكل اذ لا تمايز اصلا
ثم [illegible] ان منع القائل بان عدم الفرق بين المذهبين في ورود المنع اوضح من هذا البناء الظاهر وضعف هذا البناء [illegible]
ثبوت الوجود الذهني وصحة البناء [illegible] الاشاعرة من عدم تفاوت الممكنات في نظره باعتبار علمهم بالنفع وغيره بخلاف مذهب
المعتزلة وح لا فرق بين المذهبين في ورود المنع لجواز اختلاف نسبة ذات الواجب الى الممكنات على مذهب الاشاعرة [illegible]
فان سند تجويز الاختلاف لا ينحصر في ثبوت المعدومات الذي ذهب اليه المعتزلة فان [illegible] على الايجاد ما يصلح سندا للاختلاف
قطعا ولو لم تتفاوت الممكنات في نظره باعتبار علمهم عند الاشاعرة فيمكن ان يجاب بسند المنع بجريان العادة بايجاد البعض دون
البعض او اختلاف المهيات في انفسها باللوازم والذاتيات فدفع منهم بانه لو لم يكن بعض الممكنات مقدورا له لم يكن ممكن الصدور
عن الغير فانما يصدر عن الواجب بالذات وعن المعتزلة بان اراد [illegible] النسبة باعتبار كونه فاعلا مع قطع النظر عن الارادة والعلم
بالاصلح وح يصح عموم القدرة على المذهبين ولا ينافي مذهب المعتزلة انتهى ولا يخفى ان [illegible] هذه التوجيهات [illegible]
الحق ان المنع المذكور على مذهب الاشاعرة غير وارد نظرا الى ما ذهبوا اليه من عدم التمايز في المعدومات [illegible]
كما اشير اليه فما ذكره القائل المذكور من عدم الفرق بين المذهبين في ورود المنع غير صحيح ثم ما ذكره في وجه دفع المنع المذكور
فتبين على مذهب الاشاعرة وان كان ثابتا من مذهبهم لانه لا شك [illegible] الاشاعرة نفوا التأثير عن غيره تعالى فعلى ما ذهبوا اليه [illegible] ان كل ما هو
مقدور الغير لا بد ان يكون مقدورا له تعالى الا ان الكلام في صحة الاستدلال المشهور وفي اثبات ما ذهبوا اليه ولو تم الدليل على وجود
هذا المذهب لم يفتقر الى اثبات عموم القدرة الى الاستدلال المشهور بعد اثبات ما ذهبوا اليه من نفي التأثير عن غيره تعالى اذ يثبت حينئذ ان
كلما هو مقدور الغير مقدور له تعالى ولا يثبت مقدورية [illegible] ممكن له تعالى [illegible] ان عموم القدرة يتوقف على ذلك هذا وقد استدل بعض
المشاهير على عموم القدرة بان امكان الصدور عن الغير بالارادة علة للمقدورية اذ الشيء الذي لم يتصف بامكان الصدور عن الغير بالارادة
لم يتصف بالمقدورية وما اتصف به اتصف بها [illegible] التلازم [illegible] العلية [illegible] لاثبات المط وان لم يفد علية
[illegible] المعروف فان مراده بالعلية ما يتناول [illegible] التلازم فلا يرد انه لا يلزم مما ذكر الا التلازم بين امكان الصدور عن الغير بالارادة و
المقدورية وهو لا يفيد علية لها لجواز ان يكونا معلولي علة ثالثة [illegible] امكان الصدور عن الغير بالارادة هو المقدورية والفرق
بينهما بالاجمال والتفصيل كالفرق بين الانسان والحيوان الناطق فالمراد بالعلية هنا [illegible] عليه الحكم كما يقال [illegible]
من كونه حيوانا ناطقا [illegible] استلزام امكان الصدور عن الغير بالارادة المقدورية [illegible] وكل ما له امكان الصدور عن الغير له امكان

الصدور

الصدور عن الواجب سواء كان بلا واسطة او بواسطة نظرا الى ادلة اثبات الصانع واثبات التوحيد فقدرة الواجب متعلق بجميع ما له
امكان الصدور عن الغير فمن لم يجوز كون الممكن فاعلا [illegible] الى ان الممكن باعتبار انه ممكن لا شيء محض وما كان كذلك لا يصح ان يكون موجدا
يكون [illegible] وقوع جميع الممكنات بايجاد الواجب وقدرته ومن جوز كون الممكن [illegible] كالاجسام جوز ان يوجد الواجب [illegible] حركات الاجسام
ضرورة ان المقدور على ايجاد الحركة قادر على ايجاد الحركات [illegible] ان قدرة الواجب [illegible] التأثير [illegible] الا بالممكنات التي
لها امكان الوقوع بالنظر الى علمه بالنظام الاعلى لا بلا واسطة كما ذهب اليه البعض او بواسطة مطلقا [illegible] صدور حركات من الجواهر انما
هو عن الواجب ولا قدرة على الاطلاق غير متعلق بجميع ما هو ممكن الصدور عن الغير انتهى ما ذكره [illegible] بعض
الفضل تقرير هذا الدليل مع مقدمات ما ذكره وان يقال كل مقدور له امكان الصدور عن الغير مطلقا بالارادة وكل ما له امكان الصدور عن
الغير مطلقا ينتج ان كل مقدور له امكان الصدور عن الغير مطلقا ثم نقول كل مقدور له امكان الصدور عن الغير مطلقا وكل ما كان له
امكان الصدور عن الغير مطلقا له امكان الصدور عن الواجب بالارادة سواء كان بواسطة او بغيرها لوجوب استناد جميع الاشياء اليه [illegible]
ينتج كل مقدور له امكان الصدور عن الواجب بالارادة ولكن [illegible] كل مقدور له امكان الصدور عن الغير مطلقا
بالضرورة وكل ما له امكان الصدور عن الغير بالضرورة له امكان الصدور عن الواجب بالارادة لما ذكرنا فحصل النتيجة وانما حملنا الكلام
على ما يتبين [illegible] قيد بالارادة اذ لو لم تعتبر في الاوسط يلزم [illegible] او عدم تكرر الاوسط وان اعتبر لم يلزم من الدليل كون
امكان الصدور عن الغير بالايجاب كالاحراق الصادر عن النار [illegible] متعلقا للقدرة [illegible] وتوضيح ما ذكره [illegible] وانما حملنا كلام
المستدل المذكور حسب صغرى القياس قوله كل مقدور له امكان الصدور عن الغير بالارادة وكبراه قوله وكل ما له امكان الصدور
عن الغير له امكان الصدور عن الواجب وحسب النتيجة قوله وكل مقدور له امكان الصدور عن الواجب بالارادة فاعتبر قيد في
الارادة مع الاوسط في الصغرى ولم يعتبره معه في الكبرى فان اعتبره معه في الكبرى [illegible] على الظهور يكون المراد من المقدور في
النتيجة ما هو ممكن الصدور عن الغير بالارادة فيلزم منه ان يكون كل ما هو ممكن الصدور عن الغير بالارادة ممكن الصدور عن الواجب ولا يكون
ما هو ممكن الصدور عن الغير بالايجاب كالاحراق الصادر عن النار ممكن الصدور عن الواجب وان لم يعتبره معه في الكبرى [illegible]
فيها [illegible] في الصغرى فلا بد ان يحمل قوله على ما بين بان يقول [illegible] صغرى القياس الاول وكبرى القياس الثاني
مع نتيجة [illegible] على الظهور [illegible] قول المستدل المذكور على [illegible] اثبات المط بقياس واحد [illegible] في الواقع
ويكون الاستدلال بحسب الصغرى قوله كل مقدور له امكان الصدور عن الغير مطلقا اي سواء كان بالارادة او بغيرها وادعى الضرورة في
ذلك وحسب الكبرى قوله وكل ما له امكان الصدور عن الغير مطلقا بالضرورة له امكان الصدور عن الواجب بالارادة وحسب دليل
ذلك ما اشرنا اليه [illegible] ان جميع الاشياء [illegible] الى الواجب [illegible] صدوره عن الغير يمكن صدوره عن الواجب بالارادة سواء كان
بواسطة او بغيرها [illegible] النتيجة [illegible] قوله كل مقدور له امكان الصدور عن الواجب بالارادة هذا ما ذكره بعض الافاضل في شرح كلام
القائل المذكور مع توضيح ويرد عليه [illegible] حسب الاستدلال المذكور [illegible] ان المراد [illegible] صغرى القياس

وحمل عليه قوله لامكان الصدور عن المختار بالارادة لا ما يصح لتعلق القدرة به كما هو ظاهره او الممكن مطلقا على الاول لا يلزم من المقدمتين اللتين
ذكرهما الا ان كل ما يصدر عن الشيء بالقدرة له امكان الصدور عن الموجب ولا يشمل ما يصدر عن الشيء بالايجاب كالاحراق الصادر عن النار فلا
انك كما مر به الفاضل المذكور الذي هو حاصل الاستدلال المذكور على ما تبين من انه لا حاجة الى الكلية على ما تبين لانه صرح بانه لو حصلنا الا الاستدلال
والحسن بناء قوله في الارادة في الكبرى وقد ذكر فيه الظهور لم يفهم من الاستدلال كون ما له امكان الصدور عن المختار بالايجاب كالاحراق [illegible]
متعلقا للقدرة ثم يكفي على ما تبين لا دخل لذلك فالام يرتفع معه فاي حاجة اليه حسب يكفي قياس واحد وعلى الثاني اي كون المراد
من المقدور هو الممكن مطلقا يمنع صغرى القياس الاول اذ لعل من الممكنات ما لا يمكن صدوره عن المختار بالارادة كالاثر الصادر عن
الطبايع مع انه لا حاجة الى [illegible] المذكور وحسب الاستدلال المذكور على ما تبين انه يكفي ان يقال كل ممكن له امكان الصدور
عن المختار بالارادة وكل ما له امكان الصدور عن المختار بالارادة له امكان الصدور عن الموجب بالارادة لانتهاء جميع الاثار اليه تعالى
فينتج ان كل ممكن له امكان الصدور عن الموجب بالارادة فقد ظهر ان حسب الاستدلال المذكور على ما تبين مع قيد الارادة لا
ينفع في الغرض المذكور اي ادخل ما له امكان الصدور بالايجاب وانه ينفع في حذف هذا القيد وهو موجود في كلام المستدل [illegible]
لا ريب في انه مع اخذ الارادة في الاستدلال المذكور والقول بحذف المستدل لها انما ابناء على الظهور او لعدم الاحتياج اليه لكون
الاستدلال ناقصا غير ناهض لاثبات المطلوب سواء اريد من المقدور ما يصح لتعلق القدرة به او الممكن وسواء حسب على ما تبين او قياسا واحدا
كما تقدم لورود ما اشرنا اليه من عدم دخول ما يصدر عن الشيء بالايجاب ومن منع الصغرى اذ لا نسلم ان كل ممكن له امكان الصدور
عن المختار بالارادة بل لا نسلم ذلك فلعل موجبها الاثر من الممكنات الغير الموجودة فهو لا ينهض على اثبات شيء من الاحكام الا
المذكورة العنوان المذكور فضلا من الاحق الذي ذكرنا بل انه هو المقصود اي شمول القدرة لجميع الممكنات الموجودة والمعدومة فلا
ويمكن ان يجعل الصغرى والكبرى في الاستدلال المذكور عكس ما تقدم بان يجعل المحمول موضوعا وبالعكس حتى يصير صورة القياس هكذا
كل ما له امكان الصدور عن المختار بالارادة فهو مقدور وكل مقدور فله امكان الصدور عن الموجب بالارادة لينتج كل ما له
امكان الصدور عن الموجب بالارادة وهو كما ترى لكنه في امكان جعله قياسين وفي وروده يرد عليه فان المراد من المقدور في
الاوسط ما يصح لتعلق القدرة به فلا يكون ما يصدر عن الشيء بالايجاب داخلا فما يكون صدوره عن الموجب بالارادة صحيح لو حذف
لفظ الارادة لم يصح الاستدلال انه لورود المنع على الصغرى فوشي ان التمم هذا الاستدلال بحيث يرجع الى ما حققناه وجب ان
يحذف قوله بالارادة عن الصغرى ويجعل الموضوع في الصغرى هو الممكن مطلقا والمحمول قوله له امكان الصدور عن المختار مطلقا حتى
يصير صورة القياس هكذا كل ممكن له امكان الصدور عن المختار فله امكان الصدور عن الموجب بالارادة سواء كان بلا واسطة او بواسطة
فينتج ان كل ممكن له امكان الصدور عن الموجب بالارادة وهذا معنى عموم قدرته تعالى واما الكبرى فظاهرة لانتهاء جميع الاثار اليه تعالى بلا
على ثبوت التوحيد وحدوث العالم وقيام الدلالة على صدور ما يصدر عنه بالارادة والقدرة وكفاية صدور على اثبت عنه تعالى بالقدرة والارادة
في كون هذا الشيء صادرا ايضا واما الصغرى فلان كل ممكن فهو محتاج الى المؤثر فمؤثره لا واجب او ممكن موجود او معدوم وعلى التقادير يثبت المطلوب

كما مر غير مرة وبذلك يندفع ما اورد على الصغرى بانا لا نسلم ان كل ممكن له امكان الصدور عن المختار اذ لعل من الممكنات ما لا يقدر شيء على ايجاده
وان لم يجب وانه عن الوجود ولو سلم فلا نسلم امكان صدوره عن كل شيء من الموجودات بل ربما لا يجوز صدوره الا عن ممكن معدوم وكذا
الحال في ذلك الممكن الى ان وكذا فلا يلزم امكان صدوره عن الموجب ثم ان امكان الصدور عن الموجب بلا واسطة او بواسطة
انما هو في ما يكون صدوره عن الموجب يسر الى ان لا يكون صدوره يتوقف وجوده على معدوم آخر وهكذا وعلى هذا فلا يحصل الغرض الاستدلال
المذكور على اثبات عموم القدرة بالمعنى المطلوب اي شموله لجميع الممكنات الموجودة والمعدومة مرتب لو نزلنا على الايراد الاول فانما
حيث عموم القدرة بمعنى شموله لجميع الموجودات بلا واسطة او بواسطة لو انزلنا من الايراد الاول فلو اجري الاستدلال المذكور
في اثبات عموم القدرة بهذا المعنى بان يبدل الممكن في موضع الصغرى بالموجودات ولا يرد عليه شيء مما اوردناه ضرورة ان تحقيقه بما ذكرنا
من انه بعد اثبات التوحيد وحدوث العالم لا خفاء في كون جميع الموجودات مستندة اليه تعالى بلا واسطة او بواسطة وعلى ما ذكر يمكن
ان يحمل على الاستدلال المذكور ان كل ما يستدل يصح لتعلق الكلية فيه فهو مقدور له تعالى بلا واسطة او بواسطة وحمل كلامه على ذلك
ممكن بحيث هو حقه الانطباق عليه فانه يختص الجزء بالجزء الموجود واندفع عنه الايراد ان معا وان لم يكتف به فلا شبهة في اندفاع الايراد
الاول عنه وان ورد عليه الايراد الثاني اشد مما اورد بغير انتفاء الايضاح ووجه الاندفاع انه بعد ما ثبت ان كل ممكن محتاج
الى مؤثر فكل ممكن يتوقف وجوده في نفس الامر لفظ الحقيقة في حاق الواقع ونفس الامر يتميز ويتشخص له الى احد الطرفين ما يصلح للتأثير
فيه وكونه موجدا له فاندفع الايراد الاول ثم اذا كان الصالح للتأثير فيه والايجاد له معدوما والصالح لايجاد هذا المؤثر ايضا معدوما
وهكذا فانه يخرج من سلسلة هذه المعدومات الى الموجب اولا بل يجب الغير المتناهي في الاول حيث المطلوب وعلى الثاني نقول
ان مجموع تلك السلسلة المعدومة الغير المتناهية بحيث لا يشذ منها شيء ممكنة محتاجة الى المؤثر الى ان يصلح للتأثير فيه فهذا المؤثر ان كان
واجب الوجود بالذات ثبت المطلوب وان كان غيره فاما ان يكون موجودا فيثبت المطلوب لانتهاء جميع الممكنات الموجودة اليه تعالى وان
كان معدوما لزم الخلف لانا اخذنا جميع سلسلة الممكنات المعدومة بحيث لا يشذ منها شيء ثم ما ذكره اخيرا من امكان اجراء الاستدلال
المذكور في اثبات عموم القدرة بمعنى شموله لجميع الموجودات وتخصيص مدعى الفاضل به فيه ان ثبوت عموم القدرة بهذا المعنى امر لا يهم الكلام
فيه وان المهم بحسب الاعتقاد اثبات شموله لجميع الممكنات الموجودة والمعدومة كما هو الظاهر من ادلتهم وتخصيص المدعى بما هو المطلوب المهم خلاف الظاهر
والمتبادر فان قلت هل يمكن ان يجعل قياس المستدل المذكور على القياس الذي ذكرته وقلت ان الموضوع في الصغرى في قياسه
هو قوله كل ممكن وفي قياسه هو قوله كل ما له امكان الصدور عن المختار والمحمول في قياسه هو قوله له امكان الصدور عن المختار في
قياسه هو قوله له امكان الصدور عن المختار وفي قياسه هو قوله فهو مقدور وفي ذلك جعل في الارادة جزءا لموضوع الصغرى ومحمولها
احدهما الى الاخر وبذلك يظهر ان الاستدلال لا يخلو من اختلال نعم يمكن التوفيق بان يقال ان الصغرى في استدلاله محذوفة
ذكرناه وقد حذفها اعتمادا على الظهور وكذا حذف قوله بالارادة عن محمول الكبرى اعتمادا على الظهور وقوله ان امكان الصدور
عن المختار بالارادة على المقدورية مقدمة خارجة عن القياس والغرض من ايرادها بيان انه اذا ثبت بالقياس المذكور ان كل ممكن له

امكان الصدور من الواجب بالارادة يثبت عموم قدرته اذ على القدر ربما يثبت الا امكان الصدور بالارادة فاذا ثبت ان كل ممكن له
امكان الصدور عن الواجب بالارادة وثبت بحكم تلك المقدمة ان كل ماله امكان الصدور عن شيء بالارادة فهو مقدور له ثبت
ان كل ممكن مقدور له وهو معنى عموم القدرة وعلى هذا ينطبق كلام بعض الاعلام حيث قال اجمالا ودافعا عن هذا الاستدلال المذكور وفيه
ان ثبوت مقدورية شيء لفاعل هو امكان صدوره عنه بارادته كما يظهر من تفسير القدرة وهذا بالنسبة اليه تعالى ثابت في جميع
الممكنات اذ كل ما يمكن صدوره عن فاعل فهو ممكن الصدور عن الواجب بالذات بارادته بلا واسطة او بواسطة تنتهي اليه ضرورة
انتهاء جميع سلسلة وجود جميع الممكنات الى ارادته الموجبة لوجود العالم جملة فقدرته متعلقة مطلقا بجميع الممكنات وهذا ما ليس النزاع
فيه انتهى ثم لا يخفى ان ترتيب القياس على ما قررناه يحصل الاستدلال على نحو ما استدل له به على المطلوب سابقا فهو يثبت عموم القدرة
المطلقة اي امكان الصدور واللاصدور بالنظر الى الذات بالنسبة الى جميع الممكنات الموجود والمعدوم بلا واسطة نظرا الى انه
مقدور له وشيء له بالنظر الى ذاته ويثبت عموم القدرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير بالنسبة الى الممكنات التي لها امكان الوقوع بالنظر اليه
فقط بالنظام الاتم ودون الممكنات الموجودة والى هذا اشار المستدل المذكور في آخر كلامه بقوله وكل ما يصدر عن قدرة الواجب القوية
بجميع شرائط التأثير الخ فانه بيان المراد من قوله فقدرة الواجب متعلقة بجميع ما له امكان الصدور عن الغير ثم يظهر به مطلوب القوم من
العموم فهو عين ما هو المراد من القدرة التي قلنا انها متعلقة بجميع ما له امكان الصدور عن الغير هو القدرة التي لا يقارن بها ملاحظتها
امر آخر والقدرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير اذ قد يمتنع صدور شيء عنه بالنظر الى علمه بالنظام الاصلح ومنافاته ذلك وجه الشيء لم
القدرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير انما تتعلق لا بدون واسطة كما ذهب اليه الاشاعرة او مطلقا كما ذهب اليه المعتزلة بجميع ما له امكان
الوقوع بالنظر الى علمه بالنظام الاصلح دون ما يمتنع بالنظر اليه الا عند المعتزلة فانه يمتنع صدور الشرور والآفات الشديدة المضادة للنظام
كاستئصال جميع الخلائق اجمعين وتكذيب الانبياء والمرسلين والا عند الاشاعرة وان لم يمتنع صدور شيء عنه عقلا لتجويزهم صدور كل
شيء حتى القبائح والشرور عنه تعالى عقلا لكنهم يقولون عادته تعالى جارية بايجاد الخيرات دون الشرور وكذلك بايجاد النظام الاعلى دائما
تعلق القدرة به بالذات لكن امتنع بالنظر الى علمه بالنظام الخير عند المعتزلة عقلا وعند الاشاعرة عادة واما عموم القدرة في كلام هذا
القائل على القدرة بالمعنى المشهور اي امكان الفعل والترك بالنظر الى الذات دون القدرة المستلزمة للحدوث اي صحة الفعل
كل من الطرفين بالنظر الى الذات وان حمل هذا القائل قدرته التي وقع النزاع فيها بين الفلاسفة والمليين على القدرة بهذا المعنى
اي ما يستلزم الانفكاك بين الواجب وبين كل من طرفي الفعل والترك اذ كان المراد اثبات عموم القدرة بالنسبة الى جميع الممكنات
وجميع ما له امكان الصدور عن الغير ثم يثبت عموم القدرة على المشهور اذ لا شك ان الممكنات التي لم توجد تكون عدمها ممتنع الانفكاك
عنه بالنظر الى الذات واما صحة ذلك بالنظر الى ذاته تعالى ثم لو كان الغرض اثبات عموم القدرة بالنسبة الى جميع الموجودات لكن حمل القدرة
على صحة الانفكاك كل من الطرفين بالنظر الى الذات بشرط ان لا يجب الانفكاك كل منها في وقت دون وقت انفكاك الاجزاء اذ الانفكاك
كل منها في وقت واحد ممتنع على التحقيق لما مر من لزوم عدم المحال في زمان عدمه انما كان بالنظر الى الذات وعلمه بالنظام الاتم فوجوده

كان محالا بالنظر الى الذات و الا كان محالا بالنظر الى ذاته وكذا وجوده في وقت وجوده اذ كان مقتضى الداعي العلم بالاصلح او ذات
الوقت فعدمه فيه كان محالا بالنظر اليه وان كان جائزا بالنظر الى ذاته تعالى فاثبات عموم القدرة بالنسبة الى جميع الممكنات او جميع الموجودات في
كل وقت انما يتاتى اذا حمل القدرة على المعنى المشهور اي امكان كل من الطرفين وانفكاكهما بالنظر الى الذات لا على المعنى المستلزم للحدوث
اي امكان كل من الطرفين وانفكاكهما بالنظر الى الذات وانما يتاتى اثبات عموم القدرة بمعنى صحة الانفكاك بالنظر الى الذات فان امكان الوقوع
بالنظر الى علمه بالاصلح بشرط ان لا يتحقق زمان لا انفكاك الطرفين بل يكون انفكاك الطرفين الترك في وقت والفعل في وقت آخر
والقدرة بهذا المعنى ثابتة الا بمعنى ترك ايجاد العالم في الازل وايجاده فيما لا يزال وبهذا المعنى هو معنى القدرة المستجمعة لجميع شرائط التاثير حتى توقع
هذا القائل بانها لا يتعلق الا بما له امكان الوقوع بالنظر الى علمه بالنظام الاصلح فكيف يمكن ان يجعل القدرة المطلقة التي هي محل النزاع
بجميع الممكنات على هذا المعنى ثم لا يخفى انه بعد ما اثبت على تعلق القدرة المستجمعة لجميع ما له امكان الوقوع بالنظر الى العلم بالاصلح اي النظام الممكنات
الموجودة اختلفوا الاشعري ابو الحسن اراد ان يعلقه بجميع الممكنات بل هو بلا واسطة حتى يكون مفيض الوجود على الجميع هو الواجب سبحانه من دون تأثير
من الوسائط واما من يكون بالواسطة بالنسبة الى بعض الموجودات وقد ذكرنا ان الظاهر من كلام الحكماء هو الاول وهو المنقول عن الاشاعرة وقد
صرح به جماعة من المتاخرين وقد صرح بعض الاذكياء بانه ثبت ان الامكان علة الاحتياج الى المؤثر مطلقا في بادي الرأي وبعد حكم البرهان بظهور ان
الامكان علة الاحتياج الى الواجب المؤثر الواجب بالذات لان مقتضى الوجود ليس الا الواجب تعالى والامكان انما هو علة الاحتياج الى الواجب
بالذات لا شريك له في جميع الممكنات وعدم بالنسبة اليه فيكون جميع الممكنات صادرة عنه بالعلم والارادة وما يصدر عن شيء بالارادة يكون مقدورا
له لان القدر وهو من الصفات التي تؤثر على وفق الارادة فيكون جميع الموجودات صادرة عنه تعالى بالارادة والاختيار فيلزم ان يكون جميع الممكنات
مقدورة له تعالى بلا واسطة فخصوصية هذه التي هي الامكان يستلزم خصوصية الصفة الاثر والظاهر من كلام جماعة هو الثاني فانه يظهر من كلامهم تجويز
ان يوثر بعض الممكنات في بعض آخر من جهة المستندة اليه تعالى وقد ذكرنا ان نظر الفرقة الاولى الى ان مفيض الوجود ليس الا الواجب تعالى لان الممكن
لا شيء محض وما كان كذلك لا يمكن ان يعطي وجودا وعلى هذا فالقول بشمول قدرته لجميع الموجودات بلا واسطة ظاهر لا سترة فيه ونظر الفرقة الثانية الى ان
الممكن لو كان موجدا فانما يوثر في جهة المستندة اليه تعالى وبهذه الجهة ثبت عدما محضا وقد تقدم الكلام في ذلك مفصلا وعلى هذا لا يكون هذا الخلاف
مختصا بالحركات والاعراض اذ المستند من الدليل المذكور جواز ايجاد بعض الممكنات بعض الجواهر بالجهة المستندة الى الواجب تعالى وقد ادعاه
المستدل المذكور من اتفاقهم على تقدير الحركات من الجواهر انما هو من الواجب تعالى الا ان يقف قد نقل الاتفاق المنقول
فانه لا نزاع بينهم في عدم صدور الجواهر من الممكن انما النزاع بينهم ليس الا في الافعال المستندة الى المخلوقين التي هي حركات او ما يتعلق بها
ولا يخفى ذلك فالحكماء مستقلون على ان صدور الجواهر انما هو بقدرته وارادته تعالى نعم ذهب بعض من يتبع المعتزلة الى ان الله تعالى لم يخلق شيئا الا الاجسام
فاما الاعراض فانها من محدثات الاجسام لا طبعا كالنار التي تحدث الاحراق والشمس التي تحدث الحرارة والقمر الذي تحدث التلوين والا اختيارا
كالحيوان يحدث الحركة والسكون والاجتماع والافتراق واذا ذهب بعض هؤلاء الى ذلك خص المستدل المذكور بكيفية صدوره عن الواجب تعالى
الحركات بالجواهر دون غيرها من افعال العباد والحركات من الجواهر وسائر اقسام الاعراض فانه لو لم يكتف بالجواهر لم يتناول كلامه مذهب معتزلي

فقد لا ريب في ان الاحداث المتكونة لم يكن تصدر الحوادث عن الممكن ثم الظاهر من قواعد الفلاسفة استناد وجود جميع الممكنات الموجودات من الحوادث
والاعراض اليه تعالى بدون مشاركة من الوسائط سوى الضعف الجبار على ما تقدم والقول بان الدليل الدال على استناد جميع الموجودات
اليه تعالى لا يجري في الحركات [illegible] وعلى ان تخصيصها بالعالم لم يكن امرا بالضعف ولا قابلا للتغيير [illegible] انما [illegible] القوة [illegible] الحمل فلا
ينافي تحقق جهة القوة والعدم في فاعلها بل يجب ان يكون في فاعلها القريب المباشر لها جهة القوة [illegible] فيجب ان يكون الممكن فاعلا
لها فقد عرفت ما فيه ثم لا ريب في ان من جوز استناد الحركات الى غير الواجب فقد ذهب الى انها مقدورة للواجب تعالى بالقدرة المطلقة
لان القادر على ايجاد المحرك والمتحرك قادر على ايجادها [illegible] بين التحريك والحركة ضرورة وذلك هو ايجاد الحركة منه تعالى لان ايجاده
قائم بالذات ممتنع بالذات فلا يقبل بعض الحركات الممكنة [illegible] بالنسبة اليه تعالى [illegible] المقدرة [illegible]
والقبيح وكل ما [illegible] بالنظر الى القدرة فلا يكون [illegible] لا قدرة [illegible] محيط بالكل [illegible] للجميع ثم ما ذكره
المستدل المذكور [illegible] من جواز كون الممكن محركا للاجسام جوز ان يوجد الواجب تعالى حركات الاجسام ضرورة ان القادر على ايجاد المحرك
قادر على ايجاد الحركات [illegible] يتعلق القدرة المستجمعة للواجب لجميع الموجودات اعم من ان يكون بواسطة او بدونها واستناد
حركات الاجسام اليها لا الى الواجب ليكون تعلق قدرته المستجمعة لجميع شرائط التاثير بها بالواسطة [illegible] تعلق قدرته المطلقة [illegible] ايجادها
بالنظر الى ذاته تعالى بلا واسطة لان القادر على ايجاد المحرك قادر على ايجاد الحركات بالنظر الى ذاته وان [illegible]
في الايجاد [illegible] المذكور فان المستدل المذكور قد صرح في [illegible] بان قدرة الواجب تعالى ان القدرة المطلقة يتعلق بجميع ما له امكان
الصدور عن الغير والا القدرة المستجمعة لجميع الشرائط فانما يتعلق بما له امكان الوقوع بالنظر الى علتها [illegible] بلا واسطة كما هو راي جماعة
او اعم من كونه بلا واسطة او بواسطة كما هو راي آخرين فغرضه من كلامه المذكور ان من جوز تخلف الوسائط في القدرة المستجمعة [illegible] استناد
الحركات [illegible] تعلق قدرته المطلقة بها بالنظر الى ان مقدور المقدور مقدور الا انه [illegible] هذا الكلام [illegible] ان
كل ممكن ولو كان مستندا الى غيره تعالى مقدور له تعالى بالقدرة المطلقة بلا واسطة لانه لو كان مراده انه مقدور له بهذه القدرة ولو بالواسطة
لم يكن [illegible] فرق بينها وبين القدرة المستجمعة لجميع الشرائط [illegible] بان تعلق القدرة المستجمعة لجميع الموجودات ولو بالواسطة متحقق عنده
وبان صدور جميع الموجودات عنه تعالى ولو بتخلف الوسائط في بعضها مما لا ريب فيه ثم ما ذكره المستدل قبل كلامه المذكور بقوله وكل
ما له امكان الصدور عن الغير له امكان الصدور عن الواجب سواء كان بالواسطة او بلا واسطة فقدرة الواجب متعلقة بجميع ما له امكان
الصدور عن الغير اعم من ان يكون بلا واسطة او بواسطة [illegible] ان امكان صدور بعض الممكنات بالنظر الى الذات انما هو مع فرض تخلف
الوسائط لا بدونها وان الممكن صدور بعض آخر بدونه وقد عرفت ان ذلك خلاف التحقيق وان الامكان بالنظر الى الذات ثابت بالنسبة
الى جميع الممكنات بلا واسطة هذا او يقال بعض الافاضل كان المناسب بعد قول المستدل المذكور ومن جوز كون الممكن محركا للاجسام
ان يقف [illegible] هذه ايضا جميع الممكنات مستندة اليه تعالى لكن اعم من ان [illegible] بواسطة او بلا واسطة لان هذا هو الملائم لما سبق [illegible] بقوله
جوز ان يوجد [illegible] بل ظاهره انه رجع عن الكلام السابق ويكون غرضه اثبات كون الجميع مقدورا له تعالى بلا واسطة وذلك [illegible]

القدرة

القدرة في ان من هو قادر على ايجاد [illegible] قادر على ايجاد الجميع بلا واسطة على مذهب المعتزلة [illegible] والحق ان دعوى الضرورة المذكورة
في [illegible] الممكن [illegible] لا القدرة تعم على جميع الموجودات وكذا المقدورات لما لا على جميع الممكنات اذ بعض من الممكنات ما لا يقدر
[illegible] على ايجاده [illegible] يمكن صدوره عن شيء من الموجودات [illegible] اذ لما كان اثبات عموم القدرة بالنسبة الى جميع الممكنات [illegible]
عند هذا [illegible] للمناقشتين اللتين اشار اليها [illegible] بان ما يمكن اثباته انما هو عموم القدرة بالنسبة الى جميع الموجودات وقد عرفت
تحقيق الحق وجواب المناقشتين ثم في كلام هذا القائل خبط وذلك لان ما ذكره من ان غرض المستدل المذكور اثبات كون الجميع
مقدورا له تعالى بلا واسطة ان اراد [illegible] بكلامه هذا ان غرض المستدل اثبات كون الجميع مقدورا له تعالى بلا واسطة بالقدرة المستجمعة لجميع الشرائط
فهو [illegible] لان ما ذكره لا [illegible] بل لا يمكن [illegible] ذلك وان اراد [illegible] ان غرض المستدل اثبات كون الجميع مقدورا له بلا واسطة بالقدرة
المطلقة وكونه [illegible] كلامه [illegible] ما ذكر من [illegible] وكل ما له امكان الصدور عن الغير له امكان الصدور عن
الواجب بلا واسطة او بواسطة ان القدرة المطلقة تعم جميع الممكنات اعم من ان يكون بلا واسطة او بواسطة ففيه ان ما قاله المستدل المذكور
لم [illegible] على ان بعض الموجودات مستند الى بعض آخر [illegible] الحركات [illegible] استنادها الا الى الواجب [illegible] عند من يجوز استناد
بعض الممكنات الى بعض آخر [illegible] ومن جوز كون الممكن محركا للاجسام جوز ان يوجد الواجب حركات الاجسام [illegible] تعلق
قدرته المطلقة بلا واسطة الى جميع الموجودات وليس فيه ما يدل على تعلقها بالممكنات المعدومة فالمفهوم في هذا الكلام [illegible]
[illegible] واعترف بان الضرورة المذكورة [illegible] تعلق القدرة [illegible] لجميع الموجودات وكذا المقدورات [illegible]
للمناقشتين لانه لا ريب في ان الحركات من الممكنات التي [illegible] على ايجادها فاندفع المناقشة الاولى ويمكن صدوره عن بعض
الموجودات فاندفعت الثانية [illegible] انك قد عرفت حال المناقشتين هذا وقد ظهر [illegible] ذكرنا ان حاصل ما [illegible] وتلخيصه ان القدرة
المستجمعة لجميع الشرائط [illegible] لكل الموجودات ومتعلقة بجميعها لا بلا واسطة في الجميع او بتخلف الوسائط في بعضها واما
كل [illegible] الوسائط في البعض وان القدرة بالمعنى المشهور اي امكان الصدور واللاصدور بالنظر الى الذات عامة
شاملة لجميع الممكنات سواء كانت موجودة او معدومة [illegible] او لا [illegible] فقط بلا واسطة لان مقدور المقدور مقدور له
بالذات وقد [illegible] الى جميع ما يتوقف عليه اثبات ما ذكرناه من الدلالة ودفع الايرادات الا انه قد بقي لنا ان نشير الى الجواب
عن شبهة اوردت على المقدمة القائلة بان مقدور المقدور مقدور له والشبهة هي انه لو كانت كذلك [illegible] لكان [illegible]
[illegible] من كل شخص ممكن الصدور [illegible] عن الواجب [illegible] فيلزم ان يكون هذا الشخص [illegible] بوحدته الشخصية ووجوده الشخصي [illegible]
عن زيد مثلا ممكن الصدور [illegible] من قدرة الله تعالى وهو يوجب جواز [illegible] المستقل الواحد الشخصي وكون الواحد [illegible] مع
ضعف وحدته ووجوده [illegible] بسبب الواحد بالعدد [illegible] المحتاج اليه [illegible] التقدير [illegible]
ليس الا القدر المشترك وهو [illegible] بين الواجب وزيد من القدرة ولا ريب في بطلان ذلك من جانب الوجود فما سوى الشرائط
والمعدات والآلات [illegible] يكون [illegible] موجودة [illegible] الشخص سواء كان الشخص [illegible] كما ذهب اليه المعلم الثاني [illegible]

كما ذهب اليه آخرون و لا في جانب الوجود في سائر الشرايط و الآلات و المعدات بان يكون معنى عام مشترك بين كثيرين شرطا او معدا او
آلة لوجود واحد شخصي مع وحدة فاعل الموجود بالعدد فالحق ان بطلانه غير ثابت بهذا العموم من كلام الشيخ في الهيات الشفاء في مقام بيان
ان المفارق مع صورة قائمة علة للهيولى جواز ذلك حيث قال فلقائل ان يقول ان مجموع ذلك العلة و الصورة ليس واحدا بالعدد بل
واحد بالمعنى العام و الواحد بالمعنى العام لا يكون علة للواحد بالعدد فنقول انا لا نمنع من ان يكون الواحد بالمعنى العام المستحفظ وحدته بعموم
بواحد بالعدد علة للواحد بالعدد اشهر و قد تمسك بعض الاعلام بهذا الكلام على جواز استناد حركة الشمس الكلى واحد من اجزاء التامة
و المقدور و لا في جانب العدم بان يكون معنى عام كالعدم عام مشترك بين اعدام كثيرة سببا و علة لعدم معلول شخصي فلا ريب في صحة
كسببه عدم كل جزء من اجزاء العلة التامة سببية او مجموع من جزئيه عدما معا لعدم معلول شخصي و لا ريب في ان ما نحن فيه من قبيل الاول لان المطلوب
جواز كون الواجب علة موجدة لما اوجده غيره فيلزم ان يكون القدرة المشتركة بينهما علة موجدة لواحد بالشخص و الجواب عن هذه الشبهة انه
ليس المراد من المقدور المذكور ان هذا الشخص المعين من الفعل بوحدته الشخصية و وجوده الشخصي الصادر عن زيد مثلا يمكن ان يصدر بعينه
من قدرة الله تعالى حتى يلزم ما ذكر من توارد العلل المستقلة على النوع الشخصي و كون المعنى العام موجدة للواحد بالشخص بل المراد خصوصيات
راى من قال باستقلال العباد في افعالهم ان ذلك الفعل الصادر عن قدرة العبد يمكن ان يوجد بما هو معروض وجوده الشخصي و وحدته
الشخصية بوجود و تشخص آخر فائض عن محض قدرة الله تعالى بدل ذلك الوجود و كما اشار اليه الحكيم الطوسي ره في مبحث القدرة من التجريد
بقوله و لا يتحد وقوع المقدور مع تعدد القادر فان معناه انه لا يجوز ان يقع مقدور واحد من قادرين بوقوع واحد فيفهم منه انه
يجوز ان يقع منهما بوقوعين و ذلك لا يتصور الا بان يقع ماهية المقدور تارة من قادر معروضة لوجود و اخرى من قادر آخر معروضة
لوجود آخر بدل ذلك الوجود ثم اتحد ذلك اي اشتراك الماهية مع تعدد الوجود و التشخص لا يستلزم عدم اشتراك المقدور بالذات بين الله
و العبد نظرا الى ان الوجود و الصادر عن الواجب مغاير بالشخص للوجود و الصادر عن العبد بل هو اي المقدور بالذات واحد مشترك
بينهما اذ المجعول و هو المقدور بالذات هو الماهية المعروضة للوجود و التشخص بالجعل البسيط كما ذهب اليه جماعة او نفسه موصوفا
بالوجود كما ذهب اليه آخرون لا الوجود و العارض وحده و لا مجموع العارض و المعروض نعم الاثر المترتب على الجعل بالمعنى الثاني
اولا هو الاتصاف اي مفاد الهيئة التركيبية الحملية فيستدعي مجعولا و مجعولا اليه بخلاف الجعل بالمعنى الاول فان اثر الجعل المترتب عليه
اولا هو نفس المجعول و هو المعروض و لا يستدعي مجعولا اليه و ثم يترتب موجوديته و وحدته العددية و سائر لوازمه المتاخرة
عنه و بالجملة المقدور بالذات على المجعول هو الماهية المعروضة للوجود من حيث هي اي لا بشرط الوجود و الوحدة و الماهية من
حيث هي امر واحد على فرض صدوره من قادرين و ان تعدد وجودها بالشخص فلا يلزم عدم اشتراك المقدور بالذات
بينهما ثم الواحد المشترك بينهما لما كان هو الماهية دون الوجود الشخصي فلا يلزم منه فساد كون المتعدد علة لواحد من توارد العلل
المستقلة على معلول واحد و كون المعنى العام مع ضعف وجوده علة للواحد بالعدد و ان المشترك ح هو معروض الموجودية و
الوحدة العددية لا بشرطهما و المفاسد المذكورة انما يلزم اذا كان المشترك هو الموجود الواحد بما هو موجود واحد و لا

ما ذهب اليه بعض المحققين من ان المجعول هو الوجود او الاتصاف بالجعل البسيط و كون الماهية امرا مترتبا على هذا الوجود و تابعة له في الموجودية المصيرية
الاعتبارية و نفس الوجود و المتصف به ثم سائر اللوازم و ذلك لا يوجب لمن حقق وجه الكلمات في نفس الامر سيما في مقام تعيين
فيما لا هو في كلام المحقق الطوسي في كتاب مصارع المصارع حيث قال ان العلم ان وجود المعلول في نفس الامر متقدم على مهياته ثم لا هو
و هو المحقق سيما ان حقا انه المقدور بالذات يمتنع ان يتصف بالموجودية و ان لا يتصف بها بسبب ارادة الله بل ليس
الا الماهية التي هي المجعول بالجعل البسيط الذي هو متعلق الارادة اولا الا لما هو جاعل الوجود و ما يضاف الى كلام المحقق نعم الاثر المترتب على — كما ظهر لم
الجعل اولا و بالذات هو الجاعل من حيث هو جاعل كما ان الاثر الشمس على هذا التقدير هو الوجود و لكنه مقدور بالعرض و يتعلق بالارادة ثانيا و
مع ان الاثر المترتب على الجعل اولا على هذا المذهب و العرض و المتقدم بالذات في الخارج و ان كان هو الوجود و انتزاع الماهية
و غيرها من اللوازم مترتب عليه ثانيا الا ان الماهية لكونها متقدمة على الوجود و سبب الوجود التي في المقدورية بالذات و المقدور بالحقيقة
اولا هو و ثانيا الوجود لا ريب في ان الماهية على فرض صدورها من قادرين و ان تعدد وجودها بسبب تعدد جاعلها الا ان تعدد وجودها
الخارجي و وحدتها العددية دون وحدتها النوعية فلا يلزم عدم اشتراك المقدور بالذات بينهما ثم جميع ما ذكر انما هو في الجعل البسيط
ايضا و غير المعدوم موجود اسوا كان هذا المعدوم القابل موجودا و جبيرا ام لا بل بحسب اولا الوجود وجوده في نفسه و قطع النظر
عن قابليته و وجوده سواء كان هذا الجعل صورة او عرضا خارجيا او ادراكيا و لا في جانب الموجود شيئا آخر كجعل
الجسم متحركا و الهيولى متصورا و زيد عالما فالحاصل ان الجعل فيه هو هيئة الجعل المتعلق بالجاعل في نفسه على اي نحو كان و لو لوحظ
بوجوده في نفسه فيكون اثر الجعل في هذه الملاحظة اتصاف المجعول به و يكون له مجعول و مجعول اليه و يكون مركبا التبرير و الاهم
بعض اصحاب المذهب الاول ان الجعل البسيط ان الاثر فيه الا امر بسيط كنفس الاتصاف او الصيرورة او شبه ذلك
لكنه اذ قيس الى الطرفين صير مركبا ثم ترتب هذه الملاحظة اي ملاحظة وجود المجعول لا على وجوده في نفسه بسبب ارادة الجاعل
فانه لا لاحظ في الجعل الا اتصاف المجعول به و تعلق الارادة بذلك كان من باب جعل الموجود شيئا آخر و كان الاثر في هذه
الملاحظة اتصاف المجعول به و ان لم يلاحظ ذلك و لم يتعلق ارادته به بل كان مقصوده و مراده هو الجعل في نفسه كان من
باب جعل البسيط و كان الاثر المترتب عليه اولا هو الماهية او اتصافها بالوجود او نفس الوجود نظرا الى المذاهب المتعددة
ترتب عليها بالعرض اتصاف المجعول به و لو بالجملة لو لوحظ مجرد وجود المجعول في نفسه و قطع النظر عن اتصاف المجعول به لم يكن الاثر
المترتب عليه هو الاتصاف و لو لوحظ وجوده بجملة كان الاثر المترتب على الجعل اولا في هذه الملاحظة هو الاتصاف و يكون المقدور
بالذات ايضا هو الاتصاف المجعول الموجود بالجعل و يكون هذا الاتصاف معروض الموجودية و الوحدة العددية و وحدته انما هو
بوحدة وجود الموصوف له او صفته و افراده فاذا تعدد احدهما تعدد الاتصاف مثلا جسم متصف بالحركة فلا ريب في ان الحركة التي يوجد
في احد الجانبين غير الحركة التي يوجد الآخر فيه بالشخص فيتعدد الاتصاف و يكون الاتصاف الصادر من احدهما غير الاتصاف
الصادر من الآخر بالشخص ثم الاتصاف المقدور بالذات ليس هو الاتصاف بشرط الوحدة و الوجود حتى يستلزم عدم اشتراك المقدور

الذات بين القادرين هو المقدور بالذات هو الاتصاف من حيث هو اي لا بشرط الوجود والوحدة فلان المقدور بالذات في الماهية
من الماهية من حيث هي اي لا بشرطها ولا ريب ان الاتصاف من حيث هو امر واحد مشترك بينهما ثم لا يخفى ان صاحب الشبهة الموجه شبهتها الى آخر ثلاثة
اقسام الاول ان يكون الجعل المتعلق بوجود الماهية لها والجعل المتعلق بوجوده في نفسه متحدا اي لا يكون احد الجعلين مغايرا للآخر وهذا
انما يكون اذا كان وجود الماهية في نفسه هو بعينه وجوده لها فيكون الجعل المتعلق بحيثية الجعل المتعلق بوجوده لها ويكون [illegible]
ابتداء الجعل [illegible] والاتصاف له بجعل كما في الاعراض مع الموضوعات والاتصاف بها اذ وجود الاعراض في انفسها وجودها
لموضوعاتها كما صرح به الشيخ الرئيس فيكون الاثر لهذا الجعل شيئا واحدا اي وجودها الذي هو بعينه اتصاف المحل به الثاني ان يكون
الجعل المتعلق بوجود الماهية لها مجعولا مغايرا للجعل المتعلق بوجوده لها مجعولا مغايرا للجعل المتعلق بوجوده في نفسه لكن يكون ان
لوجودها فرع لها بالذات كما في اتصاف الهيولى بالصورة اذ وجود الصورة متقدم على اتصاف الهيولى بها بل على وجود الهيولى لكن
من حيث هو وجود الصورة المطلقة الكلية لا من حيث هو وجود هذه الصورة الشخصية وفي هذا القسم جعلان احدهما الجعل المتعلق
بوجود الصورة في نفسها واثره هو ماهية الصورة او اتصافها بوجودها او وجودها على اختلاف الاقوال في جعل الماهية وثانيهما
الجعل المتعلق بوجود الصورة للهيولى واتصافها بها واثره هو اتصاف الهيولى بها الثالث ان لا يتحقق جعل لوجود الوصف في نفسه اصلا
بل يتحقق [illegible] متعلق بالاتصاف لا يكون مجعولا [illegible] يكون هذا الجعل [illegible] فيكون اثره هو الاتصاف فقط
دون الوصف كما في جعل الشيء متصفا بالصفات السلبية والاعتبارية والمقدور بالذات في هذه الاقسام الثلاثة كلها هو الاتصاف ووحدة الوجود
او وحدة وجود الصفة او نحو ذلك اثرا لها وانما هو مقدور بالذات اذا اخذ لا بشرط الوحدة والوجود وان كان في الواقع معروضا لهما اذا اخذ
بشرطهما فالمشترك بين القادرين في جميع اقسام الجعل هو معروض الموجودية والوحدة العددية لا بشرطهما وما يكون مشتركا هو الموجود والواحد
بما هو موجود وواحد فلا يشكل الامر بما قيل في الجواب عن الشبهة المذكورة مع توجيهه وتتميمه وانت تعلم ان حاصله يرجع الى ان المقدور
بالذات في جميع اقسام الجعل على جميع المذاهب هو معروض الموجودية والوحدة العددية اعني الماهية الكلية او الاتصاف لا بشرطها
لان المقدور بالحقيقة هو ما يخرج من الليس الى الايس والليس بهذا المعنى [illegible] الذي هو [illegible] والايس الذي هو الوجود والمخرج من الليس
الى الايس الذي هو الوجود والمخرج من الليس الى الايس ليس الا الماهية لا بشرط الوجود والوحدة العددية او الاتصاف الذي هو ايضا نوع
ماهية والماهية لا بشرطها واحد بالمعنى لا بالعدد فكونها مقدورة للواجب وغيره لا يوجب توارد العلل المستقلة على معلول واحد شخصي ولا كون
الفعل العام مع ضعف وجوده على الواحد الشخصي لان الماهية بدون انضمام الوحدة العددية والشخصية الخصوصية ليست واحدة بالعدد اذا اعتبرت
مع وجودها ووحدتها العددية فهي بهذا الاعتبار ليست مقدورة بالذات للقادرين حتى يلزم المفسدتان بل مقدورة لاحدهما فقط ولا يمكن
ان يصدر عينها بهذه الوحدة والوجود الخاص من الآخر بل تلك الماهية اذا صدرت من الآخر تكون مغايرة بالعدد للماهية الصادرة من الاول
لاقترانها بوجود آخر ووحدة عددية اخرى وان اتحدتا من حيث الحقيقة والمعنى فالمعنى العام الذي هو المقدور المشترك بين القادرين لا يكون
متعلقه واحدا بالعدد [illegible] يكون [illegible] والعلة الواحدة بالعدد انما هو واحد بالعدد [illegible] افراد [illegible] العام [illegible]

عوارض ولست تعلم ان القواعد المذكورة [illegible] في مقابل [illegible] كالانسان ونحوه دون الافراد والاشخاص فتنقيح هذا الكلام ان المجيب يرجع الى ان الكلي
بالعدد من [illegible] تحت نوع [illegible] كالانسان مثلا يمكن [illegible] ان يوجد فرد آخر لهذا النوع كعمرو مثلا فيشترك
الفردان في الماهية [illegible] واحدة بالمعنى وان اختلفت بالعدد والمقدور بالذات هو تلك الماهية من حيث هي واحدة بالمعنى لا من حيث
اقترانها بالخصوصيات من الوجود والوحدة العددية فمن حيث وحدة العددية لا يلزم من عدم اشتراك المقدور بالذات بينهما اذ الماهية المتحققة
في ضمن زيد [illegible] متحققة في ضمن عمرو والتفاوت بينهما انما هو بانضمام الخصوصيات الخارجة من الوجود والتشخص فالماهية مع
مع وحدتها المعنوية [illegible] متحققة في ضمن جميع الافراد وهذا هو معنى وجود الكلي الطبيعي في الخارج فالماهية المتحققة في ضمن زيد الموجود من احد
القادرين اذا اوجدها الآخر في ضمن عمرو [illegible] تلك الماهية فالمقدور بالذات [illegible] موجود في الخارج مشترك بينهما
من حيث انتفاء الوحدة العددية لا يلزم المفسدتان المذكورتان [illegible] الوجود [illegible] افراد [illegible] بالحقيقة [illegible] والمشترك
بينهما [illegible] امر موجود [illegible] في الخارج بل [illegible] وجود كلي زيد ووجود عمرو مثلا امر محقق في الخارج يكون
مشتركا [illegible] وجود زيد فان [illegible] وجود زيد بعينه لزم المفسدتان [illegible] المشترك
المقدور بالذات واشتراكهما في الوجود المطلق الذي هو مفهوم [illegible] لانه ليس امرا متحصلا في الخارج ولا يتحقق بالجعل اصلا وفيه
نظر لانه على ما ذكره المجيب يلزم ان لا يكون الاشخاص والافراد الصادرة عن غيره تعالى من حيث هي اشخاص وافراد ممكنة داخلة تحت المقدور له
انما هو الاشخاص والافراد [illegible] الموجودة في ضمنها [illegible] لا يكون [illegible] بالنظر الى ذاته تعالى لان الوجود [illegible] سائر [illegible]
داخلة في [illegible] الشخص فالشخص من حيث هو شخص لا يكون له مقدورا [illegible] ومقدورية الماهية الانسانية لا مدخلية لها في مقدورية الشخص
من حيث انه شخص والظاهر ان المجيب [illegible] ويقول ان ذلك [illegible] خارج عن عموم قدرته تعالى [illegible] عموم قدرته تعالى مخصص بغير الجزئيات و
الاشخاص الصادرة من غيره تعالى [illegible] ان يلتزم [illegible] عموم قدرته تعالى [illegible] فانه تعالى لا يكون قادرا على ايجاد
كل شخص صدر من غيره وقدرته [illegible] ذلك الشخص [illegible] داخل تحت [illegible] واحد بالوحدة المعنوية موجود في الخارج [illegible]
عموم شمول قدرته لهذه الاشخاص [illegible] ما ذكره المجيب [illegible] في افراد [illegible] داخل تحت [illegible] بالوحدة الشخصية
المعنوية موجودة في الخارج [illegible] في افراد الاعراض كالافعال الصادرة من العباد مثل [illegible] وضرب [illegible]
الجسم بالحركة [illegible] المقدور بالذات هو نفس الاتصاف [illegible] من الحقائق المتحصلة في الخارج فلا يكون [illegible] الاشتراك
في افرادها امرا موجودا في الخارج [illegible] الاشتراك بينهما امر [illegible] كمفهوم الضرب والحركة او مفهوم الاتصاف [illegible] زيد مثلا
عمرو متصفا بالحركة فلو امكن للواجب ان يجعل عمرو متصفا بتلك الحركة بعينها [illegible] الاتصاف لزم المفسدتان [illegible] ذلك
[illegible] امكن له اتصافه بحركة اخرى [illegible] حتى [illegible] الحركة [illegible] بالعدد [illegible] الاتصاف [illegible] بالعدد وكان المقدور بالذات
هو نفس الاتصاف المشترك بين الواجب وبين زيد [illegible] عدم لزوم عدم الاشتراك في المقدور بالذات [illegible] الاشتراك [illegible] مفهوم
الاتصاف [illegible] مفهوم الاتصاف امر غير متحصل في الخارج حتى يكون وجوده في الخارج ووحدتها المعنوية [illegible] الاشتراك المقدور

بالذات ولو صح مثل ذلك لاشترك المقدور بالذات لصح ان يتصف المقدور بالذات بمحض الايجاد والافاضة والوجود المطلق المشترك
بين الموجودات ولا حاجة الى الجعل المقدور بالذات هو الماهية من حيث هي دون الوجود كما ارتكبه هذا المجيب وعلى هذا فكل
ما يصدر من غيره تعالى امكن ان يتصف انه مقدور له تعالى اذ امكن له ان يوجد موجودا ما ولو كان مغايرا له في النوعية والجنسية [illegible] كما
في الايجاد والوجود المطلق ولا ريب انه لا دخل له لمثل ذلك لعموم القدرة المطلقة القويم لان ذلك ثابت لكل من يقدر
على تاثير ما فظهر ان الجواب الذي ذكره هذا المجيب للشبهة المذكورة غير تام نعم يمكن ان يقرر هذا الجواب على وجه يصير تاما وهو
ان المقدور بالذات في مطلق الجعل سواء كان المجعول جوهرا او عرضا قارا او غير قار وبالجملة اي نوع منه كان حتى مثل الانتقال
في مثل جعل الشيء شيئا آخر هو الماهية ومعنى كونها مقدورة بالذات انه يمكنه جعل الماهية اي جعلها موجودة بلوازمها ولو كان ملك الماهية
مثل الانتقال ومآل الاقوال الثلثة في الجعل اعني كون المجعول نفس الماهية او الوجود او اتصافها به واحد الى ان الجاعل انما
يجعل الماهية ويخرجها من العدم الى الوجود وانما الفرق في تحقيق الجعل او انه نفس الماهية او وجودها او اتصافها به ولا من القرينة في
ان فعل الجاعل هو ايجاد الماهية وابرازها من كتم العدم الى الوجود فالاثر المترتب على الجعل اولا هو الماهية الخارجية اي الموجودة ثم يترتب
عليه جميع لوازمها الخارجية ووجودها الخارجية فالمقدور بالذات لما كان هو الماهية وكان معنى مقدوريتها امكان افاضة الوجود
من حيث هو وجود لا من حيث هو وجه خاص لا يمكن الا بان يكون معنى مقدورية فعل واحد شخصي امكان افاضة الوجود من حيث
هو وجه على ماهية هذا الفعل ففي كون الحركة مقدورة للواجب ولزيد ان يمكن لهما افاضة الوجود على ماهية الحركة اي اخراج
ماهيتها من العدم الى الوجود ولا ريب في انه يمكن لهما اذ كلا منهما قادر على ايجاد الحركة في محل خاص واحد وبه يتحقق اشتراك
المقدور بالذات اي الماهية لان افاضة الوجود عليها واخراجها من العدم الى الوجود مشترك بينهما ولا يلزم منه جواز وجود علتين
لمعلول واحد شخصي لان الشخص انما هو نحو الوجود وما يلزمه ونحو الوجود وما يلزمه متغايران بالعدد في صورة تعدد الفاعل ولا يمكن
ان يكون نفس الشخص اي نحو الوجود وخصوصية الوجود الخاص ولعينه من حيث هو صادر عن احد الفاعلين صادرا عن الآخر
لان ذلك يرفع المناسبة بين العلة والمعلول وهو مح فخصوصية الحركة الصادرة عن زيد ونحو وجودها وتعينها لا يمكن ان يصدر
عن الواجب لان صدوره لانحطاط مرتبته في الوجود لا يناسب ذاته المقدسة ولا يليق بجلال شانه وح يمكن ان يقال انه لا يمكن
ان يصدر عنه هذا التعين بالنظر الى ذاته الا انه لا يمكن ان يصدر عنه بالنظر الى ذات هذا التعين ولا يلزم في وجود علتين
لمعلول واحد شخصي لان شرط تحقق العلية وجود امكان الصدور عن الطرفين فاذا فقد الامكان من طرف المعلول ارتفعت العلية
والمعلولية ولو امكن كان الامكان من طرف العلة متحققا فان صدور الكذب من الواجب ممكن بالنظر الى ذاته الا انه لقبحه وعدم
مناسبته لذاته الحميدة لا يصدر ذلك منه وعلة صدوره وعليه الكلام وعلى التقديرين لا يكون عدم كونه تعالى علة للتشخص والتعين
الصادر عن زيد مثلا ومنافيا لعموم قدرته ونقصا في عظم سلطنته فتامل هذا ويمكن ان يقال في الجواب ان جميع الاشخاص والافراد
بتعينها ممكنة الصدور عن الواجب تعالى بالنظر الى ذاته وان هذا الشخص من الفعل بوحدته الشخصية ووحدة تشخص الصادر عن زيد مثلا

فلا يمكن ان يصدر عنه تعالى بالنظر الى ذاته ولا يجوز صدور جميع الحركات باعيانها وانواعها وتشخصاتها ولوازمها وتعيناتها ووحدتها الشخصية
عن الواجب تعالى ممكن بالنظر الى ذاته ومع ذلك لا يلزم توارد العلتين المستقلتين على امر واحد شخصي ولا يرد [illegible] الواحد الشخصي الا على طريقة الحكماء فقط
لانهم لا يثبتون التاثير والايجاد لشيء من الممكنات ويقولون الممكن لكونه محض القوة والعدم لا يمكن ان يؤثر شيئا وان الايجاد والافاضة انما لجميع
والافاضة من الكل انما هو منه تعالى بلا واسطة وان كان بعض الممكنات شرائط ووسائط لحصول الايجاد والافاضة من الواجب تعالى فعند كل موجود
شخصي بوحدته الشخصية ووجوده الشخصي وكل فعل شخصي كذلك صادر من الواجب تعالى عندهم ولا شريك له في الايجاد والافاضة حتى يلزم تصور علتين لمعلول
واحد فضلا عن توارد هما عليه وما ذهب اليه من وجوب ترتيب الصدور في الموجودات من العقول والنفوس والطبايع والعناصر والمركبات
فيما في العقول بعدم الوسائط والافاضة فالمراد به عدم الواسطة في التاثير ان المخرج للكل من القوة والعدم لا يكون الا من هو بري
من كل وجه عن العدم والقوة وليس الا الواجب تعالى والمراد بوجوب ترتيب صدور الاشياء منه تعالى انه يجب حفظ مرتبة وجودها بطريق
التناسب بان يصدر الاشرف فالاشرف ثم الاخس فالاخس لعدم امكانها بغير هذا الوجه من الصدور فلو كان يجوز الحكم بصدور شيء
فاستلزم ابتداع التاثير من كون الشيء منه [illegible] لا يصدر العقل في مقام النفس ومرتبتها لم يصدر العقل ولو صدر العرض
في مقام الجوهر ومرتبته لم يصدر العرض وهكذا [illegible] ذلك من المراتب الموجودات فهذه [illegible] وقدرته مع ارادته البالغة بما هي
ذاته مستقل بكل شيء من الترتيب المسبب [illegible] العلم على وجه الكل وانه فاعل [illegible] الحركات والتوجهات [illegible]
لا تستقل [illegible] جهة القوة [illegible] جهة القوة [illegible] لا يمكن ان يكون فاعلا
مباشرا [illegible] ان تحقق جهة القوة في فاعل [illegible] جهة القوة غير لازم [illegible] نقول ان توسيط المثل وغيره
يكون من جهة القوة [illegible] قرب الفاعل الموجد المؤثر وذلك لان الواحد من جميع الجهات عند الفلاسفة لا يمكن ان يصدر عنه
مع ان صدور جميع الموجودات القارة انما هو منه تعالى عندهم وذلك بتوسيط العقول وغيرها والتاثير والايجاد انما هو عنه تعالى
وتلك الوسائط كالالات والشرائط في صدور الكثرة منه [illegible] كما اشار اليه في شرح الاشارات [illegible] لانها المؤثرات القريبة وهو العلة البعيدة
كما هو معروف عند غير المحققين من الفلاسفة نظير ذلك صدور الحركات الارادية من نفوسنا او تحريك النفس الناطقة المجردة للبدن مثلا
لا يكون الا بتوسط المثل الجزئي او بتوسيط القوى الآلية وتحريك الاعصاب والعضلات وذلك لا يستلزم كون التاثير من تلك الوسائط
وكذلك ادراكها في الكليات المتوهمات والمتخيلات والمحسوسات لا يكون الا بالالات وهو المدرك للجميع بالحقيقة ولا على طريقة المعتزلة
فان كل شخص من حيث هو الشخص او صدور [illegible] فيمكن صدوره عنه تعالى بالنظر الى ذاته الا انه لما صدر عن غيره لبعض المصالح
الراجعة الى نظام العالم فصار هذا الصدور منه ولاستحالة صدوره عن الاثنين [illegible] لان الشخص من حيث انه واحد بعينه لا يمكن ان يقع في كل
مرتين فالامكان بالنظر الى ذاته تعالى حاصل فلا يلزم نقص شمول قدرته اذ المعنى المقصود للشخص بعينه والامتناع قد حصل بالغير فلا يلزم صحة
توارد العلتين على الشخص في الواقع والى هذا اشار المحقق الطوسي في مبحث القدرة من الاوامر بقوله والا تعدد وقوع المقدور مع
تعدد القادر فان المراد لفظ الوقوع اشارة الى انه يجوز ان يكون لمعلول واحد شخصي علتان مستقلتان لكن اذا وقع المعلول باحدهما امتنع ان

الا تبع بالاثر فلا يكون وقوع المقدور الواحد الشخصي الا من قادر واحد وان امكن كونه صادرا عنها بالنظر الى ذاته ثم ثبوت صدور بعض المعلولات
عن غير علته وعدم صدوره بسبب ما يمنع من صدوره عنه لا يوجب خللا في بعض العلل الراجعة الى النظام الا مستثنا لا يبيح الا بعد احد فيه
العبارة بالنظر الى الارادة والعلم فلا يصح ان صدوره عنه لا يوجب الايجاد المنافي للتكليف ثم يبقى القدرة مع الارادة بحاله وهذا الوجه
الاستناع عن نفس القدرة من حيث هي قدرة بل انها لا اعتبار في تميزه القدرة ولا لازم عدم استناده اليه على خلق العالم حين كان العالم معدوما
وهو ينافي الاتفاق بعجزه وعدم ايجاد الواجب الفعل المختص عدم شمول قدرته بالمعنى المشهور لما سبق ان لا يتعلق به من غير اعتبار العلم بالاصلح
هذا وقد ظهر انه لو علم القدرة واريد بها شمولها لجميع الاشياء سواء كان بلا واسطة او بواسطة كانت القدرة المستجمعة لشرائط التاثير
والقدرة بالمعنى المشهور اي امكان الفعل والترك بالنظر الى الذات لا يشمله بالنظر الى جميع الموجودات وكان لجميعها درجة ثم يكون
الواجب بالنظر الى فاعل العباد فاعلا بعيدا لا قريبا ونفي الفاعلية القريبة لا يوجب نفي الفاعلية البعيدة اذ لا يعني انه لو لم يكن البعيد على وجه
يكون قادرا لم يصدر تلك الافعال عنه لان الصدور فرع وجوب الصدور وهذا الوجوب لا ينافي ان يحمل الشيء قادرا لكن القادر على
الفعل والترك على الفعل والترك هذا ويرد الكلام في ان هذا على قواعد الاقوال اذا كان الواحد الشخصي الصادر عن زيد مثلا يمكن الصدور عن
الواجب بالنظر الى ذاته لزم جواز تعلق مستقلين بشيء واحد بعينه والعلم لم يصدر الا عن احدهما مع انه لا بد من المناسبة بين العلة والمعلول
الواحد من حيث هو واحد لا يناسب المتباينين والجواب ان المناسبة بين العلة والمعلول توجب عدم جواز كون الواحد من حيث هو واحد علة للكثير
ومعلولا للكثير من حيث هو كثير في مرتبة واحدة لان الواحد اذا كان علة للكثير او معلولا له يجب ان يكون مناسبا لهما والوحدة من حيث هي وحدة
مغايرة ومنافية للكثرة من حيث هي كثرة فلو كان الواحد من حيث هو واحد مناسبا للكثرة من حيث هي كثرة لكان مغايرا او منافيا فعدم جواز
التقابل بين الواحد والكثير انما اذا كان احدهما علة للكثير من حيث الكثرة او الوحدة والآخر معلولا له من حيث المقابل فلو كان الواحد علة للكثير
او معلولا له من حيث هي باعتبار جهات متعددة والكثير من حيث اشتراك الكثير في جهة واحدة او كونه في مراتب كثيرة لكان جائزا ولذا صرح
الحكماء بانه ان كان كثير معلولا او علة لواحد يجب ان يكون لا في مراتب كثيرة او يكون للواحد جهات متعددة او للكثير اشتراك في جهة واحدة
يكون التقابل بينهما بهذا الاعتبار واذا عرفت ذلك علم ان المعلول صدور واحد بعينه قدرة من الواجب بذاته ومن قدرة زيد التي هي
صادرة من قدرة الله لا يوجب علية الكثير من حيث هو كثير للواحد من حيث هو واحد ولا يرفع المناسبة بين العلة والمعلول لان قدرة زيد لما كانت
صادرة عن قدرة الله فبين القدرتين مناسبة تامة والفعل الواحد الشخصي لما كان صادرا عن قدرة زيد فيكون مناسبا لها واذا كان مناسبا
لما يكون مناسبا لقدرة الواجب اعم ان المناسب للمناسب مناسب فعلية الواجب وزيد لهذا الفعل الواحد انما هو من جهتين متناسبتين هما
القدرة الواجبة الثابتة له بذاته وقدرة زيد الفائضة عنه تعالى فيتحقق في الكثير اعني الواجب وزيد جهة مشتركة اي عموم القدرة بوضع
كون الواجب وزيد علتين لواحد شخصي ولكن اعلم ان هذا القول اي جعل العلة للواحد الشخصي هو القدرة المشتركة بين الواجب وبين زيد
يستلزم في دين احدهما انه يلزم ان يكون المعنى العام مع ضعف وجوده ووجوده علة موجدة لواحد شخصي وقد ظهر بطلانه تاثيرها ان هذا الامر
العام المشترك بين الواجب وبين زيد ان كان ذاتيا لزم تركبه تعالى عنه علوا كبيرا وان كان عرضيا كان تابعا لما به الاشتراك الذاتي ولا

بل

بل انه سبب ان الاشياء المختلفة بتمام الحقيقة لا يمكن ان تشترك في معنى واحد ذاتي من دون استناد الى معنى مشترك ذاتي لزم علة الكثرة
من حيث هي كثرة على احد الشخصي من حيث انه واحد وقد ظهر بطلانه وان كان تابعا لما به الاشتراك الذاتي عاد محذور التركيب ووجه
بطلان الاحتجاج ما ذهب اليه محققو الحكماء من ان الفاعل للفعل والايجاد لكل ممكن من الممكنات انما هو من الواجب عز اسمه وغيره من
الاسباب انما هي شروط ومعدات لحصول قابلية المحل لا الفاعلية والتاثير منه مطلقا لاعتبار جهة المستند الى ذاته وجهة المستند
اليه في ضمن كل موجود كما ان الكل ممكن من الممكنات فيشتمل الا هو فاعله فلا يلزم تعلق علتين لواحد بالشخص ولا يحصل انه لو كان واحد من
الموجودات معلولا لغيره ثم يمتنع ان يكون موجودا منه ولكن اوجده بالنظر الى ذاته وان لم يصدر منه بالفعل فاما ان يكون هذا الواحد مقدورا
له بالنظر الى ذاته بلا واسطة بجهة مشتركة بينه وبين الغير فيلزم المفسدتان المذكورتان او بجهة خاصة له حتى يكون كل من الواجب
وغيره قادرا على ايجاد الواحد الشخصي بجهة مختصة به اي من حيث انهما مختلفان بتمام الحقيقة لزم وجود علتين مختلفتين بجميع الوجوه للواحد الشخصي
ولان لا يكون هذا الواحد مقدورا له بالنظر الى ذاته بلا واسطة او مع الواسطة لم يكن مقدورا له لزم نفي القدرة عنه تعالى عن ذلك وهو خلاف
ما يحكم به العقل وان كان مقدورا له بلا واسطة لزم عدم شمول قدرته بالمعنى المشهور للفعل بلا واسطة وكونه عاجزا بالنظر الى ذاته عن ايجاد
ما يوجده غيره مما هو ممكن في ذاته وهو اعظم من جميع المحالات فيجب ان يكون التاثير في الكل منحصرا به ولا يكون له شريك في الايجاد حتى لا يلزم
شيء من المفاسد المذكورة فان قيل يلزم على هذا ان يكون افعال العباد مستندة اليه تعالى ولا يكون مستندة اليهم اذ لو كانت مستندة
اليهم لتشابه الكلام الكل فعل وان شئت قلت الافعال فيلزم احد المفاسد المذكورة واذا لم يكن مستندة اليهم يلزم الجبر في
التكليف قلنا يمكن ان يقال ان كونهم شروطا وعللا وسائط لا تأثيرها والايجاد ويكفي لاستناد الافعال اليهم وقد يشير الى ان ذلك
احد الوجهين لتصحيح الامر بين الامرين فان قيل على ما تقدم في كلام المجيب الاول من جواز صدور الواحد بالمعنى المشترك بين علتين شخصيين
من علتين علو صدوره عن واحد من الواحد بالمعنى المشترك بين العلتين فيجوز ان يكون القدرة المشتركة بين الواجب وزيد علة لحصول
واحد بالشخص قلنا معلولية المعنى العام امر معقول ليس فيها مفسدة ولا علية فيتميز مقعود الضعف وجوده ولا استلزام التركيب في
الواجب فلا يجوز عليته لواحد والكثير هذا ومسلك الصوفية مسلك آخر في اثبات عموم القدرة وهو على ما ذكره بعضهم ان التاثير بالغير
لا يستلزم ما لم ينضم اليه التاثير بالذات اي التاثير التام المبرأ من شوائب الغير والامكان وهو منحصر في الحق فيرجع جميع التاثيرات
الامكانية الى هذا التاثير الذي هو بالذات وارجاعها اليه يقتضي ارجاع مباديها اي القدرة التي بالغير الامكانية اليه انها في القدرة
التي هي بالذات فظهر شمول قدرة الله لكل شيء بهذا المعنى اي بمعنى انبساط حكم القدرة الكاملة في جميع الموجودات و
ظهورها في تلك المجالي مع وجوب الزوال من غير ان ينقص من رتبتها الكاملة ورتبتها المطلقة وهذا هو توحيد الافعال وتوحيد
الصفات ومن تحصيل العلم الى كيفية ارجاع الذوات الممكنة الى الذات المقدسة ما وجده في العارفون وهو توحيد الذات وهذه
غاية مرتبة التوحيد ومن لم يبلغ الى هذه المرتبة في التوحيد فهو قاصرة معرفة الشقة يخبرو حاصل كلامهم ان الوجود المطلق التام
الكامل الذي هو حقيقة الواجب اذا نزل وانبسط على الهيئات الامكانية حصلت الكثرات والوجودات الامكانية من غير ان ينقص

من رتبة الجامعة ومرتبة المطلقة فذوات الممكنات مجال ومرائي ومعمولات الاشياء شئونات له وهذا هو توحيد الذات عندهم والقدرة
المطلقة التامة الكاملة للذات التي هي القدرة الوجوبية اذا تنزلت وانبسطت بانبساط الوجود في هياكل الموجودات حصلت القدرة التي
للاشياء ومنها في الضعفاء في مرتبة المطلقة ورتبة الذاتية الكاملة فتلك الممكنات القدرة هي المظاهر والمجالي والشئونات الذاتية لها وكذلك
عليها العلم والارادة وغيرهما من الصفات الكمالية وهذا هو توحيد الصفات عندهم والتأثير المطلق التام الكامل للذات اي التأثير
الوجوبي اذا تنزل وانبسط بانبساط الوجود والقدرة في معمولات الممكنات حصلت التأثيرات الجزئية الامكانية من غير الخلط في مرتبة العليا
والنقصان في رتبة الادنى فتلك التأثيرات الجزئية الامكانية مجالي ومظاهر لهذا التأثير التام للذات وهذا هو توحيد الافعال عندهم
وانت تعلم ان هذا المسلك على طريقة وحدة الوجود ولعقول اهل الاشارات قاصرة عن دركه والاذعان به والقبول لحقيقته وقال المحقق
الطوسي في التجريد وعمومية العلة تستلزم عمومية الصفة يعني ما اشير اليه اشارة الى الدليل الذي ذكرناه فالمراد من العلة الامكان
ومن الصفة المقدورية يعني ان علة المقدورية عامة في جميع الممكنات فان علتها الامكان وهو وصف مشترك بين جميع الممكنات فيكون
معلوله اعني المقدورية عاما في جميعها فيكون جميع الممكنات مقدورا له ويمكن ان يراد من الصفة الاحتياج الى المؤثر ثم المراد منه اثبات
عمومية القدرة بالنسبة لجميع الممكنات بلا واسطة او اعم من ان يكون بواسطة او بدونها ولا اثبات عمومية القدرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير
بالنسبة الى جميع الموجودات بلا واسطة او اعم من ان يكون بواسطة وقد عرفت ان مطلوب القوم ما هو محل النزاع من هذه الاحتمالات
ماذا وان ايا من هذه الاحتمالات يمكن ان يثبت بهذا الدليل وايا منها لا يمكن ان يثبت وقيل يمكن ان يراد بالعلة في تلك العبارة الوجوب
اعتبار الوجوب وهو الحدوث ويكون المراد ان الحدوث لما كان عاما بالنسبة الى كل افعاله يكون جميعها بالاختيار واما بالنسبة الى كل افعاله فلا
هذا لا يكون المراد تعميم القدرة بالمعنى المشهور بالنسبة الى كل الممكنات بل يكون المراد ان صدور كل افعاله انما هو بالقدرة والاختيار
وانت تعلم ان المراد من القدرة في القدرة الملزومة للحدوث وغير خفي ان اثبات هذا الامر قليل الفائدة جدا بالنسبة الى ما هو مطلوب المقام
المسلم ان هذا الاصل اعني عموم قدرة الله وشمولها لجميع الممكنات الامكانية اعظم الاصول الملية وقد اخرج عنه كثير من ارباب
الاسلامية والمخالف فيه من الطوائف الثنوية القائلون بالهين اثنين منهم المانوية واصحاب ماني الحكيم البابلي الذي ظهر في زمان سابور بن
اردشير بن بابك وذلك بعد عيسى عليه السلام فاخذ دينا بين المجوسية والنصرانية فقال بنبوة المسيح وزعم ان العالم مصنوع من اصلين قديمين
احدهما نور والآخر ظلمة وانهما ازليان لم يزالا ولن يزالا وانهما حساسان سميعان بصيران وهو [illegible] وجودا [illegible] وعددا
لا من اصل قديم [illegible] ان فاعل الخير باسره هو النور وفاعل الشر باسره هو الظلمة ومنهم الديصانية اصحاب ديصان اثبتوا اصلين
قديمين النور والظلمة وقالوا النور يفعل الخير والظلمة يفعل الشر [illegible] والمفرط منهم المجوس الذاهبون الى ان فاعل الخير هو يزدان و
فاعل الشر هو اهرمن ويعنون به الشيطان وقالوا ان يزدان قديم ازلي واهرمن حادث منه وذكروا في سبب حدوثه وفي سبب قدرته
على فعل الشر ما يتنفر طباع العقلاء عن استماعه ثم الظاهر من كلام الشهرستاني في الملل والنحل ان المجوس لا يقولون بمذهب الثنوية حيث قال
الثنوية اصحاب الاثنين الازليين وهم يزعمون ان النور والظلمة ازليان قديمان متساويان في القدم والازلية مع [illegible] في الجوهر والطبع

في مسئلة العدل و احكامه من الثمار [illegible]
ورد الشرور وما [illegible]

قصد [illegible] اعتبار [illegible]

القول في [illegible] الشرور [illegible]

والطبع والنفس بخلاف المجوس فانهم قالوا بحدوث الظلام وذكروا سبب حدوثه ونفوا به عدم كون المجوس من الثنوية المنكرين لهذا الاصل بقيد
بقيد المبدأ ثم قالوا ان الخير امر من يزدان والشر منه فيزدان لا يوجد اهرمن ومجمع الشرور يصدر من اهرمن وما يرد
انه يرد على هذا الا يكون المجوس قائلين بالمبدأين اثنين بل يسندون الجميع اليه لكنهم لم يجعلوا الشرور مستندة اليه بلا واسطة لكونه
خيرا محضا بل اسندها الى اهرمن وقالوا ان ايجاد اهرمن ليس بشر اذ ليس فيه الا عطاء الوجود خير مطلق وانما صدر الشر من اهرمن
لا منه تعالى ثم شبههم في هذا الطوائف الثلث هي انا نجد في العالم خيرا كثيرا وشرا كثيرا وان الواحد لا يكون خيرا وشريرا فلكل منهما
فاعل على حدة [illegible] فلا يمكن ان يوجد الشر بان يكون ذاته المقدسة عالم بجميع الخيرات و
الشرور غير محتاج [illegible] منها ومن كان كذلك لا يصدر الشر منه بالضرورة فيكون خيرا محضا فلا يمكن ان يوجد الشر اولانه جميع
الوجود والوجود خير محض على ما هو المشهور فهو تعالى خير محض في الشر ليس الا العدم ولا يمكن صدور العدم عن الوجود على ما هو
طريقة الحكماء او لانه تعالى واحد محض منزه عن شوائب الكثرة والتركيب وكل فاعل [illegible] لا يكون بينهما مناسبة لاحالة والواجب
سبحانه قد فعل خيرات كثيرة فلا يكون صدور شر منه سبحانه مع ذلك الشر والظلم لزم [illegible] الاحدية [illegible] الكثرة [illegible]
عن تلك الشبهة بوجوه [illegible] ان الشرور الواقعة في العالم انما هي شرور اضافية اي وجودات توصف بالشرية بالاضافة الى كونه
النار في الثوب مثلا ومصادفة القاطع للعضو المقطوع وهذه الشرور وان استندت الى موجد لكن هذا الاستناد انما هو من حيث انها
خيرات لا من حيث انها شرور [illegible] من حيث كونها شرورا مجعولة وصادرة من المبدأ الذي هو موصوف بالوجوب بالعرض لا بالذات
ولا استحالة فيه انما المحال صدور الشر عن الخير المحض بالذات [illegible] والتوضيح ان هذه الامور التي يظن انها شرور مثل الامراض والآلام
والمصائب والاعدام فانها وان كانت [illegible] شرور او لكنها لازمة لخيرات كثيرة لو تركت هذه [illegible] الخير من حيث انها شرور
[illegible] من حيث انها خيرات [illegible] التي بها صدرت عنه سبحانه انما هي خيرات كثيرة وان كانت باعتبار اخر شرورا وقليلة
مثل ذلك ان [illegible] اصبعا واحدة من انسان ولو تركت تلك الاصبع لسرى السم الى البدن كله وادى الى [illegible] فالطبيب
يقطع الاصبع [illegible] من الموت فالقطع وان كان شرا من حيث قطع الاصبع [illegible] لكن الطبيب [illegible] من هذه الجهة
بل [illegible] من حيث هو سبب الحياة [illegible] خيرا كثيرا [illegible] لجميع الشرور الوجودية الواقعة
في العالم شرور اضافية واقعة في القضاء الالهي بالعرض ولا يوجد شر متعلق للارادة بالذات [illegible] والكثير وهذا [illegible]
[illegible] ان كل ما يوجد في العالم من الشرور شر اضافي ولا يوجد في العالم شر حقيقي وسر ذلك ان الشر الحقيقي هو العدم والخير
الحقيقي هو الوجود فان الوجود بما هو وجود والموجود بما هو موجود خير محض لا شر فيه اصلا اذ لو كان في نفس حقيقة الوجود والموجود شر
لكان كل وجود شرا والعدم والمعدوم بخلاف ذلك ولذا ان [illegible] الامور التي يظن انها شرور وجدت بعض الاعدام [illegible]
الذوات كالموت والفقر [illegible] الكمالات كالظلم والزنا فانها من حيث كونها اثرين لقوة الغضب والشهوة [illegible] وكمالات
ليست شرا الا من حيث [illegible] ان العدم [illegible] الشر فلا يوجد موجود يكون شرا حقيقيا فان كان موجود شرا فانما يكون شرا [illegible] الى امر
كالنار بالنسبة الى الثوب والقاطع بالنسبة الى العضو المقطوع فان النار من حيث هو موجود خير في ذاته وليس فيه بهذا الاعتبار شرية
اصلا وانما شريتها بالنسبة الى ما يتعلق احراقها له وكذا لا يوجد عدم يكون خيرا حقيقيا [illegible] العدم [illegible] الاضافي [illegible] شر

بلغ العشر الاول من الخامس

اعنى ذلك الشئ بالنسبة الى هذا الشخص فان عدم النار خير بالنسبة الى الثوب المحروق ولا ريب فى ان وقوع هذا الشر الاضافى لم يكن مرادا بالذات
ومقصودا بالاصالة بل انما دخل فى عالم الايجاد بالعرض فان المقصود بالذات من ايجاد النار ولوازمها انما هو كونها خيرا يترتب عليها
المنافع العظيمة فى عالم الايجاد ثم يلزم شرية منها يقع بسبب احد كالثوب يشتعل محرقا او على خشب من بيت فيسرى الى احراق البيت كله او
البستان كله وكذا المحرق فى الطوفانات والحطو البين وغيرها من الحيات العادية والسباع فان القصد الاول والارادة الذاتية من
ايجاد تلك الطبائع والاسباب انما هو خيرات عامة بالنسبة الى النظام الاصلح وقد يلزمها شرور بالنسبة الى بعض الافراد والاشخاص ووقوعها
فى القضاء والتقدير والارادة الازلية انما هو بالعرض والوقوع بالعرض لا استحالة فيه اذ هو من لوازم الطبائع وخواص الاشياء ولا مدخلية
للارادة الالهية ولا يمكن رفع تلك الشرور الاضافية لان رفعها انما هو منع للاشياء والماهيات من تاثيراتها الذاتية اللازمة لانفسها المجردة
فى نظام الخير وهو غير ممكن فاذا اقترن ان نارا فى ثوب فاحرقه لم يكن لقائل ان يقول لم لم يمنع الله تعالى هذه النار عن احراق الثوب
لان كون النار محرقة وثبوت الاحراق لها من اللوازم الذاتية لها فلا معنى لمنعها عنه وكذا ليس له ان يقول لم لم يمنع الله الانسان من
الالقاء لان هذا الالقاء من لوازم اختياره وقدرته اللازمة فى نظام الخير فالكل لوازم النار وتاثيراته واختيار الشخص وقدرته وان كانت
من الله سبحانه الا ان المقصود بالذات من ايجادها انما كان ما يلزمها من الخيرات الجمة والمنافع العظيمة ولم يكن المقصود من ايجادها الاحراق
لشخص بخصوصه وانما وقع ذلك لا بالعرض وعلى هذا الجواب الشبهة المذكورة ان الشرور لو وقعها بالعرض وعدم كونها مقصودة
بالذات للواجب وعدم صدورها منه تعالى بلا واسطة لا يلزم كونها فاعلا للشر فلا يلزم كون الواجب خيرا شرا ولا كون الخير المحض والله
الخير فاعلا للشر اصلا ولا استنادها الى بعض الموجودات المخلوقة له تعالى والمكان صدوره عنه تعالى بالنظر الى الذات بلا واسطة وان لم
عنه بالنظر الى العلم والارادة لا يلزم وجود فاعلين واحد مستقل للشر غير مخلوق له تعالى كما قالت الثنوية والمعتزلة او المخلوق له تعالى
كما قالت المجوس فلا يلزم نفى عموم القدرة ويأتى لذلك زيادة تبيان ان الشرور الواقعة فى العالم شرور قليلة لو
تركت الخيرات الكثيرة لاجلها لصعب اصبع واحدة ولم يقطع لسرى السم الى جميع البدن فقطع الاصبع وان كان شرا الا انه شر
قليل لو لم يفعل لادى الى ترك الخير الكثير وعلى هذا فجميع الشرور الواقعة فى العالم مستندة اليه تعالى الا انه لكونها شرورا قليلة لو تركت
الخيرات الكثيرة لم يكن فى فعلها باس بل يجب فعلها بالنسبة الى الخير المحض ما يوجد فى العالم اما خير محض ليس فيه شرية اصلا او ما هو خيره
غالب على شره ولا يوجد فى العالم شر محض لا يكون فيه خير اصلا ولا ما هو شره غالب على خيره ولا ما هو خيره وشره متساويان فان
الاشياء عند العقل على خمسة احتمالات احدها الخير الذى لا شر فيه اصلا وثانيها الشر الذى لا خير فيه اصلا وثالثها الذى
يتساوى فيه الخير والشر فيه ورابعها ما يكون خيريته غالبا وخامسها ما يكون فيه غلبة الشر وذات الواجب بالذات لا يجب ان
يكون مبدأ لجميع الخيرات ولم يكن ان يصير مبدأ للشر وجب ان لا يصدر عنه قسمان من الاقسام المذكورة اى القسم الثانى الذى ليس
فيه خيرية اصلا والرابع الذى خيريته غالب لان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير وان لا يصدر عنه الاقسام الثلاثة الاخر
لاستلزام صدورها صدور الشر والامر فى الواقع كذلك لان جميع الاشياء الموجودة فى العالم لا يخرج من كونه خيرا محضا او ما خيريته
غالب ولا يوجد فيه شئ يكون واحدا من الاقسام الثلاثة الاخر ثم الخير المحض هو الواجب تعالى شانه اذ هو محض الوجود وعينه والوجود المحض
خير محض اذ لا عدم فيه بوجه ومناط الشر هو العدم والشر المحض لا وجود له اذ كل موجود لا يخلو عن الوجود وهو خير فالشئ من حيث موجود

بلغ العشر الاول من الخامس

بلغ

ووجوده ما خيره غالب على شره او يتساوى فيه الخير والشر فيه خلاف مقتضى الحكمة بل مجرد ثبوت ان الوجود خير محض يوجب عدم تحقق
موجود يكون شره مساويا او اغلب لخيره فالموجودات الممكنة كلها ما يغلب خيره على شره الا ان ما فيه شائبة العدم فيه ادنى ان
الى الخير المحض اقرب ولهذا جزما على الشر فالاجنبية وجب صدورها من الواجب لان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير
فالخير وقوعه من الحكيم والحق بين هذا الوجه والوجه الاول ان فى هذا الوجه الزم وقوع الشر فى القضاء الالهى بالذات
الا انه قيل ان ما فيه شر قليل تركه يوجب ترك الخير الكثير فلا مانع من استناده اليه تعالى وفى الوجه الاول لم يلزم وقوع
الشر اصلا فى القضاء الالهى بالذات ومنع استناد الشر بالذات كثيرا كان او قليلا اليه سبحانه بل قيل ان ما يقع من الشرور
فى القضاء والتقدير وقوعه بالعرض والزم عدم المنع فى الوقوع بالعرض ففى هذا الوجه اى الوجه الثانى دفع شبهة الثنوية
ان الواجب تعالى مبدأ للاشياء خيريتها غالب ولا يمكن ان يصدر ما فيه غلبة الشر عنه تعالى وان وجد فيه شر قليل فمن حيث ان تلك
الشرور شرور قليلة خيريتها غالبة لا يلزم فساد فى استنادها اليه تعالى ومن حيث استنادها اليه تعالى دون غيره لا يلزم نفى عموم
قدرته سبحانه وهو خير ان الشبهة الثنوية بالتقرير الاول مع المذكور يشتمل على تعليلات ثلث لعدم جواز مبدئية الواجب للشر
ففى هذا الوجه وان اندفعت الشبهة بتعليلها الاول الا انها لا تندفع بتعليلين الاخيرين اذ حاصل الشبهة على التعليل الثانى
ان الواجب تعالى شانه صرف الوجود ومحض الموجود الخير فيمتنع ان يصير مبدأ للشر سواء كان قليلا او كثيرا اذ الشر الى
عدم او تابع له وراجع اليه فكيف يمكن ان يصير العدم عما هو موجود محض لا عدم فيه بوجه من الوجوه وحاصلها على التعليل
الاخر ان الواجب سبحانه واحد بسيط من جميع الجهات مناسب للخير ولا كان بهذه الثابتة يمتنع صدور الشر عنه لعدم المناسبة
سواء كان كثيرا او قليلا والقول بان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير لا يليق فى هذا المقام لان الخير الكثير انما يستلزم
الشر وان كان قليلا يمتنع صدوره عمن هو محض الخير وصرف الوجود وواحد من جميع الجهات مناسب للخير بل عين الخير و
صرفه وترك ذلك الخير ليس شرا بل هو خير وكيف لا وعلى قواعد الحكماء لزوم المناسبة بين العلة والمعلول لا يمكن ان يصدر المتقابلان
عن واحد بسيط من جميع الجهات واذا ثبت ان الخير صادر عنه كالخير فالشر فيه لعدم المناسبة بالشر لم يمكن صدوره عنه ولا يمكن ان يصير
من حيث هذا الوجه واسناد الشر القليل اليه تعالى لم يتحقق بل استناده اليه بلا واسطة يستلزم ما ذكر من مبدئيته تعالى للامرين المتقابلين
وان استند اليه تعالى بالواسطة يمكن ان جميع الشرور الواقعة فى العالم مع كونها شرورا قليلة مستندة الى بعض الممكنات المستندة
اليه تعالى كون الخير المحض من حيث استنادها الى غيره تعالى لزم المفاسد التى تترتب على استناد الشر اليه تعالى من لزوم كون الخير
المحض شرا او الواحد من جميع الجهات سببا للصدور المتقابلات ومن حيث كون هذا الخير الذى يصدر منه تلك الشرور مخلوقا له تعالى
والمكان صدورها منه تعالى بلا واسطة بالنظر الى وان لم يكن بالنظر الى العلم والارادة لا يلزم نفى عموم القدرة وعظم سلطانه
فان قيل اذا كان الشر مستندا الى غيره تعالى فلا يرد عليه تعالى نقص سواء كان قليلا او كثيرا فاى فائدة فى القول بان الشرور
الواقعة فى العالم شرور قليلة اذ كانت كثيرة ولم تغلب الخيرية لم يكن فيه باس قلنا لا ريب فى ان هذا النظام بارع صادر
من الله بلا واسطة او لازم من ان يكون بلا واسطة او بواسطة والنظام الصادر منه سبحانه باى طريق كان يجب ان يكون على
احسن الانحاء واصلح الوجوه ولا ريب فى انه اذا وجد فيه شرية يكون خيرا محضا او يكون شرية غالبة على خيرية او متساوية للخيرية

ولجزئية لم يكن نظاما اصلح فيجب ان يكون ما يوجد فيه الشر بحيث يغلب خيره على شره فمن حيث كثرة الوسائط لا يلزم
عدم المناسبة بين العلة والمعلول ومن حيث غلبة خيره على شره لا يلزم وقوع غير الاصلح في النظام الاصلح لانه لا ريب في اصلحية ما يغلب
خيره على شره ثم اصلحية وجود هذا النحو الذي يغلب خيره على شره يتصور بوجهين احدهما ان يكون اصلحية لاجل غلبة المنافع الجزئية
على وجوده بالنسبة الى المضار الجزئية المترتبة عليه مع كون تلك المضار مضارا وشرا بالنسبة الى الاشخاص الذين اصابهم هذه الشرور وبالنسبة
الى النظام الكلي ايضا الا انه اذا قيست منافعه ومضاره كانت منافعه اكثر فمع اكثرية المنافع يتحقق الاصلحية وان اشتمل
على المضار القليلة بالنسبة الى النظام وبعض الافراد وثانيهما ان يكون اصلحية لاجل تلك المنافع العالية مع كون مضاره الجزئية
وشروره القليلة خيرا وصلاحا بالنسبة الى النظام الكلي وان كان شرا ومفسدة بالنسبة الى بعض الاشخاص مثلا حدوث الطاعون
في بعض البلاد لحدوث رطوبة كثيرة وحرارة عفينة في الهواء يحدث منها العفونة والسمية وعلة هذا الحدوث اسباب سماوية
وارضية ولا ريب ان تلك الاسباب بل نفس هذا الحدوث يترتب عليها خيرات كثيرة ضرورية في نظام الكل وتلك الخيرات غالبة
على الشر المترتب على هذا الحدوث من موت جمع من الحيوانات فهذا الموت يمكن ان يكون شرا بالنسبة الى الاشخاص المايتة
وبالنسبة الى النظام الكلي ايضا الا ان هذا الحدوث لاشتماله على الخيرات الكثيرة الغالبة على فناء هذه الاشخاص يكون اصلح من عدمه
في نظام الكل ويمكن ان يكون هذا الموت والفناء خيرا وصلاحا بالنظر الى النظام الكلي وان كان شرا ومفسدة بالنسبة الى
هذه الاشخاص ولهذا اتفق الحكماء ان الطاعون تطهير العالم وحدوثه سبب لصلاح العالم وقد ظهر مما ذكرناه انه لم يتمسك في هذا
الوجه باسناد الشر القليل الى العالم يتم مع ذلك من الاعلام [illegible] ما ذكر في الوجه الاول من ان وقوعه في القضاء
الالهي بالعرض لا بالذات اذ لو كان هذا الشر القليل الواقع في النظام الاصلح ولو بالصدور من الوسائط مقصودا له تعالى بالذات
لزم ان لا يكون خيرا محضا فيجب ان تكون مقصودة بالعرض اي من حيث انه تابع لخيرات كثيرة لا من حيث هو كما اذ غير ان
يقصد الوجه الاول ان يكون الشر الواقع بالعرض شرا قليلا ومستندة اليه بوسائط لا اليه تعالى اذ لو وجد في نظام الكل موجود شره مساو
لخيره او غالب على خيره لم يكن النظام نظاما اصلح ولو لم يكن هذا الشر مستندا الى غيره تعالى بل كان مستندا اليه تعالى ولو بالعرض لزم
مناسبة الخير المحض للشر فاحراق شخص او بلدة او افناء خلق كثير بالطاعون او غيره مع عدم كونه مقصودا بالذات في النظام
يجب ان لا يكون فاعله القريب غيره تعالى ولا يجوز ان يكون الواجب تعالى فاعله القريب وكونه تابعا ومقصودا بالعرض مع كون فاعله
القريب هو الله سبحانه انما يتصور بان يصدر هذا الاحراق او الافناء منه تعالى بلا واسطة وكان يترتب عليه صلاح راجع الى النظام الكلي
ويكون المقصود بالذات منه هذا الصلاح دون الشر الراجع الى الاشخاص الخاصة ولا اذا احتيج الاحراق مستندا الى النار و
الامانة الى الهواء وكيفياته وكان وجود النار والهواء مستندا الى الله سبحانه وكان المقصود بالذات له تعالى من ايجادهما ما يترتب عليهما
من المنافع العظيمة والخيرات الجسيمة دون هذا الاحراق الموذي لبعض الاشخاص وهذه الامانة التي هي شر لها [illegible] يكون وقوعهما
بالعرض ولا يكون فاعلهما القريب هو الله تعالى فلا يلزم كونه تعالى مناسبا للشر فظهر ان مجرد القول بان الشرور الواقعة في نظام
الكل شرور اضافية واقعة في القضاء الالهي بالعرض كما ذكر في الوجه الاول او مجرد القول بانها شرور قليلة مغمورة في خيرات اكثار
المتبوعة لها الكثيرة غالبة كما هو ظاهر الوجه الثاني ليس [illegible] الشبهة بل لا بد من القول بهما جميعا مع ضم ان تلك الشرور

القليلة الاضافية الواقعة بالعرض صادرة من غيره تعالى من الوسائط الكثيرة مع كون صدورها منه تعالى ممكنا بالنظر الى ذاته تعالى حتى يندفع الشبهة
ويثبت عموم القدرة وسنشير الى ذلك بيان اوضح فظهر ان كلا من الوجهين ان كان مقصود صاحبه مجرد ما ذكره فدافع الشبهة ليس الامر كما ذكره
على ما عرفت وان كان مقصوده ما ذكره مع ما اضيف اليه مما ذكرنا فهو دافع للشبهة الا انه اكثر مما ذكره وترك ما هو اقرب
في الظهور ... في المقام ان جميع الشرور الواقعة في هذا العالم اعدام وليس امورا موجودة
... بان جميع الشرور راجعة الى الاعدام والموجود من حيث هو موجود ليس الا خيرا وقد صرحنا قبل ذلك
الحكمية رجوعه الى الاعدام اجمالا ... انه لا ريب في ان جميع الشرور الواقعة في هذا العالم لا ينفك من اعدام وسلب وجود
... او ... بها ... الاديان ... والعقول ... والاموال فان الكفر والشرك شر ... الى سلب
الحقة المطابقة للواقع ... والامانة والافناء شرور ... سبب النفوس والقطع والجرح ... شرور ...
... والامراض والالام شرور ... وان الصدور ... الخير ...
... والمرض ... من المال ...
... وذلك ... الشرور الواقعة في العالم ... وكان الامر كذلك ...
الوجود فلا يصدر منه ... الا الخير وانما يصدر الشر الذي هو العدم عن الممكنات المعلولة له فالعدم مستند اليه تعالى بالوسائط ولا محذور فيه
هذا الوجه صدور العدم من الممكنات ... الوجود ... بالوجود والعدم ...
... صدور العدم ... الوجود المحض ... الوجود ... فالجواب ... ذلك ...
لا شر ... العدم ... المحض ... بالعدم والاول ...
الى علة موجودة اذ العدم المحض لا يصدر من موجود ... عدم ... الوجود والثاني وان ... الى علة موجودة ...
... الوجود ... العدم ... من حيث ... وجودي ...
... الى ... الاول ... لو كان مجرد ... او ... الى ...
الارض ... او ... الروح ... الشر ...
الحجة ... الى علة موجودة ... الشبهة ... الشر الذي هو العدم ... كون الواحد المحض ...
... العموم القدرة ... ان كل موجود ... اليه ... الاعدام ...
... الوجود المحض ... ان العدم ... عدم الوجود واقول لا ريب ...
الشر في العالم لا ينفك من عدم ... او ... الى ...
... والضرب ... وحدوث الامراض ... امور وجودية ... عدم ... الوجود ... الشر
... الى ... عدم ... هذا العدم من الامر الوجودي ... عدم علة الوجود ...
... الخاص ... الوجود ... الروح
واعدام الشر الحاصل ... وجود ... موجودة فالعدم المتحقق من الشرور الاضافية لا بد له من علة موجودة

سم الوالد في الشرور

ولا يمكن ان يكون علة مستقيمة عدما محضا فلا بد ان يكون علته الوجبية وكذا وقع بالعرض لا بالذات ليستلزم مناسبة
الخير المحض للشر فرجع الى الوجه الاول او يقال لم لا يجوز ان يكون بعض الممكنات وليس علة واجب الوجود بالذات بلا واسطة ليستلزم مناسبة
الخير المحض للشر بل جميع الموجودات مستندة اليه تعالى الا ان الشرور ليست مستندة اليه بلا واسطة لكونه خيرا محضا بل مستنده الى بعض الممكنات
الموجودة منه تعالى وليس ايجاد هذا البعض من الممكنات شرا بل هو خير لان اعطاء الوجود خير مطلق والشر انما صدر من هذا البعض لا منه تعالى
ولا يخفى ان هذا الوجه اي استناد الشرور الى بعض الممكنات لا يثبت به تمام المطلوب ما لم يضم اليه كون تلك الشرور شرورا قليلة تابعة لخيرات
كثيرة ويكون وقوعها في النظام بالعرض لا بالذات وان صدورها عنه تعالى ممكنة بالنظر الى ذاته تعالى وان لم يكن بالنظر الى علمه بالاصلح اذ لو
لم يقيد بالاول يجوز كونها شرورا كان شرها غالبة على خيرها او مساوية لخيرها يلزم كون تلك النظام نظاما اصلح ولو لم يقيد بالثاني و
جوز وقوعها بالذات اي كونها مقصودة له تعالى بالذات لزم مناسبة للشر وان صدر عنه بالواسطة بل يلزم وقوع الظلم والجور في جنابه
الاقدس ولو لم يقيد بالثالث وجوز عدم اقتداره تعالى على ايجاد الشر بالنظر الى ذاته لزم نفي عموم قدرته بالمعنى المشهور على جميع الممكنات
فالحق كما اشير اليه انه لا يكفي في الجواب عن شبهة الثنوية والاشكال الوارد في وقوع الشرور في القضاء الالهي مجرد الحدوث لكونها دائما
بالعرض كما في الوجه الاول وكونها شرورا قليلة تابعة لخيرات كثيرة كما في الوجه الثاني او مستندة الى بعض الممكنات لا مستندة اليه تعالى
كما في الوجه الثالث بل اللازم في الجواب ان يجمع بين الوجوه الثلثة وحق الجواب الصحيح الذي يندفع به الشبهة ويثبت به عموم القدرة
والمعنى التام الصحيح الذي يندفع به الاشكال الوارد في وقوع الشرور في القضاء الالهي هو ان يقال ان الشر الحقيقي وهو العدم المحض
ولا ريب في عدم استناده الى موجود حتى الى الواجب فضلا عن غيره بل هو مستند الى العدم مثلا الى عدم علة الوجود والشر الاضافي وهو
العدم المخلوط بالوجود اي الاعدام الاربعة الثابتة لبعض الموجودات كفقد الغنى التابع للفقد وتحقق تفرق الاتصال التابع للقطع
وغير ذلك وجميع الشرور الواقعة في نظام الخير من هذا القبيل كما اشرنا اليه وجميع تلك الشرور مستندة الى غيره تعالى من الممكنات المعلولة
له سبحانه فهي مستندة اليه تعالى بالواسطة ومع ذلك شرور قليلة تابعة لخيرات كثيرة وواقعة بالعرض لا انها مقصودة للواجب
بالذات اي المقصود منها بالذات ما هو متبوع لها من الخيرات الكثيرة وهي مقصودة له تعالى بالعرض ومع ذلك كلها مقدورة له تعالى
بالقدرة بالمعنى المشهور اي ممكنة الصدور عنه تعالى بالنظر الى ذاته تعالى وان لم يكن بالنظر الى العلم والارادة من حيث كونها
مستندة الى غيره سبحانه وعدم كونها مقصودة له تعالى بالذات لا يلزم مناسبة الخير المحض والوجود الصرف للشر والعدم ومن حيث
استنادها الى الممكنات المعلولة له سبحانه لا يلزم اثنينية المبدء ومن حيث عموم القدرة المستجمعة بالنسبة الى جميع الممكنات بلا واسطة
ومن حيث كونها شرورا قليلة تابعة لخيرات كثيرة لا يلزم منافاتها لاصلحية النظام ومن حيث اقتداره تعالى على ايجادها بالنظر الى الذات
لا ينافي عموم القدرة على طبق المعنى المشهور بلا واسطة ثم توهم الايراد على هذا التفصيل انما يتصور من وجوه   ان الممكن لا يجوز
ان يكون فاعلا للشر لانه من حيث الجهة المستندة الى ذاته عدم صرف ولا شئ محض فلا يمكن ان يكون بهذه الجهة علة لشئ اصلا سواء كان
هذا الشئ وجودا او عدما اضافيا ومن حيث الجهة المستندة الى الواجب تعالى وجود محض فكيف يصير بهذه الجهة علة الشر الذي هو العدم مع انه
لا مناسبة بين الوجود والعدم والجواب ان الممكن من حيث الجهة المستندة الى الواجب اي الممكن الموجود ليس وجودا محضا وخيرا صرفا فانه
محض الوجود ليس الا الواجب تعالى بل هو وجود مشوب بالعدم وليس مخلوطا بالعدم فان وجوده وان صدر عن الواجب ملزوم

سم الوالد في الشرور

الافتقار الذاتي والاحتياج الواقعي فلا يمكن ان يخلو عن العدم والشرور الواقعة في هذا العالم انما هي شرور اضافية اي اعدام مخلوطة
بالوجود وليست اعداما صرفة ولا وجودات صرفة بل وجود مخلوط بالعدم فله فاعلا لما هو مشتمل على ما هو وجود مخلوط بالعدم مستلزمة
ولا فاعلا الا الا جهة العدم في الممكن الذي هو اكثر وهذا ادراك بالنسبة الممكن حتى فان جهة العدم والشرية في كل ممكن اكثر منها في جهة
الوجود والخيرية بالنسبة الى ذلك وتوضيح ذلك ان واجب الوجود بالذات وجود محض وخير صرف لا يتصور فيه شائبة من العدم والشر
كما ان العدم الصرف عدم محض وشر صرف لا يتصور فيه شائبة من الوجود والخير ثم ما يصدر عنه سبحانه بلا واسطة كان ان يكون وجودا
محضا وخيرا صرفا الا انه ليس كذلك لافتقاره الذاتي فهو وان قرب [illegible] عن الوجود المحض والخير الصرف بمرتبة فله شوب من العدم ثم ما يصدر
عن هذا الصادر يكون شوب العدم فيه اكثر لبعده عن الوجود الصرف بمرتبتين وقربه بمرتبتين الى العدم والشر وهكذا الحال بالنسبة الى ما
وهو المعلول البعيد عن الوجود المحض والخير الصرف يكون شوب العدم وجهة الشر فيه اكثر من سابقه الى ان ينتهي الى ما يحصل فيه تموج العدم والشر
بالعرض [illegible] فيها ان كان مع ذلك جهة وجوده وخيريته غالبة فظهر ان علة الممكنات الموجودة للشرور الاضافية جارية
والمناسبة بينهما ثابتة   ان النظام الاصلح اي سبب كانت في تلك الشرور الاضافية واي جهة للعدم في وقوعها فيه ولم
يمكن للموجبة ايجاد هذا النظام كما هو بحيث لا يقع فيه شئ من الشرور فانه لا شبهة في ان النظام اذا كان بحيث لم يقع فيه شئ من الشرور
يكون اصلح والجواب ان وقوعها من لوازم وقوع الممكنات وايجادها فان الممكن لا يمكن ان ينفك حقيقته وماهيته وان صار موجودا
عن عدم ما فيجوز [illegible] شرها البتة الا انه لا يظهر الشر فيه الى ان ينحط من الوجود المحض والخير الصرف بمراتب كثيرة وكلما تنزل
سلسلة العلل والمعلولات من الواجب يكون ظهور العدم والشر فيه اكثر الى ان يصل الى النهاية وايجاد تلك الممكنات بحيث لا
تشتمل على تلك الاعدام اللازمة لذواتها امر ممتنع لانه قلب الحقيقة وعدم ايجادها مطلقا ممتنع لانه خلاف الوجه الغالب في العدم فهو
شر كثير   ان اقتداره على ايجاد الشر بالنظر الى ذاته يوجب مناسبة الوجود المحض للعدم والخير للشر وهو باطل اذ لو
لا ذلك المناسبة لم يتصور امكان ايجاده بالنظر الى ذاته فان مجرد الامكان المذكور اي امكان الوقوع بالنظر الى الذات وان لم
يقع منه بالنظر الى العلم والارادة يوجب تحقق المناسبة المذكورة والجواب ان امكان الصدور انما هو بالذات [illegible] نظرا الى
الوجبية لا بالنظر الى الذات [illegible] حتى يلزم المناسبة فان المراد ان صدور كل ممكن حتى الشر بالنظر الى ذات الواجب
ممكن لان ذاته تعالى من حيث هي لا يابى ولا يعجز عن ايجاد كل شئ الا ان بعض الاشياء لخستها وانحطاطها في درجات الوجود لا يليق
ذاته المقدسة فلا يمكن صدورها بالنظر الى ذاته الوجبية وان امكن صدورها عنه بالنظر الى ذاته تعالى   ان تلك
الشرور كثيرة لا سيما بعض المظلومين من دون جرم وتقصير وهو ينافي الحكمة وليس سبب العدل والرحمة [illegible]
هذا الشر والظلم مع انه تعالى عادل حكيم ان لم يصدر منه جرم وتقصير والتحصيل ان هذا اصلاح لنظام الكل [illegible] من الحكم و
العدل ان يظلم ويعذب مسكين فقير [illegible] بانواع العذاب والبليات لاجل اصلاح غيره مع انه لا يابى القدرة التامة الكاملة
لان [illegible] عاجز عن ايجاد نظام الكل بحيث لا يقع فيه شئ من الشرور ولا يمكن ايجاد ما يوجبه الا بجعلية الظلم والشرور على بعض الضعفاء
والمساكين واي عجز اشد من عدم اقتداره على ايجاد هذا النظام بدون تلك الشرور على بعض الموجودات الممكنة كالشياطين
وغيره منبع الشرور [illegible] فليس في وجوده خيرية اصلا والجواب ان اصابة بعض الشرور على بعض المظلومين مع قطع النظر عن كونه [illegible]

بالنسبة الى النظام الكلى انما هو خير وصلاح وبالنسبة الى هؤلاء الاشخاص من المظلومين لانه لا يتضمن خير غالب لهم عاجلا او اجلا بالذات
او بعوض التزمه عنهم مالحق هذه الشرور والظلم كما هو مذهب المعتزلة ولو كان صدور الشر الذي يصيب المظلومين ممن يصدر عنه بالقدرة و
الاختيار لا من قبيل فعل الطبايع فالامر اظهر والحاصل ما ذكر من انه لو لم يخلق النظام بحيث لا يقع فيه تلك الشرور فيجب امرين ان تلك
الشرور من الاعدام اللازمة لطبايع الممكنات ولا يمكن انفكاكها عنها لزم انقلاب حقايقها ولو كانت وجودات محضة وخيرات
صرفة خرجت عن الامكان فعدم وقوع تلك الشرور يتوقف على عدم صدور الممكنات راسا وهو يؤدي الى قطع الفيض والجود
راسا ولا ريب في انه شر كثير وما ذكر من ان بعض الموجودات منبع الشرور ابد الاباد كالشيطان واي شرارة مفسدة ممن ايجاد مثل
هذا الموجود ففيه انه على قاعدة ان الوجود خير مطلقا يمكن القول بانه لا محذور في ذلك اذ الصادر عنه ليس الا الوجود وهو خير
غاية الامر وجوب العوض عليه تعالى لو اصاب شره مظلوما كما اشير اليه مع انه في ايجاده فوايد عظيمة وخيرات جسيمة عايدة الى النظام الاعلى
ولا يعلمها احد الا الخالق وما ذكر انه دفعت شبهة الثنوية في اثبات المبدء مع ما يستنبط منها من لزوم الجبر وعدم قدرته تعالى على الخير
ان يلزم كونه تعالى فاعلا للشر لانه لما ثبت ان الشرور مستندة الى بعض الممكنات المخلوقة له تعالى مع كونها مقدورة له تعالى بالنظر الى ذاته
بلا واسطة العبد وبحيث كونها مقدورة له بالقدرة المستجمعة للشرايط بالواسطة وبالقدرة بالمعنى المشهور بلا واسطة فيبطل
الشبهة المبدء وحيث عموم القدرة بالمعنيين وان كان العموم في احدهما بالواسطة ولا باس فيه كما تقدم ولما تقرر ان تلك الشرور
مع استنادها الى الغير تنتهي الى خيرات كثيرة واقعة بالعرض فلا يكون الواجب سبحانه فاعلا بالذات للشر اصلا والجب لمن الشرور
لما ارادوا تنزيهه سبحانه من صدور الشر منه ارتكبوا ما هو اشد منه ودفع الجبر انما بان اختيار العبد ونفي عموم القدرة هذا وقد اجاب
بعض الافاضل عن شبهة الثنوية بوجه آخر وهو ان الامر الذي يستند اليه الشر لا يخلو من ان يكون واجبا او ممكنا فان كان واجبا
بالذات فهو باطل لان البرهان قائم على ان تعدد الواجب بالذات ممتنع بالذات وان كان ممكنا بالذات فلا يجوز ان يكون
مقتضيا لوجود ممكن آخر لانه قد ثبت بالبرهان ان مفيض الوجود لا يكون الا الواجب بالذات فان قيل بناء على ما ذكرتم يلزم
ان يكون وجود الشر منه تعالى فيلزم ان يكون مذهب الجبر حقا قلت مذهب الجبر باطل باعتبار ان ارادتهم تكون جزءا اخيرا
من العلة التامة لفيض الوجود منه تعالى وارادة العبد شرط لافاضة وجود الشر هذا على تقدير كون الشر امرا وجوديا واما على
تقدير كون الشر عدميا كما اشتهر من الحكماء من ان الشر انما هو العدم والوجود من حيث هو وجود خير فلا احتياج في استناد الشر
الى مبدء موجود لان العدم يجوز ان يستند الى عدم آخر كان عدم المعلول مستند الى عدم العلة فيندفع ما ذهب اليه الثنوية
من ان الشر لا بد له من مبدء موجود لان الشر اذا كان هو نفس العدم فلا يلزم ان يكون له مبدء موجود لان العدم يجوز ان يستند
الى عدم آخر كان عدم المعلول مستند الى عدم العلة التامة انتهى وانت بعد الاحاطة بما ذكرناه خبير بما يرد في هذا الكلام من وجوه السقامة
الثانى ان مراد كل من الطوايف الثلث اعنى المجوس والمانوية والديصانية ليس ما هو ظاهر كلامهم من القول بتعدد المبدء والذاتى
الى الهين اثنين اما المجوس فلما اشير اليه من انهم يقولون ان اهرمن مخلوق ليزدان ويجعلونه مبدء الشر منه فرداً
او وحد اهرمن والشرور بسره انما يصدر عن اهرمن وهذا كما ترى لا يدل على كون اهرمن مبدء انما يكون وجوده منه واما المانوية
والديصانية فانهم صرحوا بان النور الذي هو فاعل الخير حي قادر عالم سميع بصير كيف يتصف النور في المذهب المشهور بهذه الصفات وكيف

يقولون على ما نقل بان النور والظلمة مبدءان قديمان مستقلان بالوجود مع انهما وصفان محالان الا انهم يلزم قولهم قدم الجسم لكن
الا ان مجموع ما ذكر انهما في زعمهم من قبيل سوى المتعارف لا المجوس فقط كما هو الحق على ما قلنا ولا يستلزم المخالفة الا التوحيد
وحمل عموم القدرة لانهم يستندون الجميع اليه تعالى لكنهم لم يجعلوا الشرور مستندة اليه تعالى بلا واسطة لكونه خيرا محضا بل مستندة الى
اهرمن وقالوا ان ايجاد اهرمن ليس شرا بل خير لان اعطاء الوجود خير مطلقا وانما صدر الشر عن اهرمن لا منه تعالى وما قيل ان ايجاد
شر مستفاد من ايجاد موجود يكون منبع الشرور ابد الاباد مدفوع بانه على قاعدة ان الوجود خير مطلقا يمكن القول بانه لا محذور
في ذلك اذ الصادر منه تعالى ليس الا اعطاء الوجود وهو خير غاية الامر وجوب العوض عليه تعالى لو اصاب شره مظلوما كما هو مذهب
المعتزلة ثم لو كان صدور الشر من تلك الشرير بالقدرة والاختيار لا من قبيل فعل الطبايع فما ذكرنا يكون ظاهرا جدا انهم لو جعلوا
اهرمن مخلوقا ليزدان بعنوان الايجاب الذاتي كما قيل كونه الا انه خلاف ما صرحوا به والحق انهم لو قالوا انه تعالى لا يقدر بذاته على ايجاد تلك الشرور
بلا واسطة لكانوا الصق الفرق الثلاثة في عموم القدرة لكن ذلك ليس بالظاهر من كلامهم ثم لو كان مرادهم باهرمن هو الشيطان كما
هو المشهور منهم لم يصح نسبة جميع الشرور اليه اذ لا شك في وجود شرور لا يمكن استنادها اليه فالحق ان الشرور مستندة الى الممكنات
التي هي مبادي لها سواء كان شيطانا او نارا او غيرهما فتعيين اهرمن بالتخصيص تحكم باطل هذا وقيل يمكن ان يكون المراد من
المجوس من يزدان الوجود الواجبي ومن اهرمن الامكان ويرجع قولهم الى ان فاعل الخير هو الوجوب وفاعل الشر هو الامكان
فانك قد عرفت ان الخيرات كلها راجعة الى الوجود وهو الوجوبية والشرور كلها راجعة الى العدم ومنبع العدم هو الامكان ومع
لا يلزم شرك اصلا لان الشرك انما يلزم لو كان كل من المبدئين موجودا او مؤثرا في الوجود ولكن ليس كذلك بل احدهما موجود
موجد مؤثر في الوجودات وهو الوجوبية والاخر عدمي منشأ للاعدام وهو الامكان غاية ما في الباب انه يكون اطلاق المؤثر
والفاعل على العدم الذي هو الامكان على التجوز كما يقال علة العدم عدم علة الوجود ومثل هذا في المانوية والديصانية وان كان ظاهر
كلامهم دالا على تحقق سببين كما عرفت الا انه لما كان ظاهر كلامهم مما لا يقول به عاقل وقد صرحوا بان النور الذي هو
فاعل الخير حي عالم سميع ذلك اول شاهد على ان مرادهم من النور هو الوجود ومن الظلمة هو الامكان حتى يؤول مذهبهم الى
ان فاعل الخير هو الوجود الواجبي وفاعل الشر هو الامكان لما مر ان الخيرات كلها راجعة الى الوجود والاعدام راجعة الى العدم
ومنبع الوجود هو الوجوبية ومنشأ الشر هو العدم ولا يلزم شرك كما مر في تاويل مذهب المجوس وعلى هذا يكون مرادهم من الخير و
الشر في شبهتهم الوجود والعدم ومن الخير والشر مطلق الوجود والعدم فتقرير شبهتهم ان نرى في العالم تحقق الوجودات والاعدام
والواحد لا يكون خيرا وشرا اي فاعلا لهما فيجب التحقق سببين ثم ما يجب ان يكون فاعل الوجود وجودا وفاعل العدم عدما اذ
لو كان الفاعل لهما شيئا واحدا يلزم ان يكون خيرا محضا وشرا محضا لان الوجود خير محض والعدم شر محض وبذلك يندفع ما توهم ان
مجرد تحقق الوجودات والاعدام في العالم لا يلزم ان يكون لشيء واحد لو كان هو المبدء خيرا محضا وشرا محضا ثم كون الشيء الواحد
خيرا محضا وشرا محضا اي وجودا وعدما بديهي البطلان ولذا قالوا الواحد خيرا وشرا اي خيرا محضا وشرا محضا ولا يجعل الخير في
شبهتهم على من يغلب خيره على شره والشر على من يغلب شره على خيره كما ظن ... ولم يرد على هذا الجواب ان ذلك غير
لازم مما ذكر اي لزوم كون الواحد بحيث يغلب خيره على شره وشره على خيره غير لازم من دليلهم لانهم قالوا الخير في العالم خيرا

سمر الفواتح ...

خيرا وحين الكثير او شر كثيرا وهذا لا يستلزم ان يكون كل واحد من الخير والشر غالبا ومغلوبا حتى لو كان افعالها واحدا
واحدا كان كل واحد من خيره وشره غالبا لا ما يجوز ان يكون متساويين في الكثرة او احدهما فقط غالبا فلم يلزم من تسليم ثبوت
العلية بها معا حتى يراد من الخير من غلب خيره ومن الشر من غلب شره على غيره فتبين كما اورده ان ايراد من الخير والشر الخير المحض والشر
المحض بالتوجيه الذي ذكرناه ولو لم يحمل الخير والشر على ذلك لتوجه المنع على قولهم الواحد لا يكون خيرا وشريرا اذ لقائل ان يقول يجوز ان يكون
شيء واحد سبب الخير والشر لا باعتبارين او مع علية احدهما وعلى ما ذكرنا من التأويل يكون كلامهم رموز الفلاسفة وعليهم و
ان كان متوجها على ظاهره ولم ... مقاصدهم لانه لا ايراد على الرموز ... الوجوب ... عين قاعدة الاشراق
في النور والظلمة التي كانت طريقة حكماء الفرس مثل جاماسب وبوزرجمهر وغيرهما ما كان قبلهما حتى قال العلامة الشيرازي في شرح
حكمة الاشراق وعلى الرمز مبني قاعدة اهل الاشراق وهم حكماء الفرس القائلون بالاصلين احدهما نور والآخر ظلمة لانه رمز على الوجوب
والامكان فالنور قائم مقام الوجود والوجوب والظلمة قائمة مقام العدم والامكان لا ان المبدأ الاول اثنان احدهما نور والآخر ظلمة لا يقول هذا
ما لا يقول به عاقل فضلا عن فضلاء فارس الخائضين غمرات العلوم الحقيقية ولذا مدح النبي صلى الله عليه وآله في مدحهم لو كان الدين
بالثريا لناله رجال من فارس حتى ... اي قاعدة الاشراق في النور والظلمة ليست قاعدة كفر المجوس القائلين بقدم النور و
الظلمة وانما سببه ان الانام مشركون لا موحدون وكذا ... من حيث ... مبدأين مؤثرين في الخير والشر كالقدرية وكانه بهذا ...
اشار بقوله القدرية مجوس هذه الامة ... قاعدة ... الذين ... مجوس الظلمين واليه ذهب الثنوية
القائلون بالهين احدهما الخير وخالقه وهو النور والآخر الشر وخالقه وهو الظلمة ... قاعدة ... الشركة ...
... بعض المشركين من الملليين وغيرهم ... وعلى ما ذكره العلامة ليس مذهب الثنوية والمجوس قابلا للتأويل ... بحيث
يخرج عن الشرك والالحاد وقد عرفت انه يمكن ان يكون رمزا ومؤولا بما اول به قاعدة الاشراق ... بعضهم ان تأويل
كلام الثنوية بما ذكر لو لم يكن اقرب من تأويل حكماء الفرس فليس ابعد منه هذا وقد عد بعضهم الفلاسفة والمنجمين والمجوس والنظام
... من المخالفين في اصل عموم القدرة ... عموم قدرته تعالى ...
... القائلون بانه واحد حقيقي لا يصدر عنه شيء بلا واسطة الا الواحد وهكذا في المواقف وقد عرفت ان الفلاسفة ...
بايجاب الوجيب لا بكونه قادرا فانهم ينفون اصل القدرة لا عمومها الثاني المنجمون ومنهم الاصابة القائلون بان الكواكب
بحركاتها مؤثرات في الحوادث السفلية والتغيرات الواقعة في جوف الفلك من اختلاف الفصول الاربعة وتغيرات الطبائع
في المواليد وانت خبير بان هذا من متفرعات الايجاب الوجيب وانه لا يصدر عنه بلا واسطة الا الواحد الثالث الثنوية ومنهم المجوس
القائلون بانه تعالى لا يقدر على الشر الرابع النظام ومتابعوه حيث ذهبوا كما في المواقف الا انه تعالى لا يقدر على القبيح ونقل
عنه في بعض الكتب انه قال ان انه تعالى لا يفعل القبيح فبينهما فرق بين ذلك ان يقول ذاك لم يفعل القبيح لم يقدر عليه اذ القدرة على
الشيء بالمعنى المذكور تقتضي صحة صدور ذلك الشيء في وقت وصحة عدم صدوره في وقت آخر الخامس ابو القاسم البلخي ومتابعوه
حيث قالوا انه تعالى لا يقدر على مثل فعل العبد السادس الجبائية حيث قالوا انه لا يقدر على عين فعل العبد ...
عليها مذكور في شرح المواقف وغيره واثبات عموم قدرته تعالى يبطل المذاهب المذكورة انتهى ولا يخفى ان ما نسب هذا ...

تحرير علمه

من انهم ينفون اصل القدرة لا عمومها ليس على ما ينبغي لما عرفت من ان الايجاب الذي يقول به الحكيم لا ينافي القدرة بالمعنى الاول
والقدرة بالمعنى المشهور لان الايجاب الذي هم انما هو ايجاب العلم بالاصلح والارادة مع قطع النظر عنهما والايجاب بالارادة لو كان
منافيا للقدرة يلزم مثل ذلك على المعتزلة واكثر المحققين كالمحقق الطوسي والمحقق يقدم الاثر وعدم ... في ذلك
ولا مانب الى سائر الطوائف فالحق كما افاده بعض اهل التحقيق ان ليس احدا من العقلاء ... قدرة الله تعالى على جميع الممكنات
مطلقا على التحقيق بل ارادوا بانهم ... وتقديره فهو احد ... المحققين ... زعمهم ... الكثرة عن الواحد
الحقيقي بلا ترتيب ... والثنوية ... والقبيح مطلقا عند النظام ... مثل فعل العبد ونحوه عند
البلخي والجبائية ... وان كان ممكنا ... بالنظر الى قدرة القادر لكن بالنظر الى وحدة
الحقيقة او حكمته او ارادته ومشيته يمتنع ان يصدر عنه تعالى شيء منها وعلى هذا لا يكون احد من الطوائف المذكورة من
المنكرين لهذا الاصل في علمه تعالى ... في اثبات كونه تعالى عالما بذاته وبكل ما عداه
من الموجودات والكشف بجميع ... ما اورده بعض المحققين وهو ان الوجود المحض بما هو
يكن ان يتصف بالعلم ولا يمتنع عليه ... الا ان يمنع مانع زائد على نفس الوجود ولا ريب ان الواجب الوجود محض
الوجود وصرف الوجود ولا يتصور ... غير نفس الوجود في حقيقته فاتصافه بالعلم ممكن وكل ما هو ممكن له يجب ان
يكون ثابتا له بالفعل ... فيكون متصفا بالعلم بالفعل وهو المطلوب ... العلم ... مطلق الموجود من حيث هو
موجود وكل ما هو كذلك فهو لا يمتنع على الواجب لذاته وكل كمال لا يمتنع على الواجب فهو حاصل له بالفعل اذ هو كامل ...
وتقييد الكمال المطلق ... ما كان كمالا للموجود من حيث تقييده لشيء آخر ... الموجود من حيث كونه جسما وطبعيا
كالتدقيق ... وهذا الدليل كما ترى يدل على علمه بذاته وبجميع ما عداه من الموجودات
ووجه الدلالة ... ما ذكره المتكلمون واورده بعض الحكماء ايضا وهو انه سبحانه فعل افعالا متقنة محكمة ... من
وجوه المتقنات ... على غرائب الصنائع والحكم وكل من كان كذلك فهو عالم ... فقط بديهية ... اي خطوط
مليحة او سمع الفاظا فصيحة ... دقيقة واغراض صحيحة ... قطعا ان فاعلها عالم ولا ... فلا شبهة انه تعالى خالق جميع
العالم من الافلاك والعناصر بما فيها من الجواهر والاعراض وانواع المعادن والنباتات وانواع الحيوانات على اتقان ونظام
تحيرت فيه ثواقب الافهام وعلى اتقان واحكام تاهت فيه صوائب الاوهام مشتملا على عجائب الحكم والمصالح وغرائب الصنع
والبدائع ووضع كل شيء في موضع يليق به ... كل شيء ... بحيث تكل عن دركه العقول والافهام وتعجز
عن ... الدفاتر والاقلام كما يشهد به علم الهيئة وعلم التشريح وعلم الآثار العلوية والسفلية وعلم الحيوان والنبات كما لا يخفى
على من ... في حقائق بواطن الاشياء وحدق نظره في دقائق ... وكل من ... شيء
... مواقف ... لا ... موضع ... ولو كان ذلك شيئا ... صورة حيوان منقوشة على ساحة ...
... من غير ... ان ذلك لم يصدر الا من حي عالم فكيف بهذا العالم الوسيع والكرسي الرفيع والسماء ذات الرجع و
الارض ذات الصدع والشمس المضيئة المنيرة والقمر وتشكلاته الهلالية والبدرية والانجم الزاهرة من الثوابت والسيارة ...

الليل والنهار وتعيين الادوار والاعمار وتحديد الرياسات والفلك الدوارة والرياح المرسلات والسحب المعصرات والعناصر
البسايط والمركبات وانواع المعادن والنباتات وضروب الدواب والحيوانات وما دبر في خلق شخص واحد فضلا عن الكل من
عجائب من فوائد اعضائه وبواطن جثته وحواسه الظاهرة والباطنة وقواه الداخلة والخارجة وكيف يمكن ان يصدر الا عن عالم حكيم
والى ذلك اشير في قوله سبحانه ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من ماء فاحيا به الارض
بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض لايات لقوم يعقلون وجميع ذلك انما هو في
عالم الحس والشهادة وهو بالنسبة الى عالم الغيب اعني عالم المجردات النفسية والعقلية التي ادركت بنور الحدس والكشف كحلقة في فلاة
وهذا الدليل اولا يدل على علمه تعالى بالغير ثم بالواسطة يدل على علمه تعالى بذاته لان كل من علم شيئا يعلم انه هو الذي يعلم والعالم
بالغير يجب ان يكون يعلم الموضوع والموضوع ذاته فيجب ان يعلم بذاته وهذا ما وافقه الحكماء وصرح به الشيخان الفارابي وابن سينا
وادعاه المحقق الدواني في شرح العقايد واورد عليه بعض الفضلاء بانا كثيرا ما نعلم شيئا ونغفل عن كوننا عالمين به ولعله اراد
بعض المحققين من دعوى ذلك الى دعوى الامكان واثبات المطلوب بتحقق الامكان حيث يقال اذا علم افعاله علم ذاته او من يعلم
افعاله يمكنه ان يعلم انه افعاله ومن الممكن ان ذلك العلم يلزم تحقق امكان العلم بذاته ومن الممكن ان يحقق العلم بذاته يلزم تحقق العلم
بذاته اذ علم الشيء بذاته لا يمكنه الا كونه بذاته ومن يمكنه ان يحضر ذاته عند ذاته فقد حضر ذاته عند ذاته اذ لو لم يحضر لا يمكن حضوره
بحضرة كما لا يخفى على المتفطن ويمكن ان يجعل الدليل المذكور مع هذه العلاوة حجة دليلا واحدا على علمه بذاته وبما سواه
بان يقال انه تعالى عالم بما عداه كما ذكرنا وكل عالم كذلك لا ينفك عن العلم بافعاله ومن يعلم افعاله يعلم ذاته اذ من يعلم افعاله
انه يعلم انه افعاله ثم بكلام بعض المحققين ورد الفاضل المذكور لا يخفى ما فيه ولعل ما فيه هو ان علم الشيء بذاته الذي هو عبارة عن
حضور ذاته لا يتحقق بدون التفاته الى الذات وبدون ذلك لا يتحقق حضور الذات للذات والتفات الشيء الى ذاته ليس بلازم لانه يمكن
ان يكون الالتفات ممكنا ولم يتحقق بالفعل فالممكن حضور لا يستلزم الحضور بالفعل فهذا الايراد منه قريب من ايراده السابق اعني
ما ذكره من انا كثيرا ما نعلم شيئا ونغفل عن كوننا عالمين به وانت تعلم ان عدم الالتفات الى الذات مع كونه ممكنا والغفلة مع العلم بكونه
يكون افعاله افعاله لا يمكن ان يكون وانما الغفلة عن الشيء انما يتحقق اذا كان هذا الشيء موجودا في خزانة القوة المدركة
ولكنه لا يلتفت اليه ولذا استدلوا بالفرق بين الذهول والنسيان في المعقولات على تحقق خزانة النفس وبالفرق بينهما في الصور الجزئية
على تحقق خزانة الحس المشترك وهو الخيال وبالفرق بينهما في المعاني الجزئية على تحقق خزانة الواهمة وهي الحافظة ولا ريب ان الشيء اذا كان
موجودا في الخزانة لا يمكن ان يتقدم الالتفات اليه بالكلية بل اذا حصل ما يوجب عدم الالتفات يحصل الغفلة واذا زال العارض
فيحصل التذكر ولو لم يحصل التذكر اصلا لم يكن موجودا في الخزانة وكان نسيانا واذا عرفت ذلك فحصول الغفلة وعدم الالتفات انما
يتحققان في حق عاقل كان لعقله خزانة ومن لم يكن لعقله خزانة ولا يحتاج في التعقل الى شيء سوى ذاته لا يتحقق في حقه الغفلة وعدم
الالتفات فالواجب تعالى لما كان متعلقا لافعاله كما هو المفروض فاما يعلم انه افعاله اولا فعلى الاول يثبت المطلوب لتحقق العلم
بذاته وعلى الثاني فاما ان لا يعلم انه افعاله مطلقا او يعلم ذلك في بعض الاوقات ويغفل عنه في بعض فعلى الثاني يلزم ان يكون لعقله
خزانة وهو باطل للزوم الافتقار وعلى الاول ايضا باطل لانه يستحيل ان يعلم احد افعاله ولا يعلم انها افعاله بل ان كان الفاعل

من جاز عليه الغفلة لكونه عالما بذاته مع ذاته لما جاز عليه الغفلة فالعلم بالاضافة اليه كما يغفل عن كون الافعال افعاله وان
لم يجز عليه الغفلة لعدم افتقاره في التعقل الى ما زاد على ذاته لم يثبت عليه الغفلة في شيء منها وما نحن فيه من قبيل الثاني لان الواجب
لا يحتاج في التعقل الى امر زائد على ذاته فلا يجوز الغفلة في شيء منها ولا يصح اثبات احد الطرفين دون الاخر في جميع الاوقات لان ما يقتضي
حصول الاضافة يقتضي عدم كون الافعال افعاله لان المقتضي بالاضافة هو الذات ونسبتها الى الطرفين على السواء ولا مرجح لاختصاص
الاول دون الثاني فالتخصيص تحكم بحت فظهر ان الغفلة في الواجب عن ذاته وعدم الالتفات اليها في بعض الاوقات بحث وجهل به وانما على
بالاضافة ايضا وبه ذلك يظهر ان كل واحد من الوجه الاول الذي ذكرناه في استلزام علمه بالاضافة علمه بذاته وذكره اصحابنا والحكماء
والوجه الثاني الذي نقلناه من بعض المحققين صحيح لاعتبار عليه تعالى لا يمكن ان يعترض في تصحيح الوجه الذي نقلناه من بعض المحققين انه اذا
ثبت امكان العلم الواجب بذاته لزم حصول علمه به لما مر من انه ليس له حالة منتظرة بل كلما يجوز له يكون حاصلا بالفعل الا انه يرجع
الى الدليل الاول وقد قال بعض الفضلاء الاولى ان يقال فان كل من علم شيئا علم بذاته لا سيما اذا كان عالما بالحقائق الاشياء
والوجوه على الدليل المذكور بوجهين   انه ان اريد بانتظام الاشياء واحكامها واتقانها من كل وجه ان هذا الانتظام
مترتب ترتيبا لا خلل فيها ولا ملائمة المنافع والمصالح المطلوبة منها بحيث لا يتصور ما هو اوفق منه واصلح فذلك انه ليس كذلك بل الدنيا
مشحونة بالشرور والافات ولذا يعد في العالم اشياء لا تدبير لها سعة بل ترتب عليها مضرة ونقصه وان اريد في الجملة ومن بعض الوجوه فمثل ذلك من
الموثرات من غير العقلاء بل الجمادات فان تبريد الماء وتسخين النار ينتفعان بها   انه قد يصدر عن بعض الحيوانات العجم افعال
محكمة متقنة في ترتيب مساكنها وتدبير معاشها كالنمل وكثير من الوحوش والطيور على ما هو في الكتب مسطور وفيما بين الناس مشهور مع انها
ليست من اولي العلم والجواب عن الاول اختيار الشق الاول اي كون الموجودات مرتبة ترتيبا لا خلل فيه اصلا بحيث لا يتصور ما هو
اصلح واوفق منه فانه لا شبهة في ان هذا النظام الذي هو النظام الاتم الاشرف ولا يتصور ما هو اكمل ولا يمكن ان يوجد ما هو افضل
منه الا على طريقة المليين فلا يستقيم الترجيح المرجوح ولا على طريقة الفلاسفة فلان الذات الواجبة لما كانت تامة فوق التمام فيجب ان يكون
ما يفيض ويترشح منه ما يقتضيه صدوره اشرف ولا على ما يتصور ولذلك اجمع الحكماء على ان هذا النظام هو احسن النظام واحكامه
نظام الحسن من الواقع ولم يخالفه في ذلك احد الا الشيخ على ما نقل عنه انه قال يجوز ان يوجد نظام يكون اعلى واكمل من النظام الواقع
وهو ليس من رجال هذا الحصر بل هو اجنبي محض في هذا الفن وما ذكر من ان الدنيا طافحة بالشرور ومن الاشياء ما يعلم لها مضرة ونقيصة
ففيه ان الشرور قليلة بالنسبة الى الخيرات الكثيرة وواقعة بالعرض وراجعة الى الاعدام فلا تخل بالنظام بهذا الخلل وتفصيله في نظام الموجودات على ما تقدم
مفصلا وهذا دليل ما يدل على كون النظام الموجود نظاما احسن قاعدة الامكان الاشرف وتقريرها هو انه اذا وجد الممكن الاخس يجب
ان يوجد قبله الممكن الاشرف لانه اذا وجد الاخس ولم يوجد الاشرف قبله فلا يخلو اما ان يكون الاشرف ممكن الوجود اولا والثاني ليس
كل ما فيه لان الكلام في الممكن والاول اذا فرض صدوره من الواجب فاما ان يصدر عنه بلا واسطة الاخس فيلزم ان يكون
الاشرف من معلوله ومن بعدها فيما فوق الكون اي في عالم المكنات الكائنة الفاسدة اي في المكنات الثابتة المستمرة الوجود او يصدر عنه
بلا واسطة الاخس فيلزم جواز صدور الكثرة عن الواحد بناء على المفروض من وجود الاخس بلا واسطة الاشرف فاذا فرض وجود الاشرف
بلا واسطة شيء يلزم جواز صدور الكثرة عن الواحد الحق وهو محال واذا ثبت ذلك نقول لا يمكن ان يوجد نظام فوق هذا النظام بالذات

او لجاز وجود نظام فوق هذا النظام فلا يتصور ذلك الا بان يكون بعض الموجودات الواقعة فيه اشرف واكمل من بعض الموجودات
التي وقعت في هذا النظام وهو يوجب وجود الاخس قبل الاشرف فينتقض بالقاعدة المذكورة ثم ان هذه القاعدة ما ذكره الشيخ
الاكبر في المطارحات انها تجري فوق الكون اي في الممكنات الثابتة المستمرة الوجود الدائمة بدوام عللها الثابتة الغير المتغيرة بالحركات الفلكية
لا فيما تحت الكون اعني الممكنات المتغيرة المستندة بالحركات والاستعدادات كالمواليد الثلثة والسر في ذلك ان الامور الخارجة عن
سلسلة الحركات والتغيرات والاستعدادات المختلفة لا يمنعها امر غريب عن كمالاتها الممكنة لان علتها كاملة لا ذاتها لا ذات الفاعل او
امر لازم له فيوجد سائر الكمالات فيه البتة وبالجملة كل ممكن يكون امكانه الذاتي كافيا في فيضان وجوده ولا يحتاج في الفيضان الى الامكان
الاستعدادي يكون جميع كمالاته حاصلا له في بدو فطرته وعلل وجوده هي بعينها علل كمالاته من دون مغايرة بينهما بخلاف الحوادث
اليومية فان علل وجودها على وجه خاص وعلل كمالاتها قد تكون مغايرة لعلل وجودها وكل واحد من وجودها وكمالاتها يتوقف على
استعدادات سوى امكانها الذاتي وتفاوت بعض الاستعدادات بالنسبة الى بعض الحوادث ممكن فيجوز ان لا يوجد ما هو الاشرف
اليها لفقدان الاستعدادات التي هي علة لحصول ذلك الاشرف فقاعدة امكان الاشرف انما تجري في الموجودات الثابتة المستمرة الغير
الكائنة والفاسدة التي هي من العقل الاول الى آخر العناصر لا يمكن ان يوجد بدل احد منها ما هو اشرف والحاصل ان يوجد شي سوى الملك يجب
ان يكون اشرف من جميع ما هو بدل كل واحد منها في هذه السلسلة اشرف والاكمل لا يتصور ولكن ولا يمكن وجود غيرها يكون من تلك السلسلة اي
تكون ثابتة مستمرة دائمة بدوام عللها ولا يرد ان الحكم في الحوادث اليومية انه كذلك وبذلك يندفع ما اورد على هذه القاعدة بانه يجب
لو ثبت لدلت على ان لا يكون شي من الاشخاص ممنوعا عما هو اشرف بالنسبة اليه ويمكن تحققه فيه مع ان كثير الاشخاص ممنوع عن الكمالات
الممكنة لهم التي حصولها فيهم اولى ووجه الاندفاع ان هذه الاشخاص اناسي من الحوادث اليومية وتلك القاعدة لا تجري فيها ثم الوجه في منع
بعض الكمالات الممكنة لبعض الاشخاص من الحوادث عنه مع انه لو كانت حاصلة له لكانت احسن بحاله وهو ان النظام الاصلح احسن من كل
في نظامه قد تقدم مفصلا وتحقيقه ههنا ان الحكم بأصلحية النظام مع وجود بعض الكمالات المتصورة لبعض الاشخاص في النظام الواقع الذي لم يوجد
فيه ذلك الكمالات المقصورة لهذا البعض تم غير بطه والامر بالعكس لان اصلحية النظام لا يستلزم وجود كل ما هو اصلح بالنسبة الى كل شخص من
الحوادث اذ الكمال ممكن له وان يستلزم ذلك بالنسبة الى بعض الموجودات التي فيكون المحقق ان يقول عدم الحصول بعض الكمالات عن بعض الحوادث
هو الاصلح بحسب النظام لا دائما الى الكمالات والخيرات الكثيرة ولما كانت العناية الالهية متعلقة بتدبير الكل من حيث هو كل اولا وبالذات وفي
تدبير الجزء ثانيا وبالعرض وكان الاحسن بحسب الكل ان لا يحصل لبعض الاشخاص ما هو احسن واكمل بالنسبة اليه وبالنظر الخصوصية اختار ما هو
الاحسن الاكمل وترك ما هو الاحسن بحسب الجزء وان كان احسن بالنظر الى الجزء ونظير ذلك ان المعمار اذا طرح نقش عمارة وما كان الاحسن بالنسبة الى تلك
العمارة ان يكون لبعض اطرافه مرت وبعض آخر سرداب لو فرض هذا الوضع اشتمل حسن عموم العمارة وان كان الاحسن بالنسبة الى كل موضع منها ان
يكون بحسب شانه وقس عليه قطع العضو من الاعضاء واخراج الدم من البدن بالفصد والحجامة اذا كان فيه صلاح مجموع البدن وبالجملة اذا تقرر
ان الواجب الحق سبحانه تام من جميع الوجوه فهو التام ... بحسن واكمل من غير ولا شك في ان النظام الواقع الصادر منه هو الانسب
الاحسن
الاحق فيض الوجود منه تعالى فيكون اعلى والاكمل لا يتصور ويكون ما وجد بغير هذا الوجه من الوجوه ابعد عن المناسبة فيكون ادون وكل
فكل امر فرض عدم حصوله عليه يكون لاجل النظام وان يختفي وجهه علينا ولعل تفاصيل كيفية هذا الحسن والاصلاح تخرج عن طوق ... علينا

ما ذكره الحكماء ... النظام

محو عامة المحو ... العقل

فيصح انه يمكن ان يوجد ما هو الاحسن الا في نظرنا من اسرار القدر التي استاثره الله بعلمه ولم يطلع عليه احدا سواه او يطلع عليه بافاضته واحد بعد واحد
من طوائف الانبياء والاعاظم الاولياء وما يمكن ان يتكلم فيه ويصل اليه الافهام وقد تقدم فيما تقدم ذلك مفصلا ثم انه لو جزم المتفق التكلم انه يدل على
النظام وان لم يمكن فهمها مطابقا للواقع لانه اذا اثبت الانتظام والاحكام في الجملة لدل على علم الموجد ولا يضر عدم استشهاد على كل نوع من التخلف
والنقصان ومستثنى من الصورة من تشوش في صدور ذاكرات فالقاعدة لبعض اعضائها فانك اذا رايت الكتابة على صورة وصدورها عن خط
ووضع فيها بل لحكم بان نقصان بعض اعضائها انما هو لغرض هو معرفته وحصل مرادها وان لم يمكن انك علمته وما ذكره من النقص غير به الى القدر
الاثر فيها ان يحد الاكثر فيها ومن امثالها انما هو لغرض حق وهو الذي اوجده فيها لان الحكيم من حيث هو لا يجوز ان يصدر شيئا الا وهو قائم في نحو
كونه الحكيم حكيما وقويا مرتبا وبالجملة لا ريب في اتفاق هذا النظام على لطائف الصنع وبدائع الترتيب وحسن الملائمة للمنافع والمطابقة على وجه
الكمال واسلم استناده بالعرض على نوع من الخلف وجوزه غير النظار ان يكون ما هو الكامل العلم بان مثل ذلك لم يصدر الا عن حكيم خبير
سبحانه كرمه في هذا النظام من الموجودات وكثير مما يوجد فيه من الاخلاف والاثار شديدة ذلك الا يثبت مخالفة بعض العقلاء وغيرهم في علم
الواجب الضروري قد تحير فيه بعض العقلاء على انه قيل لم يخف احد علم الواجب بسبب تخصيص ذلك في الجواب عن الثاني انه لو سلم
ان الاثار والاختلاف التي انما تصدر من العلامات انما يصدر من موجد عالم فلا يجوز ان يكون فيه من الحسن قدرة يقتضي الى ذلك بان
يجعلها الربة عالما بذلك ويوجدها حين ذلك الفعل كانها قادرة وممكنة على ذلك الفعل   ما ذكره الحكماء من ان الواجب تعالى
ان ذلك مجرد غاية التجرد والمراد بغاية التجرد الثابتة للواجب المشهور كونه غير جسم وغير جسماني اي ليس بمادة ولا بشئ مقارن لها ولا هو شئ
مقارنة الصور والاعراض بالجملة كونه قائما بذاته غير متعلق بالهوية وهو مجرد لا يعتريه جسمية وعند المحققين كونه غير محتاج الى الارتباط بالغير
كونه محض الوجود المجرد عن الماهية والاعراض والبراهين القاطعة قائمة على ثبوت التجرد بالمعنيين فهو سبحانه وكل مجرد بالمعنى الاول
من المعنيين عاقل لذاته والعكس اي كل عاقل مجرد بأحد المعنيين واثبات العكس غير مقصود من المقصود والمهم لنا اثبات الاصل اي
كون كل مجرد عاقلا لذاته ليثبت به كون الواجب عالما بالاشياء يتوقف على تمهيد مقدمات   الاول التعقل عبارة عن ادراك المجرد الذي
القائم بذاته سبحانه ام هو عبارة العوارض الجزئية المادية التي بسبب الهيئة في الوجود الخارجي من الكم والكيف والاين والوضع وغير ذلك من
العوارض المادية لا بعينها او بصورتها وبتقرير آخر عبارة عن حضور المعلوم بعينه او بصورته عند المجرد الموجود القائم بذاته ولكن اذا لم
يوجد وجودها بعينه او بهذا الحضور اي حضور الذات عند الذات او حضور الصورة عنده اذا لم يحصل لها فيه ارتباط تحصل العلم والانكشاف
ولذلك لم يكن منه الانكشاف لانه لا يتصور انكشاف شئ لا آخر بدون تحقق نحو من الربط بينهما ولولا اشتراطه لكان كل شئ منكشفا لكل
شئ والربط المصحح للانكشاف منحصر في حضور الذات او حصول الصورة ولا يتصور ربط غيرهما ومع تحقق احدهما لا ريب في تحقق الانكشاف
كما هو لنا بالبداهة من حصول النفس بذاتها ومما بالاشياء لما حصل صورها فيها وقد ظهر من ذلك المقرر ان المناط في كون الشئ عاقلا ان يكون
يتصف
مجردا قائما بذاته اي غير حاصل في غيره سواء كان ذلك الغير مادة او موضوعا وبدون تحقق الامرين لا يتحقق العلم فيه مع كونها مجردة و...
الجسم بها مع كونه قائما بذاته والمناط في كون الشئ معقولا حصوله لموجود مجرد قائم بذاته سواء كان ذلك الحصول بالحلول فيه او بالحضور
عنده فيجوز كون الشئ مجردا عن المادة لا يوجب معقوليته بالفعل بشرط مع ذلك كونه حاضرا عند العقل او حالا فيه مجرد كون كل مجرد قائما بذاته
فيصح ان يكون عاقلا ومن شانه ذلك وكل مجرد يصح ان يكون معقولا ومن شانه ذلك الا ان ذلك لا يوجب حصول التعقل بالفعل

بـ فيه الشك متوقف على الحصول او الحلول وجاز تبرؤها على الوجوب والصحيح لجاز حصول المعقول او المعقول حصول المتعقل بالعقل ومستلزمه

هو الصحيح لمادة وقد ظهر انه من ذلك المعقود ان المانع من التعقل لا مانع من العاقلية او مانع من المعقولية والمانع من العاقلية هو كون

الشيء غير مجرد عن المادة سواء كان بنفس المادة او علائقها او كونه قائما بجزء وكيفما كان يشير موجودا بالجزء فانه يصدق على كل جسم مجرد عن المادة

سواء كان بنفس المادة او متعلقة بها من الصور والاعراض انه موجود بجزء لا الاول فلان المادة من حيث هي انما ثبت موجودة في حد ذاتها

بتوقف وجودها على وجود الصورة ولا الثاني فلانه يصدق على كل ما يقوم بجزء من الصور والاعراض انما يوجد من الصور المفقودة انه موجود بجزء

فالاولى ان يكون اعم من المادة والموضوع اعم من الجسم والنفس والمانع من المعقولية هو المادة وعلائق كون المادة وعلائقها ثابت ما هو من كون

الشيء معقولا مطلقا بل لم يكون الشيء معقولا في الخارج لجواز كون الشيء معقولا لجوهر غير ذاته فان المعقولية قد يكون لجوهر معين الشيء فقط

العاقل وقد يكون لجوهر غيره بان يكون صورة حالة فيه وح يجب ان يكون تلك الصورة مجردة عن المادة وعلائقها والا لكان مانعا من حصول الشيء

حاصلا لمن الحاصل الحصول التي المعقول فلابد من تلك التجرد عن المادة وعلائقها كما بان في التابع العقل بكون المادة مانعة من التعقل على الاطلاق

والعمل المانع من التعقل هو في المادة وعلائقها ولا بد هاهنا من بيان اقسام الحاصل انما اقسام مطلق الادراك وبيان اقسام كل منها انه

المحتاج اليها فنقول الادراك بحسبها على ثلاثة اقسام الادراك بالحواس الظاهرة اعني السمع والبصر واللمس والذوق والشم

او بالحواس الباطنة كالخيال والوهم ويسمى المدرك بها محسوسا كالمبصر المدرك [illegible] القوة العاقلة ان النفس بقوتها العاقلة يسمى معقولا ثم المدرك

بالحواس الظاهرة كاللامسة والباطنة هو الشيء الذي يقارنه امور غريبة عن ماهيته لا لمقارنة مؤثرة فيه كمقارنة الانسانية في الخارج للوضع و

المقدار من الانسانية الخارجية لا يوجد تلك الانسانية الا [illegible] او مقارنة غير مؤثرة كمقارنة السواد والحركة حيث لا يرتفع احدهما بارتفاع

الاخر وبالجملة فالمدرك بالقوى الظاهرة والباطنة لا ينفك عن مقارنة المادة وعلائقها الا ان كل حقيقة تلحقها امور ليست من ذاتها من

الوضع والاين وغير ذلك فانما يلحقها لا لذاتها بل لطبيعة استعدادية يلحقها اذ لو لحقها لذاتها لما تخلف عنها اصلا ولكان جميع افرادها

متساوية في الاتصاف به وجميع جهات القوة والاستعداد يشير باللاحق الى المادة الجسمية كما حقق في محله فجميع ما وجوده الادراكي

في القوى الجسمانية الظاهرة كالحواس الخمس الظاهرة او في القوى الجسمانية الباطنة كالحواس الخمس الباطنة معها اي ومقارنة لعوارض

غريبة وانفعالات مادية البتة وهذا في مدركات [illegible] الظاهرة فقط ولا في مدركات القوى الباطنة فلان كل قوة جسمانية يدرك صورة

فلا ريب ان تلك الصورة كلها مادية اذ لو حصلت فيها مجردة عن المادة لزم ان يكون تلك القوة التي هي محلها ايضا مجردة لا جسمانية

بيان الملازمة ان القوة لو لم يكن مجردة [illegible] مادية اي خصوصية بعوارض مادية من مقدار معين واين معين وكيف معين ووضع

معين وكانت [illegible] واذا كان المحل ماديا [illegible] ان العرض يجرده [illegible] بيان الملازمة ان

المحل بالمقدار المعين والاين والوضع المعين يوجب اختصاص الحال به [illegible] الا الاول فلان

الى المحل فلو كان [illegible] الوضع والمقدار والاين [illegible] لان المحتاج الى المحتاج الى الشيء محتاج الى ذلك الشيء

مع انه قد فرض [illegible] غير محتاج الى شيء منها ولا الثاني فلان الصورة المعقولة [illegible] من حيث ذات الحاصل لا من حيث

لحوق طبيعة اخرى والحلول اذا كان من حيث ذات المحل لا من حيث لحوق طبيعة اخرى كلحوق النقطة في الخط فان حلولها فيه ليس من

حيث ذات الخط بل من حيث انتهائه يستلزم انقسام المحل انقسام الحال واذا كان المحل منقسما [illegible] الاجزاء متشابهة في الحقيقة

ما عسى ان يقال في [illegible] من رسالة [illegible]

او الى اجزاء [illegible] في الحقيقة [illegible] لزوم كون الصورة العقلية التي فرضت مجردة عن المادة وعلائقها

المقدار والوضع مادية مقارنة لها لانها منقسمة [illegible] منقسم بحسب المقدار والوضع [illegible] ان يكون الصورة

العقلية [illegible] لا اجزاؤها في تمام الماهية ولا شك ان كل واحد من تلك [illegible] حاصل في النفس كحصول الكل لان حصول الجزء يحقق

بحصول واحد اذ لا معنى لتعقل الشيء الا حصول ماهيته في النفس فيحصل الجزء الواحد كفاية عن الاجزاء [illegible] الفرد المعقول فيكون الصورة

معروضة للزيادة والنقصان فلا يكون مجردة عن العوارض المادية [illegible] الشيء يكون الصورة منقسمة الى اجزاء [illegible] الصورة العقلية

فح لزوم الخلف ايضا [illegible]

غير المتناهية والغرض ان الاجزاء [illegible] في الحقيقة فلا بد ان يكون [illegible] صورة المركب [illegible]

على الاول [illegible] ان يتصف [illegible] العوارض [illegible]

[illegible]

كون ذلك [illegible] المجردة [illegible]

[illegible] المدرك والمدرك [illegible]

[illegible] المدرك [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] المجردة [illegible]

[illegible] المدرك [illegible] النفس [illegible]

[illegible] القوة الجسمانية

[illegible] بين المدرك والمدرك [illegible] المجرد [illegible]

[illegible] وكيف يكون [illegible]

[illegible] الصور [illegible]

النفس بذاته وعرض له الشار بأعني الوكيل المذكور لا انقسام [illegible] لا يكون للادراك طريق للانقسام

في جزء من اقسام المدرك انقسام [illegible] بحيث ان يكون [illegible] وقد تقدم جوابه [illegible] ان الانقسام [illegible]

انقسام [illegible] كما في النقطة والنقطة وجوابه ان حصول [illegible] من حيث ذات الملتقى [illegible] من حيث التفرق [illegible]

كحلول النقطة في الخط [illegible] بواسطة عروض النهاية له [illegible] فان النقطة [illegible] غير منقسم [illegible]

[illegible]

[illegible]

هو في العلم الحصولي لا الانطباعي من الحضوري كيف و ان كان شرط الادراك ان يكون تجريد الصورة من العلائق الجزئية [illegible]

[illegible]

[illegible]

بذاتها فذاتها حاضرة لذاتها والنفس ليس لها ولا هو نفس اخرى فلا بد ان يكون بحسب [illegible] وتجرد بصورة منها فيكون

على حصولية ولا يمكن ان يكون حضوريا لعدم حضور هذه النفس لاخرى ولا [illegible] حضوري [illegible]

والا ما عداه فهو كذلك [illegible] فعلم النفس بذاتها ليس [illegible] وبما عداها وصورة [illegible]

[illegible]

[illegible]

ويلزم ان لا يتخلف ذاته عن ذاته فان حصر زيد التقسيم اذا كان وجود المحسوس والمعقول في ذاته هو وجوده لمدركه وكان وجوده
لمدركه نفس محسوسيته ومعقوليته لم يمتنع ان يكون نفس وجوده غيره مدركا لذاته ومدرك ذاته يجب ان يكون نفس وجوده ادراكه لذاته ولكن وجوده
لذاته فهو مدرك لذاته وليس وجوده الا كونه مدركا في الامور التي يدرك ذواتها لا يصح ان يكون مقارنة للمادة ولما كان وجودها
لغيره وقائما بامور المجردة من المادة فانها يجب ان تدرك ذواتها ولما كان وجوده لغيره لا يمكن ان يكون مجردا عن ذاته على المقارنة للمادة
فهو غير مدرك ذاته ليشهد بهذا ان القوى الجسمية كالبصر والحس والذوق لا تدرك ذواتها لكونها موجودة لما لها اثر لا تعرض
لا لذاتها واشباهها والصور التي ذكره بعينها قد ذكره بعين غيره في الصنع الحكمة ولا بد لنا ان نوضح المراد منه ان تمام التفسير
لان الانسان هو تمام لا فيقول الوجود اما وجوده في نفسه كوجود الجسم وجودا محمولا او وجوده لغيره كوجود البياض للجسم ووجود الثانية
للاربعة ونسبة هذا الوجود وجود الرابطي كقولنا الجسم كان ابيض والانسان موجود حيث ان لفظ كان في موجودا انما هو
المجرد وهو الرابط والمطلوب غير انما بين الموضوع والمحمول انما هو اثبات المحمول للموضوع وهو غير الوجود في نفسه
ومن وجود لكن وجوده في نفسه عين وجوده للجسم وقد يكون غيره كوجود الملازمة فان النفس وجوده
البدن ووجود النفس غير وجوده لزيد ولذا قد يزول وجوده لزيد مع بقاء وجود النفس ثم الشيء قد يكون بحسب ذاته وجود النفس غير
قائم بغيره وقد يكون بحسب وصف مع ذاته موجودا لغيره فانه موجود لغيره وذلك كحال الكاتب فانه بحسب ذاته قائم بالشخص لانه
قائم بذاته غير موجود لغيره وبحسب وصف الكتابة موجود لغيره وهو بالتعبير موضوعا لكونه مثل قولنا زيد كاتب وهذا الوجود
الرابطي اي الحاصل باعتبار الوصف راجع في الحقيقة الى وجود ذلك الوصف ثم لا ريب في ان المعقولية والمحسوسية واشباه ذلك اوصاف
للاشياء مع ذوات الاشياء فاذا تعقلنا الارض والسماء والحجر والسقف والجدار فلا ريب في ان ذاته للارض والسماء بين
المعقولية وذوات السقف والجدار بين المحسوسية من جهة ان الوصف الذي في ذوات تلك الاشياء وقد عرفت انها باعتبار
وجود للحس باعتبار كون صورته حاصلة في الحس او في العقل باعتبار كون صورته المجردة حاصلة فيه كما في العلم الحصولي او
باعتبار كون ذواتها حاضرة عنده كما في العلم الحضوري فالمحسوسية بين الاشياء بين وجود العاقل واذا كان الوصف
المعقولية بالنسبة باعتبار كون صورته حاصلة للعاقل او باعتبار كون ذاته حاضرة عنده وكان ذلك وجوده
في الحس باعتبار كونه معقولا هو عين وجوده له من حيث انه عاقل وان لم يكن وجوده في ذاته عين وجوده لشيء فلا ريب
في ان الكل معقول وجوده في نفسه وجود للعاقل والبديهة حاكمة بان وجوده في نفسه وفي الواقع ليس عين وجوده للعاقل
بحسب كونه معقولا هو عين وجوده للعاقل من حيث انه عاقل وفي المعقول المحسوس هذا الحكم واذا عرفت هذا فنقول
انه لما كان وجود المحسوس والمعقول في ذاته وجوده لمدركه لم يكن في الخارج وجهين احدهما ولا لم يكن المراد ان الوجود في
ذاته اي في نفسه المحسوس من حيث هو محسوس والمعقول اي المحسوسية والمعقولية هو الوجود للمدرك فلا يكون وجوده للمدرك
الا الوجود المدرك هو المحسوس والمعقول فيكون المراد المقدمين ان المحسوسية والمعقولية مع الوجود المدرك
وحقيقة مدركه لا فرق في ذلك وجريان هذا في العلم الحصولي والعلم الحضوري في العلم الحصولي فلا

وجه المعقول العلم الحضوري من حيث هو معقول لدى من حيث انه منكشف وحاضر عند العاقل هو بعينه وجوده لمدركه ان يكون المراد ان
وجود المحسوس والمعقول في ذاته اي وجوده في نفسه عين وجوده لمدركه اي عين الوجود الرابطي كما ادعى الشيخ في لا عراض وجودها
في نفسها عين وجودها الا انه يكون المراد ان وجود المحسوس والمعقول العلم الحصولي والحضوري عين وجوده لمدركه في العلم الحصولي
المعلوم بالذات فيه هو الصورة كما استقر عليه ساير المتأخرين من ان المحسوس والمعقول بالذات انما هو الصورة لا ذو الصورة ولا ريب في
ان وجود الصورة في نفسها عين وجودها للمدرك وذلك في العلم الحضوري فلان الشيء اذا لم يكن في ذاته حاضرا عند المدرك فيكون المدرك
لمدرك هو الشيء الخارجي الموجود لنفسه فهذا الوجود للمدرك والموجود في نفسه فكيف يكون وجوده في نفسه هو عين وجوده للمدرك بل هو الوجود
يكون له وكان وجوده لمدركه ثم لا يظهر فرق الا الوجود للمدرك مع المحسوسية والمعقولية ثم ما يقتضيه ان يكون الوجود
في نفسه للمحسوس المعقول هو غير المحسوسية والمعقولية ثم لما كان غرضه من ذكر اي المتقدمين بان جميع اشياء من الجانب المنقول لكن
ان يكون على ما نحن فيه هو المجرد على ما ذهب اليه واما عدم كون الكل مدركا لذاته فظاهر لانه يمتنع ان يكون وجوده لغيره مدركا لذاته اي
لما كان وجود المحسوس من حيث هو محسوس ووجود المعقول من حيث هو معقول او وجوده في نفسهما عين وجودهما لمدركهما لم يمتنع ان يكون
له وجود لغيره مدركا لذاته والمراد بما وجد لغيره كما يكون في الوجود محمولا الا الغير فانه بما له هو المقارن للمادة او يكون
في غيره وان كان مجردا كالصورة العقلية الحاصلة على الوجه الاول الا انه لو كان مدركا لذاته كان انه مدرك معقولا لذاته مع كونه
ومدركه الى ان يكون وجوده من حيث هو معقول كون وجوده لمدركه اي لذاته مع انه فرض وجوده لغيره في الموضوع او المحل او الصورة
لما فرض ان وجود المحسوس والمعقول في ذاته هو وجوده لمدركه فيجب ان يكون المدرك شيئا يكون وجوده لنفسه حتى يكون وجود
المعقول له اذ لو لم يلزم ان لا يكون وجود ذلك المعقول لذلك المدرك بل لغيره فلا يكون وجود المحسوس والمعقول في ذاته وجوده
لمدركه وهو خلاف الفرض وقال على الوجه الثاني فلانه لو كان مدركا لذاته لكان وجوده في نفسه عين وجوده لمدركه اي لذاته مع ان وجوده
لغيره ثم وقف ومدرك ذاته يجب ان يكون نفس وجوده ادراكه لذاته والستر في ذلك على الوجه الاول ان ادراكه لذاته اي بحسب وجوده
من حيث هو معقول لو لم يكن وجوده لمدركه اي لذاته فيكون نفس وجوده لذاته عبارة عن ادراكه لذاته وعلى الوجه الثاني فلانه لو كان
وجوده في نفسه عين وجوده لمدركه فيكون نفس وجوده هو مدركيته لذاته فيكون نفس وجوده هو ادراكه لذاته ايضا لان نفس ادراكه لذاته
وادراكه لذاته واحد ثم وقف كما وجوده لذاته فهو مدرك ذاته وليس وجوده الا كونه مدركا بصيغة المفعول وذلك لانه مع المدركية
والمعقولية هو كون الشيء موجودا للصور تارة وبذاته لموجود قائم بذاته وكل ما وجوده لذاته يكون ذاته موجودا لذاته القائمة بذاتها
على الوجه الاول فنقول ان وجوده من حيث انه معقول ليس الا كونه مدركا فاذا كان من حيث انه معقول لذاته كان مدركا
ومعقولا ايضا لذاته فوجوده من حيث انه معقول لذاته هو مدركيته ومعقوليته لذاته وعلى الوجه الثاني فنقول ان وجوده في نفسه ليس
كونه مدركا فاذا كان وجوده لذاته كان مدركا لذاته ويحتمل ان يكون مدركا بصيغة الفاعل ويكون المراد انه ليس وجوده الا كونه عاقلا
لان معنى المدركية والعاقلية هو كون الشيء موجودا قائما بذاته حاضرا لديه شيء وغيره بل غيره كما ان وجوده لذاته فهو موجود قائم بذاته
حاضر عنده ذاته وغير غائبة عنه فوجوده لذاته من حيث انه معقول على التوجيه الاول وجوده في نفسه على التوجيه الثاني فلا لا كونه
اي عين مدركيته وعاقليته ثم صرح بسلب الامور المدركة لذاتها انه لا يجوز ان يكون مقارنة للمادة ولما كان وجودها لغيره ولذلك لا تدرك

ثبت انه وجه لغيره ما لا يكون وجها لذاته فعلى ان ما يدرك ذاته يكون وجها لذاته ثم [illegible] الامور المجردة يجب ان يدرك ذاتها

او لو لم تدرك ذواتها كانت وجها لغيره [illegible] لان المجرد موجه ذاته وقد ثبت انه وجه لذاته فهو مدرك ذاته فلم يكن مدركا

لذاته لم يكن وجها لذاته بل كان وجها لغيره ثم صرح بان كل ما هو محجوب عن ذاته [illegible] واستشهد لذلك بان القوى

الجسمية لا تدرك ذواتها [illegible] التام و غاية التوضيح الكلام المنقول عن

[illegible] الوجه الثاني في غاية [illegible] الوجه في نفسه والوجه الرابط [illegible]

كون الوجه في نفسه المتحقق في الخارج [illegible]

[illegible]

[illegible]

ولكن القدر له وما كان موجودا لغيره كان معقولا له وما كان موجودا لذاته فهو معقول لذاته [illegible]

موجودا لغيره ويكون [illegible] لذاته [illegible]

[illegible] وكذا [illegible] ذكره بعد ذلك [illegible] وقد عرفت ان الموجود المجرد عن المادة [illegible]

[illegible]

[illegible]

فذلك نعم [illegible] بل يمكن ان يقال انه لا يستلزم كونه معقولا بالفعل
لعل ذلك لان كونه معقولا لا يوجب [illegible] ولا من جهة الالة [illegible] معقولا لذاته ويمكن ان تخصيص المجرد بكلامه
بالواجب فيندفع [illegible] كلامه هو المجرد القائم بذاته [illegible] الصور العقلية المجردة اذ لا تخصيص [illegible]
[illegible] لا تتحقق [illegible] معقولا لذاته [illegible] بالصور المعقولة [illegible] عاقلا لذاته مع كونه [illegible]
[illegible] بالقوة [illegible] ان كل مجرد عالم بذاته وعدم كونه [illegible]
[illegible] المعقول في نفسه [illegible] من حيث هو [illegible]
[illegible] المطلوب [illegible]
ان [illegible] لذاته [illegible]
[illegible] الصور المعقولة [illegible]
[illegible] معقولة [illegible] من حيث [illegible] معقولا [illegible]
ان [illegible] معقولية لذاته فالصور العقلية [illegible] معقولة
[illegible] الصور [illegible] المعقولات [illegible] الكلام [illegible] الصور [illegible]
الصور [illegible] من حيث انها معقولة [illegible] كون المجرد
عاقلا لذاته وعدم كون المادي [illegible] معقولية [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] الصورة المعقولة للواجب [illegible]
[illegible]
[illegible]
ليس [illegible] معقولية لذاته [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
[illegible] معقولا لذاته [illegible] مجرد [illegible] معقول لذاته
[illegible] المجرد [illegible] معقولا لذاته [illegible]
[illegible] معقولا لذاته [illegible] معقولية لذاته [illegible]
[illegible] المعقول في نفسه [illegible] لذاته [illegible]
ليس [illegible]
[illegible] المطلوب [illegible] كل مجرد [illegible] لذاته [illegible]
[illegible] التعقل [illegible] مجرد [illegible] وكل مجرد [illegible] بذاته [illegible]
[illegible] لذاته [illegible] موجود لذاته [illegible]

وقد عرفت ان كون التعقل عبارة عن الحضور [illegible] عدم الغيبة [illegible] المجرد [illegible]
عن هذا [illegible] فاته لذاته [illegible] في اثبات المطلوب [illegible] مجرد [illegible] لذاته وعدم كون المادي
[illegible] لذاته [illegible] مجرد [illegible] الصور العقلية المجردة لا يمكن ان [illegible]
[illegible] المادية [illegible] المجرد [illegible]
ان [illegible] المجرد [illegible] المجرد القائم بذاته [illegible] الصورة العقلية المجردة الكلية لا يمكن ان [illegible]
المجرد [illegible] بالضرورة [illegible] التعقل [illegible] المجرد [illegible] مجردة [illegible]
مجردة [illegible] المجرد [illegible] المطلوب [illegible] كون كل مجرد
[illegible] لذاته [illegible] التعقل [illegible]
[illegible] المجرد المعقول [illegible] القوة [illegible] المطلوب [illegible]
[illegible] القوة [illegible] التعقل [illegible] لذاته [illegible] المجرد [illegible]
[illegible] القوة [illegible] المجرد [illegible]
[illegible] المجرد [illegible]
[illegible] القوة [illegible] المجرد [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] مراتب التجرد [illegible] القوة [illegible]
[illegible] لذاته [illegible] مراتب التجرد [illegible]
[illegible] المادية [illegible] التعقل [illegible] المادية [illegible]
[illegible] القوة [illegible]
[illegible] المادية [illegible] التجرد [illegible] المجردة
مع فرض [illegible] المجرد [illegible]
[illegible] التجرد [illegible] المجرد [illegible]
[illegible]
[illegible] فان المجرد [illegible]
[illegible] المجرد [illegible] اضعف تجردا [illegible] الصور [illegible]
بالمجرد [illegible] قوة [illegible] المجرد [illegible]
[illegible] القوة [illegible] التعقل [illegible] المادية [illegible]
[illegible] المجرد [illegible]
[illegible] القوة [illegible] التجرد [illegible]

٢٤٩

كون الله هو الذي يتوقف عليه التعقل لتعقل رابطة وعلاقة بين المدرك والمدرك فتقول الرابطة المتصورة بينهما منحصرة في حضور المدرك
عند المدرك اما بذاته او بصورته والحضور بذاته اما ان يكون المعقول اما سببا عن العاقل ولكن يكون بينهما نوع علاقة كان
يكون المعقول قوة او قوة للعاقل او معلولا له ... او ... يكون عينه او ... يكون عينا او لازما لذاته ولا ريب
ان الحضور منحصر في هذه الاقسام ... والرابطة وعلاقة العلم لا يخرج كون المعقول بين العاقل ... ذاته عند ذاته لان جميع هذه الاقسام راجعة
الى الحضور فان التعقل بالذات ... تعقل الشيء بالصورة الا هو الحضورة وتعقله الا هو الحضور ... عند العاقل ... وارث ...
في ذاته ولذا قيل ان العلم ... منحصر في الحضوري ... قول بعض الاعلام وان ... الحق الا ... العلم حقيقة الا الحضوري ...
بالمعقول ... الا ... اهل النظر ... ان العلوم ... حقيقة ليس الا الصورة الا ... في العقل والصورة
معلوم بالعرض ... الشيئين حيث ... ان النفس ... لا ... يحصل فيها وهو الصورة ... ذلك انه لو ارتفع ... الصورة
عن ... لكان ... التام والناقص ... في الخارج ... في الخارج ... العلوم
حقيقة هو الصورة ... العلم ... بالعرض ... الصورة ... عند النفس ... الصورة ... الحضوري ... المتصور ...
الى الشيء ... في الذهن ... العلم ... بالعرض ... ان ... حاصل في العقل ... حقيقة ...
ذلك ... الوجه ... معلوم بالعرض ... العلم حقيقة ... الوجه ... الشيء ... في الذهن ... العلم
حقيقة ليس ... الحضوري ... العلم ... ان ... الا ... الحضور ...
في ... الحضور وعدم الغيبة حضور الذات ... التعقل ... المجرد ... الا ...
ذاته ... بكل مجرد ... قلنا انه ... هو المطلوب ... وذكرنا ... عند المجرد القائم بذاته ... عدم
نسبة ... عن ... بالصراحة ... فلا ... يستلزم ... المجرد ... بذاته ... الغيبة و
حضور ... جزء ... التعقل ... التعقل ... بين ... وبين ذكره
... الغيبة ... الاستلزام ... الاستلزام ... الغيبة ... الغيبة وظهور المعترض بين
... عدم الغيبة عند المجرد ... الاستلزام ... الا ... كما ... وبما ذكرنا ظهر
... حقيقة العلم ... الحضور ... بذاته ... الحضور ... الوجود ...
... الا ... بذاته ... مجردة ... بذاته ... الوجه
... بذاته ... كلام ... الاستلزام ... لم يكن ان
تتعقل الصورة العقلية الكلية ... ذاته ... المجرد القائم بذاته
... المنافية ... عن التعقل ... الصورة ... المادي ... بتجريد الصورة ... ذاته ... التعقل
لا ... الصورة ... المجرد ... المجرد ... العقلية المجردة بالعقل ... مجردة ... كما ...
الصفة الكلية ... لا ... الشيء ... ولا ... التعقل ... الا ... الصورة
... المجرد ... فوائد ... المجرد ... الحضورية ... العلاقات ... الارتباط الذي بينهما

٢٤

يقولون تجرد عن الصورة ونفسها ... الكلية ... المجرد ... هو العلم الحضوري المجرد ... من ...
... الكلية ... المجردة وهو العلم الحصولي الذي ينقسم الى التصور والتصديق ... يعلم ... ولاشك ...
... العلم الحضوري ... يكون ... ينكشف ... حقيقة ... عن ...
في نفس ... الا ... العلوم ... العلم ... بالعلم ...
... ان الاثر ... لا ... يستلزم ... الصورة العقلية ... المجرد القائم بذاته ... اثر ...
... الحضوري ... جلاء ... الاثر ... بالعلم الحضوري ... المجرد ... المجرد ... يكون
الاثر ... الاشياء ... بالعلم الحضوري ... الا ... الحضور ... العلاقات المذكورة بل نقول
يجوز ان ... العلم الحضوري ... المجرد القائم بذاته ... بالعلم ...
... المجرد ... العلاقات المذكورة ... العلم الحضوري ... يجوز ان
... المجرد ... العلاقات المذكورة ... الاثر ... كانت ... المجردة
... الحضور ... يستلزم ... صور ... الكلية العقلية ... المجرد ... في ...
... العلم الحصولي والحضوري ... الشرط ... التصور ... المدرك
... الحضوري ... حضور ذات ... المدرك ... المذكور ... المجرد
الى ... ان ... المجرد ... الاثر ... الاثر ... ولا
يكون ... في ان ... الحضوري ... حقيقة ... حقيقة ...
... الربط والعلاقة ... الحضور ... لذات ... الحضوري ...
في ... الا ... المتعقل ... الحقيقة ... المجرد
... المتعقل ... المجرد ...
... الحضوري ... العلم الحضوري ... والفرق
... الحضوري ... المجرد ...
... الحضوري ... طريق ... ان العلاقات ...
... الحضوري ... التعقل العاقل ... يكون مجردا حصول ... العلاقات ... التعقل بالعقل ...
... العلاقات ... المجرد ... التحقيق
العلاقة ... يستلزم ... المطلوب ... مجرد ... لذاته
وان لم يستلزم المطلوب ... في ... العاقل ... المركب ...
... التعقل ... الحضوري ... المطلوب ... المادة ...
او الصورة ... للاعراض ... لذاته ... لا يخفى على التعقل الحضوري ...

الفقه وان كان شيء اخر فانه ما يكون ذلك الشيء هو الوجه الخاص المدرك او غيره فيندرج في المختص اي في مع تشبيه الشيخ الرئيس في ذلك
سواء كانت تشخصه او جهرا او غيرها او الوجه العام الشامل له ولغيره من الموجهات وهو المدرك نزمره من الكثير من المتصور مع
الحقيقة انه نوعها او جزؤه هو جهات جزئية او فصولها صفة من صفاته وقوة بما هو من قواه وصحابته في يلزم اختصاص التعقل بوجه
ظاهر تشخص وربطه مع الرابع يلزم تحقق التعقل لجميع الموجهات وعلى الاول وعلى البواقي لا يلزم كون المتعقل التعقل الصوري وهو
النوع او الجنس او الفصل او وصف لازم وعلى تقدير ان لا يجب ما تحقق المواد والصور والقوى الجسمانية بكونها انواعا
ونوعه اخص من التعقل للماديات وعدم تحقق التجرد ايضا وهو ظاهر لان نعلم بديهة ان النفوس الناطقة تعقل لذواتها مع انها مجردة
والمادية بما هو ضرب من حقائق المجردات وخواصها او لا تم لزم اخصه من التعقل بجميع افراد مجرده او مجرداته او ماديته الحق
امر نوعي او جنسي او فصلي او وضعي غير التجرد وكيف ولو تتبعنا وتطلعنا عقلاء العالم يعتقد واي فرقة نجد خلاف ذلك ونجد اختلاف
ذلك ترددا وشكا لانه ان قيل بتحقق التعقل للواجب والعقول والنفوس الفلكية والانسانية مع استلزامه للمطلوب الا في
كون الواجب تعالى لذاته تعقل الاتحاد في شركة في امر نوعي او فصلي ولا كذا في صفة مشتركة سوى ما هو التجرد لان لا يجب
صفة ما المشتركة لوجه الشبه لو قيل غير المماثلات ايضا وان قيل بتحقيقه لغير الواجب من المذكورات فلا يجب عدم اشتراكها
في النوع وتقرير جنسه او هو امر يشمل غيرها من الماديات ايضا مع عدم صلاحية كثيرها للتعقل بالضرورة والاتفاق وكذا الا
صفة او قوة مشتركة بينها خاصة بها وكذا الحكم ان قيل بتخصيص التعقل بالنفوس الفلكية والانسانية وان قيل باشتراكها في التجرد
والتدبير في البدن فيجوز ان يكون التعقل منشأ اليه مثلا التصرف في الجسم العنصري فيكون صفة
متعلق لذلك فنقول لا ريب في ان التدبير فرع التعقل ومرتب عليه فكيف يكون منشأ له وان قيل بتخصيص التعقل بالنفوس
الانسانية وان كانت لا بجدة بالنوع كما ذهب اليه ارسطو واتباعه او متحدة بالجنس فيختص بنوع كما ذهب اليه جماعة ان فقها
لا يمكن ان يستند الا انه جنسها او لما تقرر من فصلها او وصف لازم لها لان حد النفس عندهم انها جوهر مجرد
والتصرف في البدن فنقول انه جوهر جنس لها والبواقي من التجرد والتدبير للبدن فصل او عرض ذاتي لها والمجموع هو النوع لها
فلا يجوز ان التعقل لا ان يستند الا الجنس فقط او الى الجوهرية والتجرد فقط او الى التدبير للبدن فقط او الى الجوهرية والتجرد
معا او الى الجوهرية والتدبير للبدن او الى التجرد والتدبير للبدن او الى الثلاثة معا والاول يلزم تحقق التعقل لكل جوهر وهو
وهو بين البطلان ومع الثاني يلزم المطلوب والثالث في البطلان لان التدبير للبدن امر عرضي للنفس مرتب على التعقل
لانه ما لم تعقل لم يكن لها التدبير في البدن والتعقل مقدم على التدبير فلا يمكن ان يكون منشأ له وبالجملة عدم
منشأيته ومنشأية التعقل امر ظاهر ومع البواقي يلزم توارد العلتين المستقلتين او العلل المستقلة مع ظهور ان ذلك والامر للتعليل
او ما لا يشبه الشيء امور متعددة ومتصرفة في حقيقة واحدة او الى اثنين منها او جنس منسوبة الى الامر من حيث هو امر متعدد
ومن حيث هو متعدد ولو قيل باعتبار بعضها وعدمية وحصول الواقعية والتحقق الاعتبارية والامر منها وحصة العلية والمنشأية
به فرجع الى كون التجرد منشأ وتحقق تمكن كما مر بعد الطريق الى طريق التعليل يمكن اثبات المطلوب اي كون التجرد منشأ وتحقيقها
للتعقل حيث غيره او قيل تحقق التعقل لغير الذات زعم الجبليات او لا يحصل الموجهات الغير المتصورة كما ثبت من

الموجودات فيرد ان من عاقلا فاذا عقلنا وحصل اجزائه الذاتية وصفاتها لم يصح نسبة التعقل
الا الجزء اللازم التعقل في الاجزاء الكل نحو مر ولما ثبت التعقل لغير الذات من الموجودات في الخارج وفي
الموجهات الغير المتصورة لا يجوز قد نبهنا قول لا بد من كونه مجردا او منشأ التعقل التجرد واولى منشأ الامر غير تحقق
في الموجهات المتصورة لا يوجب ان لا يتحقق التعقل في الموجودات المتصورة لكن منشأ الا امر واحد او جنس جميع الموجهات
المتصورة فقد عرفت الحقيقة فقد ظهر وتحقق بما ذكرنا ان منشأ التعقل منحصر في الجزء فكل مجرد ثبت له التعقل وحصوله
بالفعل يتوقف على احد العلاقات المذكورة وفي تعقله لذاته لا يحتاج الى علاقة خارجة عن ذاته لان حضوره لذاته من
اقوى العلاقات لذلك وتم مع ما ذكرناه من لزوم وجه المجرد القائم بذاته عند ذاته منشأ وسبب لحصول مستلزم
لذلك وليس التعقل بوجه الخارجي وان لزم ان يكون كون المجرد مما ينكشف له المعلومات بنفس حقيقته لذاته لها بحضور
بين مبدأ الانكشاف وما بين الانكشاف في نفسه لذاته لانه لا يلزم قيام امر خارجي زائد على ذاته بذاته حتى يلزم التركب والتكثر واحد في
انه لم يكن للعقل قيام الصورة بذات العالم ولم تكن الصورة الا مثالا منه لو صدق ان الصدق العالمية بعد نفس حصول العلم
وجه انه منشأ بالصدق العالم ولا يحتاج في صدق العالمية الى امر زائد على ذاته كما في العلم الحضوري فان حصول العالمية فيه منشؤه
هو امر غير نفس ذات العالم وهو الصورة الحاصلة لا يوجب التكثر والتركب في ذلك وان لم يكن نفس حصول العلم بل صفة له
الا انه ليس منشؤه ذاته يوجب انضمام شيء الى حقيقة العالم لان الانكشاف هو الظهور والظهور هو ارتفاع الحجب
الموانع وكان منشأ الظهور بصير ارتفاع الحجب والموانع اقوى ويمكن التجرد منشأ كما ان التجرد صفة لذات المجرد وسبب
عين ذاته الا انه لا يوجب تكثرا وتركيبا بل كما كان منشأ كان الموصوف به منشأ بساطة ووحدة وكذلك كما ان منشأ
الظهور والانكشاف يكون ذاته منشأ تجرده عن الموانع الجسمانيات واقوى بساطة ووحدة فالتجرد والانكشاف وفي العقل
التي هي نفي التركب والتكثر بعد ذلك وتعاونه تمايز دار بساطة والوحدة ثبت ان لم يثبت وتحقق له الاصل
ان منشأ ما اليه في علم المجرد بذاته انما هو تجرد ذاته وصرف حقيقته غير محتاجة الى الغير حيث لزوم تكثر وتعدد وجهة
حيثيات من مراتبه وربما يورد هنا الكلام وهو انه لا ريب في ان الحيثية في علم المجرد بذاته انما هو ذاته فقط لا غيره من حيثية
لغيره من الصورة الحاصلة والشيء المنفصل عنه مربوطا به بغير علاقة الحضور لان العلم بالكلية هو الانكشاف وفي ان
هذا الانكشاف في غير ذات المجرد فان الذات ان تعقله غير ذاته مع ما ذكرتم من عدم التركب ثم لا ان ذاته لا يلزم من كون تلك
لذلك الانكشاف والحصول للمجرد منشأ لذاته فيلزم ان يكون الانكشاف عين ذاته فيلزم كون ذاته فردا منه وهو جمع لا انه لازم من ذاته لا غيره
لانه لا ريب في تغاير اصل الذات والانكشاف والحصول له وكيف ذلك فان قلنا ان حقيقة المجرد وذاته هو ظهور غيره له وانه لزم
ان ما يصدق عليه مفهوم الانكشاف في الظهور والحصول للمجرد غير ذاته فلا ريب في انه عرض حاصل فيلزم التركب فكيف تحدد انما
العرض والجواب من الاشكال المذكور انه لا ريب في ان الانكشاف امر عرض نفس امري منتزع من حق ذاته كالوجود العام مع
ذلك من العرضيات التي منشأ الانتزاع التجرد لتحاد فيه الذات وبحث لا ريب في ان الامور الانتزاعية العرضية لا توجب التكثر
والتركب في المنتزع منه لان منشأ انتزاعها الذات المنتزع منه انما هو النظر الى مفهوماتها وتغاير المفهوم للذات لا يوجب تكثرا

او تركيب وتعالى صدقه فليس الا مجرد الذات من مفهوم الوجود على الوجود العام مغاير لحقيقة الواجب تعالى وان وجب [illegible]

انه هو الذات فقط والحاصل ان الكاشف في مصداقه في العلم المجرد بذاته انما هو مجرد ذاته بالمغايرة [illegible] في الخارج

انما هو مجرد الذات والحق ان مفهوم الانكشاف مغاير له وليس في الخارج امر زائد [illegible] لا حقيقة المجرد هو الانكشاف فبل

هو امر اعتباري انتزاعي يشرع منه انتزاع مفهوم العلم من الوجود الخاص [illegible] فكان في العلوم مغاير العرف العام

القائم بالذات الذي هو حقيقة الواجب مع ان الاصطلاح [illegible] في الخارج [illegible] الواجب ليس في الخارج سوى هذا الفرد

شيء زائد هو الوجود العام [illegible] هذا الفرد [illegible] من حيث المفهوم وفي العقل وفي الخارج ليس الا شيء واحد بسيط

يشرع منه هذا المفهوم فحكم التعقل بالنسبة الى المجرد حاصل في الجواب [illegible] المغايرات المجرد انما هو مفهوم التعقل وليس

هذا المفهوم في الخارج سوى الذات [illegible] يكون مصداقا له [illegible] ان فردا من التعقل قائم بنفسه هو ذات

المجرد وليس في الخارج وراء ذاته شيء اخر من التعقل من قوة [illegible] فيما ينكشف له الاشياء المجردة لذاته ليس

لا يمين [illegible] صفات الواجب تعالى [illegible] فردا من القدرة وغيرها من الصفات الكمالية فكان

الحرارة [illegible] يكون هذا الغير [illegible] يكون هذا الغير [illegible] واذا قام كل منها بنفسه يكون

الحرارة [illegible] مصداق [illegible] التعقل [illegible] يكون التعقل قائما بالمجرد

ويكون هذا الغير [illegible] قائم بذاته يكون [illegible] العقل والعلم [illegible] ان ذاته [illegible]

الذي هو امر اعتباري بل العقل والعلم [illegible] ينكشف به الشيء [illegible] يكون [illegible] الوجود القائم بذاته

الذي هو حقيقة الواجب بين جميع الصفات الكمالية [illegible] فرد الكل منها لانه حقيقة [illegible] الصفات [illegible]

والكل [illegible] الجزم [illegible] والكثرة [illegible] المفهوم [illegible] المطلق [illegible]

[illegible] انه كيف يمكن ان يجتمع [illegible] الوجود القائم [illegible] العلم الذي هو [illegible]

او القدرة [illegible] الصفات [illegible] الشرع [illegible]

[illegible] الواجب [illegible] الواجب [illegible]

الوجود العام [illegible] الواجب تعالى [illegible] وكذا [illegible] التعقل [illegible] ينكشف [illegible]

للواجب [illegible] لذاته [illegible] عن ذاته [illegible] الذات [illegible] التعقل العام

بالتعقل المجرد لذاته انما هو هذا التعقل [illegible] التعقل العام [illegible] او العدد

او [illegible] ذلك المطلق [illegible] هذا التعقل [illegible] التعقل [illegible]

[illegible] المصدر [illegible] ينكشف به الشيء [illegible] والكثرة [illegible] والوجود [illegible]

الواجب [illegible] ينكشف بالشيء [illegible] الذات

المجرد [illegible] ينكشف [illegible] الواجب [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الذي هو [illegible] الواجب [illegible]

حقيقة الوجود [illegible] والقدرة [illegible] الصدور [illegible] كيف يكون [illegible] الوجود والذات

غير ذلك [illegible] الصدور [illegible] الصفات الكمالية [illegible] حقيقة الوجود [illegible] العلم [illegible] ينكشف به

الشيء [illegible] الذات [illegible] الا [illegible] ذكره [illegible] وغيرهما [illegible]

[illegible] التعقل الواجب لذاته [illegible] ينكشف [illegible] ولا [illegible]

[illegible] التعقل [illegible] مفهوم التعقل [illegible]

[illegible] التعقل العام [illegible] تعقل المجرد لذاته [illegible] التعقل [illegible] عن ذاته

مع ذلك [illegible] التجرد [illegible] الذات [illegible] التعقل الذي يكون ذاته [illegible]

[illegible] التعقل [illegible] ينكشف [illegible] الصفات

[illegible] القول [illegible] بين القول [illegible] الصفات

[illegible] جميع الصفات [illegible] الوجود [illegible] بذاته [illegible] الصفات الكمالية [illegible]

[illegible] الصفات [illegible] الصفات [illegible] الواجب [illegible]

[illegible] الصفات [illegible] القوة الزائدة والصورة [illegible]

[illegible] القوة والصورة [illegible] القوة [illegible]

[illegible] القدرة [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] العلم [illegible] ينكشف به الاشياء [illegible] القدرة والعلم [illegible]

[illegible] التعقل [illegible] ينكشف [illegible] العرضية [illegible] الصور [illegible]

[illegible] القوى والصور الزائدة [illegible] الصفات [illegible] الصفات [illegible]

[illegible] القوى والصور الزائدة [illegible] الصفات [illegible] الصورة

[illegible] الواجب ليس [illegible] الصورة [illegible] وبالجملة

لا ريب في حقيقة الوجود [illegible] القائم بذاته [illegible] الكمالات [illegible] جزء [illegible]

الا [illegible] جميع الصفات الكمالية [illegible] الوجود [illegible] الموجودات [illegible]

وهذا متفق عليه [illegible] الكمالات [illegible] الوجود [illegible] بذاته [illegible]

لوازم [illegible] صدق المفهومات الكثيرة المتغايرة [illegible]

صدق المفهومات المتغايرة على ذات واحدة بسيطة لا ريب [illegible] الا [illegible] ذلك

الصدق اختلاف حيثيات [illegible] صفات الكمالية [illegible] التحقيق [illegible]

فرد من الصفات الحقيقية [illegible] الصفات [illegible] الاعتبارية [illegible] المفهومات

الاعتبارية [illegible] لزوم [illegible] ذات [illegible] بسيط الواجب [illegible]

[illegible]

[illegible]

لا بحسب ذاته انّ الحرية مجردة هي ذاته وانه حيثية مجردة لماهية ذاته لكن في الاعتبار بتقديم وتأخير المعنى والعرض المحصل شرافته وله
ولا يجوز ان يحصل حقيقة انتهى كلام الشيخ اول ما هو كلامه في الجواب عن اعتراض الامام ان من يعقل الجواهر المجردة فان جواهر الجواهر
وهويات عين عاقليتها به وانها حيث يلزم من تحقق حيث تحقق عاقليتها به وانها بحيث وجودها بالنحو بعينه عاقليتها بذواتها وهو غير
معقول لمن يعقلها حتى يعقل عاقليتها به فانها لان الوجود الذي حصل له في الخارج عن الحس في الذهن الاول حصل فيه لزم تحقيق
الحقيقة بجميع ما يعقل من الاشياء وانها هو هويتها وما وجدها بعين حيثية كالواجب لا يحصل للذهن بل يحصل العلم له بصور الوجود كونه
فالواجب الوجود بحسب المفهوم العام وهو حيث حيثية اذا لم يعقل الوجود بعين الجواهر المجردة فان حكم الثابت في وجودها بعين عاقليتها بذواتها
مع ان العاقلية بمعنى الكشف فامر معقول لنا كيف يحكم انه لا يعقل مع انا لا نعقل اصلا فالمراد الوجود بها الذي يتصف بعاقليته الا كان هو
الوجود الحكم بعدم كونه معقولا تم ادم معقول مع ان تحقق الوجوب تحقق عاقليتها لبداهة انه وان كان هو وجودها الذي هو
عين الذات في الواجب وغيره في غيره فان كان يحكم التحقق في تعرض لنظام ولده ولا كلام في العينية ولا يلزم البرهان الا ذا
ما دليل على حقيقة اخرناه ولطيفة في حدوا اليه في الغيبة لا مع معلوم الضرورة ان الوجود العام ليس عين الاشياء ولا عين غيره
من الصفات بحيث كونه فردا له والوجود الخاص الذي هو حيث انتزاع العام الكائن حصته المعقول لنا فهو ليس عين شيء من الصفات
والكائن حصته غيرها هو المعقول لنا بل كان مجهولا لكنه فلا يصح الحكم بالعينية ولا التغاير وان اريد بالاتحاد الاتحاد المسمى في الكل هو المتحقق
المقصود الذي اخترناه ثم ما ذكره من ان في كون الشيء عالما بنفسه لا يكون موضوع العاقلية سوى الموضوع المعلومية يقتضي ان حيثية
عاقليته ليست مغايرة لحيثية معلوميته والعالم تحقق الحيثيات تقديره في ذاته تعالى لان العالم فرعه هو المعلوم من غير تحقق صورة زائدة
في ذاته وان عاقلية الذات اي كونها بحيث منكشفة ذاته عنه هو بعينها معلوميتها اي كونها بحيث منكشفة عنه ذاته انه هو حق صحيح
كلام الشيخ ايضا كذلك حيث قال في الذات واحدة والاعتبار متعدد بان لا وان العاقلية ليس الاكشف وقبل الذات وصفته ليس امرا
اعتباريا منتزعا عنه بحسب العاقلية والمعلومية هو بعينه اعتبار تحقق الذات بحيث يكون العاقلية في الاكشاف وعين الذات المنكشفة
في الخارج فهو ثم كلام الشيخ ايضا بل على حذف ذلك فان قوله في الذات واحدة والاعتبار متعدد اي ان اعتبار العاقلية والمعلومية
الذي هو اعتبار ذاته غير الذات ثم هذا الاعتبار في الاكشاف فكيف هو الاعتبارات لا انتزاعه من مجرد الذات مع كونه حيثيته
لزيادة الواحد والبسائط لا يوجب تكثرا فقد في الذات الحقة كما اشير اليه خارج عما ذكرناه ويظهر ذلك في كلام بعض الاعلام الطبيعيين حيث
قال في تصحيح الطريقة المشهورة كون التعقل عين الوجود انما هو في الذات من حدث الموجود ولو جعلت حصول ذاته لذاته ولا لغيرها
فذاته غير محجوبة عن ذاته بل نفس وجوده نفس كونه معقولا وذاته بعينها هي الصورة العقلية من ذاته لذاته فكما ان الحرارة القائمة بالنار حرارة
لها واذا فرضت قائمة بذاتها كانت حارة بنفسها وحرارة لذاتها لا لشيء آخر والصورة القائمة بالشمس او تجردا قائمة بذاتها كانت ضيئا
بنفسه وضوءا لذاته لا لشيء آخر كذلك الصورة المجردة ما دامت قائمة بالجوهر المفارق كانت معقولا له وعقلا له واذا صارت مجردة بنفسه
قائمة بذاتها في المعقولية كانت معقولا بنفسها تحقق ذاته وكان المعلوم بعينه هو الصورة العقلية والصورة تعلم بنفسها لا بصورة اخرى
اقوى كذلك لا لشيء الا هي غير القوة العقلية انما تعقل بقوة العقلية والقوة العقلية تعقل بنفسها لا بقوة عقلية اخرى وقد بين

ان العلم انما هو حصول الشيء سواء قابلا به او موجودا مستقلا في الوجود بنفسه والصورة حصولا حقيقيا او حكميا وجعل الوجود
لها ان في الاعتبارات المجردة عن المواد والنقص من الغواشي هيولانية وليست بحمل المادية كالابنة كان عاقلا لذاته ولما كان
انيته حقيقيا وجودا حيثية فكانما بالعرض عاقلة بذاتها وجوده فكذلك بالعرض حقيقته بمعنى الجواهر المفارقة الذوات بعده جواهره واما
لم تزل وجودا بذاتها لما ذكر انها لو فرق بين العلم والوجود المحض حتى لو كانت بالذات او بحيثية مجردة لكن غير بسيط حقيقتها اي ثبت
اذا فيه عين الهوية فهو الواجب الوجود الحق بذاته لان العلوم الحقة بما هو بسيط لا يشاء العلم بذاته الا العلم بحوادث الجزئيات في ذاتها
كالمشبه من وجه ووجهان حيث هو ما وراء وما لا يتناهى بما لا يتناهى وكان من علم الموجودية وصدق على الوجود الحق كمالات
الاعم هو ثبات علمه بالوجود الحق وهو مع قطع النظر عن ذلك لا يترتب عليه الكمالات الذوات والتعلق فكذلك من عالمية بنفسه
او بغيره لان الذي علمه الا نور لا نور وانه مستقل بها مستندة اليه بعلاقة الاجسام الا نور الشمس لكن في ذاتها بنفسه فهو من حيث هو ذات متشخصة
متعين نوره الغير المشار به بشدة القوة المشتدة النورية وقوة شرافة عاقلة ومعقولية الاكشاف بالحرارة والضوء الا ان فرق بينهما
بانها وان تعقل ان بذاته الاكتساب ولا يفيد المطلوب بل قضيتها مع الفرق الثالث كل واحد من الحرارة والضوء اذا قام بذاته فلا يجب
في كونه حرارة وضوء لذاته وحارا ومضيئا لنفسه الا بالكيفيات وجوه كثيرة بين الحرارة والضوء يترتب عليها بعض الماهيات العقل
كما اذا كان قائمين بالمحل ايضا وكذلك الصورة المجردة اذا قامت بذاتها يترتب معقولية نفسها الا ان ترتيبها ومعقوليتها ليست
عين وجوده المجردة بوجوده الخارجي فهو بحيث تعقله لذاتها مجردة لذاتها مع عينية اذا كانت لازم وجود او قريبا بها ثم قوله كما
ان مناط الموجودية ومصداق حمل الوجود الا في اشارة الا طريقة المتصوفة وهي الوجود والصفات فانهم قالوا
كان الوجود واحد هو الوجود الواجبي هو حقيقته الممكنات انما هو طور الارتباط والتعلق بالوجود الحقيقي ثم قال ان العلم
فلما كان هو حقيقة الوجود الواجبي وعاقلية الممكنات لا يحل انه علمه حيث هو اليه وكذلك الاشياء الحقة كما اشير اليه كذا في
الصفات وقد اشرنا الا ان ذلك ومع ذلك فهو بغير ممكن لنا ومقدورنا كذلك والعلم بالكيفية هنا صفاته تعالى وقبل فيها
في وجوب نسبة معرفته والا فرقنا ذلك هنا بحث الفلاح المطلوب عليه وقد ظهر وتحقق من التفصيل المذكور ان التجرد مع
الانكشاف واذا حصل احد العلاقات المذكورة يحصل الانكشاف بالتعقل فكل مجرد عالم بذاته لوجود علاقة حضوره عنده قد ازاح
الا ان تعقل ليس غير وجوده بل من شأنه ومشروع عنه انتزاعا لا يوجب التعدد والتكثر وبهذا يثبت ما كان يقصد بيانه
اعني ان كل مجرد عاقل بل لم يرد عين ان الطريق الذي سلكناه لا يثبت ذلك اي كون كل مجرد عاقلا غير الطريقة
المنقولة عن القول في ذلك فان لم يشترك في ذلك او لعله يعقله من حيث وقد عرفت حاله وتبينه لا يستدل
بطلان النفوس الناطقة انها في ذاته لا ريب في ان النفوس الناطقة المجردة عاقلة بذاتها وليس التجرد الا من البعض
الثابت من حكم التكاملية بان كل مجرد عاقل وكل معقول مجرد انما هو من المتنفس عن اختلاف النفوس المجردة لا زائدة وذاتا كتيبها
وليس شيء عاقليته الا التجرد وان تم ان هذا وان كان حقا الا انه يحتاج الى البيان ومجرد صدق ذلك دليلا معادة
على الذات فيه جهة بيانه لا مدخل له عند اهل النظر كما ذكره وهو مما لا الكشف او الحدث وثانيهما مسلك المحقق الطوسي
في بحث لا علاقة بين التجرد وهو ان كل مجرد يمتنع ان يكون متعلقا لانه ممكن من النشأة المادية وكل ما هو كذلك فوجوده ماهيته

249

ان يكون معقولا لانه لا يكون الا على محل مباين للتجريد والتشخيص بغير معقول فلم يعقل تأمل ذلك فمن جهة عدم تحقق العاقل
لها واذا صح كونه معقولا صح ان يكون معقولا مع غيره لان كل ما يصح ان يعقل فتعقله مع ان يتحقق من جهة الحكم عليه بالوجود
والوحدة وما يجري مجراها من الامور العامة المعقولة كالعلية والمعلولية والشيئية ونحوها والحكم لا يستدعي تصور الامرين فان
كلما يصح ان يكون معقولا مع ان العقل مع غيره وكلما يصح ان يكون معقولا مع غيره يصح ان يكون مقارنا للعقل لانه لا معنى
في المعقولية من نوع من المقارنة وكلما يصح ان يكون مقارنا للغير من المعقولات يصح ان يكون عاقلا لانه مجرد قائم بذاته كان
كلما صح ان يكون مقارنا لغيره ولو في المعقولية فاذا وجد في الخارج يصح مقارنته لذلك الغير الذي يصح مقارنته له في المعقولية لان
صحة المقارنة المطلقة لم تتوقف على المقارنة في العقل العقل لان صحة المقارنة المطلقة باستعداد المقارنة في العقل المتقدم المطلقة و
استعداد المقارنة المطلقة التي هي جنس المقارنة في العقل متقدم على المقارنة المطلقة المتقدمة على المقارنة في العقل والمتقدم
على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء فصحة المقارنة المطلقة متقدمة على المقارنة في العقل والا لزم الدور والا لم يتوقف
عليه فاذا وجد في الخارج مجردا ثم بانه يكون صحة المقارنة المطلقة التي لا بد ان تعرضه المقارنة في العقل بل يحصل في المعقول
حصول الحال في المحل وذلك لانه اذا كان في الخارج قائما بذاته امتنع ان يكون مقارنة للغير كحلوله في ذلك الغير او حلوله فيه والمقارنة
المطلقة منحصرة في هذه الثلثة فاذا امتنع اثنان منها تعين ان يكون الصحة المنسبة الى الثالث وهو صحة مقارنة هذا المجرد القائم بذاته
المعقول مقارنة الحال للمحل الا ان يكون المجرد قابلا للمعقول فثبت ان كل ما يصح ان يعقل فاذا وجد في الخارج كان مجردا قائما بذاته يصح ان يقارنه
معقول الغير مقارنة الحال للمحل ولا معنى للتعقل الا ذلك فمقارنة المعقول للموجود المجرد القائم بذاته مقارنة الحال للمحل فكل مجرد يصح
ان يكون عاقلا لغيره ولكن يصح ان يكون عاقلا لغيره يصح ان يكون عاقلا لذاته لان صحة التعقل لذلك الغير يستلزم صحة تعقل
انه يعقل ذلك الغير وصحة تعقل انه يعقل ذلك الغير يستلزم صحة تعقل ذاته لان تعقل القضية يستلزم تعقل المحكوم عليه فيثبت ان كل مجرد
يصح ان يكون عاقلا لذاته واذا صح ان يكون عاقلا لذاته وجب ان يكون عاقلا لذاته بالفعل لان تعقله بذاته لا يحصل الا بنفسه
او بحصول شيء له والثاني باطل لاستلزام اجتماع المثلين فتعين ان يكون تعقله بحصول نفسه لنفسه وانما حاصل له لانه غير غائب عنه فيكون
التعقل له حاصلا فثبت ان كل مجرد عاقل ولا يخفى ان هذا الدليل غير تام والاعتراض عليه من وجوه الاول انا لا نسلم ان كل مجرد يصح ان
يكون معقولا لم لا يجوز ان يكون خصوصية ذات بعض المجردات مانعة من ان تعقل كما صرحوا بان كنه ذاته تعالى يمتنع ان يكون
معقولا لغيره فيجوز ان يكون بعض المجردات بحيث يمتنع ان يكون معقولا لغيره مطلقا الثاني ان تقدم المقارنة المطلقة على المقارنة
التي هي من انواع المقارنة في العقل انما يتم لو كان المقارنة المطلقة ذاتية لها وهو ممنوع وهو العمدة الثالث انا لا نسلم ان كل مجرد يصح ان يكون
مقارنا لغيره في التعقل وذلك لانا لا نسلم ان ذلك يوجب صحة مقارنته له في الخارج وقولكم بيان يستلزم صحة المقارنة في العقل لصحة المقارنة
في الخارج ظاهر الفساد لان حاصل البيان انه اذا ثبت صحة المقارنة في العقل يكون ذلك كاشفا عن صحة المطلقة وهي متقدمة على
المقارنة الخاصة والبيان المذكور لا يتوقف عليه [illegible] ان يكون تحققها [illegible] فيصح تحقق [illegible]
هذا المجرد في الخارج يصح مقارنته بالمقارنة المطلقة لغيره وقد [illegible] منحصرة في الثلثة المذكورة ويمتنع اثنان منها فتعين الثالث وهو
ان يكون الغير حالا فيه ويرد عليه ان القدر المسلم ان صحة المقارنة في العقل انما كشف عن صحة المقارنة المطلقة اي صحة في ضمن

بهذا اي من

250

بهذه اي في ضمن فقط المقارنة اي صحة ما اي صحتها في ضمن مقارنة خاصة اخرى فيجوز ان يصح لذات المجرد المقارنة المطلقة المتحققة في
ضمن المقارنة الخاصة فقط اي المقارنة في العقل لان صحة المقارنة المطلقة موقوفة على هذه المقارنة اي صحتها لا يلزم حصولها
في ضمن مقارنة خاصة اخرى ويقال مع انه خلاف الواقع بل لان ذات المجرد بحيث لا يقبل الا هذه المقارنة الخاصة اي المقارنة
في العقل فالمقارنة المطلقة حيث انما توجد في ضمن هذه المقارنة الخاصة فقط وان وجدت في مواضع اخرى في ضمن المقارنات الاخر
لا اخرة ثم مع ماذكرنا ومع ماذكره يجب [illegible] وغيره ايضا [illegible] التعقل هو التجرد بشرط كون المجرد موجودا
بالفعل قائما بذاته فبالتجرد تخرج الصور المجالية وغيرها مما يتعلق بالمواد من العقليات وبالموجودية بالفعل والقيام بالذات
تخرج الهيولى العقلية لان الهيولى ليست موجودة بالفعل بل هي جهة القوة [illegible] الموجودات المادية فكما انها جهة
قوة الوجود كذا جهة قوة العاقلية فيما يتعلق بها من [illegible] كالنفوس التي هي عاقلة ومعقولة بالقوة ثم تصير عاقلة ومعقولة بالفعل
ولا يبعد ان يدعي [illegible] من العاقلية بالتجرد [illegible] التجرد المستلزم للتعقل انما هو البراءة عن المادية [illegible] كيف يكون
مجردة عن المادية والحاصل ماذكرنا في دليل انحصار التعقل في المجرد من التحليل ومن لزوم كون [illegible] المجرد المعقول مجردا
المجرد الموجود بالفعل القائم بذاته المنحصر في الواجب وجواهر المجردة من العقول والنفوس والصور المجالية والهيولى وغيرها من الذاتيات
ليست كذلك [illegible] ما ذكره الحكماء في دليل من ان التعقل [illegible] حصول الشيء للمجرد القائم بذاته والمجرد [illegible] بنفسه فيكون متعقلا لنفسه
تخرج الامور المذكورة ايضا لان الصور المجالية [illegible] وحيث لم يحصل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

لنفسه اي بغيره قائم بالغير لفظه ونظير هذا ما قال الاشراقيون من ان النور المجرد عالم بذاته لانه نور لنفسه وظاهر لنفسه وكل ما هو
عالم بذاته فهو نور مجرد فهاتان القضيتان متلازمتان بمنزلة قول المشائين من ان كل عالم بذاته فهو مجرد وكل مجرد فهو عالم بذاته
انتهى والاهم نقل مذهب الاشراقيين ومذهب المشائين في ماهية العلم عند كل منهم والاشارة الى الفرق بين المذهبين
ما سبب الاعتراض للاشراقيين على المشائين ثم الاشارة الى ان هذا الفرق غير موجب لما اعترض فنقول مذهب المشائين ان المانع
من العاقلية هو المجرد كون الشيء موجودا لغيره فليس موجودا لغيره يكون عاقلا وليس وجوده لغيره انما هو الموجود لذاته والموجود
لذاته والموجود لذاته ليس الا المجرد القائم بذاته ومذهب الاشراقيين ان مناط العاقلية كون الشيء نورا في ذاته قائما بذاته فان
الاشياء عندهم على اربعة اقسام لان الاول ما هو نور في ذاته قائم بذاته ويسمونه نورا في ذاته لذاته والثاني ما هو نور في ذاته ولكنه ليس
قائما بذاته بل هو قائم بمحل ويسمونه النور العارض والثالث ليس نورا في ذاته ولكنه قائم بذاته ويسمونه الجوهر الغاسق كالجسم
والرابع ليس نورا في ذاته وليس قائما بذاته بل قائم بمحل ويسمونه الهيئة الظلمانية ومناط العاقل لذاته من هذه الاقسام الاربعة منحصر
بالقسم الاول اعني ما هو نور في ذاته لذاته والبواقي غير عاقلة وليس من شأنها العاقلية فالجسم والجزء منه من الهيولى والصورة
كونها غواسق ليست بنور في ذواتها فلا تكون شاعرة والنور العارض كضوء الشمس والصور المعقولة المجردة وان كانت
نورا في ذاته ولكن لكونها غيرة [illegible] لا تكون شاعرة ايضا فعندهم كل نور في ذاته لذاته فهو شاعر وكل شاعر فهو نور في
ذاته لذاته وهذا النور ليس الا المجرد القائم بذاته البرئ من شوائب الجسمانيات فينحصر في الواجب والعقول والنفوس ثم ان الاداة
الشائعين حصروا المانع من العاقلية في كون الشيء موجودا لغيره غير قائم بذاته فقالوا انهم يقولون ان ما هو موجود لذاته غير قائم بغيره
يكون عاقلا ولا كلف [illegible] فورد عليهم النقض في الهيولى لكونها موجودة لذاتها غير قائمة بغيرها فقالوا يلزم عليكم ان يكون الهيولى
شاعرة بنفسها بل والصورة والهيئة [illegible] فيها ايضا لكونها موجودة لها حاضرة عندها غير غائبة عنها كما صرح به الشيخ [illegible]
في حكمة الاشراق حيث قال ان المشائين [illegible] بان الهيولى ليس [illegible] بالهيئة [illegible] والصور [illegible]
[illegible] الهيولى [illegible] مطلقا او وجه [illegible] قطع النظر عن المقدر جميع [illegible]
في نفسه [illegible] الهيولى [illegible] جوهر [illegible] الموضوع عنها كما [illegible] ذاتها انها التجرد [illegible]
الصور التي فيها والوجه في عدم وروده [illegible] عن ان المشائين لم يجعلوا التجرد وكون الشيء موجودا لذاته اي مجرد
التجرد [illegible] بل جعلوا التجرد والموجود بالفعل في حد ذاته [illegible] الموجود بالفعل القائم بذاته [illegible] العلم عندهم والهيولى
ليس كذلك لكون الشيء موجودا بالفعل قائما بذاته عند المشائين بمنزلة كون الشيء في ذاته لذاته عند الاشراقيين فكما ان الشيء اذا كان
نورا لنفسه قائما بذاته كان [illegible] النفس وظاهرا لذاته وعالما بها والعكس كذلك اذا كان الشيء موجودا بالفعل قائما بذاته كان
ظاهرا لذاته وعالما بذاته والعكس وكما ان الشيء اذا لم يكن نورا في نفسه او كان ولم يكن قائما بذاته لم يكن عالما بذاته كذلك اذا لم يكن الشيء
موجودا بالفعل او لم يكن قائما بذاته لم يكن عالما بذاته وقد ظهر مما ذكرنا ان التجرد [illegible] النفس انما هو التجرد
[illegible] الوجود بالفعل والهيولى [illegible] التي [illegible] انما هو [illegible]
الا ماهيتها [illegible] ولذا اعترض بعض الاعلام المحققين في قول صاحب الاشراق في [illegible]

[illegible] الهيولى [illegible] بين الهوية والوجود [illegible] الهيولى [illegible] التجرد [illegible]
[illegible] الواقع [illegible] الوجود في الواقع [illegible] والتجرد [illegible] هو مجرد والوجود [illegible]
والمفهوم [illegible] الوجود [illegible] الهيولى [illegible] الكتابة [illegible] ذكره
[illegible] هو [illegible] الوجود [illegible] الهيولى [illegible]
لو [illegible] وقطع النظر عن الصور التي [illegible] في الواقع [illegible] جوهر فقط
والصورة [illegible] وجودها [illegible] ضعف الوجود [illegible]
الوجود والظهور [illegible] الوجود هو الظهور [illegible]
كان [illegible] الهيولى [illegible] بنفسها [illegible] ضعيف
ومع كونها [illegible] الوجود هو الظهور [illegible] الهيولى وجود [illegible] وان كان ضعيف [illegible] الوجود الضعيف
قائم بذاته [illegible] ضعيف [illegible] التي في غاية الضعف فيكون
الشعور ضعيفا [illegible] عشق الهيولى [illegible] العشق الذي هو فرع الشعور
في جميع الموجودات [illegible] عشق الهيولى [illegible] سراية نور العشق في جميع الموجودات [illegible] الهيولى ليس
[illegible] بالفعل [illegible] الصورة [illegible] الهيولى ليس
[illegible] بالفعل [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] ليس [illegible] بالفعل [illegible] بل المراد
[illegible] الهيولى ليس [illegible] بالفعل [illegible] الهيولى موجودة بالفعل
في نفس الامر [illegible] الصورة وان لم يكن حصول [illegible]
العاقلية [illegible] بالفعل قائما بذاته [illegible] في العالم [illegible]
[illegible] العاقلية [illegible] الجواب عن الشبهة [illegible] الوجود بالفعل [illegible]
والهيولى ليس موجودة بالفعل [illegible] الصورة [illegible] ولا ضعيفا [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] قول الشيخ في التعليقات [illegible] الهيولى [illegible]
الفعل [illegible] بالفعل المجرد عن المادة [illegible] الجواب عن الشبهة [illegible] الهيولى [illegible] الصورة [illegible]
موجودة بالفعل ولم يكن [illegible] الصورة [illegible] مجردة عن المادة [illegible]
وغيره وقد ذكرنا ان [illegible] العقل انما هو الموجود المجرد عن المادة وعلائقها [illegible] الجواب [illegible] الهيولى
[illegible] جوهر [illegible] القوة والاستعداد [illegible] جوهر مستعد لكل شيء [illegible] الهيولى [illegible]
عاقلة بذاتها وان صارت [illegible] الصورة موجودة بالفعل [illegible] مع قطع النظر عن جميع [illegible]

شيئا معينا لا بمعنى ان له قوة واستعدادا بل يكون موجودا بالفعل معينا بالتعين الحاصل له بالفعل فاما بانه انه غير قائم بامر اخر والهيولى
ليست كذلك لانها ليست امرا موجودا بالفعل معينا بالتعين الحاصل في حد ذاته من دون اعتبار الصورة اي علة ايا لها بالفعل فان حقيقتها
ليست الا شيئا ما وان مستعدة للصورة والشيخ المجرد كونه شيئا ما او امرا ما مع قطع عمومه وابهامه موجودا بالفعل لم يحصل من كونها
المتحصل ومعنا ان يكون ابهامها من الموجودات الضعيفة التي تكون فعليتها قوة ووجودها بالقبض لانها مستعدة ومقتضاها غير القوة ولا يتحصل
فذهب ضعف الوجود مثل معنى الجنس لان الهيولى شئ هو عين هذه الصفة من القوة ولا يوهم عدم التحصل والفعلية ولا يحصل الا بحصه
والجنس معنى مبهم غير محصل ويحصل بالفصول وليست لمعنى الجسم ان الهيولى الكائنة تحصل القوة التي هي العدم كيف يكون جزءا خارجيا
للجسم كما هو مصطلحات بين قال الشيخ في الشفاء جوهر الهيولى وفعليتها بعين كونه مستعدة لكنها والجوهرية التي حاصلت فعليتها
تجعلها بالفعل شيئا مخالفا بان يقال ان يكون بالفعل شيئا بالصورة وليس معنى جوهرها انها امر ما قائم بنفسه موضوع
هو انه امر ما انه ليس موضوع وسلب وانه ليس لها من امر يكون شيئا معينا بالفعل الا في عالم ولا يقال شيئا بالفعل
نسبيا بانها الدوام ولكن ما حصل كيعبد ومنفعله انه مستعد لكل شئ فصورته التي يتلقى به انه مستعد قابل للجهة ولكن بحسب
حسب المصادفة فذكر الشيخ حامدا له انه مع ما ذكره من كونه مجردا انما بانه ان لا كون معقول الشيخ انه بحيث لا يمكن بعينه
والهيولى ليست كذلك لانها ما لطلة بالصورة ولا يمكن تجردها عنها وتعينها مع وحدتها وذاتها فلا يمكن ان نصير عاقلة ومعقولة لان
الشيخ ان معقولية الشئ هو من المادة وعلائقها والشيخ اذا كان في الطبيعة قريب لا يكون مجردا فلا يكون عاقلا ولا معقولا لذاته
وما بعد ذلك التجرد الذي هو شرط التعقل انما هو التجرد بحسب الخارج عن الصورة وعن سائر اللواحق لا التجرد بحسب ذاته والهيولى ليست
مجردة عن الصورة وغيرها بحسب ذاته الا انها ليست مجردة عنها بحسب الخارج والواقع وما كان الطبع بحسب ذاته باعتبار كونها طبيعة في غير
هنا انضمامها بالمشخصات والعوارض يكون مجردا مع انه بحسب الواقع والخارج غير مجردة عنها فكان التجرد الذي بحسب مرتبة ذاته
لا يوجب كونه عاقلا فكذا تجرد الهيولى في مرتبة ذاتها لا يستلزم كونها عاقلة فحصل الجواب اولا ان التجرد عن المادة وعلائقها
شرط في التعقل ونفس المادة ليست مجردة عنها وحصل الجواب الثاني ان التجرد عن القوة والاستعداد شرط في التعقل والهيولى عين
القوة والاستعداد وحصل الجواب الثالث ان التجرد عن الامور الغريبة والعين به وهو شرط التعقل والهيولى ما لطة بالصورة
ولا يتعين بدونها ثم انه قد ينقدح من ظاهر كلام الشيخ ان حقيقة الهيولى هي القوة والاستعداد وهو ينافي ما حققه في رسالة الهيولى
شخصية محفوظة مع تبدل الصور وحسبها بان كون حقيقتها محض القوة والاستعداد لا ينافي ان يحصل لها وحدة شخصية مع القوة
ولا انه كيف يمكن بقاء ذلك الوحدة مع تبدل الصور لانه من شأنها حسب موضوع لحقيقته والجواب انه يحصل التشخص بدون الوجود
فكيف ان يقال ان كون حقيقتها القوة لا ينافي الوحدة الشخصية لانه يمكن ان يكون معنى شخصا يستعد لكل صورة ويجتمع مع كل منها
ومنع تعين ان يتحقق التشخص بدون الوجود امر بين البطلان لان التشخص الوجود او ما يلزمه والهيولى مع قطع النظر عن الصورة لا وجود لها
فكون الهيولى معنى شخصيا بان الوجود يستعد لكل صورة ويجتمع مع تبدل الصور امر غير معقول فالمسلم تحقيق ما ذكره الشيخ في رسالة
الهيولى ان لها وحدة شخصية محفوظة مع تبدل الصور غير تام وقد ما ذكرناه انه ان الهيولى و مقتضاه ليس له الموجود بالفعل العام بذاته ثم

فيراد به بعد من القوة فيخرج الهيولى والهيوليات من العالية لكونها متضمنة للقوة فيخرج من الثابتة بالواجب والجواهر المجردة العقلية
بانها وعين العقول والنفوس فالموجود بالفعل التام هو ما يرى من الحكمة ليس الا العقول والنفوس ثم لم منها متضمن بها كلما قيل انا
لم يكن المادة والماديات موجودة بالفعل فكلما لا يقع ان يكون ذلك لم يقع ان يكون معلوما لان العلم لكل ما يحتاج عن وجود المعلوم
العام يتبع عدم نسبته عنه ومع التقدير يجب ان يكون المعدوم موجودا بالفعل ثم يمكن في وجوده الغير بفعلية فيجب ليس موجودا بالفعل بل
متضمن للقوة يمكن ان يحصل وجود غيره فيه مع تحقق الوجود الرابطي لما هو متضمن القوة لنسبة الا موجودا بالفعل في المادة والماديات
فيه وذلك يخالف العالية فان نسبة ما يكون العلم الى كون العالم موجودا بالفعل الحاصل ان شرط المعقولية الكون الوجود الرابطي وهو في
الفعلية المتضمنة للقوة ومناط العالمية هو الفعلية الصرفة الغير المتضمنة للقوة اصلا فان قيل ما هو المراد ان لا يكون شئ من الحكمات
ان كل فرد من الحكمات باعتبار انها القوة والقوة متضمنة فعليتها وقد قلت ان الفعلية المتضمنة للقوة لا يمكن ان يصير مناط العالمية
قلت ان القوة التي في المجردات الحكمية انما هو بالنظر الى ذواتها فقط ربما القوة بوجودها عنها وصيرورتها بالفعل لا يبقى فيها قوة اصلا
وكذا الهيولى والهيوليات فلا يخرج عن القوة اصلا بل وجودها يبقى في القوة ايضا فمناط العالمية هي الفعلية بعد الوجود وهي متحققة
في المجردات دون الماديات وكذا الفعلية بالنظر الى الذات بحيث يكون ذاتها بالفعل في وجوده وصفاته يشترط فيه غير لازم وقيل في
الجواب ان المراد بالقوة التي المتضمنة من الفعل الا القوة المخلوطة بالفعل والحاصل ان القوة التي الفعل قد يكونان متضايفين كما
في المجردات وكلاهما منشأ للدول وحال الشيخ ثم لا يخفى ان التعقل انما هو بناء على مذهب المشائين من ان الجسم مركب من
الجزئين احدهما الهيولى وثانيهما الصورة وعلى مذهب الاشراقيين من ان الجسمية حقيقة واحدة قائمة بذاتها والملاق الهيولى عليهم
انما هو بحيث الجسمية فانها عندهم ورد التعقل بها لا انها مع تضمنها القوة كالهيولى ليست امرا بسيطا مجردا والقول بانها تبقى على عدم
الفرق في ورود التعقل عنها وعن هيولى المشائين لكونها قائمة بذاتها وتقرير الفعلية من الهيولى والكائنات الهيولى
التي هي منها وقد تحقق مما ذكر بطلان ان العالمية مختصة بالمجرد وليس لمادي تعقل بوجه وقد بقي الكلام في ان المدارك العالمية المختصة
بالمجرد مطلق الادراك حتى الادراكات الجسمية من الابصار والسمع والتخيل وغير ذلك حتى يكون المدرك في جميعها هو
النفس او المراد منها هو التعقل حصوليا كان او التعقل الحضوري لا غير في ادراك الحصولية الجزئية بان يجوز ان يدرك بعض القوى
الجسمانية بعض الصور والمعاني الجزئية بحصول بعض المناسبات المادية والادراكات الجسمانية من الاوضاع والآلات وغير ذلك
فنقول بعض العقلاء يرى ان مدرك المحسوس بالحواس لا يدرك هو التعقل المشار للقسمين اعني العلم الحصولي الجزئي والحضوري الكلي
والاحساس الذي هو عبارة عن ادراك جزئي غير مشكك في الواقع المادية يجب حصوله لبعض القوى الجسمية ولذا قيل ان الجسم
مدرك للجزئيات العجم مع عدم كونه نفوس مجردة لها وذهب جماعة من الحكماء منهم المعلم الثاني الى ان مطلق الادراك
مختص بالمجرد لا يكون غير مجردة مدركا وقالوا الادراك في جميع انحاء ثبت الى ما تدل على ان النفس فيما ادراكه شيئا له لا بعد
يحصل النفس علم جزئي بالمبصر على سبيل الحضور الشيء من طريق البصر والصوت اذا وجد الى صاحب الصوت يدرك النفس من طريق
السمع وقس عليه سائر الحواس والاصل ان شأن الحواس ليس الا الانفعال وان الاصل الادراك فانما هو النفس الناطقة
وذلك انه قد ينفعل الحاسة من الشئ المحسوس ويكون النفس لاهية فلا يقع لها ادراك مع انه لو كان المدرك هو الحس لما حصل
لانفعال الحاسة الادراك لانه يحصل الادراك عند التفات النفس اليه في تعليقه من الادراك الثاني في النفس وليس للحاسة الا احساس الشئ

الناطقة لم يكن مدركه الخيال والواهمة اصلا لزم تعطل هاتين القوتين [illegible] والكفت [illegible] ولو بوجه لم تتحقق لها [illegible]
لغير القوة العاقلة ويمكن ان يقال انها مثل القوة الباصرة في كونها من شرائط [illegible] النفس [illegible] ان ادراك النفس لتلك الصورة [illegible]
يتوقف على الطبع [illegible] في الخيال والواهمة ولم يكن مدركه الا [illegible] النفس [illegible] الكلي او الحضوري الجزئي بوجود [illegible]
الصورة في الباصرة [illegible] النفس [illegible] ورسول لها [illegible] الا الخيال والاطلاع فيرجح [illegible] النفس [illegible]
فصل في العلم الحضوري [illegible] لا تتقاس المحسوس والمعاني [illegible] النفس [illegible] فيها [illegible]
[illegible] الاصلاح ولا يلزم تعطل تلك القوى [illegible] الا [illegible] تحقق النفس مجردة للمبادئ العالية [illegible]
[illegible] ادراك [illegible] القوى من [illegible] القوة [illegible] النفس [illegible] والظهور
على المذهب الاول [illegible] القوى [illegible] محسوسا [illegible] النفس العلم الحضوري [illegible]
[illegible] من جهة [illegible] على المذهب الثاني فيمكن ان يقال ان المدرك [illegible] النفس [illegible] ان يكون [illegible]
كما في المذهب الاول [illegible] المذهبين انما يتوقف ادراك النفس [illegible] القوى للصورة مجردة [illegible] المحسوسات الصرفة
[illegible] من [illegible] من غير [illegible] الا [illegible] مجردة [illegible] يدرك [illegible] من غير [illegible] الا [illegible]
اي [illegible] المذهبين [illegible] من النفس المجردة وحصول [illegible] العالم [illegible] وكون حضور الذات [illegible]
[illegible] من الموجبات [illegible] وكون [illegible] ذاته [illegible] لا يظهر كون كل مجرد عاقلا لذاته [illegible]
[illegible] من المقدمة الثانية اي كون كل مجرد عاقلا لذاته لا ريب في ان واجب الوجود تعالى [illegible]
المجرد [illegible] من اثبات [illegible] غير جسم وغير جسمانية [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] المقدمات [illegible] كون التعقل [illegible] حضور [illegible] مجرد قائم بذاته [illegible] كل مجرد [illegible] ذاته [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الدليل الثالث [illegible] عاقل لذاته [illegible]
[illegible] فهذا الدليل انما يفيد [illegible] من الموجبات [illegible] ان يستدل [illegible] بذاته [illegible]
بما سواه من الموجبات التي [illegible] العقل [illegible] العلم [illegible] تعقل [illegible] من [illegible]
نقل [illegible] الدليل [illegible] هذا الدليل [illegible] الشرق [illegible] والذوق [illegible]
ان الشرح [illegible] ذكره [illegible] القائل [illegible] غير مردود [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] ان الشرح [illegible] هذا الدليل بطريق اهل الاستدلال والعلوم الظاهرة [illegible]
اهل [illegible] والذوق [illegible] ولا يخفى ان هذا الكلام [illegible] انما [illegible]
الشرح [illegible] هذا الدليل [illegible] حقيقة [illegible] التجرد [illegible] العلم [illegible] الوجود [illegible]
في [illegible] الوجب [illegible] العلم [illegible] المجرد [illegible] المجردات [illegible]
في الشرح وغيره من [illegible] المجرد [illegible] العلم [illegible] الواجب تعالى
ان الشرح [illegible] الدليل [illegible] الحقيقي [illegible] لجميع [illegible]

المحسوس لا انفعال والدليل عليه ان الحاسة قد ينفعل من المحسوس وتكون النفس لاهية [illegible] غير محسوس ولا مدرك والنفس
يدرك الصور المحسوسة بالحواس وتدرك الصور المعقولة بتوسط صورها او يستفيد معقولية تلك الصور من محسوسيتها وتكون معقول الصور
[illegible] وذلك النقصان ذاتها [illegible] ادراك الصور المعقولة انما بتوسط الصور المحسوسة
[illegible] الجزئيات الصرفة فانها تدرك الصور المعقولة [illegible] التي لا تتغير وحصول المعارف [illegible] ان يكون من جهة الحواس
وادراك الكليات [illegible] الجزئيات [illegible] القوة [illegible] التعقل [illegible]
[illegible] الحواس [illegible] من غير قصد [illegible] النفس البدن [illegible] استعداد [illegible]
المعقولات [illegible] من غير [illegible] القوى الحسية [illegible] من غير قصد ومن حيث لا يشعر [illegible] حصول [illegible]
[illegible] الحواس من الطرق التي تستفيد منها النفس [illegible] المعارف [illegible] ولا يخفى ان [illegible] كلام [illegible]
[illegible] المحسوس [illegible] النفس الناطقة [illegible] النقل [illegible] المذهب الاول [illegible]
[illegible] الحواس [illegible] من اللواحق المادية كالكم والوضع وغيرها [illegible] الحواس [illegible]
المدرك في صورة [illegible] القوة الباصرة [illegible] القوة الخيالية [illegible]
[illegible] الجزئية [illegible] اللواحق المادية [illegible] تلك الصورة [illegible]
مع كون [illegible] الصورة الخيالية [illegible] المدرك [illegible] المدرك [illegible]
المدرك [illegible] المادة [illegible] المجرد [illegible] القوة الخيالية [illegible] المادة [illegible] القوة الباصرة [illegible]
[illegible] القوة الخيالية [illegible] مجرد [illegible]
ثم القوة الخيالية تدرك [illegible] مع تجريد [illegible] النفس الناطقة تدرك [illegible] التجريد [illegible]
[illegible] المجرد [illegible] العلم الحضوري [illegible] الذي يكون [illegible] الصور [illegible]
ولا يلزم [illegible] الكلية التي ذكرنا [illegible] التعقل بالمجرد [illegible] التعقل [illegible] الصور الكلية المجردة [illegible]
في [illegible] القوة العاقلة [illegible] ادراكات الحواس [illegible] مقارنة للواحق المادية [illegible]
[illegible] المدرك [illegible] مع بعض اللواحق المادية [illegible] الجسمانية [illegible]
الجزئية [illegible] من بعض [illegible] اللواحق الجزئية [illegible] الكلية [illegible]
[illegible] القوة [illegible] القاعدة الكلية [illegible]
التعقل [illegible] والحضوري [illegible] المجرد [illegible] الجزئية [illegible] التجريد التام [illegible]
[illegible] الحضورية [illegible] بالمجرد [illegible] الحواس [illegible] انتزاع الصورة [illegible]
من [illegible] مع اللواحق المادية والعوارض الجسمانية [illegible] عن المادة وقريبة الى المجرد [illegible]
[illegible] هذا الوجه [illegible] ولا على المذهب الثاني [illegible] الحواس [illegible]
[illegible] القوة العاقلة [illegible] ان يكون [illegible] العلم [illegible]
[illegible] والمعاني الجزئية مدركة [illegible] القوة الباصرة وغيرها من الحواس الظاهرة فان كان مدركها [illegible] النفس

انه عالم بذاته فيكون عالما بافعاله ايضا وذلك لانه لو كان الواجب تعالى محل الوجود الحقيقي غير ممتنع الارتباط بالغير بل جميع
ما سواه موجود بالارتباط والاشياء بالنسبة اليه هو وفي الحقيقة فيكون تعالى عالما بجميع الاشياء البتة اذ العلم ليس الا ارتباط خاص
بين العالم والمعلوم بحسب الظهور والكشف فعنده فاذا كان هو جميع الاشياء بالارتباط بالنسبة فيكون جميعها ظاهرا منكشف
لديه وهو ذلك العالم   ان المشهور بين اهل السنة والذوق من انه ليس شيء من الممكنات متصفا بالوجود اصلا فالمتصف
من الممكنات هو الارتباط بالوجود الحقيقي واطلاق الوجود عليها انما هو من قبيل المجاز كما يقول به [illegible] والظاهر الشرع [illegible] وليس
المتصف بالوجود حقيقة الا الله تعالى وما عداه وتحقيقه وقد صرح السيد الداماد بان الممكنات الموجودة [illegible] بالوجود [illegible]
سواه تعالى من الممكنات ليس له وجود حقيقي من [illegible] الحضرة الوجود ان الوجود ليس عرضا لها [illegible]
بل يصدق على الموجود عليها مجرد [illegible] ان الوجود كان المراد هو [illegible] وذلك هو صدق حمل المراد عليه من يقوم
به المبدأ [illegible] ان الفرق بين هذا الوجه وبين ما سبق ان بناء السابق على كون الممكنات سواء مرتبطة بالاول تعالى
[illegible] ولكن لها وجود حقيقة كان يصدق الوجود عليها حقيقة لكن هذا الارتباط [illegible] تحقق [illegible]
العالية بالفعل من قيام الشيء [illegible] حصول ربط خاص [illegible] بين المعلوم وذلك الحاصل حقيقة بالنسبة الى الممكنات الوجود [illegible]
[illegible] فهذا الكلام صحيح لا عبرة به وهو حسن الوجوه المذكورة [illegible]
ولا [illegible] في الوجه فان الموجودات الممكنة ليس لها وجود حقيقة وحمل الموجود عليها انما هو على سبيل التجوز [illegible] الحضرة
الوجود الحق [illegible] [illegible] كون لها جهة [illegible] [illegible] المذهب
[illegible] الحق يكون الممكنات موجودة حقيقة والقول بعدم انتزاع المعنى العام عنها سفسطة وقد بينا فساد هذا المذهب
بذوق المتألهين بما لا مزيد عليه في رسالتنا المسماة بنور العيون ثم جعل ذلك من الدليل المذكور [illegible]
ان الدليل المذكور [illegible] كون [illegible] عدم كون الممكنات موجودة حقيقة والظاهر ان [illegible]
الدليل [illegible] النقض على الواجب بجهة التجرد [illegible] ان نفس الوجود [illegible] الوجود الحقيقة وغيره [illegible]
[illegible]   ان [illegible] ذهب اليه الصوفية من ان الموجود حقيقة هو الواجب تعالى والموجودات [illegible]
عنه تعالى [illegible] يقولون ان الواجب تعالى بمنزلة الكل الطبيعي والموجودات [illegible]
يقولون ان الواجب تعالى بمنزلة الوجود والاشياء بمنزلة الامواج [illegible] الامواج [illegible] [illegible]
[illegible] بالنسبة اليه [illegible] الصوفية اليه [illegible] ذكر ان البرهان [illegible] اليه من الممكنات [illegible]
وجهاته [illegible] فنقله عنه [illegible] ذوق [illegible] الصوفية [illegible] [illegible] ان الهوية الكلية المطلق
عليها الوجود [illegible] الممكنات مظاهر الحقيقة القدسية الالهية ونسبتها [illegible] المعرفة كنسبة [illegible] الى [illegible]
[illegible] الطبائع الكلية ثم [illegible] الظهور [illegible] [illegible] الوجود [illegible] [illegible]
[illegible] الا انه [illegible] هو الله سبحانه [illegible] فاذن هو [illegible] الظهور ونسبته [illegible] [illegible]
في [illegible] الظهور نسبة الشمس [illegible] [illegible] بين النسبتين [illegible] وقد صرح [illegible] العرفاء [illegible]

[illegible]

ذلك من الدليل المذكور على سبيل القطع حيث ثبت ان [illegible] ان الله تعالى [illegible] [illegible] الحقيقة
والوجود والفعل والموضوع وغيرها من [illegible] [illegible] النقض [illegible] والثلاثة [illegible] [illegible] [illegible]
ونور الله تعالى [illegible] النور وعين الظهور وانه بذاته [illegible] الظهور [illegible] [illegible] [illegible]
سبب الظهور [illegible] انه لما كان نفس ذاته [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المقدسة فهو
بحيثية ذاته البسيطة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المذكورة [illegible]
نور الانوار [illegible] وجود كامل [illegible] [illegible] ولا [illegible] الوجود [illegible] الموجود [illegible] الوجود
كل كمال [illegible] [illegible] الوجود [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] النقص [illegible]
[illegible] والكثرة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الوجود ولا يخرج عن [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
والنقائص [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الصوفية من ان الموجود هو الله تعالى [illegible] الدليل المذكور [illegible] ان التجرد [illegible] [illegible]
التجرد [illegible] الوجود [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] حقيقة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] القول [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الا ان [illegible] [illegible] لا يمكن [illegible] النظر ولا يجوز الشرع والعقل [illegible]   ان [illegible] [illegible] الدليل
المذكور ان الواجب [illegible] التجرد [illegible] صرف الوجود [illegible] [illegible] بالقوة [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الوجود [illegible] [illegible] العدم [illegible] العدم [illegible] العقل [illegible]
الذات [illegible] [illegible] [illegible] ان [illegible] الموجود [illegible] والواجب صرف الوجود ومحض الوجود [illegible]
العدم [illegible] [illegible] [illegible] الوجود [illegible] [illegible] ان يكون الواجب [illegible] [illegible]
الكليات والجزئيات المجردة والمادية [illegible] [illegible] الدليل المذكور [illegible]   ان [illegible] [illegible]
تعالى محض الوجود [illegible] [illegible] [illegible] التعدد [illegible] [illegible] الوجود [illegible] [illegible]
يكون [illegible] حقيقيا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] التعدد فيه فلا يمكن تصور التعدد في محض الوجود [illegible]
الحق [illegible] [illegible] [illegible] محض الوجود [illegible] [illegible] [illegible] الظهور [illegible] [illegible] العلم
ان الظهور [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الممكنات
[illegible] الكليات والجزئيات المجردة والمادية فلا يعزب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء [illegible]
جميع الاشياء [illegible] ان هذا الكلام صحيح في نفسه الا ان [illegible] الدليل المذكور [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المحقق الطوسي [illegible] التجريد [illegible] [illegible] [illegible]

اي هو سبب الحضور مطلقا سواء كان بواسطة او بدونها فهو لذلك حاضر في ذاته فيكون عالما بذاته لان العلم عبارة عن حضور المعلوم عند العالم وهو
حاصل في شانه لان ذاته غير غائبة عن ذاته فيكون عالما بذاته والعلم بالقوة يوجب العلم بالفعل [illegible]
[illegible]

[illegible]

لا وقع له لذاتي وجه كون الصحيح مقصودا او في قطعه من اوائل النظر [illegible] المشتمل الا الصحيح
فانه لما كان الثالث لا يدل على العموم [illegible] لكونه لمباينة وانفصام في الحسي [illegible] كما يكون الطلبيات
لدوران ايضا كذلك في الانقسام الى الثالث [illegible] ان يقال ان الدليل الاول [illegible] ايضا ليس [illegible]
يلزم منه لا كونه [illegible] بافعاله المستقل بذاته ايضا [illegible] الصحيح [illegible] الاشياء مثل افعال [illegible] وفي الدليل الثاني [illegible]
في انه هذا الصحيح [illegible] الدليل [illegible] لان يثبت علمه تعالى بذاته باي وجه كان ثم يثبت علمه بجميع الاشياء
استدلالا [illegible] الدليل الثاني [illegible] دليلين [illegible] وبذلك يظهر [illegible] كلام المحقق [illegible] من جعل قوله الاحكام
والتجرد والاستدلال [illegible] لاثبات اصل العلم مع الحكم بكون الثالث [illegible] لا اصل العلم [illegible] شمول العلم [illegible]
ان الثالث لا يجمع دليلا [illegible] الثاني فيكون في [illegible] الانقسام [illegible] تخصيصه بالجزئية
[illegible] قوله ولا يخرج [illegible] ان الثالث [illegible] شمول العلم [illegible] ان من الدليلين الاولين اثبت اصل العلم [illegible]
وهذا الثالث انما هو لاثبات عمومه [illegible] الصحيح [illegible] كل [illegible]
اصل العلم [illegible] يفيد ان اصل العلم [illegible] شمول [illegible] ان تخصيص [illegible] الصحيح [illegible] او الثاني
نظرا الى ان الاول [illegible] بشمول [illegible] قال بعض [illegible] في شرح كلام المحقق ان التجرد لاثبات علمه تعالى بذاته
ولا الاحكام ولا الاستدلال لاثبات علمه بما سواه [illegible] نظام الدليل [illegible] الدليلين [illegible] بما سواه [illegible]
لاثبات علمه [illegible] بذاته وبما سواه جميعا وكانه [illegible] الدليل المثبت لعلمه بذاته من الدليلين [illegible] تركيب
الدليلين الاولين [illegible] مطلق فتقرير [illegible] ان يقال انه تعالى مجرد [illegible] الافعال المتقنة المحكمة [illegible] فهو عالم بذاته وبافعاله
[illegible] انه تعالى مجرد قائم بذاته [illegible] وكل [illegible] فهو [illegible]
عالم بذاته وبما سواه [illegible] ثم قال [illegible] يمكن ان يجعل كل واحد من هذه الدلائل [illegible] الدليل على علمه بذاته وعلمه بما سواه
[illegible] الافعال المحكمة المتقنة وكل [illegible] فهو [illegible] من العلم بافعاله [illegible]
انه يعلم افعاله ومن [illegible] العلم [illegible] ان كان تحقق العلم بذاته [illegible] تحقق العلم بذاته [illegible] لا يمكنه
[illegible] ذاته ومن [illegible] ان يعقل ذاته [illegible] ولو لم يعقل [illegible] الاستدلال فانه
[illegible] كل شيء [illegible] من جملة الاشياء [illegible] المتقنة [illegible] الدليل [illegible] دليل [illegible] بذاته
وذاته [illegible] ما سواه [illegible] من العلم [illegible] العلم [illegible] الفاضل [illegible] الدليلين [illegible] فرق
بينهما بالعموم والخصوص [illegible] قال المحقق [illegible] ما ذكره [illegible] لاثبات علمه
بذاته وبما سواه [illegible] فرق بين الثلاثة [illegible] العموم والخصوص [illegible] قوله ولا يخرج [illegible] الفاضل [illegible] التقريب
الدليل الثالث [illegible] الموجودات [illegible] الاشياء [illegible]
كونه غير [illegible] الاشياء [illegible] بل [illegible] قائم بذاته [illegible] جميع الاشياء [illegible]
له موجود [illegible] غيره [illegible] الوجوب [illegible] العقل [illegible] المعلول [illegible]

حصول

حصول الصورة [illegible] المحقق في شرح [illegible] عالم بذاته [illegible] العلم [illegible] المعلوم [illegible] بذاته و[illegible]
[illegible] لذاته [illegible] بجميع ما سواه [illegible] الدليل [illegible]
[illegible] بذاته بل هو مستقل في اثبات [illegible] يلزم من كونه [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] من الدليل [illegible] وجوب كون [illegible] العاقل [illegible] كيف [illegible]
[illegible] فانه [illegible] تقرير [illegible] عموم علمه [illegible] لجميع ما سواه [illegible]
[illegible] بذاته [illegible] قوله ولا يخرج [illegible] بذاته ويجمع ما سواه [illegible] الاشياء [illegible]
لا يتم [illegible] كونه مجردا قائما بذاته [illegible] المتقدم [illegible] التجرد [illegible] والوجوب [illegible]
المذكور مع [illegible] المعلولية [illegible] المحقق [illegible] حصول [illegible] حصول الصورة
[illegible] الانقسام المذكور [illegible] بذاته [illegible] الانقسام [illegible]
الدليل الثالث في اثبات عموم علمه [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] من الاشياء بل كان موجودا قائما بذاته [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible] تجرده [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible] الدليل [illegible]
مستقل في اثبات عموم علمه تعالى [illegible] اثبات عموم علمه [illegible] التجرد [illegible] الاستدلال [illegible]
المقدمة [illegible] العلم [illegible] ان العالم بذاته [illegible] بين المقدمتين
ان المقدمة [illegible] العالم [illegible] بنفسه وغيره [illegible] لو كان العالم [illegible]
بجميع معلولاته [illegible] المقدمة الثانية [illegible] ان العالم [illegible] بنفسه [illegible]
[illegible] هذه المقدمة [illegible] البداهة [illegible]
ولان قطع النظر عن كون العلم بالعلة [illegible] بالعلم [illegible] موقوف [illegible]
بل [illegible] البديهة [illegible] العلم [illegible]
الوجه [illegible] الموجودات [illegible] البداهة [illegible]
[illegible] اللطيف [illegible] اللطيف الخبير [illegible] بذاته [illegible] الطريقين [illegible]
[illegible] الموجودات [illegible] بذاته [illegible] الطريق [illegible]
كون العلم بالعلة موجب العلم [illegible] العلم التام بالعلة [illegible] العلم [illegible]
[illegible] يستلزم العلم التام [illegible] جميع الوجوه المذكورة [illegible]
[illegible] ان العلم التام [illegible] يستلزم العلم التام بالعلة [illegible] العلم التام [illegible]
[illegible] العلة [illegible] حصول العلم [illegible]

العلة حقيقتها كذا وما يميزها كذا وكذا ونحو ذلك كذا وكذا العلم بمعلولها البتة اعلم ان العلة بهذا الوجه لا ينفك عن العلم بالمعلول
ان العلم بالمعلول بهذا النحو ايضا يستلزم العلم بالعلة بانه اذا علم ان المعلول حقيقتها كذا ومميزه كذا والعلة من جزئياته فيحصل العلم
بالعلة في التفرقة تكم ولا يمكن ان يقال ان العلم التام بالعلة يستلزم العلم بمهية المعلول المعين ولا العلم التام بالمعلول فلا يستلزم العلم بالعلة
المعينة لان العلم التام بالمعلول يحصل بمعرفة العلم بالمعلول بجهته وخصوصياته المعينة لا بخصوصيات الغير المعينة او اللوازم لخصوصيات الغير المعينة
او اللوازم لخصوصيات الغير المعينة الحاصلة عنه ان العلم التام بالعلة ايضا يطابق الحكم بان العلم بجهة العلم واللوازم الغير المعينة
فرق ايضا فان قيل معروضات العلة ليست مفروضة فوق لم لا يجوز ان يكون عوارض المعلول ايضا من لوازم العلة وبالجملة لا فرق
في العلم التام بالعلة والعلم التام بالمعلول في استلزام كل منهما للآخر لان حصول العلم التام بالغير يوجب العلم بذاته ومعلولاته في ذاته
لا شك لم لا يجوز ان هذه القاعدة القائلة بان العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول مستعملة عندهم في موارد متعددة كاثبات علمه تعالى
بالموجودات لكونه عالما بذاته واثبات علم غيره من المجردات بمعلولاته الا غيره من المواضع فان لم يمنع كون الواجب تعالى
عالما بذاته من جميع الوجوه المذكورة فقد يمنع ذلك في غيره وذلك فانا نسلم مقتضى ... فيحقق الكلام في هذا المقام انه لا ريب في انه اذا
علم العلة بكنهها اي بمهيتها ولوازمها او بالحيثية التي بها منها المعلول وبخصوصياتها علم المعلول بخصوصيته لان ... بمكان
هذا الشيء بعينه ولا يمكن ان يقوم شيء آخر مقامه فاما اذا علم الشيء بكنهها بالحيثية التي بها منها المعلول بانه وبحسبه شيئا منها
فان العلم بكنه الشيء لا ينفك عن العلم بمناسبته للاشياء ... لا يعلم ان الاشياء المناسبة للطبيعة الغير المتكثرة في هذه العلة ما لم يعلم
حقيقة العلة والاثبات ذلك لا يحتمل لا ريب في ان الكل انما علم بكنهها والحيثية التي بها علم جزئي ... بخصوصها الا انه مع كون شيء
ان يكون معلولا لهذا الشيء بعينه لان العلم بكنه الشيء لا ينفك عن العلم بمناسبته ومعروضاته ومن مناسبات هذا الشيء ... لم
يعلم علته بخصوصها لم يعلم حقيقته وما قيل ان العلم بالمعلول بكنهها من حيث انه معلول وصدوره عنه ان يستلزم العلم بعلته الا انه لا يستلزم
العلم بعلة معينة لان المعلول لما لم يستوجب الا علة ما وكيف اذا كانت حيث عالم بعلة معينة فنوا علم بكنهها ويعم انما يستلزم العلم بعلة ما فقوله
المعلول بكنهه لا يدخل فيه خصوصية العلة لان حقيقته لا يقبل الا التابع لخصوصية العلة فالعلم بكنه العلة وخصوصيتها ليس بداخل في العلم بكنه المعلول فلذا
العلم بكنه المعلول بخصوصيته فان لزم العلم بكنه العلة وداخل فيه كلام يستحق ان يرفع بانا نقول ان العلم بالكنه انما يتحقق اذا علم المعلول مع مناسبة
لازمة له ولا ريب ان كون خصوصية العلة من مناسبات حقيقة المعلول فلا بد من اثبات المناسبة بين العلة والمعلول الذاتية واما ما يقال
من انه لا يمكن ان يكون معلولا لكثيرة وعلة لكثيرة فهذا اذا علم كنه شيء يلزم ان يعلم كنه ما يناسبه بخصوصه اذ كل معلول له ... النظر
عن الكنه المذكور ... كما يستلزم العلم بالمعلول بكنه العلة بخصوصيتها فكذا لا يستلزم العلم بالعلة العلم بكنه المعلول وخصوصيته فان قيل
يجوز ان يعلم المعلول بكنهه ولم يعلم خصوصية العلة لان العلم بكنه المعلول انما يتم العلم بجزئه وجزؤه يمكن ان يكون مشتركا او بان يتحقق امر مشترك
بين كثيرين يكون علة لهذا المعلول وهذا الكلية تتضمن اي فرد وجد يكون علة وسبب لوجوب هذا المعلول من غير خصوصية هذا الفرد فيه
قلنا يمكن ان يطلب العلم بالعلة بكنهها لا يستلزم العلم بخصوصية المعلول لان العلم بكنه العلة انما يقتضي العلم لا به ولا زم يمكن ان يكون
متعددا بان يتحقق امر مشترك بين كثيرين يكون معلولا لهذه العلة وهذا الكلي يتضمن اي فرد وجد يكون معلولا لهذه العلة من غير
خصوصية وما ذكرنا الخ حق مع كونه خلاف التحقيق فلا يكون العلة يجب ايضا ولذا الشيء المعين الخاص يكون له امر مختلف ... مكان

العلة الواحدة المعينة لا يمكن ان يصدر منها معلولات متعددة متخلفة الا مع اختلاف جهات فيها فالواجب لمناسبة والكلام في
العلة والمعلول كذا لا التام الواحد المعين لا يمكن ان يصدر عن علل متعددة الا مع اختلاف جهات فيها فالمعلول كما ذكر لا فرق بين العلم بالعلة
والعلم بالمعلول في استلزام كل منها الآخر وعدمه فانه اذا علم العلة بكنهها او بالحيثية التي يصدر عنها المعلول وكانت العلة واحدة بسيطة فنقول انه
العلة بسيطة وعدمه لا يصدر عنه الا معلول واحد ثم نقول المعلوم كنه تلك العلة وحقيقتها فيعلم انها تناسب معلولا بخصوصه كذا وان لم يكن واحدة
بسيطة بل شيئا ذا جهات مختلفة فنقول لكل جهة يناسب معلولا ما وخصوصية كذا وان لم يعلم تلك الجهات بكنهها فلا يحصل العلم بخصوصيات
معلولاتها وامثالها كذا او اذا علم المعلول بكنهها وبالحيثية التي يصدر عن العلة وكان واحدا بسيطا فنقول ان المعلول البسيط الواحد ما لا يصدر
الا من علة واحدة بسيطة ثم نقول انه علم كنه المعلول فيعلم من العلة التي يناسبه فيعلم منه خصوصية العلة وان لم يكن واحدا بسيطا بل كان شيئا
ذا جهات مختلفة فان علم تلك الجهات بكنهها فيعلم من كل جهة ما يناسبه من العلة فيعرف بعينه بخصوصها وان لم يعلم تلك الجهات بكنهها
فيحصل العلم بخصوصيات عللها فقد ظهر انه لا فرق بين العلم بالعلة والعلم بالمعلول اذا فرض حصول العلم بالكنه او بالحيثية التي بها يصدر منها
المعلول في استلزام كل منهما للآخر وعدمه وما ذكرنا ظهر ان في كلام بعض الافاضل حيث قال كلما علم علة الشيء بكنهها او بالحيثية كونها علة اي
بالحيثية التي هي بها علة تامة فقد علم ذلك المعلول ايضا لانه لا يجب العلم التام بذوات الاسباب انما يحصل من جهة العلم بسبب الماهيات ايضا
من الحيثية التي بها يحصل الذات فكل من حصل سببا ما للمعلول بكنهه او بوجه التي بها حيث هذا المعلول كذلك يعقل المعلول فعقلا تاما فان المعلول يجب
من لوازم ذات العلة التامة فالعلم التام بها يوجب العلم التام بها بخلاف العكس فان المعلول بما هو معلول انما يستوجب علة ما لا علة معينة لجواز ان تكون
للعلة معينة بخصوصها مع الشيء ... ان يكون معلولا لعلة مختلفة فان علة كيفما كانت علة بعينه فليس العلم التام بالمعلول متحققا
تاما بعلته فالعلم بالعلة يقتضي العلم بخصوصية المعلول والعلم بالمعلول لا يقتضي الا العلم بعلة ما اذا علم بكنهه او بوجه التي بها يحيث منها المعلول يستلزم
كل منهما للآخر لما ذكرناه قال البعض لما مثل في وجه الفرق الذي ذكره المتقدم ان المراد ان العلم بوجه العلة التامة يستلزم العلم بوجه المعلول المعين
ولا عكس فان العلم بوجه المعلول المعين لا يستلزم الا العلم بوجه علة ما والسبب في ذلك ان العلة التامة تكون بخصوصها مقتضية للمعلول المخصوص
والمعلول المخصوص يستدعي لا محالة علة ما العلة بنفسه الا خصوصية العلة التامة لا يقتضيه بنفسه ان الاشياء تخصص المعلول بنفسه الا لكونه
ذاتي لخصوصيته والشك ان الا لكون لا ينشعب الا بخصوصيته من علة فالعلم بالعلة يستلزم العلم وبه العلم بالمعلول لا يستلزم علته بعينه
العلة دون خصوصيتها ومن ثم قال ان الاستدلال بالعلة يستلزم علما تاما ولا الاستدلال بالمعلول يوجب علما قاصرا انتهى ومن جهة ان ما
الكلام غير صحيح فان مجرد العلم بوجه العلة لا يوجب العلم بالمعلول ان لم يعلم كونه علة له فان علمنا بوجود شيء لا يفيد كون هذا الشيء علة لشيء آخر
اصلا اذ من حيث الشيء خاص لا اذا لم يعلم بكنهها او بلوازمه المعينة وكونه علة له في الواقع وفي نفس الامر لا ينفع مع عدم علمنا به فان قيل الفاعل العلة
لمعلولها بحسب الحقيقة يحمل خبرته وهو انه يستلزم العلم بالعلة العلم بالمعلول انما المقصد ذلك هو انه اقتضاء الجسم المعلول انه من حيث هو مقتضيه
له المفروض هذا الفرض اي فرض تحقق العلم المجرد بوجه العلة لا يتحقق العلم بوجه معلولها فضلا ان معلول معين نعم مجرد العلم بوجه
المعلول يوجب العلم بوجه علة ما فيقتضي الدوري العلم المجرد بوجه العلم والمعلول يحصل استلزام العلم بالمعلول العلم بالعلة اقوى من العكس وهو خلاف
المطلوب وقيل ان العلم بوجه الشيء انه علم من حيث الشيء لا الاول بعلم بوجه الشيء لا الفرق بين العكس فانه ان علم من جهة الشيء الآخر يمكن
صدوره منه بوجه العلة في غير الشيء لا الفرق فانه ان ... شيئا غيره وفي ذلك ان الاصح بوجه العلم ان ... ايضا بوجه المعلول

ضرورية ذات الف مقتضية لضرورة ذات ب حق انعكس فانا اذا علمنا ان ب موجود لا نعلم ان آ موجود الا اذا علمنا ان [illegible]
ب علة اخرى غير الف فالعلم بوجود العلة المعينة يستلزم العلم بوجود المعلول المعين دون العكس اقول لا ريب في انا اذا علمنا ان آ علة
تامة لب فاذا علمنا وجود آ نعلم وجود ب ايضا نظرا الى تحقق العلم بان هذه العلة [illegible] علة تامة لهذا المعلول المعين [illegible]
ب ولكنه لا ريب [illegible] ان ب معلول لخصوصية [illegible] اذا علمنا وجود ب نعلم وجود آ ايضا لانه [illegible]
[illegible] وجود الف ايضا [illegible] فرق بين العلم بالعلة والعلم [illegible] الاستلزام [illegible]
[illegible] ان آ علة لب [illegible] فاذا علمنا ان الف موجود علمنا ان ب ايضا موجود [illegible]
قبل وجود آ علة اخرى لب فيمكن ان ب موجود [illegible] علة اخرى [illegible] موجودة [illegible] التقييد [illegible]
[illegible] اذا علمنا وجود ب فيمكن ان تكون موجودة بوجود علة اخرى سوى آ وان لم تكن آ موجودة [illegible] العلم
بانحصار العلة فتحقق الفرق باستلزام العلم بالعلة العلم بالمعلول المخصوص واستلزام العلم بالمعلول [illegible] فالفرق بين العلم بالعلة والعلم بالمعلول
في استلزام احدهما [illegible] في هذه الصورة والحق ان كلام القوم في قولهم العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول ليس ما ذكره هذا الفاضل
من ان العلم بوجود العلة يستلزم العلم بوجود معلولها [illegible] بخلاف العكس [illegible]
فانهم فرعوا عليه ان العلم [illegible]
لا يمكن [illegible] ان تعقل العلة [illegible] يستلزم تعقل لوازمها والمعلول من جملة
لوازمها فيستلزم تعقله [illegible] ما ذكره من عدم ثبوت [illegible] فقد عرفت ما فيه وقد ثبت مما ذكره ان
استلزام العلم بالعلة [illegible]
[illegible] وان كان علما ناقصا
بالعلة لا اذ يستلزم العلم [illegible] من حيث هو لازم للعلة [illegible]
من [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
العلة [illegible]
حصول [illegible] في الذهن [illegible]
ان العلة [illegible]
ان تعقل العلة بالكنه [illegible]
فما ذكره [illegible] ان العلم بالعلة بكنهها او بالوجه [illegible] موجب العلم

التام [illegible]
[illegible] علة لجميع الموجودات [illegible]
[illegible] لجميع [illegible] الموجودات [illegible] العلم التام بالعلة [illegible]
[illegible] يستلزم العلم التام [illegible] بالموجودات [illegible]
الا [illegible] بالضرورة [illegible]
[illegible] لجميع الموجودات [illegible]
[illegible]
[illegible] بالضرورة [illegible]
[illegible] لجميع الموجودات [illegible]
[illegible] بالضرورة لكون العلم [illegible]
[illegible]
[illegible] لجميع الموجودات
[illegible]
[illegible]
[illegible] يستلزم العلم التام [illegible]
[illegible]
[illegible] لجميع الموجودات [illegible]
[illegible] بجميع الموجودات [illegible]
[illegible] بجميع الموجودات [illegible]
[illegible] بالضرورة [illegible]
[illegible] بجميع الموجودات [illegible]
[illegible] بالضرورة [illegible] بجميع الموجودات
[illegible]
[illegible] لجميع الموجودات
[illegible] بالضرورة [illegible] الصفات الكمالية
[illegible] من عرف نفسه فقد عرف ربه [illegible]
[illegible] الصفات [illegible] الصفات الكمالية [illegible]

٢٦٧

به من طريق معرفة نفسه في بقية الكمالات المقصودة وكيف يمكن ان يكون المخلوق متصفا بصفة كمال لم يكن الخالق متصفا بها
والايصح استدلال [illegible] واكثر [illegible] من ان يدعي الالوهية [illegible] الخلق [illegible] والسبب العلم [illegible]
السموات والارض الذي يعلم كثيرا من الاشياء تعالى ربنا عما يقول الظالمون علوا كبيرا انه سبحانه قادر اي فاعل بالقصد والاختيار
ولا يتصور ذلك الا بالعلم بالمقصود واورد عليه بانه ان اريد بالقصد والاختيار ما هو المعنى المتعارف المستلزم للعلم فلا بد من اثباته
اذ لم يثبت اتصافه تعالى بالقصد بالمعنى المتعارف وان اريد به ما يعم القادرية المستلزمة لحدوث العالم اي امكان انفكاك العالم
عنه تعالى فلا بد من بيان الكبرى اعني قوله تعالى ولا يتصور ذلك بدون العلم بالمقصود واجيب باختيار الشق الثاني ثم بيان الكبرى بان
كون الحدوث العالم مستلزما للعلم بانه لا يتصور حدوث العالم بدون علمه تعالى على طريقة المعتزلة فلان العالم بدون علم
لا على الطريقة الاشعرية فلان المرجح للحدوث عنده هو تعلق الارادة في الحدوث والارادة لا تتصور الا مسبوقة بالعلم [illegible]
حدوث العالم بدون العلم واورد عليه بان الجواب ان العمدة في اثبات الحدوث هو اجماع المليين وهو متوقف على اثبات النبوة
المتوقفة على علمه تعالى فقد ثبت علمه تعالى بالحدوث لزم الدور وسيأتي حقيقة الكلام في ذلك ثم لا يخفى انه يمكن اثبات علمه تعالى
بقدرته بمعنى المشهور اي كونه تعالى بحيث يمكن ان يصدر عنه الفعل والترك بالنظر الى ذاته فلذا بعد ما ثبت انه تعالى يمكن من الصدور
واللاصدور بالنظر الى ذاته لا بد من كونه عالما لانه مع [illegible] الطرفين بالنظر فاذا اختار احد الطرفين لا بد له من مرجح وصدور الفعل
لا ينفك عن العلم [illegible] ان [illegible] اثبات العلم بالقدرة بهذا المعنى لا يستلزم [illegible]
القدرة بهذا المعنى على ثبوت الشرع له دليل السمعية من الكتاب والسنة والاجماع فان دلالتها على ثبوت العلم [illegible] قطعية
بحيث لا يمكن [illegible] ذلك واورد عليه بان التصديق برسالة الرسل والكتب يتوقف على التصديق بحجيتها وقدرته تعالى
توقف ثبوت العلم لزم الدور واجيب بمنع التوقف فاذا اثبت صدق الرسل بالمعجزات حصل العلم بكل ما اخبروا به وان لم
يعلم [illegible] كون الرسل عالما [illegible] هذا الجواب بان المعجز الذي [illegible] التفصيل بان يكون
الملك انه اذا ثبت صدق الرسل بالمعجزات حصل العلم بصدق ما اخبروا به وان لم يكن كون الرسل عالما متفقا اليه [illegible]
على التفصيل فنسلم جواز ذلك لكن هذا لا ينافي التوقف على وجوب [illegible] الرسل عالما وان لم يكن متفقا اليه [illegible]
فالالزام [illegible] لكون التفات [illegible] العلم الرسل مستقلا [illegible] الشرع [illegible] اصل العلم مستقلا [illegible] مع ان الكلام في اصل
العلم [illegible] اصل العلم [illegible] لا يجوز ان لا يكون اصل العلم [illegible] الشرع [illegible]
وانت خبير بانه [illegible] ثبوت [illegible] العلم [illegible] وكونه متفقا [illegible] فلا يحصل العلم [illegible]
[illegible] هذا الوقت [illegible] المورد [illegible] العلم الرسل [illegible] الشرع [illegible]
العلم [illegible] الشرع على التفات وان توقف على اصل العلم لا يخفى [illegible] ان يكون [illegible] حصول العلم له [illegible]
في وقت [illegible] والعلم [illegible] هذا الوقت [illegible] ذلك ولا يلزم الالتفات [illegible] هذا الوقت على
التفصيل [illegible] المطالب [illegible] وان لم [illegible]
لا يخفى ان [illegible] المقدمات [illegible] المقدمات القريبة [illegible] الالتفات [illegible]

[illegible] الورق

٢٦٨

فدار المقدمات القريبة لاثبات النبوة فلا بد من الالتفات اليه ويمكن ان يقال الالتفات المنفي هو الالتفات على التفصيل والترجيح
ومن الالتفات في [illegible] ان قيل ما ذكره المجيب شرط لا يقبل المنع [illegible] المقدمات التفصيلية [illegible] اصل العلم [illegible] صدق
الرسل بجميع ما اخبروا به يحصل العلم بجميع [illegible] وان لم يعلم [illegible] الا ان يعترض على المجيب بان الشرط [illegible]
ذكرنا [illegible] الكلام في ثبوت [illegible] يثبت صدق الرسل بالمعجزات [illegible] العلم [illegible] الرسل [illegible]
ثبوت ذلك على انه تعالى عالم [illegible] العلم القادر [illegible] المعجزة [illegible] صادقا فلم يثبت [illegible]
صدق الرسل [illegible] يحصل العلم [illegible] المعجزة [illegible] اثبات [illegible]
خبر بانه اذا لم يثبت صدق الرسل [illegible] العلم [illegible] الرسل [illegible] حصول العلم [illegible] التقدير [illegible]
[illegible] المذكورة [illegible] الصواب [illegible] ذكر ان اثبات [illegible] العلم [illegible]
[illegible] الدليل على كمال قدرته [illegible]
[illegible] الكمالات [illegible]
[illegible] بان انه تعالى عالم [illegible]
بالادلة السمعية اثبات عموم علمه تعالى [illegible] الموجودات كلية او جزئية [illegible] اثبات [illegible] واورد عليه [illegible] اثبات
النبوة لا يتوقف على اثبات عموم علمه تعالى [illegible] المعجزة [illegible] اثبات العلم [illegible] اثبات عموم العلم [illegible]
[illegible] المعجزة [illegible] انه تعالى [illegible] النبوة [illegible]
يثبت النبوة عموم العلم [illegible] قبل اثبات النبوة يتوقف اثبات العلم [illegible] العلم [illegible]
كذبه وان اظهار المعجزة [illegible] الكاذب [illegible] اثبات العلم [illegible] اثبات العلم [illegible]
[illegible] عموم العلم [illegible] المعجزات [illegible] انه تعالى [illegible]
[illegible] المعجزة [illegible] مدعي النبوة [illegible] المعجزة [illegible]
[illegible] بالضرورة ان لا اتفاق [illegible] الصدور [illegible]
[illegible] المعجزات [illegible]
[illegible] مدعي النبوة [illegible] صدقه [illegible] المعجزة [illegible] ان يقال ان الكلام [illegible] في اثبات
علمه تعالى بالادلة السمعية بالعلم [illegible] العلم المتقدم على [illegible] اثبات اصل العلم [illegible]
[illegible] اثبات الشرع [illegible] اثبات اصل العلم [illegible] العلم المتقدم [illegible] اثبات الشرع [illegible] اثبات العلم المتقدم
[illegible] سبحانه عالما [illegible] المعجزة [illegible] الكاذب [illegible] الصدور [illegible]
[illegible] بالاشياء [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] اثبات الشرع [illegible] العلم المتقدم [illegible] العلم [illegible] اثبات الشرع [illegible]

على التصديق بالقدرة لان القصد بارسال الرسل لا يمكن بدون القدرة والعلم فانه في حقيقة القدرة فيلزم الدور ودفع هذا الاعتراض ان الاحتياج
في القدرة ليس الى اصل العلم الا العلم المتقدم والموجب الذي لزم منه توقف اثبات الشرع على اصل العلم وانما قلنا انه توقف اثباته على العلم المتقدم
وهو مراد القوم [illegible] في الشرع في اثبات هذا انما هو العلم المتقدم فلا دور ويمكن ان يقال ان مراد المعترض ان المأخوذ في القدرة هو العلم
المتقدم لان قدرته يجب ان يصح المنع من الفعل ولو لم يكن العلم المأخوذ فيها هو العلم المتقدم لم يصح ذلك فتم الدور لان اثبات الشرع
يتوقف على التصديق بقدرته تعالى التي لا تنفك عن العلم المتقدم فالدور لازم ومع هذا الفرق بين هذا الاعتراض والايرادات التي [illegible] توسيط
القدرة [illegible] الاعتراض [illegible] ان يقال الاثبات [illegible] الشرع على العلم المتقدم [illegible]
[illegible] قبل صدوره [illegible] القدرة [illegible] الايرادات [illegible] ان يقال
[illegible] العلم المتقدم البين [illegible] ان يقال ان اثبات الشرع يتوقف على العلم المتقدم فيلزم الدور لان توسيط القدرة [illegible]
التوقف على العلم المتقدم فيكون [illegible] الاعتراض [illegible] العلم المتقدم وهذا هو [illegible]
[illegible] اثبات [illegible] سبحانه [illegible] اثبات العلم المتقدم [illegible]
وكذا اثبات اصل العلم [illegible] صاحب [illegible]
[illegible] من الفلاسفة [illegible] صاحب المواقف ان [illegible]
[illegible] العلاقة [illegible]
ذو العلم [illegible] العلم ومع ذلك [illegible] العلم بالمعلوم [illegible]
[illegible] العلم [illegible] المعلوم [illegible] من غيره [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible] من اهل [illegible] ان العلم [illegible]
الحكماء [illegible] من الفلاسفة [illegible] انه تعالى لا يعلم شيئا [illegible] العلم
الا انه [illegible] من العقلاء [illegible] العقل [illegible]
ان [illegible] من العقلاء [illegible]
[illegible] تعالى [illegible] الرسل [illegible]
[illegible] العلم [illegible] قبل الايجاد [illegible] العلم [illegible] العلم [illegible]
هو الواجب تعالى قبل ايجاد الاشياء [illegible] العلم مطلقا
لم يكن العلم بذاته تعالى [illegible] العلم بالاشياء [illegible] العلم بالاشياء قبل ايجادها [illegible]
[illegible] العلم [illegible] العلم [illegible] قبل ايجاد الاشياء [illegible] الواجب تعالى [illegible]
[illegible] العقل والنقل [illegible]
تعالى [illegible] قبل [illegible]

[illegible] من [illegible] انه تعالى لا يعلم نفسه وان علم غيره [illegible] مع جوابهم فالقول المذكور
[illegible] ان الفرقة [illegible] العلم [illegible] العلم التفصيلي قبل ايجاد الاشياء [illegible] المنقول
منهم وان كان [illegible] الفرقة الثانية انما نفوا العلم التفصيلي قبل ايجاد الاشياء [illegible]
منهم المحقق الطوسي [illegible] صاحب المواقف مع ان دليل [illegible] الفرقة الثانية [illegible] نفي العلم قبل الايجاد [illegible]
[illegible] العلم التفصيلي [illegible] العلم بالاشياء قبل ايجادها [illegible]
[illegible] في كيفية علمه تعالى بالاشياء [illegible]
[illegible]
[illegible] العقلاء [illegible]
[illegible] مذهب المعتزلة [illegible] بالاشياء [illegible]
[illegible] المثل [illegible] مذهب افلاطون [illegible]
بالاشياء [illegible]
[illegible]
[illegible] العلم الحضوري [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] مذهب [illegible]
[illegible] الصور العقلية [illegible] الصور [illegible] بالاشياء [illegible]
[illegible] العلم الحصولي وهذا المذهب هو المشهور [illegible] العقل [illegible] مذهب [illegible]
[illegible] الصورة العقلية [illegible] الصورة
[illegible] الصورة العقلية [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
[illegible] النفس [illegible]
[illegible] المتكلمين [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible]
[illegible] ذاته [illegible] ذاته [illegible]
[illegible] الصور العقلية [illegible]
[illegible]
ثم [illegible] الموجودات العينية [illegible] العلم [illegible] هذا المذهب [illegible]

تعقلها بصورة مساوية هي كشف للاشياء وتطابقها لها قائمة بذاتها ما ذهب اليه ثالث المذاهب وهو الحق من حكماء الملل
الحكمة وهو ان علمه تعالى باول المعلولات هو الصور اي بحضور ذاته عنده وبحيث فيه لديه بالاضافة الاشراقية وبغيره من الاشياء
بالصور القائمة في هذا الصقع فانه قال الاول صادر عن واجب الوجود بالذات جوهر فيه جميع صور ما في الممكنات ونقل صاحب
الملل والنحل عنه انه قال ان القوي الذي لا تدركه الابصار كان المبدع لا شيء مبدع الذي ابدع ولا صورة له عنده في الذات
لان قبل الابداع انما هو فقط والاكان لا فقط وليس قبل هو جهة وجهة حتى يكون هو صورة او حيث وحيث حتى يكون هو ذو صورة
والوحدة المحضة تنافي هذين الوجهين هو ليس الليس بالليس الاكان هو ليس لا بد ان يكون الشيء منه فلا ليس للاشياء
لا يحتاج ان يكون عنده صورة ثم قال ايضا فلو كانت الصورة عنده فاما ان تكون مطابقة للموجود بين يديه ام غير مطابقة فان
كانت مطابقة فلتعدد الصورة بتعدد الموجودات ولكن يكفي هنا مطابقة الكليات وغيرها مطابقة الجزئيات ويتغير
بتغيرها كما يتكثر بتكثرها وكل ذلك محال للاساس الوحدة المحضة وان لم يطابق الموجود فهو ليس صورة انما هو شيء اخر كما في
العنصر الذي فيه صورة الموجودات والمعلومات كلها وتحت من كل صورة موجودة في العالم مثال الذي في العنصر الاول قبل
الصورة ومبدع الموجودات هو ذات العنصر وما من موجود في العالم العقلي والعالم الحسي الا وفي ذات العنصر صورة له ومثال
للاول الحق انه ابدع مثل هذا العنصر فهو يتصور العالم في ذاته تعالى لكان فيه جميع صور المعلومات لفردها مبدعه ويتعالى بوحدانيته و
هويته عن ان يوصف بما يوصف به مبدعه انتهى وهو صريح في ان علمه تعالى باول المبدعات ليس بصورة مساوية
وبغيره من الاشياء بالصور القائمة به والحاصل ان على المذهب يكون الجوهر الاول غير مسبوق بالعلم المفصل الذاتي الوجوبي
المذهب الرابع فان بينه وعلى ان جميع الموجودات الغيبية مسبوق بالعلم الزائد وهذا هو الفرق بين المذهبين ثم ان المحقق الطوسي
ايضا اختار هذا المذهب اي المذهب الاسي في شرح بان علمه تعالى بالصورة المعلولات القريبة وكذلك المعلولات البعيدة
فيحصول صورها في القريبة قال وفي شرحه للاشارات العاقل كما لا يفتقر في ادراكه لذاته الى صورة غير ذاته التي هو بها هو كذلك
لا يفتقر في ادراكه لما يصدر عن ذاته الى صورة غير صورة ذلك الصادر التي بها هو هو واعتبر من نفسك انك تعقل شيئا بصورة تتصورها
وتستحضرها فهي صادرة عنك لا بانفرادك مطلقا بل بمشاركة ما من غيرك ومع ذلك الصورة العقلية ليست من المبادي العالية ليس النفس بالنسبة
اليها القابل فقط ومع ذلك فانت تعقلها بذاتها لا بصورة اخرى لا مثل ولا تضاعف الصور الى غير النهاية فاذا كان حالك
حيث الصور احدها عن [illegible] فتعقل ما لا تتناهى من اعتبارات المتعلقة به الكثرة او غيرها الصورة فقط على سبيل التركيب اي بل بما لا تتضاعف للاعتبارات
المتعلقة بكل منها فقط اذا تركب بعض هذه الاعتبارات مع بعض اخر في العلم بذاته وان لم يكن المنكشف له الا الشيء وحده صورة
فقط من غير افتقار الى شيء اخر الا انه لما كان لنفسه لا عتبار ان احدهما اعتبارها ما من حيث هي هي وهي بهذا الاعتبار معلومة والثانية
اعتبارها من حيث كونها حاضرة وهي بهذا الاعتبار علم فالعلم بنفسه يعلم نفسه فيعلم ايضا انها حاضرة عنده اي يعلم انه يعلم وبالجملة
حصل لاعتبار العلم بالنفس واعتبار العلم بالعلم بها وقد يحصل اعتبار العلم بالعلم بها وهكذا فاذا تركبت تلك الاعتبارات
تضاعف الى غير النهاية لا انه يحصل بتلك الاعتبارات صور متكثرة في النفس لانه لا يفتقر الا الى النفس في جميع تلك الاعتبارات
فانه قد اعتبر النفس تارة من حيث هي هي وتارة من حيث حضورها وتارة من حيث حضور حضورها ومعلوم ان النفس لا تتكثر

بتعدد هذه الاعتبارات بل ليس في الخارج الا واحد والاكثر في مجرد الاعتبار والتعدد انما هو في الاعتبار وان ذكر ذلك
ان الاعتبار الاول في نفس الصورة وبذلك يتم الاعتبار الثاني والثالث الى ما لا يتناهى وهكذا النفس من حيث هي مع معلومها الا كذلك
من كونها حاضرة وحضورها الا بذلك من كونها عالمة وهكذا الى ما لا يتناهى العلم بصورها وحضور حضورها كالاول اعني العلم بصورها
لا يفتقر الى صورة اخرى فكذا الامر الثاني في العلم به فيتعدد انما هو في مجرد الاعتبار وهكذا القوى في علم النفس بالصور فانه قد يحصل للنفس
العلم بالصورة وقد يحصل لها العلم بنفس مع الصورة فيها وقد يحصل لها العلم بنفس هذا النقش والحاصل يحصل العلم بالصورة
والعلم بالعلم بها وهكذا فتتضاعف الاعتبارات الا انه لا يحصل بتلك الاعتبارات صور متكثرة في النفس بل ليس في الخارج
فقط الا صورة واحدة والصورة مع نقشها والاخر مع نقش نقشها فاذا تركبت هذه الاعتبارات بتعدد الصورة نقشها ونقش
نقشها وهكذا ابعد الاعتبارات متكثرة الا انها لا توجب تعدد الصور وتكثرها في النفس مع الصورة من حيث هي مع معلومها
للفرض علم العلم بمعلومها لا بذلك من المعلومية والنقش في نفس الامر مع انه لا يحصل للنفس صورة اخرى فكذا مع فرض العلم المعلومية دون النقش
لا يقال ان النقش حقيقة مع المقابل للعلم يوجب انه صورة في الاخر والصورة مع المثل يلزم تعدد الصور فقد الكلام ليس في
مفهوم النقش بل فيما يصدق عليه النقش ولا ريب ان المصداق لجميع المفهومات واحد هو الصورة المعقولة ولذي حصلت في النفس
ما ذكر لكل من تلك المفهومات من حيث تعلق العلم به صور اعتبارية فان ذلك لا يوجب التضاعف الصورة الاعتبارية الا ويثبت
هنا وقيل المراد بالاعتبارات المتعلقة بالذات مثل كونه عالما وكونه قادرا وموصوفا ومستغنيا وغير ذلك في الصور
كونها معلومة ومعقولة ومتصورة حاضرة وغيرها الحق ان تلك الاعتبارات تحصل في الطرفين مثل الصور العالمية
والمعلومية بالنسبة اليهما وهو كما ترى والجملة فقد ثبت انك اذا تعقلت صورة فانما تعقلها بذاتها لا بصورة اخرى مسبب
في تعقل ذاتك حالك مع ما يصدر عنك مشاركة الغير هذا الحال فالحكم على الحال في ما يصدر عنه لذاته من غير مداخلة
جزء فيه وليس من شرط كل ما يعقل ان يكون المدرك محل الصورة المعقولة فانه يعقل ذاتك محل الصورة العقلية شرط في
تعقلك اياها فانك تعقل ذاتك مع انك لست بمحل لها بل انما كان ذلك لما شرط في حصول تلك الصورة لك في حصولها
الا باي شرط في تعقلك اياها فان حصلت تلك الصورة لك بوجه اخر غير الحلول فيك حصل التعقل لك من غير حلول فيك
معلوم ان حصول الشيء لفاعله في كونه حصولا لغيره ليس دون حصول الشيء لقابله والحاصل انه لا يشترط في التعقل الا مطلقا
حضور نفس تلك الصورة العقلية ولا يشترط كون العاقل محلا لها وفي المعلولات القائمة بذاتها انما بنفس وجودها حضور
الفاعل لها ولا يلزم منه صورة لان لا يكون وجودها بعينه علما وتشخصه له لا لانه في الصورة العلمية لا فرق
الا بما لكونها فانها لا تحل لا بل هو ذات العاقل والثانية كونها حاضرة عنده حاصلة له ولا يشترط في فهمها بالحلول
لا يكون شرطا في كون الشيء معقولا والا لزم ان لا يكون شيء عالما بذاته وليس الامر كذلك فتعين ان يكون المراد
المعلومية وسائطها هو حضور المعلوم عند العالم ومعلوم ان حصول الشيء لفاعله كونه حصولا لغيره ليس دون حصول
لقابله بل يكون بهذه الاولوية بالوجوب في الثانية لان الامكان يكون حصول المعلوم للعالم في باب المعلولات مع حصول المعقول
للقابل فيما تعقل الصور المعقولة لا انه لما حصوله ووجوده بالطبع للنفس المجردة القابلة فكذا الحصول
ووجوده بالطبع للفاعل المفيض والحصول الثاني سبب لحصول الاول فكذا الاول ايضا فلا يصلح لذلك

الطريق الاول وكذا الحال في المعلولات التي تغير الصور المعقولة من الموجودات الجوهرية والعرضية بالنسبة الى فاعلها المفيض
ومبدأها الموجب فانها ليست من قبيل حصول الصور المعقولة الحالة في النفوس القابلة فاذن المعلولات الذاتية للفاعل العاقل
لذاته حاصلة له من غير ان تحل فيه فهو عاقل اياها من غير ان [illegible] حالة فيه واذ ثبت ذلك فنقول ان الاول تعالى عاقل لذاته
من غير مغايرة بين ذاته وبين عقله لذاته الا بالاعتبار [illegible] لذاته هو نفس ذاته ولا ريب في ان عقله لذاته علة لعقله المعلول
الاول فكان ذاته علة لذات المعلول الاول فكما حكمت [illegible] العلتين [illegible] فاحكم باتحاد المعلولين
اعني المعلول الاول وتعقل الواجب له فاذن وجود المعلول هو نفس تعقل الواجب اياه من غير احتياج الى صورة مستانفة تحل في
الاول [illegible] ثم لما عرفت ان كل [illegible] تعقل ذاته [illegible] من جملة المجردات في الجواهر العقلية الصادرة عنه [illegible] ولما كانت
تعقل [illegible] الواجب [illegible] الواجب [illegible] هو حصول الواجب [illegible] صور جميع الموجودات
الكلية والجزئية [illegible] الصور [illegible] الصور
وبهذا الطريق نعقل [illegible] الواجب [illegible] فاذن لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض من غير لزوم محال
هذا اصل ان حققته وبسطته قدرت [illegible] جميع الموجودات الكلية والجزئية [illegible]
[illegible] ولا [illegible] هذا المذهب [illegible] هذا المذهب [illegible]
بالجوهر الاول [illegible] الصور [illegible] الصور [illegible] الكلام [illegible] المحقق
[illegible] الجزء الاول [illegible] الجزء الثاني [illegible] وبهذا الطريق نعقل الواجب [illegible]
الاشياء [illegible] الجواهر العقلية [illegible] وهذا [illegible] المذهب [illegible] صور المعلول
الاول [illegible] الصور [illegible] الموجودات العينية [illegible]
[illegible] شرح الاشارات [illegible] رسالة [illegible]
المعلولات [illegible] المعلولات [illegible] صورها المعقولة [illegible]
المعلولات العقلية [illegible] الذات [illegible] ادراك الجزئيات [illegible] كلام
[illegible] وبهذا الطريق نعقل [illegible] الاشياء [illegible] الجواهر العقلية [illegible]
[illegible] وبهذا الطريق نعقل الواجب [illegible] الجواهر العقلية [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible] الجواهر العقلية [illegible]
[illegible] القول [illegible] هذا المذهب [illegible] رسالة العلم [illegible] الكتاب [illegible]
[illegible] الكتابة [illegible] الاول
[illegible] حصول [illegible] حصول [illegible] الكلام [illegible]
المعلوم [illegible] الاول [illegible] حصول [illegible]
[illegible] حصول [illegible] العلم [illegible] الاول [illegible]
العلم [illegible] حصول [illegible] العلم [illegible]

بالجزء باعتبار الاول [illegible] العلم بالجزئي [illegible] الجزئي [illegible] باعتبار الثاني [illegible]
[illegible] باعتبار [illegible] الاول [illegible] جزئية [illegible] الاعتبار [illegible]
[illegible] باعتبار الثاني [illegible] المعلوم والعلم [illegible] الاعتبار [illegible] المعلومات [illegible]
صورها [illegible] العالم [illegible] ذوات العالم [illegible] باعتبار [illegible]
الاول [illegible] باعتبار الثاني [illegible] المدرك [illegible] الادراك [illegible]
باعتبار [illegible] المعلولات القريبة [illegible] باعتبار ذوات تلك الصور [illegible] المدركات [illegible]
[illegible] الا باعتبار [illegible] المدرك ثم قال [illegible] المعلولات البعيدة [illegible] صورها [illegible] معلولاته القريبة
[illegible] الكذب [illegible] اللوح المحفوظ [illegible] العقول الفعالة [illegible] جميع الصور الكونية
[illegible] الرسالة [illegible] مذهب شيخ الاشراق [illegible] الجميع حضوريا
[illegible] بالصور [illegible] شرح الاشارات [illegible] الحق [illegible] المذهب [illegible]
في العلم [illegible] المذهب الرابع [illegible] الاشياء بالصور [illegible] المذهب الخامس [illegible]
المعلول الاول بالصور [illegible] هذا المعلول [illegible] المذهب [illegible]
المذهب [illegible] المذهب الرابع [illegible] الاشارات [illegible] الحال [illegible]
[illegible] الموجب [illegible] الصور المعقولة [illegible]
[illegible] الصور المعقولة [illegible]
[illegible] العقل الاول [illegible] الواجب [illegible]
ذاته العقلية [illegible] الموجودات [illegible] النظام العقلي [illegible] الصور [illegible]
[illegible] الوجه [illegible] العالية [illegible] الوجه [illegible]
[illegible] العبارة [illegible] المذهب الرابع [illegible] ذاته [illegible] المعقولة [illegible] الموجودات [illegible]
[illegible] صور جميع الموجودات [illegible] المذهب الخامس
[illegible] الجوهر الاول [illegible] معقولة [illegible]
موجودة في ذات الاول [illegible] موجودة [illegible] ذوات [illegible]
[illegible] موجودة في عقل [illegible] العقل الاول [illegible] الصور [illegible]
[illegible] الصور المعقولة [illegible] معقولة [illegible]
[illegible] المعقولات [illegible]
[illegible] الصور [illegible]
[illegible] موجودة في عقل [illegible] الصور المعقولة

من نسبة [illegible] العقل [illegible] ان يكون صدور [illegible] على سبيل [illegible]

[illegible] ثم قال فينبغي [illegible] الفحص [illegible]

ولا يتاتى له ان يكون ذاته [illegible] الوجه [illegible] الوجوب [illegible]

[illegible] العالم الربوبي عظيم جدا [illegible] ان يكون ذاته [illegible] الاول لانه قال

[illegible] تلك الصور الفائضة [illegible] لزم التكثر [illegible] واجب الوجود [illegible]

[illegible] تلك الصور [illegible] ذاته [illegible] الواجب [illegible]

[illegible] تلك الصور [illegible] ذاته [illegible]

[illegible]

للعقل

[illegible]

والمعلولات ... المطلق الموصوفة دون الفائضة

[illegible]

لي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

... الاول فان قيد الخطاب اي الشيخ قد رجع عن هذا التشنيع في كتاب ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

وفي اولا حاكية في مرتبة العقول و بهذا تم ان تلك الصور العلمية لو كانت مجردة قوامها ذاته لزم التكثر في ذاته سواء انفصلت عنه او حلت الذات [illegible]
في قوام ذاته [illegible] التركيب [illegible] التفضيل [illegible] في مرتبة ذاته [illegible] الصور [illegible] الصورة قوام الذات [illegible]
[illegible] فيكون [illegible] التفضيل [illegible] التفضيل [illegible] في قوام ذاته [illegible] في مرتبة الذات
[illegible] الذات [illegible] المرتبة اللاحقة بالذات [illegible] قوام ذاته [illegible] الحوادث [illegible]
[illegible] الثالث [illegible] العلم الحصولي [illegible] الكلام [illegible] المعقول [illegible] العلم [illegible]
[illegible] الرابع [illegible] فقد احتج [illegible] الايراد [illegible] القوة [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] القول [illegible] الموجودات [illegible] تلك الصور [illegible] ذات الواجب [illegible]
[illegible] ذاته [illegible] حقائق الاعيان [illegible] هذا البحث [illegible]
[illegible] العلم الحصولي [illegible] صور [illegible] هذا الجواب [illegible]
[illegible] تلك الصور [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] بعض [illegible] الجواب [illegible] الممكنات
بعض الممكنات [illegible] الصور [illegible] هذا [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الممكنات [illegible]
[illegible] الذات [illegible]
[illegible] وايضا [illegible] بطلان العلم الحصولي [illegible]
[illegible] تلك الصور [illegible] تكون صورة [illegible] الكلام [illegible]
تلك الصور السابقة [illegible] الصور [illegible]
[illegible] في مرتبة ذاته [illegible] العلم الحضوري [illegible] العلم الحضوري [illegible] جميع
الاشياء [illegible] الصور العلمية [illegible] الاشياء [illegible] تلك الصور [illegible] موجودة
[illegible] ذوات الصور [illegible] الواحد الحق
[illegible] في مرتبة ذاته [illegible] تلك الصور [illegible] العلم الحضوري [illegible] تلك الصور
قبل الايجاد [illegible] الاشياء [illegible] ارتسام صورة [illegible] ارتسام صور الصور [illegible]
[illegible] تلك الصور [illegible] الاشياء [illegible] ذوات الصور [illegible] قبل الايجاد [illegible]
[illegible] الصور المعقولة [illegible] من حيث موجودة [illegible]
[illegible] من حيث معقولية موجودة [illegible] تلك الصور [illegible] الايجاد [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible] الذات [illegible] الايجاد [illegible]
[illegible] الايجاد [illegible] هذا الجواب [illegible] موجودة [illegible] الصور [illegible] الذات
[illegible] المعقولة [illegible] الكشف [illegible] ذات [illegible] الكشف

فان تلك الصور [illegible] في مرتبة ذاته [illegible] فتلك الصور [illegible] مرتبة ذاته مع

وان [illegible] المجرد [illegible] ان حضور [illegible] الصور [illegible] العقول [illegible]
[illegible] العقول [illegible] موجودة [illegible] تلك الصور [illegible] مرتبة الذات [illegible] في مرتبة الذات [illegible]
[illegible] ذاته [illegible] وايضا [illegible] حصولها [illegible] اللازم [illegible] الملزوم
[illegible] اللزوم [illegible] العلم الحصولي [illegible] الاشياء [illegible] الصور [illegible]
[illegible] الصور [illegible] العلم الحضوري [illegible] العلم الحضوري [illegible]
[illegible] العلم الحضوري [illegible] العلم الحصولي [illegible] الصور [illegible]
[illegible] المعلوم [illegible] الذات في العلم الحصولي [illegible] العلم الحضوري [illegible] العلوم
[illegible] الحضوري [illegible] الحصولي والحضوري [illegible]
[illegible] العلم الحصولي [illegible] الذات [illegible] العلم الحضوري [illegible]
[illegible] وايضا [illegible] الاشراق [illegible] المطارحات [illegible] القول
[illegible] الصورة [illegible] الصور [illegible]
[illegible] تلك الصور [illegible]
[illegible] تلك الصور [illegible] النفس [illegible]
[illegible] النفس [illegible]
[illegible] الموجودات [illegible]
[illegible] تلك الصور [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] تلك الصور [illegible] الاشياء [illegible] معقول [illegible] العلوم
[illegible] المعقولات [illegible] البسيطة
[illegible] الصور [illegible] في مرتبة الذات
[illegible] الذات [illegible] تلك الصور [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الاشياء [illegible] الذات [illegible]
العلوم في مرتبة الذات [illegible] النفس [illegible] الكمال [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible] الكمال [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible] وايضا [illegible]
[illegible] المحققين [illegible] الاولى [illegible] العلم [illegible] الموجودات [illegible]
[illegible] العلوم [illegible] الوجه [illegible]
[illegible] الوجه [illegible] الكشف [illegible] الوجه [illegible]

[illegible]

[illegible]

سواء ... او وجب ... الباب ... الكل ... ومنها ما ذكره بعض الافاضل وهو انه لو كان علمه تعالى بالحصول الصورة

في ذاته تعالى لكان يكون تلك الصور المرتسمة في ذاته لوازم خارجية له او لوازم ذهنية او لوازم ... الوجود ... [illegible]

[illegible] ... في الاذهان ... [illegible]

الذهنية ... في الاذهان ... [illegible]

[illegible] ... لوازم خارجية له ... [illegible]

الاحقائق خارجية ... [illegible]

خارجية ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... ومنها ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... ومنها ما ذكره بعض الافاضل ... [illegible]

علم الواجب بالاشياء وارتسام صورها في ذاته لزم صدور الكثرة عن الواحد ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... ومنها ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... ومنها ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... ومنها ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

العلوم لانها ذكر ... في دفع هذا الاشكال ... قيل ان في العلم التفصيلي ... ان صور المعلومات الموجودة في الاعيان بطريق ...

[illegible]

[illegible]

٣٠٢

الواجب بذاته وظهورها له يرتفع الكشف في جميع الاشياء المتعلقة بها المنكشفة له لو وجب ثبوتها فعلاً وعند الشيخ الالهي حضوره الاشراقي
فواجب الوجود مستغن في علمه بالاشياء عن الصورة وله الاشراق التام والتسلط المطلق فلا يحجبه شيء عن شيء
هذا حاصل ما ذهب اليه هذا الشيخ فانه قال بعد ابطال مذهب المشائين ما حاصله ان العلم قاعدة الاشراق وهو ان
علمه بذاته هو كونه نوراً لذاته وعلمه بالاشياء كونها ظاهرة له على سبيل الحضور الاشراقي اما بانفسها او [illegible] التي
هي مواضع الشعور المستمرة للمدبرات العلوية وذلك اضافة وعدم الحجاب سلبي والذي يدل على ان هذا القدر كاف في علمه بها كما ان
الابصار كان بمجرد اضافة حضور الشيء للبصر مع عدم الحجاب فاضافته الى كل ظاهر له ابصار وادراك وتعدد الاضافات العقلية
لا يوجب تكثراً في ذاته انتهى قيل بيان هذا المذهب وصوفه يتوقف على ان يبحث الانسان اولاً عن علمه بذاته وعلمه بقواه
ثم يرجع الى علمها بما هو اشد تجرداً من النفس الى ان ينتهي الى الانسان بذاته وبالاشياء الصادرة عن ذاته فيعلم ان علم الاول
ليس بالصور مطلقاً بل بالمشاهدة الحضورية او قد تحقق النفس غير غائبة عن ذاتها وادراكها لذاتها لا يزيد على ذاتها
[illegible] ذاتها [illegible] اذ كل صورة زائدة عليها وان كانت قائمة بها فهي ليست [illegible] واحد لو كان ادراكها لذاتها
بالصورة لم يكن هذا الادراك على الوجه الجزئي اذ كل صورة ذهنية وان تخصصت بكثير فهي لم يخرج عن الكلية [illegible]
النفس [illegible] بنفس هذه الاشياء لا بصورة زائدة عليها [illegible] النفس ان الصور [illegible]
ان يكون النفس [illegible] كلي [illegible] القوى كلية ولم يحصل بها ادراك بدنها الخاص وقواها الخاصة [illegible]
الا ويدرك [illegible] في تفصيل الصورة الجزئية وشركتها حتى [illegible] الطابع الكلية [illegible]
[illegible] من المقدمات ولا ريب في ان المدرك لجميع ذلك هو النفس اذ ليس للقوة [illegible]
ذاتها لعدم حضورها عند نفسها فان وجودها في نفسها هو [illegible] محلها لا النفس [illegible]
[illegible] اذا لم يكن الوهم الذي هو رئيس جميع القوى الحسية [illegible] الى ادراك نفسه وادراك سائر القوى الباطنة [illegible]
[illegible] سائر القوى [illegible] فالمدرك للقوى كلها والجزئيات [illegible]
انما هي النفس الناطقة بنفس تلك الامور لا بصور اخرى وذلك لتسلطها وتجردها وحصول ربط [illegible] للعلم بها [illegible]
لتسلطها على البدن وقواه كان ادراكها اتم وحضورها اشد وظهور الصور لادراكها اقوى ولو كانت [illegible]
غير بدنها كابدنها لادركها بمجرد الاضافة الاشراقية الحضورية من دون احتياج الى ارتسام صورة وذلك [illegible]
فان القوى والاعمال [illegible] ادراك بعض الاشياء كالسماء والكواكب [illegible] الى الصورة [illegible]
كانت غائبة عنها فاستحضرنا صورها ولو كانت هي حاضرة لنا لحضور [illegible] الى صورة واذا تبين وتحقق ان النفس [illegible]
عن ذاتها وسائر قواها والصور [illegible] في قواها [illegible] وظهر ان بدنها الخاص [illegible] لها لكونها نوراً لذاتها ولها
تلك الامور بها وتحقق نوع علاقة بينها فواجب الوجود لما كان في اعلى مراتب الظهور والتجرد وله اضافة الى [illegible]
سواه وله التسلط [illegible] والجلال [illegible] بالنسبة الى جميع الاشياء وهذه الاضافة اقوى العلاقات والارتباطات
[illegible] العلم [illegible] العقول والنفوس والاجرام وقواها [illegible] بالنسبة الى جميع الاشياء [illegible]
والاحاطة الشهودية فكما ان علمه بذاته لا يزيد على ذاته كذلك علمه بالاشياء لا يزيد على حضورها وذواتها وجميع الاشياء حاضرة
عنده على نحو واحد [illegible] فالعقول [illegible] والاجسام [illegible] في الحضور عنده [illegible]
[illegible] وقد استدل عليه الشيخ الالهي كما تقدم في كلامه بان الابصار انما هو بمجرد اضافة ظهور الشيء [illegible]

٣٠٣

[illegible] صورة [illegible] العلم [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible] مستلزم [illegible]
[illegible]
[illegible] مستلزم [illegible]
[illegible] العلم [illegible] المطلق [illegible]
[illegible] التفصيلي [illegible]
[illegible] التفصيلي [illegible]
[illegible] العلم الاجمالي [illegible]
[illegible] التفصيلي [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العلم الاجمالي [illegible]
[illegible] المقدمة [illegible]
[illegible] التفصيلي [illegible]
[illegible] التقرير [illegible]
[illegible]
[illegible] الجواب [illegible]
[illegible] العلم الاجمالي والتفصيلي [illegible]
[illegible] الجواب [illegible]
[illegible] اما [illegible] المذهب [illegible]
[illegible] الاشراق [illegible]
[illegible] الخارجية [illegible]
[illegible] العقول والنفوس [illegible]

الوهم

علم الحجاب فان لم يكن اثره بعده بالطباع اصلاح المقادير في ... ولا بحركة الشعاع عنها بل بمجرد ان يعرف بان لا ابصار بمجرد مقابلة
المستنير للعضو الباصر فيقع به اشراق حضوري ... الى غيره اذ يكفي مجرد الاشراق وعدم الحجاب في الابصار فيكفي ذلك في العلم
بالشيء اضافة فكل ما هو الابصار وادراكه وعلمه وبصره ... الا ان علمه يرجع الى بصره لا ان بصره يرجع الى علمه كما في غيره فاصل
الاشراقي يكون العلم عبارة عن الانكشاف وعدم الحجاب وهو حقيقة الابصار فيرجع العلم اليه وعلى غير هذه القاعدة يعد
هو العلم بالمبصرات فيرجع البصر الى العلم ثم تعدد الاضافة لا يوجب تكثرا في ذاته وكذا تعدد الا يوجب تكثرا في ذاته فلا يعزب
عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض ومما يدل على صحة هذا المذهب انه قد سبق ان كل ما هو كمال مطلق للموجود بما
هو موجود يجب ان يثبت للواجب سبحانه واذا امكن ثبوت العلم الاشراقي الوجودي لا بالصورة واسرل بمجرد اضافة خاصة كما
يثبت للنفس فيجب ثبوته للواجب الوجود بطريق اولى واتم فيدرك ذاته لا بامر زائد على ذاته ويعلم مصنوعاته بظهور ذواتها
وهو العلم الشهودي الاشراقي ثم ان هذه الطريقة في العلم قد ظهرت للشيخ الالهي من بيان المعلم الاول له في الخلسة كما
اشار اليه في التلويحات حيث قال اني رايت المعلم الاول في بعض منامات فشكوت اليه من صعوبة مسئلة العلم فقال لي ارجع
الى نفسك حتى تنحل لك فقلت وكيف ذلك قال انك مدرك لنفسك فادراكك لنفسك انما هو بذاتك لا بغير ذلك حتى يكون اذن قوة
اخرى او ذات اخرى بها تدرك ذاتك او لو كان لك يلزم التسلسل فاذن تدرك ذاتك بذاتك باعتبار اثر في ذاتك وهذا الاثر
ان لم يطابق ذاتك فلا يكون صورتها وما ادركتها قلت ولعل الاثر صورة ذاتي فقال هذه الصورة هل هي مطابقة او
مخصصة لصفات اخرى فاخترت الثاني فقال كل صورة في النفس هي كلية وان تركبت من كليات كثيرة فهي لا يمنع
الشركة لنفسها وانت تدرك ذاتك وهي مانعة للشركة بذاتها فليس هذا الادراك بالصور فقلت لعل المدرك هي
مفهوم انا فقال مفهوم انا من حيث هو مفهوم انا لا يمنع وقوع الشركة فيه وقد علمت ان الجزئي من حيث
جزئي يمنع وقوع الشركة فيه فهو لا يكون كليا مع ان هذا وانا ونحن وهو لها معان كلية من حيث مفهوماتها
المجردة من دون اشارة جزئية قلت فكيف اذن فقال فلما لم يكن علمك بغير ذاتك بل كان عين ذاتك فانت عقل
انت المدرك لذاتك لا غيرك لا اثر فيه يطابق فذاتك هي العقل والعاقل والمعقول فقلت زدني فقال الست تدرك بدنك
الذي يتصرف فيه ادراكا مستمرا لا تغيب عنه فقلت بلى فقال هذا الادراك لا يجوز ان يكون بحصول صورة التخيل في ذلك لما
تقدم من استحالته فقلت لعل يكون هذا الادراك باحد صفات كلية فقال ذاتك يدرك بدنك الخاص وانت تعرف بدنك خاصا جزئيا
وما اخذت من العلوم والصفات لا يمنع لنفسها وقوع الشركة فيها فليس ادراكك لها ادراكا لبدنك الذي لا يتصور ان يكون ...
ثابتا بغيره ثم قال اما قرات من كتاب النفس نتحكم استخدام الفكر ... ومن التخيل وتركيبها الجزئيات وترتيب الحدود والوسطى ...
لها الى ادراك الكليات لانها جزئية فان لم يكن للنفس اطلاع على الجزئيات فكيف تركب مقدماتها وكيف تنتزع الجزئيات
الكليات وفي ... تستعمل الالة وكيف تأخذ الخيال وما رأيته للعقل المتصلة وكيف تعد بالالة للعلم بالنتيجة ثم التخيلة
فكيف تدرك نفسها والصورة المأخوذة عنها في النفس كلية وانت عالم بتخيلك وتحكم ... من الموجودات وقد رأيت ان الوهم
بمكر ما تعلمت فارشده في جهازك ... زمرة العالم خيرا قال واذا رايت انها تدرك لا بامر مطابق ولا بصورة فاعلم ان التعقل
الشيء للذات المجردة عن المادة وان جئت قلت عدم حجبه عنها وهذا اتم لانه يعلم ادراك الشيء لذاته لا بغير الشيء لا يحجبه
لنفسه ولكن لا يغيب عنها واما النفس فهي مجردة غير غائبة عن ذاتها فبقدر تجردها ادركت ذاتها وما غاب عنها اذ لم يكن
لها استحضار عينه كالسماء والارض ونحوهما فاستحضرت صورته واما الجزئيات فهي من حوادث حاضرة لها فاستحضرت اما الكليات

ذاتها اذ المدركات الكلية لا ينطبع في الاجرام والمدرك هو نفس الصورة الحاضرة عن الشخص وان قيل الخارج انه مدرك بذلك
القصد ثانيا وذاتها غير غائبة عن ذاتها ولا بدنها جملة ولا قوى لبدنها جملة ولا كان الخيال غير غائب عنها ولك الصور الجزئية
حيث ادركها النفس بحضور لا لتمثلها في ذات النفس ولو كان تجردها اكثر لكان الادراك بذاتها اكثر واشد ولو كان تسلطها على
البدن اشد كان حضور قواها واجزاءه اشد ثم قال اعلم ان العلم كمال الوجود من حيث هو موجود ولا يوجب
تكثرا ولا يمتنع وما يمكن للواجب بالامكان العام يجب ان يكون له بالفعل اذ لا يمكن له معنى بالامكان الخاص اذ ذلك يوجب
ان يتحقق فيه جهة امكانية بعدم التكثر فيه ثم قال فواجب الوجود انه مجرد عن المادة وهو الوجود المحض الاشياء حاضرة
على اضافة مبدائية تسلطية لان الكل لازم ذاته فلا يعزب عنه ذرة وعدم غيبته عن ذاته ولوازمه مع التجرد عن المادة
هو ادراكه كما قررناه في النفس ورجع الحاصل في العلم كله الى عدم غيبة الشيء عن المجرد عن المادة صورة كانت او غيرها
فالاضافة جائزة في حقه وكذا السلوب ولا تخل بوحدانيته وتكثر اسمائه بهذه السلوب والاضافات ولو كان لشيء
غير بدنها سلطة كما على بدنها لادركته كما ادرك البدن من غير حاجة الى صورة فتبين من هذا انه بكل شيء محيط ادراك
اعداد الوجود هو نفس الحضور له والتسلط من غير صورة ومثال ثم قال لي كفاك في العلم هذا انتهى ما افاده المعلم
الاول بادنى تغيير وانما عرضنا النقل بهذا الكلام بطوله مع سبق ذكر ما هو حاصله ... لذكر عباراته ...
وبعض الفوائد واذا عرفت ذلك فاعلم ان الحق في كيفية علم الواجب سبحانه انه عالم بذاته وبجميع الاشياء بالعلم الحضوري
الاشراقي التفصيلي قبل ايجاد الاشياء وبعده على نحو واحد وحقيقة علمه هو الاضافة الاشراقية التي لا توجب
تركيبا فلا فرق بين انكشاف شيء واحد واشياء متكثرة في عدم لزوم الكثرة في ذاته ومع هذا الانكشاف وموجبيته لما يوجبه
الى ذاته الاحد فتجرده التام مع ... للعلوم للعالم كما في علم النفس بذاتها واما بالنسبة الى الاشياء المعلولة له فتجرده
مع تحقق علاقة ... وهي علاقة المبدائية ... كما في علم النفس بقواها الجزئية ... وهذه
هو الذي ... والفاعلية الثابتة له بالنسبة الى جميع الاشياء ... جميع الاضافات
كالعلة وغيرها وتلك الاضافات ... انها لا توجب تركيبا ولا تكثرا في ذاته كما ان واحدة منها
مع كونه متعلقاتها كانكشاف الاشياء الكثيرة لا يوجب تكثرا في ذاته ... جميع تلك الاضافات ذات واحدة
بسيطة مجردة هي صرف الوجود وهي من لوازم التجرد والسلطنة فلا يوجب زيادة امر في الذات حتى يلزم الكثرة
... لكل ليس الا واحد صرف وان كان حقيقة الانكشاف غير حقيقة الايجاد كما ان وجود الاشياء عنده غير حضورها
... فوان كان الجميع راجعا الى واحد ثم انت تعلم بالالماء ذكرناه من كلام الشيخ الالهي الاشراقي ... على ما
ذكرناه ولكن قد سبق في كتب القوم القول بان مناط علمه بالاشياء ليس مجرد ذاته الحقيقية بل ...
وانها ابلغ حتى لو لم يكن شيء لم يكن حاضرا عنده ... لعدم ... حضور الشيء عنده ... كونه معلوما وعلى ...
يكون علمه بالاشياء مقارنا لوجودها فلا يكون له علم بكل الشيء ثابت له في حد ذاته بل يكون ذوات المعلومات
صورا علمية له ... ولا ريب في ان ... الممكنات ... الاول ... انما يكون بعد
ذاته فلا يكون الواجب في مرتبة ذاته عالما بشيء غير ذاته تعالى عن ذلك علوا كبيرا فان كان الثابت عنده

من التفصيل المختار عندنا فنعم الوفاق وان كانت الثابتة عنده ما نسب اليه في المشهور من نفي المقارنة بين علمه
وبين وجودات الاشياء وعدم تحقق علمه في مرتبة ذاته بمعنى انه في هذه المرتبة لا علم بالحق عندنا سبق علمه تعالى على وجودات الاشياء
وتحققه في مرتبة ذاته المستجمع ان الى ما هو التحقيق الحضور الانكشافي والظهور الاشراقي للاشياء مع عدم كونها موجودة في الخارج
مذهبه هو ما نسب اليه المشهور لدلالة بعض كلماته عليه كما سنشير الى بعضها ثم ان الشيخ الالهي ذهب الى ان علم غيره سبحانه
من المجردات ايضا حضوري اشراقي وقال ان الجواهر العقلية يعرف كل واحد منها ذاتها بذاتها ويدرك جميع الموجودات
الباقية التي دونها بالاضافة الاشراقية من غير احتياج الى ان يكون فيها صورة ولم يجوز ارتسام الصور مطلقا جزئية
او كلية في العقول العالية والقوى العالية عنده بطل وهذا الصنيع من البواعث له على جعل علم الواجب بالامور المادية
ايضا بالاشراقي الحضوري بعدم جواز ارتسام صوره في مجرد حتى يلاحظها منه كما ذهب اليه العلامة الطوسي من جعل
الصور المرتسمة في الجواهر العقلية مناطا لعلمه تعالى بالاشخاص المادية والحوادث الكونية ولا ريب في ان ارتسام
صور الماديات في الجواهر العقلية لا ينافي القول بالعلم الحضوري الاشراقي بالنسبة الى جميع فانه يجوز ان يكون صور
الماديات مرتسمة في الجواهر العقلية ومع ذلك يكون الاشياء وذوات الصور منكشفة عنده بالعلم الحضوري كالصور
ايضا كذلك ثم ان الشيخ الاشراقي استدل على عدم جواز ارتسام الصور في الجواهر العقلية بان انتقاش المجردات بصور ما
تحتها اما يحصل مما تحتها فيلزم انفعال العالي من السافل وهو غير جائز او مما فوقها بان يكون الصور العارضة لبعضها
حاصلة من صور عارضة لبعض آخر فينتهي الى ان يكون الصور المتكثرة حاصلة في ذات الحق تعالى بل الى تكثر في ذاته تعالى
عنه علوا كبيرا انتهى حاصل ما ذكره وانت خبير بان افاضة الصور من بعض المجردات الى بعض آخر لا يستلزم تحققها في
المفيض فيجوز ان يحصل الصور المرتسمة في بعض المجردات مما فوقها من غير لزوم حصول الصور في ذاته سبحانه وبالجملة
فالحق في كيفية العلم هو ما ذكرناه سواء كان مطابقا لمذهب الشيخ الالهي او لما اشتهر من احد من ائمة الحق او لا اورد على
المختار اشكالات كلها مندفعة فلا بد لنا من ذكرها والاشارة الى دفعها حتى لا يبقى لاحد شبهة ما اورد الشيخ
الاشراقي على نفسه ثم اجاب عنه وهو انا اذا علمنا شيئا ان لم يحصل منه اثر فينا فبل ذلك العلم الارتسامي
واما العلم الحضوري الشهودي فاذا حصل فلا بد من حصول شيء المدرك [illegible] وهو الاضافة
الاشراقية فقط من غير افتقار الى المطابقة الواجب حصولها في العلوم الصورية وتقسيم العلم في اوائل المنطق
الى التصور والتصديق انما يكون في غير علوم المجردات بذواتها وغير العلم بالاشياء التي يكفي في العلم بها
مجرد الاشراق الحضوري فانها ليست من المدركات التصورية والتصديقية ما اورد الشيخ الالهي واجاب
عنه وهو ان النظام العجيب الواقع يقتضي العلم السابق اذ لو لم يكن مسبوقا بالعلم لم يمكن صدوره من الباري الحق
وقد امتنع ان يكون على مجرد البخت والاتفاق وحاصل جوابه ان وقوع النظام الاصلح والاتم عنه تعالى بسبب جودة
الانس الواقع بين المجردات العقلية والنسب اللازمة عنها فان للعقول كثرة وافرة غير محصورة بل هي على وفق
تكثر الانواع الجسمانية فان هذه الاصنام مع هيئاتها اللازمة ونسبها الوصفية ظلال لتلك الارباب النورية ونسبها
المعنوية وانت خبير بان حاصل هذا الايراد ان النظام الاتم يجب ان يكون مسبوقا بالعلم ويكون صدوره
عنه تعالى لاجل علمه به والعلم السابق لا يمكن ان يكون حضوريا بالعدم لعقل حضور الشيء وانكشافه كونه

معدوم فيلزم ان يكون صوريا وحاصل الجواب المذكور ان وقوع النظام العجيب لا يلزم ان يكون مسبوقا بالعلم ولا
ان يكون صدوره بل صدوره عنه تعالى انما هو لاجل حسن ونسب الاشياء في الواقع غير خفي بان هذا الجواب التزام كون مناط
علمه بالاشياء المحكمة هو نفس حضور تلك الاشياء المناسبة وجودا من وجوه ومقارنة علمه تعالى بالاشياء لوجوداتها وعدم تقدمه
عليها وكون علمه تعالى بها في حال ايجادها لا ترتب ايجادها على علمه بها فهذا من الشواهد على ذهابه الى ان مناط علمه
سبحانه بالاشياء هو نفس وجوداتها وظهوراتها وعدم ثبوت علم كمالي له في مرتبة ذاته فهذا من كلماته الدالة على ان
ما نسب اليه في المشهور خلافه ثم على ما ذكرناه فالحق في الجواب عن الايراد المذكور ان يقال نسلم ان هذا النظام العجيب صادر
عن العلم السابق الا ان العلم السابق لا يلزم ان يكون صوريا بل يجوز ان يكون حضوريا انكشافيا كما ان القائلين بالعلم
الحصولي يقولون ان نظام الخير ارتسام صوره في ذاته سبحانه من لوازم ذاته ثم بعد هذا التمثل يصدر النظام
فنحن نقول ان اصل النظام من لوازم ذاته ومن معلولاته اللازم فيضانه ورشحه عنه وهذه المعلولية واللازمية سبب
تمثله عنده وظهوره لديه وان لم يوجد بعد كما ان كونه بذاته سببا لانكشاف ذاته فان مجرد المعلولية كاف للانكشاف ومع
قطع النظر عن الوجود العيني فان وجود الشيء في الخارج وحضوره عند المجرد كما يكون مصححا للانكشاف كذلك وجوبه او حضوره
عنده يكون مصححا له بل هذا اقوى في باب الانكشاف وسيجيء انشاء الله لذلك زيادة بيان انه يلزم على القول بالعلم
الحضوري ان لا يكون علمه تعالى بالاشياء فعليا ولا يكون صدورها عنه بالاختيار واجاب عنه بعض اعاظم العرفاء بان العلم الفعلي
قسمين احدهما ان يكون سببا للمعلوم بالعرض ومقدما عليه بالتقدم الذاتي كما اذا اراد البناء ان يبني بيتا فصور اولا
صورته واحدثها في ذهنه ثم اوجد البيت المطابق للصورة الحاصلة في ذهنه في الخارج وثانيهما ان يكون العالم بما هو عالم
علة بالذات للمعلوم من حيث هو معلوم سواء كان امرا ذهنيا او عينيا والفاعل انما هو فاعل وعالم بالذات لا من حيث هو معلول
من حيث هو معلول لكن فكما ان العالم في الصورة الاولى يعلم الصورة الذهنية بنفس اختراعها وليست معلومة بصورة اخرى
بل نفس حصولها عنده في ذهنه نفس معلوميتها له فكذلك العالم في الصورة الثانية يعلم العين الخارجي بايجاده وعلمه
العينية الخارجية نفس ايجاده لها ففي الصورة الاولى العلم بالصورة حضوري فعلي والمعلوم اعني الصورة معلوم بالذات
والعلم بالعين الخارجي ايضا فعلي ولكن المعلوم اعني هذا العين معلوم بالعرض وفي الصورة الثانية العلم بالعين الخارجي
حضوري فعلي والمعلوم اي هذا العين معلوم بالذات ايضا ففي الصورة الاولى الفاعل يصدر عنه فعله عن ذاته مع علم
بكونه زائدا على ذاته وفي الصورة الثانية يصدر الفعل من نفس ذاته العالمة بما هو ذات عالمة وعلى هذا فالاول ان
اوجد المعلول الاول وفي ايجاده علمه لانه تعالى علمه فاوجده حتى يلزم تكرر التعقلات الموجب للتسلسل في الارتسامات
كان العلم السابق ارتساميا او في الموجودات الخارجية ان كان حضوريا فالاقتضاء العلم الحضوري وجود المعلوم في
الخارج ولانه تعالى اوجده فعلمه حتى يلزم ان يكون علمه انفعاليا مستفادا من المعلوم بل اوجدها فعلمها لا في نفس وجودها
نفس معلوميتها فايجاد المبدأ الاعلى لها عين العلم به وكذا حال السوافل من المعلولات فعلمه تعالى بالاشياء حضوري فعلي
ولا يلزم ان يكون موجبا لان اقتضاء الشيء للشيء ان كان مع شعور الشيء الاول بالشيء الثاني فهو ارادة وان كان
بلا شعور فهو ميل طبعي ولا فرق بين الارادة والميل الطبيعي الذي هو الايجاب الا بان الاول يقارن الشعور والثاني
لا يقارنه والحاصل ان مقارنة الشعور للفعل الناشي من ذات الفاعل كاف في كونه ارادة ومجرد [illegible] الاختيار ولا يلزم
السبق الزماني للشعور على الفعل كما لا يلزم السبق الزماني له عليه كما يدعيه المتكلمون انتهى اقول وقد تقدم ان العلم

تقرير احدهما انه ما كان سببا لوجود المعلوم في الخارج وهذا هو الصورة الاولى ولا يكون العلم المقارن للايجاد على هذا
التقرير علما فعليا وثانيهما ما يكون نفس الايجاد بان يكون جهة وجود المعلوم وصدوره عن فاعله بعينه جهة حضوره
لمدركه وهذا هو الصورة الثانية وعلى هذا التقرير يكون العلم المقارن للايجاد اي الذي يكون فيه نفس وجود المعلوم نفس
معلوميته علما فعليا وعلى هذا فلا يرد اشكال من جهة عدم كون علمه فعليا ولزوم كونه انفعاليا نظرا الى هذا الاصطلاح
الا ان القول بمقارنة علمه تعالى للايجاد وكون نفس وجود المفعول نفس معقوليته باطل لما اشير اليه من لزوم عدم كونه تعالى عالما
في مرتبة ولزوم جهله سبحانه بكل ممكن قبل ايجاده وهو كما ترى والحق نحن نعلم برهانه ان المعقولية التي هو الانكشاف مغاير لوجوده
الخارجي كما اشير اليه سابقا وعلى ما اخترناه من استلزام علمه تعالى بذاته العلم بالاشياء قبل وجوده الخارجي علما حضوريا اجماليا
نظرا الى ان ذاته بمنزلة المحل للاشياء لكون جميعها لوازم ذاته ومعلولاته الفائضة المترشحة عنه ... وجواز كون
المعلولية والانطوا في العلة هي الانكشاف وان لم يتحقق الوجود العيني بعد نقول في الجواب عن ايراد لزوم عدم كون
علمه تعالى فعليا لا ريب في ان هذا الانكشاف لوجوب تقدمه على وجود الاشياء في الخارج وامتناع صدورها عن فاعل
الحق بدون سبق الانكشاف يكون هذا الانكشاف سببا لوجودها فيكون هذا الانكشاف علما فعليا بالتقرير الاول
ولكون جهة هذا الانكشاف الاشراقي هو بعينه جهة وجود المنكشف اعني لزوم الاشياء المعلولة لجاعلها وانطوائها
في ذاته لان كونها لازمة مترشحة عنه هو بعينه كونها منكشفة عنده ظاهرة لديه فيكون علما فعليا على التقرير الثاني ايضا وهذا
بناء على ما لو من ان الصور المعقولية جهة معقوليتها هي بعينها جهة صدورها عن فاعلها ووجودها له وعلى ما سبق
من ان وجود الصور المعقولة مغاير لمعقوليتها لان انكشافها لمحلها يا برد وجودها فيه لكون هذا الوجود وجودا خارجيا
نظرا الى كون المحل موجودا في الخارج والوجود الخارجي ليس غير انكشافه عند اخر يكون انكشاف الاشياء للواجب قبل
وجودها مغايرا للزومها ومعلوليتها له وان ثبت الاستلزام بينهما كما هو ثابت بين وجود الصور المعقولة التي معقوليتها
لبنها له ... ان قولهم بايجاد الجهتين اعم من الاستلزام وح فلا اشكال وبالجملة على ما اخترناه يكون علمه فعليا
على التقريرين ثم القول بالعلم الحصولي وان كانت نفس الصور المعقولة علما فعليا بالنسبة الى الاعيان الخارجية
ولكون تلك الصور امورا زائدة على ذاته معلولة له تعالى فصدورها عنه تعالى يتوقف على العلم فان قيل ان معقوليتها نفس
صدورها وايجادها حتى كان علما فعليا بالتقرير الثاني لزوم ما ذكره من عدم علمه تعالى بتلك الصور في مرتبة ذاته
وان لم يكن معقوليتها نفس ايجادها بل كانت معقولة بصور معقولة اخرى لزوم التسلسل في الصور المعقولة واما على ما اخترنا
فيكون العلم السابق على الاشياء علما حضوريا فعليا ولكونه مجرد اضافة اشراقية يكون عين ذاته تعالى ولا يكون
شيئا زائدا معلولا له حتى يتوقف على العلم السابق ثم كون العلم سابقا لا مجال لتوهم نفي الاختيار لانه اذا كان الفعل
مسبوقا بالعلم فلا ينافي ثبوت الاختيار باي معنى كان واما مع مقارنته له وعدم تقدمه عليه مطلقا فلا يعقل تحقق
الاختيار وما ذكره بعض العرفا من انه لا يلزم في الاختيار السبق الذاتي ولا الزماني للشعور والعلم على الفعل
فلا يخفى ضعفه انه لو كان علم الواجب بجميع الاشياء حضوريا لكانت الماديات من الاشياء الحسية جسمانية
والصور الحسية حاضرة بالحضور الانكشافي عنده سبحانه وهذا ليس كذلك لوجهين احدهما ان المادي مع مادته ما دام ملابسا
بالعوارض المادية مخصصة بوضع معين وحيز خاص واختصاصه بزمان وجوده كيف يكون حاضرا عند المجرد المقدس عن
العوارض المذكورة وقد صرح الشيخ الرئيس في الشفاء بعدم جواز ذلك وثانيهما ان مدار المعقولية والعاقلية

عندهم على التجريد عن المادة ولذا قالوا العلم حضور مجرد عند مجرد قائم بالذات وح كيف يجوز ان يصير الشخص الجزئي
معقولة بانفسها الا بالصور المنتزعة عنه سواء او الجواب انه كما يجوز ان يكون المادي معلولا للمجرد فكذا يجوز ان يكون
حاضرا عنده منكشفا لديه بالاضافة الاشراقية نظرا الى نوع ربط خاص وعلاقة وجودية بينهما فان ذلك لا يستلزم اجتماعهما
معهما في مكان او وضع وانما يتحقق ذلك اذا كان من كل المدرك والمدرك او المؤثر والمتأثر ماديا واما كما نبا على ان
المادي وكونه مكانيا وزمانيا وذا وضع انما هو بالنظر الى مادي اخر لا بالنظر الى المجرد والى هذا اشار بعضهم
حيث قال ان الشيء المادي والزماني بالنسبة الى المادي غير مادي ولا زماني بمعنى ان اثر المادة واثر الزمان من
الزمان والوضع والعلية والخفا فيرتفع عنه بالنسبة الى المجرد ثم كون مدار العاقلية والمعقولية على تجريد الصور انما
هو بالنسبة الى الاشيا التي لم يتحقق للعاقل بالنسبة اليها علاقة وجودية وتسلط قهري وعدم الحجاب واما الحق
ذلك يكفي للعاقلية مجرد الاضافة الشهودية الاشراقية والى ما ذكرناه مجملا اشار اليه بعض المحققين مفصلا حيث
قال فان قلت فما تقول في المعلولات البعيدة من الامور المادية والجزئيات الكائنة الفاسدة وكيف تكون
حضورا عنده تعالى مع كونها مادية ومحصة بازمنة وجوداتها وكونه تعالى مجردا ازليا ابديا قلت اما المادية فقد عرفت
ان التجرد عن المادة ليس بشرط لمطلق التعقل بل انما هو شرط للتعقل الارتسامي والحصولي والامتناع في
حضور المادي عند المجرد كما ان امتناع في كونه معلولا له تعالى واجب الحصول مع المعلول الا انه ليس المراد
هو الحصول المكاني الوضعي بل المراد الحصول له بنفس الذات كحصول المنع عند العلة واما في الامور الكائنة
فنقول كما ان الزمانيات ليس نسبته تعالى نسبة واحدة كنسبة ... المكانيات وليس له تعالى بالنسبة الى شيء من الزمانيات
قبلية ولا بعدية ولا مقارنة لعدم اختصاصه تعالى بشيء من الازمنة بل وجوده محيط بكلية الزمان كما ليس له بالنسبة الى
شيء من المكانيات عروض ولا تحت ولا مقاربة ومكانية لعدم اختصاص وجوده تعالى بواحد من الامكنة بل هو محيط
بكلية المكان فالامتداد الزماني بطوله بالنسبة اليه تعالى كان واحدا كما ان الامتداد المكاني بعرضه بالنسبة اليه كنقطة
واحدة ولا يتوهم ان فيما ذكرناه التزام قدم كل حادث فانا لا نقول ان كل حادث فهو في الازل موجود حاضر عنده
تعالى بل نقول ان الحادث في وقت وجوده حاضر لديه منكشف عنده مع كونه تعالى في الازل وهذا الذي ذكرت
وان كان معقولا من الحكما الا انهم قالوا ان ذلك في الشهود العلمي الذي بحسب الارتسام في ذاته او في شيء اخر على
اختلاف المذهبين لا بحسب الوجود العيني وانا اقول انه كذلك بحسب الوجود العيني وتفطنوا لذلك لاستراحوا عن تجشم
التكلفات في تصحيح علمه تعالى بالاشياء والدليل على انهم لم يتفطنوا لذلك ان المحقق الطوسي ... على
الكلام من الحكما وشدد المبالغة في تقريره وتفصيله في شرح رسالة العلم جعل ادراكه تعالى لمعلولاته البعيدة
من الماديات المعلومة التي من شانها ان يوجد في وقت بارتسام صورة في معلولاته القريبة وهذا اول دليل
على ان المقرر لهذا المطلب تاثره باعتبار الشهود العلمي الارتسامي لا بحسب الوجود العيني ومما يدل على عدم
تفطنهم اليه في ذكر قول الشيخ في الشفا حيث قال ما حاصله ولا تظن ان الاضافة العقلية الى الاشيا وجودا كيف وجدت
بل يلزم هذه الاضافة اليها وهي بحال معقولة ولو كانت من حيث وجودها في الاعيان لكان انما يعقل ما يوجد

في كل وقت ولا يعقل المعدوم منها في الاعيان الان يوجد ومنها انه لو كان جميع الاشيا حاضرا عند الواجب
لزم تناهي عدد الموجودات واللازم باطل من جانب الازل عند الحكيم ومن جانب الابد عند الكل لخلود الجنة
والنار واهلها عند قاطبة الملبين بيان الملازمة ان الاوضاع الفلكية وحركاتها بجميعها واجزاء الزمان باسرها
مترتبة مجتمعة في الوجود بالنظر الى الواجب وان لم يكن مجتمعة اذا قيس بعضها الى بعض فان الامتداد والاوضاع
الاتية من جانب الابد وان كان ما يحصل منها في الوجود متناهيا الا انها لما كانت بحيث لا تنقطع الى حد
ومن شانها الدخول في غير النهاية فالواجب تعالى محيط بجميع ما حصل في الوجود وما من شانه ان يحصل في الوجود الى غير
النهاية لا بالنسبة الى الماضي والمستقبل اليه سبحانه فيكون الجميع حاضرة عنده سبحانه فيجري فيها براهين ابطال [illegible]
لترتبها واجتماعها في الوجود فيلزم التناهي والجواب ان ترتيب الحوادث انما هو في ظرف الزمان لان حصول
الترتب انما لاجل العدد وهو انما يكون في الزمان فما هو متعال عن الزمان والزمانيات كالواجب تعالى لا يتصور عنده
ولا بالنسبة اليه فالحوادث الغير المتناهية في الظرف الذي مترتبة فيه اعني الزمان غير مجتمعة فيه وفي الظرف
الذي مجتمعة اعني في علم الواجب تعالى غير مترتبة فيه فلا يلزم التناهي والحاصل ان احاطة الواجب بغير المتناهي لا يرفعه
ولا يجري فيه ادلة ابطال غير المتناهي الاشكال المشهور الذي استصعبوه وهو عمدة الاشكالات الموردة على
العلم الحضوري هو ان حضور الاشيا عند الواجب قبل وجودها عنده تعالى قبل [illegible] لانه لا يتصور حضور المعدومات
او احوالها مع عدمها في الخارج لانه لا حقايق لها ثابتة حتى يمكن انكشافها وحضورها عنده تعالى قبل زمن وجودها
مع انه على القول بالعلم الحضوري يجب ان يكون الواجب تعالى عالما بها في الازل والاشكال يصير اصعب في علمه تعالى
بالممتنعات لانه لا يمكن القول بحضورها عنده تعالى مع امتناع وجودها في الخارج وقد اجيب عن هذا الاشكال بوجوه ما ظهر
من كلام شيخ الاشراق وهو ان مناط علمه تعالى بالاشيا نفس حضور تلك الاشيا المباينة وجودا عن ذاته بمعنى ان
معلوميتها نفس وجودها فما لم يتحقق وجودها بعينه لم يتعلق بها العلم ولم يكن منكشفة عنده تعالى والى هذا
يشير كلام بعض الافاضل حيث قال ان علمه تعالى عين ذاته بمعنى انها بذاتها مبدا الانكشاف التام بالنسبة الى جميع
ان يكون معلوما [illegible] المعدوم هو الشيئية في ظرف ما فما لم يتحقق الشيئية لم يتحقق المعلومية ولا يكون عالما بمعنى
الانكشاف ولا معلوم لنا لمعدومات الخارجية والحوادث قبل حدوثها ان كان لها ثبوت في المدارك كان ذلك
الثبوت مصححا المعلومية كافيا في تعلق علمه تعالى بها وان لم يكن لها ثبوت فيها بل كانت معدومات مطلقة وليست
صرفة فلا يمكن تعلق العلم بها ولا يلزم من ذلك نفي [illegible] تعالى لان المعدوم المطلق من حيث انه معدوم مطلق
لا يصح المعلومية بل انما النقص في المعدوم كما قالوا في القدرة بالنسبة الى الممتنع ثم اذا وجدت الحوادث
الخارج يتعلق بها علمه تعالى الذي هو مبدا الانكشاف وعين ذاته ازلي وتعلقاته حادثة وانت تعلم ان هذا
الجواب يجعل الاشكال اصعب اولا فلانه مناط علمه تعالى بالاشيا نفس وجوداتها وظهوراتها ولم يكن له علم
كامل بشيء قبل وجوده بل كانت ذوات الاشيا العينية صورا علمية له وعالمية اضافية اشراقية شهودية يلزم
ان يكون الواجب تعالى جاهلا بالاشيا في مرتبة ذاته لان وجود الممكنات واضافة الاول تعالى اليها بعد مرتبة

وانه والتزام

ذاته والتزام عدم عالميته بشيء بعد انه في مرتبة ذاته نقص عظيم وكفر بالله الكريم واما ثانيا فلانه يلزم ان يكون صدور
الاشيا عنه تعالى بالاختيار لما تقرر عندهم من ان الفاعل بالاختيار يتوقف فعله على الكشف فالسابق عنده مصادر ويمكن تعلق
التاخر به فان قيل ان صورة الحوادث قبل حدوثها يمكن ان يكون حاصلة في بعض المدارك فيتعلق علمه تعالى بها قبل
الايجاد بحسب ذلك الثبوت قلت هذا مع استلزامه بعض المفاسد كما اشير اليه لا يدفع الاشكال عن علمه تعالى بالمبدع
الاول فانه لا يتقدمه مدرك حتى يحصل صورته فيه وايضا ينقل الامر في تعلق علمه بتلك المدارك بالحوادث فانه اذا كان
تعلق العلم بالمعدوم الصرف محالا لزم ان يكون تعلق علمه تعالى بتلك المدارك بالحوادث مسبوقا بحصول ثبوت لها فذلك الثبوت اما
ان يكون في تلك المدارك ايضا فينقل الكلام الى ذلك الثبوت ونقول الكونه فلما يتوقف على ثبوت اخر وهكذا فيلزم
التسلسل في الثبوتات المترتبة واما ان يكون في مدرك اخر غير تلك المدارك فاذا نقلنا الكلام اليه يلزم التسلسل في الثبوتات
و في المدارك ايضا ثم الجواب عن لزوم نفي الاختيار بان مقارنة العلم للفعل كافية لكونه اختياريا ولا يلزم تقدمه عليه
لا يخفى [illegible] قال بعضهم ان ذات العلم يعني الواجب سبحانه لما كان تاما [illegible] يكفي لايجاد المبدع من غير احتياج الى تعقل
المبدع قبل الايجاد كما في الفاعل بالاختيار [illegible] ترتب على تصور المبدع على الوجه الجزئي قبل الايجاد ترتب على اصل علمه تعالى
الذي هو عين ذاته تعالى فذات العلم هاهنا مقدم على الايجاد دون تعلقه ولا يخفى ضعف هذا الكلام ايضا لانه لو سلم ان ذات
العلم الذي هو الواجب من دون الانكشاف [illegible] يكفي في ايجاد المبدع فمن اين يندفع حديث لزوم جهله تعالى بالمبدع في
مرتبة ذاته ولزوم نفي اختياره بالنسبة الى المبدع [illegible] ومن البديهيات العقلية ان عدم علمه تعالى بالمبدع في مرتبة ذاته
[illegible] اذا اوجد بعض في [illegible] تعالى على انه يستلزم التجدد والتغير في صفة العلم لحدوث الانكشاف بعدما لم يكن
[illegible] في ذاته لكون ذاته من الصفات الحقيقية التي هي عين الذات فان قيل العلم يعني الانكشاف اضافة عقلية لزوم
التجدد فيه لا يوجب التجدد في العلم الذي هو عين الذات اعني كون الذات بحيث لو وجد شيء وجد منكشفا عنده والتجدد
والتغير في مجرد الاضافة العارضة بعد وجود المعلوم لا منع فيه قلنا لو سلم ان تجدد الحضور والانكشاف دائم يوجب
التغير في حقيقة العلم الذي والازمنة واحدة كما ان نسبته الى جميع الاخبار والامكنة متساوية ثم ان بعض الاعاظم قد اتى
بكلام طويل لبيان ان عدم تقدم الاضافة الاشراقية على وجودات الاشيا ومقارنتها معها وعدم كون الاشيا
منكشفة له في مرتبة ذاته لا يوجب نقصا في حقه فقال ان الواجب تعالى لما كان مجردا عن المادة والقوة غاية التجرد
فيكون عقلا وعاقلا ومعقولا ولما كانت الممكنات باسرها مستندة اليه تعالى بحيث لا يتصور صدور هذه الكثرة عنه
وحده الا بعد [illegible] جميعها سواء كانت مفارقات او ماديات نسبة واحدة ايجابية فعلية وليست فيه جهة
امكانية فلكل شيء وان كان من الحوادث الزمانية نسبة وجوبية الى ذاته تعالى وامكانه انما هو بالنسبة الى نفسه
والى فاعل ما [illegible] واما فعلية فهو [illegible] لا يكون في شيء من المراتب بحسب القوة وكذا علمه شيء من الامور التي يمكن
وقوعها ليس [illegible] اشد العلوم ظهورا واشراقا لان اسباب وجوب الممكن ترتقي اليه وهو يعرف الممكن باسبابه
التي بها يجب وجوده وفي كلامهم تنبيهات على ذلك قال الشيخ في التعليقات الاشيا كلها عنده ازلية [illegible]
ليس هناك امكان البتة فاذا كان شيء لم يكن في وقت فانما يكون من جهة القابل لا من جهة الفاعل فانه كلما
حدث استعداد من المادة حدثت فيها صورة من هناك اذ ليس هناك منع وبخل فالاشيا كلها هناك واجبة

لا يحدث وقصا ومنع وفنا ولا يكون هناك كما يكون عندنا واذا عرفت ذلك عرفت انه ان الواجب تعالى يعلم ذاته

بذاته ويعلم ذوات المجردات العقلية بذواتها وبنفس وجوداتها وان اضافته القيومية الى الاشياء هي بعينها

اضافة الاشراقية السورية على ما هو مذهب شيخ الاشراقي فاعلم انه كما ان كماله تعالى في ايجاده الاشياء هو كونه

من تامية الوجود وفرط التحصيل على نحو يصدر عنه جميع الموجودات وليس كماله في انتسابه الموجودات اليه

لها اي بهذا المعنى النسبي اذ هي في مرتبة متاخرة عن مرتبة وجوده كماله بل الغاية والكمال في الافاضة والايجاد

هي نفس ذاته المقدسة وليس شي سوى ذاته كمالا له سبحانه لانه غني عما سواه فكذلك كماله في علمه بالاشياء

الاشيا او صورها عنده حتى يكون بحيث لو لم يكن ذواتها العينية او صورها العلمية او لكنا انها الشهود به في مرتبة

ذاته بل يكون في مرتبة متاخرة عن ذاته كما هي في الواقع لزم كونه فاقد الكمال في مرتبة ذاته واجدا له في مرتبة متاخرة

عنها ويلزم منه استكماله بغيره بعد نقصه في حد ذاته تعالى عن ذلك علوا كبيرا بل كماله في العلم ان يكون ذاته

بذاته منشا الانكشاف الاشيا بذواتها وكان في العاقلية الى غاية ينبغي الكشف ذاته بذاته على ذاته الكاشف

ذوات الاشياء بذواتها على ذاته بناء على ان معلول لانه من حيث انها معلول لانه معقول له وبالعكس بالاتفاق

بالذات او بالاعتبار وانما التفاوت في مجرد اللفظ فاذا كان معقولية ذاته مبدا المعقولية ساير الاشياء

ويمكن فهما لديه كما ان وجوده مبدا الوجود امر سواه اليه على الترتيب السببي والمسببي وكان ترتيبها الوجودي

الصدوري هو بعينه ترتيبها العقلي الشهودي كان ذاته شاهدا لجميع الموجودات وكان ذاته اولى بان يسمى علما

بالموجودات العينية من الصور الحاصلة عنها في الاذهان لان معلوميتها بالصور معلومية بالعرض كما سبق

ومعلوميتها بسبب معلومية ذاته بذاته الذي هو مبدا الوجود على الف الانكشاف والظهور لديه منشا

على وصف الحضور والمعرفي بين يديه معلومية بالذات ولا شك في ان ما يعلم به الشي بالذات اولى بان

يسمى علما بذلك الشي مما يعلم به ذلك الشي بالعرض ففي علمه بالكل كثرة حاصلة بعد الذات والكل مكشوف

لديه وبذاته يعلم جميع الموجودات لا بغيره فذاته علم بجميع الاشيا انتهى وانت خبير بان حاصل كلامه

العلم بمعنى الكشف الاشياء بالفعل ليس كمالا له تعالى حتى يجب تحققه في مرتبة ذاته بحيث يكشف المعلومات

من غير افتقار الى شي اخر بمعنى انه متمكن من الاحضار منكشفة عنده فالذي له كما ان ذاته وعلمه بذاته في مرتبة

واحدة فكذا وجودات الاشياء وعلمه بها في مرتبة واحدة وكما ان وجوده تعالى علة لوجودات الاشيا فكذا علمه

بذاته علة لعلمه بل كما ان ذاته عين علمه بذاته فكذا وجودات الاشياء بذاتها وعلى هذا فكما يجب تاخر وجودات

الاشيا عن وجوده سبحانه فكذا يجب تاخر علمه بها عن علمه بذاته هذا كلامه ويرد عليه ان الانكشاف

الاشيا عنده تعالى كال مطلق الوجود بما هو موجود فعدم تحققه في مرتبة ذاته نقص في حقه كما ان ارتباطه يلزم

تحدد الانكشاف وتغيره وهو وان لم يوجب التجدد والتغير في الذات لكونه صفة اضافية الا انه كما تقدم

يوجب تحدد نسبة الاوقات والازمان الى ذاته سبحانه مع كونه مجردا متقدسا عن الاوقات متعاليا عن

الزمان والزمانيات وايضا قد تقدم ان حقيقة الانكشاف مغاير للوجود الخارجي فلا معنى للحكم بان التعقل

عين الوجود الخارجي وبذلك يظهر سر ما قال بعد ذلك ان علم كون الوجودات العينية للاشياء وصورها العلمية

وظهور انها الخارجية له في مرتبة ذاته ووجوده وعدم كونها داخلة في قوام ذاته لا باس بل لا يصح غير ذلك الان كلاهو

معقول له فهو معقول له سوى نفس ذاته المقدسة والمع كيف يكون العلم في رتبة الوجود او متقدما عليها وكما انه

لا يلزم من ايجاده تعالى الاشيا كون وجودها في مرتبة ذاته بل اللازم كونه بحيث ينبع منه وجودها وايجاده وجود الاشيا

صدورها عنه فكذلك لا يلزم من عاقليته لها كون صورها العقلية والكشف فانها في مرتبة ذاته بل اللازم في مرتبة ذاته كونه

بحيث يلزم منه اضافة العالمية هو متحقق لان ذاته في مرتبة ذاته بل اللازم في مرتبة ذاته كونه بحيث يلزم منه اضافة

لمية وهو متحقق الا ان ذاته في مرتبة ذاته بحيث ينكشف له المعلومات ويظهر له ما يصح ان يكون معلوما وفيه

ما علمت من الفرق بين الايجاد والانكشاف فان الاول ليس كمالا مطلقا للوجود بخلاف الثاني والايجاد يمكن

تحققه بدون الوجود الخارجي بخلاف الانكشاف وليس هو شيئا زائدا على ذاته داخلا فيه حتى يلزم ان يكون سبحانه

في قوام ذاته بل هو صفة اضافية لازمة للتجرد مؤكدة ولا يوجب كونه في مرتبة ذاته تركيبا ولا تكثرا ثم غير خفي بان ما ذكره

المحقق من العلم الكمالي هو بعينه العلم الاجمالي على الاحتمال الثاني من دون تفاوت اصلا وما ذكره من الاضافة

هي بعد الذات هو العلم التفصيلي فكلامه راجع الى ما ذكره العلامة الخفري بعينه فيرد عليه ما يرد عليه وقد تحقق

بذلك حيث قال الله كلامه المذكور واذا حقق الامر على ما ذكرنا فلا باس بان يسمى ذاته تعالى علما اجماليا بجميع الموجودات

على ما يوجد من كلامهم من انه تعالى يعلم الاشيا بعلم واحد اجمالي قياسا على العلم الاجمالي والعقل البسيط المذكور في

كتاب النفس الذي يكون مبدا المعقولات المفصلة النفسانية الكثيرة بعد ما فقط لعدم سوء العود ومراعات

بينهما من وجه فيه المعارضة التي باعتبار كون العقل البسيط والعلم الاجمالي مبدا المعقولات الكثيرة التفصيلية مع عدم ايجا

بها وكون علمه نفسه الذي هو عين ذاته خلاقا لساير التفاصيل بحقايق العقلية مع عدم ايجاده بها كما ظهر وهو ان

العقل البسيط الذي عندنا ليس هو في حقوله بها ومبتدا النفس وجوده ومعقولاتها المفصلة صورة زائدة وارده عليها شيئا

بعد شي على التراخي وهناك مرتبة ذاته محتمعة مرتبة والمعقول البسيط هيهنا لنفس وجوده ومعقولاتها بل بعده

التعاقب والتفرق فيها بخلاف ما هناك فعلى هذه الطريقة صورة المعقولات عنده على وجه بسيط مقدس عن شوب العوج

والكثرة والاسا الاسلوفة هذا الباب قول بعض الحكما لو كان للاوليات وجود في الاعيان لا في النفس لانها معان مجردة

من المادة لكانت نسبتها الى لوازمها كنسبة الاول الى معلولاته اسمي فرجعت بانه كان المناسب على ما ذكره من جعل العلم الكمالي

هو العلم الاجمالي على الوجه الثاني ان يمثل له بالكل لا بالمعقول البسيط كما تقدم من ان المعقول البسيط انما يناسب الاجمالي

على الوجه الاول ثم ما ذكره من قوله فعلى هذه الطريقة صور المعقولات عنده الخ يناسب ظاهر العلم الاجمالي على الوجه الاول

لان الاجمالي بمعنى المناسب للانكشاف والتحقق عليه ايضا يستلزم تحقق صور المعقولات عنده في مرتبة ذاته فتامل

الوجود الجواب عن الاشكال المشهور الذي اورد على العلم الحضوري ما صرح به بعض الاعاظم من العرفا وهو ان كل ما يتوقف

مرتبة ذاته مظهر لجميع صفاته واسمائه كما هو اليه محلاه بين ايديها وفيها صور جميع الممكنات من غير حلول واتحاد اذ الحلول

مقتضي وجود سابق لكل منهما ووجود مغاير لوجود صاحبه والاتحاد يستدعي ثبوت امرين يشتركان في وجود واحد ذلك

الوجود الى كل منهما بالذات وهناك ليس كذلك بل ذاته بمنزلة المراة يرى فيها صور الموجودات كلها وليس وجود المراة وجود ظرف

فيها اصلا ثم مثلها بان ما ينظر في المراة ويتراى من الصور ليست بعينها الاشياء الخارجية كما ذهب اليه الرواسيون القائلون

الشعاع والتي صور منطبقة فيها كما اختاره الصوفية والتي هي موجودات عالم المثال كما زعم الاشراقيون بل الحق
ان تلك الصور موجودات لا بالذات بل بالعرض بتبعية وجود الاشخاص المقترنة بها بحسب وسع سهل على شرائط
مخصوصة فوجودها في الخارج وجود الحكاية بما هي حكاية وهكذا يكون وجود المهيات والطبايع الكلية عندنا في الخارج
فالكلي الطبيعي اي المهية من حيث هي موجود بالعرض لانه حكاية الوجود ليس معدوما مطلقا كما عليه المتكلمون ولا موجودا اصلا
كما عليه الحكماء بل له وجود ظلي واذا كان جميع صور الاشياء مترائية من ذات الواجب كما يتراءى الصور من المرائي
من غير لزوم تكثر وتركب فيه فهذا الواجب لذاته يقتضي مشاهدة نفسه لتلك الصور المترائية وانت خبير بان هذا
الوجه ولا يناسب اسلوب المباحثة والنظر ولا يوافق القواعد العقلية التي لنا الى دركها سبيل فالاعراض عنه حقيق
ما اختاره جماعة من محققي الحكماء العرفاء وهو انه لا شك ان نسبة جميع اجزاء الزمان والمكان اليه سبحانه
لكونه مجردا في غاية التجرد منزها عن الوقوع في شيء من الازمنة والامكنة ومن ان يتحدد بالنسبة اليه شيء دون شيء فالاشياء الجليلة
والمجمل حاضرة عنده ومنكشفة لديه في الازل لا بمعنى موجودة في الازل والازل ظرفها حتى يلزم قدم كل حادث بل بمعنى ان
كل حادث في وقت وجوده حاضر عنده ومنكشف لديه مع كونه في الازل فهو عالم بجميعها بالعلم الحضوري الكشفي فهو يرى في
الازل الاشياء في الابد بالكشف في ذواتها لديه وان كان بعضها بالنسبة الى بعض غير موجود بعد وغائبا عنه وليس علمه بالشيء
من الاشياء بارتسام صورة في ذاته ولا في غيره ثم جميع الصور والادراكات الحاصلة في المدارك العالية والسافلة تصورية
او تصديقية صادقة او ذوات تلك الصور والمعلومات بتلك الصور المدارك المذكورة معلومة له بنفس ذواتها الا بتلك
الصور والحاصل ان جميع الاشياء الممكنة من المجردات والماديات بالقياس الى ذات الواجب في حد واحد لا يتجدد ولا
التقدم والتأخر والعدم انما يتحقق للمحبوسين في سجن الزمان واما المتعالي عن الزمان والزمانيات والمتقدس عن المكان والمكا
نيات فذاته مع كونه مطلعا على هذه الامور منزه من ان يقع في التقدم والتجدد فنسبة الواجب الى زمان عدم الحادث كنسبته
الى زمان وجوده ما ترى في اجزاء الزمان من التقدم والتأخر وما يشاهد بين الحوادث من الاختلاف والتفاوت بالقياس الى
اجزاء الزمان انما هو مخصوص بطرف الزمان وما يقع فيه من الزمانيات واما في الخارج عن طرف الزمان فلا يتحقق بالنسبة اليه
اختلاف وتجدد اصلا فكل ما يكون موجودا في وقت من الاوقات يكون حاضرا منكشفا عند الواجب ازلا وابدا ولا يكون عدمه سواء
كان عدما سابقا او لاحقا متحققا الا بالنسبة الى موجود آخر مثله في كونه زمانيا وواقعا في جزء آخر من اجزاء الزمان موصوف
بالقبلية او البعدية الزمانيتين ولما كان ذكر هذا المطلب عن الاعلام بان يسهل ما ذكرناه بتوضيح المقام ذكره بعض العرفاء
الاعلام قال قدس سره قد ثبت وتبين ان الله سبحانه عالم بالموجودات كلها في الازل على ما هي عليه فيما لا يزال علما ثابتا
ولا يتغير بتغير المعلوم ولا يتفاوت بحدوث وجودات الاشياء فيما لا يزال بعد عدمها انها في الازل على ما هي عندنا وذلك لانه
لا ينافي فقدانها في الازل على ما هي عليه بالفعل علمه بها في الازل على ما هي عليه بالفعل لانه انما يعلمها في الازل على
ما هي عليه بوجودها التي عنده وبجميع احوالها الثابتة لها في نفس الامر ومن جملة احوالها الثابتة لها في نفس الامر انها
فيما لا يزال دون ان يكون في الازل وذلك لاحاطته بالازل بما لا يزال وما فيه كاحاطته بالازل وما فيه فانه جل
عن محيط بجميع الازمنة والامكنة وما فيها فيما لا يزال دون ان يكون في الازل وذلك لاحاطته في الازل بما لا يزال وما
فيه كاحاطته بالازل من الزمانيات والمكانيات كما انه محيط بما خرج عنها فان قلت انها لم يكن موجودا في الازل فكيف

احاط بها

احاط بها في الازل قلت انها وان لم يكن موجودا في الازل لانفسها ولا بالقياس بعضها على ان يكون الازل ظرفا لوجودها
بها لكنها موجودة عند الواجب تعالى وجودا جميعا وحدانيا لا بمعنى ان وجودها الآن اليه الحادثة ثابتة بالنسبة في الازل
الكلام الموجودات الذهنية موجودة في الخارج اذا اخذت من حيث قيامها بالذهن واذا اطلقت عن هذا القيد فلا وجود لها الا في الذهن
فالاشياء الموجودة فيما لا يزال اذا قيدت بوجود الله سبحانه كانت موجودة في الازل فيكون كالموجودات الذهنية من حيث انها
امور ذهنية فقط فالازل يسع القديم والحادث والازمنة وما فيها وما خرج عنها وليس الازل كالزمان واجزائه المترتبة
يعقب بعضها بعضا ويتقدم بعضها على بعض فان الحصر والضيق والسعة من خواص الزمان والمكان وما يتعلق بهما والازل
عبارة عن اللازمان السابق على الزمان سبقا غير زماني وليس بين الله وبين العالم بعد مقدر فانه ان كان موجودا يكون
العالم والا لم يكن شيئا والا لم يكن الى الاخر من حيث الزمان فيقبله ولا بعد لانتفاء الزمان عن الحق
العالم فيسقط السؤال عن العالم كما عن وجود الحق لان معنى سؤال عن الزمان والازمان قبل العالم فليس الا وجود خالص
من العدم وهو وجود الحق ووجد من العدم وجود العالم فالعالم حادث من غير زمان وانما تفرقهم ذلك على الاكثرين لتوهمهم
ان الازل جزء من الزمان متقدم سائر الاجزاء وان لم يسموه بالزمان فانهم اثبتوا له معناه وتوهموا ان الله سبحانه موجود فيه
ولا موجود فيه سواه ثم اخذ وجود الاشياء شيئا فشيئا في اجزاء الزمان وهذا توهم باطل وامر محال فانه سبحانه ليس في زمان
والمكان بل هو محيط بهما وبما فيهما ومعهما وما تقدمهما والتحقيق التام في ذلك يقتضي مجالا آخر من الكلام لا يسعه العقول
المشوبة بالاوهام ونشير الى لمعة لمن كان اهلا فنقول ان نسبة ذاته سبحانه الى مخلوقاته يمتنع ان يختلف بالمعية والا
والا فيكون بالفعل مع بعض وبالقوة مع بعض آخر فيتركب ذاته من جهتي فعل وقوة ويتغير صفاته حسب تغير المتجددات المتعاقبة
تعالى عن ذلك بل نسبة ذاته التي هي فعلية صرفة وغناء محض من جميع الوجوه الى الجميع وان كان من الحوادث الزمانية نسبة واحدة ومعية
قيومية ثابتة غير زمانية والمتغيرة اصلا والكل بغنائه يقدره مستغنيات كل في حده ووقته وعلى حسب طاقته وانما تفرد
وتعددها ونقصها بالقياس الى ذواتها وقوابل ذواتها وليس هناك امكان وقوة بعد فالمكانيات والمكانيات بالنسبة
اليه سبحانه كنقطة واحدة في معية الوجود والسموات مطويات بيمينه والزمان والزمانيات لا يأتيها وانما امرنا الا واحدة عنده
في ذلك من العلم بما هو كان ما هو من نسبة كلمح الا هو كائن عنده والموجودات كلها شهادتها وغيبتها كموجود
واحد في الفيضان عنه ما خلقكم ولا بعثكم الا كنفس واحدة وانما التقدم والتأخر والتجدد والتصرم والحضور والغيبة في هذه
كلها بالقياس بعضها الى بعض وفي مدارك المحبوسين في مطمورة الزمان المسجونين في سجن المكان لا غير واما قوله عز وجل
كل يوم هو في شأن فهو كما قال بعض اهل العلم انها شئون يبديها لا شئون يبتديها ولعل من لم يفهم بعض هذه
المعاني يقول كيف يكون وجود الحادث في الازل ام كيف يكون المتغير في نفسه ثابتا عند ربه ام كيف يكون الامور المتكثرة
المتفرقة وحدانيا جميعا ام كيف يكون الامر الممتد الى الزمان واقعا في غير الممتد اعني اللازمان مع التقابل الظاهر
بين هذه الامور فنقول له مثلا لتعرف بعض صورة استعداده فان مثل هذا المعرض لم يتجاوز بعد درجة الحس والحركة
فلنأخذ امرا ممتدا كحبل او حبة مختلف الاجزاء في اللون ثم نمر به على محاذاة نملة او كرة مما لعق حدقته من الاحاطة
بجميع ذلك الامتداد فتكون تلك الالوان المختلفة متعاقبة في الحضور لديها ما تظهر لها شيئا فشيئا واحدا بعد آخر

لنا او متناهيه في الحضور عنده من برا ما كلها دفعة واحدة لقوله احاط بكل شيء علما وسع كل شيء علما وفوق كل ذي علم عليم
سبحانه ادراك الاشياء جميعا في الازل ادراكا تاما واحاطة كاملة بحيث كانت فهو عالم فيه بان اي حادث يوجد في اي زمان
من الازمنة وكم يكون بينه وبين الحادث الذي قبله او بعده من المدة ولا يحكم بالعدم على شيء من ذلك بل بدل ما يحكم بان الماضي
ليس موجودا في الحال نحكم بان كل موجود في زمان معين لا يكون موجودا في غيره من الزمان من الازمنة التي يكون قبله
او بعده فهو عالم بان كل شيء في اي عصر يوجد من المكان واي نسبة يكون بينه وبين ما عداه مما يقع في جميع جهاته وكم
الابعاد بينهما على الوجه المطابق للمحكم ولا يحكم على شيء بانه موجود الان او معدوم او موجود هناك او معدوم او ها
هنا او غائب لانه سبحانه ليس بزماني ولا مكاني بل هو بكل شيء محيط ازلا وابدا يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم ولا يحيطون
بشيء من علمه الا بما شاء اعني اقول لا ريب في ان هذا الوجه اعني عدم كونه زمانيا واستواء نسبة جميع الاوقات والا
زمان اليه تعالى وكون نسبته الى جميع الامور المتجددة المتعاقبة نسبة واحدة ومعيته معية غير زمانية كما صرح به سلف الحكماء وهو
صحيح في نفس الامر لان المتعالي عن الزمان والزمانيات والمحيط بهما لا يكون بالنسبة اليه بالنسبة الى ذاته علم حال ومضي
واستقبال وقبلية وبعدية والحضور كما قال بعض العرفاء ليس عند ربك صباح ولا مساء كما ان المتقدس عن المكان والمكانيات
لا يتحقق له بالنسبة الى مكان قرب ولا بعد بل نسبة الى الكل نسبة واحدة غير متغيرة ولا متجددة وعلى هذا يلزم ان يكون الواجب
سبحانه في الازل عالما بالاشياء على ما هي عليه كما يكون عالما فيما لا يزال ويكون انكشاف جميع الاشياء من المجردات والما
ديات والحوادث الزمانية في جميع الاوقات عنده على نهج واحد فان قيل هذا الوجه لا يدفع الاشكال المذكور اعني عدم تصور
حضور المعدوم وانكشافه عند الواجب فان هذا الاشكال كما يرد على اصل المدعى اعني كون علم الواجب بجميع الاشياء
حضوريا سابقا على وجوداتها يرد على هذا الوجه الذي قيل جوابا عن الاشكال المذكور المورد على المدعى اذ للقائل
ان يقول كيف يعقل استواء نسبة الاشياء الى الواجب ظهورا وانكشافا في حالتي الوجود والعدم وعدم اختلافها بالنسبة
اليه ازلا وابدا في الغيبة والحضور مع كونها في الازل معدومة صرفة وفي الابد موجودة في الخارج وما المصحح لكون الاشياء
منكشفة عند الواجب في الازل مع كونها معدومة فيه وكيف يكفي وجوداتها اللايزالية لوجوداتها في الازل لكو
نها حاضرة فان وجوداتها اللايزالية الخارجية لا تقتضي كونها موجودة في الازل ايضا لزم ان يكون موجودا خارجيا في مرتبة
ذات الواجب قلنا المراد كما تقدم ان كل حادث في وقت وجوده منكشف عنده تعالى مع كونه في الازل الا انه موجود في
الازل فان قيل ما المصحح هذا الانكشاف مع كون الحادث معدوما في الازل قلنا المصحح هو وجوده الخارجي اللايزالي
بملاحظة استواء نسبة جميع الموجودات ازلية كانت او ابدية مجردة كانت او مادية وجميع الازمنة والحوادث الواقعة
فيها الى الواجب سبحانه فالوجود الخارجي لعدم تحققه في اي وقت كان يكون حاضرا عنده تعالى في الازل والابد على
نحو واحد لان المحيط بالزمان والدهر والمتقدس عن الوقوع في الامتداد والتغير يكون نسبته الى الامور المتحققة فيهما
نسبة في اي وعاء كان وفي اي جزء من هذا الوعاء كان نسبة واحدة ثابتة مستمرة من الازل الى الابد واستواء هذه
النسبة المقتضي لكون الموجود فيما لا يزال منكشفا عنده تعالى يقتضي وجود هذا الحادث للواجب سبحانه في الازل وان لم
يكن موجودا فيه لو قطع النظر عن كونه للواجب سبحانه بمعنى ان وجوده اللايزالي ثابت للواجب في الازل وان لم يكن

ثابتا للشيء في نفسه وهذا امر جار حتى في القابل بحسب دون قوعه فان في مثال الحبل المذكور في ان كل من الجزء المتحقق في
آخره وجزئه الاخر الى كل منه بهذا الجزء لا يكون متحققا في اوله والمتقدم عنه الحد المحاذي له الاول ولا متحققا في البعد المتصل
عن ابتداء الحبل ومع ذلك متحقق في الوقت عنده وسرى جميع الحبل وما هو متصل عنه دفعة فكذا الحال بعينه فيما نحن
فيه فان وجوده اللايزالي لكل حادث سواء كان جزءا من الزمان او متحققا فيه لا يكون موجودا في جزء آخر من الزمان او في
الوعاء المتقدم على الزمان ومع ذلك يكون موجودا لمن هو خارج عن الزمان محيط به وملاحظ الجميع على نهج واحد ويكون
الكل موجودا له وجودا حضوريا وجدانيا غير متغير لا في الشهود العلمي الانكشافي فقط بل في الشهود الخارجي ايضا كما علمت ان
الجميع بالنسبة اليه موجود في الخارج فيكون لجميع الاشياء وجود خارجي وجداني جمعي للواجب تعالى ازلا وابدا ووجود خارجي
تدريجي تفصيلي لانفسها فان قيل الحبل لما كان جميعه موجودا من اول حدوثه الى جميع اجزائه معا ولو فرض ايجاده تدريجا
لم يرى جميعه بل جزء ما يوجد منه فالزمان لو كان جميعه موجودا معا لسلم ان الواجب يلاحظ جميع اجزائه ملاحظة
على نسبة واحدة ووجدت هذه الحوادث الواقعة فيه ايضا كذلك ولما اذ لم يكن موجودا الا في الازل فلا يعقل ظهوره وحضوره تمام
لديه وانكشافه جميعا عنده قلنا نحن قد بينا انه موجود في الازل للواجب سبحانه وان لم يكن موجودا لنفسه نظرا الى استواء
نسبته تعالى الى جميع الاوعية من الدهر والزمان واجزائه وهذا كما ان الحبل المذكور له جميع اجزائه موجود في البعد الذي يتحقق
فيه وليس موجودا في البعد المتحقق لمن يراه دفعة هذا غاية الكلام في تصحيح هذا الوجه والحق كما قررناه انه صحيح في نفسه ويمكن
ان يصحح به العلم الحضوري الا انه لما كان مناط علمه تعالى بالاشياء مجرد ذاته سبحانه من غير افتقار الى نفس وجودها يجب
ان يكون للواجب سبحانه بالنسبة الى الاشياء شهود علمي مع قطع النظر عن وجوداتها الخارجية بمعنى ان لا يكون لوجوداتها
الخارجية مدخل في الانكشاف اصلا ولذا نرى ان سلف الحكماء مع تصريحهم بالوجه المذكور وقولهم بان نسبة جميع الاوقات
والزمان والحوادث وغيرها من الموجودات اليه سبحانه نسبة واحدة لم يصححوا العلم الحضوري به ولم يعترفوا بان للاشياء
خارجا ووجودا جمعيا وجدانيا عند الواجب بل صرحوا بان لها شهودا علميا ووجودا جمعيا وجدانيا ذهنيا له سبحانه
مرتسما في الواجب عن الايراد المذكور هو الوجه الذي ذكره بعد ويختاره وان كان هذا الوجه ايضا صحيحا في نفسه بل الحق ان
الوجهين متحققان في الواقع ونفس الامر وكل منهما يصلح لان يصحح به العلم الحضوري ثم هذا الوجه مما يدل على حقيقته الاخبار
الكثيرة الواردة عن ائمتنا الراشدين كقول علي صلوات الله عليه لم يسبق له حال حالا فيكون اولا قبل ان يكون آخرا ويكون
ظاهرا قبل ان يكون باطنا وكقوله احاط بالاشياء علما قبل كونها فلم يزدد بكونها علما علمه بها قبل ان
يكونها كعلمه بها بعد تكوينها وكقوله عالم بالاموات الماضين كعلمه بالاحياء الباقين وعلمه بما في السموات العلى كعلمه بما في
الارضين السفلى وكقول الباقر كان الله ولا شيء غيره ولم يزل عالما بما يكون فعلمه به قبل كونه كعلمه به بعد كونه وكقوله
كان علمه من الملك قبل انشائه لا يكون من علمه بعد وجوده وكقول ابي عبد الله لم يزل الله عز وجل ربنا والعلم ذاته ولا
معلوم والسمع ذاته ولا مسموع والبصر ذاته ولا مبصر والقدرة ذاته ولا مقدور فلما احدث الاشياء وكان المعلوم وقع
العلم منه على المعلوم والسمع على المسموع والبصر على المبصر والقدرة على المقدور وكقول الكاظم لم يزل الله عالما بالا
شياء قبل ان يخلق الاشياء كعلمه بالاشياء بعدما خلق الاشياء وكقول الرضا له معنى الربوبية اذ لا مربوب وحقيقة الا
لهية اذ لا مألوه ومعنى العالم ولا معلوم ومعنى الخالق ولا مخلوق وتأويل السمع على المسموع والبصر على المبصر والقدرة على المقدور وكقول

الكاظم عليه السلام لم يزل الله عالما بالاشياء قبل ان يخلق الاشياء كعلمه بالاشياء بعد ما خلق الاشياء وكقول الرضا عليه السلام معنى الربوبية
اذ لا مربوب وحقيقة الالهية اذ لا مألوه ومعنى العالم ولا معلوم ومعنى الخالق ولا مخلوق وتاويل السمع ولا مسموع ليس منذ خلق
استحق معنى الخالق ولا باحداثه البرايا استفاد معنى البارئية كيف ولا تغيبه مذ ولا تدنيه قد ولا تحجبه لعل ولا يوقته متى ولا يشمله
حين ولا يقارنه مع   وهو الذي ذكرنا انه القول المختار الاصوب من سابقه ومعه انه قد ظهر مما سبق ان الواجب سبحانه
بمنزلة علل الاشياء بمعنى انه لما كان علة للكل مقتضيا تاما وكان الاشياء باسرها لوازم واثار علم الاشياء وشئونات وجوده كان
الجميع معلوما واذا كان الاشياء بجميعها مندمجة مطوية في ذاته بالمعنى المذكور فيكون هو بمنزلة علل الاشياء واذا علم ذاته
علم الاشياء جميعا لا اجمالا كما هو مذهب القائلين بالعلم الاجمالي بل تفصيلا اي يعلمها بخصوصياتها اللازمة والعارضة وكذا
بها الكلية والجزئية ويكون عنده متمايزة بجميع صفاتها وخصوصياتها واحكامها فان كون الكل لوازم وجوده وشئوناته يقتضي
ان يكون معنى الانكشاف الاجمالي يصح ان يكون معنى الانكشاف التفصيلي من دون تفاوت اصلا فاي حاجة مع ذلك الى القول
بالعلم الاجمالي مع استلزامه الكثرة المتقدمة وكيف لا يصح علوليته الكل بانطوائه في ذاته سبحانه معنى للعلم به تفصيلا
مع ان حضور العلة اقوى في باب الانكشاف من حضور المعلوم الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير فحضور الواجب جل مجده عنده
ذاته اقوى في انكشاف الاشياء عنده من حضور الاشياء عنده فالعلم الحضوري هو حضور عين المعلوم عند العالم او حضور ما هو
اقوى من حضور المعلوم والعلم الحضوري بالنسبة الى الواجب تعالى انما هو بالاعتبار الثاني اي حضور ما هو اقوى من حضور المعلوم
اعني حضور ذاته المقدسة فمناط العلم بجميع الاشياء ليس سوى ذاته المقدسة البسيطة من جميع الجهات فذاته تعالى صورة علمية لجميع
الممكنات وجميعها مشهود علمي ووجه كلي يعبر في عقل ذاته سبحانه وحضور ذاته بذاته عند ذاته هو حضور جميع الاشياء
فالكل بصورته منكشف عنده وعلمه بالاشياء بعد كونها علمه بها قبل كونها ولا تفاوت في ذلك اصلا لان مناط العلم اذا كان
ذاته بذاته بلا مدخلية امر اخر اصلا فلا يكون اختلاف في الانكشاف للاشياء في حالتي الوجود والعدم ولا يكون العلم ببعضها
متقدما على العلم ببعض اخر فان العلم بالعقل الاول مثلا ليس مقدما على العلم بالعقل الثاني لان جميع كمالاته تعالى يجب ان
يكون في مرتبة واحدة هي مرتبة الذات والا يلزم ان يكون جل مجده فاقدا لبعض الكمالات في مرتبة من المراتب وهو ممتنع نعم
يجوز ان يكون بعض المعلومات متقدما على بعض اخر باعتبار الوجود لا باعتبار المعلومية والى هذا اشار بعض الا
علام حيث قال لما كان الواجب تعالى عالما بجميع ما عدا ذاته ومفيدا للوجود كله فيكون جل مجده مفيضا لجميع الموجودات
عالما بذاته اتم العلوم فيجب ان يعلم ان ذاته علة للكل مفيدة الوجود الكل لوجود الكل والا لم يعلم ذاته اتم العلوم ولم يعلم
ذاته من جميع الوجوه ويلزم من هذا ان يعلم جميع الموجودات من العلم بذاته كيف ولو لم يعلم الواجب تعالى الاشياء
ان يوجد يلزم ان يعلم الاشياء من ذاته واذا لم يعلم الاشياء من ذاته علما تاما فانما يعلمه ببعض وجوه العلم بذاته
وهو انه من شانه ان يفيض جميع الاشياء الممكنة ومما يؤيد ان حضور ذاته عند ذاته واذا لم يعلم الاشياء من ذاته
هو بعينه حضور الاشياء بل اقوى من حضور الاشياء هو ان نسبة الاشياء الى جنابه كنسبة الظل الى ذي الظل لان حقائق
الاشياء قاطبة اظلال حقيقة الواجب ووجوداتها قاطبة اظلال وجوده سبحانه وعلومها اظلال علومه فقد حكم اجمال
في ساير صفاته الكمالية فالواجب بمنزلة الاصل والاشياء بمنزلة العكس ولا ريب في ان الاصل اتم في [illegible] العكس
من العكس نفس في ذلك كما يظهر من نسبة الامر الخارجي الى ما في المراة منه واذا حصل العلم من العكس [illegible] يحصل

الاصل

من الاصل بطريق اولى انتهى [illegible] برهان [illegible] الاشياء والاضافة كنسبة الظل الى [illegible] كلامه [illegible] القواعد العقلية ولا الطرق
البحث والنظر وليس لها في اثبات المطارحة [illegible] الا طريق [illegible] الا ان [illegible] كلامه [illegible] الى ما ذكرنا من ان مراده من كون
الاشياء اظلالا وعكوسا انها لوازم [illegible] الفائضة منه وقد ظهر مما ذكرنا ان مناط علمه تعالى هو حضور ذاته لذاته المجردة
عن جميع الجهات ومناط علمه بمعلولاته هو حضور علتها عنده ذاته المجردة البسيطة ثم لما كان علية لها للاشياء [illegible] مرتبة ذاته حضور
فيكون [illegible] الاشياء [illegible] ذاته [illegible] معلولية [illegible]
مع كون [illegible] وظهورها [illegible] الانكشاف [illegible] مرتبة ذاته [illegible] الظهور [illegible] الانكشاف [illegible]
[illegible] ذاته وهو [illegible] الاشياء [illegible] ذاته [illegible] الاشراق [illegible]
[illegible] الاشياء ووجوداتها العينية [illegible] الاشراق [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] الاشراق والانكشاف ولو كان [illegible] الاشياء [illegible] في جميع الجهات بسيط [illegible]
ولا [illegible] الكثرة [illegible] المجرد [illegible] المتعلق [illegible] الوحدة
والبساطة ثم هذا الانكشاف وان كان تفصيليا [illegible] الاشياء وتفاصيلها وخصوصياتها الا انه لما كان [illegible] البسيط [illegible]
[illegible] الاشياء الكثيرة [illegible] كلام بعض [illegible]
الى الممكنات [illegible] التفصيل [illegible] التمثيل والتشبيه [illegible] يكون
مراد [illegible] الانكشاف [illegible] العلم الاجمالي [illegible] بسيط [illegible] الكثرة وكذا الكلام [illegible]
هذا العلم الى الممكنات [illegible] تفصيلية [illegible] الاكسير [illegible] الى المركبات [illegible]
النور [illegible] الحكمة [illegible] الواحد [illegible] تنبيهات لو كان
[illegible] وما [illegible] ذكرنا [illegible] العلم الاجمالي [illegible]
كلامه وخلاصة [illegible] الاجمالي [illegible] الذات يعلم جميع [illegible] الجزئيات
واحكامها [illegible] جميع الصور [illegible] الزمان فيه ولا يعزب فيه اصلا واما العلم التفصيلي الذي [illegible]
عند المحقق الطوسي [illegible] عند البعض [illegible] العلم القديم [illegible] البعض [illegible] العينية [illegible] ان يكون [illegible]
وفيه [illegible] العلم بالذات [illegible] العلوم [illegible]
بالحقيقة وبالذات [illegible] المعلومات [illegible] الكلام [illegible] العلم الذي يوصف الاجمالي [illegible]
مفصل [illegible] الواجب [illegible] العلم [illegible] اصلا [illegible] العلم الذي يوصف بالتفصيلي [illegible]
المعلوم التفصيلي [illegible] علم الواجب [illegible] علم حقيقة [illegible] مناط علمه
[illegible] كلامه [illegible] الواجب تعالى [illegible] كلامه [illegible] الوجه [illegible]
[illegible] العلم الاجمالي [illegible] بسيط [illegible] الوحدة والبساطة [illegible] علمه بحقيقة
متكثرة وكيف [illegible] الانكشاف للاشياء متكثرة متباينة الحقائق [illegible] المراد منه المجرد [illegible]
والاقربية [illegible] الاشياء [illegible] الانكشاف [illegible] المعدومات [illegible] المعرفة
والجواب [illegible] ما سبق انه كما ان حضور [illegible] المجرد القائم بالذات [illegible] الانكشاف عنده [illegible] حضور علته [illegible] لذلك

كيف وهو اقوى في باب الانكشاف من حضور المعلوم بنفسه وكان الصورة العلمية المخصوصة التي تتميز ذلك الشيء لديك المنكشف [illegible]
لان المنكشف انكشافه بذات المنكشف وصفاته تحصيل الشيء كما هو وكان الصورة التي بها يتميز الشيء اذا حصلت عند المدرك كان عالما به
كذلك المنكشف الذي يتميز به الشيء اذا حصلت عند المدرك كان عالما ظاهرا به فاذا كان المنكشف للاشياء [illegible] المطابق امرا واحدا يتميز
انكشاف كل واحد منها فانه [illegible] لما كان منكشفا بجميع الاشياء الا بواسطة او بدونها او هو عالم بذاته علما تاما والعلم التام [illegible]
يستلزم العلم التام بجميع الاشياء [illegible] المعلولة له [illegible] بهذا الانكشاف ولا يغيب عنها [illegible] انكشافه لكل ذرة من ذرات
الوجود ولا يغيب شيء منها عن الشهود العلمي فالاشياء [illegible] الانكشاف وان كانت معدومات صرفة
الا انه لما كانت معلولة له [illegible] لوجوده [illegible] المعلولية واللازمية صارت منكشفة [illegible]
ولا يتصف [illegible] الانكشاف [illegible] الوجود الخارجي [illegible] كالممتنعات
الصرفة فلا يمتنع عدم تعلق العلم والانكشاف به لانه ليس بشيء [illegible] بكل شيء عليم وانما هو معلول له ومنكشف لذاته سواء
وجد في وقت او لم يوجد [illegible] بالانكشاف لما ذكرنا فتبين انه كيف يكون ذاته منكشفة
للمعدومات والممتنعات وكيف يكون حاضرة متعينة مع ان التعين في الحضور لا يمكن بدون الوجود [illegible]
[illegible] الاقتضاء والعلية [illegible] التعين في الممتنعات لعدم تحقق مصحح الاقتضاء واما
المعدومات فان كانت داخلة في المعلولات والمنكشفات فيصح تعينها للصحيح المذكور وان لم توجد قط والا فيكون داخلة
تحت الممتنعات ثم انه اورد على الجواب المذكور [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الانكشاف [illegible]
[illegible] الانكشاف [illegible]
[illegible] الاستلزام [illegible] الوجود العيني
[illegible] الوجود العيني [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الانكشاف [illegible]
وجودها الوجود [illegible] عالم بذاته وبجميع الاشياء كلية كانت
او جزئية مجردة كانت او مادية متغيرة كانت او غير متغيرة متشكلة كانت او غير متشكلة بعلم حضوري [illegible]
وقد ثبت وتحقق جميع ذلك بالبراهين القاطعة [illegible] ثم انه خالف في هذا التفصيل جماعة وهم فرق فمنهم من قال
انه تعالى لا يعلم ذاته ومنهم من قال انه لا يعلم غيره ومنهم من قال انه لا يعلم الجزئيات المتغيرة والمتشكلة ومنهم من قال
انه لا يعلم الحوادث [illegible]
[illegible] الاصول [illegible]
[illegible]
[illegible] العلم [illegible] نسبة محضة [illegible] الصفة الى الذات [illegible]

قيل

قيل ان الصفة تقتضي نسبة بين العالم والمعلوم [illegible] نسبة بينهما وبين المعلوم ونسبة [illegible] بين العالم وذاته [illegible]
واما النسبة بين العالم والمعلوم [illegible] النسبة بين الصفة وبين المعلوم [illegible] العالم والمعلوم [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] الجواب [illegible] صفة العلم [illegible] جميع صفاته [illegible]
المغايرة [illegible] الذات والصفة [illegible]
[illegible] المغايرة بين العالم والمعلوم
[illegible] الذات [illegible] العالم والمعلوم
[illegible]
[illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] العالم والمعلوم [illegible]
[illegible] بين العالم والمعلوم [illegible] العالم والمعلوم [illegible]
[illegible] العالم والمعلوم [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] الجواب [illegible] العلم [illegible]
بين العالم والمعلوم [illegible] النفس الناطقة [illegible] الجواب [illegible]
[illegible]
[illegible] العلم والمعلوم [illegible]
[illegible] العلم والمعلومات [illegible] الموجودات العينية والصور [illegible]
[illegible] المعلومات [illegible]
العلم والمعلوم [illegible] الكلام [illegible] المعلوم [illegible] المغايرة
بينهما [illegible] والجواب [illegible]
[illegible] المعلوم [illegible] المغايرة بينهما [illegible] العلم [illegible] المعلوم [illegible]
[illegible] والمعلومات التي هي معلولة الذات والجواب ان التغاير الاعتباري [illegible] العلم بالصور العقلية
[illegible] الصور العقلية التي هي معلولة الذات [illegible] العلم [illegible] معلولة [illegible]
[illegible] العلم [illegible] مغايرة العلم للمعلوم [illegible] التغاير [illegible]
السؤال [illegible] العلم [illegible] والنسبة [illegible] الجواب [illegible] صفة حقيقية ذات اضافة
[illegible] التغاير الاعتباري [illegible] المحقق [illegible] شارح التجريد [illegible] المحقق [illegible] العلم والعالم والمعلوم
واحد في العلم الاول [illegible] في شرح الرسالة [illegible] الجواب [illegible] العلم [illegible]
اضافة لا ريب [illegible] المحقق واما الجواب [illegible] اضافة اشراقية والعلة [illegible]

الاعتبار ... في القول بالذات والحال والعلم والمعلوم لا يرهنا الاضافة ... الذات ... نفس ... الصفات

على ان الذات مبدا ... ثم ... نفس ... ان الذات ... الاضافة ... الاضافة ... فالكلام ...

على ... مذهب المحقق في ... العينية المعلومة ... السؤال ... والجواب ... ما ذكره ... القائل

ثم ... المعلومات الذات ... الموجودات العينية المعلومة بالصور ... الادراكية ... حقيقية ...

ولكشف المعلوم والعلم ... سببا للانكشاف ... الذات ...

العلم التفصيلي ... الاشياء العينية هو نفس وجودها ... الحق ... علما ... الاشياء ... المجردة

ذواتها المقدسة ... لم ... فانها ... بتلك ... العلم ...

[illegible]

صورها

[illegible]

[illegible]

بحصول الامور الارتباطية ... [illegible] ... بعض المتأخرين ... [illegible]

[illegible] ... بحصول المعلوم ... الذات المجردة ... [illegible]

... حصول المعلول ... [illegible] ... فيكون حصول المعلوم ... [illegible] ... المعلوم ... [illegible]

... [illegible] ... انكشاف ... [illegible]

الحصول المعلوم ... [illegible] ... الانكشاف ... [illegible] ... الاشياء ... [illegible]

... [illegible] ... فيكون الانكشاف ... [illegible] ... المرتبة ... [illegible]

خارجية او عقلية كما لا يتوقف ... [illegible] ... الذات ... [illegible] ... الاشياء في

[illegible] ... الاشياء ... [illegible] ... علم ... [illegible]

الانتزاعي الاضافي المصدري الذي اشتق منه علم ويعلم وعالم ... [illegible] ... الاشراقية ... [illegible] ... العلم

الحقيقي ... [illegible] ... الذات ... [illegible] ... العلم الحقيقي ... [illegible]

بوجوب ... [illegible] ... الاشياء ... [illegible] ... العلم ... [illegible]

فيكون ... [illegible] ... موجودات ... [illegible] ... ذاته ... [illegible] ... ينكشف

الاشياء ... [illegible] ... الصور ... [illegible] ... العلم ... [illegible] ... ذاته المقدسة ... [illegible]

بين العلم والعالم ... [illegible] ... الاشراقية ... [illegible]

كونها عين ذاته ... [illegible] ... الصفات ... [illegible] ... الذات ولا ريب

في ان ... الانكشاف الاشياء ... [illegible] ... العلم والعالم

المعنى ... [illegible] ... العالم مشتق ... العلم ... [illegible]

العلم ... [illegible] ... العالم ... [illegible] ... العلم ... [illegible] ... الذات

انما ... [illegible] ... الذات ... [illegible] ... القيام والعينية

بهذا المعنى ... [illegible] ... العلم الحقيقي ... [illegible] ... العالم ... [illegible]

... [illegible] ... الاشتقاق ... [illegible]

المبدأ والقائم ... [illegible] ... العلم الحقيقي ... [illegible] ... العالم ... [illegible]

ما قيل ... [illegible] ... الحقيقي ... [illegible] ... العالم ... [illegible] ... العلم الحقيقي ... [illegible]

عين العلم ... [illegible] ... العالم ... [illegible] ... العالم ... [illegible]

الحقيقي ... [illegible] ... الذات ... [illegible] ... العالم ... [illegible] ... العلم ... [illegible]

... [illegible] ... العالم ... [illegible]

... [illegible] ... العالم ... [illegible] ... الاشياء ... [illegible]

الانكشاف ... [illegible] ... العلم الحقيقي ... [illegible] ... العالم ... [illegible]

ذكرنا

المنتفي ... [illegible] ... المتنفي

ذكرنا انما ... [illegible] ... باعتبار قيام الصورة ... [illegible] ... العالم ... [illegible] ... الصور ... [illegible]

... [illegible] ... الاشتقاق ... [illegible] ... المصدر ... [illegible] ... الاشتقاق ... [illegible]

باعتبار قيام الصورة العلمية ... [illegible] ... العلوم ... [illegible]

... [illegible] ... المصدري ... [illegible] ... ذكرنا ... [illegible]

... [illegible] ... الاشياء ... [illegible]

ذات الواجب ... [illegible] ... العلم الحقيقي ... [illegible] ... العلم الحقيقي ... [illegible] ... الذات ... [illegible]

المدرك ... [illegible] ... العلم ... [illegible] ... الانكشاف ... [illegible] ... العلم

الحقيقي ... [illegible] ... العلم الحقيقي ... [illegible]

... [illegible] ... العلم الحقيقي ... [illegible] ... الذات ... [illegible]

الحاصلة ... [illegible] ... الذات ... [illegible]

... [illegible] ... المعلوم ... [illegible]

... [illegible] ... للمعلوم ... [illegible]

... [illegible] ... العالم ... [illegible]

... [illegible] ... العلم والمعلوم ... [illegible] ... العالم ... [illegible]

... [illegible] ... ذاته ... [illegible]

الاول ... [illegible] ... ذاته ... [illegible]

الاول ... [illegible] ... المعلول ... [illegible]

... [illegible] ... حكم ... [illegible]

... [illegible] ... الاول ... [illegible] ... الاول ... [illegible]

الجواهر العقلية ... [illegible] ... الصور ... [illegible] ... جميع صور الموجودات

الكلية والجزئية ... [illegible] ... الصور ... [illegible]

والصور ... [illegible] ... حقيقة

... [illegible] ... الكلية والجزئية ... [illegible]

... [illegible] ... ذكره ... [illegible]

... [illegible] ... الانكشاف ... [illegible] ... ذات

الواجب ... [illegible] ... المعلولات ... [illegible]

العلم ... [illegible] ... الصفات الاضافية ... [illegible]

... [illegible] ... العلم ... [illegible] ... الاضافي

المصدري ... [illegible] ... العالم ... [illegible] ... المبدأ والمشتق

نفس وجودات الاشياء ونعم ان قالوا بالعلم الاجمالي بمعنى الاحتمال الثاني يكون ذاته نوعين العلم بمعنى الثالث فقد [illegible]
المنكشفات بالذات وقد عرفت ان كلام المحقق الطوسي [illegible] العلم بل [illegible] ذلك الكل [illegible] عرفت انه على هذا القول [illegible]
اي قوله فاذن [illegible] الاول هو نفس [illegible] الاول [illegible] الاشياء [illegible] فكان ذاته [illegible] فلا يكون
[illegible] الاول هو نفس [illegible] الاول [illegible] يكون ذاته [illegible] هو نفس [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الاول [illegible] المعقول [illegible] المراد [illegible]
الاول هو نفس المعقول [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible] اي قوله فاذن لا يعزب عنه مثقال ذرة [illegible]
[illegible] الاشياء الكلية والجزئية [illegible] الجزئيات [illegible] الجواهر [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible] الجواهر العقلية [illegible] الجزئيات [illegible]
[illegible]
[illegible] العلم الاجمالي [illegible]
في الجواهر العقلية [illegible] الاشراق [illegible] الاشياء [illegible]
المحقق [illegible] العلم [illegible] الاول [illegible]
كما عرفته مرارا [illegible]
[illegible] الصادر الاول [illegible] الصادر الاول [illegible]
بالعلم [illegible] العلم الاجمالي [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الصادر الاول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الاول [illegible]

[illegible] الصادر الاول [illegible] العلم [illegible]
هو علم بجميع المعلولات [illegible] المحقق [illegible] الاشارات [illegible] الصادر الاول
[illegible] العلم [illegible]
[illegible] العلم [illegible] القول بالعلم الاجمالي [illegible]
[illegible] المحقق [illegible] الصادر الاول [illegible]
[illegible] الصور [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الصادر الاول [illegible]
[illegible] الصور [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible]
[illegible] الصادر الاول [illegible]
[illegible] الصادر الاول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible] الصادر الاول [illegible]
[illegible] الصادر الاول [illegible]
[illegible] الصادر الاول [illegible] الموجودات [illegible]
[illegible] الموجودات

بل باقي ذاته نوع من العقل الاول علم تفصيلي بالعقل الثاني لما ذكره بعينه ويكون له ايضا علم تفصيلي بالعقل الثالث وهكذا الى جميع الموجودات وتوهم
جماعة من الطلبة ما ذكره المحقق في الشرح الاول بعينه ان ذاته نوع علم تفصيلي بجميع الموجودات لكونه بعينه تفصيل الكل بوجه من الموجودات الجزئية
والجزئية والمخصوصة ونحوه وكان نسبة ذاته تعالى الى كل موجود نسبة الصورة العقلية للعقل اليه وزعموا ان هذا معنى كون العلم الذي هو من جملة
صفاته هو عين ذاته وانت بما ذكرنا في المعلول الاول حيث ان الشارح في هذا الشرح وانت خبير بضعف ما ذكره هذا الفاضل
اما اولا فلان من يقول ان ذات الواجب تعالى علم تفصيلي حقيقي بالاشياء وتفصيل العلم الحقيقي الحاضر الذاتية لكن الحاضر الذات يعني
الاعم من ذات الشيء الخارجي ومن علته المفيضة لان حقيقة العلم الحقيقي هو ما انكشف به الشيء واذا كان ذاته تعالى كذلك بكونه منكشف
الاشياء وما انكشف به الاشياء فيكون علما حقيقيا بالنسبة الى الاشياء واذا كان ذاته تعالى علما حقيقيا بالاشياء فكيف يتصور
العلم الحقيقي الا بصفة الاشراقية النسبة اليها ... فلا نسلم ما ذكره من ان الواجب يحتاج التمييز والصورة ... التمييز تفصيليا بها
مسلم الا ان العلم يحتاج التمييز ويستلزم العلم بحقيقة التمييز لان العلم العلة يوجب العلم المعلول وبه يظهر ما ذكره المحقق في المعلول
الاول من حيث جميع الموجودات ... في الشرح الاول كما ذكره هذا الفاضل ... اجزاء في الجميع لا مستفاد منه بل هو
الصحيح المطابق للقواعد العقلية والملية فاني به بعض الطلبة ... ثم نقلت العلامة المحقق كلام الشيخ متصلا بما ذكره
في توجيه كلام المحقق انما هو الاستشهاد انه لا يحتاج العلم المتقدم النسبة الى الشيء فانما به يتصحح من القول ... بكون صحيحا ...
يصح بوجه الا ان يكون تفصيليا بالنسبة الى الصادر الاول واجماليا بالنسبة الى غيره ويمكن ان يكون مراد المحقق الاستشهاد
ان العلم الاجمالي ... قال به الشيخ ... ان نسبة الكل الى العقل الاول ... الصورة النباتية ...
في ان الصورة النباتية صورة واحدة بسيطة فيكون علما اجماليا بالنبات والخارج فكما ان النبات في وجوده الخارجي صادر عن تلك الصورة
الواحدة المرتسمة في النبات ... فكذلك ... التفصيلات الممكنات ... مع وحدتها ...
لتلك التفصيلات علم ذاته علم اجمالي بالنسبة اليها باسرها كالعقل البسيط بالنسبة الى العلوم المفصلة مع كونه في غاية التجرد
ونهاية البراءة عن القوة ... كلام الشيخ الاستشهاد على ... الامر من كونه علما بالصادر الاول
تفصيليا وبما عداه اجماليا اما الاول فلان ... المعقول ... الموجود الخارجي ... النفس العاقلة اياه ولم
يكن اختصاصه ... النفس العاقلة اياه ... النفس ... علما
تفصيليا بما يتوقف عليه فكذا الحال في المعلول الاول بالنسبة الى الواجب واما الثاني فلان نسبة الكل اليه اذا كانت كنسبة النبات و
الى الصورة النباتية فكما ان الصورة النباتية علم تفصيلي بالنبات وعلم اجمالي بجميع جزئيات النبات فكذلك ذاته نوع علم
تفصيلي بالمعلول الاول وعلم اجمالي بجميع ما ارتسم صورته ... الموجودات ... كما افاده بعض المحققين
ان مراد الشيخ ليس تشبيها ما ذكر ... النفس ... العلم الصوري التفصيلي ... الاشياء ...
بعنوانه ... نظام الجزئية الاشياء ... الخارج ... القول المذكور ...
لذاته ... الجزئي الكلي ... صورته العقلية ... الموجودات على
النظام المعقول ... كلام الشيخ للعلم الاجمالي ... المذكور ...
كذلك ... الاشياء ... واحدة ... حقيقة ذاته ... عنه صورة
معقولة وهو ... تلك الصور الفائضة من عقليته لا ... لذاته ...

انتهى

اشهر ان ... لا يكون ... تلك الصور الفائضة ... اجماليا ... الغائب المطلق ...
انه علم ... الصور النباتية بالنسبة الى النبات ... بالنسبة الى الكل الذي هو ... المطلق ...
بالنسبة الى الكل او التفصيل بالنسبة الى البعض والاجمال بالنسبة الى بعض اجزاء والفعلية كما ... بعض ... فقال ...
ان هذا ... النباتية ... النبات ...
لوجود النبات وعلم ... الواجب ... المعلولات ...
في النبات ... الغائب ...
بينها ... ثم قال العلامة المحقق ... المحقق ... العلم الذي ... ذاته ... تفصيلا ...
الى الصادر الاول ... سؤالات ... ان العلم الاجمالي الذي ... الى جميع المعلولات على السواء لا ... ان يكون
... الصادر الاول ... العلم الذي ... الصدور ... العلم التفصيلي وهو انما ...
الى الصادر الاول ... الجواب والصحيح ... السؤال ... العلم الاجمالي ...
تتقدمه ... الصدور ... العلم التفصيلي ... الصدور ...
ان العلم ... الايجاد ... المعلول الاول انما
هو ... ذاته ... المعلول الاول ... العلم المتقدم ...
حصوليا او حضوريا اجماليا او تفصيليا ... الصدور ... ما ذكره العلامة المحقق
فانه لا ريبة ... العلم الاجمالي ... الصدور ... ثم قال ...
... العلم الاجمالي ... العلم
التفصيلي ... ذاته ... الاشياء ... العلم ... الاشياء
على التفصيل ... ثم قال ...
... العلم ...
... الموجودات الخارجية ... العلم والمعلوم ... الموجودات
منكشفة ... المنكشف ... العلم ... المنكشف ...
... العلم التفصيلي ... المنكشف ... العلم ...
... العلم الاجمالي ... العلم ...
المحقق هو العلم ... الموجودات
الموجودة ... حصول الصور ...
... السؤال ... المقدمة الثالثة وهي ... الجزئيات المتشكلة
والمتغيرة ... الجزئيات ...
وعلى الثاني ... الجزئيات المتغيرة ... العلم

فلا لا يرد زوال ذلك العلم وتعليم انه ليس في المادة ولا يوجب الجهل والثاني يوجب التغير في ذاته من صفاته الاخرى وكلاهما نقص
يوجب ان يتنزه عنه [illegible] هذا الدليل يتناول الجزئيات المتغيرة سواء كانت مادية او [illegible] في المادة [illegible] لانها [illegible] تتعلق بها كالنفس
الناطقة وعلومها سواء كانت موجودات عينية او صورا او ذاتية حسية او معقولة لانها حوادث الدليل المذكور في كل جهات هذا الدليل
[illegible] المتغيرات سواء كانت جزئية او صورا او ذاتية كلية [illegible] الجزئيات [illegible] ان [illegible] اجزاء الدليل هو [illegible] موضوعا [illegible]
والجزئيات الغير المادية كالنفوس الناطقة والصور العقلية [illegible] معقولة وكذا الكليات [illegible] موضوعة [illegible] لما [illegible] ثم
ان غير الماديات لا يكون الا ثابتا محضا والمتغيرات لا يكون الا الماديات واجيب عنه بانه لا يسع ان الصور الكلية الحالة في النفس
لا يكون مادية لان الصور المادية لا يلاحظ المجرد وكما هو المقرر المشهور [illegible] ان [illegible] النفس الذي [illegible] الصور الكلية الحالة
في النفس [illegible] الا [illegible] حالة في النفس [illegible] هذا الاعتبار [illegible] جزئية [illegible] من حيث [illegible] حلولها في النفس
وهي بهذا الاعتبار يكون كلية [illegible] بهذا الاعتبار [illegible] الصور الكلية الحالة في النفس [illegible]
بالاعتبار الاول يكون جزئية [illegible] وهو [illegible] متغيرة [illegible] النفس [illegible] النفس [illegible] زوال ذلك
[illegible] صور [illegible] الدليل المذكور [illegible] الجزئيات المادية المتغيرة [illegible]
في الجزئيات الغير المادية المتغيرة [illegible] حصول الصور العقلية للنفس [illegible]
حاصلة [illegible] زوال ذلك العلم [illegible] الاول يوجب التغير [illegible] الثاني يوجب الجهل وكلاهما [illegible]
[illegible] ذات النفس [illegible] متغيرة [illegible] الماديات [illegible] من غير الماديات لا يكون الا ثابتا محضا هو المجرد [illegible]
[illegible] العقول [illegible] واما النفوس فلما كانت لها تعلق بالمادة فيكون لها [illegible] متغيرة [illegible]
[illegible] الدليل المذكور [illegible] صفات العقل [illegible] حدوث العالم [illegible] حادث سواء كان ماديا او مجردا [illegible]
[illegible] موضع النزاع [illegible] والاجزاء [illegible] والتحقيق ان موضع النزاع [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الزمان كالمجرد [illegible] النزاع [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] الدليل المذكور [illegible] المذكور [illegible] زوال ذلك العلم
الى العلم بان زيدا كان في الدار [illegible] ان زيدا ليس في الدار الآن المعدوم [illegible] الذي كان فيه زيد في الدار [illegible]
[illegible] الدار [illegible] الاطلاق [illegible] المطلقة [illegible] الوقت [illegible] في الدار
[illegible] الذي ليس فيه زيد في الدار [illegible] في الدار الآن [illegible] الذي كان فيه زيد في الدار [illegible] لا يكون
[illegible] ذلك العلم [illegible] زيد في الدار [illegible] في الدار الآن [illegible] الذي كان فيه [illegible]
[illegible] ذلك العلم الاول [illegible] العلم [illegible] العلم [illegible] زيد
في الدار في الآن السابق الذي كان فيه في الآن الثاني [illegible] زوال ذلك العلم في الوجه [illegible]
[illegible] التغير في ذاته [illegible] الدليل المذكور [illegible] العلم بالمتغيرات [illegible] العلم [illegible] على الاطلاق [illegible]
[illegible] لا يستلزم الزوال المذكور [illegible] زوال العلم [illegible] زيد في الدار في الآن المقدم [illegible]
[illegible] ان زيدا [illegible] في الدار في الآن المقدم [illegible] العلم لا يستلزم عدم البقاء المذكور

[illegible] في الدار في الآن السابق [illegible] الجواب [illegible] المذكور [illegible] العلم [illegible]
ولا يلزم منه الجهل لان العلم [illegible] مطابق الواقع والعلم هو كون زيد في الآن [illegible] في الدار والامر
كذلك في الواقع ولا يلزم ايضا تغير العلم [illegible] اللازم تغير المعلوم فقط والحاصل [illegible] زوال [illegible]
في الآن [illegible] في الدار [illegible] العلم بكون زيد في الدار [illegible] في الآن [illegible] العلم
[illegible] في الآن [illegible] ان زيدا لم يكن في الدار [illegible] والآن [illegible] العلم [illegible]
[illegible] زوال العلم الاول [illegible] في الآن [illegible] في الدار [illegible] الآن [illegible]
[illegible] زيد في الدار [illegible] العلم [illegible]
زيد في الدار [illegible] حصول العلم [illegible] الجهل [illegible]
[illegible] الدليل المذكور [illegible] التغير [illegible] الجزئيات المتغيرة [illegible]
[illegible] التغير في ذاته [illegible]
[illegible] المتغيرات [illegible] التغير [illegible]
[illegible] التغير [illegible]
[illegible] الدليل المذكور [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] في الدار [illegible] الآن [illegible]
[illegible] زيدا [illegible] في الدار الآن [illegible]
[illegible] الآن [illegible] زيدا ليس في الدار [illegible]
[illegible] الحكم الاول [illegible] الحكم الثاني [illegible]
[illegible] الحكم الاول [illegible] في الدار [illegible]
[illegible] في الدار [illegible] العلم [illegible] في الدار [illegible]
[illegible] العلم [illegible] في الدار [illegible] الحكم [illegible] في الدار [illegible]
[illegible] الآن [illegible]
[illegible] زوال الحكم الاول [illegible]
[illegible] التغير [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] في الدار [illegible]
[illegible] الدليل المذكور [illegible]
[illegible] الدليل المشهور [illegible]

كما ذكره و مما يوضح ما ذكره ما ذكره بعض الاعلام حيث قال لا شك في ان الحوادث المتغيرة لها اختصاص بزمان هو ظرف وقوعها فاذا
فرضنا ان اليوم الذي هو وقت لكل هذا الوجه حادث معين فنقول ان الآن [illegible] هناك [illegible] كهذا المعين
من الزمان ظرف لهذا الحادث و هو معنى حقيقي لا يتغير بتغير الزمان وجزء ما له اذا كان وجود زيد مثلا واقعا في يوم الجمعة [illegible] ان
ان يوم الجمعة ظرف لوجود زيد وهذا لا يكون تغيره [illegible] الوجه [illegible] لو كان عالما بان [illegible] واللاحق الابدي
وشبهه والشبهة لا تتم في ثبوت مثل هذا التغير هو الذي ذكره المعترض [illegible] والثاني كون هذا الجزء من الزمان هو الحاضر الان
عندنا مع هذا الحادث المخصوص [illegible] الذي قبله و بعده و لا شك في تغير هذا المعنى والعلم به في [illegible] اذ بعد يوم الجمعة الذي فرضنا
وقت وقوع الحادث لا يصدق ان الحاضر عندنا الآن هو الحادث المذكور مع يوم الجمعة اذ الحاضر الآن هو يوم السبت مثلا
مع ما فيه وكذا الحال قبل يوم الجمعة اذ لا يصدق فيه ان الحاضر الآن هو الحادث المذكور مع يوم الجمعة اذ الحاضر الآن فيه هو
يوم الخميس مثلا مع ما فيه و لا ريب في ان المعرفة [illegible] المذكور و لا في اثبات التغير في المعنى الثاني في حقه
لا المعنى الاول و الاخير [illegible] ما ذكرنا في [illegible] اذا حضر يوم الجمعة مع دخول زيد الدار فيه مثلا [illegible]
له العلم بالمعلومات المذكورة كما عرفت و اذا حضر يوم الجمعة و صار يوم السبت فالكلام في ان المعنى الاول لا يتغير
بالنسبة اليه تعالى و اما المعنى الثاني فهو ان الآن الحاضر هو يوم الجمعة الذي دخل فيه زيد الدار اذ كان العلم به [illegible]
الآن الحاضر هو يوم السبت مع ما فيه دون يوم الجمعة و ان تغير [illegible] العلم بان الآن هو يوم السبت [illegible]
الآن هو يوم الجمعة لزم التغير في علمه تعالى و لا ريب في ان [illegible] المذكور و لا في اثبات التغير في هذا
المعنى حينئذ [illegible] ان [illegible] الان [illegible] الثاني و [illegible]
ان [illegible] يوم الجمعة [illegible] المعنى الاول [illegible] التقرير [illegible] الذي ذكره العلامة المعترض [illegible] اثبات
التغير في المعنى الثاني [illegible] المذكور [illegible] الامر [illegible]
اثبات التغير في المعنى الاول كما [illegible] المحقق الدواني [illegible] الشبهة
بوجه آخر و حاصله ان علمه تعالى بمعلولاته [illegible] ذاته و لا ريب انه تعالى عالم بمعلولاته المتغيرة من حيث انها متغيرة لا انها [illegible]
[illegible] معلولة له و اذا علم المتغير من حيث تغيره [illegible] لا انها [illegible] معلولة له [illegible] علم المتغير من حيث
تغيره [illegible] و ينعكس [illegible] تغير العلم [illegible] لزم [illegible] مطابقته للواقع و ان
تغير لزم التغير في ذاته لان العلم عين الذات و لا ريب ان هذا [illegible] ما ذكر [illegible] اثبات
التغير في المعنى الثاني [illegible] التغير [illegible] الذات [illegible] الزمان [illegible] الزمانيات [illegible] لسلامة زيد
في يوم السبت مثلا ثم علم في يوم الاحد بعدم [illegible] فلا ريب في ان علمه بسلامة زيد في يوم السبت و كون هذا اليوم
ظرفا لسلامته لم يتغير [illegible] يوم السبت [illegible] يوم الاحد [illegible] ان [illegible] زيد [illegible] التغير [illegible]
يوم [illegible] للسلامة [illegible] يوم الاحد [illegible] الآن الحاضر عنده هو يوم السبت
و كون الحادث الآن الحاضر هو سلامة زيد لان الآن الحاضر [illegible] يوم السبت [illegible] يوم الاحد و كون الحادث [illegible]
في [illegible] عن زيد [illegible] التغير [illegible] كون الآن الحاضر هو يوم السبت و كون الحاضر

فيه هو سلامة زيد و قد ظهر مما ذكرنا ان مناط الشبهة على جميع التقريرات انما هو لزوم التغير في علمه تعالى [illegible] الزمان المتغيرة [illegible]
الى [illegible] الحالية والماضي والاستقبال [illegible] الحوادث المتغيرة و وجوداتها [illegible] الاحوال [illegible]
لها [illegible] الزمان [illegible] الشبهة [illegible] لزوم التغير [illegible] التغير [illegible]
الاضافات [illegible] العلم اضافة محضة او صفة حقيقية ذات اضافة [illegible] التغير [illegible] الاضافة فقط [illegible]
لا يلزم تغير في صفة موجودة [illegible] الشبهة [illegible] الاشكال [illegible]
[illegible] ان [illegible] صفة حقيقية ذات اضافة [illegible]
[illegible] الشبهة [illegible] الاشكال [illegible]
[illegible] الانكشاف [illegible]
[illegible] العلم صفة حقيقية ذات اضافة [illegible] الجواب [illegible] الشبهة
لزوم التغير [illegible] العلم [illegible] الاضافة [illegible] الاضافة [illegible] التغير
في الذات [illegible] صفة حقيقية [illegible] الزمان [illegible] الحوادث [illegible] الحالية والماضي والاستقبال
يستلزم [illegible] الزمان [illegible] الحوادث [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الاوقات [illegible] الامكنة [illegible]
[illegible] ما ذكرنا ان ما ذكره المحقق الطوسي في [illegible] الشبهة المذكورة [illegible] الاضافات [illegible] العلامة
[illegible] الجواب [illegible] الشبهة [illegible] المحقق [illegible] العلم [illegible] المعلوم [illegible]
التغير [illegible] في ذات العالم [illegible] التغير [illegible] الحصولي [illegible] لازم للعلم [illegible]
العلم [illegible] المعلوم [illegible] العلم حقيقة هو الامر الحاضر و الحضوري لازم [illegible] الحضوري لازم للعلم [illegible]
والتغير [illegible] الحوادث [illegible] وقت
[illegible] المحقق الطوسي [illegible] الاضافات [illegible]
كلامه [illegible] العلم [illegible] المعلوم [illegible] كلام المحقق [illegible] التغير [illegible] الحضوري [illegible]
الانكشاف [illegible] التغير [illegible] التغير في ذاته [illegible]
[illegible] العلم [illegible] المعلوم [illegible] كون العلم [illegible] الذات [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الذات [illegible] العلم [illegible] الذات [illegible] العلم الاجمالي [illegible] الاحتمال الثاني [illegible]
نفس المعلوم [illegible] العلم التفصيلي لا العلم الاجمالي [illegible] ما ذكره [illegible] الجواب [illegible] الشبهة المذكورة [illegible]
[illegible] العلم الذي [illegible] الشبهة [illegible] العلم التفصيلي لا العلم الاجمالي الذي هو عين الذات [illegible] العلم
الاجمالي لم يكن هذا الجواب مطابقا [illegible] العلم الاجمالي [illegible] الاحتمال الاول [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible] التغير [illegible] الاحتمال الثاني [illegible]

وإذ [illegible] ولكن [illegible] بحيث لا ينكشف عنه [illegible] وانه [illegible] ولا [illegible] المتغير والمنكشف
هو المعلومات والاضافة العارضة [illegible] الكل [illegible] وتغير المعلومات والاضافات لا يستلزم تغير العلم الذي هو صفة ذات [illegible]
والى هذا اشار المحقق [illegible] الاضافات [illegible] العلم الاجمالي على [illegible] احتمال [illegible] الحكم [illegible] المعلومات
الاشياء وتفاصيلها [illegible] القول [illegible] العلم الاجمالي على الاحتمال الثاني [illegible] وليس تغير الا انه [illegible]
[illegible] القول بثبوت علم [illegible] الاضافة [illegible] ومع تسليم ثبوت التغير فيها [illegible] ما ذكرنا [illegible]
بالنسبة [illegible] التقرير [illegible] الشبهة [illegible] التقريرات المذكورة [illegible]
لزوم التغير في العلم [illegible] الحكم [illegible] المراد بالعلم [illegible] الحكم [illegible] الشبهة [illegible]
الحكم [illegible] العلم [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] الانكشاف [illegible]
الانكشاف الحضوري [illegible] العلم الحضوري [illegible] الحالة [illegible] صورة [illegible]
شبهة [illegible] الانكشافات المذكورة [illegible] المنكشف [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الشبهة [illegible]
[illegible] التغير [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] الموجودات [illegible]
زوال الانكشاف [illegible] الزمان [illegible] المعلوم [illegible] الحضوري [illegible]
[illegible] الشبهة [illegible] الموجودات [illegible] الكلام [illegible] لزوم التغير [illegible] العلم حضوريا او حصوليا [illegible] المعلوم
[illegible] الشبهة المورودة [illegible] الانكشاف [illegible] القول بالعلم
الحضوري [illegible] زوال الحضور [illegible] الزمان [illegible] الشبهة [illegible]
[illegible] الموجودات [illegible] الشبهة المذكورة [illegible]
[illegible] الذات [illegible] زيد في الدار [illegible] الزمان [illegible] هذا العلم [illegible] الزمان [illegible]
هذا العلم [illegible] المعلومات [illegible] العلم [illegible]
الاضافة [illegible] العلاقة [illegible] الاضافة [illegible] العلم [illegible] زيد في الدار [illegible]
[illegible] زمان [illegible] الزمان الاول [illegible] زيد في الدار [illegible] الزمان الاول
[illegible] العلم [illegible] الزمان الثاني [illegible] التغير [illegible] الزمان الاول [illegible]
[illegible] التغير [illegible] الزمان الاول [illegible] زيد في الدار [illegible] العلم [illegible] الزمان
الاول [illegible] زيد في الدار [illegible] العلم [illegible] الزمان الثاني [illegible]
[illegible] التغير [illegible] القول [illegible]
[illegible] الوجهين [illegible] المحقق [illegible] لزوم القول بالعلم الحصولي [illegible]

صورتا لكن زيد في الدار [illegible] الملازمة [illegible] اختلاف [illegible] القائلين بالعلم
الحصوري [illegible] الحوادث [illegible] الزام [illegible] الوجهين [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الكلام [illegible] المحقق [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الحوادث [illegible] القول [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الشبهة المذكورة [illegible] الصور [illegible] الاوقات [illegible]
[illegible] بالحوادث الزمانية [illegible] التغير [illegible] العلم [illegible] الكلي [illegible] الكلية [illegible]
[illegible] الحركات [illegible] الجسمانية [illegible]
[illegible] العلم الحصولي [illegible] القول [illegible] الجزئيات [illegible]
[illegible] الكلية [illegible] الشيخ [illegible] بالعلم الحصولي [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] جميع اجزاء الزمان [illegible]
قال بعض الفضلاء وقال الحكماء [illegible] الزمان [illegible] الحوادث المختلفة [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الحال [illegible] الماضي او المستقبل [illegible] الزمان [illegible] الحال
ولا ماضي ولا مستقبل [illegible] الزمان [illegible] الحال [illegible] الماضي [illegible] المستقبل
زمان [illegible] الزمان [illegible] الحال ولا ماضي ولا مستقبل
فانه سبحانه عالم [illegible] الحوادث الجزئية [illegible] الماضي [illegible] المستقبل [illegible]
[illegible] السواء [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الاستقبال [illegible]
[illegible] الموجودات [illegible] الازل [illegible]
الجزئيات [illegible] الزمان [illegible] التحقيق [illegible] العلم [illegible]
[illegible] الكليات قال بعض الفضلاء [illegible] الجزئيات [illegible] الجزئيات [illegible]
وما يتعلق بها [illegible] الاحوال [illegible] العلم [illegible]
الزمان [illegible] الاشياء [illegible] الازل [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الجزئيات المتغيرة [illegible] الجزئيات [illegible] الكلية [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الزمان [illegible] الاشياء [illegible] العينية [illegible] هذا الوجه [illegible]
[illegible] الوجه الثاني [illegible] الوجه الثالث [illegible] الثاني [illegible] يكون [illegible]
الازل [illegible] العينية [illegible] الجزئية [illegible] وجوداتها العينية [illegible] الازل [illegible]

في خصوصياتها واما ان يتوقف عليه فلا لانه لما تحقق مما سبق انه لما كان محيطا بالزمان خاليا عنه وجميع اجزاء الزمان بالنسبة اليه كان واحد في
معنا او نحو ذلك كون الزمان باسره والزمانيات برمتها موجودة له تعالى في الازل وان لم تكن موجودة في انفسها فيما مر مقصلنا الثالث ان يكون على
علمه دائما على التفصيل والجزئية لا بكونها حاضرة عنده نحو الوجود العيني بل بكونها معلومة ولوازم فانه اذا تشخص الفاعلية فيعلمه فانه
كونها متخصصات ذاته المقدسة وسماه بعض المحققين فما تخصصت عنده مع ما قررناه وذكرنا ايضا ما تصحح العلم الحضوري العام الى
ان يكون لا حصل علمه بها انها تكون حاصلة متخصصات ذاته لم تكن على سبيل الاجمال على سبيل التفصيل والعلم الاجمالي على الاحتمال الاول غير معلوم
الاجمال لا تغير فيه وعلى هذا الامر الرابع لا يكون الاشياء معلومة له بخصوصياتها ولذلك لم يكن له الجزئي وقد ظهر مما ذكرناه ان علمه سبحانه بالاشياء
ليس زمانيا وان البحث في ذكر هو الامر الثاني او الثالث دون الاول والرابع فيما طلبنا من الاول عدم كون علمه زمانيا والثاني ان كم البحث
ذلك بما ذكر فلا يمكن تشنيع القول فيهما ورده اورده عليهما فنقول اما المطلب الاول فوجهه ظاهر مما تقدم فان الواجب تعالى لما كان محيطا
بالزمان والزمانيات متعاليا عنهما فلا يعقل توقف علمه على الزمان والكلام الذي نقله بعض الفضلاء عن الحكماء كما ذكرناه وافق لاثبات
هذا المطلب وقد اورد عليه العلامة الخفري بعض الايرادات فلا بد لنا من ذكرها ودفعها فقال لا شبهة في ان علمه بالجزئيات باعتبار
وجودها العيني مختصا بكونه الازمنة المعينة ولا في ان لا يكون تلك الحوادث بعينها باعتبار الوجود العيني علما بها وحضورها وانكشافها
باعتبار ذلك الوجود علما بها وعلى التقدير يكون العلم بها باعتبار الوجود العيني زمانيا واقعا في الزمان من العلم المتقدم على الايجاد ليس زمانيا
ولا تغير فيه مع انه هو اجمالي وهو عين ذاته وهو اتحد وجود ولا يخفى ان الجزئيات باعتبار هذا العلم معلومة على الوجه الجزئي ولا يصح القول انها
معلومة بهذا العلم على الوجه الكلي فان قلت انها معلومة على الوجه الكلي باعتبار هذا العلم كما وقع في عبارة بعض الحكماء فهو انما يصح اذا لم يتصف
الذين اصحابه المحقق الطوسي وهو ان مرادهم ان الواجب تعالى وجد يعلم الجزئيات بوجه كلي لا مع انه يعلم الجزئيات الكلية اب
بجميعها الزمنية لا بعينه نوع منها لانه يعلم بعضها وعرضه بعض اجزائها التي في الحكم وانها على بعض المتأخرين وهو ان مرادهم انه
يعلم الجزئيات بوجه لا بالكلية اي لا يتغير العلم بها واشتغل التفصيلي فلا قدح الماتن في شرح الاوليين فان الجزئيات قبل الايجاد اما في الخارج
انه يعلم على الوجه الكلي فان كل شخص من الاشخاص قبل الايجاد لم يكن معلوما بوجه كلي منحصر في شخص وفي وقت الايجاد يكون معلوما بانه جزئي وجه يكون زمانيا
في الشركة ورفعها بان المراد من العلم التفصيلي المتقدم هنا هو المرتبة الاولى والمرتبة الثانية من مراتب العلم التفصيلي المتقدمة فانه لا يكن
المرتبتين لا يحصل الا الصور الكلية كما تقدم وانا خصصنا العلم التفصيلي بما في المرتبتين المرتبة لانه فان كل شخص من الاشخاص
قبل الايجاد معلوم بوجه كلي منحصر في شخص فالواجب يعلم الجزئيات بهذا العلم قبل الايجاد على الوجه الكلي الصورة على انه مع الشركة
الارتسام تلك الجزئيات في العقول والنفوس الفلكية والنفوس الحاصلة الانسانية لانها واقعة حاضرة عنده وليس المراد ان العلم التفصيلي
المتقدم على الايجاد بالجزئيات منحصر بالوجه الكلي لان الايجاد انما العلم الذي يتعلق بالوجه الكلي الخ مخصص الجزئي حقق ان العلم بها قبل الايجاد
على الوجه الجزئي ايضا يحصل بالجزئيات المرتسمة في الآلات الجزئية المادية والمقابلات الفلكية فانها حاضرة عنده ايضا منكشفة عنده
انتهى ما ذكرناه بادنى تغيير ولا يخفى ان هذا الكلام من الاختلال لان المحيط بالزمان والمتعالي عنه كيف يكون صفاته زمانية او واقعة في الزمان
فان ذلك خلاف القواعد العقلية والنقلية فهذا الكلام ان اراد ان علم الواجب بالاشياء سواء كانت زمانية او غيرها بالعلم الحضوري
ومن كونها متغيرة بانكشاف حادث زماني فهو باطل عقلا ونقلا وان اراد ان العلم ببعض المعلوم حادث زماني فلا نزاع فيه لكن

ان

الا ان مناط علم الواجب بالاشياء سواء كانت زمانية او غير زمانية ليس نفس وجودها ودخولها في الزمان بل لكون علمه بها انكشافها
وحضورها وهو حاصل مناط علمه بالاشياء هو حضورها عنده بذاته وعلمه بذاته علم بالاشياء ومعلوماته لا العلوم والصور قد عرفت مما قررنا
وحققناه ان الاشياء قبل الايجاد في الخارج حاضرة لديه في الازل ومنكشفة عنده وجودها العيني على التفصيل والحدوث
في علمه قبل ايجادها وبعده فالقول ان العلم قبل الايجاد اما اجمالي جزئي او تفصيلي كلي باطل لاستلزام الاول جهله سبحانه بخصوصيات
الاشياء وتعلم بعضها وبعد بعض آخر والثاني جهله بالجزئيات من حيث انها جزئيات هذا وقد اورد عليه بعض الافاضل
ان كون المعلوم باعتبار المعدوم زمانيا لا يوجب كون العلم به زمانيا وهذا ان الجواب وجهه ظاهر مما تقدم وما ذكره بظاهره ينفع
بعد ذلك لعوز تقوى ان علمه بالحادث المتعلق بالحادث باعتباره وجوده العيني المخصوص بالزمان فمنقسم باعتباره واعتبار الصفات
الاعتبارية الحادثة المعروضة للازمنة كالاضافات وخلقه التكلم وارسال الرسل ونحوها الى حال وماض ومستقبل كما وقع في
القرآن المجيد والمصحف والمحقق عرفت من ان علمه لا يكون متعلقا بالزمان واما الحادث من حيث استناده اليه وصفاته
الاعتبارية من حيث انها صفات له تعالى ليست الا زمانية والا لزم الخلاف بعد الزمان ولكن لا يخفى انه لا يلزم كونها في
الصفات الازلية الكمالية لا مانع في كونها زمانية لعدم استلزام كونها زمانية لا لتعلقه بالزمان الا ان الايجاد وخلقه التكلم
بعد تمامها وعدم كونها من الصفات الكمالية الازلية لا منع في كونها زمانية بحسب ذاتها كما لا منع في حدوثها واما ما في الكلام
الذي حدثنا به من انه في الازل لا يمكن كونه زمانيا ثم اورد على ما تقدم في الكلام المنقول عن الحكماء والاشارات من الماضي والحال
والمستقبل صفات عارضة للزمان بالقياس الى المنقضي منه لقولنا او الحال معناه زمان حكمنا
اريد بالحكم الحكم القديم لم يناسب شيئا الا مذهب الاشعري وان اريد به مطلق الحكم الحادث فلا يلزم ان يكون هذا الحكم
الحادث مرادا او مستندا الى العباد وان اريد بالحكم المطلق الشامل للحكم القديم والحادث فلا يدل على ما هو المطلوب من كون
علمه زمانيا انتهى بادنى تغيير وتوضيح كلامه على ما يستفاد من كلام بعضهم انه لا اشكال ان المراد من تقسيم والاوصاف
الثلثة ما ذكرنا او الحاصل ان الظاهر منه ان هذه الاوصاف الثلثة بهذه التفسيرات لا يمكن ان يثبت له كلامه فان الحال
الحال فلا معناه زمان حكمنا فلا يمكن ان يكون ثابتا له لانه لا يكون حكمه في زمان يخص به فنقول المراد من الحكم
ان كان هو الحكم القديم الذي يسمى بالكلام النفسي المتعلق بالكلام اللفظي الحادث فلا ريب في عدم كونه زمانيا لان القديم
لا يتعلق بالزمان فاذا قلنا الحال زمان حكمنا يكون مختصا بالحكم الحادث ومختصا بالحكم الصادر عن العبد فلا يتحقق فكذا
حال وكذا هذا لا يناسب الا مذهب الاشاعرة فانهم لما قالوا بالكلام النفسي كان الاوامر والنواهي الالهية عندهم
قديمة فلا يكون زمانية فالحكم الزماني مختص بحكم العبد لكونه حادثا واما المعتزلة فلما لم يقولوا بالكلام النفسي لعدم
معقوليته لم يفرقوا بين حكم الله وحكم العبد فكما ان حكم العبد عندهم حادث زماني فكذلك حكم الله عندهم حادث
زماني فتفسير الحال بزمان حكمنا على ان يخرج منه حكم الله لا يناسب مذهبهم بل انما هو يناسب مذهب الاشاعرة
فقط واما ان كان المراد من الحكم المذكور مطلق الحكم الحادث سواء كان حكم الواجب او حكم العباد او الحكم المطلق
الشامل له سواء كان قديما او حادثا فلا يدل على المطلوب الذي هو اثبات ان ليس للواجب في علمه حال وماض ومستقبل

ان الحال مثلا وان كان زمان الحكم الحادث والمطلق انما هو الحكم بانه سيوجد وعلى هذا لا يعني ان زمان الحكم الحادث وجد فيه ان كلام
على هذا الحال والجواب ان غاية ما يلزم من هذا ان زمان الحكم القديم هو الواقع في نفس الحال فقط حتى يلزم المراد ان الحال
معناه هو زمان الحكم القديم فقط فظهر منه ان يتعين الحال لانه لا يكون الحكم الجديد زمان اصلا ويتبع الحكم الواجب وهذا باب [illegible]
لا انه حكم ولا جزء ولا ان يراد منه الحكم الذي يراد اثبات عدم تعلقه بالاوصاف الثلثة ويلزم تعقله في الشق الآخر وان كان المراد مطلق الحكم
الحادث [illegible] يلزم مذهب الفلاسفة تعلق الحكم الجديد بالاوصاف الثلثة ويلزم ان يكون المراد من الحكم في نفس الحال [illegible]
هو الحكم القديم على مذهب الاشعري من حيث انه لا يلزم مذهب الحكيم لكونه حينئذ لا يختص الحكم الازلي القديم بمذهب الاشعري [illegible]
فان كان المراد منه مطلق الحكم الحادث لزم خلاف المطلوب من عدم كونه زمانيا فانه اذا كان حادثا كان زمانيا البتة وقد يقال
ان المراد من الحكم الحادث في نفس الحال ان كان هو الحكم القديم فجريان الاوصاف الثلثة بهذا التفسير يلزم السنة [illegible]
حتى يلزم الحكم [illegible] القديم يكون تعلقه بالزمان ولا يلزم الاشعري [illegible] جريان الاوصاف الثلثة بخصوص الحكم
القديم [illegible] مذهب الاشعري [illegible] لا يصح له اثبات [illegible] وان كان المراد منه ان الحكم القديم الحادث بلا [illegible]
المطلق من جريان الاوصاف الثلثة [illegible] مطلق [illegible] في حكمه بالحادث او توهم [illegible] مطلق العلم
[illegible] الحكم القديم ثم الجواب [illegible] المراد من الحكم هو الحكم المطلق [illegible] القديم والحادث فلا يلزم كون حكمه زمانيا
اذا كان قديما فقط واما اذا كان حادثا [illegible] من حيث استناده الى ذاته ليست زمانية وكذا صفاته الاعتبارية من حيث
انه صفات له واما لو كانت زمانية لزم اتصافه بالزمان وهو باطل [illegible] من صفاته تعالى من حيث كانه ازلية غير زمانية
واما صفاته الفعلية التي ليست من الصفات الكمالية الازلية كالايجاد وخلق الكلام فلا مانع من كونها زمانية لا كونها زمانية
[illegible] الزمان [illegible] الحكم [illegible] العلم [illegible] الانكشاف [illegible] ازلية [illegible] حادثا زمانيا [illegible]
[illegible] يكون [illegible] زمانيا ثم قال والصواب [illegible] الحال انه زمان فيه وجود [illegible]
المستقبل زمان بعد زمان وجوده [illegible] الغرض ان الحال زمان [illegible] وجوده [illegible] عدم جريانه [illegible]
اختصاص وجوده [illegible] اختصاص [illegible] المراد [illegible] مع كون وجوده [illegible]
[illegible] الوجه والتكلم [illegible] الوجه [illegible] مذهب المعتزلة فان التكلم عندهم [illegible]
الكون في الحال [illegible] وجوده [illegible] زمانيا عندهم لانه قديم [illegible] الزمان [illegible] الحال [illegible]
طرف الوجه [illegible] الوجه [illegible] ذكرناه [illegible]
فما ذكره ثم قال [illegible] الكلام المنقول عن الحكماء [illegible] الجزئيات [illegible]
العلم العلم الذي هو [illegible] ذاته [illegible] الجزئيات من حيث [illegible]
باعتبار هذا العلم [illegible] العلم [illegible] الذات [illegible] مذهب [illegible] العلم القديم [illegible] الحادث
ولا [illegible] اهل الحق [illegible] المحقق الطوسي [illegible] العلم [illegible] الانكشاف [illegible]
ذاته [illegible] الانكشاف الذي هو [illegible] ذاته [illegible] المطلوب [illegible] الجزئيات [illegible]

بل

بل [illegible] بانه [illegible] لا نقول بالعلم الزائد مطلقا لا العلم القديم ولا الحادث وتخصيص العلم الزائد بالنفي
[illegible] العلم القديم [illegible] العلم الزائد على الذات حادث لانه حضوري [illegible] المكنات [illegible]
ذلك [illegible] المحقق الطوسي [illegible] العلم القديم الزائد [illegible] لمذهب الاشعري [illegible] العلم صفة [illegible] الذات ولمذهب
الحكماء والمشائين القائلين بالصور [illegible] الموجودات العينية [illegible] ولمذهب الحكماء القائلين بالصور القديمة
الزائدة على ذاته [illegible] العقول والنفوس الفلكية [illegible] الصور العقلية [illegible]
المذاهب الاربعة [illegible] اهل الحق [illegible] الحادث [illegible] ثم قال [illegible]
في كلام المذكور [illegible] جميع الحوادث الجزئية [illegible] التحقيق بهذا العلم [illegible]
[illegible] حادث وهو الذي [illegible] الاشعري [illegible] العلم القديم [illegible] الانكشاف الحادث [illegible]
[illegible] اهل التحقيق ثم قال [illegible] في الكلام المذكور [illegible] الزمان [illegible]
الاستقبال والمضي [illegible] الزمان [illegible] الذات [illegible] الحقيقة
واما الاتصاف [illegible] باعتبار الافعال الحادثة والصفات الاعتبارية الحادثة فهو محقق بلا شبهة [illegible]
[illegible] جواز اتصاف [illegible] باعتبار الافعال الحادثة والصفات الاعتبارية الحادثة [illegible] الحال
فيه ثم قال [illegible] الكلام المذكور فالموجودات [illegible] الازل [illegible] العلم القديم [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الحادث باعتبار وجودها العيني [illegible] العلم [illegible]
ان العلم القديم [illegible] الانكشاف [illegible]
[illegible] الانكشاف وهو العلم [illegible] الحادثات [illegible]
الانكشاف [illegible] الكلام المذكور
[illegible] الوقت المقدم [illegible]
في الوقت المؤخر [illegible] الجزئيات [illegible] الوجه العيني [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الثلثة [illegible] العلم [illegible] الكليات [illegible]
[illegible] الجزئيات [illegible] الزمان [illegible] الاوصاف الثلثة ويكون
هذا العلم [illegible] الجزئيات [illegible] الوجه [illegible]
[illegible] الوجه [illegible] جميع الجزئيات [illegible] العلم الحادث
الذي هو عبارة عن [illegible] الحادث [illegible] الوجه العيني [illegible] الفلاسفة [illegible] الحادث
الزماني [illegible] التأويل [illegible]
التغير في المعلومات [illegible] الزمانية [illegible] الزمان [illegible] الاوصاف
الثلثة وهو [illegible] التغير في المعلومات الزمانية [illegible] عدم التغير [illegible] الجزئيات
كل [illegible] لا عدم التغير في المعلومات الزمانية [illegible] عدم التغير [illegible] الجزئيات

كلي في ذوقه ليس عدم التغير على الجزئيات اذ الكون المذكور ليس عبارة عن العلم الحصولي التفصيلي بالجزئيات وان كان
هذا العلم الحصولي لازما للعلم الذي يعبر عنه الحكمة بل هو بحيث يكشف عنده الجزئيات كلي في ذوقه ثم نرجع الى ما ذكره
الحكماء من كون الجزئيات حاضرة عنده كلها في ذوقه ومن عدم التغير فيه المعنى الثاني من كونه بحيث ينكشف عنده كلها في ذوقه من غير
تغير فيه لا بعدم التغير في الحضورات الحادثة الزمانية لا بما يتغير عنهم في هذا الشان مطلع هو ما ذكر من تسليم التغير الحصولي
دون التغير في العلم الحصولي المتغير وعباراتهم صريحة في نفي التغير في الحضورات الحادثة الزمانية فاستقر كلامهم بنفي التغير في
علمه بالجزئيات يختص بنفي التغير في الحضورات الزمانية فليس كلامهم محمولا على تغير الذات وان لا يكون هذا اصلا كلاما مما هو
ظاهر عليك بعد الاحاطة بما تقدم فانه يعلم وجود ذوات الجزئيات المتغيرة من جهة التغير فيها لما عرفت من ان بعض المعلوم متغير الا انه من جملة السابقة
الحضورات التي تستلزم ثبوت التغير فيها لكن مراده منها هو الانكشاف الذاتي لا يوجب فان كونها متغيرة او حادثة زمانية وان كان مراده
منها هو المعلومات الحاضرة فكونها متغيرة مسلم الا انه حرف ادخله في المعلوم وبذلك لا يمنع الا وروح الحق الذي لا خفاء فيه من قولهم بكون علمه
بالجزئيات على نحو مستمر غير متجدد وبعد الاعتراف بمراد الحكماء من عدم التغير في علمه بالجزئيات هو عدم التغير في الانكشاف في جميع الاشياء ازلا وابدا
عنده ولم يقل احد منهم بثبوت الانكشاف الحادث الزماني له ولم يثبت احكامهم على الحادث ما عداه كما يظهر من كلام هذا العلامة قال في الكلام موضع
بدل على ان الواجب سبحانه يطلع على الاشياء ثابت والا لزم حادث متغير وفي تصحيح ذلك في كلمات المتفقة المنفرد وفساده ظهر من ان التغير
ثم قال وخلاصة ما حصل من الاجابات المذكورة ان علم الواجب تعالى بها او على الذي هو عين الذات يعلم به جميع خصوصيات الجزئيات في الازل
كما يعلم به جميع الصور الكلية ولا دخل للزمان فيه ولا تغير فيه اصلا كالعلم المنقول ما العلم التفصيلي الذي لا يتصف به هو عين الموجودات العينية
عند المحقق الطوسي وجمع منه عند البعض يتعلق العلم القديم وعند البعض الاخر الوجود العينية فهو انما يكون باعتبار الزمان ويقع تغيره لو
فيها فانه وذلك التغير يسري في العلم الذاتي لما انه لا يكون في العلم من حيث هي معلومات في الحاصل ان التغير ليس الا في الذات في العلم التفصيلي
بل انما يكون بالعرض ومن جهة المعلومات هذا التغير من لوازم عدم التغير في العلم القديم لانه لو وجب تعلقه بعلم هذا العلم القديم جميع الجزئيات
المتغيرة على ما هي عليه وهذا العلم عبارة عن كونه بحيث يصدر عنها جميعا منكشفة عنده وصدور تلك الجزئيات المتغيرة عنه بحيثها
وعدم كونها متغيرة لازم لهذا العلم الغير المتغير وهو المقتضي لحدوث المتغيرات على الوجه الذي وقعت لا يقتضي تغير المتغيرات وتجددها
في اوقات وجوداتها المختلفة بحسب المصالح وترتيب الاسباب الموجبة لها وكان علم التفصيلي بها باعتبار وجوداتها المتجددة المستفيدة
المتجددة لكن العلم الذي هو عينها فهذا التغير من لوازم عدم تغير مقتضاه فهذا العلم الغير المتغير لو لم يتغير هذا العلم وذلك لعدم تغير المعلومات
لزم التغير في العلم المنقول بتغير تلك المعلومات اذ لو لم يجب تغير العلم القديم لم يجز تغير مقتضاه وهو هذا التغير اعني تغير المعلومات
متوجها بنحوه لجواز عدم وقوع هذا التغير الواقع لظهور هذا التغير مع عدم ذلك التغير اي امتناع التجدد والتغير في العلم القديم
هو المستلزم لتغير علمه بالمتغيرات وهذا امر غريب انتهى كلامه مع توضيحه وفي حق ما مع القول باسناد التغيرات الحادثة
الى العلم القديم اذ كان اجماليا لا تفصيليا كما هو زعم هذا العلامة من كان حالا او لاثباته في العلم الاجمالي فكيف يستند التغيرات
والتجددات اليه ثم الكلام فيه ان مذهب العلامة المذكور في العلم هو ان الواجب تعالى عالم بعدها بالاجمالي الذي هو عين ذات
الواجب بعد كون الذات بحيث يصدر عنه الجميع معلومة له وثانيها العلم التفصيلي الذي هو عين وجودات الاشياء وتطبيق
كلامه هنا على هذا المذهب انما هو بان يحمل قوله يعلم به جميع خصوصيات الجزئيات على ان المراد منه انه يعلم به من حيث

الجزئيات عنده وجوداتها العينية لا في الازل او لو حمل على ان مراده انه يعلم بها خصوصيات الجزئيات في الازل كان المراد منه التفصيلي
القديم المحقق اعم من ان ايجاد الاشياء وهو مخالف لما صرح به الحكماء لان السابقة من كلام في قوله وحقق ان الزمان فانه لا دخل للزمان
في العلم الاجمالي الذي هو حضور انه يحاط به وبعيد منه انكشاف خصوصيات الجزئيات وحضورها لما صرح في كلماته السابقة
من ان حضورات الجزئيات العينية متعلقة بالزمان وهو ان مدخلية فيها ثم انه لا يصح في كلماته ان العلم بعين الانكشاف
بل هو محقق لحكمه لانه لو فرض تحقق لما اذ طرق يكون منه لا ان يكون ازليا باتمام حاصل الحقيقة مغايرة
منسوبة له من حيث يكون العلم عنده محقق الا العلم الاجمالي بغير تجرد ذاته وما العلم التفصيلي بغير تجرد وجودات الاشياء العينية
فلذلك لا يتم قوله ضم المرجع اليه وجزيه منه اهل الملل والاديان فانه كلام قابل لما انه فان هو في ضمن الاشياء العينية
من العلوم التفصيلية فهو انما يبطل المرجوم عليه وفيه ضعف كلامه في من غير فانه ترده هنا هو الظاهر من كلامه بعد ملاحظة السوابق واللواحق
والجمع بينها انه قسم العلم الى العلم الحقيقي الذي هو المحافظ للذات وعلى الواجب هو المناط للانكشاف والعلم الى وجودات
الاشياء وهو العلم بهذا المعنى وهذا هو العلم التفصيلي عنده والى العلم بالمعنى الاضافي الذي هو الانكشاف والعلم الاجمالي الذي
هو مجرد ذاته سبحانه وحيث العلم الاجمالي عنده ما قد ينبغي هو العلم بالمعنى الاضافي حادث زماني الا انه يجعل مع الاضافة ورتبة بان التغير
العلم التفصيلي كما هو الظاهر من كلامه هنا ولو حمل كلامه هنا على ان العلم الاجمالي الذي يحيط بذاته يعلم به خصوصيات الجزئيات في الازل
من غير مدخلية الزمان فيه فيكون رجوعا الى الحق الصريح من كون الانكشاف للاشياء متحققا عنده قديما ازليا على الاتحاد وعدم كون
هذا الانكشاف زمانيا وكون العلم الحقيقي الذي هو مناط الانكشاف عين ذاته المقدسة دون وجودات الاشياء وهذا هو الحق الذي
اعتراه من كون ذاته مناطا للانكشاف التفصيلي ومثار ثبوت الانكشاف التفصيلي عنده في الازل من غير كونه زمانيا وكون
الاشياء بجزئياتها وخصوصياتها منكشفة عنده في الازل والابد على نحو واحد من غير تغير وتجدد والحق ان كلامه هاهنا
المعنى لا يناسب كلماته السابقة بل هو خلاف المشهور من مذهبه في العلم بل لا يناسب كلامه هنا ايضا لانه صرح هنا بعدم
التغير في العلم التفصيلي الذي لا تفصيل بعده مما كان مراده من هذا العلم التفصيلي هو مجرد وجودات الاشياء ومن الانكشاف فيلزم
عدم ثبوت الانكشاف التفصيلي له من حيث اطلاع الاشياء وان كان مراده منه الانكشاف فيلزم كونه زمانيا وحادثا وان كان اجماليا غير
المعلومات كما يتصف به وهذا هو الظاهر من كلامه وانما اورد عليه بعض الافاضل بان علم القديم لا يقتضي تغير المتجددات
فان بينهما ان النسبة اليه وعلى التفصيلي انما هو عين المتجددات من حيث اسبابها اليه وحضورها او انكشافها لديه وانها
من تلك الحيثية متجددة اصلا فالجزئيات المتجددة مع كونها متجددة ومتغيرة وكونه عالما بها قبل وجوداتها المتغيرة لا يستلزم
تغير علمه بها من حيث انه علم بها هذا واما المطلب الثاني فهو كما عرفت ان السبب في عدم تغير علمه سبحانه اما الوجوب اي ما
كونه قادرا على جميع الاشياء وصفة ايضا اتصافه بها والعلم الذي هو من العلم المنفعل انما معقول على نحو واحد من دون تغير وتجدد
واما كون الاشياء بوجوداتها العينية حاضرة عنده في الازل دائما بحيث لا بعد بالاحاطة بالزمان وكون جميع اجزائه
عنده متساوية في الحضور وكون الزمان باسره عنده كالآن في اسناده عنه الوجهة ومثاله الوجود الا يصلح كون
علمه بالمحدودات باثباته غير متغير بحسب حضور المحدودات عنده كالامر الحاضر دائما سواء كان علم ذاته للاشياء

في الازل وكان العلم بالعلة مستتبعا للعلم بالمعلول وكان حضور العلة اقوى من حضور المعلول فيه ايضا ينكشف له مع انه كانت اجزاء الزمان متمايزة بالنسبة اليه
وكان محيطا بالجميع متعاليا عنه ولم يكن في اختلاف الزمان كان الجميع منكشفا عنده في الازل والابد مع ان [illegible] الاشياء بالنسبة الى حال بعد حال يكون حاضرا عنده
فصح علمه بها مع كونها متعاقبة ولا تجدد [illegible] بما يتجدد فيه فصح عدم التغير في علمه واما الوجه الثاني الاخر فيصحح عدم التغير على نحو اخر كون علمه بها حصوليا
صوريا حاصلا من الاسباب والعلل المؤدية الى الجزئيات لكونه عالما بالجزئيات فلا [illegible] على سبيل الانفعال والعلم الاجمالي لكونه بسيطا
وحيا [illegible] التغير والتجدد وفيه فقد عرفت فساده بما [illegible] ذكرنا انه فيصحح عدم التغير في ذاته وصفاته الحقيقية هذا [illegible] الاول
ما ذكرناه [illegible] العلاقة [illegible] من عدم التغير في العلم الاجمالي على الاحتمال الثالث [illegible] مجرد ذاته ويسلم التغير في الانكشاف و
المعلومات الزائدة دون [illegible] والثالث العقل [illegible] العلم الكمالي [illegible] العلم الاجمالي الاحتمال الاول [illegible] ذاته بمنزلة المجمل للاشياء
والعلم بها بمنزلة الانكشاف الاجمالي المعقول البسيط بالنسبة الى الاشياء والرابع كون علمه بها حصوليا صوريا وقد ذهب الى كل من هذه
المذاهب جماعة ووقع في كلام بعضهم الاشتباه [illegible] الى المذاهب المذكورة وقد نسب القول بنفي العلم بالجزئيات من حيث انها جزئيات
الى [illegible] العلم [illegible] الى [illegible] الحال [illegible] الامور [illegible] فيصحح عدم التغير علمه [illegible]
[illegible] الاشياء حاضرة له بوجوداتها العينية في الازل [illegible]
من [illegible] الوجه [illegible] عدم [illegible] الانكشاف [illegible]
[illegible] جميع [illegible] الزمان [illegible] حاضرة عنده [illegible]
العقول [illegible] الانكشاف [illegible] بخصوصياتها [illegible]
قال ان العلم بالاشخاص الجسمانية [illegible] من جهة الاحساس [illegible] العلم [illegible]
الذي لا يكون الا انفعاليا مستفادا من وجود المعلوم [illegible] العلم الجزئي على الوجه الجزئي [illegible] الاحاطة بجميع الاسباب والعلل
المتسقة المنتهية الى الاشخاص الجسمانية وهذا العلم [illegible] الزمان [illegible] على الوجه الكلي [illegible]
الطبايع الكلية [illegible] الوجه الكلي [illegible] الجزئيات [illegible]
[illegible] انه يعلم بعضها [illegible] بعض اخر [illegible]
ان القسم الاول لا يكون الا انفعاليا [illegible] القسم الثاني [illegible] العلم [illegible]
بالعكس [illegible] القسم الثاني [illegible] المعلوم ولا يتجدد [illegible] المتغير والمتجدد [illegible] المعلوم [illegible]
العلم وهذا هو العلم التام الذي [illegible] العلوم كلها [illegible] العلم التام بالعلة التامة [illegible] العلم بالمعلول [illegible]
يوجب الاحساس [illegible] الاحساس [illegible] الواجب تعالى [illegible] الاحساس [illegible]
[illegible] الجسمانية [illegible] الواجب [illegible] العلم [illegible] المعلوم [illegible]
[illegible] الاشخاص الجسمانية [illegible] الاحاطة
بجميع الاسباب [illegible] العلم [illegible] متغيرا [illegible] العلم [illegible]
العلم بالاشياء اذا كان حاصلا من العلم بعللها [illegible] الاشياء [illegible] العلم بوجوداتها العينية وعلى الوجه

الجزئي لان العلم الحاصل [illegible] العلة انما يتصور ان يعلم المعلول [illegible] العلة [illegible] الاوصاف [illegible]
الكلية والاوصاف المخصصة اذا كانت كلية [illegible] الجزئية [illegible] والجواب ان العلم بالعلة اذا كان حصوليا صوريا
حاصلا من المخصصات الكلية كان العلم المستفاد منها بالعلة [illegible] العلم بالعلة حضوريا [illegible]
حضور ذات العلة عند العاقل [illegible] علم [illegible] على سبيل الحضور والانكشاف ايضا
بخصوصياتها المعينة [illegible] المخصوصة [illegible] الذات [illegible] ذاته حاضرة عنده [illegible] الحضوري
الانكشافي كان [illegible] ذاته حاضرة [illegible] بخصوصياتها [illegible]
دون احتياج الى ارتسام صورها [illegible] وجودا عينيا [illegible] الزمان [illegible] وجوداتها العينية
منكشفة [illegible] الوجه الاول [illegible] جميع الاشياء
بوجوداتها العينية حاضرة عنده [illegible] الازل [illegible] محقق في الواقع [illegible] على الحضور [illegible]
جميع [illegible] بخصوصياتها المعينة [illegible] الموجودات [illegible]
الى [illegible] الوجود [illegible] ثم كلام المحقق الطوسي في شرح رسالة العلم [illegible]
[illegible] عدم [illegible] الحكماء [illegible] عالم بالجزئيات
على الوجه الكلي لا على الوجه الجزئي [illegible] الجزئيات على الوجوه الجزئية المتغيرة [illegible] سلسلة العلل
[illegible] الى البارئ [illegible] مبدءها وعلة [illegible] العلم التام بالعلة التامة يستلزم العلم [illegible] العلم بالجزئي
[illegible] العلوم [illegible] الجزئيات على الوجوه الجزئية المتغيرة [illegible]
[illegible] الجزئيات المتغيرة على الوجه الجزئي [illegible] العلم التام بالعلة العلم [illegible]
[illegible] العلوم [illegible] الاحكام الكلية العقلية [illegible] الاحكام [illegible]
[illegible] السمعية والاصل [illegible] العلم التام بالعلة [illegible] العلم بالمعلول
[illegible] الجزئيات على الوجه الجزئي [illegible]
[illegible] واحدة والكثرة [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] مكان [illegible]
المعقولة [illegible] الاشخاص [illegible] الزمان [illegible] والمكان [illegible]
في الاجسام [illegible] الاشخاص المتغيرة [illegible] الزمان [illegible]
والمكان [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] المدرك [illegible] زمان او مكان [illegible]
والباطنة [illegible] المتغيرات [illegible] زمان [illegible] الزمان

ولكم عدمه بل نقول انه كما او لكن ولسابق الان وعدك المتغيرات التي لكن انه سبق الباء ولكم عليها بانها في ارجح مسبوق [illegible] وسلوانا [illegible]
واما المدرك الذي لا يمكن [illegible] ادراكه انما فانه يمكن محيطا بالكل [illegible] من حادث بوجه [illegible] من الازمنة ولكن [illegible]
الذي بعده او قبله [illegible] ولا يحكم الجسم على [illegible] بل [illegible] المدرك الاول [illegible] موجودا في الحال الا الى [illegible]
موجودا في زمان هو ظرف وجود [illegible] الحال هو زمان [illegible] في حال الحكم [illegible] بان كل موجود في زمان معين
لا يكون موجودا [illegible] الزمان من الازمنة التي يكون قبله او بعده [illegible] وجوده مقارنا للزمان من الازمنة [illegible]
فيما يتبع [illegible] زمان [illegible] موجود [illegible] زمان معين [illegible] المحكوم
في زمان [illegible] موجود [illegible] الحال الذي هو [illegible] الزمان [illegible] موجود [illegible] في الحال [illegible] ذلك
الزمان [illegible] الماضي والمستقبل [illegible] زمانه [illegible] والآن [illegible]
[illegible] بالنسبة [illegible] المحقق [illegible] موجود
في زمان [illegible] بالنسبة الى الزمان [illegible] موجود [illegible] المدرك [illegible]
[illegible] موجودا في الحال [illegible] بالنسبة [illegible] موجود [illegible] الحال [illegible] موجود
[illegible] في زمان [illegible] الزمان [illegible] موجود [illegible]
بالنسبة [illegible] الحال [illegible] بالنسبة [illegible] المدرك [illegible]
لا يكون زمانيا [illegible] المكان [illegible] الوجه [illegible]
[illegible] موجود [illegible] عبارة عن الزمان [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] زمانيا [illegible] المكان [illegible] الحكم [illegible] المكان [illegible]
مكانيا [illegible] الحكم [illegible] موجود [illegible] المكان [illegible] الحضور
والغيبة [illegible] زمانيا او مكانيا [illegible] الحضور والغيبة [illegible] الزمانية والمكانية بالنسبة الى العالم
[illegible] الحكم بالموجودية والمعدومية [illegible] الحضور والغيبة [illegible] الزمان والمكان [illegible] المدرك الذي
[illegible] ولا مكانا [illegible] جميع الازمنة والامكنة اليه نسبة واحدة [illegible] الزمان [illegible] المكان [illegible]
او الحضور والغيبة [illegible] الجسم [illegible] زمان معين ومكان معين [illegible] الموجودات
على الوجه الكلي [illegible] العلم بالجزئيات [illegible] المحقق [illegible] او المكان او الحضور والغيبة [illegible] العلم [illegible]
الوجه الكلي [illegible] العلم الكلي [illegible] هذا القبيل [illegible] الامور المذكورة [illegible]
الجزئيات الكلية [illegible] هذا الاصطلاح [illegible] اصطلاح [illegible] العلم بالجزئيات [illegible] العلم الجزئي
على الوجه الكلي [illegible] المحقق في كتاب [illegible] علم الجزئيات [illegible] يعلم جميع الجزئيات
الكلية [illegible] المحقق [illegible] الزمان [illegible] وجوه
[illegible] يكون [illegible] الفلك [illegible] النسبة [illegible] حدوثه و

وجوده مشروطا بقطعة معينة من الزمان او لا وبهذا الوجه يكون جميع الاجسام والجسمانيات ما عدا الفلك الاقصى زمانية
وثانيهما ان يكون الحدود الزمانية للزمان وافعاله واوضاعه وبهذا المعنى يكون الفلك الاقصى زمانيا لانه وثالثها ان يكون
حدوثه ووجوده متعلقا بجزء معين من الزمان سواء كان بجزء ذاته او وضع الفلك الاقصى فانه [illegible] ذاته او لا وبهذا الوجه
يكون جميع الحوادث زمانية او مجردة زمانية وتعلق النفوس بالابدان [illegible] او وضع الامكنة وجهاتها واما النسبة [illegible] او
لا يكون وجهه لانه يقع في المكان ولا يتصور شيء يكون وجهه وصورته مشروطا بالمكان [illegible] الامكنة الا [illegible] المكان [illegible]
عن وجه الجسم بخلاف الزمان فانه لا صعوبة [illegible] الحوادث فجميع الاجسام والجسمانيات حادثة او قديمة يكون مكانه المعين بخلاف جسم كرة
العالم الجسمانية من حيث هو مجموع فانه لا يتصور اختلاف جهات الامكنة والاوضاع النسبة اليه [illegible] الثاني فقط وليس
شيء من المجردات [illegible] اذا عرفت ذلك فاعلم ان المدرك الزماني والمكاني [illegible]
الجسمانية لانه من حيث هو زماني ومكاني لا يمكن ان يكون [illegible] والجسم من حيث هو جسم [illegible] الادراك الا المكاني [illegible]
[illegible] القوة [illegible] بهذه القوة هو المراد [illegible] الجسمانية [illegible]
لم يكون المدرك [illegible] الجسمانية لا يدرك الا ما هو حاضر في زمانه او مكانه لان المدرك [illegible] وضع ومكان ووجه [illegible]
والزمانيات والمكانيات مختلفة في الامكنة [illegible] البعيد [illegible] حصول المدرك [illegible]
يكون جسم [illegible] كان [illegible] زمان [illegible]
[illegible] الصور الذي [illegible] المدرك [illegible]
الزمان والمكان لا يمكن اختلاف الاوضاع والامكنة والجهات [illegible] الازمنة الواقع في الزمانيات والمكانيات [illegible] النسبة
اليه بل يكون [illegible] بعضها الى بعض [illegible] النسبة [illegible] حاضر عنده [illegible]
بوجه [illegible] الوجه ولذلك [illegible] بعضها الى بعض [illegible]
[illegible] المحقق [illegible] هذا الكلام [illegible]
[illegible] يكون محيطا بالكل [illegible] حادث [illegible] من الازمنة [illegible] العلم [illegible]
ايجاد الحوادث [illegible] ان يكون ذلك عنده [illegible] هذا الكلام [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] الحكماء [illegible] علمه بالجزئيات على سبيل الكلية [illegible] بالجزئيات
[illegible] بالجزئيات [illegible] الحكماء [illegible]
[illegible] قالوا انه عالم بالجزئيات على الوجه الكلي [illegible] ذكروا
ان العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول [illegible] هذا الكلام [illegible] العلم
[illegible] يستلزم حضور جميع الاشياء [illegible] العلم [illegible] يستلزم حضور جميع
الاشياء [illegible] حاضرة عنده في
[illegible] الحكماء [illegible] انه عالم بالجزئيات على الوجه الكلي [illegible] الجزئيات
بالكلية [illegible] هذا الكلام [illegible] الحكماء [illegible]

والعلم كيف يمكن ان يكون ما ذكره توجيها لمذهب المشائين مع ان العلم الحصولي الصوري القائم بالمجرد لا يكون الا صورة كلية مجردة اذ الصورة الجزئية
المادية لا تقوم الا بالآلات الجسمانية مع انه صرح في كلامه بان قيام الجزئيات المادية من حيث انها جزئيات متعلق به كان علمه بها حضوريا لزم
كونه جسمانيا تعالى عنه علوا كبيرا فالصحيح ما ذكره الامام [illegible] العلم الصوري في [illegible] يقولون ان علمه بالحضوري يكون ادراك الجزئيات المادية
بالآلات الجسمية بالنسبة لنا [illegible] في ادراكها [illegible] في الآلات الجسمانية [illegible] منكشفة [illegible] وجوداتها
العينية لتعاليه سبحانه ان يدرك كما قال بعض الاكابر كلام هذا المحقق صحيح في نفسه [illegible] الجزئيات الكلية
[illegible] لا يعزب عنه مثقال ذرة [illegible] في كلام الفلاسفة [illegible] المتأخرين
[illegible] كلام الحكماء [illegible] المتأخرين [illegible]
[illegible] الجزئيات [illegible]
[illegible] العلم الحضوري [illegible] الجزئيات الجسمانية [illegible] التغير في العلم
[illegible] العلم التفصيلي [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] المتغيرات [illegible] كلام الشيخ [illegible] العقول الاول
[illegible] المرتسمات [illegible] متغيرة [illegible] وهذا [illegible] خلاف
ذلك [illegible] الواجب [illegible] العلم الحصولي [illegible] المرتسمات [illegible] كل [illegible]
[illegible] بالعلم الحضوري الانكشافي [illegible] المرتسمات
[illegible] الموجودات العينية [illegible] وجودات [illegible] اصلا [illegible]
[illegible] العقول الاول [illegible] هذا المحقق [illegible] العلم [illegible] الحوادث
[illegible] العلم الصوري [illegible] ذلك [illegible] الانكشاف [illegible]
الموجودات [illegible] القبلية والبعدية [illegible] القبلية والبعدية [illegible]
مرة [illegible] الواجب [illegible] العلم الاجمالي المقدم
على الايجاد [illegible] حضور الاشياء [illegible] القبلية والبعدية [illegible] الحضوري في الشهود العلمي على سبيل الاجمال
فيكون [illegible] الاشياء [illegible] الشهود العلمي الاجمالي [illegible] التغير والآن
والمضي والاستقبال [illegible] الشهود العلمي التفصيلي [illegible] التغير والقبلية
والبعدية [illegible] الاضافات [illegible] ذكره في شرح الرسالة
بعد كلامه المنقول [illegible] العلم بالمرتسمات [illegible] الحواس الظاهرة والباطنة [illegible]
ادراكها [illegible] الجسمانية [illegible] عالم المقدورات والمشيئات والمملوكات [illegible]
[illegible] الجسمانية [illegible] ولا يوجب ذلك تغيرا في
ذاته الواحدة [illegible] الذاتية وانما يوجب التغير في معلوماته ومعلولاته والاضافات التي بينه وبينها فقط
[illegible] وانما يوجب التغير في معلوماته ومعلولاته والاضافات التي بينه وبينها [illegible] على جواز التغير في

الاضافات التي بينه وبينها فقط [illegible] الصورة العينية [illegible] فيكون التغير [illegible] العلم التفصيلي [illegible] المعلومات المفصلة
وفي الانكشافات المتعلقة بها فيكون [illegible] العلامة [illegible] عدم التغير في العلم الاجمالي [illegible] مبدء لجميع الموجودات
الكلية والجزئية [illegible] منكشفة وهذا المعنى لا تغير فيه اصلا [illegible] جميع المتغيرات المحسوسات [illegible]
[illegible] التغير في العلم التفصيلي [illegible] المعلومات [illegible]
[illegible] والاضافات [illegible] الذات [illegible] الكلام المنقول من شرح الرسالة [illegible]
[illegible] العلم الاجمالي [illegible] العلم الاجمالي بهذا المعنى انما هو كون الذات
[illegible] الكاشف [illegible]
كل الكشف [illegible] الكلام المنقول [illegible] الكشف في جميع الاشياء [illegible]
[illegible] الكل [illegible] حادث [illegible] لكل شخص [illegible]
ذلك [illegible] العلم على الكون المذكور [illegible]
[illegible] عدم التغير في العلم الاجمالي [illegible] الكون المذكور [illegible] فيكون [illegible]
[illegible] الكون المذكور [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible] حمل كلامه على العلم الاجمالي [illegible] الاجمال الاول [illegible]
[illegible] مواضع من كلامه [illegible] علمه بخصوصيات الاشياء [illegible] على المعقول
البسيط الذي لا يعلم بخصوصيات الاشياء [illegible] هذا المحقق [illegible] العقول بالعلم الاجمالي
على الاجمال الاول وانما المعلوم في موضع من شرح الرسالة [illegible] العلم الاجمالي على الاجمال الثاني [illegible]
[illegible] المذكورات [illegible] العلم الصوري [illegible] الواجب [illegible] هو المطابق [illegible]
بهذا الكلام [illegible] المحقق [illegible] في سائر المواضع [illegible] شرح الاشارات وفي شرح
الرسالة [illegible] بالمعلومات [illegible] والمعلومات [illegible] الصور المرتسمة في المعلولات [illegible] ولا ريب
في عدم تطبيق كلامه المنقول من شرح الرسالة [illegible] قال بعض الافاضل [illegible] المحقق في شرح الرسالة [illegible]
[illegible] الصفات [illegible]
[illegible] جميع الموجودات انما هو الصور الحاصلة في الجوهر العقلي [illegible]
الذي ذكرت [illegible] في شرح الرسالة [illegible]
[illegible] العلم قبل الايجاد [illegible] بالصور [illegible] الحضوري [illegible]
[illegible] في [illegible] الحكماء في
[illegible] العلم الحضوري [illegible] الموجودات [illegible]
كلام [illegible] الرسالة [illegible] الحكماء [illegible] المرتسمات [illegible]
[illegible] المرتسمات [illegible]
[illegible] بالعلم الصوري الحصولي [illegible] العلم الانكشافي الحضوري [illegible]

نفهم العلم الجزئي انما هو من قبل اللازم من العلم الحصولي اذ الحكماء مع قولهم بالعلم لا يقولون علمه تعالى بالجزئيات راسا فلو لم يكن تشنيعهم لاجل
قولهم بالعلم الصوري بل لنفيهم العلم بالجزئيات راسا لم يكن تشنيعه متوجها عليهم بعدم نفيهم ذلك راسا فالاولى ان يقول انا علم من جهة
ان العلم بالماديات بالصور المرتسمة في جوهر عقلي اي مراده بالجوهر العقلي الذي في كتاب ايضا هنا مجمل الانسان الكبير الذي هو
العالم الاكبر بجميع اجزائه فان مجموع العالم الاكبر من حيث المجموع كما صرح به المحققون شخص واحد صادر عنه تعالى بالابداع وهو من هذه الحيثية
جوهر مجرد هو ظل وحدته اذ خلق ابداعا بلا مادة ونفس سارية في اعيان الموجودات وصورها بكونه كتابا يثبت فيه جميع ما صدر عنه تعالى
بواسطة وبدونها من الازل الى الابد وتعبير المحقق بكتاب ايضا في بيان الكلام المذكور من هذا الوجه يؤيده هذا الحمل كما لا يخفى انتهى و
انت خبير ببعد هذا التأويل اذ لا يخفى ان المراد بالجوهر العقلي هو العالم الاكبر بجميع اجزائه وكان من مراده فان علمه بالموجودات
المرتسمة في الجوهر العقلي اي علمه بالموجودات انما هو حضورها في العالم الاكبر الذي هو بجميع اجزائه موجود حاضر لا انه علمه بالاشياء من قبل الايجاد
والعالم هنا المحقق لا يقول به فان علمه بالمعلولات البعيدة انما هو ارتسام صورها في المعلولات القريبة في جوهر عقلي ولا ريب
في انه لا يمكن ان يقال المعلولات القريبة العالم الكبير بجميع اجزائه كما لا يخفى فان هذا حيث المحقق على التفصيل بين المعلولات القريبة اعني
المجردات وغير الزمانيات والمعلولات البعيدة الماديات والزمانيات كما يشعر به كلامه في شرح رسالة العلم على ما نقلنا فيما سبق من الفرق بين
المعلولات القريبة والبعيدة وكما يدل عليه كلامه في شرح الاشارات من الفرق بين المعلولات الذاتية وغير الذاتية حيث قال فاذن المعلولات
الذاتية للعاقل الفاعل لذاته حاصلة له من غير ان يحل فيه فان المراد من المعلولات الذاتية هي المعلولات القريبة اعني المبادي العالية المجردة عن
المواد فيعبر عن ذلك هذا التفصيل كون علمه بالمعلولات القريبة اعني المجردات بحضور ذواتها بانفسها والزمانيات والماديات
بحصول صورها في المعلولات القريبة مطلقا اعني قبل وجوداتها وبعدها حيث لا يتغير بما كان من الصور المرتسمة في المعلولات القريبة قبلية
وبعدية ومع هذا يكون مراده من كلامه المذكور في شرح الرسالة من جميع الازمنة على السوية بالنسبة اليه تعالى بالنسبة الى المعلولات البعيدة اعني الماديات
والزمانيات مع الشهود العلمي الازلي اي الوجه العيني كما لا يخفى حيث حاضرة عنده وكون نسبة حضوراتها العينية بالنسبة اليه على السوية
في غير قبلية وبعدية بحيث يرجع الى ما ذكرناه من كون الاشياء حاضرة بوجوداتها العينية عنده في الازل وانه لم يوجد بعد بحيث يعلم الاول
انه تعالى يعلم من الزمانيات والمكانيات نسبة حضورية بحيث لا يمكن ان يقال بهذا التفصيل اعتبار قبل الوجود وبعده بان يكون
مراده ان علمه بالاشياء قبل ايجادها وجوداتها بالصور الزائدة على ذواتها وعنده وجوداتها بنفس ذواتها لا انه اذا قال بحضور الزمانيات
والماديات عنده تعالى على الوجه العيني بعد كونها موجودة في الخارج والحكم في الفرق بين قبل الوجود وعنده وبعد بمقتضى الكلام المنقول من شرح الرسالة
فلا معنى لكون علمه بها قبل ايجادها وجودها بالصور الزائدة على ذواتها وعند وجودها مع استواء نسبتها اليه في القبلية والبعدية
بمقتضى الكلام المذكور فانه يوجب حضورها مع استواء نسبة الازمنة وجودها اذ لا كانت موجودة وجب الاعتراف بكونها كذلك
قبل الوجود بمقتضى المذكور ثم يلزم على مذهبه بناء على الحمل المذكور عدم حضور المادي في وجه حضور الواجب كما ذهب اليه الحكماء من
قولهم بعدم حضور المادي عند المجرد والزماني عند غير الزماني ولذا قالوا بالعلم الصوري فلا يكون الفرق بين مذهبه ومذهبهم فرق وهم
قالوا بالعلم الصوري في المجردات والماديات معا وهو قال به في الماديات فقط كما يرد ما ذكرناه انتهى هذا الاضطراب العظيم في
كلام المحقق قد وقع في كلام الحكماء والله اعلم في الكلام الذي نقل بعض الفضلاء ونحن في هذا المقام كما ذكرنا مضمون بعينه ما ذكره المحقق في
شرح الرسالة من حصول كون نسبة جميع الازمنة بالنسبة اليه تعالى السواء مع كونه عالما لا بوجه فانه يوجب كون جميع الاشياء حاضرة
دفعة وان ما يكون عالما بذواتها لا بصورها فانه علمها مع انهم صرحوا بخلافه فلا تتم فيه ذلك الكلام ما ذكرنا وبعينه في توجيه

كلام المحقق من كون جميع الازمنة على السوية بالنسبة اليه في السلسلة الطولية لا بحسب الارتفاع او في الوجه العيني لكن يجب ان لا يمكن ان يحصل شيء من الزمانيات
والمكانيات نسبة حضور بمعنى الاصلا لا بمعنى حصول الحضور مع استواء النسبة في الوجه الذي ذكرناه من حضور الموجودات لا انها لم توجد اذ انها
العينية عنده الواجب في الازل لكونه علة الزمان فلا تعلق له بالزمان حقيقة اذ ما ذكره مع تنقيحه وتوضيحه وان جميع اشياء هذا الطرف ما ورد في
التحقيق في شرح الرسالة انما هو بصدد رد كلام الحكماء في قولهم بالعلم الصوري الكلي وعدم قولهم بعلمه بالجزئيات من حيث انها جزئيات وعلوم
انهم قالوا بكون جميع الازمنة على السوية بالنسبة اليه في الشهود العلمي فلو كان مراده ذلك فانه يرد عليه في الكلام وكيف يصح ذلك عليه الجزئيات
من حيث انها جزئيات فان العلم الصوري لا يمكن الا كليا ولو تحقق له استواء نسبة الزمانيات اليه وجعلها متساوية في عدم حصول الحضور
في الزمانيات المنسوبة اليه بما كان الفيض من كون جهاته المذكورة فانه يصح كونه محيطا بالكل عالما بها حادث يوجب
في الزمان ويكون عالما بها بكل شخص ارتفاع الحكم في وحدة وكثرة ومع ذلك انما هي اتصالات لا تحاط العلل المذكورة لتحاط الجهات
بها الفاضل في هذا المقام في كلمات المحقق الطوسي قد دفع الاشكال الذي يرد على احاطته لكلام المحقق في شرح العلم اليه فلا يكون
قد عرفت ان ما نقلناه من شرح الرسالة ظاهر في ما ذكرناه وهو مختار ما اختاره صاحب الكتاب في كلامه التي تلي عبارة من قبل ما ذكره في شرح الاشارات
بعد قول الشيخ والواجب الوجود يجب ان لا يكون علمه بالجزئيات علما زمانيا بحيث يدخل فيه الان والماضي والمستقبل فيعرض اه اي هذا السياق يشبه
ما في الفقهاء فيقتضي بعض الاحكام العامة بالكلام فانه يوجد ذلك كالحكم العام الحقيقة والعلم الكلي اي لم يكن العالم يمكن
ان الحكم بالحافظ او الواجب الكلي اي كان الحكم وكان في الجزئي المتغير من جهة ما هو معلول انه او سبب كالحكم بالكون عالما به لا الكلام بالقول بانه لا يوجد
ان يكون عالما به لامتناع كون الواجب موضوعا للتغير فيقتضي حكم الحكم الكلي بحكم آخر عارضه وهو بعض العقود وهذا دأب الفقهاء ومن طرق
من اسم ولا يحسن تطبيق امثال ذلك في المباحث العقلية لامتناع تعارض الاحكام فيها ثم قال فالصواب ان يقال وجب ان يتخصص المطلق
فيما فيه اثره وهو ان يقال العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول وان لا يوجد الاحساس بالمدركات المتغيرة من حيث هي متغيرة لا يكون الا بالات
جسمانية كالحواس والمدارك وما في معناها في الوقت والمكان والمدرك بذلك لا يكون موضوعا للتغير لا يمكن الادراك العقلي على نحو
ان يدرك بالحس والمدرك بهذا الادراك لا يكون موضوعا للتغير فان الواجب الاول وكل ما لا يكون موضوعا للتغير لا يمكن ان يدرك
على هذا الوجه انه يعلمه على ما هو عليه على الوجه الاول وهذا اليه كما كان على وجه الثاني انتهى وهو المساكن هو ان ما ذكره من
الصواب هو عين ما ذكره الشيخ فان مراد الشيخ من قوله فيجب ان لا يكون علمه بالجزئيات علما زمانيا بل على نحو الاحساس واثبات علمه
بالجزئيات على سبيل الكلية وهو نفس ما نقل عن هذا الاحساس واثبات العلم الكلي فانه رفع هو الشيخ وحكم وبعينه يرد على
الشيخ ان الجزئيات المتغيرة من حيث انها متغيرة معلولة له والمفروض ان العلم بالجزئيات المتغيرة من حيث انها متغيرة منحصر في
جزئيات الحس وهو ممتنع في حقه سبحانه فيلزم ان لا يكون القول بان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول كليا بل مخصص في احاطة علم الواجب
بجميع الاشياء وهو ان اورد على صاحب المعارضة ان لا يقول المعارض ان ما يوجب المقدمة القائلة بان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول
ومن علم من جهة الواجب بالجزئيات علما زمانيا متغيرا فان العلم هناك مطلق وهنا مقيد فلا يظهر وجه لزوم التعارض في الحاصل
ان المقدمة القائلة بان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول بعينها تدل على علمه بجميع الاشياء سواء كانت كلية او جزئية متغيرة او غير متغيرة ونفي
العلم الزماني المتغير عن الواجب لا ينافي ذلك فان انتفاء العلم الزماني المتغير لا يستلزم عدم علمه بالجزئيات الزمانية المتغيرة الا انه يقول
ان علمه بها ليس على الوجه المتغير على ما ذكرنا بل على نحو على سبيل الكلية كما ذهب اليه الشيخ واتباعه والمحقق به الحاصل ان جميع
الجزئيات من حيث انها جزئيات حاضرة عنده بوجوداتها على الوجه الذي ذكرنا هنا ونظائرها فلا تنافي ما ذكره المحقق من الادراك

المرئيات المبصرة من حيث انها متغيرة مما لا يكفي الا بالآلات الجسمانية لا يمتنع ادراك المرئيات المبصرة من حيث تغيرها انما يكفي بالآلات الجسمانية بالقياس
اليها لا بالنظر اليها الى وجه ... من الوجهين واذ عرفت ان الكلام المذكور المنقول من شرح الرسالة منطبق على ما اخترناه من صحيح ما قاله فلا يرد عليه
شيء مما اورده الشارح اورد عليه بعض الافاضل المحققين ولا بد لنا من نقله ورده ليتضح نظرنا عليه الحال فيهما ان ما ذكره اعتراضا بان بعض ما يدركه
كالمرئيات المبصرة على وجه يدرك بالآلات الجسمانية وكالصور الغيبية من حيث انها جزئية كما سبق ان الفاضل المذكور انما يستلزم العلم الجزئي بها على الوجه
مشخص معلومه كلي ومجهول له وهذا في الحقيقة تسليم للايراد وما ذكره المحقق من تعدده وكون النفس العلم بالمرئيات المبصرة على الوجه الذي يدرك بالآلات الجسمانية
عنه بعد التسليم في تنزيهه حقيقة تسليم الاعتراض لقول المعترض فيه ان لو كان علمه بالمرئيات بوجه كلي يلزم عدم علمه بها على وجه جزئي ... كلام المحقق
اعتراف بان بعض معلوماته تعالى مجهول له ومن الامور المرئيات المبصرة مجهولة له بها بالاطلاع الحضوري بل بالصورة بالآلات الجسمانية ...
مشاهدة اليها فلا يحتاج بها اليها وكذا الصور الغيبية او مجهولة منه اذ لو انتسبه الى الممكنات غير ان الصور الغيبية التي تتحقق في بعض
الممكنات بالنسبة الى بعض او مجهول بها انه لو وان الصورة الغيبية بالنسبة اليه بان يكون بعض الاشياء غائبا عن ... بعد ان علم بها عنه
بما لا يتصوران في حقه تعالى اذ المراد بالحضور ما حضور او بواسطة الحس وكل شيء عنده حاضر بذاته ولا يغيب عنه قط فلا يتحقق الحضور بهذا
المعنى في حقه تعالى كما لا يتحقق الغيبة ... في حقه تعالى قد قيل ويمكن ان يكون المراد من الحضور ... كلامه هو الحضور في مكان المتكلم او زمانه كما
يعلم من قوله لانه ليس بزماني ولا مكاني على ان يكون المراد منه انه ليس له زمان او مكان يحيط به حتى ... هو ليس في جزء من الازمنة ومعلوم
ان الحضور بهذا المعنى ان يكون الشيء حاضرا في مكانه وزمانه لا يتصور في حقه تعالى لتعاليه عن المكان والزمان المختص به وانت خبير
بان هذا القول يتفرع على عدم استواء نسبة جميع الازمنة اليه ولو ... انما هو الزمان المخصوص ويمكن ان يكون زمانيا بمعنى كونه
موجودا في جميع الازمنة وانت تعلم ان هذا مخالف لما هو ... كونه متعاليا عن المكان والزمان مطلقا وكونه خارجا عنهما فالمراد بقوله
ليس بزماني انه لا تعلق له بالزمان اصلا ونسبة جميع الازمنة عنده نسبة متساوية في عدم تعلقه بها وليس المراد به كما ظن انه ليس له زمان مختص به
بل هو موجود في جميعها لانه اذ كان متعاليا عنه محيطا به فلا يصح كونه موجودا في جميعها ... عن زمانه ... لعدم تصور الزمان في
حقه اصلا لا لعدم زمان مختص له ... ليس هو بوجه جزء من الازمنة ... لانه لا يمكن في زمان اصلا فالحاصل ان المنفي في
قول المحقق انما هو ادراك المرئيات المشخصة على وجه يدرك بالآلات الجسمانية من حيث يمكن ان يشار اليها بهنا وهناك وهو كونه
مشارا اليها بالاشارة الحسية ومعلوم ان نفي هذا الادراك لكونه نقصا لتعاليه عن الزمان والمكان لا يستلزم نفي المعلومية الجزئية فان فيها
بالاطلاع الحضوري عنده بوجه اتم واقوى من الانكشاف الحاصل من احساس الآلات الجسمانية وكذا المنفي في الحضور في كلامه انما هو حضور امر في
مقابلة الغيبة ومعلوم ان نفي الحضور بهذا المعنى لا يوجب نفي الحضور مطلقا كما ان نفي الادراك على وجه الاشارة الحسية ونفي الحضور المذكور
لا يستلزم نفي المعلومية بالاطلاع الحضوري والانكشاف الاتم فكذلك لا يستلزم نفي معلومية الادراكات الحسية والحضور والغيبة التي
يحصل لبعض الممكنات بالنسبة الى بعض آخر من جميع الحوادث الممكنات مع الادراكات على وجه الاشارة الحسية وعلى وجه يمكن المدرك
ان يشار اليها بهنا وهناك وكذا الحضورات والغيبيات في جزء ذلك من الاوضاع والاحوال التي تتحقق من الممكنات معلومة له
بالاطلاع الشهودي ويمكن ان يجاب المعترض ... ان المنفي في قول المحقق ولا يحكم على شيء انه موجود الآن او معدوم او موجود هناك
او معدوم انما هو الادراك الذي يتحقق بمحل يكون المدرك مشارا اليه بالاشارة الحسية وهو كون الشيء مشارا اليه بالنسبة اليه انما هو ... كونه
زمانيا او مكانيا بمعنى ان الادراكات الحسية والحضورات المكانية والزمانية التي تقع بين الممكنات لا يمكن معلومة له لو توقف
ذلك العلم على الآلات الجسمانية وقد تبين الجواب عنه ان التوقف على الآلات الجسمانية انما هو اذا حصل الادراك من ... احس

الادراك

الادراك الحسي بالاطلاع الحضوري ... على الاول ... الاسلام بعد وهو ظاهر وثانيها ان ... المدرك لا بالة جسمانية
عن زمانه ونسبة جميع الازمنة اليه نسبة واحدة فلانه لما ... نسبة الزمانيات الى الزمان المعين في الوجود سواء كانت منطبقة او غير منطبقة والمنطبقة
هي الحركة الموجودة في الزمان على سبيل الانطباق لان الزمان مقدار الحركة القطعية فالحركة في الزمان ... الانطباق وغير الحركة القطعية من الاشياء
الزمانية ... موجودة في الزمان لكن لا على سبيل الانطباق لان الزمان امر غير قار الذات فالذي ينطبق
عليه يجب ان يكون غير قار الذات وليس شيء من الاشياء الزمانية غير قار الذات سوى الحركة فلا يمكن الوجود في الزمان على سبيل الانطباق سوى
الحركة والكائن بنسبة كل زماني الى الزمان ... الانطباق ... نسبة المعية في الوجود ولم يكن للاجسام ... زمان ... اليقين بانها
لا نسبتها الى الزمان ... المعية في الوجود ليست منطبقة عليه واذا كان نسبة الشيء الى الزمان في الوجود كان كونه زمانيا بقول الحكماء
الموجود المدرك لا بالة جسمانية ... ان نسبته الى الزمان في الوجود ... نسبة جميع الازمنة اليه نسبة واحدة فان
اختلاف نسبة الشيء الى الزمان لكونه ... اختلاف نسبته اليه كاختلاف الحادث اليومي الكائن في اليوم لكونه معية الوجود
ومعدوما بما مضى ... اختلاف نسبته الى ... الزمان ... اليوم الكائن في اليوم لكونه معية الوجود وكان
في ... المستقبل ... ما سيأتي ... الفلك ... الزمان ما مضى ... الزمان
لا ... اختلاف الفلك ... الوجود ... في اليوم في الحال لكونه معية الوجود ... الماضي والمستقبل ...
لا ... المجرد المذكور ... الزمان الماضي ... الحال والمستقبل ... بالماضي ... الاجزاء
انه لا ... الا لكونه موجودا ... انه يكون هذا الشيء منطبقا على الزمان كالانطباق الحركة ... الامور
التي ... ان يكون كل جزء منه ... وعدم كون الاجسام زمانية لعدم ... يكون لها اول ووسط واخر لها
بين في ... الحركة ... الزمان ... جزء ... الا المعية
في الوجود مع الزمان ... الزمان ... المجردات ... التفاوت ...
الزمان المعين ... جميع الازمنة ... الموجودات في كل زمان معين كما
اليوم ... الزمان المعين لكونه ... جميع الازمنة ... لا بهذا اليوم ... المجرد
... لا يصدق في هذا اليوم على المجرد انه موجود ... ان يكون اليوم ظرفا للصدق
ولا يصدق في هذا اليوم ان المجرد موجود ... يكون اليوم ظرفا المجرد ... موجود ... ومعلوم ان المجرد الصدق
على المجرد في هذا اليوم انه موجود ... يكون هذا اليوم ظرفا للصدق ... المجرد ... انه يصدق في هذا اليوم انه موجود
لا ريب ان الصدق على الشيء في زمان ... الزمان ... الصدق عليه في زمان
... هذا الزمان ظرفا له ولا ريب انه لا يصدق على المجرد ... هذا اليوم ... الصلاة
... في هذا اليوم ان المجرد موجود ... انه موجود في هذا اليوم انه موجود
مع ... الازمنة في ... جميع الازمنة ... نسبة واحدة ... المحيط ... جميع
ولا ... في ... الازمنة ... ما ... اختلاف
... عدم ... الازمنة الى هذا اليوم على السواء ... عدم كون نسبتها الى المجرد الموجود ... على السواء ... الا
... هذا اليوم لهذا اليوم وعدم ... المجرد هذا اليوم ثم ما ذكره المعترض من ان نسبة المجرد الى اجزاء الزمان ...
الفلك الى الزمان ... ذلك ان نسبة الحادث اليومي الى اليوم ليست ... المجرد النسبة في ... المعية ...
... الفلك الى اليوم ... المجرد المعية في ... اليوم
... الفلك ... اليوم ... الفلك ... اليوم كونه ... الاوضاع

المخصوصة التي هي ما كان زمانها هذا اليوم المخصوص وإن كان غير الفلك الذي هو كالنسبة مع اليوم يكون قبليته وبعديته المخصوصة للفلك إلى اليوم نفسه
الحد المخصوص بهذا اليوم وإنما بالنسبة إليه ولا ريب أن تلك الصحبة ليست إلا بما جاز على المعية في أصل الوجود إنما يكون المجرد بنسبة
إليه إلى اليوم وبكل واحدة منها في النسبة التي تكون إلى الفلك مع يوم آخر ما تقدم وإنما الذي هو مستغرقات أجزاء الزمان
فنسبة الفلك إلى الحل إلى يوم غير نسبة إلى اليوم الآخر معايرة بالشخص ولا يمكن أحدها عين الأخرى الذي كونها غير فارج خلاف نسبة المجرد إلى اليوم
فإنها مجرد معية في أصل الوجود يكون الفلك اليوم في اليوم ليس لمجرد معيته مع حاصل الوجود بل بخصوصية زائدة عليها التي لا يمكن أن تتحقق
في الغد مع عدم كونه اليوم في الغد إنما هو لفقدان النسبة التي له مع الغد لا لفقدان نفس المعية النسبة في أصل الوجود فإن الغد إنما
هو مفقود في اليوم بالقياس إلى ذاته وذات اليوم لا بالقياس إلى معية مع الفلك في أصل الوجود وأما نسبة المجرد إلى اليوم لم
يكن زائدة على المعية في أصل الوجود فكما أنه يكون في اليوم في اليوم حتى يكون له معية معه في أصل الوجود يكون في اليوم في الغد أيضا حتى يكون
له معية في أصل الوجود وثبوت هذا المعنى أي معية المجرد مع الغد في أصل الوجود لا يحل بالنسبة في أصل الوجود من خصوصية
زيادة لا يمكن أن يتخلف في كونهما نسبة كذلك والحاصل أن القواعد النقلية وكلمات أساطين الحكمة متفقة الدلالة
على أن الواجب سبحانه وغيره من المجردات العقلية متعال عن الزمان ومحيط به وليس له ربط ونسبة إليه أصلا وقد تقرر
في الحكمة أن نسبة المتغير إلى المتغير الزمان ونسبة الثابت إلى المتغير الدهر ونسبة الثابت إلى الثابت السرمد عند العلماء
بأزلية المبدعات وقد مر منا أن الأول لا يعتبر وأما الدهر وعدم أزليتها فنسبة الثابت عز الواجب إليها الدهر وفي كلامهم
تنصيصات بأن الزمان إنما يكون من لوازم التغير لا يتصور له ربط بالزمان مثلا الجسم إنما هو يوجد ليس له ربط بالزمان إلا يتصور
له ربطا باعتبار الحركة والسكون الذي هو عدم الحركة عما من شأنه الحركة وبالجملة لم يمنع الشيخ التغير لم يمكن له ربط بالزمان
بل ما يتصور له ربط والثابتات العقلية لما لم يتصور فيها التغير لا يتصور لها ربط بالزمان ولهذا قال الحكماء إن
العقول فوق الزمان والمكان وكيف لا والعقول فوق الفلك والزمان متقدر بالحركة والحركة متأخرة عن الفلك فيكون
الزمان متأخرا عن العقول بمراتب فيكون العقل فوق الزمان متعاليا عنه فيكون الواجب بعد المتقدم على العقول
متعاليا عنه بطريق أولى وبهذا ظهر أن كلام المعترض مما يخرج عن فن الحكمة هذا وقال المعترض في الجواب عن الإيراد الذي كون
أن المراد من قول المحقق نسبة جميع الأزمنة والأمكنة إليه نسبة واحدة أنه ليس غير مختص ببعض من الأزمنة والأمكنة
بل هو محيط على الجميع ولا يعزب عنه شيء أصلا لا في الأزمنة والأمكنة بل جميع الموجودات في الأزمنة والأمكنة حاضرة عنده
بذواتها عنده لا لكل في وقته ومكانه والتغير إنما يكون في المعلومات في العلوم التي هي حصولها في الصور الذهنية
وبهذا لا يدل على قول المحقق إنما يوجب التغير في معلوماته ومعلولاته والإضافات التي بينه وبينها ولا يعلم أن التغير في الصور
إنما هو باعتبار اختصاص كل موجود بزمان معين ومكان معين وإن لم يكن فيها تغير باعتبار أنها واقعة في الأزمنة والأمكنة
كل في زمانه ومكانه فإذا علم ذلك انتفى علم الكشف فقد عرفت أن الحق أنه لا تغير في علمه أصلا ولا تغير في الإضافات والصور
بالنسبة إليه أصلا وجميع الأشياء الحاضرة منكشفة لديه أزلا وأبدا سواء وجدت أو لا وليس حصول كل منها عنده مختصا
بالحضور في وقته فمن يقول بما ذكره هذا العلامة من تسليم التغير في الصور والإضافات بأن أراده نفس التغير فيها في ثبوت
النسبة له بعد ما لم يكن إنما التغير فيها ليس إلا باعتبار أن النسبة المعلومة أنه يعلم أن هذا الجزئيات المتجددة مختلفة النسب
والإضافات فاختلاف نسبة البارئ تعالى إليها ليس إلا الطريق ومثل الشيء كما قال متعلق مفهوم مطابق لما ذكرناه وقوله
حاضرة لذواتها عنده لا لكل في وقته ومكانه إلا أنه أراد حضور كل في وقته فهذا على أن الحضور كل منها حاضر في وقته
بل علمه حوله بعد ذلك ولا يعلم أن التغير في الصور إنما هو باعتبار اختصاص كل موجود بزمان معين ومكان معين وهذا
ليس مذهب المحقق ولا مراد المحقق لأنه إذ لا أن حضور كل في وقته لا دليل على أن الأزمنة والأمكنة إليه نسبة متغيرة

الحق أن كلا منها حاضر عنده بزمانه وإنما جاء لا نسبة للجميع جميع الأزمنة المزبورة فالعرائب باحثها تقييد للكل وبأنه إلى الكل تبع كونه في
وقت حاضر عنده بوجوده وقال بعض الأفاضل في توجيه كلام المعترض إن غرضه أن للأزمنة والأمكنة وما فيها من الحوادث
حالات أحدها النسبة التي تعتبر الفعل له وهي الأزمنة بأنفسها لا في النسبة المسماة بالدهر وما وراء التي لا تكون فيها تغير
وجود أصلا سواء كانت بحضورات المجردات والمتغيرات باعتبار اختصاص كل موجود بزمان معين ومكان معين أو لا فإن
تلك النسبة تكون بها دهرية متعالية عن حيطة الزمان فلا تغير فيها بوجه من الوجوه وثانيها النسبة الحاصلة باعتبار اختصاص كل واحد
من المجردات والمتغيرات بزمان معين ومكان معين القياس إليه بعض تلك المتعلقات والعلوم التي هي فيها بعضها إلى
بعض وبهذا النسبة الحاصلة باعتبار تحقق تلك المجردات والمتغيرات باعتبار وقوعها في الأزمنة والأمكنة فمن حيث
وقوع كل في وقته الخاص وبهذه النسبة إنما هي غير متغيرة ولا في الأول إشارة بقوله جميع الموجودات في الأزمنة
والأمكنة حاضرة عنده إنما عنده لا لكل في وقته ومكانه وإلى الثانية بقوله والتغير إنما يكون في المعلومات في العلوم التي
وإلى الثالثة بقوله إن لم يكن فيها تغير باعتبار أنها واقعة في الأزمنة والأمكنة وما بين ذلك من التغير في كلامه السابق وهو
موقوف جميع الأزمنة والأمكنة إليه نسبة واحدة إنما هو في كلامه اللاحق وهو قوله والتغير إنما يكون في المعلومات والعلوم
التي فيها ومثال الحضورات التي هي إليه عنده في وجهها أن الأول صحيح في عدم الاختلاف في نسبة الأشياء بالنسبة إليه
والثاني صحيح لاختلاف نسبتها إليه من حيث أن اختلاف النسبة بالقياس إليه هو نسبة الذات تعالى العرض التي يستلزم على
هذا المتجددات مختلفة النسبة فاختلاف نسبة البارئ تعالى ليس إلا بالطريق ومثل الشيء كما قال متعلق وكلامه اللاحق لا يناقض
كلامه السابق لأن المراد منه عدم الاختلاف الثابت بالقياس إليه وأنه ثابت بالموجودات حيث إنه على ما ذكرناه في
كلام المعترض أن مراده أنه يظهر كلامه أن حضور كل شيء عند الواجب إنما هو في وقته لا دليل عليه حضوره حاضرة
بذواتها عنده لا لكل في وقته وإنما في قوله في الصور والإضافات والنسب بينه وبين الأشياء وبهذا اللطف
التغيير سواء الأول والثاني ومحصله ما ذكرناه ومن جملته طرفا الكل في الكل حتما الآن إنما الطرف في كلامه السابقة أن حضور كل شيء عنده
إنما هو في وقته وجوده لا يصح عنده موجبه هذا المعترض لشيء بل حضور كل شيء عنده دائما ما وجب له وجود من صاحب المعارضة
إلا أن الثاني لما ذكره هذا الفاضل في توجيه أن المراد إلى التغير إنما هو في المتجددات نسبة بعضها إلى بعض لا بالقياس إلى الواجب
إلا بالعرض فهو صحيح في نفسه مطابق لما سبق من أهل التحقيق من أن التغير والتجدد في الأشياء إنما هو بالنسبة إلى الزمانيات
لا بالنسبة إلى الواجب إلا أن الإمام الكلمات السابقة لهذا العلامة إنه يلزم من الإضافات النسبة إليه بالعرض ومع قوله بكلامه
ذكر الآن غير الخلف بعد ذكرنا أن قوله هذا خلاف المحقق وما فائدة ذكروا أن ساطع الحق وما يؤكد ذلك ما قاله العلامة الرازي
في شرح حكمة الإشراق النور والماء إلى آخر ما قال في بعض المواضع ليس يلحق الواجب إضافات مختلفة وهو اختلاف حيثيات فيه إلى آخر
والمراد من بعده تصحيح جميع الإضافات كالرازقية والمصورية ولهما والسلوب فيه لكن كل منها بسلب جميع السلوب عنه
الإمكان فإنه يقول في سلب الجسمية والعرضية وهي لا يدخل فيه سلب الجماد عن الإنسان سلب الجمادية والعرضية عنده أن
السلوب كلها يكفل الكل إلى العرض أن الإضافات في السلوب المختلفة بكونه باعتبار حيثيات مختلفة موجودة في ذات الحق
إليه والسلوب عنه مختلف الكثرة والتركيب فيها مثال الأول كالإضافة العالمية لزيد بأنه القيام بصورة زائدة على ذاته
وكالإضافة القادرية له بأنه القيام بقوة زائدة على ذاته ومثال الثاني كسلب الجمادية عن الإنسان فإنه باعتبار حيثية
الروح الإنساني وسلب الشجرية عنه فإنه باعتبار حيثية الحساسية فيه وكسلب الغرسية عنه فإنه باعتبار حيثية الناطقية فيه
فيلزم في الإضافات في السلوب وجه الكثرة والتركيب في ذات المضاف إليه والمسلوب عنه وفيه كون الإضافات والسلوب

المنفصلة من حيث ... [illegible]

[illegible]

المسعد

[illegible]

ابى بمقارنة المادة وعوارضها ادبه در وقت وتشخص كما معقوله بحواسه او مخيلة وغيرها ذلك امران لكل صورة محسوسة وكل صورة خيالية
فانه ادرك من حيث هي محسوسة ومخيلة الا بتجزية وكذا الماهيات كما يدركها الا بوجه الوجه بعض لكثرة الماهيات بكثرة المتعلقات من جهة الوجه
بعضه كل شيء على نحو كلي فيه وذلك فلا يعزب عنه شيء ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض ومن لم الحجاب التي تجمع
تصورها الما العلف في طبها [illegible] بحيث يعلم كل شيء مما يخص الجزئيات تعلم الجزئيات من حيث انها جزئيات
بما يعلمها بالصور الكلية وكيف يمكن ان يكون مذهب الشيخ بما ذكر يمنع ان يعلم الجزئيات والعلم الحصولي لا يكون الا بالصور الكلية
المجردة فيعقل ذلك [illegible] تحصيل اشار المائة عالم بجميع الجزئيات ولا يعزب عن علمه الا ان علمه بها بوجه كلي فانه اذا علم
كل جزئية بوجه كلي بعيدة عن [illegible] ولا رسمها بالعقل بوجه على الجزئيات بوجه بما يتغير فهو بوجه الاول على ما لا يتغير سبب الاول
لزوم التغير بتغيرها في ذاته على ما يظهر النفس سبب الا لزم التغير بعد بحثه على الشيخ اختار زعموا انه نعلم على الجزئيات من حيث انها جزئيات
لزم التغير على ذاته يتغير في وجودها او عدمها ان يكون لكل منها بعلم تعقل وجودها وعدمها صورة عقلية على حدة
لا يتعلق بها علم الوجه فيكون على حد سواء يحصل بكلي علمه بها بالصور الكلية المجردة منزه عن التغير فيها او ما اتي يمكن بقاء الصورة
معا فلا يلزم من تجزية علمه وجزئيات لزوم التغير ويتحقق ثم ان الا و منه بقاء الصور بعد ان كان علم الجزئيات المتغيرة الزمانية
حضوريا وفرض علمها بها الحضوري فانه يلزم في التغير في العلم ولا يمكن بقاء الصورة الى المعلوم بحضور الذات معا
اذ كان ما في الزمان اذ الحضور لاجزاء الزمان معا لحسب الزمان وهما اذا كان علمه بها حضوريا استقبالا على الزمان برؤيا الوقوع
فكما اخبار الفعول فكم يلزم التغير في علمه ولا التعلق ثم ذات ابر بحقيقة واحدة انها موجودة في ذلك الوقت ومعدومة
في غيره لك الوقت ولا يعزب عنه والعالم الصور بعد الملاكا قربا وبينها على عزمه ثم انه يرد على قوله وايا ادرك الشيء الحادث
لكاده لما خوذ من التجزية ان بمقارنة المادة وعوارضها انما يمتنع في التعقل ادراكا لا الادراك كليا لصورة الشيء المادي
واذا كان حضوريا ان الكلاي حضوريا في هذا الحق فلا يمتنع منه جهلا بالجزئيات المادية المتجزية فكيف يمكن ادراكها انها
تعقلا ان احساسا وتخيلا ويكون بها حاضرة بذواتها عنده حاصلها الحق ويكون بها حلولها له ولا حاجة في ادراكه انما حصول
صورها فيه سيان وذلك فكون ادراكه بها تعقلا ولا حاجة بها كما ادركها تجزية الجزئيات المتغيرة من حيث هي المادية ايضا من حيث
ماديته متغيرة ومنشئة الفرض يمكن ان يكون معلوما لو عز في تعقل ومعاملة المتجزية فيطلع ان ما ذكره ولعل علمه بالجزئيات
المتغيرة من حيث هي جزئيات انما يتعلق علمها بها الا بعد ان يكون علم صعوبتها وكذا لا يتعلق علمه يكون حضوريا زمانيا كما مر وانما على الحق
كونه حضوريا ومن باب الوقوع في الزمان كما هو الحق فلا يتغير اصلا فالا يظهر بعد على انعقاده من كلام الشيخ اقول
علم من كلامه المذكور ان الموجود الكائنة الفاسدة لا ينكشف عنده ووجه الوجه الا بالصور الكلية الموجودة فيه لكاد واله
ولا يتكشف عنده بوجوه اعتباره وجود العين الذي هو معتبرة لاعتباره ومعي هذا الانكشاف كلي حضوري الذات على عطالع
المبصرة ولهذا حكم الغزالي وجزه بكفر القائلين بذلك على وجه وجوب الوجوب بوجه سبب الموجودات الكائنة و
الفاسدة سواء كانت كلية او جزئية فيصدر عنه ويتكشف اذ لا مانع من الانكشاف الحضوري واجب الوجود عليم بانه كل
موجود عيني وكل صورة حسية كانت وعقلية بذواتها حيث كونها موجودة ولا يمتنع في ادراكها بها اولها ولا له والعجب كل
العجب من هذا القائل صرح ان واجب الوجود سبب لكل موجود لا يعزب عنه شيء يخفى ومع ذلك حكم ان المحسوس
الموجود الخارجي غير حاضر عنده تقربا عتبار الوجود العيني مع ذلك علوا كبيرا بل لا يعزب عنه شيء من الجزئيات

لما لم يكن نحو ذكرنا ان الاحضور علمه ما فهم ان لم يحصل انما الحاضرة المجردة ان حصل بها لكون ما قوانا المادية

والعلم

والكليات اصلا الا باعتبار الوجود العيني ولا باعتبار الوجود الظلي فلا اعلم هو ولا يعزب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر
من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين اشارة الى كمال علمه في وجود ما يعزب عنه شيء لا عدم الخفاء والذرة من الذرات باعتبار الوجه العيني
وجوده لو لا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين اشارة الى الحضور باعتبار الوجود العيني المقدم على الالحاد والعين والتغير حضوريا
انما يكون من نحو الاستدلال والاضافة لانه الذات لا يحصل فيه كما اشار اليه المحقق الطوسي بتعدد وتغير الاضافات على ان اقول ما ذكره
من انه يعلم من كلام الشيخ ان الموجودات الكائنة الفاسدة لا ينكشف عنده الا بالصور الكلية حق لا ريب فيه وكذا ما ذكره من انه يظهر
من كلامه هنا انها لا ينكشف عنده تعالى باعتبار وجودها العيني لا في الجزئيات ولا الكليات مدركة بالصور الكلية المجردة كما هو مذهب الشيخ
القائلين بالعلم الحصولي للواجب تعالى لم يلزم عدم تكثر فيه تعالى ثم على الصور المتجددة بوجودها الخارجية من الطاهر بعد ابطال
ارتسام الصور في ذاته تعالى ان الموجودات مطلقا سواء كانت الفاعلات المبدعات الكائنات الفاسدات موجودات عينية
ليست معلومة له الا بالصور فعلها فهو المعلوم بالذات والمعلوم بالذات هنا انما هو صورها الحاصلة في ذاته لان الموجودات ما ذكره ان في ذلك
كونه منعكس حقيقة الحال فيه واما ما ذكره من انه واجب الوجود عالم بكل موجود عيني وكل صورة حسية وعقلية حيث كونها موجودة فهو على اصل
من ان معلومية الاشياء للواجب بالعلم الاشراقي الحضوري انما هو بحسب وجودها في الخارج فلا يكون معلومة الا بالعلم الاجمالي
الثابت لها من ذات الواجب بحسب تعدد ذلك الاشياء عنه فينكشف وقد عرفت ضعف هذا المذهب وضعف ما اعترضه على كونها منكشفة عنده
واما ما ذكره من ثبوت ما ذكره في كلام الشيخ يعقوب والنجم كل التعجب من هذا القائل الى اخره من وجه ان الواجب يكون جاهلا بحقيقة
الفعول من غير حرف سيئ يخفى عنه لا يستبعد ان حضور العلم الحصولي ولا في خارج نفسها النحو الخاص من العلم من اكمل الاسباب على
وما يمكن نفي العلم بهما اعلم ان ذلك من الحضور باعتبار الوجود العيني كما يصح به والمادة انه كون مستند لكل وجود وعدم شيء
مع علمه بنحو خاص اخر غير كلي لا يوجب ان يكون جميع الاشياء حاضرة عنده بوجوداتها العينية فالتناقض غير لازم في كلام الشيخ وان كان
الغول بكون علمه كليا وعدم كون الاشياء منكشفة عنده بوجوداتها باطلا واما ما ذكره من ان قوله تعالى ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب
مبين اشارة الى الحضور باعتبار الوجود العيني المقدم على الا بداع الى انه المراد بالكتاب المبين ذوات المبادي العالية اغتشاشها
بصور الموجودات جميعا في ما اخره انه يمكن ان يكون الكتاب المبين عبارة عن ذلك او عن ذوات المبادي العالية باعتبار
اشتمالها على صور الموجودات فانه في ما اخره لم يمكن ذوات الاشياء بوجوداتها العينية منكشفة عنده ازلا وابدا لكن يكون صورها
المرتسمة الى مرتكز منكشفة عنده واما وفقا يمكن ان يكون الكتاب المبين على هذا المذهب على هو ما جعله الغير
لوح الوجود باعتبار حضورها فيه دفعة واحدة او مرة مرتبة فيه وبعد عنه باللوح المحفوظ ان يكون علم الرب
ربي بعد بعد ذلك الكائنات في لوح العقل الاول بارادة نحو المطلقة باضافة الموجودات والجزئيات على الدوام ويكون اللوح
المحفوظ عبارة عما ذكرنا والكتاب المبين عبارة عن طول الزمان ومنتهى المادة الكلية باعتبار انتقاشها بالصور
في الكون تدريجا كل في وقته وقد يكون العلم باعتبار اللوح المحفوظ والثاني عبارة عن الكتاب المبين بالعين الثانية
لا يعقلها ولا يعلمه التغير والعدد بتعلقه واما ما ذكره من ان التغير حضوري انما يكون من نحو الاستدلال والاضافات
ففيه ما عرفت من ان التغير حضوري انما هو فيما بينها وبعضها بالنسبة الى بعض لا بالنسبة اليه فانها جميعا

[illegible]

بانه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ان القول بان مناط الكلية والجزئية نحو من الادراك تفاوت في المدرك بعيد وهو مبني على ان [illegible] الشخص [illegible] في الجواب [illegible] الشخص
والنوع [illegible] المطلوب السؤال [illegible] المشتركة [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] المناط الكلية والجزئية نحو
[illegible] الشخص
[illegible]
[illegible]

[illegible]

الاشياء جزئيات والكليات [illegible]
[illegible]

[illegible]

حضوراته على ما هو عليه من الكشف في الاشياء الكلية كلياتها وجزئياتها بما هي عليه نحو الوجه الذي [illegible] وبدل [illegible] ولا يلزم التغير في المعلومات ثم [illegible]
على ما نفس وجودات الاشياء المعلومة المتغيرة كما اشار اليه هذا العلامة لزم التغير في علمه [illegible] لكن علم الواجب ممكنا لا واجبا ولزم الافعال
لكن علمه عين ذاته [illegible] وقد عرفت [illegible] الصفات الكمالية له [illegible] ذاته [illegible] اذا كانت معلومة بالعلم المتقدم
على الايجاد لكن معلومة بالعرض [illegible] الاشياء واذا كانت معلومة بالعلم الحضوري المتقدم كما هو مذهب الفلاسفة يلزم لكن الحوادث المتغيرة الموجودة
في الخارج معلومة بالعرض لكن العلوم الذاتية [illegible] وسائط الكلية [illegible] ما ذكره هذا العلامة من ان مناط الانكشاف بالذات هو وجودات
الاشياء ولكن الاشياء معلومة بالذات [illegible] الوجود [illegible] يلزم ان يكون الاشياء معلومة بالعرض بالعلم المتقدم على الايجاد وان كان هذا
العلم المتقدم حضوريا لانه لكن [illegible] على [illegible] وجودات الاشياء [illegible] مناط الانكشاف
وانما مناطه هو ذاته [illegible] لكن الاشياء معلومة بالذات بالعلم المتقدم الحضوري التفصيلي ولكن [illegible]
ولا يكون العلم [illegible] قال العلامة [illegible] من علم [illegible] الانكشاف [illegible] الانكشاف [illegible]
[illegible] العلم المتقدم
على الايجادات [illegible] الكلام [illegible] العلم الذي هو مع الايجاد وهو الصورات الزمانية [illegible]
قبل الايجادات وان كان [illegible] العلم الذي هو مع الايجادات لكن المشخص [illegible] التشخص [illegible]
المادية [illegible] متعلقات هذا العلم الذي هو [illegible] لما عرفت من ان العلم التفصيلي [illegible]
الحضوري [illegible] العلم التفصيلي الواجب [illegible] الموجودات الخارجية [illegible]
التشخص [illegible] هذا العلم [illegible] الفلاسفة [illegible]
تعلق علمه [illegible] هذا المشخص [illegible] التفصيلي الذي هو مع الايجادات [illegible]
مذهبهم [illegible] المشخص [illegible] العلم [illegible] الجزئيات
المادية بصورها الجزئية المشخصة [illegible] العلم الذي هو مع الايجادات الجزئيات [illegible] العلم
[illegible] العلم المتقدم على الايجاد [illegible] العلم الحضوري الكلي المتقدم على الايجاد الموجودات كلية كانت او جزئية [illegible]
[illegible] المشخص [illegible] بالعلم [illegible] العلم الصوري الكلي الذي هو [illegible]
لان هذا العلم الكلي [illegible] العلم الحضوري [illegible] العلم الصوري الكلي
[illegible] العلم التفصيلي [illegible] العلم الحضوري [illegible] العلم الصوري او العلم التفصيلي [illegible]
[illegible] المتغيرات [illegible] العلم [illegible] العلوم [illegible] العلم الاجمالي التفصيلي
[illegible] الفلاسفة [illegible]
[illegible] المشخص [illegible] العلم الذي هو [illegible] وجودات الواجب [illegible] العلم
الكلي او العلم التفصيلي [illegible] الموجودات الخارجية [illegible]
[illegible] العلم [illegible] العلم التفصيلي [illegible] الارتسام [illegible]
[illegible] الجزئيات المتغيرة [illegible] بكلام هذا العلامة [illegible]
على [illegible] العلم التفصيلي
[illegible] وجودات الاشياء المتغيرة [illegible] ذاته [illegible]

وتميز فما ذكره من ان كلام الشارح في الكشف ليس الا في العلم الذي مع الايجاد وهو الصورات الزمانية الذي هو متحقق قبل الايجاد
وهو الصورات الزمانية الذي متحقق قبل الايجاد [illegible] الانكشاف [illegible]
وجودية حقيقية [illegible] والنسبة اليه [illegible] وجودي [illegible] التغير في المتجدد
في الاضافات [illegible] النسبة [illegible] المتجدد [illegible]
يلزم [illegible] التكثير [illegible] العلامة المذكور [illegible] بكلامه المذكور [illegible] هذا [illegible]
[illegible] العلم المتقدم على الايجاد [illegible]
بالعلم الذي هو الصور المتجددة الزمانية مع القول [illegible] وذلك [illegible]
جميع الامور الممكنة الموجودة [illegible] العلم الذي هو الصور الزمانية الذي هو باعتبار الوجود العيني [illegible]
التأملت [illegible] الحصوليين [illegible] المادية الجزئية من حيث
انها جزئيات [illegible] العلم الحصولي الصوري ليس [illegible]
الاشياء [illegible] الكلية كانت او جزئية مجردة كانت او مادية [illegible] الكلية و
الجزئية [illegible] المتجدد [illegible]
الحصوليين [illegible] العلم [illegible] هذا العلامة [illegible] العلم الحضوري المتجدد الزمانية
[illegible] العلم الذي هو الصورات الزمانية الذي هو باعتبار الوجود العيني [illegible] المتجددة [illegible]
[illegible] المتجددة [illegible] العلوم [illegible]
[illegible] المتجددة [illegible]
[illegible] هذا الكلام [illegible] الطريق [illegible]
[illegible] طريق [illegible] الفلاسفة [illegible] العلوم المجردة [illegible]
[illegible] العلوم [illegible] الطبيعة [illegible] الكلام [illegible] المادة [illegible]
[illegible] المحسوس والمتخيل [illegible] الصورة الحسية والخيالية [illegible]
[illegible] الفلاسفة [illegible] وهو صحيح كلام
[illegible] العلوم المجردة [illegible] المعلوم الذي [illegible] مجردة [illegible]
المادية [illegible] العقول المفارقة [illegible] المعلوم الذي [illegible] مقارنة [illegible]
للمادة [illegible] النفس الناطقة [illegible] مقارنة [illegible] مقارنة [illegible] مجردة
[illegible] الطبيعة الموجودة [illegible] المادية [illegible] معقولة [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible] هذا العلامة [illegible]
[illegible] هذا الكلام [illegible] الحواس [illegible]
والمتخيلات [illegible] المحسوسات والمتخيلات [illegible] الحضور العيني [illegible]

لم ينفوا ذلك كما يعلم من التأمل فيما نقلنا عن صاحب الشفاء وفيما قاله في الاشارات وهو قوله والواجب الوجود يجب ان لا يكون علمه بالجزئيات علما زمانيا حتى
يدخل فيه الآن والماضي والمستقبل فيعرض لصفة ذاته ان تتغير بل يجب ان يكون علمه بالجزئيات على الوجه المقدس العالي عن الزمان والدهر وقوله
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

٢٧١

لا و تصور الشيخ البعيد او الكلي بالحس كما هو اظهر في الشركة فيه وان كان اكثر صفاته بل جميعها الا المعهود لي وانا عرفنا بتصور معين
وانه بحيث يمنع فرض الشركة فيه وفيه انه يمنع الفائق فرضها بحسب حصول الادراك لا علم بما ذهب اليه الحكماء من ان علمه بالجزئي
على الوجه الكلي اشارة الى ان علمه بالجزئي على النحو الثاني ولا يلزم من ذلك ان يخرج من علمه الشامل معلوم الجزئي كما توهم جمع من الناس
وشنع على الحكماء بذلك بل جميع المفهومات جزئيا كان او كليا معلوم له بجميع الوجوه غاية الامر ان علمه بالجزئي على النحو لا يمنع من فرض الشركة
كما لا يمنع من المثال المضروب عنه وانا فرضنا ذلك اقول حاصل كلام بعض المحققين ان ما يدرك العقل يكون كليا وما يدرك الحس يكون
جزئيا وما يدرك الحس يكون جزئيا وان كان ما يدرك في الصورة واما مناط الكلية والجزئية هو الادراك العقلي او الحسي ولا يخرج عنه
الادراك العقلي بكون مدركه في الادراك الحسي من المدرك واحدا وان كان احد الادراكين من نوع الآخر ادراكه والامر مخالفة وحاصل
هذا الكلام ما لا يرد من التخليل في التشخص العقلي في عبارته لا يمكن حاصله ان الادراك الكلي اذا لم يمنع من فرض الشركة
فالامر كما انه عنه يلزم البتة ان يتحقق في الادراك الثاني ما تحقق في الادراك الاول بحكم يعني ومن ثم لم يمنع الاشتراك
وجود اختلاف المدرك بكونه متعلقا الاول وجميع الثاني لا يصح ذلك لان تمكن كيفيه ادراك العقل كليا وادراك الحس جزئيا
ولكن يقول مناط الفرق بين الكلية والجزئية لا يمكن ان يكون التفاوت في المدرك بالجملة يكون كلما يدرك العقل كليا وكلما
مدرك الحس جزئيا والا لم يحكم بتعقل الجزئيات مع انه يدركها بالعلم الحضوري الانكشافي كما لا يخفى فلا بد ان يكون
التفاوت في المدرك بالنفع والحاصل ان منع فرض الشركة في الادراك الجزئي وعدمه في الادراك الكلي لا بد
ان يحصل في المعنى المكنى من جانب المدرك بالحس او من جانب المدرك بالعقل والاول باطل لما ذكر وان المدرك سواء كان عقلا او
غيره اذا ادرك الشيء بجميع خصوصياته وتشخصاته ونحو وجوده الخارجي منع ذلك لا محالة من فرض الشركة فيه كما لا يخفى
كيف المعنى من جانب المدرك بالعقل وما هو الا ادراك اخر به لا يدرك بهذا النحو الادراك الكلي وهو الشخص الذي يبصر المبصر
جزئية اذا عرفت ذلك فنقول ان الادراك الكلي لا يتناول الشخص بل الشخص يخرج عنه فلا بد من التشخص في الشيء
على مستلزم للكلية ما يعمل الحق ان الشخص ليس امرا زائدا على الماهية في الخارج بل هو عين الماهية جزئية لا يلحق بالصور
والعوارض المكتنفة بالشخص وهو عبارة عن الخصوصيات الاحاطة الكلية وما لو هو نفسه كالوجود فهو بعينه الشخص جزئية لا
تحقق لحصول الشيء الخارجي فالحق ان الشخص انما هو نحو الوجود الخارجي الشخصي لا بنحو الارتباط والاحاطة بمناط الجزئية الذي يمنع فرض
المفهوم انما هو ادراك ذلك النحو من الارتباط والوجه الخاص من الادراك المرتبط بهذا النحو الخاص من الارتباط ومناط الكلية انما
هو عدم الموانع في المفهوم انما هو الادراك لا بهذا النحو فالاشياء الموجودة في الخارج بحسب الخارج وجوداتها الخارجية كلها
الشخصية فان ادركت بالعلم الحضوري او بالصورة الحاكية لنحو الارتباط الخارجي كما في الصورة الخيالية كانت جزئيات
وان ادركت بالصورة الغير الحاكية لنحو الارتباط كما يكون الصورة الحضورية او الصورية حاكية عن نفس الماهية لا عن نحو
وجودها وارتباطها الخاص كانت كليات فمناط الجزئية هو ادراك نحو الارتباط سواء كان بالحس او بغيره ومناط
الكلية ادراك عدم ذلك النحو من الارتباط ثم نقول لا ريب في انه على القول بالعلم الحضوري لمن هو عنه نحو الوجه الخارجي
للاشياء وارتباطها الخاصة على علمها سواء كانت الاشياء ماديات او مجردات والصور العقلية الكلية غير حاكية

٢٧٢

عن نحو الوقوع الخارجي للاشياء وان كانت مجردة ومع ذلك قد يخصص نفي العلم بالجزئيات على الوجه الجزئي بالماديات
والحوادث الجزئية وما ذلك الا لتحقق الماديات لان توهم امتناع حكاية الصورة العقلية عن نحو الوقوع الخارجي انما
هو في الماديات لا في المجردات ولا يخفى ضعفه واذا ثبت ذلك ففي العلم الحصولي نحو وجودها الخارجي وارتباطها نقول لا ريب
في ان من علم ان العلم الحصولي مستلزم لذلك بان يعلم ان الصورة العقلية الكلية حاكية عن نحو الوقوع الخارجي في مادة
المعقولة يجوز تكثره لانه صحيح حمله على كثيرين بصفة واقعية انه يجمع الاشياء ولا يكون نحوها الخارجي امرا متحققا في نفس
الامر وان كان اعتباريا فليس بهذا الاعتبار قد يصحح حمله على كثيرين اشياء في الخارج الواقع فرجحه على فرع مما فرع امر واقعي
عن علمه ان العلم بذلك الاستلزام بعد ما توهم ان الصورة العقلية الكلية حاكية عن نحو الوقوع الخارجي فلا يجوز التكثر من جهة
وان صح الحكم والشيخ لا يمنع الا ما يقتضيه هو الحق وان اخطأ الطريق ثم نقول لا ريب في ان الحكماء المصوبين لم يثبتوا
الاستلزام المذكور وجعلها اي الصورة العقلية حاكية عن التشخص ومتناولة له سواء كان التشخص نحو الوقوع الخارجي او غيره
وفي عبارات الشيخ تصريحات بذلك كتصريحه بانه لا يعزب عنه مثقال ذرة وتصريحه بتعلقه بالموجودات كلها حاصلها
وكمنها وزائلها وابدها ودائمها وفاسدها وكلها وجزئها الى اقصى الوجود وتصريحه بانه سبحانه يعرف الشخص مع احواله
بشخصه وهو فيما التشخص ومحله الشيخ واماثال ذلك العبارات في كلامه كثيرة ومع لا يصح التكفير وان صح التخطئة و
الشيخ نعم لما اختاره من ادراك نحو الوقوع الخارجي انما هو بالعلم الحضوري فان جميع الجزئيات يمكن ان يدرك
بالنحو الجزئي بالعلم الحضوري الانكشافي والممتنع ادراكها بالوجه الجزئي انما هو بالعلم الحصولي الكلي فما ذكره
المحقق الدواني في السبعيات والمحقق الشيخ في مطارحاته ان الحكم بجزئيتها اي الادراك على الوجه الجزئي انما هو بالاحساس
ظاهر الفساد والمثال الذي اورده السيد الشيخ في تعليقاته انما يكون جزئيا لادراكه بنحو خاص في الخارج
بسبب الاحساس بالخصوصية الحسية وعدم امكان ادراك العظمة جزئية بنحو اخر غير ذلك كمكنك الاطلاع
الحضوري بما يؤدي الاحساس الا ادراكها جزئية ولو امكن تعلمك بما علمته وذلك من النحو الخاص الوقوعي لكان ادراكه ايضا
جزئيا مع برد على ما تمسك به من ان تصور الشيخ البعيد او الكلي بالحس انما الادراك الذي هو مانع عن فرض
الاشتراك انما هو العلم بنحو وقوع الشيء الخارجي لا بهيئته او باكثر صفاته حيث حصل ذلك العلم لزم وقوع
الشيء في الخارج سواء كان بالحس او بالعلم الحضوري لكان جزئيا مانعا عن فرض الاشتراك وجهلنا بالكيفية وتحقق
لا يقدح في كونه مانعا عن الاشتراك في ما قررناه وحققناه من رجوع الفلاسفة الى العلم الحصولي ولزوم كونه كليا
ورجوع التشخص عنه ظهر بطلان توجيههم ذكره بعض الفلاسفة في علم العوالم يكون علم الواجب بالجزئيات
على الوجه الكلي دون الجزئي هو ما ذهب اليه المحقق الطوسي وهو ان مرادهم بالعقل هاهنا واجب الوجود يعلم الجزئيات
بوجه كلي لا جزئي لانه لو علم الجزئيات بالكلية لرجعها حيث لا يعزب عنه شيء منها الا انه لو علم بعضها و
يفوت عنه بعض آخر كما هو شأن الممكن وقد تقدم ما يرد عليه بهذا التوجيه مفصلا وتعقيبنا ما اورد عليه في ما قبل

كلام الفلاسفة بيان الجزئيات بالبحث في وجهين الحق منها ما نبه عليه وثانيهما من صفات الممكنات ومعنى الجزء وهو ان مرادهم بالقول
بان واجب الوجود يعلم الجزئيات بوجه كلي انه يعلم الجزئيات بوجه لا يتغير به العلم بها ويرد عليه نقصان
على ما اورد على الوجه الاول [illegible] بعينه [illegible] عليه فان الانفعال من وجه كلي ولو بوجه كلي [illegible] بالحكم من قبيل الانفعال
من الصفات المعنى لا دلالة له عليه اصلا [illegible] واما كان الانفعال ممكنا لو كان [illegible] في الوجه الكلي او في وجه كلي على
سبيل الاضافة [illegible] ما ذكرناه من القول بان علم [illegible] وكذا القول بعلم الاجمالي والتفصيلي
واما الحق فيما [illegible] ان علم الواجب سبحانه تام [illegible] حضوري تفصيلي [illegible] ومقدم على الخلق الاشياء بعلم [illegible]
كما بها [illegible] على [illegible] المتعلق بالاشياء [illegible]
[illegible] الحق [illegible] الانكشاف [illegible] لحدوث الاشياء [illegible]
الى المحقق الطوسي وان [illegible] انكشاف الاشياء وحضورها [illegible] وجودها [illegible] على الوجه الخارجي كونها
لوازم ذاته ومقتضيات وجوده [illegible] في الازل [illegible] على ما مر مفصلا وهذا هو الذي دل عليه قواطع
البرهان وشهد به [illegible] القرآن ونطقت به الاخبار الواردة عن النبي وآله الكرام عليهم السلام كما عرفت مفصلا هذا واما
[illegible] فان الواجب [illegible] الحوادث [illegible] علم الواجب [illegible] الحوادث قبل وقوعها
لزم ان يكون تلك الحوادث ممكنة واجبة معا [illegible] الوجوب [illegible] الامكان [illegible] انها ممكنة لكونها حادثة
واجبة الوجوب وجودها [illegible] العلم [illegible] وعدم جواز [illegible] واجبة والحكم ان لا يوجب [illegible]
والظاهر [illegible] هذا الدليل لا اختصاص له بالحوادث [illegible] الممكنات مطلقا سواء كانت قديمة او حادثة
[illegible] او [illegible] الوجوب [illegible] الامكان [illegible] وذلك [illegible] الوجوب الغيري [illegible]
الامكان الذاتي [illegible] وجوب [illegible] العلم [illegible] المعلوم [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الحادث [illegible] الحوادث [illegible]
[illegible] العلة [illegible] مطلق [illegible] المستدل [illegible]
بالنسبة الى الوجوب [illegible] المستدل [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible] الوجوب [illegible] العلم [illegible]
يلزم ان يكون [illegible] العلة المخصوصة [illegible] المستدل [illegible]
كلام المورد [illegible] المنع [illegible] السابق [illegible] المعلوم [illegible] الوجه
الواقع [illegible] الوجوب [illegible] الحادث [illegible] العلم [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] الوجوب [illegible] الحوادث [illegible]
واجبة [illegible] الجواب المذكور [illegible] العلم الذي يكون تابعا للمعلوم هو العلم الانفعالي [illegible] العلم الفعلي [illegible] سببا للمعلوم

فيكون المعلوم [illegible] دون العكس واما العلم الانفعالي [illegible] المعلوم [illegible] فيكون تابعا [illegible] ومناط
علم الواجب سبحانه بذاته وبجميع الاشياء ليس الا ذاته بذاته فعلية [illegible] وليس له علم انفعالي اصلا فالقول بان علمه تابع للمعلوم
لا وجه له اصلا [illegible] بالاشياء ليس الا علما فعليا [illegible] العلم [illegible] المعلوم [illegible] التابعية
الانفعال [illegible] ما ذكره العلامة الطوسي [illegible] المراد بالتابعية [illegible] المعلوم [illegible] التوازن
والتطابق [illegible] العلم [illegible] المعلوم [illegible] فيكون المعلوم [illegible] العلم [illegible]
الحكاية [illegible] العلم [illegible] المعلوم [illegible] الحكاية [illegible]
[illegible] فيما [illegible] السابقة [illegible] الاول [illegible] الشبهة
المذكورة ليس بصحيح [illegible] الوجوب الغيري [illegible] الامكان الذاتي فالحوادث ممكنة [illegible] واجبة لغيرها
والى هذا الجواب اشار المحقق الطوسي [illegible] الوجوب [illegible] الامكان [illegible] وهذا الجواب
الصحيح [illegible] المذكورة [illegible] الوجوب [illegible] والامكان [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] الامكان [illegible] الحوادث [illegible] والعلم [illegible]
مطلقا [illegible] جميع الموجودات [illegible] افعال العباد [illegible] علم [illegible] الواجب
واجبة [illegible] الحوادث [illegible]
العبد [illegible] الوجوب [illegible] القسم الاول [illegible] الاسباب
[illegible] قال المحقق الطوسي [illegible] رسالة العلم [illegible] الاسباب الاول [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] بالجبر [illegible] مطلقا [illegible] الفعل [illegible] قدرته
[illegible] الاعتبار [illegible] التفويض [illegible] ليس بصحيح [illegible] الفعل [illegible] اسباب
كلها [illegible] والحق [illegible] لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين الامرين [illegible] المراد
بالاسباب الاول [illegible] الاسباب [illegible] مثلا اذا اراد زيد ان يكتب فالقلم
والمداد والقرطاس وما اشبهها [illegible] زيد [illegible] قدرته [illegible]
[illegible] زيد وقدرته [illegible] الحركات [illegible] الكتابة [illegible] حركات زيد
والاسباب [illegible] الاول [illegible] كلام المحقق [illegible] العبد [illegible] قدرة
العبد [illegible] العبد [illegible] فعله [illegible]
[illegible] لا جبر ولا تفويض ولكن امر
بين الامرين [illegible] ما ذكره هذا المحقق [illegible] العبد [illegible] العبد [illegible]
والتفويض [illegible] فعله [illegible] الامر [illegible] كون العبد
[illegible] بقدرة العبد واختياره وكون قدرته واختياره [illegible] الاسباب [illegible] الاضطرار
[illegible] على الاختيار [illegible] مطلقا ولا [illegible] مطلقا [illegible] مراد المحقق [illegible]

في التجريد من قوله ويمكن اجتماع الوجوب والاطلاق باعتبارين اي في نفس فعل العبد من الحوادث لكن الوجوب فيه بالنظر الى العلم بالاصلح والاطلاق
فيه بالنظر الى ذاته وفي فعل العبد فالوجوب فيه بالنظر الى الاسباب الاول ومن جملتها ارادته وعلمه والاطلاق بالنظر الى الآلات
القريبة ومن جملتها ارادة العبد ومواقف وكذا قال الجبائي فان قيل هل لنا قدرة على الفعل ام لا فنقول ان لنا قدرة على الفعل
بالقياس الى الكل فليس لنا قدرة الا على المقدور الذي علم واحد الوجب صدوره منا وهو من الاسباب لا باعتبار نا ماه منهم
ونوضح الكلام بعبارة اخرى ان لنا قدرة على الفعل بالقياس الى كل واحد واحد من الاحاد الذي هي في سلسلة الاسباب ولم يدخل
في صدور الفعل اذا اعتبر منفردا او مع قطع النظر عما يقتضيه منها الا ان من جملتها قدرتنا واختيارنا وارادتنا وهي مقدورة لنا
وان اما القياس الى الكل فمن حيث هو مجموع سلسلة الاسباب من جملة القدرة واسبابها القريبة والبعيدة والاسباب التي تحتاج تلك
الى قوانها فليس لنا قدرة الا على المقدور الذي علم انه يصدر عنا بالقدرة والاختيار وصدوره علم انه صدوره عنا
وهو فعل اسباب الفعل منها الى اختيارنا انه يحصل عنا الفعل متحتم في كونه الوجوب بالقياس الى جميع الاسباب التي من جملتها
قدرتنا واختيارنا والاطلاق بالنسبة الى الذوات الخصوصة مع قطع النظر عن اصل تلك الاسباب بالنسبة الى قدرة القادر من حيث
انها قدرة في نفس الهيام ام آخر من الامور المرجحة لاحد طرفيها على الآخر والحاصل ان قدرة العبد من جملة الاسباب والوسط
من حيث قدرة العبد مع قطع جميع الاسباب المتسلسلة المنتهية الى ذلك الفعل يعني مقدورا له واما الوجوب فمن حيث صدوره مع جميع الاسباب
المتسلسلة المنتهية الى ذلك الفعل وصدور تلك الافعال عنه وليس مقدورا للعبد ثم تفصيل الكلام في هذا المقام وتحقيق القول في هذا
المرام فقد تخفى مع التفصيل والابرام — اتفق كافة اهل الاديان وجمهور العقلاء على انه تعالى حي
سميع بصير والمعنى بعد اطلاق الحي عليه ثم الحي في الحيوان عبارة عن صفة تقتضي الحس والحركة الارادية فاطلاقه بهذا
المعنى عليه تعالى ادراك الحس وحركة الحركة مستلزم من قوى جسمانية ولا ريب في تنزهه تعالى عن الحي بهذا المعنى
فاختلف العقلاء في معنى الحي الذي يطلق عليه تعالى فقال جمهور المتكلمين انه صفة توجب صحة العلم والقدرة وقال الحكماء
وبعض المعتزلة انه كونه بحيث يصح ان يعلم ويقدر ولا ريب في قول المتكلمين لاحاجة الى اثبات صفة زائدة على ذاته تعالى فالحق
ما ذهب اليه الحكماء ومعنى ذلك هو ما اشار اليه الجبائي بقوله الحي هو الدراك الفعال وهذان الوصفان له تعالى بذاته وبعض قوله
بذاته اي وجوده هو كونه بحيث يصدر عنه افعال الحيوة وسمع ذلك في الحي اي كونه بحيث يصدر عنه العلم والادراك
وذلك على وجوه اذ لعدم الوجهان اي لكونه وجه حيوته فالثاني ان يكون حيوة التي هي زائدة على وجه كحيوة الانسان فانها
لم ينضم الى الجسم النفس لم يوصف ذلك الجسم بالحيوة ولكان وجه الحيوة هي حيوة للذات كل جسم حيا وقد عرفت ان الحيوة
حيوته فان انبثت بكونه بحيث يصدر عنه افعال الحي اي ادراك لا زائد اي الحيوة سببا وحيث ولا افعال والآثار
القادرة من العلم والقدرة والحس والحركة وعدد ذلك في هذا العبد في الحيوان صفة زائدة على ذاته واما في الواجب
فاطلاقه ليس الا ذاته لان ذاته تعالى يتعلق ويعلم فذاته حيوته قال بعض المحققين ان الواجب الموصوف ما يكون الشيء
باعتبار موجودا او صفة للواجب لما كان باعتبار ذاته موجودا كان وجه الموصوف عين ذاته وكذلك السمع

الحقيقية من العلم والارادة وغيرهما فانها عين ذاته تعالى ولا تغاير بينها الا بالاعتبار كما لا يخفى انتهى واشار الى ان مسئلة عينية الصفات
هو المذهب الحق المتقدم في بعض كلماتنا وهذه المسئلة اعني مسئلة عينية الصفات وان لم يكن هنا موضع بيانها الا ان هذا المقام يقتضي
ان نتعرض لبيانها هنا اذ لاهل سوء الفهم ان يعترض هنا نقلا المذهب المعروف في تصحيح عينية الصفات منها الاول ما اشار
اليه بقوله الغائب وهو المذهب الحق المنصور وبيانه ان ذاته تعالى مصدر لجميع الصفات فهي ذاته نائبة منابها ومناط ومصحح لها
فرد الكل واما الصفات فان ذاته ليس بصفة زائدة على ذاته كما هو في غيره بل وصف العلم والعلم والجود والقدرة والارادة
واما الكل فليس كذلك لاجل الصفات التي يستلزمها معان متميزة في تلك الحيثية لو تحققت الا انه السبيل الى اصل الحقيقة التي هي صرف
الوجود الخالص المحض فانها لا يتم تركيب ولكن ذاتا احدية واحدة ووصفه كذلك في التعلقات الى الاول لانكشاف تلك
تكثر صفاته لاجل وانتفاء صفاته اذا صحت كلمح بمعنى الصفة الانتزاعية بل يكون قدرته صفة وصفة قدرته ويكون وجها
اخر من حيث هو قادر وعالم من حيث هو حي وكذا الحال في سائر صفاته فالمعنى الواحد منشأ لو قدرته وما يرادف الصفة
جيد لجميع الصفات اذ لا اوصاف بها كثير صفاته بعضها حقيقية كالعلم والقدرة والحياة وما يرى على ذاته من علم ان
يعترف ذاته من حيث حقيقته بشيء لا تزاحمها عنه ومصداق لحملها عليه ومطابق الحكم بها عليه ولا ملاحظة امر آخر زائد عليه قائم به
او متحد عنه من حيثية ذاته تعالى يعني بعينها حيثية جميع صفاته الكمالية فليس له صفة زائدة في تلك الصفات على ذاته
ممن يعني بهذا الاسم المعنى فهو سبحانه يستحق اطلاق هذه الاسماء لا لحيثية امر وراء الحقيقة ذاته وبهذا نسبه في صفة كمال
والمدعية والحيوة والارادة واشباهها وهذه الصفات زائدة على ذاته مغايرة عنه وعدها نسبة اليه الا بالاضافات
لا يمكن ان تكون من الحقائق المنفصلة ولكن من الحقائق المتحدة في جميع الذوات والاحوال بوحدانية كونها زائدة عليها في
الواجب بعينه لما لم يكن لم نتبع الصفات الاضافية بل تكون في ذاته بحيثية منه هذه الصفات وهو انه هو كذلك
بنفس ذاته في كمال ليس الا صفاته لا عن ذاتها بنسبة محضة كالقدوسية والفردية والازلية وغيرها والانفعال على كل
الانفعال بصفات النقص ومعنى الحقيقية لا تكثر ولا تتعدد والا الاوصاف فيها الا انه الشيء لم يكون كلها منحصرة حيثية
وانتفاء اي بعينها حيثية الذات في ذاته عدمه كمال فردية يستحق هذه الاسماء لا لحيثية امر وراء حيثية ذاته واما العلم
الذاتي وجوده كله وهو بكله علم كله قدرة كله حي كله لا ان شيئا منه وجهة منه علم وشيئا آخر وجهة منه قدرة ليلزم التركيب
في ذاته الحقيقي ولا يصح الا باعتبار التنافي لوجوب الوجه ولا ان شيئا منه علم وشيئا آخر منه قدرة ليلزم التكثر في صفاته الحقيقية
ويكون محلا للاعراض حكم الانصاف بها من حيثية ذاته وهو بذاته البسيطة التي لا تكثر ولا انفكاك فيها اصلا هي بعينها حيثيات
الحقيقة نعم في التعبير هنا تقارب وترتب لفظي اعتبار الذهني ولا ملاحظة العقل لاجل الطباع لكمالاته من حيث هو حيث ولا تأثر وجوده
كله كذلك من حيث هو منشأ الانكشاف للاشياء كله ومن حيث هو منشأ لنفس الممكنات كل قدرة كله ومن حيث هو سبب ارتباط العلل
القائم اعني النظام الاكمل والاصلح كان العالم من وجوب صدوره عنه ارادة كله وقس عليها غيرها وجميعها راجعة الى حيثية وجوده التي
هي مبدأ حيثيته وانه واما صفاته الاضافية لم تبعد لا تكثر معانيها وان كانت زائدة على ذاته وكذا صفاته السلبية فان اضافاته الى الاشياء
وان تعددت اسبابها واختلفت لكن كلها ترجع الى معنى واحد واضافة واحدة هي قيومية الايجابية للاشياء بجميع الاضافات

كالرازقية والخالقية والمصورية ونحو ذلك وتغايرها بتغاير الاشياء المضاف اليها وترتبها بحسب ترتبها كثرت صفة تبعا لها فسبحانه بعينه
رازقية والعكس من الجهتين رحمة ولطفه والعكس بصفاته الاضافية وان كانت ذات اسامي مختلفة والاولى صفات اصناف حيثيات في ذاته
فيتكثر ذاته الاحدية بها تعالى عن ذلك علوا كبيرا او التعددات والجهات الواقعة فيها انما هي بالقياس الى الاشياء المتعلقة بها المتعددة والمتجددة
في انفسها وبالقياس بعضها الى بعض لا بالنسبة الى ذاته تعالى كما قد مر ذكره كما قيل ليس عند ربك صباح ولا مساء اي ليس الواجب المتعالي
عن وصف التغير الى التجدد للامور المتجددة المتعاقبة نسبة واحدة ومعية قيومية غير زمانية والاتحاد انما هو لها الاشياء والصادرة واحدة
بحسب المفهوم وهي المرتبة ترتب الاسباب والمسببات ... العلولات الواقعة في سلسلة الايجاد والمنتهية الى الواجب تعالى الذي لها السلسلة
الطولية ولا يوجب تعدد في ذاته كما لا يوجب صدور معلولات كثيرة المترتبة انثلاما فيه وفيه ... المقصود بهذا معنى قول ائمتنا بالنسبة
الاول الى الثاني اي جميع النسب المتعددة بحسب تعدد الاشياء الواقعة في سلسلة الاعداد التي لها السلسلة الوجودية فلا يوجب تعدد له
فانه كما لا يوجب صدور الكثرات عنه كثرة ولا ... بالذات ولا الصفات السلبية من النقائص ... تكثرا وتعددا في جميع انحاء
سلب واحد هو سلب الامكان عنه وسلب ... هو سلب جميع النقائص عنه وسلب ... موجب
الوجود له وهو سلب جميع السلوب عنه لانه ان يكون ببعضها لا بالبعض الاخر وسلب بعض ... وليس
التركيب فيه ذاته او في صفاته الحقيقية الكمالية كسلب الوحدة والعادمة والتجزية والتركيب من الانسان فان صدق كل منها
لا يدل على معنى واحد من المعاني المتحققة فيه كالجوهرية والتحيز والحيوة والنطق كما لا يسلب للمادية عنه للمدرسة عنه ... للحرية
المدرية ونحو ذلك اذ جميعها انه لا يكون فيه شيء منها الا معان مختلفة في الانسان بل راجعة الى معنى واحد وهو الوجود الخاص والي ذاته
منشأ لجميع صفاته وصفاته الحقيقية محققة في مرتبة ذاته وصفاته الاضافية متأخرة عن ذاته اي تأخرها لا يوجب نقصانا لان الصفات
الاضافية ليست كمالات حقيقية له بل انما هي اضافات ... سواء كانت حقيقية او اضافية لا يوجب تكثرا وتركيبا واختلاف
جهات وحيثيات فيه لانه الصفات الاضافية كلها راجعة الى اضافة واحدة مصححة لجميع الاضافات المختلفة وهي اضافة المبدئية
والقيومية فان معنى القيومية يتبعها الخالقية والرازقية والمصورية ونحو ذلك كذا السلوب كلها راجعة الى سلب واحد يصحح جميع
السلوب وهو سلب الامكان فانه يلزمه سلب الجسمية والوضعية ونحو ذلك من السلوب فيكون ذاته بكماله مبدء ومرجع الاشياء ويلزمه جميع الصفات
الاضافية والسلبية متأخرة عن ذاته فلا يلزم من هذه الجهة اختلاف حيثيات وتكثر جهات فيه سبحانه واما صفاته الحقيقية فانها
كانت موجودة في مرتبة ذاته ومتغايرة بحسب المفهوم الا انها ليست معان متغيرة موجودة فيه حتى يلزم التركيب فان الا
نكشاف والعلم والقدرة ونحو ذلك من الصفات الحقيقية وان كانت امورا نفس امرية الا انها ليست موجودة فيه سبحانه بوجودات
متغيرة حتى يلزم التركيب في ذاته فان قلت لا ريب في ان ذات الواجب تعالى بسيط واحد من جميع الجهات وهذه الصفات امور متغايرة
متحققة للذات المختلفة فان حقيقة العلم الذي هو الانكشاف غير حقيقة القدرة التي هي التمكن من الفعل بعض ... الاشياء
في الخارج وبعض معانيها الاخر هي التمكن من الفعل والترك والانكشاف هو ظهور الاشياء عنده ولا ريب في ان الظهور ... الاعيان
عن ظهورها عنده ... لا يكون شيء ظاهرا عنده ... الارادة والكائن الامر كذلك ... يكون لا يكون مسلوبا عن جميع الجهات
عنه وسلبا ولا امور متغايرة متحققة في ان المناسبة بين العلة والمعلول لازمة والواحد من حيث هو واحد لا يناسب الكثير من حيث هو كثير فلت

الوجه

الوجه الاول ليس لامور الوجود المجرد ومعلوم ان الوجود ليس صفة توجب التركيب والتكثر بل يوجب البساطة والوحدة فالوجود الصرف ليس
الا واحدا حقا ولا ريب في ان هذا الواحد الحق وجود واحد صرف بلا مرتبة العينية التي ... الشيء ... والمقومية الخارجية القيوم هو
القائم بذاته المقيم لغيره ووجه الانضمام ظاهر ولا يخفى ان الوجود ... مع موجوديته بذاته وموجد لغيره ولولاه ما ثبت من الصفات
رائحة الوجود ولا ريب في ان القيومية المطلقة ... صفة واحدة مستلزمة لسائر الصفات الكمالية والاضافية فان الوجود القائم بذاته بالضرورة
الكشف للاشياء ... والقائم بذاته بالضرورة كونه قادرا بالذات والمقيم للاشياء بالضرورة كونه قادرا ... محض ... ووجوبا وجوادا ورازقا
وتصورا الى غير ذلك من الصفات الاضافية والمقيم للاشياء العالم بها بالضرورة كونه حيا لان الحي هو الفعال الدراك كما علمت فالازم لذاته سبحانه
ليس الا صفة واحدة هي القيومية المطلقة ... من حيث انها صفة واحدة لبسيط ولها جهة وحدة لا من حيث ان الكلية والجهة
كثرة ... جميع الصفات ... من جهة وحدتها وبساطتها لا من جهة كثرتها ومن حيث ان كل الصفات
مندرجة فيها فتحقق بالتنزيل ... بين العلة والمعلول ... المناسبة ... الكثرة من حيث ... لكل الصفات ...
لا يوجب رفع المناسبة بين العلة والمعلول وصدور الكثير عن الواحد لان ما يوجب رفع المناسبة بين العلة والمعلول اما هو اذا كان المعلول كثيرا
من ... جهة وحدة وصدور ... الكثير من الواحد من حيث هو واحد واما اذا كان للكثير جهة وحدة ومن هذه الجهة
صدر عن الواحد وكان صدور الكثرة في مراتب ... لو كان الكثير ... من جهة ... بل ... جملة
الواحد البسيط ... وكان صدور الكثير عن الواحد ... مراتب ... الصادر عن الواحد الحقيقي واحدا فلا يلزم
ارتفاع المناسبة بين العلة والمعلول فقد ثبت ان الوجود الصرف ... جميع الصفات الكمالية من غير لزوم اختلاف جهات
وتغاير حيثيات فيه ... ذكرناه ان صفاته ... كانت حقيقية ... كالعلم والارادة وحقيقة ذات
اضافة كالعلم والقدرة او اضافة محضة كالخالقية والمصورية ونحوها ليس لها مبدء الا ذاته كما هو ... فان كل واحد
من هذه الصفات ... ليس ... لم يوجد ... الا الانكشاف والاحداث ... صورة علمية
فانه انكشاف والقدرة ... الحكم ... الفعل والترك ... ذلك والمبدء لجميع هذه الصفات
التي هي معان ومفهومات ... متحقق في مرتبة ذاته ... محقق ... ذاته ... وليس الا ذاته كما ان ... وجوده
انكشاف ... ملكة ... قوة ... ذاته سبحانه ... الانكشاف والشهود ... الحقيقي ... البسيطة
والوجوب والاستناد ... صفاته ... القيومية المطلقة ... ذاته وعدم ... القيومية ... ذاته
لا يلزم تكثر ولا اختلاف جهات وحيثيات في ذاته ... صفاته ثم انه ... كما ... يصدق
هذه الصفات على ذاته ... ذاته علم وارادة وقدرة ... لكل واحد من تلك الصفات يطلق على ...
معان احدها المعنى الانتزاعي الاضافي المصدري الذي يشتق منه ... هذا المعنى الاضافي كالاشياء ...
والثانيها الملكة التي ... الحالة الاضافية ... العلم ... الاول ... الاضافة ...
والمعنى الثالث ... الشيء وهو العلم ... والثالث هو القوة ... والملكة التي ... الفعل
المنكشفات ... ولا ريب في صدق كل صفة بالمعنى الثالث على ذاته ... فانه ... هو الذي ... كل

بالمعنى الاول فانه ما ينكشف به الاشياء وليس الا ذاته وبهذا جهة فانه هو العلم الحقيقي وكذا الحال في غير العلم من الصفات
واما الصفات بالمعنى الاول فالحال على المذكور منها فيه علمه بعلم لم يكن ذاته صفة فضلا عن ملكة ينتقل بها الى استحصال شيء
وان الارادة انه ما يصدق عليه الصفة بالمعنى الثاني في حقه بجميع ما للانتزاع الصفات الاضافية الاعتبارية فلا منع من ان يكون
ذاته المقدسة فردا من كل صفة كما انه فرد ما نحن فيه من غير تركيبه فيه لا يلزم في صدق المشتق حقيقة على شيء قيام مبدأ
الاشتقاق وصفته به لو كان مبدأ الاشتقاق كالعالم مثلا فانه بحيث يترتب عليه آثار المشتق كان احق باسم
المشتق مما قام به المبدأ فانه عالم حقيقة بعلم عام قادر لا بقدرة تقوم فيه مريد لا بارادة تقوم عليه بعض العرض
العلم والقدرة والارادة وكذا سائر الصفات الحقيقية وان خفي ذلك بعض اهل اللغة لا يبالي به او العرض المحض
المعاني لا يتبع الالفاظ ومع ذلك فما ورد انه يلزم على هذا كون حقيقة المقدسة مشاركة للاعراض في ماهياتها الا جملة
كسائر المقولات او المعقول لا اشتراك لفظي لا يرى بنا وهذا الارادة فكل صفة اي مبدأ ومنشأ والمعاني الاضافية فرد
عرضية فانها قائمة بالموصوف ليكون صفة العلم بمعنى ما ينكشف به الشيء صورة علمية قائمة بالعالم وهذا ليس بلازم فانه كما ان
مفهوم الوجود المطلق بمعنى واحد افراده قائم بذاته وهو حقيقة الواجب والقائم عارض لماهيات الممكنات وهو
اعتباري عارض الحقيقة لكن يمكن ان يكون لكل من هذه المفهومات فرد واحد بسيط هو عين حقيقة الواجب وفرد افراد كثيرة
معقولة وسائر افرادها اعراض من جملة المقولات انما الجواهر معقول ويكون المطلق من كل منها عنوانا لها وحينئذ فالجميع
وكما ان مطلق العلم بمعنى الانكشاف في الظهور اعتباري عارض بالنسبة الى الصورة الحاصلة بالعلم فكذلك ذاته بما له الحالة
بذاته وكما ان الصورة والقوة الموصوفة فيها منشأ وصحيح لانتزاع هذا المطلق الا ان خاصيته بينها كذا ذاته تعالى منشأ وله
الخاصية وكما ان مطلق العلم بمعنى الانكشاف امر عرضي وانتزاعي القوة العاقلة المدركة لا يقتضي وجوبا تركيب القوة وكثرتها
فكذلك انتزاعها من ذات الواجب لا يوجب تركيبه وكثرته وكما ان تلك القوة فرد من العلم بمعنى انه يصدق عليها مطلق
العلم ويترتب عليها فكذلك ذاته سبحانه فرد من العلم بهذا المعنى كوجود المطلق ووجوده الخاص في وجوده تعالى وبالجملة
على هذا المذهب لا فرق بين ذاته سبحانه والصورة العلمية القائمة بالمبارك في منشأيتها ومنشأ ظهورها للانكشاف الا اللهم
ان يكون تلك منها فرد العلم ومصداقه وذاته بذاته منشأ ولجميع الصفات الاضافية التي تكون على الوجوب كذا فيه
وفرد ومصداق لجميعها وهو معنى العينية وفي غيره سبحانه منشأ تلك الصفات الاضافية لا يمكن ان يكون قوة زائدة فاعلم
به ولا ذكره على مساق ما ينبغي ان العينية بهذا المعنى يصح ان ينفي الصفات عنه بمعنى اثبات لوازمها وآثارها في ما يراد
نفي الصفات عنه تعالى كما ذهب اليه بعض العرفاء ليس حقا عنده كما انه بتفصيله ثم يرجع العينية بهذا المعنى الى نفي الصفات
المعاني الزائدة عنه سبحانه المذهب الثاني في صحيح عينية الصفات اي ذاته تعالى مناب جميع الصفات بمعنى ان
ما يترتب على الصورة العلمية الزائدة القائمة في حقنا من الانكشاف يترتب في ذلك في الواجب على ذاته وصفته
العلم هو تلك الصورة الزائدة العلمية لغيره لا ان العلم صفة زائدة والصفة المصطفاة من مصداقها لكون لا له بغيره فان القائل
بهذا اعني ذاته تعالى لا يطلق عليه من الصفات في لا يكون فردا منها لما العداوت مجهولة الكنه فانه مناب

صفة العلم والقدرة والارادة وغيرها اي يترتب عليه ما يترتب عليها من المعاني الاضافية اعني الانكشاف وصحة الصدور
والاصدار وغيرها وعلى هذا فالفرق بين المذهب الاول اعني القول لكون ذاته فردا من كل صفة وهذا المذهب
ان الذات على هذا المذهب لا يمكن فرد من الصفات ولا يطلق عليه تلك الصفات حقيقة بخلاف المذهب الاول وان كانا
مشتركين في ان الذات على كل منهما منشأ المعاني الاضافية ويترتب عليه مجرد من انتقالها امر زائد عرضي قائم به
وعرض ان كل صفة بمعنى المناط والمنشأ للصفات الاضافية فانه بعرضها ثم يرد على كل من الصفات الكمالية بمعانيها الحقيقية
يمكن ان يكون ذاته بذاته فانه كما يطلق العلم على الصورة العلمية القائمة ليس الا مقتضيا للانكشاف علم المطلق على ذات
المجرد عن الصفات وذلك فالفرق بينهما في الصدق وعدمه في الفردية وعدمها فكم ولو سلم ان العرفاء ما عند ذلك لا يعتبر الا بالحقائق
الخارجية مثلا فالعلوم بمعنى ان القوة والصورة القائمة العرضية بالنسبة اليها فكان الصورة الحاصلة في الذهن فرد من العلم
بالمعنى الحقيقي اي بمعنى الحيثية الانكشاف في النفس العاقلة بالنفس المطلق المعقولة المدركة فرد من القدرة بالمعنى الحقيقي بمعنى
الصفات القديمة بالمعنى الاضافي الاعتباري فكذلك ذاته سبحانه فرد العلم والقدرة بالمعنى المذكور واطلاق النيابة انما هو
اذا اعتبر بالنسبة اليها ولم يجعل القول بالنيابة على ذلك وبني على ما هو الظاهر في ان ذاته ليس فردا من الصفات بالمعنى
الحقيقي كان قولا على ما هو المطلق لا بالمعنى الحقيقي كان قولا بالمطلق لا بالمعنى الحقيقي للعلم هو ما ينكشف به الاشياء
فاذا كان ذاته بحيث ينكشف به الاشياء من دون ان يترتب عليه شيء آخر في انكشافها حينئذ فعدم كونه فردا من مطلق ما
ينكشف به الاشياء وما السبب عدم اطلاق العلم بهذا المعنى عليه وقد عرفت ان العبرة لا مدخلية لها في المباحث العقلية
في ان منع اللغة للعرفية وعدم الاطلاق ثم كما لا اطلق على العارف لا يلائم المراد من القول بالنيابة ان ذاته سبحانه
ما به صار الصفات المعنى الاضافي الاعتباري اي العلم بمعنى الانكشاف مثلا لا يطلق على ذاته تعالى وليس فرد من
فرد من الانكشاف لا بد ان ينضم عارضية في مع معنى العالم الانكشاف امرا اعتباريا كذا الحال في سائر الصفات
وليس المراد منه ان ذاته ليس فردا من الصفات بالمعنى الحقيقي لا بالقول بالفعل الى العالم يتوهم كون ذاته فرد من الصفات
الاضافية الاعتبارية والعارضة العرفية لا بالقول اي ذاته فرد من الانكشاف مثلا لان هذا لا معنى له فان الانكشاف
الاشياء لا يمكن ان يكون زائدا قائما به لانه لا بد ان يكون تابعا للشيء البتة والعلم حقيقة الانكشاف لا بد ان يكون كما هو ثابت
لغيره ثم فلا يعقل ان يكون ذاته ناشئا عنه ويكون حقيقته تابعا لغيره والعلم النيابة انما يكون في ترتيب الاثر والانشاء هو الصفات
الاضافية كالانكشاف في غيره فان الاثر الانكشاف في مرتبة الوجود اصل العلم وصفته وكان ذاته سبحانه ناشئا عنه فاستغنى عن
من يترتب على الذات المنوب عنه ويتبع على الانكشاف غيره من الصفات الاضافية الاعتبارية المذهب الثالث في صحيح عينية
الصفات ما ذهب اليه بعض المتأخرين وهو ان الصفة معنى عام يحمل كالعالم والقادر والمريد وهو على ذاته تعالى
الموصوف بها حقيقة هذا المذهب كما ان الموجود يعبر عنه بالفارسية هست وهذا الاسم يشمل الواجب وكذا
العالم يعبر عنه دانا والقادر يعبر عنه توانا والمفهوم الموجود ما قام به الوجود والعالم ما قام به العلم والقادر ما قام
القدرة انما هو بحسب اللغة ولم يدل على عدم قيام الوجود والعلم والقدرة وكذا سائر الصفات به وذاته موجود
عالم قادر على ان قيام المبدأ امر لازم حق يجد فيه ذلك الحق والحق الذي لا خلاف فيه انما تقوم به في نفس الامر الى حيثية

الاثر منشاؤه وثانيها عرض لا مفهوم لها كالعالم والقادر بالنسبة اليه فانهما عامان زيدية الخارج لصحة حملهما عليه مواطاة وثالثها ما يحا مبدئه وصفته
بالمعنى الاول متحد بالموصوف في الواقع والثانية جنسية هذه والمراد بقولهم ان صفاته عين ذاته اي صفاته تعالى من القسم الثالثة الا الاولى
الرابع على الذات وقد عرفت ان انضمام المبدا غير لازم لصحة حمل الصفات على الذات من غير تكلف والمراد الصفة التي يكون عين
الذات انما هي الصفة بمعنى الخارج المحمول على الموصوف مواطاة مثل العالم والقادر مما شابههما وهذا المذهب في غاية الفساد اما اولا
فلان اشتمال العالم والقادر والمريد مما يحمل على كل واحد من الصفات واما ثانيا فلان كون الصفة بهذا المعنى عين ذاته تعالى لصحة حملها
عليه مواطاة مشتركة بين الواجب والذات والممكن فلا وجه للتخصيص بالقول بان صفات الواجب عين ذاته دون غيره كما هو مذهب الحكماء
والمعتزلة لا بالصفة بمعنى الخارج المحمول مواطاة عين في الواجب والممكن بهذا المعنى المذكور متفاوت واما ثالثا فلانكم ما اعترفتم
ان مبدء الاشتقاق لكل صفة محمولة جزء قائم بحقيقته لكم الا اعرافا بان ذاته تعالى مناط ومصداق للآثار والمبادئ الاضافية المنتزعة
في الصفات الزائدة فرجع ما ذكرتم الى احد المذهبين الاولين اذ لو قلتم بعدم مشابهة ذاته به لما لزمكم القول بعدم انكشاف
الاشياء له واصلا وتقدم تحكمه على الافعال والاشياء وهكذا فيلزم نفي جميع الصفات الكمالية واثارها المترتبة عليها عنه
وهو كفر وزندقة عقلا وشرعا واما رابعا فلانه حينئذ الخارج المحمول اي لا يكون محمولا ذاتيا للموضوع واما لم يكن خارجا والمعترضه
بمفهوم الموجود والعالم والقادر والمريد وغيرها في الصفات الكمالية لكونه ذات الواجب تعالى شانه محض ذاته في مقطع
النظر عن جميع ما عدا ذاته ولا انضمام شيء من المعقولات له لا اجنبية بتقييدية ولا اجنبية تعليلية فيكون
شيء منها له مزيدة ذاتيه فيكون نسبتها الى الذات الواجب الى ذاته واد الكائنات نسبتها نسبة الغائبة فلا يصح القول بكون
شيء منها خارجا محمولا بل الجميع محمولات ذاتية خارجية فتحصل مما ذكرنا ان كل ما وصف به من الصفات الحقيقية
والاضافية والسلبية اعتبارات لا تعقلنا عند مقايسته ذاته تعالى الى الغير من غير ان يكون هو متصلا به في نفس الامر
فالصفات نسبة منتفية عنه ولا تصف بشيء منها في الواقع ونفس الامر اذ لا اتصاف بشيء منها في نفس الامر بوجه البعض
وادركه والمحكم ولهذا معرفته بالصفات عنده وذلك التوحيد المطلق والاخلاص المحقق الذي هو نهاية العرفان وغاية
سعي العارف بكل جهده وعقله وما يكون في نفس الامر صفة شيء بعد تحققه مقيد لوصف المطلقة المبرأة من كل النقص
ومن ذلك ارشاد سيدنا امير المؤمنين عليه السلام في بعض خطبه بقوله وكمال الاخلاص نفي الصفات عنه فليس له وجه
في نفس الامر صفة ثبوتية والسلبية وجميع ما وصفه تعالى من الصفات انما هو اعتبارات محضة لا تعقلنا عند مقايسته
ذاته سبحانه الى غيره وانما بعث في هذا الوصف كما وردت به الكتب الالهية والسنن النبوية امراء الله جل اسمه
التوحيد والتنزيه لكل طبقة من الناس فلما كان ذات العقلاء ان يصفهم خالقه سبحانه بما هو اشرف طرفي النقيض
لما تقرر في عقولهم من عظمته ومناسبة الشرف والطرفين للعظمة كان وصفه تعالى بالصفات الحقيقية والاضافية
والسلبية كلها كذلك من غير ان يكون تلك الصفات ثابتة له في الواقع وربما يحتج لذلك بما روي عن الامام الهمام محمد
بن علي الباقر عليه السلام انه قال كلما ميزتموه باوهامكم في
ادق معانيه مخلوق مصنوع مثلكم مردود اليكم والباري تعالى واهب الحياة ومقدر الموت ولعل النمل الصغار تتوهم
ان لله تعالى زبانيتين فان ذلك كمالها وتتوهم ان عدمها نقصان عمن لا يكون له ذلك هكذا حال العقلاء فيما يصفون الله تعالى به

فيما احسب والى الله المفزع اقول لما كان حاصل هذا المذهب الثالث ان ليس للواجب شيء من الصفات في الواقع ونفس الامر والقائم منها
معدوم وهذا المذهب المعروف بنفي حقيقة الصفات لانه العينية في اثبات الصفة وهي هذا المذهب في نفي صفة بوجه لكونه
لوجب الصفات صفة تعالى وقد اشار التبعية الى شرائع الانبياء وصحيح الحقيقة واصطلاح العلماء كيف لا يجوز العقل ان يتصف بالعلم
والقدرة والسمع والبصر وغير ذلك من الصفات الكمالية عما ينبغي لوجب ذلك العقل ان يتصف به تعالى فلا يمكن ان يثبت له البسيط
اوضح انه فعل الموجود وليس له حال الا ليس مركبا وليس يمكن ان اشرف طرفي النقيض او وجوب الوجود او موجبه للكل وغير ذلك
ليس له اي جزء مركب وذاته في الحكم وتنزيهه عن ذلك فرجع التفاوت في الصفة ولا ريب ان ذلك خلاف القواعد العقلية ومناف لما
اعطته الشريعة النبوية وصفه بها بالصفات الكمالية الكثيرة وكون ما اورده اعتبارات لم يهما القول من غير شيء تعالى به سبحانه في الواقع
لا نفي التعطيل عنه في الواقع والمراد من نفي الصفات في قول امير المؤمنين عليه السلام كمال الاخلاص نفي الصفات عنه هو نفي الصفات
الزائدة عنه او نفي صفات المخلوقين كما يصرح به آخر الخطبة او نفي الصفات بالنظر الى التوحيد العارف لا بالنظر الى الواقع بمعنى ان
كمال اخلاص العقول البشرية ان تعتقد انه تعالى فوق ما في مراتب خاطرها شيء اعزه وبه انا انما يتصور لها عنده غير صفاته او ذكره ما عدا
نقص بكل مستواه عنه وتنزهه عن كل ما يحقق له وطرحه غير ذلك بالاعتبار وان كان ثابتا له في الواقع ونفس الامر هو التوحيد المحقق
والاخلاص المطلق المسمى بعرف اهل الحق بمقام التخلية والنفي السلبي واما الكلام المنقول عن الامام ابي جعفر الباقر عليه السلام
فتكلم في تحقيق المراد منه ان اطلاق العالم والقادر عليه تعالى ليس كاطلاقهما على واحد منا اي حمل المعنى على واحد منا انما يكون باعتبار قيام
مبدء الاشتقاق فيه اعني العلم والقدرة به وحملها عليه تعالى ليس كذلك الاعتبار لامتناع قيام الشيء به تعالى واما المعنى الكلي العالم عليه
من حيث واحد منا انه هو الذي وهب العلم للعلماء وافاضه عليهم والمقيد بحيثية لم يكن له ان يكون عالما به فكيف يكون مثله
عالم لا انه لا يعرف ذلك وعدم كونه القادر عالما بما هو الكمال الاوجب فيكون بقيام الكمال به تعالى يكن ان يكون القوة عين ذاته في الواجب
انما هو كذلك وهكذا الحال في سائر صفاته الكمالية قال بعض المشاهير بعد نقل الحديث المذكور من هذا الكلام حق دافع لقول من قال بزيادة الصفات
الحقيقية على الذات وهو يدل على ان صفاته الحقيقية عين ذاته لانه يعرفون صفاته مثل صفاتنا الزائدة بل سلب له الكون صفة زائدة بها
ابدع الصفات فاضحة حقيقية ذاته هي الذات بحقيقة الصفات واذا ابدع الصفات فهذا هو المراد من الحديث وهذا مع التحقيق
انه لا يتصور ذاته وموصوف بها وصفته بالعلم والقدرة والسمع وغير ذلك من المعاني التي اتصفوه من تلك الصفات وكل ما ميزتموه باوهامكم
في ادق معانيه مخلوق وحادث ممكن مصنوع مثلكم ارتقى الامكان والحدوث والاحتياج لما افاده من رده الى الكلام الى الصفة التي مرجع
هذا الخبر ان الاغنى لاحتياجها انه موصوف بها على نحو الاشياء فهذا المعنى التي هو متوهم عالم فيها كما لا نعقل التصور في العقلاء له
ويصفوا الله وانه العلم والقدرة وقصدوا ان يصفوه بما هو الاشرف عندهم وصفوه بهذه الصفات التي كانت اشرف عندهم
من الطرف المقابل الذي هو نقيض الامر الذي وصف به هذه الاشياء ان الطرف الاشرف من جميع الامور ما لم يبلغهم انه ايضا مما يوجب الطرف
الاشرف وعلى هذا يكون الاشرف من الصفات هو الاشرف عند العقول الذي هو الاشرف في الواقع ونفس الامر لا على العقول الذي يبلغهم و
يتوهم انه اشرف و[illegible] ان هذا الخطاب كما هو مراد هنا من الحديث الى الوجوب كما انه الواجب فيه هو الاشرف في الواقع مطلقا
ونفس الامر من الصفات وكيفية الصفات ولا وجه لها الا انه لا نعلم ما هو الاشرف في الواقع مطلقا فعله انه اذا لم يكن له سبب ان

تحقق ايجاد الاشرف في الواقع مطلقا وكان الوجه في الطرف الاشرف في الواقع [illegible] لنا القطع [illegible] الصفات له

وعدم اثباته له واما اثبات تلك الصفات له [illegible] العقل والنقل [illegible]

[illegible]

الصفات الكمالية ثابتة له [illegible]

[illegible]

يكون له نوع من [illegible]

[illegible]

الصفات الكمالية ثابتة له تعالى [illegible]

[illegible]

بينهما في صورة رجوع ضعيف كالهرب من شدة نائية كبيرة دون تحريك الحركة. **الفصل الرابع** في إثبات إرادته سبحانه علم أن
أهل الملة وأرباب الحكمة على أنه سبحانه مريد وقد استدل الأشاعرة على كونه مريدا بأن تخصيص بعض الممكنات بالوقوع دون بعض وفي بعض
الأوقات دون البعض مع استواء نسبة الذات إلى الكل لا بد أن يكون لصفة من شأنها التخصيص لامتناع التخصيص بلا
مخصص وامتناع احتياج الواجب في صفته إلى أمر منفصل وتلك الصفة هي المسماة بالإرادة وحاصل هذا الاستدلال
أن ذات الواجب باعتبار القدرة لا يكفي في الإيجاد والتأثير لأن الذات باعتبار القدرة يكون نسبتها إلى الفعل والترك
وكذا إلى الضدين سواء لأن القدرة هي صحة الفعل والترك وكذا مطلق العلم يتعلق بالطرفين والضدين على السواء والعلم المطلق
أيضا لا يمكن أن يكون مخصصا فلا بد من أمر آخر يخصص أحد الطرفين وأحد الضدين وذلك الأمر المخصص لأحد الطرفين هو
الإرادة ويرد على هذا الاستدلال أن الصفة التي هي الإرادة كما يمكن تعلقها بأحد الضدين يمكن تعلقها بالضد الآخر فتعلقها بالمتعلق
بأحدهما دون الآخر إما لا يحتاج إلى مخصص أو يحتاج فعلى الأول يلزم الترجيح بلا مرجح مع لزوم عدم الاحتياج إلى الإرادة حسب كفاية
القدرة في الإيجاد والتأثير نظرا إلى [illegible] الإرادة [illegible] استواء نسبتها إلى الطرفين والضدين فلم يجوز تعلق الإرادة بأحد
الطرفين والضدين [illegible] الأمر يجوز ذلك في القدرة أيضا [illegible] أو يحتاج إلى مخصص آخر فينتقل الكلام إليه فيلزم التسلسل فإن قيل ذات
الإرادة كافية للترجيح قلنا [illegible] لم لا يجوز أن يكون ذات القدرة أيضا
كافية للترجيح [illegible] وإن قيل [illegible] نسبة الإرادة إلى الطرفين والضدين على السواء لجواز أن يكون لأحدهما [illegible]
فلا يتعلق به الإرادة قلنا هذا جار في القدرة بعينه [illegible] وقد ظهر بذلك [illegible] مسلك الأشاعرة في إثبات
الإرادة [illegible] كونها صفة كمال [illegible] الفاعل
بالإرادة أشرف من الفاعل [illegible] الإرادة [illegible]
المحقق الطوسي في شرح الإشارات الإرادة [illegible]
العقلاء [illegible]
وصفه في كل ما يوجد بالإرادة وهي أخص من العلم ومترتبة عليه لأن كل ما يعلم [illegible]
فاعلم أن الإرادة [illegible]
الاعتقاد [illegible] فالأشاعرة على أنها صفة قديمة زائدة على الذات قائمة
بها مغايرة للعلم والقدرة وسائر الصفات [illegible] على أنها صفة زائدة قائمة بغير محل والكراهية على أنها صفة [illegible]
وبعضهم على أنها صفة سلبية بمعنى كون الفاعل غير مكره وغير ساه والكعبي على أن إرادته لفعله تعالى هو علمه به ولفعل غيره هو الأمر به
وجمع من رؤساء المعتزلة على أنها هي العلم بما في الفعل من وجه المصلحة من المصالح الراجعة إليهم أي العلم بالنفع وهو الداعي والفلاسفة على
أنها هي العلم [illegible] على الوجه الأتم [illegible] ثم لبطلان مذهب الأشاعرة [illegible] والكراهية في غاية الظهور
أما أولا فلبطلان [illegible] صفة له سبحانه زائدة على ذاته قائمة [illegible] للزوم التركيب والتكثر [illegible] وأما بطلان الإرادة [illegible]
عند الأشاعرة [illegible] فلأن تعلقها بأحد الطرفين أو الضدين لا بد له من مرجح سوى الإرادة كما عرفته [illegible]
والأشاعرة قالوا لا حاجة إلى مرجح في هذا التعلق لأن ترجيح الفاعل المختار [illegible] وأنت قد عرفت فساد هذا القول فإن [illegible]
وإن كانت كافية في ترجيح نفس الفعل لكن تعلقها [illegible] بلا مرجح له [illegible] هذا الطرف دون الطرف الآخر [illegible]

ولم

[illegible]

ولم يستطع القول بأن إرادته على أن الترجيح بلا مرجح يستلزم الترجح بلا مرجح لأن الترجيح لا ينفك عن الترجح [illegible]
فإن التعقل [illegible] فإذا كان الأصل عن الترجيح بلا مرجح كان المطلوب عن الترجح [illegible] على أن [illegible]
الترجح بلا مرجح وهو خصيصة الفعل لأحد الطرفين مع تساوي نسبته إليهما ونحن نقول مع تساوي نسبة الطرفين إلى الإرادة
إذا تعلق إرادته بأحدهما من غير سبق إرادة أخرى يكون مرجحة لحدوث الإرادة الأولى يكون حدوث هذه الإرادة ترجحا
بلا مرجح لا ترجيحا بلا مرجح لأن الإرادة حينئذ [illegible] موجود من الموجودات في الخارج [illegible] وعدم حدوثها بالنسبة
إلى أحد الطرفين على السواء ولا رجحان على عدم حدوثها ومع ذلك [illegible] حدثت من دون مرجح من الإرادات المتسلسلة إلى
غير النهاية [illegible] الفاعل من حيث هو فاعل [illegible] من دون انضمام مرجح آخر [illegible] لأن [illegible] مرجحا لحدوث هذه الإرادة فإذا وجد
مع ذلك [illegible] الترجح بلا مرجح [illegible] المحقق في هذا الموضع ليس إلا الترجح بلا مرجح
تحقق الاستلزام [illegible]
الأشعري [illegible] الترجيح بلا مرجح في تعلق الإرادة بأحد
طرفي المقدور [illegible]
الذي [illegible] الترجيح بلا مرجح [illegible]
أو لم يكن هناك فاعل مرجح بإرادته [illegible]
غاية السقوط أما الأول فلأن الترجح بلا مرجح [illegible]
العقلية وأما الثاني فلما عرفت من أن الترجيح لا ينفك عن الترجح فإذا فرض تساوي نسبة تعلق إرادة الفاعل إلى الفعل والترك
حتى كان ترجيحه بلا مرجح لكان ترجح الترجيح عليه أيضا بلا مرجح وإن كان الفاعل مختارا [illegible]
من غير تعلق إرادة متسلسلة لا إلى نهاية [illegible] يلزم الترجح بلا مرجح [illegible]
[illegible] من المذاهب المذكورة [illegible] مذهب المحقق الطوسي ورؤساء المعتزلة ومذهب الفلاسفة [illegible]
المذهبين فنقول [illegible] مذهب المحقق أعني القول بكون الإرادة عين الذات [illegible] العلم بالمصلحة [illegible] ولا يمكن أن يكون
الإرادة أمرا [illegible] سواء لزم التسلسل أو تعدد القدماء وإن كان حادثا يحتاج إلى تخصيص [illegible]
غيره للإرادة [illegible] فينتقل الكلام إلى تلك الإرادة الأخرى فيلزم التسلسل وإلى هذا أشار المحقق الطوسي في التجريد بقوله [illegible]
على الداعي [illegible] ثم قيل إن المحقق الطوسي ومن تبعه [illegible] الإرادة هو الداعي [illegible] الذات
[illegible] الإرادة [illegible] القدرة [illegible] زائدا على الذات [illegible]
كما التزمه بعض مشايخ المعتزلة أو تعدد القدماء كما التزمه بعض المتكلمين [illegible] وما أورد على هذا الدليل المذكور
لزوم التسلسل أو تعدد القدماء [illegible] إذ لو كانت الإرادة زائدا على الذات سواء كانت نفس الداعي أو أمرا زائدا عليه [illegible]
أن الإرادة لو كانت زائدا على الذات يلزم أحد الأمرين تعدد القدماء أو التسلسل ولو كانت الإرادة زائدا على الداعي [illegible]
بهذا المدعى [illegible] عينية الإرادة للذات [illegible] عدم عينيتها [illegible] المذكور
أو نفيها للذات [illegible] لزوم التسلسل أو تعدد القدماء وإن كانت غير الداعي [illegible] أن الداعي هو عين الذات
عند من يستدل بهذا الدليل أعني المحقق [illegible] أن الإرادة غير زائدة على الداعي [illegible] زائدا على الذات [illegible]
بل هو عين الذات [illegible] اللازم أحد الأمرين المذكورين من التسلسل أو تعدد القدماء [illegible] المذكور [illegible] على هذا لا يمكن القدرة زائدة

على الداعي فان الصفات كلها عين الذات عند المحقق ومن تبعه فلا وجه لحكمهم بان الارادة ليست زايدة على الداعي دون القدرة وسائر الصفات المذكورة
وما يقال ان الكلام في الصفات المتغايرة بالاعتبار وهو لا ينافي عينية الكل للذات تعالى شانه فلا يلزم ان يكون الجميع من الصفات
وانما تتمايز بعضها على مذهب المعتزلة لغو محض فلا يمكن الاستدلال على اثبات ان الارادة ليست مغايرة للداعي بالاعتبار بعد ثبوت
اعتبار اخر للذات سوى الداعي فيصلح الايراد المذكور على الدليل المذكور ان ذكر في تحريره تعدد [illegible] يلزم مغايرة
الارادة على الذات فضلا على عينيتها للذات في نفس الصفة ولا يلزم منه ان يكون غير الداعي كما لا يلزم عينية الصفات للذات
ان يكون بعضها عين بعض حتى لا تتعدد الصفات بالاعتبار ايضا وما يقال ان عينية الداعي للذات بحسب الواقع ومجرد الاعتبار لو كان
منشأ للحكم بان الارادة عين الداعي لكان يوجب الحكم بانه عين القدرة والعلم والحياة وغيرها ايضا لان عينيتها عين الذات في الخارج وان
كانت متغايرة ومتغايرة للذات بالاعتبار فالتخصيص تحكم وان قيل المراد ان الداعي عين الذات بحسب الاعتبار ايضا بمعنى انه
لا تغاير بينهما ولو بحسب الاعتبار والارادة ايضا عين الداعي كذلك اي لا تغاير بينهما لا في الخارج ولا في الاعتبار قلنا هذا بين البطلان
لان التغاير الاعتباري بين الذات والداعي وبين الارادة والداعي مما لا يمكن ان ينكره عاقل على انه لو صح هذا القول لصح اجراؤه في
ان الفعل بالنسبة الى الذات وبنسبة بعضها الى البعض ايضا فالتخصيص بالحكم باطل [illegible] ان الداعي كالارادة عين الذات
عند المحقق فمراده من قوله ان الارادة عين الداعي انها عين الذات وح يتم الدليل لان المورد معترف بان الدليل تام على تقدير
اجرائه على عينية الارادة للذات غاية ما في الباب ان المحقق وغيره ممن يستدل بهذا الدليل عبروا عن عينية الارادة للذات
بعينيتها للداعي اشارة الى ان علمه بالصلاح لنظام العالم وبمنفعة [illegible] يترتب عليه الذي يسمى الداعي هو نفس الارادة المرجحة لاحد طرفي
المقدور وهذا مما لا يحتاج الى دليل لذلك بل هو دليل عينية الارادة للذات وح لا يرد على المحقق ومن تبعه ان عينية
الداعي للذات لو كان موجبا لعينية الارادة له يلزم عينية جميع الصفات لعينية بعضها للبعض كعينية القدرة للارادة [illegible]
للكلام بمعنى التكلم الذي هو ايضا عين ذاته وان كان الكلام بمعنى المؤلف من الحروف والاصوات زايدا على ذاته تعالى وخلاصة هذا
الجواب ان مراد المحقق وغيره ممن يستدل بهذا الدليل اثبات عينية الارادة للذات لا للداعي حتى يرد ان الفساد اللازم من هذا
الدليل اعني تعدد القدماء [illegible] يلزم على تقدير كون الارادة زايدا على الذات وان كانت عينا للداعي وان وقع ذلك
الداعي عند المحقق عين عين الذات فالمقصود ان الارادة عين الذات [illegible] عليه ان جميع الصفات كذلك فتخصيص الحكم
بالارادة تحكم ولا اذا كان المراد بيان مجرد عينية الارادة للذات دون الداعي [illegible] سبحانه عين
الذات بالداعي [illegible] المذكور [illegible] ونعلم ان هذا الجواب ليس بشي [illegible] عينية الصفات للذات [illegible] ارادة و
غيرها [illegible] جميع الصفات فتخصيص عينية الارادة [illegible] ان المحقق وغيره
ممن يستدل بهذا الدليل [illegible] ان الارادة عين الداعي [illegible] اقامة برهان [illegible] هذا الاستدلال برهانا على
ذلك [illegible] الارادة لعلمه تعالى بصلاح
نظام الكل لا يحتاج الى دليل لظهوره [illegible] والضعف لانه ان كان مراده من العينية [illegible] بحسب الاعتبار
والمفهوم [illegible] ان الارادة مغايرة بحسب الاعتبار للعلم بالصلاح وان كان مراده
من العينية [illegible] دون الاعتبار فجميع صفات الواجب عين ذاته [illegible] وبعضها عين البعض [illegible] فاذا
لم يصح عينية الارادة منها للداعي لم يصح عينية الارادة [illegible] للذات ايضا الى الدليل [illegible] ان حكم
المحقق [illegible] الارادة للداعي ليس [illegible] وهو كون الداعي عين ذاته حتى يكون [illegible] اثبات عينية الارادة للذات

انه لا وجه للحكم بعدم زيادة الارادة على الداعي [illegible] الممكنات [illegible] من الوجود [illegible] الممكنات المتقابلة
الارادة والكراهة [illegible] ان الداعي المذكور لا يجري في ارادة الممكنات لان [illegible] الصفات للذات
عند المحقق لا تجمع الا في الواجب دون الممكنات [illegible] ان الاستدلال المذكور [illegible] كون ارادته سبحانه عين علمه بالصلاح
غير تام [illegible] الارادة في الواجب [illegible] نفس العلم بالصلاح مع ان الظاهر مغايرة الارادة
للعلم بالصلاح لان الارادة [illegible] الكراهة [illegible] بالضرورة ان [illegible] العلم بالصلاح
[illegible] في الظهور [illegible] كلام المحقق الطوسي
اعني الاستدلال المذكور [illegible] ان مراده ان الارادة التي [illegible] تخصيصه [illegible] لو كان غير الداعي
هو العلم بالنفع لكان غير الذات [illegible] العلم بالنفع ولو كان غير الذات باعتبار انه علم بالنفع لكان غير الذات مطلقا
لان الذات من غير اعتبار كونه عالما بالنفع [illegible] في وقت معين [illegible] ان بعض الاوقات [illegible]
نسبته سبحانه الى اوقات الممكنات [illegible] كما ذكر في دليل عموم قدرته تعالى والارادة لا [illegible] نسبتها الى [illegible] على السواء
عين الذات بدون الاعتبار المذكور اي اعتبار كونه عالما بالنفع بل يكون مغايرا له [illegible] عين الذات مع الاعتبار المذكور
[illegible] كونه عالما بالنفع الذي يسمى بالداعي كان مغاير الذات مطلقا [illegible] ان كانت [illegible] الارادة المغايرة للذات
[illegible] وان كانت حادثة [illegible] المحقق والمعتزلة قالوا [illegible] الفاعل المختار [illegible]
مرجح لوجود الفعل على عدمه [illegible] وهذا المرجح ليس [illegible] الفاعل [illegible] لا بد من حصول اختلاف [illegible] نسبة الفاعل
الى الاشياء [illegible] والعلم [illegible] الفاعل [illegible] الفعل [illegible]
المرجح [illegible] والعلم هو مخصوص لتعلق [illegible] دون وقت [illegible]
[illegible] المخصص [illegible] بالارادة [illegible] المحقق على ان [illegible] هو المخصص [illegible]
[illegible] هذا العلم [illegible] الواجب [illegible] عين الذات وكان المخصص غيره وقد ذكرنا [illegible]
المخصص [illegible] الذات [illegible] اختلاف [illegible]
نسبته [illegible] قطعا [illegible] فان كان قديما يلزم تعدد القدماء وان كان حادثا يلزم [illegible]
وعلى هذا [illegible] ان لا دخل لكون الارادة عين الداعي او غيره في لزوم الفساد بل انما يلزم [illegible] زيادة الارادة
كانت زايدة يلزم الفساد [illegible] سواء كانت عين الداعي او لا [illegible] عدم العذور [illegible]
كونها غير الداعي [illegible] غير الذات [illegible] ما ذكره المحقق [illegible] تخصيص بعض الممكنات
بالايجاد في وقت [illegible] ارادة [illegible] مخصص [illegible] تخصيص [illegible] دون وقت [illegible]
بالارادة [illegible] العلم بالنفع [illegible]
[illegible] عند المحقق [illegible] بالارادة [illegible] هو الداعي [illegible] الدليل المذكور [illegible]
[illegible] على المحقق المذكور [illegible]
فلا يصح [illegible] ان المخصص هو الداعي [illegible] الدليل المذكور [illegible]
[illegible] بالارادة [illegible]
معه [illegible] ذلك عند المحقق [illegible] لا بد من [illegible] مخصص ليس الا العلم بالنفع [illegible]

الارادة صفة مخصصة سوى العلم بالنفع ارادة بمعنى قول غير خفى ان الارادة مغايرة بالمفهوم للعلم بالاصلح فان المفهوم من الارادة
هو ما يعبر عنه بالفارسية بخواستن والمفهوم من العلم هو الانكشاف وتغايرهما بين المفهومين بالاعتبار مما لا ريب فيه لانه يمكن ان يتحقق
العلم بالصلاح شىء من دون ان يتحقق ارادة فالعلم بالاصلح مقدم على الارادة وهذا يصح ان يقال علم صلاحه وجعلها
لازم للعلم ثم اراده فكما ان جميع الصفات من العلم والقدرة والحياة والبقاء اذا قلنا بعينيتها
الاضافية الاعتبارية متغايرة بالمفهوم ومغايرة للذات بعينها ولست متغايرة بحسب الحقيقة والمصداق فان جميعها
عين الذات بمعنى انه ليس لكل منها مبدأ عرضى خارجى قائم بالذات بل نفس الذات بجميع صفاته ومصداقه هو الذات
فقط من دون ان يتحقق زائد فكذلك الارادة والعلم بالاصلح متغايران بالمفهوم متحدان بحسب الحقيقة والمصداق فان مصداقهما
محض الذات فانه لا يتم الحكم بالتغاير ان كان المراد منه الاتحاد بحسب المصداق والمصحح فقد عرفت ان جميع الصفات كذلك
والاختصاص لذلك بهما وان المراد منه الاتحاد بحسب المفهوم والاعتبار فهو باطل لما عرفت ان مفهوم الارادة غير مفهوم
العلم بالاصلح ويستدل بالقول المذكور لا يتم [illegible] انه لو كان غير الداعى الذى هو العلم بالنفع لكان غير الذات بناء على
انه علم بالنفع لا نفسه انه لا ريب فى ان الارادة بمعنى الصفة الاضافية مغايرة للذات باعتبار انه علم بالنفع
ومغايرة للذات مطلق الصفات الاضافية واما الارادة الحقيقية اى ما هو مبدأ ومنشأ للارادة الاضافية فلا ريب
فى كونها عين الذات كسائر الصفات التى بمعناها الحقيقية فما ذكره من ان الارادة لو كانت زائدة على الذات
مطلقا لزم قدمها او [illegible] فغير ان الارادة الحقيقية اى [illegible] ليس هو عين العلم بالاصلح بمعناه الحقيقى وغير الذات
مطلقا لا ان جميع الصفات بمعانيها الحقيقية بعضها [illegible] بعض وجميعها عين الذات والارادة بمعنى الاضافية
للواجب [illegible] ان تقدم الامر الاعتبارى الاضافى لا يوجب تقدم امر عارض كعدم سائر الصفات
الاضافية فالذات باعتبار كونه منشأ للانكشاف علم حقيقى وباعتبار كونه منشأ للصدور والايجاد
قدرة حقيقية وباعتبار كونه مرجحا [illegible] على عدمه ارادة حقيقية ومن قال الارادة نفس العلم بالاصلح
يقول الذات باعتبار الذات من دون اعتبار كونه عالما بالنفع وبالنظام الاصلح هو القدرة وباعتبار
انه علم بالنظام الاصلح هو الارادة المرجحة [illegible] انه اذا كانت الارادة المرجحة لاحد
طرفى المقدور عين الذات لم يكن القدرة عين الذات اذ اعتبر فيها تعلقها بالطرفين على السواء [illegible]
القول بان الارادة نفس العلم بالاصلح كما هو مذهب المحقق الطوسى ورؤساء المعتزلة وهو نفس العلم بالنظام
الجملى [illegible] لا لكونه ضعيف لان الارادة [illegible] بعد العلم واثبات صفة اضافية هى الارادة سوى العلم للواجب
لا يوجب النقص [illegible] وكسائر غيرها من الصفات [illegible] مطلق العلم هو الانكشاف والعلم بالاصلح هو
الانكشاف بهذا الاصلح والقدرة هو التمكن من الفعل والترك بالنظر الى الذات والمشية هو القصد والميل الى الفعل او
الترك بسبب المصلحة [illegible] الطرفين [illegible]
والارادة [illegible] القصد باحد الطرفين اللذين [illegible] احد الطرفين [illegible]
بالعزم والجزم بعد الارادة [illegible] احد الطرفين [illegible] والمراد هو [illegible]
متوسط بين المشية والارادة [illegible] ثم يرجح احد الطرفين ثم يعزم عليه [illegible] بعد الارادة والى هذا
يشير ما روى عن ابى الحسن الرضا عليه السلام انه قال [illegible] تعلم ما المشية قال لا قال هى الذكر الاول [illegible] والارادة

قال

قال لا قال هى العزيمة على ما يشاء ثم ان منع اطلاق القصد على مشية الارادة [illegible]
[illegible] بالفارسية بخواستن [illegible] ذهب اليه الفلاسفة من [illegible] تحقق القصد و
المبادى او العزم او القصد [illegible] للواجب سبحانه ودليلهم على ذلك ان الفاعل بالقصد يكون فعله لغرض
والفاعل بالغرض يكون مستكملا به [illegible] من ان يكون الغرض عائدا الى ذاته او الى غيره لان [illegible] الى الغير
ان كان [illegible] بقصد [illegible] يوجب الاستكمال مع انه سبحانه منزه عن الاستكمال [illegible] المطلق [illegible]
[illegible] الشوق [illegible] الغرض [illegible]
[illegible] العلم بالاصلح [illegible]
[illegible] ارادته [illegible]
من ان الارادة [illegible] كلام الشيخ ان ارادة سبحانه [illegible]
[illegible] بالفارسية [illegible] فى رسالته [illegible]
[illegible] الموجودات كلها صادرة عن ذاته [illegible] ذاته [illegible] الاشياء كلها مرادة لاجل
ذاته [illegible] مرادة ليس لاجل غرض [illegible] لاجل ذاته [illegible] المرجحات [illegible]
ذاته [illegible] ولكن [illegible] لكان [illegible] لاجل [illegible]
[illegible] لاجل [illegible] ذات [illegible] المراد [illegible] المعلومات صدرت عن [illegible] ذاته [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
[illegible] الاشياء كلها مرادة للواجب [illegible] وهو المراد [illegible] العرض [illegible]
تلك الاشياء لاجل ذاته [illegible] ذاته [illegible] لاجل كان [illegible] ذلك
الا ان [illegible] العشق المطلق هو ذاته [illegible] الارادة [illegible]
الوجه [illegible] الوجه الذى ذكرناه ولكنه لا اشتياق اليه لا [illegible] الوجه الذى ذكرناه
ولكنه لا اشتياق اليه لانه [illegible] العرض [illegible] الشوق فانه تعالى [illegible]
وحيث لا يكون الشوق [illegible] الغرض [illegible] الكلام [illegible] ارادته سبحانه [illegible]
عليه بنظام الكل [illegible] الالفاظ
وقد ظهر مما قررناه ان الداعى [illegible] هو العلم بالاصلح [illegible] بالارادة [illegible] الداعى [illegible]
[illegible] اذا كانت الارادة سواء كانت نفس الداعى او غيره [illegible] عين الذات [illegible]
بذاته كانت [illegible] الذات [illegible] الطرف [illegible] الذات [illegible]
الانفكاك [illegible] الذات [illegible] القدرة ان يكون تعلقها بالطرفين على السواء [illegible] القدرة
عند [illegible] من [illegible] العلم [illegible] بالنظر الى الذات ولم يكن [illegible] الارادة عندهم
هو عين العلم بالنظام [illegible] المشهور او غيره [illegible] كلام
الشيخ والقدرة عند [illegible] هو امكان الفعل والترك بالامكان الذاتى [illegible] عرفت [illegible] سبق [illegible]
[illegible] القول [illegible] الترك بالنظر الى الذات [illegible] ولكنه قد عرفت [illegible]
الارادة عندهم [illegible] العلم بالاصلح [illegible] المحقق [illegible] الطوسى [illegible] المعتزلة او غيره [illegible]

البغاربسه لكونه نشق كالرضا والابتهاج ونقلها بعض الاول اعني على القول بكون القدرة هو التمكن من الفعل والترك وان لم
وجب النظر الى الذات في كون الارادة عين العلم بالنظام الاصلح كما ذهب اليه الحكماء فلا يرد كونه مستلزما لما ذكره
اصلا لان القدرة بهذا المعنى لا ينافي الارادة بهذا المعنى مطلقا فان حاصل هذا القول ان ذات الواجب
بذاته اقتضى بسبب النظام الخير في ذاته والمشاهدة لذاته يقتضي هذا المعنى والكشف صدوره عنه بسبب ذلك فهذه القدرة مع
العلم هو القدرة وهذا العلم هو الارادة وعلى هذا يرد كما زعم لزوم الخير في فعله وللزوم النقض وسائر ما
السائل على الثالث اعني كون القدرة هو التمكن من الفعل مع العلم وكون الارادة ما هو من العلم بالنظام الخير
من الرضا والابتهاج وما يشبههما من الشبهة المذكورة ايضا غير واردة اصلا لان الرضا والابتهاج لا يقبل ما في
القدرة بمعنى التمكن من الفعل مع وجوبه فان القدرة بهذا المعنى لا ينافي الوجوب فسلاية في الارادة الموجبة ايضا
بنوع كون فعله تم معللا بالغرض لان الرضا والابتهاج لا يقبل كون مستلزما على الغرض البتة اما عايدا الى ذات
الفاعل او الى غيره وعلى الضروري يلزم الاستكمال بزعم ايضا التفات العالي الى السافل والحكماء لا يقولون به
والجواب عنه هو ما ظهر من كلام الشيخ في العبارة المنقولة عنه وحاصله ان ايجاب الممكنات المعلولة الصادرة عنه
لما كانت من لوازم ذاته ورشحات فيضه لرضاه وابتهاجه بها انما هو لاجل كونها لوازم ذاته لا لاجل انفسها حتى
يلزم الاستكمال بها فانه مسلم ذاته الذي هو اجل الاشياء واجل علم كونه مبتهجا بذاته اشد الابتهاج ومن ابتهج بشيء
ابتهج بجميع ما يصدر عن ذلك الشيء فالواجب تعالى يريد الاشياء لا لاجل ذواتها من حيث ذواتها بل لاجل انها
صدرت عن ذاته تعالى فالغاية بهذا المعنى في الايجاد نفس ذاته تعالى وكما كان فاعلية الشيء وعلى هذا السبيل يكون ذلك
فاعلا وغاية معا لذلك الشيء وما قالوا من ان العالي لا يلتفت الى ما تحته ولا يريد في فعله والا لزم ان يكون مستكملا به لكونه
هو وجوده اولى له من عدمه فيلزم الاستكمال المبطل لا ينافي ذلك لان المراد من الارادة والالتفات المنفيين عن
عن العالي بالقياس الى السافل هو ما يكون للذات لا بالعرض فالواجب واجب الوجوب معقولة وارادة لا لاجل كونها اثرا من
اثار ذاته ورشحات فيضه وجعلها لا يلزم ان يكون حجة له لعقد فيه انها هي لانها محبوب بالذات وهو ذاته تعالى
الكل جاذب وكما قال الشيخ في ضمن مقاله ان لا يلزم من حبه لذاته وارادته الاستكمال بغيره لان المحبوب والمراد الحقيقي
نفس ذاته كما انك اذا احببت انسانا فتحب اثاره لان المحبوب لك بالحقيقة ذلك الانسان وما قال الشيخ في التعليقات
ولو انه ما عرف الكمال الذي هو حقيقته وجب الوجود ثم كان ينظم الامور التي بعدها على مثاله حتى كانت الامور على النظام
لكان عرضه بحقيقته وجب الوجود لذاته الذي هو الكمال فان كان الواجب الوجود بذاته هو العلم على ما يعلم ونعلمه
هو من فعل ومن هنا يظهر حقيقة ما قيل لولا العشق ما يوجد سماء ولا ارض ولا بر ولا بحر ثم ان الحكماء كما قالوا ان الواجب تعالى
غاية بالمعنى المذكور قالوا انه تعالى غاية بمعنى ان جميع الاشياء في حركاتها وافعالها طالبة للتشبه به وكل منها عشق وشوق اليه
ارادوا كان او طبيعيا ولهذا حكموا بان العشق ساري في العشق والشوق في جميع الموجودات على تفاوت طبقاتهم وحكم الشيخ
في التعليقات بان القوى الارضية كالنفوس الفلكية في ان الغاية في افاعيلها ما فوق او هي لا تحرك المادة لتحصيل ما هو من
النوع وغيره وان كانت هذه من التوابع اللازمة بل الغاية لفعل كل منها تحصيل الكمال الذي يتقرر في حقه ويستكمل بما
فوقه ولشبهه به الى ان تنتهي سلسلة الاستكمالات والتشبهات الى الغاية الاخيرة والكمال الاقصى عن الواجب سبحانه
ومن هنا يظهر سر كلامهم لولا العشق العالي لانطمس السافل فقد ظهر كيف يكون ذات الواجب باعتبار علمه بنظام الخير غاية وهذا
هو المراد في الايجاد عند الحكماء ومع انهم صرحوا بان العلة الغائية تقتضي فاعلية الفاعل فيلزم ان يكون ذاته تعالى علة لذاته تعالى

بالعلى

اجابوا عنه بان المراد من الاقتضاء والاستلزام مطلق عدم الانفكاك سواء كان مع التغاير بين العلة الغائية وبين
الفاعلية كما في غيره تعالى او لا كما في ذاته تعالى لفاعلية سبحانه بمعنى عدم انفكاك ذاته عن غايته وان لم يتحقق والتغاير لم يستلزم صدورها لا بان على
ان الفاعل المقارنة شرط الغاية والحاصل ان يكون متغايرين في الحقيقة بل ربما كانا متحدين في الحقيقة فان الفاعل هو العلة
الوجودية الغائية هي ايجاد ذلك للوجود سواء كانت نفس الفاعل او غيرا منه ولو كانت الغاية قائمة بذاتها او كانت شيئا
يصدر عنها امر اخر كانت فاعلا وغاية معا فذات الواجب الخ فاعلية من حيث انه يفيد وجودات الاشياء عنه
غاية لها من حيث ان افادته وجعله لاجل ذاته من حيث علمه بنظام الخير فان قيل الحكماء صرحوا بان الغاية متقدمة على
الفعل بحسب الشيئية والتعقل ومتاخرة عنه بحسب الوجود فلو كان الواجب تعالى علة وغاية لجميع الاشياء لزم ان يكون
متقدما عليها ومتاخرا عنها فيلزم ان يكون شيء واحد اولا للاولين واخرا للاخرين قلت قد اجابوا عن ذلك بان تاخر
الغاية عن الفعل في الوجود انما هو اذا كانت من الامور الواقعة تحت الكون دون الامور المتعالية عنه الواقعة فوقها
ثم انهم قسموا الغاية الى اقسام اربعة كما قالوا الغاية في القسم الاول معا رتبة وجعلها مع جعل المعلول وفي القسم الثاني متقدمة
وجودا عنه وفي القسم الثالث متاخرة عنه والقسم الرابع كما يكون ... وجود الواجب ... كما في الفاعل والغاية وقد قيل
جواب عن الايراد المذكور ان كون الواجب تعالى اول الاوائل من جهة ذاته ومعهم علة فاعلية والغاية لجميع الاشياء
سواء وجوده الاخر من جهة كونه غاية يعني الاغراض غاية قصد الاشياء وتشوقها اليه طلبا للتشبه به في الكمال
ارادة وطبعا لانه الخير المطلق الكمال الحقيقي فبحسب الاعتبار الاول انه فاعل ومنبع الايجاد والثاني مصدر الاشياء عنه
بزعمها حتى تتبعض حقيقة كماله الا ان ذلك الحكماء سنقعد عنها من الكمالات الثانوية للتشبه به كل بقدر الامكان
فان قيل الحكماء ... بان ... لانه غير المعلل بالاغراض فقد الا انهم يقولون ان افعاله تعالى منزهة عن غاية هي غير نفس
نفس ذاته من كرامة او محمدة او لذة او ايصال النفع الى الغير لا عن غاية هي نفس ذاته سبحانه لان الايات لا ... في ذلك هو
لزوم الاستكمال معلوم ان كون ذاته غاية لفعله لا يوجب الاستكمال المذكور كلام الحكماء ان كل فاعل يفعل
لغرض حق فما دونه وقصده ... لاجل معلوله لانه لو كان الفاعل غرض في قصده في فعله لزم ان يكون مستكملا به
المقصود فيكون هذا المقصود اشرف من الفاعل قصدا مع كونه علة غائية له ... لا ... كما في قصد العبض القوافل
في ... الى ... كقصد الطبيب في معالجة الشخص حصول الصحة له فانه هو غرض الفعل بالغرض بالذات ان
المبدء والذات بحصول الصحة ... الكمالات الى المواد بحسب استعدادها فالطلب ... المادة هو الواجب
سبحانه ثم ان فرض ان الفاعل بالذات يقصد في فعله ما هو حسن في ذاته من تقصد فان هو على سبيل الغلط والجزاف
فان قيل لو لم يكن للواجب غرض في المخلوقات وقصد الى منافعها فكيف صدر منه جميع الممكنات على النحو الذي
من غاية الاحكام والاتقان ونهاية ما يتصور من الحكم والمصالح ما يشهد به العالمون في الايات الافاقية والانفسية
فقد الحكماء اجيب عن ذلك بان الحكم والمصالح التي يترتب عليها فعله تعالى ان لم يكن مقصودة له تعالى
لاجل المعلومات ولا لاجل ذاته حتى يكون مقصودة له بالذات ويكون لفعله علة غائية خارجة عن ذاته الا ان
ذاته تعالى لكونه مستجمع جميع الخيرات والكمالات ولهذا الكل يكون على افضل الانحاء الوجود والاتقان
لا يحصل الاشياء منه الا على اتم ما يمكن وابلغ ما يتصور من الاتقان والاحكام فكل ما يصدر عنه يصدر
على اقصى ما يتصور في حقه من الحكم والمصالح الخيرية والكمال سواء كانت من المصالح الضرورية كوجود العقل
للانسان والنبي للامة او غير ضرورية كانبات الشعر على الحاجبين وتقعير الاخمص من القدمين من جميع ما ذكرنا

انه هو مبني على قواعد الحكمة لا على ما اعتقدناه واما على الثالث وهو كون المقدورية عبارة عن صحة الصدور واللاصدور
بالامكان الذاتي او الوقوعي وكون نفس العلم بالاصلح او ما يلزم منه من الرضا والابتهاج وشرائط ذلك تمام علة
كونه [illegible] فالجواب عن الشبهة المذكورة ان مشيته الذات بذاته لا لارادة طرف الوجود وترجيح وجود العالم على تركه
انما هو لكون طرف الوجود على كونه واجد الكمال اشرف ووجوب صدوره انما هو لا كمال الا شرف عنه سبحانه لاقتضاء
الذات ذلك بحيث لا يتمكن من الطرف الاخس بل تقتضي ارادته الكلية طرف الوجود وذلك ان يمكن الذات عن
ايقاع كل من الطرفين [illegible] ان الطرف [illegible] مبني على ان المعلول هو الذي يتعلق به العلم بالاصلح
مراد وهذا انما هو ايجاد الاشياء على كونه واجد ذاته سبحانه تقتضي مشيته وارادته ما هي [illegible] ويرجح كل ما هو الكمال و
اصلح بالنسبة الى النظام الكلي في طرفي الفعل اعني وجوده وعدمه فاذا صار وجوده بمثله اصلح من عدمه اقتضى ذاته ان
يرجحه عليه لكونه خيرا واصلح [illegible] لا [illegible] ولم يقتض عدمه لكونه شرا ومقابلا لما هو الاصلح الا
بخصوصية كونه عدم [illegible] او اصار عدمه اصلح [illegible] لذلك لا لشيء اخر [illegible] صدور عدمه الذي هو مقابل
الوجود [illegible] ترجيح الوجود انما هو بسبب [illegible] هو كونه خيرا [illegible] في الامكان ولا الوقوعي ايضا لجواز
بجواز صيرورة ما هو خير وصلاح في وقت شرا وفسادا في وقت اخر ويظهر من هذا عدم كون شيء من المقدورات
خيرا وصلاحا بالذات او كونه شرا وفسادا بالذات بل كلما هو خير بالنسبة الى النظام الكلي بما هو شر [illegible]
[illegible] بخير بالذات في واجب الوجود بالذات وشر بالذات في ممتنع الوجود بالذات و
المنكشف ايضا ان نسبته [illegible] الذات انما هو لذاته فقط لا لشيء اخر والى الجواب المذكور اشار المحقق الطوسي في
شرح رسالة العلم حيث قال [illegible] الصدور واللاصدور [illegible] في الصدور الا العدم
يترجح احد [illegible] على الاخر [illegible] انما هو بالقصد الذي يسمى بالارادة [illegible] وعند القدرة والارادة يجب الصدور
وعند فقدانهما او كليهما يمتنع الصدور فان قيل اذا كان ما يقتضيه الفاعل لفعل [illegible] كذلك نفس ذات الفاعل
لم يكن صدوره مقدورا بل ذلك الفعل فلم يمكن [illegible] ذلك الفعل اذا اعتبر في القدرة ان يكون تعلقها بالطرفين [illegible]
قلت الملازمة ممنوعة فان صدور ذلك الفعل عنه لو لا انه يستعد لصدوره عنه دون مقابله لانه الاكمل من مقابله
لا بواسطة ان ذات الفاعل يستدعي خصوصية ذلك الفعل حتى لو كان مقابله الاكمل لصدر عنه ويكون فاعلية
على [illegible] عين ذاته [illegible] بعض حواشيه كلام المحقق ان الارادة متعلقة في الازل بايجاد الفعل فيما لا
يزال من الاوقات المعروفة [illegible] الارادات [illegible] الازلي [illegible] الفعل في وقت معين من الازل
دون الازل ضرورة ان القدرة [illegible] دفع الارادة لا [illegible] لتعلق الارادة بايجاد الفعل في ذلك
الوقت [illegible] العلماء في [illegible] العالم وهذا هو [illegible] قال الغزالي في جواب [illegible] عن
من مخصص [illegible] العالم في الآن الذي اوجد [illegible] عنه من مخصص [illegible] الملك [illegible]
مخصصات مناطق الافلاك ومخصصات [illegible] عن [illegible] الامور من [illegible] النظام
الاصلح [illegible] العالم في الآن الذي اوجد فيه [illegible] النظام الاعلى [illegible] مراد
من الزمان [illegible] في قوله [illegible] الموجود الذي [illegible] التخصيص لا للاجسام [illegible]
من الزمان الموهوم [illegible] التخصيص [illegible] الايجاد [illegible] حتى يرد
عدم تعلق الزمان بالموجود لا الموهوم دون الايجاد من المخصص لايجاد العالم في ان الايجاد ولان عدم وقت

اصلا

اصلا قبل التعيين الا الايجاد كما افاده المحقق بقوله وتخصيص حدوث بوقت اولا وقت قبله ولا تخصيص [illegible] عدم الوقت
موجبا لعدم المخصص فمراد المحقق من الوقت مطلق الوقت الشامل للموجود [illegible] الوهمي ومراده [illegible] من الزمان الموجود
[illegible] وعرضه انه اذا لم يتحقق زمان خارجي ليصلح ان يراد للتخصيص يتحقق زمان وهمي لا يصلح اجزاؤه لذلك فالتخصيص الا
[illegible] الوهمي الذي وجد العالم فيه [illegible] فلا منافاة فان قيل اذا كان المرجح في طرف المعلول [illegible]
على ما وجدت عليه [illegible] الترجيح طرف الوجود [illegible] دون [illegible] من طرف الفاعل كما ذهب اليه المحقق
[illegible] يلزم [illegible] الاعراض لان [illegible] على [illegible] ان كان الفعل كونه اصلح من دون
اقتضاء [illegible] من الذات لم يلزم ان يكون الغاية في فعله [illegible] كون الفعل حسنا لا انه [illegible] عنه الحسن
معلوم ان [illegible] الغاية زائدة على ذات الفاعل اذ [illegible] الفعل [illegible] كونه حسنا [illegible] يكون
[illegible] على التقدير [illegible] قلت [illegible] القول [illegible] لا يتخلو عن
غرض في فعله [illegible] ان [illegible] الموجودات [illegible] على [illegible] الحكم
المصالح [illegible] عن الاعراض [illegible] الرحمة الى الكتاب [illegible] اذا
كانت [illegible] الى الغير [illegible] ما فوق التمام بحيث لا [illegible]
ذلك لفعل [illegible] ايصال النفع الى الغير [illegible] ذلك الاستكمال [illegible] ولو كان هذا الايصال
[illegible] لان الاستكمال انما يلزم لو كان لهذا الغاية [illegible] ايصال [illegible] الى الغير [illegible] بالذات [illegible]
[illegible] لم يكن لهذا الغاية غاية [illegible] فعله [illegible]
ايصال النفع الى الغير [illegible] ايصال النفع الى الغير [illegible] بالنسبة الى ذلك
[illegible] لانه ايصال النفع الى الغير ولا [illegible] ذاتي [illegible]
[illegible] بكونه [illegible] للغير [illegible] الاستكمال [illegible] غاية
[illegible] ايصال النفع الى الغير [illegible] غرض [illegible]
[illegible] ما ذكر ظهر انه لا فرق بين مذهب الحكماء ومذهب المحقق [illegible] في حقيقة الارادة [illegible]
الارادة [illegible] العلم بالاصلح [illegible]
الحكيم [illegible] لا يمكن [illegible]
الذاتي [illegible] المرجح للصدور [illegible] المحقق والمعتزلة [illegible] انه ليس وجوب الصدور عنه بالنظر الى ذاته [illegible] وجوب الصدور
انما هو [illegible] المرجح للصدور

تتميم

اعلم ان [illegible]
ارادة الله سبحانه حادثة [illegible] قلت انه لم يزل [illegible]
يكون الا [illegible]
[illegible] قضية شرطية لزومية
[illegible] الارادة [illegible]
[illegible] قضية شرطية لزومية واذا كانت شرطية لزومية [illegible] عدم انفكاك [illegible]
سبحانه [illegible] حادث [illegible] الارادة ايضا حادثة [illegible] على حدوث

الارادة وذهب بعض مشايخنا الامامية الى انها من صفات الفعل وهي تتصف الواجب تعالى بها وبنقيضها باعتبارات
الواجب تتصف بالارادة وبمقابلها كالكراهة وذلك لمحبته والحق ان المراد من الارادة في الاخبار والايات هو نفس تعلقها
بالمراد كما دل عليه قول الصادق ان المريد لا يكون الا المراد معه ولا ريب في حدوث تعلقها واما نفس الارادة و
حقيقتها فلا ريب في كونها صفة ازلية كيف ولو كان نفس الارادة حادثة فان كانت غير العلم بالاصلح
لزم كونه تعالى فاقدا للصفة الكمالية في مرتبة ذاته ولزم ايضا التغير والتجدد في صفاته وكونه محلا للحوادث
وان كان مايرادفه من القصد او الرضا او غير ذلك لزم التغير والتجدد في صفاته سبحانه وكونه محلا للحوادث فان قيل
على ما اخترتم من ان الارادة غير العلم بالاصلح بل هي لازمة له يكون موقوفة عليه توقف المبني على المبني فان
تحققها انما هو بعد العلم بالاصلح فيكون متاخرة عن العلم والتاخر ينافي الازلية لان التقدم والتاخر من لوازم
الغير والتعدد المنافيين للازلية فلا الصفات الازلية بمراتب في مجرد الذات وهي لازمة له غير منفكة عنه في
مرتبة وسببية بعضها لبعض انما هو للاعتبار وهو لا ينافي الازلية كالعلم والحياة فان العلم يتوقف على الحياة مع انه لو
كان مجرد هذا التوقف منافيا للازلية لما كان العلم صفة ازلية وهو باطل بالاتفاق

الفصل الخامس في سمعه

بل ادراكه لجميع المبصرات اعلم ان المعلوم بالضرورة من دين نبينا صلى الله عليه وآله انه تعالى سميع بصير وقد نطق
بذلك الكتاب والسنة بحيث لا يمكن انكاره وانعقد عليه الاجماع الامامية بحيث لم يخرج منه احد وقد اختلفوا في المراد
من السمع والبصر فذهب بعض مشايخنا الامامية ومنهم العلامة الطوسي في شرح رسالة العلم الى انهما نفس العلم بالمسموعات
والمبصرات واليه ذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري لكنه قال بكونهما زائدين على الذات فهما عند المحقق وشركائه من الامامية
نفس الذات من حيث هو مدرك للمسموعات فانه هو سميع وعند الاشعري زائدتان على الذات كما هو الامر في ساير الصفات
الا انهما غير زائدتين على العلم بل هما نفسه فزيادته على الذات عند الاشعري لكون العلم زائدا الا ان العلم عينه عند
المحقق لعينية العلم للذات وذهب الفلاسفة القائلون بالعلم على الوجه الجزئي المحصور المشتمل عليه الى كلام الى
على الوجه الكلي الى انهما نفس العلم بالمسموعات والمبصرات فيكون الواجب عالما بالمسموعات والمبصرات عالما حصوليا كليا
مستفادا من الاسباب والعلل الكلية كعلمه بساير الاشياء وذهب اكثر المتكلمين الى انهما صفتان زائدتان على العلم مغايرتان
له وليس هذا مبنيا على اعتقادهم او مباشرة الاجسام بل على اعتقادهم على الاحساس في حقه سبحانه محال الا انه على
القصور فانهم قالوا الاحتياج لنا الى الالة بسبب عجزنا وقصورنا وذات الباري تعالى بريئة عن القصور كصيت الا انه لما
يحصل لنا الا بها فذلك الاشياء التي ندركها نحن بحواس الظاهرة والباطنة وتلك القوى القريبة الجسمانية يدركها الواجب تعالى
بهذا الوجه الذي يدركها لكن لا بالالات المذكورة لغنائه جل شانه عنها وفقرنا اليه انهم لما جعلوا نقصا تاما ثم ان القائلين
بكونهما نفس العلم الحضوري احتجوا بان كونهما زائدين على العلم على نفس العلم بالمسموعات على الوجه الجزئي لا يتصور
الا بان يحصل ادراك المسموعات والمبصرات بالاحساس او بغير الاحساس في ادراك المبصرات والمسموعات على الوجه الجزئي
ليس الا العلم بها على الوجه الشهودي الاشراقي وحقيقة الاحساس لا يحصل الا بتأثر الالة وهذا في حقه سبحانه محال وان
كان هذا محالا فلا يبقى لادراكها على الوجه الجزئي معنى الا سوى العلم بها على الوجه الحضوري الاشراقي وكما حصل ان السمع
والبصر المعتبر ان في الحس ليس الا العلم بالمحسوسات وقد علم ان مناط الجزئية انما الاحساس وهو لا يحصل الا التحقيق الا انه
وتاثير الحس ولا يتصور ذلك في الواجب واما الشهود الاشراقي وهو لا ينافي التجرد عن المواد والالات وقد علم انه تعالى

عالم بجميع الجزئيات على وجه شهودها ومادياتها ومن جملتها الحروف والاصوات والمبصرات من الاجسام والالوان والاشكال
فثبت منه ان الواجب سبحانه يعلم الاصوات والالوان على حضورها الاشراقي وينكشف لديه انكشافا شهوديا نوريا
بنفس ذاته المقدسة التي بها يظهر ثبوت جميع الاشياء فذاته تعالى بهذا الاعتبار سمعه وبصره بلا تاويل واما عدم
وصفه بالشام والذايق مع علمه بالمشمومات والمذوقات على حضورها شهوديا على الوجه الجزئي كعلمه بالمبصرات والمسموعات
من دون تفاوت فلعدم ورود هذه الالفاظ في الشريعة النبوية لا لامر آخر والمحقق قال المحقق الطوسي في
شرح رسالة العلم ولما كان السمع والبصر الطف الحواس واشرفها مناسبة للعقل عبر بهما عن العلم والجهل في المعقولات
الباري تعالى بالسميع دون الشام والذايق واللامس فمعناهما العلم بالمسموعات والمبصرات قيل على هذا المذهب يكون السمع
والبصر وساير اخواتها نفس العلم المتعلق بها على الوجه الجزئي الحضوري كما اشار المحقق الطوسي في التجريد بقوله والنقل دل
على اتصافه بالادراك واذا ثبت بالنقل انه متصف بالادراك ثبت انه تعالى عالم بجميع المحسوسات وهذا ثبت بذاته فثبت
بذاته عالما بالمسموعات والمبصرات وساير اخواتها بالوجه الذي يدركه الحواس فيكون مدركا لجميع المحسوسات بذاته
من دون الاحتياج الى الالات لان العقل دل على استحالة الالات وبالجملة المراد من الادراك هو تعلق العلم
بمتعلقه الذي هو المدرك باعتبار الوجه الجزئي غاية ما في الباب انه ورد في الشريعة السمع والبصر بمعنى العالم بالمسموعات
والمبصرات باعتبار صحيح على جهة التمييز ولم يرد فيها ساير اخواتها بالمعنى المذكور ثم تخصيص الادراك الواقع في عبارة
المحقق بالسمع والبصر كما زعمه شارح التجريد لا يناسب العموم عبارة المتن لان الادراك اعم من السمع والبصر بل لعل
مراده ان السمع يدل على انه تعالى متصف بادراك جميع المحسوسات وهو نوع من العلم المطلق والعقل دل على
استحالة الالات فذاته تعالى مدرك جميع المحسوسات فذاته سبحانه بذاته سميع بمعنى انه عالم بالمسموعات باعتبار الوجه
الحسي وبصير بمعنى انه عالم بالمبصرات وكذلك عالم بذاته بجميع المذوقات والمشمومات والملموسات قال السيد المحقق
لا شك ان السماع والابصار نوعان مخصوصان من العلم بمعنى الاعم والتخصيص بهما انما هو بحسب في معلوميهما الجزئيين
المخصوصين بهما وان السمع والبصر يتصف بالحس بالسماع والابصار وقد ثبت ان الباري تعالى عالم بجميع الاشياء والوجه
بذاته فلا محالة يكون عالما بالمسموعات والمبصرات بالوجه الذي يدركه الحواس فانه ينبغي له هذان النوعان من العلم اللذان
هما السماع والابصار ويكون بمنزلة السمع والبصر فيصدق عليه السميع والبصير حقيقة بلا تكلف ولا يلزم تعدد القدماء
لان السمع وكذا البصر هو العلم بنفس الذات باعتبار تعلقه بالمبصرات بعد نقل هذا الكلام من السيد هذا الكلام حق
بعينه مختار المحقق الطوسي في شرح الرسالة في ادراك جميع المحسوسات ولا غبار عليه على ما قرره المحقق من ان الجزئيات
على الوجه الذي هو مانع من فرض الشركة موجودة في الخارج واما على الوجه الذي قرره السيد المذكور في موضع آخر فينبغي نقله
منه هنا من ان منع الشركة انما هو من نحو الادراك الحسي فيكون هذا الكلام منه منافيا اذ يلزم حينئذ ان لا يكون ادراكه
الجزئي من حيث انه مانع للشركة مدركا له تعالى لعدم الحس اذ ادراك الحسي له تعالى محال فانه على تقدير كون منع
منع الشركة هو الادراك الحسي ممتنع بالنسبة اليه تعالى كما قال به السيد كيف يمكن تصحيح هذين النوعين من العلم
المسموع من حيث انه مسموع وكذا الحال في المبصر من حيث هو مبصر له تعالى واما على تقدير كون مناط منع الاشتراك هو
نفس تعقل المدرك الجزئي كما ذهب اليه المحقق فلا غبار عليه وتصحيح ذلك ان مذهب المحقق ان الجزئية صفة للموجود

والكلية والجزئية انما هو لتفاوت في المدرك لان الكلية والجزئية نحو الادراك لا التفاوت في المدرك واتصف بهما
المعلوم بل الموصوف بهما انما هو العلم كما قال السيد والمحقق الدواني وانتزعناه من افادة المحقق الطوسي لما كان ثابتا
بان المرجع انما هو متصف بالجزئية وصف به وما لم يكن اثر وتشخصه بجزئياته في الخارج لا يتصف بالجزئية وما لم يكن كليا غير
متشخص فيه لا يتصف بالكلية نظرا الى ان التفاوت بين الجزئية والكلية انما هو بتفاوت في المدرك لا بمجرد تفاوت
في نحو الادراك فيصح ان يقول ان المسموعات والمبصرات وكذا غيرهما من المحسوسات على الوجه الذي يكون مدركه للواجب
ايضا بالعلم الحضوري الشهودي من دون افتقار الى الالات واما من قال ان الكلية والجزئية ليستا صفتين
للمدرك بل هما وصفان للادراك نظرا الى ان التفاوت بينهما بنحو الادراك والثابت للواجب هو الادراك
على سبيل الكلية كما اختاره السيد السند في ترجيح الكلام العلامة فلا يصح ان يقول ان المسموعات والمبصرات و
غيرهما على الوجه الذي يدركها الحواس يكون مدركة للواجب سبحانه لان تلك الامور مدركة لنا على الوجه الجزئي الخاص
من غرض الشركة وجبا اختيار على السلام من ان الكلية والجزئية وصفان للادراك وان الاشياء مدركة له على الوجه
الكلي دون الجزئي كما صرح به السيد السند فيما تقدم في تصحيح كلام العلامة لم يمكن له ان يقول ان المسموعات
والمبصرات معلومة له تعالى على الوجه الذي يدركه الحواس فان قيل السيد وغيره ممن قال بذلك كالمصنف بانه لا يعزب
علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء كما صرح به ونقلناه من كلام الشيخ ايضا فالمحسوسات التي ندركها بالحس
لم تكن جزئية في نفس الامر بزعمهم لكنهم يقولون انه معلومة له تعالى على النحو الموجود في الخارج بدون الاحساس على
سبيل الكلية فهذا هو المعلومية هو الاعتبار والسماع فهما ايضا ثابتة للواجب تعالى على الوجه الكلي عندهم
الا ان فهمه يحتاج الى لطف كما صرح به الشيخ فمن زعم ان الادراك على الوجه الكلي الحصولي لا يتصور بالنسبة الى
الموجود العيني من حيث هو كذلك وحكم بانه على القول بحصول الكلي العلم بالواجب العيني من حيث هو كذلك
لزمه على العلم الحضوري حكم بجعل كلام السيد بغير ائمته مع ما تقدم ان العلم الحصولي لكونه كليا يخرج عنه التشخص
ولا يعلم به الموجودات العينية من حيث انها موجودات عينية وفي فلا يسلم كون علمه سبحانه بالمحسوسات من
المسموعات والمبصرات وغيرها حصوليا كليا لا يمكن ان تبقى مع ذلك انه مدرك له تعالى على الوجه الذي يدرك
لنا بالحس لكون المحسوسات لنا مدركة لنا بتشخصاتها ووجوداتها الخارجية لان الكلام المنقول من السيد السند وان
كان صحيحا الا انه لا يوافق ما صرح به فانه قيل من اعتقاده العلم الحصولي لم يمكن ان يبقى ان ما صرح به السيد
فيما قلنا انه هو تصحيح كلام العلامة وتوجيهه وذلك لا يستلزم ان يكون موافقا لهم في الاعتقاد بل اعتقاده ما نقلناه
منه هنا فيكون قائلا بالعلم الحضوري بهذا ثم لا يخفى ان الكلام المنقول من السيد هنا ليس صريحا في ان السمع و
والبصر عين العلم بالمسموعات والمبصرات بل يحتمل كونهما زائدا على العلم الحضوري فان قوله يكون عالما بالمسموعات
والمبصرات بالوجه الذي يدرك الحواس نزاهته في جزئه ان ادراكه تعالى للمسموعات والمبصرات على الوجه الجزئي
على نحو العلم الحضوري لان ادراك اشرف بالعلم الحضوري ليس شيء الى ادراك البصر للمبصر المبصر بالرؤية فان الرؤية
فان الرؤية مستلزمة على امر زائد على العلم الحضوري واطلاق السيد لفظ العلم عليه لا ينافي في ذلك لان كل احد
من الاحساس من العلم الا ان هذا القسم من العلم الحضوري المتعارف بينهم وسيجيء بيان ذلك مفصلا

وكذا

وكذا قوله يصدق عليه السميع والبصير بحقيقة بلا تكلف ايضا بل على ما تقتضاه كما لا يخفى هذا واما القول بكون السمع
والبصر نفس العلم بالمسموعات والمبصرات على الوجه الكلي كما ذهب اليه الحصوليون فيعلم فساده مما تقدم
واما القول بكونهما صفتين زائدتين على العلم بانا اذا علمنا شيئا كاللون مثلا علما تاما ثم رأيناه فانا نجد بين
الحالتين فرقا ضروريا ونعلم بالضرورة ان الحالة الثانية تشتمل على امر زائد مع حصول العلم فيهما فذلك الزائد هو
الابصار واجاب عنه بعض المشاهير بان ذلك الفرق لا يمنع كونه علما مغايرا لسائر العلوم فان في كل من اجزاء
العلوم زيادة خصوصية لا توجد في غيره من الافراد فمنهم من اجاب عن هذا الاحتجاج بان هذا الاستدلال لا ينتج
لا يمكن العلم بتعلق الادراك الحسي بطريق آخر غير الحس وهو غلط لان الحس لا يتعلق الا بالجزئيات من حيث خصوصيتها
وانها والاسبيل الى ادراكها من هذه الجهة سوى الحس ومع هذا انه لا يمكن ادراك الامر المحسوس بغير الاحساس حتى يصح ان يقع
يعلم الفرق بين الادراكين بان المدرك بالحس ليس ما يدرك بغيره هذا الوجه من الادراك فلا يصدق في تحقق الاز
فلا يتم الدليل ابتني على تحققها وغير خفي بان هذا الجواب يمكن توجيهه بوجهين الاقل انه انما ينفع الاستدلال لكم بالفرق
بين الحالتين ان امكنت الحالة الثانية اعني الرؤية بدون الاحساس حتى يتصور ثبوته للواجب تعالى وهذا غلط لانها
سبيل الى تحصيل الحالة الثانية الا بالحس وهو ممتنع في حقه سبحانه ويرد على هذا التوجيه انه يمكن ادراك الجزئيات من
حيث خصوصياتها بطريق الاطلاع الحضوري بدون الحس ويمكن حصول الحالة الثانية بدون الاحساس في الواجب
بطريق الاطلاع الحضوري فان قيل الاطلاع الحضوري لا يشتمل على امر زائد على العلم بنوع كون الطلق عليه سبحانه
انه حضور فيبطل ما ذكره المستدل من اشتمال الحالة الثانية على امر زائد وهو يكفي للجواب قلنا لو سلم القول بان الا
طلاع الحضوري بالمسموعات والمبصرات للواجب في مقام الاحساس فينا ليس مغايرا لمطلق علمه تعالى
على امر زائد فهو جواب آخر عن الاستدلال المذكور ولا ينطبق كلام المجيب المذكور عليه وكذا ان لم يسلم عدم المغايرة
وسلم اشتمالها على امر زائد ولكن قيل انه علم مغاير لسائر العلوم لان في كل فرد من افراد العلوم زيادة خصوصية لا
يوجد في غيره لانه هو الجواب الذي نقلناه عن بعض المشاهير وذكره هذا المجيب على هذا التوجيه لا ينطبق عليه لانه ينتج
تحقق حصول الحالة الثانية في الواجب فان قيل ان الحالة الثانية هو الاطلاع الحضوري اندفع جوابه والتوجيه الثاني
انه انما يصح فرقكم بين الحالتين لو كان الجزئي معلوما قبل الرؤية حتى يصح ان يقال انه لما كان العلم حاصلا
قبل الرؤية فما يزيد عليه بعدها هو الابصار لكن لا نم انه معلوم قبل الرؤية اذ لا يمكن العلم بالمحسوسات
بطريق آخر سوى الحس فلا يكون معلوما قبل الرؤية فلا يثبت قبل رؤيته الجزئي العلم به حتى يثبت شيء زائد
عليه يكون هو الابصار ويرد على هذا التقرير للجواب ان القائل يمكن ادراك الجزئي قبل الرؤية بطريق
الاطلاع الحضوري لا انه ذكر امكان الاطلاع الحضوري على هذا التقرير لو ارتبط انما يكون لتصحيح العلم
بالمحسوسات قبل الاحساس والرؤية ايضا ولا يخرج ان كون الحالة الثانية مشتملة على امر زائد على الحالة الاولى
هي الاطلاع الحضوري ليس امرا ضروريا بل يكون ممنوعا انتهى والظاهر عدم الفرق بين التقريرين في امكان
الدفع بالرد المذكور وعدمه فكما انه على التقرير الاول بعد الرد بامكان ادراك الواجب المحسوسات بطريق
الاطلاع الحضوري انه يجوز ان يطلب كما يثبت امر زائد على العلم السابق عليه ويجاب بان هذا جواب آخر غير
ما ذكره المجيب يجوز ذلك الى ايراد هذا السؤال مع الجواب على التقرير الثاني بعينه وان لم يجز ذلك على التقرير الاول لغرض

المغايرة فلا يكون على التقرير الثاني ايضا فللمستدل ان يقول انا اذا علمنا شيئا ورأيناه ثانيا نجد فانا نجد بين الحالتين فرقا
ضروريا فان الحالة الثانية بالنسبة الى الاولى انما تشتمل على امر زائد على مرتبة التسليم وهو الابصار وقد يجاب
عن الاستدلال الى ان قبل الفرق وتحقق ان الفرق لا يمنع كونهما نوعين من العلم فان في كل فرد من العلم
خصوصية لا يوجد في غيره اول غير حقيقي بان مراد المستدل بان التفاوت والزيادة حاصلة في حقيقة الرؤية المعبر
عنه بالفارسية بديدن بالنسبة الى مطلق العلم سواء كان حصوليا او حضوريا بالنسبة الى جميع افرادهما كائنا ما كان لانه
لا ريب في ان كل واحد من الادراكات الحسية اعني الابصار والسمع والذوق والشم واللمس خصوصية لا يوجد في
شيء من افراد العلم حصوليا كان او حضوريا فان من علم زيدا بالعلم الحضوري من دون ان يراه بالباصرة يمكن
يولد اعمى ثم فرض رؤيته له فلا ريب في انه يجد لهم الرؤية خصوصية لم يكن حاصلة له من العلم الحضوري وكيف وكل
احد يعلم ان الادراك بهذا الوجه الخاص اي المعبر عنه بالفارسية بديدن مغاير لاي فرد فرض من افراد العلم الحضوري
والحصولي وكذا من علم بالعلم الحضوري ان زيدا اشتغل في وقت كذا بتكلم بكلمات خاصة من غير استماع لها ثم سمعها
فلا ريب في انه يحصل من الاستماع خصوصية لم يكن له حاصلة من العلم بها كيف لا وكل عاقل يعلم ان هذا
الاحساس الخاص المعبر عنه بالفارسية بشنيدن مغاير للعلم بالكلمات والاصوات وقس عليهما الحال في
سائر المحسوسات وقد علمت في ما تقدم فنقول ما ذكر في جواب هذا الاستدلال من ان الفرق والتفاوت بين العلم
كالرؤية لا يمنع كونهما نوعين من العلم فان في كل من افراد العلوم زيادة خصوصية لا يوجد في غيره لا يخفى ما فيه من
الوهن والضعف ولا ريب ان الاستدلال ان هذا المعنى البديهي المعبر عنه بديدن مغاير لاي فرد فرض من افراد العلم
فاذا كان الابصار في الواجب سبحانه بمعنى العلم سواء كان حصوليا او اطلاعا حضوريا مع ان الظواهر دالة على
ثبوت هذا الامر البديهي … فالجواب بان الابصار في الواجب تعالى اذا كان بمعنى الاطلاع الحضوري يكون
مغايرا لسائر افراد العلوم لا مدخلية له في رد الاستدلال اصلا لان للمستدل ان يقول مغايرة هذا الاطلاع
الحضوري القائم مقام الرؤية في الواجب لسائر افراد العلم غير قادح في الاستدلال لان الدليل ان حقيقة الرؤية مغايرة
لهذا الاطلاع الحضوري ايضا لانه من افراد العلم الحضوري والرؤية مغايرة لكل فرد من افراد العلم الحضوري والحصولي
على ان الكلام في علم الواجب سبحانه فاذا كان الابصار فيه بمعنى اطلاعه الحضوري بالمبصرات لم يكن هو الا مغايرا لسائر
علومه فان علمه بجميع الاشياء انما هو بالاطلاع الحضوري على نحو واحد وبالجملة ليس في علومه مغايرة وتفاوت فلا
… وسواء قيل بان علمه حصولي او حضوري لان علمه بالاشياء وجميعها انما يحصل … ذاته او بحيث … لديه
على التقديرين يكون علمه بنحو واحد ولا يوجد في بعض علومه خصوصية لظهور … لا يوجد في غيره والا لزم النقص و
الجهل على هذا فينبغي ان يجاب عن الاستدلال المذكور بان … الخصوصية المتحققة في الرؤية والسمع وغيرهما من الاحساسات
دون الاطلاع الحضوري ليست صفة كمالية حتى يكون عدمها نقصا للواجب بل الحق في القول بان … النقص وما هو حقيقة
الكمال في مطلق الادراك اعني الظهور والانكشاف فهو في العلم الحضوري الذي للواجب اشد من الظهور والانكشاف الذي
في الرؤية والسمع بعضا ما المتعارف وبما ذكرناه ظهر انه لا بد من التامل في ان اثبات هذه الاحساسات على الوجه
الجزئي الخاص البديهي الذي يعرف كل احد للواجب سبحانه بدون الالات هل هو نقص ام لا وهل الظهور الذي
فيها اشد من الظهور في مطلق العلم الحضوري ام لا فنقول ذهب جماعة الى ان اثبات الرؤية بهذا المعنى … للواجب

سبحانه بدون الالة على الوجه الذي ثابت لنا بالالة ليس فيه نقص واستحالة وثبوت هذا الامر بدون الالة
ليس فيه استبعاد … النفس اشياء كثيرة ورؤيتها ايام بدون استعانة بالة البصر في
الابصار بهذا الوجه مخصوص وان كان نوعا من العلم الا انه ليس من العلم الحصولي ولا الحضوري بالمعنى المعروف بل
هو نوع اخر من العلم ربما كان … الظهور فيه بالنسبة الى البعض … بالنسبة الى الاشياء المبصرة من العلم الحضوري
المتعلق بهذه الاشياء المبصرة وقد تقدم ثبوته للواجب … فقد خصوصية … الثابتة في الابصار في سبحانه و…
يوجب ثبوته ايضا للواجب تكثرا او تركيبا ولا اختلاف حيثيات وجهات لكونها صفة اضافية كسائر الصفات الاضافية
وقس عليه حال السمع فان النفس تستمع الصوت المعبر عنه بالفارسية بشنيدن غير العلم به … الخلاف … الظهور
في نفس الاستماع اشد من العلم … ثبوته للواجب يوجب فقدان مرتبة من الظهور عنه سبحانه مع اثباته له بدون الالة
لا يوجب نقصا ولا تكثرا فمن ارجعهما الى الاطلاع الحضوري وصرح بان جميع المبصرات والمسموعات … مدركة له تعالى بالوجه الذي
مدركة لنا … من دون احتياج الى الالات ان اراد بهذا الاطلاع الحضوري والادراك بالوجه المدرك الذي … هو الرؤية
والسماع بالمعنى … البديهي الذي يعبر عنه بديدن وشنيدن فنعم الوفاق وهو بعينه مذهب المتكلمين القائلين بمغايرة السمع والبصر
للعلم بالمعنى المعروف وكونهما زائدين عليه وان اراد به العلم بالالوان والاصوات من دون تحقق … الاستماع
له … بان العلم … وعلم ان زيدا حصل منه في وقت كذا صوت خاص وعلم ان … في
لا يحصل له ايضا بعينه يحصل لنا ايضا من دون حصول النفس … فيه والاستماع … نقص الرؤية و
الاستماع … الواجب مع كونهما صفتي الكمال … نقص فيهما لا … له ثبوتهما من الشرع … والظواهر
عليهما … سائر الاحساسات اعني الشم والذوق واللمس فهي راجعة الى الاطلاع الحضوري بمعنى انه تعالى عالم بان كل …
واحد من الاشياء المشمومة … والمحركة وكذا كل واحد من المذوقات … طعم كذا وكذا كل واحد من الملموسات
… اي كيفية من الكيفيات الملموسات من الخشونة والنعومة وغيرهما … ان حقيقة كل رائحة وكل طعم وكل
كيفية ملموسة ماذا وكيف هو وليس الشم والذوق واللمس بنفسها ثابتة له تعالى بان يحصل له النفس الشم المعبر عنه …
ونفس اللمس المعبر عنه … لان هذه من خواص الاجسام واثباتها … لا يوجب … صفة كمالية
… اثباتها يوجب اثبات الاعضاء له تعالى وهذا امر … البصر والسمع … في الشريعة دون الشم واللمس
… المحقق الدواني حيث قال انه لا يظهر وجه لارجاع … الوصفين … الى السمع والبصر الى العلم دون
سائر الصفات من القدرة والارادة والحيوة مع ان … ظواهر النصوص … بالمغايرة الذاتية والاحتياج
الالة انما هو في حقنا فان الباري تعالى مدرك المبصرات والمسموعات على النحو الجزئي … مذهب جمهور المتكلمين
… انه تعالى مدرك الجزئيات … فما الباعث على … الادراكين الى العلم مع الظاهر انهما صفتان
زائدتان على العلم بخلاف ادراك سائر المحسوسات … الى العلم … السمع واثبات صفة … كالذائق والشام
واللامس … رجوعه الى العلم … السمع والبصر … المحافظة على ظواهر النصوص …
… الى ادراك المحسوسات … المبصرات والمسموعات اجمالا الى العلم … القائل
… اذ لا … ارادهما … الى العلم … الابصار والسماع … العلم المخصوص … والاطلاق
لفظي السميع والبصير … على الباري تعالى لا يكفي في الحكم بانهما صفتان مغايرتان للعلم … ان الابصار و

٤٠١

والسماع ليس الادراك بل متعلقين بالمبصرات والمسموعات ثم اثبتهما مخصوصين لعلم ان استنادهما الى الباري تعالى يجب الرجوع
ليس الا نفي ادراك المبصرات والمسموعات على النحو الجزئي بذاته فيكون من جنس العلم انتهى واورد عليه ان ارجاع
غير السمع والبصر من الاحساسات الى العلم لكونهما من خواص الاجسام واستلزامهما التكيف وعدم ورود الشرع باثباتهما
بخصوصهما لا يوجب ارجاع السمع والبصر ايضا الذي ورد الشرع باثباتهما بخصوصهما وعدم استلزامهما للنقص مطلقا فالفرق
بينهما وبين سائر الاحساسات قائم شرعا وعقلا فاثبات السمع والبصر بخصوصهما على النحو الخاص البديهي الذي يعرفه كل احد
للواجب سبحانه بدون آلة كانه مما يجب الاذعان به من حيث الشرع ولم يقم دلالة عقلية على امتناعه وارجاعهما الى
العلم مع عدم ضرورة عقلية خارج عن صوب الصواب قال بعض المحققين الظاهر ان السمع والبصر حقيقتان في الادراكين
المخصوصين مطلقا اعم من ان يكون حصولهما بالة او بدونها ولو فرضنا كون الحصول بالة معتبرا في معناهما الحقيقي فلا شك ان المعنى
المذكور اعني الادراك المخصوص بلا آلة اقرب المجازات الى المعنى الحقيقي وهو ممكن في حقه سبحانه اذ كون الاشياء حاضرة له
مطلقا مع التجلي ان ذلك الادراك ثابت له تعالى في جميع انواع المحسوسات وذلك غير العلم الحضوري بها الا ان
الشرع ورد في خصوص السمع والبصر لكونهما الطف الحواس وكون الادراك بهما بلا مباشرة جسم فلا حاجة الى [illegible] بخلاف سائر
الحواس [illegible] لكون السمع والبصر عبارة عن العلم بالمسموعات والمبصرات مطلقا كما هو مذهب الاشعري ليس بصحيح وما ذكره
المحقق الخفري من ان المراد بهما هو العلم الحضوري محل نظر فان قلت الفرق بينهما مثل الفرق بين العلم الحصولي والحضوري
وهو التفاوت بالشدة والضعف في الكمال [illegible] الامر ان العلم الحضوري [illegible] علم [illegible] بالمبصرات [illegible]
لو فرض ان تحقيق الرؤية لوجدة منها لم يشك العقل في الانكشاف [illegible] ثم [illegible] العالم [illegible] الخصوصية
ما حصلا في النشأة [illegible] نعم يمكن ان يتبدل النشأة وخصوصية اخرى يكون فيها ادراكها التفصيلي اجلى من الحضوري فالغرض ثبوت
التفاوت بين العلمين ثم اقول وفرق بين العلم بالمعقولات والمفهومات وبين العلم بالجزئيات سيما المحسوسات فان
الاحساس بالمعقول [illegible] لم يمكن اتم من العلم بها لكن الاحساس بالمحسوسات اتم من العلم بها وايضا اقول العلم الحضوري
انما كان اتم من العلم الحصولي لان الاول يستلزم انكشاف وجه المعلومات وحقيقتها والثاني انكشاف وجهها فقط ولا
شك ان الخصوصية في الوجود اكثر ابدا من الخصوصية في الوجه العقلي فان الخصوصيات في العقليات اما غير زائدة او لو زيدت
بخلاف في المحسوسات فالعلم الحضوري انما هو علمها بجهة الوجه دون العلم بالخصوصية فاثبات اصل العلم الحضوري لا يغني عن
اثبات الاحساس الذي المراد به هو انكشاف الخصوصيات الزائدة على اصل الوجه انتهى هذا ما ذكره وفي هذا المقام تقدم ان العلم
الحضوري الذي للواجب بالنسبة الى جميع الاشياء يكون اشد ظهورا وانكشافا من جميع الادراكات سواء كان علما كليا حصوليا
او حضوريا او احساسا بالحواس الباطنة والظاهرة بالمبصرات والمسموعات يكون الظهور والانجلاء فيه اشد من الرؤية و
السماع البديهيين الذين فينا ولا يخرج منه شيء من الخصوصيات التي فيهما بالجملة علمه الحضوري بالمبصرات والمسموعات اتم الظهور و
الانكشاف بحيث لا يخرج شيء من الخصوصيات الثابتة للاحساسات سوى ما هو نقص من تأثر الحواس والانطباع وخروج الشعاع
المباشرة وغير ذلك ولا شبهة في ان ادراك المحسوسات بخصوصيتها المعينة بدون الالات والمباشرة والتأثر وغير ذلك مما
يعتبر في الاحساسات التي فينا ليس الا علما حضوريا فالحق ان ادراكه تعالى للمحسوسات مطلقا سواء كانت مبصرات او مسموعات
او مذوقات او ملموسات او غير ذلك راجع الى علمه الحضوري وهذا العلم لا يخرج منه شيء من الخصوصيات والظهور والعلم
والاشعار غيرهما الملاصقة بالمباشرة ثم الظاهر من مذهب الامامية [illegible] ذلك اي كون السمع والبصر راجعين الى

العلم

٤٠٢

العلم من سبيل الظاهر ان مذهب المحقق الطوسي وغيره من محققي الامامية هو مذهب المعتزلة دون ما اختاره الاشعري كما اشار اليه بعض
اهل التحقيق بقوله ان ما هو المشهور بين طلبة العلم من ان كون السمع والبصر العلم بالمسموعات والمبصرات مطلقا هو مذهب
اصحابنا موضع تامل سيما كون ذلك مذهب المحقق الطوسي بل هو انهما صفتان زائدتان على العلم كما هو مذهب المعتزلة
والدليل على ان المحقق قال بزيادتهما على العلم انه نبه في التجريد على علمه تعالى بجميع الاشياء كلية كانت او جزئية مجردة
كانت او محسوسة ثم نقل [illegible] دل على اضافة الادراك ومعلوم ان الادراك في عبارته هذه ليس هو العلم المطلق المراد في تعليم
المطلق ولا العلم بالجزئيات مطلقا ولا العلم بالمحسوسات باي طريق كان لان جميع ذلك مما سبق في الادلة السابقة
بل المراد منه هو الادراك المتعلق بالمحسوس بما هو محسوس اي الذي ادراكنا [illegible] حسا [illegible] نحو مخصوص من الا
دراك له تعالى لم يثبت بما ذكر سابقا من ادلة العلم ربما يدعى عدم الثبات بالدليل العقلي والعلم الحضوري
الثابت له تعالى بجميع الاشياء وان كان شبيها بهذا النحو من الادراك المسمى عندنا بالاحساس الا انه ليس حسيا ولهذا
جزم المحقق بان ثبوت هذا النحو من الادراك انما هو بالسمع [illegible] على السمع [illegible] على ان المراد ليس
من معاني العلم المذكور بل المراد بهما هو المسمى عندنا بالاحساس فحاصل كلامه على ان السمع دل على ان له تعالى حسا
فان السمع من ظاهره [illegible] على كونه تعالى سميعا بصيرا او السمع [illegible] ليس الا الاحساس بالمسموعات وكذا البصر ليس الا الاحساس بالمبصرات الا
ان ذلك الاحساس [illegible] بالالات الجسمانية [illegible] فحيث [illegible] يقتضي اثبات الاحساس له تعالى و
يقتضي العقل نفي كونه بالة واما الكلام المنقول عن شرح الرسالة [illegible] ان المراد بهما هو العلم مطلقا
بل مراده منه الادراك الاحساسي كما يدل عليه اخر كلامه المنقول [illegible] على النحو الذي يدركه الحواس اقول كلام المحقق في التجريد وان
امكن حمله على ما ذكره هذا القائل من ان المراد بالادراك في كلامه هو الاحساس كما يدل عليه [illegible] كلامه المنقول عن قوله على النحو الذي
يدركه الحواس اقول كلام المحقق في التجريد وان امكن حمله على ما ذكره هذا القائل من ان المراد بالادراك في كلامه هو الاحساس الا
ان كلامه في شرح الرسالة صريح في ارجاعهما الى العلم كما لا يخفى على المتأمل فيه لا يبعد ارجاع السمع
والبصر الى العلم الحضوري لكن [illegible] بان كل ما [illegible] على كونه تعالى عالما بالاشياء [illegible] على كونه سميعا
بصيرا [illegible] على العلم [illegible] السمع [illegible] بالدليل العقلي [illegible]
ان ادراك المحسوسات من حيث انها محسوسات [illegible] التي يخرج عنها لم يدرك هذا
الوجه ادراك العلم بالعلم الحضوري [illegible] بجميع خصوصياتها [illegible] الذي
بعضها [illegible] بالعقل [illegible] بجميع الاشياء بجميع خصوصياتها [illegible] العلم
فيحكم بانه يجب ان لا يخرج شيء من الخصوصيات من علمه سبحانه [illegible] الاحساس البديهي
الذي السمع والبصر [illegible] بالمسموعات [illegible] العلم الحضوري لا يخرج شيء من الخصوصيات [illegible]
سبحانه بعلم المبصرات والمسموعات بجميع خصوصياتها المعينة بالعلم الحضوري [illegible] لا الاحساس [illegible]
[illegible] النقص [illegible] عند التعمق والتدبر [illegible] السمع والبصر [illegible] تعالى
[illegible] كونه سميعا بصيرا [illegible] الكمالات [illegible] صفات الكمال في حق من
يتصف بها [illegible] الله تعالى [illegible] هذا الدليل [illegible] ان الحجة
في الغائب [illegible] السمع والبصر [illegible] بالمعنى [illegible] السمع و
البصر [illegible] ان لم يقم [illegible] صفات [illegible] قوله السمع والبصر [illegible]

في حق الباري تعالى وهيهنا لا سبيل الا بيان استحالة النقص والآفة على الباري تعالى سوى الاجماع المستند حجيته الى الادلة السمعية ولا خفاء في ثبوت الاجماع وتمام الادلة السمعية القطعية على كونه تعالى سميعا بصيرا فلنقول على الاجماع في هذا المسئلة بل على الادلة السمعية القطعية لبعد تأويل الظواهر الدالة على السمع والبصر اقوى من الظواهر الدالة على حجية الاجماع اذ يتوجه على ما اعتراضات كثيرة تحتاج الى دفعها وان اثبات حجية الاجماع بالعلم الضروري من الدين فمن لك العلم الضروري بثبوت في المسئلة التي يكون فيها سوالمستند وحاصل هذا الايراد ان الحركة في الواجب يجوز ان يعبر بها في حق بل لكن يعتبر بها لان الحركة في ما يصح لاجل الحركة في الواجب يصح لاجل العلم والقدرة فكان حيثية كونه مستقيم لحركة وحيثية الواجب لا تقتضيها فكذلك يجوز ان تقتضي السمع والبصر حيثية الواجب لا تقتضيها من ارجع السمع والبصر الى العلم كما اخترناه يمكن ان يستدل بهذا الدليل بان يقول لما كان معنى تحقق هو المدرك الفعال لا محالة سميعا بصيرا بمعنى انه تعالى مدرك لجميع المسموعات والمبصرات بالعلم الحضوري وان كان ما يعترف بهما كونهما مع كمال التجرد يقتضي ادراك المسموعات والمبصرات بل ادراك المحسوسات لا خفاء في تحقق كمال الحيثية مع كمال التجرد فيه وبهذا ثبت انه سميع بصير مدرك بالمعنى المذكور وعلى هذا فما قيل ان طريق اثبات السمع والبصر ليس الا الشرع والعقل لا يدل عليه يكون المراد منه ان استعمال الفاظ الادراك والسمع والبصر في صفاته تعالى كونه بالسمع وامثالها باثبات معانيها المذكورة اعني كونه تعالى عالما بالمسموعات والمبصرات بل بجميع المحسوسات بحيث العقل ايضا وغير خفي ان الايراد المذكور على الاستدلال المذكور لاثبات السمع والبصر بمعنيهما ما هو البديهي المغاير للعلم الحضوري متجه اذ مجرد الحيثية لا يقتضي صحة ذلك على ان المحقق الطوسي في نقد المحصل قال ان قولهم كل حي يصح اتصافه بالسمع والبصر ليس بمطرد لان اكثر الهوام والسمك لا سمع له والعقرب لا بصر لها والديدان لا سمع لها ولا بصر فلو لم يشترط اتصاف تلك الانواع بالسمع والبصر بما جميع شئ منها انهما ثم في الايراد المذكور من انه لا سبيل الى بيان استحالة النقص والآفة على الباري تعالى سوى الاجماع فيه دخل اذ لا شك في ان صفة الوجوب الذاتي يستلزم استحالة النقص والآفة على واجب الوجود فلا حاجة الى التمسك بالاجماع في استحالتهما هذين الامرين على الباري تعالى ثم المخ لثبوت السمع والبصر للواجب سبحانه اجيب بوجهين الاول انه ثبت انه ليس من المسموع والمبصر او شرط كسائر الاحساس والزم في حقه تعالى واجاب عنه الفاضل بالزيادة بمنع المقدمة الاولى اذ لا يلزم حصولهما مقارنا للتاثير فيما كونهما نفس ذلك التأثير او شرط ظاهر بدونه مسلم انه كذلك في الشاهد وطلابهم في الغائب كذلك على صفاته تعالى مخالفة بالحقيقة فجاز ان لا يكون سمعه ولا بصره مثل التاثير ولا شرطا به وان جيزان الانظر هو كواب الاخر وحاصله ان العقل لما دل على استحالة الالة في حقه سبحانه ولم يقم الالة عقلية لما وجب كون الاحساس على النحو محض مطلقا بالالة وتاثيرا فحكم يجوز كون الاحساس في الواجب بغير شروط تباشر الالة وعلى ما اخترناه من ارجاعهما الى العلم اندفع الايراد وما قررناه بعلم جليه الكلام في الجواب الذي ذكره الفاضل بالزيادة الثاني ان اثبات السمع والبصر في الان ولا مسموع ولا مبصر فيه خروج عن المعقول واجاب عنه الفاضل بالزيادة بان كلا منهما من ذات الواجب وله تعلقات حادثة كالعلم والقدرة وكما ان صحتهما ونحو ثبوتهما ليس الا لذاته وثبوتهما بسماته بعينها انما هو في الازل مع عدم تحقق مسموع ومبصر فيه كثبوت العلم بالحوادث له تعالى في الازل مع عدم تحقق المعلوم فيه اي بما يصح به هذا الجواب بذلك ايضا وهو ظاهر وعلى ما قررناه جواب هذا الايراد مع كيفية الكلام في الجواب الذي ذكره الفاضل بالزيادة ظاهر الفصل السادس في كلامه سبحانه قد تواتر عن الانبياء واطبقت الشرائع كلها على انه

الفصل السادس في كلامه تعالى

تعالى متكلم اذ ما من شريعة الا وفيها انه تعالى امر بكذا ونهى عن كذا واخبر بكذا وكل ذلك من اقسام الكلام ثم لما ثبت صدق الانبياء بدلالة المعجزات من غير توقف على اخبارات تعالى عن صدقهم بطريق الكلام فلا يلزم من اثبات تكلمه تعالى بالشرع دور ولا شبهة وبالجملة لا خلاف لارباب الملل والاديان في كونه تعالى متكلما وانما الخلاف في معنى كلامه وفي قدمه وحدوثه فالحنابلة قالوا ان كلامه تعالى حروف واصوات يقومان بذاته تعالى وانه قديم وقد بالغوا فيه حتى قال بعضهم جهلا وعنادا الغلاف قديم فضلا عن المصحف وقد نقل عنهم انهم قالوا ان الجسم الذي كتب فيه القرآن صار قديما بعد ما كان حادثا وكفى به شاهدا على غاية جهلهم ووقاحتهم والكرامية وافقوا الحنابلة في ان كلامه حروف واصوات الا انهم قالوا انها قائمة حادثة بذاته تعالى نظرا الى تجويزهم قيام الحوادث بذاته سبحانه وهذا هو المطابق لما نسب اليهم شارح المواقف وما المذكور في المقاصد وشرحه فهو ان مذهب الكرامية ان الكلام هو قدرته تعالى على التكلم وهو قديم والمنتظم من الحروف ليس كلامه بل هو قوله وهو حادث قال صاحب المقاصد وانه لصحوا انه لما رأت الكرامية الا ان بعض الترجيحات من بعض وان مخالفة الظاهر الشرع من مخالفة الدليل فلم يخالفوا الظاهر اعني كون المنتظم من الحروف حادثا وخالفوا مقتضى الدليل القايم على عدم جواز قيام الحوادث بذاته تعالى فقالوا ان المنتظم حادث وقائم بذاته تعالى وان المنتظم هو قول الله تعالى لا كلامه فان كلامه قدرته على التكلم وهو قديم وقوله حادث لا محدث فان كل ما له ابتداء ان كان قائما بالذات فهو محدث يقول كن لا بالقدرة فقط وان كان قائما بالذات فهو حادث بالقدرة فقط لا بقول كن اذ لو كان وقوع كل شئ بقول كن لزم ان يكون كلمة كن واقعة بمثلها فيلزم التسلسل وعلى ما ذكرنا الفرق بين الحادث والمحدث عندهم القيام بذاته تعالى وعدم القيام به فان القائم هو الحادث والمباين الغير القائم هو المحدث لا يخفى انه كما يا في الكلام يطلق على التكلم وعلى ما به التكلم اعني الكلمات والاصوات والكلمة في الواجب انما هو بمعنى قدرة الاقدار وهو ما ذهب اليه الكرامية على قول صاحب المقاصد من ان الكلام بمعنى القدرة على التكلم انما هو بمعنى التكلم القديم لا بمعنى ما به التكلم فهم اطلقوا الكلام على ما به التكلم لما اطلقوا عليه القول والمعتزلة قالوا كلامه تعالى اصوات وحروف وهي حادثة لكنها ليست قائمة بذاته تعالى بل يخلقها في غيره تعالى كجبرئيل او النبي ومعنى كونه متكلما انه خلق الكلام في بعض الاجسام على قصد الافادة ومن هنا تعالى في اعلام الغير فدفع ما قيل انه بمجرد الخلق لا يلزم من خلق كلام زيد عند تكلم على ما هو مذهب الاشاعرة بكلمة ووجه الاندفاع ان خلق الواجب تعالى كلام زيد عند صدوره منه ليس بقصد اعلام الغير اي ليس في القصد منه تعالى بل هو مجرد الايجاد فلم يلزم ان زيدا لا قصد من كلامه اعلام الغير عند الاشاعرة كما ان ايجاد كلامه من الواجب تعالى كذا ايجاد قصده ايضا منه سبحانه فيصدر من الواجب خلق الكلام بالمقصد المذكور فالايراد غير مندفع قلنا فرق بين ايجاد القصد والاتصاف فالواجب عندهم اوجد هذا القصد القائم بالغير حين ايجاد الكلام فيه من دون اتصافه به والمعتزلة كون الشر مستكلما ان يكون متصفا بهذا القصد والاشاعرة قالوا ان كلامه تعالى ليس من جنس الحروف بل هو معنى قائم بذاته يسمى الكلام النفسي وهو مدلول الكلام اللفظي المركب من الاصوات والحروف وهو قديم قال بعض الفضلاء منشأ الخلاف في ذلك هو ان هيهنا قياسين متعارضين احدهما ان كلامه تعالى صفة له تعالى وكل ما هو صفة له تعالى وهو قديم فكلامه تعالى قديم وثانيهما ان كلامه تعالى مؤلف من اجزاء مترتبة متعاقبة في الوجود وكل ما هو كذلك فهو حادث فكلامه تعالى حادث فاضطر

القدح في احد القياسين وضع بعض المقدمات ضرورة استلزام حقيقة النقيض المحالية فصحح القياس الاول بعنوان
الثاني اذ الكرامية قالوا بصحة القياس الثاني والكرامية وقد جوزوا كبرى القياس الاول والمعتزلة صححوا القياس الثاني
وقد جوزوا كبرى القياس الاول في الاشاعرة صححوا القياس الاول وقد جوزوا صغرى القياس الثاني اذا اخذوا الكلام
الذي هو موضوعها بمعنى الكلام اللفظي وانما قدحوا فيها اذا اخذوه بمعنى الكلام النفسي فانهم يصححون القياس المذكورين
بان جعلوا الكلام المذكور في القياس الاول بمعنى الكلام النفسي وفي الكلام المذكور في القياس الثاني بمعنى الكلام
اللفظي وحاصله انه ان جعل الكلام المذكور في الدليلين بمعنى الكلام النفسي قدحوا في صغرى القياس الثاني وان جعل بمعنى
الكلام قدحوا في صغرى القياس الاول وان جعل معناه مختلفا في القياسين على النحو المذكور لم يقدحوا انتهى وعبر
حتى بان جواز اخذ الاشاعرة الكلام في صغرى القياس الثاني بمعنى الكلام اللفظي حتى يصح القياسين ولم يقدحوا
في شيء منهما مبني على ان الكلام مشترك عندهم بين قديم نفسي قديم ولفظي حادث واذا لو كان الكلام عندهم منحصرا
في النفسي لما امكنهم ان اخذوا الكلام في صغرى القياس الثاني بمعنى الكلام اللفظي فلا بد لهم من القدح فيها البتة ثم ان لابد لنا هنا
من تحقيق ما هو الحق في كلامه سبحانه ثم ما يرد من الصحة والفساد فيما ذكره الطوائف فنقول الكلام يطلق على ثلثة معان
احدها القدرة على احداث الاصوات والحروف في جسم من الاجسام وقوة القائل لا الغير وثانيها التكلم في الاصوات والالفاظ
وهو المعنى المصدري والغالب حينئذ عندها باسم التكلم دون الكلام سيما المعنى الاول وثالثها ما به التكلم اعني نفس الاصوات والحروف
التي يحصل التكلم بها فان قيل لكل كلام بالكلام وتحقيق وقع فيه كلاما مغيرا مطلقا بقولنا تكلمت فيكون معنى الكلام التكلم
وقولنا الكلام وتحقيق يعني به التكلم اي الحروف والاصوات فالمعنى التكلم بلفظ دقيق ثم لا ريب ان التكلم بمعنى
المعنى الاول هو صفة قدرته سبحانه على الاصوات والحروف في بعض الاجسام وكونه متكلما بهذا المعنى هو كونه قادرا على
احداث الكلام في جسم من الاجسام كان اطلاق المتكلم بهذا المعنى علينا بحسب قوتنا على احداث الكلام في بعض
الاجسام التي لنا قدرة على تحريكها كاللهوات وغيرها ثم ان هذا القوة هي ما يطلق المتكلم بالمعنى الثاني وهي فينا ملكة قائمة بذواتنا
تمكن بها من القدرة على الغير في الواجب سبحانه عين ذاته بمعنى ان ذاته بذاته هو منشأ احداث الاصوات والحروف ومنشأ
هذا الكلام من دون افتقار الى صفة زائدة وملكة قائمة بمخلوقها اي جسم يريد الافادة بما تقتضيه الحكمة على من شاء من
عباده وعلى هذا يكون التكلم بهذا المعنى عين ذاته سبحانه بمعنى ان ذاته بذاته هو منشأ الكلام العقلي كما ان التكلم بهذا المعنى
فينا عين الملكة القائمة المنتجة للاقتدار الفعلي اي احداث الحروف والاصوات في جسم من الاجسام لا علام الغير وبما ظهر ذكرنا
المتكلم من قام به التكلم وهو احد المعنيين الاولين لا من قام به الكلام اي ما به التكلم من الحروف والاصوات ثم لا ريب ان التكلم
بالمعنى الاول ثابت بالموجب العقلي بدلالة اد لة عموم القدرة عليه وهو قديم واما التكلم بالمعنى الثاني وهو ما يثبت في ثبوته بالشرع
دون العقل اذ لا طريق للعقل الى اثبات تحقق الالفاظ الفعلي عينه سبحانه وانما عرفنا من الشريعة النبوية بتواتر
القطعي المفيد للتواتر بالمعجزات ان الوحي ما ترك انزل من الكتب على انبيائه الكرام واوحى به الكلام فيها اوحى للاعلام بعض
مصالح العلماء وعند ثبوت التكلم بالمعنى الثاني يثبت الكلام بالمعنى الثالث ايضا لان التكلم العقلي لا ينفك عما به التكلم من
الاصوات والحروف فهو ايضا حادث وبما ذكرنا ظهر ان قول العلامة الطوسي في التجريد وعموم قدرته دل على ثبوت
الا ثبات الكلام بالمعنى الاول يعني انه قدرته تعالى شاملة لجميع الممكنات ومن جملة الممكنات القاء الكلام بمعنى الحروف والاصوات
الدال على المعنى المراد للغير لا علامه فيلزم قدرته تعالى على الكلام بمعنى قوة الالقاء فالدليل العقلي دل على قوة الالقاء

ما ثبت من كلام المحقق انما هو هذا المعنى فقط واما بمعنى نفس الالقاء فالمستلزم لما به التكلم فانما ثبت من الشرع فبالعقل
الشرع ونفت الكلام بمعانيه الثلثة اعني قوة الالقاء الثابت بالعقل ونفس الالقاء واما به التكلم اللازم لنفس الالقاء وهما
ثابتان بالشرع واذ عرفت ذلك فنقول على المعنى الاول انما يصح القياس الاول دون الثاني لكذب صغراه فان
التكلم الحقيقي الذي هو قدرتنا الالقاء نفس ذات الواجب كما اشير اليه فيكون قديما لا حادثا القدماء وعلى المعنى الثاني
لا يصح شيء من القياسين اما الثاني فلكذب صغراه واما الاول فلمنع كبراه اذ يمنع كون كل صفة قديمة فان المسلم ان الصفات
الحقيقية له تعالى قديمة واما الصفات الاضافية فليست قديمة والكلام بالمعنى الثاني انما هو من الصفات الاضافية وعلى
المعنى الثالث انما يصح القياس الثاني لا القياس الاول لكذب الصغرى وعلى هذا فلا حاجة الى القدح في
احد القياسين لامكان ان يحمل الكلام في القياس الاول على المعنى الاول في القياس الثاني على المعنى الاخير
فكيف ان ليست المنع من احد القياسين انما نشأ من توهم عدم اشتراك اللفظ فحمل الكلام المذكور فيهما بمعنى
واحد وتوهم حصول حكم المعنى الاخر فيه مع كون اللفظ مشتركا بين معان مختلفة فكل منها الملائمة اذا لم يكن
ما هو الحق في كلامه تعالى فلنشر الى ما يرد على المذاهب المذكورة فنقول اما مذهب الحنابلة ففساده ظاهر لانه يعلم
ان اقوال في كلامه تعالى منحصر في الحروف والاصوات وهي قائمة بذاته وقديمة والقول بذلك والخلاف فيه جاهل بالشرع
له اولى من ذلك لعدم شاهدا على حماقتهم ما نقل عنهم ان الجسم الذي كتب فيه القرآن ما تقدم بالحد ما كان حادثا
لعدم صدور هذا المعنى عن اول جماعة كلامهم لا يعرفوا معنى القدم والحدوث وحملوا
نسبة الحدوث الى كلامه تعالى بمعنى به التكلم الا انه قيل لعل امتناعهم من اطلاق الحادث على المصحف
قبل ان لا يتوهم حدوث الكلام بمعنى التكلم القائم بذاته وقيل انه كلفوا القول بان كلامه تعالى مخلوق
المخلوق مشترك بين الحادث والمفترى لم يجوزوا اطلاق هذا اللفظ عليه لئلا يذهب منه لا وقوف له على ان
مرادهم منه الحدوث الى انهم اعترفوا بكون هذا اللفظ مفترى وقالوا انه غير مخلوق اي غير مفترى حتى كلمه والعلاف
فيما اليهم انهم قالوا القدم ثم انهم التزموا عدم اطلاق الحادث ايضا عليه لانهم لم يطلعوا عليه لفظ الحادث
كالحادث الذي هو مرادف بمعنى المخلوق لاستلزام جواز اطلاق المخلوق ايضا وهو توهم كون القرآن مفترى
وانت تعلم ان هذا التأويل يجعل حماقتهم اكثر مع انه لا معنى لكون الكلام غير مفترى وقيل ان مرادهم
بقدم الكلام قدم علم الباري تعالى ولهذا قالوا بعدم مخلوقية الكلام في العلم بما يفيد قدمه وغير خفي ان
ما ذكرنا لا يلائم شيئا من هذه التأويلات والاولى الاعراض عن التأويل فانه جار في اكثر المذاهب الباطلة والتوجيه
له انما نشأ من التعصب عند اهل الحق واما مذهب الكرامية ففيه انه لا معنى لقيام الاصوات والحروف في ذاته تعالى
سواء قالوا بانعقاد كلامه فيها على ما في شرح المواقف وقالوا انما قوله وكلامه هو قدرته على التكلم كما في شرح المقاصد
نعم الفساد في الاول اشد لانه مع لزوم قيام الحادث بذاته يلزم جعل كلامه منحصرا في ما به التكلم مع ان التكلم الحقيقي
هو القدرة على التكلم والاخفاء في هو نفس حدوث الحروف والاصوات واما مذهب المعتزلة فالكلام ما نقلنا عنهم انهم
قالوا الكلام بالمعنى الثاني والثالث فيكون حادثا انما قولهم بالمعنى الثالث فقط كما نقلنا عنهم واما قولهم بالمعنى الثاني فلانهم قالوا
كما نقلنا عنهم ان معنى كونه تعالى متكلما انه خلق الكلام في بعض الاجسام وظاهر ان المتبادر من خلق الكلام هو نفس الالقاء
حدوث الالقاء والذي هو معنى اضافي واما قولهم بكونه حادثا فلتصريحهم به كما نقلناه عنهم لا ريب في ان القول بحدوثهما

من دون القيام بذاته تعالى وان كان حقا نقول به الا انه ليس كلامهم اثر من الكلام بالمعنى الاول اعني القدرة على الاقدار على
قولهم معنى كونه متكلما انه خلق الكلام اي لا يثبت منه الا التكلم الاخير المرادف الذي هو المعنى الثاني دون التكلم الحقيقي الذي
هو المعنى الاول اذ التكلم ومن يخلق هو الخلق بالفعل وهو ليس من الصفات الحقيقية لكونه حادثا غير ثابت في الازل وبالجملة التكلم
المذكور في كلامهم هو المعرف بانه خلق الحروف والاصوات في بعض الاجسام وهو ليس من الصفات الحقيقية لان التكلم
الحقيقي المعرف بانه امر هو مصدر تاليف الكلمات والقدرة على ذلك التاليف خلقة وهو من ذات وجهة الحقيقة
عند المحققين فان تعالى قادر بذاته على تاليف الكلمات فيثبت ان التكلم الحقيقي غير مصرح به في كلامهم فان كان
عدم التصريح به في كلامهم لظهور دخوله تحت عموم القدرة حتى كانوا فانه بين العبارة وان لم يتعرضوا له صريحا كما هو الظاهر
فمن يكفي مذهبهم في الكلام مطابقا للحق وموافقا لما اخترناه وان كان عدم تصريحهم به لعدم اثباتهم اياه فحصل في الغرض
بيننا وبينهم من هذه الجهة ويرد عليهم انه لا وجه لاخراج الكلام الحقيقي عن اقسام الكلام ثم انا قد ذكرنا سابقا
ان المعتزلة قد جوزوا صغرى القياس الاول وهذا انما يتاتي اذا حملوا الكلام المذكور فيه على المعنى الثالث اعني ما به التكلم
اذ لو حملوه على المعنى الثاني اعني التكلم العقلي الذي من الصفات الغير الحقيقية اي ايجاد الكلام بالفعل فتصرف القدح
الكبرى بعكس الاول وبه يندفع القدح عنه بالكلية ان يريد بالكلام ما هو من الصفات الحقيقية واما مذهب الاشاعرة
اعني القول بالكلام النفسي فيرد عليه ان الكلام النفسي لا يرجع الى معنى محصل سوى العلم بمدلولات الالفاظ و
معانيها وعباراتها وترتيب الالفاظ وحقيقتها بل وجدنا من الكلام غير ما هي كحديث النفس والاول عين صفة العلم والثاني
لا يليق بجناب كبريائه سبحانه لتقدسه عن خطرات الاوهام وتخيلات يجدونه في الالفاظ والكلام وسائر ما يتخيله العوام
تلك فضل الشرح وتوضيحه ان الكلام بمعنيين احدهما التكلم وثانيهما ما به التكلم فان الاشاعرة ان ارادوا بقولهم كلامه تعالى
ليس من جنس الاصوات والحروف ان تكلمه تعالى ليس من جنس الاصوات والحروف فيرد عليهم ان التكلم مطلقا
هي سواء كان من الله تعالى ومن غيره ليس من جنس الاصوات والحروف فلا وجه لتخصيص كلامه سبحانه بهذا المعنى انه
ليس من هذا الجنس ويرد عليهم ايضا انه لا معنى لقولهم ان الكلام النفسي مدلول الكلام اللفظي لان التكلم سواء كان
بمعنى قوة الاقتدار او بمعنى الاقتدار ليس مدلولا للحروف والالفاظ الا ان العرف غير ذلك وقيل ان مرادهم من قولهم
التكلم مدلول الكلام اللفظي اعني الحروف والاصوات بمعرفة سبب الكلام اللفظي اي التخصص صفة التكلم على الحكم من جنس
دلالة المعلول على العلة لان التكلم سواء كان صفة حقيقية او اضافية علة للكلام اللفظي سبب له فدلالة الكلام
اللفظي عليه من قبيل دلالة المعلول على العلة فيكون المراد من الدلالة الدلالة العقلية دون الوضعية وهذا صرف
اللفظ لان المتبادر من الدلالة عند الاطلاق الدلالة اللفظية الوضعية وارادة الدلالة العقلية خلاف الظاهر ثم اذا اريد
بالتكلم التكلم الحقيقي الذي هو القدرة على تاليف الكلمات او ايجاده على المعنى الذي هو نفس ايجاد الحروف
انه مدلول الكلام اللفظي عن ظاهره كما ذكرنا فيصح الحكم على راي الاشاعرة بانه قديم ومعنى قائم بذاته لانهم قائلون بزيادة
الصفات على ذاته تعالى عن ذلك وان لم يصح القيام عندنا لان التكلم الحقيقي عين ذاته والاضافي صفة حادثة
انتزاعية فان ارادوا بالكلام المذكور فيه ما به التكلم فلم يصح قولهم بانه معنى قائم بذاته تعالى لان الحروف والاصوات ليست
قائمة بذاته تعالى الا على القول بان الموجودات في الشهود العلمي قائمة بذاته تعالى كما ذهب اليه المحققون فان علمه
تعالى بالاشياء لو كان حضوريا لكون جميع الاشياء قائمة بذاته تعالى قياما علميا بمعنى ان صورها قائمة بذاته تعالى

قديمة والكلام بمعنى ما به التكلم ايضا من جملة الاشياء فيكون قائما به تعالى في الشهود العلمي فانه المتكلم من قائما بالتكلم
في الشهود العلمي بمعنى ان صور الحروف والالفاظ قائمة به سبحانه ثم لو اريد من القيام القيام في الشهود العلمي فيرد كونه بخلاف
الكل ايضا يرد عليهم ايضا ان الكلام بهذا المعنى متعدد بحسب ذاته كما ان الالفاظ الموجودة في الخارج متعددة
كذلك هذه الالفاظ بحسب الشهود العلمي متعددة فلا يصح قولهم ان كلامه تعالى واحد عندنا ينقسم الى الامر والنهي والخبر
والنداء والاستفهام انما هو بحسب التعلق لان هذا الحكم اعني الوحدة والانقسام بحسب التعلق انما يصح في الكلام بمعنى التكلم
الذي هو صفة حقيقية له تعالى في الكلام بمعنى ما به التكلم الا ان يراد به ان الكلام الواحد المنقسم بحسب التعلق العلم الاجمالي الذي هو
عين ذات الحق او العلم الاتم الاجمالي الذي هو منتزع عن ذاته تعالى ومع ذلك يرد عليهم انه لا يصح الحكم بالقيام حينئذ
تعالى لان العلم الاجمالي عين ذاته تعالى وانه لا يكون مدلولا للكلام اللفظي الا بضرب التكلف كما سبق على انه
يلزم على هذا التوجيه خلاف ما تقرر عند الاشاعرة من ان كلامه تعالى صفة له غير العلم والقدرة وغيرهما من
الصفات فاذا رجع الكلام الى العلم الاجمالي يلزم كون الكلام عين صفة العلم وهو خلاف مذهبهم وبالجملة الحكم بان
الكلام بمعنى ما به التكلم معنى واحد قائم بذاته تعالى وهو مدلول الكلام اللفظي المركب من الحروف بل رجوعه الى العلم الاجمالي الذي
هو غير زائد على ذاته تعالى لا وجه لمعقوليته ومع ذلك الرجوع لا يصح الحكم بقيامه بذاته تعالى لان العلم الاجمالي عين
ذاته تعالى نعم لو قالوا ان العلم الاجمالي الواحد الزائد على ذاته يصح المرجوع المذكور وذلك لا يرى للمعتزلة منهم الا في ذاته تعالى
ريب في ان تلك الزيادة لا يصح في العلم بمعنى مناط الانكشاف لانه عين ذاته تعالى بل انما يصح في العلم الانتزاعي
الزائد في التعقل اعني العلم المصدري الذي يشتق منه عالم بمعنى عالم انتهى وانت خبير بان التاويلات المذكورة لكلام
الاشاعرة من تمحلات البارزة وهي لا يليق بمراد ما قصدوا به فانهم ذكروا ان الكلام اللفظي هو مؤلف من الحروف
وهو لمعنى القائم بالمتكلم وقالوا هو مدلول الكلام اللفظي كما قال شاعرهم ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا
صرحوا بان الكلام النفسي مغاير للعلم والارادة والكراهة وسائر الصفات المشهورة وهو عبارة عن نسبة احد طرفي
الخبر الى الاخر القائم بنفس المتكلم واستدلوا على كون هذه النسبة القائمة بالمتكلم مغايرة للعلم بان المتكلم قد يخبر عما
لا يعلمه بل يعلم خلافه او يشك فيه وعلى كونها مغايرة للارادة بانه قد يامر الرجل بما لا يريده كالمختبر لعبده هل يطيعه
ام لا وكالمعتذر من ضرب عبده بعصيانه فانه قد يامره وهو يريد ان لا يفعل المامور به ليظهر عذره عند من يلومه وعلى كونها
مغايرة للكراهة بانه قد ينهى الرجل عما لا يكرهه بل يريده في صورتي الاختبار والاعتذار واستدلوا على قيام تلك النسبة
بالكلام النفسي بالمتكلم بان المتكلم من قام به الكلام لا من اوجد الكلام ولو في محل اخر للقطع بان موجد الحركة في جسم اخر
لا يسمى متحركا وان الله تعالى لا يسمى بخلق الاصوات مصوتا وانا اذا سمعنا قائلا يقول انا قائم نسميه المتكلم وان لم نعلم انه اوجد
هذا الكلام بل وان علمنا ان موجده هو الله سبحانه كما هو راي الاشاعرة وفي صحة قيام الكلام بذاته تعالى حتى يكون متكلما ولا
ريب في ان الكلام القائم بذات الباري لا يجوز ان يكون هو الحسي اعني المنتظم من الحروف المسموعة لانه حادث ضرورة
ان له ابتداء وانتهاء وان الحرف الثاني من كل كلمة مسبوق بالاول مشروط بانقضائه فيكون له اول فلا يكون قديما
والحرف الاول ايضا لما كان له انقضاء لا يكون قديما لامتناع طريان العدم على القديم والمجموع المركب منهما
لا يكون قديما والحادث يمتنع قيامه بذات الباري نعم ان يكون هو المعنى اي الثالث ليصدق عليه اسم الكلام وهو الذي يسمى
بالكلام النفسي فان من يورد صيغة امر او نهي او نداء او خبر او استخبار او غير ذلك يجد في نفسه معاني يعبر عنها بالالفاظ
التي نسميها بالكلام الحسي والمعنى الذي يجده من نفسه ويدور ولا يختلف باختلاف العبارات بحسب الاوضاع والاصطلاحات

والقصد المتكلم حصوله في نفس السامع المخبر على وجهه هو الذي تسميه كلام النفس وصدقه ثم ان المعتزلة المنكرين للكلام النفسي قالوا اذا
من المتكلم خبر فهناك ثلثة اشياء احدها العبارات الصادرة عنه والثاني علمه بثبوت تلك النسبة او انتفائها في الواقع والاخير الى
كلا حقيقيا الاتفاق فقيقين الاول في او اصدر عنه امر او نهي فهناك شيئان احدهما لفظ صادر عنه والثاني ارادة او كراهة قائمة
بنفسه متعلقة بالمامور به والمنهي عنه وليست الارادة والكراهة ايضا كلاما حقيقيا اتفاقا فمعنى اللفظ على ما يقوم الكلام حاصله
ان مدلول الكلام اللفظي الذي تسميه الاشاعرة كلاما نفسيا ليس امرا وراء العلم في الخبر والارادة في الامر والكراهة في النهي ثم اجابوا
عن الدليل الذي ذكره الاشاعرة للمغايرة بين الكلام النفسي والعلم بان المعنى النفسي الذي يدعون انه قائم بنفس المتكلم ومغاير للعلم
في صورة الاخبار عما لا يعلمه هو ادراك مدلول الخبر اعني حصوله في الذهن مطلقا اي سواء كان مع التصديق بنسبته ام لا ومن جملة
الاشاعرة ان ارادوا بقولهم ان نسبة المذكورة المسماة بالكلام النفسي مغايرة للعلم انها مغايرة للعلم التصديقي فمسلم الا ان ذلك لا
يفيدهم وان ارادوا بها انها مغايرة للعلم التصوري ايضا فممنوع لان هذا المدلول هو حصول الخبر في الذهن والعلم ليس الا ذلك
ما ذكروه للمغايرة بين الكلام النفسي وبين الارادة ففيه ان المغايرة بين المدلول وبين الارادة والكراهة في صورتي الامر بالاختبار
والنهي عما يريده بل في صورتي الامر بما يريده والنهي عما لا يريده الا ان هذا المدلول حاصل في ذهن المتكلم او يحصل في الذهن مطلقا
ليس امرا وراء العلم بمعنى الادراك المطلق كما في صورة الخبر عما لا يعلمه هذا والجواب عما ذكروه من ان المتكلم من قام به الكلام
لا من اوجد الكلام في محل غيره ففيه ان لفظ المتكلم انما اشتق من التكلم فمعناه بحسب اللغة انما هو قائم به التكلم فالمتكلم ما
قام به الكلام بمعنى التكلم لا بمعنى ما به التكلم فاذا المتكلم بحسب اللغة وجب ان يعني انما قام به هو آلة لا التكلم بل ما قام به التكلم كما لا
به التكلم والقاء الى المخاطب لاعلام الغير وهو يعني ايجاد الكلام لقصد الافادة والاعلام هو التكلم فمراد من قال المتكلم
او اوجد الكلام ان المتكلم اوجد الكلام على قصد الافادة والاعلام فلا يرد انه على زعم الاشاعرة لو وجد كلام العباد
بل كل افعالهم هو الله سبحانه يلزم ان يكون هو سبحانه متكلما باعتبار خلق كلامهم ولا شك انه لا يطلق عليه تعالى
المتكلم بهذا الاعتبار وذلك لانه ليس خلق الكلام العباد منه تعالى لقصد الافادة والاعلام من جانبه مع ان في
معتبر في اطلاق المتكلم على خالق الكلام وما ذكروه من ان موجد الحركة في جسم لا يسمى متحركا ففيه ان المتحرك
قام به التحرك لا ما قام به الحركة ولهذا لا يسمى موجد الحركة في جسم او متحركا وما قيل ان المتكلم من قام به الكلام الذي
هو مبدء اشتقاق الصيغة ومعناه خلق الكلام فلا شك انه صادق على موجد الكلام والمتحرك قام به التحرك ومعناه حركة
لا حصول الحركة فقياس المتكلم على المتحرك خطاء وان كان كلاهما مشتركين في قيام مبدء الاشتقاق بالصيغة فالفاعل الا
ان مبدء اشتقاق المتكلم اي التكلم معناه على زعم المعتزلة خلق الكلام في الهواء ومبدء اشتقاق المتحرك اي
التحرك هو الاتصاف بالحركة وكلا المبدءين قائمان بالفاعل المتصف بذلك المشتق وما ذكروه من انا اذا سمعنا قائلا
يقول انا قائم نسميه متكلما وان علمنا ان موجده هو الله سبحانه ففيه ان الايجاد المعتبر في تعريف المتكلم كما تقدم بالقصد
الكلام وان كان موجد الكلام هو الله سبحانه لكنه لو اوجد الله الكلام في العباد لقصد الاعلام من جانبه تعالى كلام
الشجرة او في المكان ونحو ذلك كلما لا نعلمه لكان هو المتكلم دون الشجرة والمكان ونحو ذلك عند الكل ومما ذكرناه
ظهر ضعف قولهم ان الكلام القائم بذات الباري لا يجوز ان يكون هو نفسي فتعين ان يكون هو المعنى اذ قد عرفت
ان الكلام القائم بذات الباري تعالى هو معنى التكلم لا معنى ما به التكلم اعني الالفاظ الدالة على المعنى او معانيها
الدالة على امور اخر التي هي المقصودة بالذات بالقاء الالفاظ الدالة عليها مناسبة وعلى ذهاب البعض [illegible]
من ان هذا هو الكلام الحقيقة على ما هو في الاشارة اليه والتكلم ليس الا ايجاد ما به التكلم وهذا الايجاد ليس [illegible] من اللفظ

والمعنى

والمعنى على ان يقوم بالمعنى الذي هو الكلام النفسي عند الاشاعرة مذاهب الى انه حادث فرضا لان هذه المعاني يكون حادثة
فلا يجوز ان يقوم بذاته تعالى كما قالوا في الالفاظ بعينه ولا يصح اطلاق القديم عليه لان اطلاق
الكلام النفسي القديم على معاني الالفاظ مما وضعه غير معقول وهذا هو معنى قول المحقق الطوسي في التفتيش غير معقول اي
الكلام النفسي القديم وهو معاني الالفاظ غير معقول فان قيل يراد من ذلك الكلام النفسي القديم ان العلم الحاصل
بالكلام قديم قلنا هذا مما يعيد فيه ارتكاب مجاز ومقابلة الخصم المحقق فيفسر عبارة التفتيش والتعجب لهذا قال
بعض الفضلاء ان في قول المحقق التفتيش غير معقول حيث لم يقل في الكلام النفسي تعرضا تاما لطيفا بان اثبات
الكلام بارتكاب التمحل لا يخلو من التعسف والتعصب اي المعتزلة منكر الاثبات ان الكلام هو المنتظم من الحروف والكلام النفسي
القديم الذي هو عند الاشاعرة ليس كلاما بوجه لا يدل ما ارادوا وذكر تعلق بها من الفوائد وتحصيل الجواب عن
بعضها وتحقيق موضوع [illegible] انها بل [illegible] نقض حجة لما اخترناه اولا ورد على التفسير الثاني [illegible] شيء منها
لشيء مما اخترناه ام لا **فمنها** انه قد علم بالضرورة من دين نبينا محمد صلى الله عليه وآله ان القرآن هو هذا الكلام
المؤلف المنتظم من الحروف المسموعة المفتتح بالتحميد المختتم بالاستعاذة وعليه انعقد اجماع السلف والاكثر من الخلف
ومنها ان ما يسمع وثبت بالنقل والاجماع من خواص القرآن انما يصدق على هذا المؤلف الحادث لا المعنى القديم ومن
الخواص كونه ذكرا لقوله تعالى وذكر مبارك وعربيا لقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ومنزلا على النبي بشهادة النص
تكمل الاية والاشارة اليها والجمع الامة ومقروءا بالالسن بالاجماع ومسموعا بالاذان بالاجماع ولقوله تعالى حتى يسمع كلام
الله ومحفوظا ومعجزا بالتحدي لكونه معجزا اجماعا ومفصلا بالسور والايات لقوله تعالى كتاب احكمت اياته ثم فصلت وقابلا
للنسخ وهو من امارات الحدوث لانه اما رفع او انتهاء وكلاهما لا يتصور في القديم ان ثبت قدمه امتنع عدمه وواردا
عقيب ارادة التكوين لقوله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون اي معناه اذا اردنا شيئا
قلنا له كن فيكون قوله كن اي وهو قسم من كلامه تعالى متأخر عن الارادة الواقعة في الاستقبال لكونه جزاء له فيكون
حادثا فان قيل وقوع كلمة كن عقيب ارادة تكوين الاشياء على ما يقتضيه كلمة الجزاء ان دل على حدوثها لكن
عموم لشيء حيث وقع في سياق النفي يقتضي قدمها اذ لو كانت حادثة لكانت مسبوقة بكلمة كن ايضا [illegible]
تسلسل والحق ان هذا الكلام مجاز كما قال البيضاوي انه تمثيل لتأثير قدرته في مراده بامر المطاع
للمطيع في حصول المامور من غير امتناع وتوقف وافتقار الى مزاولة عمل واستعمال آلة قطعا لمادة الشبهة
وهو قياس قدرة الله تعالى على قدرة الانسان فلا يكون له دلالة على حدوث كلمة كن قلنا فيه
نظر من وجوه احدها ان المراد من الاية انه ليس قولنا لشيء من الاشياء عند تكوينه الا هذا القول اي قول كن وهذا لا يقتضي
هذا القول لكل شيء بل غايته انه لو قيل فيما اراد تكوينه قوله لكان هذا القول عين قول كن كما يقول في اقوال الاحد
عند ارشاده الا ان اقول له اعلم فانه لا يدل على انه يقول اعلم لكل احد يرشده بل على انه لو قيل بعض الاحاد
عند ارشاده لكان القول لفظ اعلم ومع هذا القول لا يلزم ان يقول كن حتى يلزم ان يتعلق في قوله كن
مسبوقا بمثله ومنها ان الواقع بكلمة كن كما نقل صاحب شرح المقاصد هو المحدثات الكائنات فانه موقع بحكم
القدرة ولا ريب في انه قوله تعالى لا يكون محدثا بل يكون حادثا فلا يلزم مسبوقيته بكلمة كن فلا يلزم
ومنها ان ظاهر قوله تعالى اذا اردناه يدل على اختصاصه بالزمانيات لان ارادة للتوجه [illegible] اوزع

411

القديم كصفات الله سبحانه او كانت زائدة على الذات كما هو مذهب الاشاعرة ووقوع الحوادث الزمانية …
كونه مكتوبا في المصحف للاجماع ولا ريب في ان المكتوب في المصحف ليس هو الصور والاشكال … بل
المكتوب انما هو اللفظ لان الكتابة تصوير اللفظ بحروف هجائية نعم المثبت في المصحف هو الصور والاشكال وقد ورد
عليه صدر المحققين بانه لا يلزم من كون الكتابة تصوير اللفظ بحيث انه يكون المكتوب لفظا فان نقش العرش على الجدار مثلا
تصوير العرش بالنقش ومن البين ان المنقوش ليس هو نفس العرش بل … فكذا المكتوب صورة اللفظ المشعر به …
ومصداق اللفظ انما هو الحروف المتعاقبة المسموعة من سبيل الاصوات وما هو مكتوب انما هو نقش الالفاظ وصورتها وليس
بالفاظ بل هو دال على الالفاظ وعليه ينبغي ان يقال اللفظ مكتوب في العرش منقوش يعني ان اللفظ الذي هو الحروف المنتظمة
صار مصورا اي مصنوع صورته في القرطاس مثلا لان الكتابة انما هو تصوير اللفظ والعرش الذي هو حقيقة خارجية جعل منقوشا اي
وضع نقشه في الجدار ولا يبعد ان يقال المكتوب لفظ والمنقوش عرش لان المكتوب انما هو الصورة وصورة الشي ليس حقيقة لكن
الشي وكذا المنقوش انما هو النقش ونقش الشي ليس حقيقة ذلك الشي … ان هذا لا يرد … ان من قال ان الكتابة تصوير
اللفظ لم يقل ان المصور هو اللفظ حتى يلزم عليه النقض بما ذكره من ان النقش هو العرش بل قال ان المصور … والمكتوب هو اللفظ اي ذو
الصورة هو اللفظ وعلى هذا يلزم ان يكون المنقوش هو العرش اي ذو النقش هو … وفي الصورة هو اللفظ والنقش هو العرش
قطعا والحاصل ان الكتابة لما كانت معناها جعل اللفظ ذا صورة والنقش لم يصدق المكتوب حقيقة على النقش والصورة لم
يجعل ذا صورة اذ هي عين الصورة والنقش وانما جعل اللفظ والمعنى ذا صورة ونقش فهو بلا ريب فيه ان المكتوب المصور
هو اللفظ والحقيقة الخارجية حقيقة دون الصورة والمنقوش نعم الصورة المثبت هو المصور والمنقوش حقيقة كما ذكره … في …
توهم ان المكتوب هو الصور والاشكال دون الالفاظ والفرق بين الكتابة والاثبات … ومما ذكر ظهر ان المكتوب هو الالفاظ
دون الصور والاشكال وايراد صدر المحققين غير وارد وقال بعض المتاخرين … ولما كانت الكتابة تصوير اللفظ كان
اللفظ مكتوبا اي مصورا لا محالة فان كون الكتابة عبارة عن تصوير اللفظ مستلزم لكون المكتوب عبارة عن اللفظ ومحصله ان
العادة جارية بان يقال ان الالفاظ مكتوبة ويرادوا ان الصور الدالة عليها مكتوبة ومقتضى هذه العادة …
ان الكتابة تصوير اللفظ والاثبات المقتضى للكتابة تصوير الصور الدالة على الالفاظ ولا يخفى ما في نظر الكتابة كالتنقيش اذا
نسب الى العرش ونحوه انتهى ولا يخفى ان ما ذكره اولا من قوله … عبارة من اللفظ كلام … ما ذكره …
دفع ايراد صدر المحققين واما ما ذكره بقوله … العادة الى رجوع عن الحق والتزام لارتكاب المجاز
والتجوز في القول بان اللفظ مكتوب والمكتوب بالحقيقة هو الصور والعادة … اطلاق المكتوب على اللفظ على خلاف
الحقيقة ولا يخفى فساده كما حققناه ثم ما ذكره من ان الكتابة تصوير اللفظ فعنه انه ان اراد تصوير الصور اثبات صور …
فهو شنيع كل الشنيع وان اراد به اثبات الصور الدالة على الالفاظ فهو معنى تصوير الالفاظ هو اثبات صور دالة
عليها ثم لا يخفى ان الدليلين المذكورين للمعتزلة لا يدلان الا على ان القران وكلام الله يطلقان على هذا المؤلف المنتظم المخصوص من
ان الصفات المخصوصة المذكورة في كونه ذكرا … ومنزلا … هي صفات وخواص لهذا المؤلف
المنتظم ولا يدلان على عدم اطلاق كلام الله على … القائم بذاته … وعلى النفس القائمة … ان المعتزلة لم
لم يريدوا منهما اثبات عدم اطلاق القران وكلام الله عليها … على قوة القائم … بنفس القائم بل انما ارادوا
منهما عدم اطلاق القران وكلام الله على … الذي هو الكلام النفسي … لا يدلان على ذلك

412

ايضا ولذا اجاب الاشاعرة عن هذين الدليلين بانه لا نزاع في اطلاق اسم القران وكلام الله على هذا المؤلف الحادث
وهو المتعارف عند العامة والقراء والاصوليين والفقهاء واليه يرجع خواصها التي هي من صفات الحروف وسمات
الحدوث وانما كلامنا في انهما يطلقان بطريق الاشتراك على مدلوله الذي هو القديم ايضا وهذان الدليلان لا ينفيان هذا
الاطلاق واعترض صدر المحققين على هذا الجواب بوجهين احدهما ان المعتزلة انما ادعوا … ظاهرة على ان القران هو الا
لفاظ المسموعة المؤلفة من الحروف وتمسكوا على ذلك بما مر … المذكورين
جوابا منه والاشاعرة قد جوزوا … المفردة المذكورة … القران بهذا المعنى هو المتعارف عند
الجمهور وذكروا في معرض الجواب ان القران بمعنى اخر لا يجري فيه القياسان المذكوران وذلك لا يجري … عن الاشكال في
القران بهذا المعنى اي بمعنى المؤلف الذي يجري فيه القياسان ولا يندفع عنه الاشكال الا بان للقران معنى اخر لا يجري فيه
القياسان المذكوران انتهى وفيه ان الجواب الذي ذكره الاشاعرة ليس جوابا من جانب القياسين المتعارضين في كلام الله سبحانه
بل هو جواب عن قول المعتزلة ان معنى القران وكلام الله تعالى منحصر في الالفاظ والعبارات بالدليلين المذكورين … الدليلين
المذكورين انما يدلان على ان القران والكلام يطلقان على الالفاظ … لا انهما يطلقان الا عليها فلا ان مقتضى الدليلين فقدم
منع الجواب المذكور انما يكون … اذا كان محل النزاع بين الاشاعرة والمعتزلة ان هذا المؤلف المنتظم هل هو كلام الله تعالى ام لا وكان
ان ذلك ليس محل النزاع بين الفريقين لانهما متفقان في ان هذا المؤلف المنتظم من الحروف هو كلام الله بل النزاع في ان كلام
هل هو منحصر في ذلك ام يكون له معنى اخر سوى هذا المؤلف فالمعتزلة يقولون بالحصر والاشاعرة يقولون بعدم الحصر والدليلان
المذكوران من جانب المعتزلة لا يفيدان الحصر المذكور بل يفيدان ان هذا المؤلف حادث كلام الله والاشاعرة غير منازعين في ذلك ثم
ان هذين الدليلين لا يفيدان … قول المعتزلة فيثبت … ثم قول السيد المحقق في الاعتراض هو ان القياسين المتعارضين
المذكورين جاريان فيه اي في المؤلف المنتظم من الحروف فان اراد به القياسين المذكورين جاريان فيه على سبيل التعارض فهذا
… فيه ليس الا القياس الثاني والذي يتقدم … المعتزلة قد جوزوا صغرى القياس الاول نظرا الى كون كلام الله سبحانه منحصرا
عندهم في المؤلف الحادث وان اراد انهما جاريان على سبيل التعارض في المعنى الاخر الذي ادعاه الاشاعرة … وبالجملة …
كلام الله سبحانه بمعنى المؤلف الحادث يجري القياسين فيه … وثانيهما ان مدلول الكلام اللفظي انما هو سمات الالفاظ
والعبارات وهي ليست صورا ذهنية كما ذهب اليه الحكماء فان المتكلمين ينكرون الوجود الذهني فهي من عداد الموجودات كا
لسماء والارض ومن البين ان بعض الاعيان جواهر قائمة بذاتها وبعضها اعراض قائمة بالجواهر ولا يظهر قيام هذه الموجودات بذاته تعالى
ولا تعلقها بغيره … وحينئذ … ابطال الكلام النفسي … عند الاشاعرة مدلول الكلام اللفظي … معاني
الالفاظ … لكن موجودات ذهنية لانكار المتكلمين الوجود الذهني فهي من الموجودات الخارجية … وما معنى لقيام الموجودات الخارجية
بذاته سبحانه … فقول الاشاعرة بقيام الكلام النفسي بذاته تعالى … فهو بين البطلان ويمكن
ان يجاب … العلامة … الكلام النفسي من الموجودات الذهنية كانت راجعة الى العلم
فلا يكون … مع الاشاعرة قالوا بتغايرها للعلم ثم لا يخفى ان هذا الوجه دليل على ابطال الكلام النفسي
… الدليلين المنقولين من المعتزلة … النفسي ولا ينهض ايرادا على الجواب الذي ذكره الاشاعرة …
لان … عدم اطلاق كلام الله سبحانه على هذا المؤلف المخصوص لا يفيد انحصار كلامه فيه …
دليل … الكلام النفسي لا يكمل الدليلين المذكورين … الجواب المذكور … كما ذكرنا

ان ما ذكره البعض انما هو ضعيف لكن يمكن تتميم الدليلين بحيث يفيدان الكلام ان ثبت قدمه ليس هذا النظم من الحروف كلام الله تعالى
ولم يقم دليل عقلي ولا نقلي على حدوث اثر آخر هو الكلام النفسي ولا على كونه كلام الله سبحانه فيلزم الحكم بنسبة ما ينبغي ان
ضميمة قولنا ولم يقم دليل عقلي يخرج الدليلين عن حقيقتهما ويصيرهما دليلين آخرين ودلالتهما بهذه الضميمة او افادته دليلا على مجرد ابطال
الكلام النفسي يكفي المطلوب للمعتزلة وان لم تتعرضوا لاطلاق كلام الله على هذا المؤلف الحادث لان الاشاعرة موافقون
لهم في هذا الاطلاق فلا حاجة لاثباته وقد قيل في اثباته هذا ثم ان بعض الشيعة اجاب عن ثاني وجهي اعتراض السيد المحقق
بان المتكلمين وان انكروا الوجود الذهني ولكنهم قد اثبتوا الثبوت بل الوجه الذي بحسب ثبوت الاسامي والعبارات منزلة
عندهم في الاعيان الثابتة عندهم قديمة باعتبار الثبوت قائمة بذاته تعالى فتقول فهو من اعيان الموجودات كالسماء والارض
ثم لم يرد عليه ان مدلول الكلام اللفظي امور متعددة فكيف يصح القول بانه امر واحد في الازل متعلق فيما لا يزال
بالامور المتعددة كما قالوا في الجميع مدلولها كامر بسيط محتاج الى رجوعه الى العلم الاجمالي الذي هو عين ذاته او يقال
المراد بمدلول الكلام اللفظي مدلوله بحسب الالتزام اي القدرة على تأليف الكلمات فان ذاته تعالى بذاته قادر على تأليف الكلمات
والفاظها فيرجع الكلام النفسي الى التكلم الحقيقي الذي هو غير الالفاظ ويصير النزاع لفظيا لان النزاع المعنوي بين الاشاعرة
والمعتزلة في انه هل يثبت للواجب تعالى شأنه صفة حقيقية غير العلم والقدرة هي الكلام النفسي ام لا فالاشاعرة قالوا
بان الكلام النفسي صفة حقيقية له تعالى غير العلم والقدرة وغيرهما من الصفات الحقيقية والمعتزلة ينازعونهم في ذلك فاذا
الزم على الاشاعرة رجوع الكلام النفسي الى العلم والقدرة فلا يبقى الا النزاع في اطلاق لفظ الكلام النفسي على العلم والقدرة
وهذا نزاع لفظي انتهى ما في توضيح ويرد عليه ما ذكره اولا ان المتكلمين انكروا الثبوت ايضا بان الذين اثبتوا الثبوت هم المعتزلة
والاشاعرة غيرهم لا يثبتونه فلا يصح هذا الجواب من قبل الاشاعرة فيبقى اعتراض السيد واردا عليهم وما ذكره ثانيا من امكان
تأويل الكلام النفسي الى العلم الاجمالي والتكلم الحقيقي فقد عرفت حاله فيما سبق **تذنيب** قد ظهر مما قررناه ان الحكم فيقول
على اطلاق القرآن وكلام الله على هذا المؤلف المنتظم من الحروف فسا قد اتفق الكل ايضا على ان اطلاق هذين اللفظين
ليس بمجرد انه دال على الكلام القديم اي الكلام النفسي عند الاشاعرة ولو قيل الا لفظ عند غيرهم حتى لو كان مخترعا لهذا الا لفظ غيره تعالى
لكان هذا الاطلاق بحاله بل لان لم يختص بحسب [illegible] بل وجد اولا الكتاب في اللوح المحفوظ لقوله تعالى
بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ والاصوات في لسان الملك لقوله تعالى انه لقول رسول كريم وقد اختلف القوم في
انه اسم لهذا المؤلف لشرط قيامه بذات الله [illegible] اسم له من حيث هو هو دون اكتساب المحل فقيل بالاول
اي انه اسم لهذا المؤلف المخصوص القائم بذات الله وليس [illegible] فيقرأ كل احد من سواه مثل
كونه مثله لا عينه وقيل بالثاني اعني انه اسم له لا من حيث تعين المحل فيكون واحدا بالنوع ويكون ما يقرأ القارئ
اي قارئ كان نفسه لا مثله وهكذا الحكم في كل شعر وكتاب ينسب الى مؤلفه وهذا هو الاصح كما يدل عليه قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله فان قيل لو اريد بكلام الله تعالى المنتظم من الحروف المسموعة من غير اعتبار
تعين المحل لكان كل احد منه يسمع كلام الله فلا وجه لاختصاص موسى بانه كليم الله قلنا قد ذكر القوم لهذا الاختصاص وجوها فلنذكرها ولنشر الى ما هو
الحق **احدها** ما ذكره الغزالي وهو انه كان يسمع كلامه الازلي بلا صوت وحرف كما ترى في الآخرة ذاته تعالى بلا كيف وكم وهذا على
مذهب من يجوز تعلق الرؤية والسماع بكل موجود حتى الذات والصفات لكن سماع غير الصوت والحروف لا يكون الا بطريق
خرق العادة اقول ان اراد من كلامه الازلي ان كان هو الكلام النفسي فقد عرفت عدم معقوليته فضلا عن ازليته وان كان القدرة

على الكلام بالتكلم او بنفس الكلام بالقدرة فيسمى المعنى لسامعه قال البعض لم يثبت من لا حاجة الى التقييد بقوله الازلي بل لا معنى له الا باعتبار
ان المسموع له نوع من الثبوت في الازل على الوجه الاجمالي كما ذهب اليه بعض المتكلمين او باعتبار ان الموجب سبحانه علمه
ازلي بل هو عين ذاته تعالى فيكون معنى قوله كلامه الازلي الكلام الذي كان العلم به ازليا فيكون الازلي وصفا للكلام بحال
متعلقه واما ما قيل ان المسموع ليس الا الكلام بمعنى ما به التكلم وهو ليس ازليا وان كان المراد منه المعنى المقصود بالقاء اللفظ
على ما في رسالة الكلام الحقيقة عند الغزالي لانه بهذا المعنى ليس لا يعقل ازليته الا باحد من المعتادين المذكورين كما تبين في
الكلام اللفظي الذي هو نفس الحروف والصوت بل في جميع الموجودات فلا حاجة الى ذكره الازلي فيه هو الجواب لانه لا يفيد تخصيص
الكلام المذكور بالمعنوي الذي هو مراد الغزالي فلا يكون محتاجا اليه انتهى ما في توضيح ونستخبر من عدم الاحتياج اليه فان
على هذا مذهب بل لحق التعليق لا ينقل ازلية الكلام المعنوي الا باحد المعتادين في الجميع زعم الاشاعرة الكاملين المعنوي يصير
ازلية للموجب سوى العلم والقدرة والارادة وسائر الصفات الذاتية ولا يعتقد الازلية مخصوصا بالمعنوي وفائدته [illegible]
اللفظي وكان منظورا للغزالي فكيف يصح علمهم ثم نقول التحقيق قول نوع من الثبوت للحوادث في الازل يعني
مع ان البعض لا يرى الاشاعرة وهم لم يثبتوا الثبوت بل المعتزلة اخترعوه وما ذكره من جعل الازلي وصفا لمتعلق الكلام
وهو العلم به فحاصله ان الكلام الذي نفس حادث والعلم به قديم سمعه بلا صوت وحرف هذا وان لم يخف ان [illegible] خلاف
ظاهر قول الغزالي واذا لم ير في ازلية الكلام المسموع غير منفي القائل فانه اذا قطع النظر عن الرتبة بل قيل كونه حادثا لم يجوز
ان يكون سمعه بلا حرف وصوت كما ذكره الغزالي ام لا فيقول قال بعض المشاهير لسان انك ان الكلام الذي هو مسموع
بلا صوت وحرف يثبت الوجه المحفي اي لم يسمل صوت وحرف في الوجه العيني اعني عالم الملك فان كان له صوت
وحرف في عالم المثال او عالم الغيب فمعنى ان احدهما اللفظ الدال على المعنى المراد [illegible] باعتبار الوجه المثالي البرزخي على نحو
ما يسمع في المنام او [illegible] كما كان الالهام [illegible] وثانيهما المعنى الذي هو مقصود بالذات من القاء اللفظ الدال عليه وهذا هو
الكلام الحقيقة عند الغزالي الظاهر ان مراده من [illegible] النفسية الكلامية سواء كان في اللفظ الدال عليها او المعنى الدال عليها
فان اللفظ الدال انما هو [illegible] باعتبار الدلالة عليها وخصوص اللفظ لا دخل له في كونه [illegible] فعلى هذا انما يكون الكلام الحقيقي
عنده كلاما باعتبار انه دال على معنى هو المعنى المراد بالذات من القاء اللفظ بحيث لو امكن القاء هذا المعنى دون القاء اللفظ لكان
تكلما ايضا فخصوص اللفظ شرط له لا في الكلام ولا في التكلم فعلى الاول يكون المراد من سماع موسى عليه السلام كلامه بلا صوت
وحرف في العين وان كان له صوت وحرف في عالم المثال وعلى الثاني يكون المراد منه انه القي عليه [illegible] المعاني المقصودة
من دون توسط لفظ اصلا والحق على هذا الالقاء التكلم وعلى المعاني الملقاة الكلام لما ذكر مفصلا ومراد الغزالي هو الثاني دون
غيره لانه لا يبعد شرعا وعقلا من تحقق احد المعنيين المذكورين لان يتحقق كل منهما في الواقع ونفس الامر فلا يمكن انكاره
اما الاول كما يسمع في المنام او بالالهام [illegible] اما الثاني وكما في كل معنى يلقى الى النفس لان الثاني راجع الى العلم وليس
كلاما بحسب اللغة والعرف والاول وان امكن منع كونه كلاما ايضا الا ان الظاهر تحقق العرف بنحو على اطلاق الكلام
هو عند الغزالي مشترك لفظي بين الكلام والمعنى وبين الكلام الذي هو مسموع بلا صوت وحرف بالمعنى الثاني او مشترك معنوي
بينهما او مجاز في الثاني قلنا الظاهر من ذلك ان اطلاق الكلام بمعنى ما به التكلم على اللفظ وعلى الذي بلا صوت
وحرف بالاشتراك المعنوي فان معناه ما يحكي عن الواقع او يعبر عن الطلب نحو سواء كان في الالفاظ او الاشعار بلا واسطة كمعاني الالفاظ
المنطقة او بواسطة كالالفاظ الدالة على المعاني المحكية عن الواقع كالقضايا اللفظية او المشعرة عن الطلب نحو سواء كان [illegible]

215

او التمييز كما لا تثبت على هذا التحقيق الكلام بالاشتراك المعنوي بين ثلثة اقسام احدها الكلام اللفظي الذي هو في
عالم الحس وهذا لا يكون الا بالحرف والصوت وثانيها الكلام اللفظي لكن بحسب عالم المثال وثالثها مجرد المعنى المقصود
وهو الذي لا يكون من جنس الحرف والصوت مطلقا وهذا الاخيران ما صوت وحرف في عالم الحس الا ان الثاني صوت
وحرف في عالم المثال فما ذكره سابقا من ان المعنى المقصود [illegible] الالفاظ هو الكلام بالحقيقة عند العلماء المراد به
انه [illegible] وان كان [illegible] والاضعف معنى اللفظ [illegible] بالحقيقة نظرا الى ان معاني الالفاظ هي المبنية عن الواقع او
المعبرة عن [illegible] فحكم ان استعمال الكلام فيها بالحقيقة وفي غيرها بالمجاز وان اشتهر فيه ولهذا قال [illegible] ان
الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا ومنهم من [illegible] لا يمكن ذلك كالمعتزلة فالنزاع ليس الا في ان [illegible]
الكلام [illegible] معاني الالفاظ [illegible] بطريق المجاز كما هو رأي المعتزلة او بالحقيقة بان [illegible] الكلام كما هو المختار [illegible] او بان يكون مستعملا
في الالفاظ بالمجاز المشهور كما هو رأي البعض [illegible] عرفت [illegible] قبل [illegible] التحقيق لموسى سماع الكلام بما هو صوت وحرف
بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني او بكلا المعنيين [illegible] من الطرفين [illegible] لا [illegible] ذكر بعض [illegible] الحق
لموسى كلا السماعين [illegible] تحققا [illegible] الملقى اليه [illegible] متعلقا [illegible] الملك والمثال [illegible] تحقق الملقى اليه [illegible]
[illegible] فانما يتحقق سماع الكلام بالمعنى الثالث وهذا [illegible] العارفون [illegible] اقول ان المعنى الاول كما عرفت هو اللفظ
الدال على المعنى المراد [illegible] الثالث [illegible] والمعنى الثالث هو المعنى [illegible] ان المعنى الملقى
الذي هو الكلام بالمعنى الثالث ان كان [illegible] مجردة عن الالفاظ المثالية والحقية فلا يمكن [illegible] استماع [illegible]
بالنسبة الى معنى واحد في وقت [illegible] بان يكون هذا المعنى في وقت [illegible] الالفاظ
المثالية ومجردا عنها [illegible] تحقق السماعين [illegible] الا ان [illegible] بالنسبة الى [illegible]
واحد في وقت واحد [illegible] بالالفاظ المثالية [illegible] الى معان متعددة [illegible] بعض المعاني
[illegible] الالفاظ المثالية والحقية [illegible] مجردا عنها وان لم [illegible] مجردة عنها بل كان المراد منه هو المعنى
الذي هو المقصود [illegible] اللفظ الدال عليه سواء كان مجردا عن الالفاظ المثالية والحقية او ضمنها [illegible] يكون الكلام بالمعنى
الثالث اعم من الكلام بالمعنى الاول وكلما تحقق الثالث لان المراد [illegible] ليس مجرد الالفاظ المثالية والحقية من دون [illegible]
على معنى بل هي الالفاظ المثالية المتضمنة لمعانيه [illegible] ثبت التلازم بينهما [illegible] الطرفين [illegible] فا
تحقق الخاص اعني الكلام بالمعنى الاول [illegible] الكلام بالمعنى الثالث ولا يتحقق الكلام بالمعنى الاول [illegible] ما ذكره [illegible] المذكور
من تحقق كلا السماعين لموسى عليه السلام [illegible] تحقق السماع بالمعنى الثالث [illegible] السماع بالمعنى الاول لان هذا التحقق
[illegible] الذي هو [illegible] مع الالفاظ المثالية [illegible] ولا يمنع ان [illegible]
عن تحقق الخاص المشتمل على العام [illegible] تحقق الخاص [illegible] العام [illegible] تحقق السماع بالمعنى الاول بالنسبة الى
معنى وتحقق السماع بالمعنى الثالث في ضمن الالفاظ المثالية بل مجردا عنها بالنسبة الى معنى [illegible] السماع بالمعنى الثالث بالمجرد عن
الالفاظ المثالية لان [illegible] فوق السماع بالمعنى الاول [illegible] انما يتحقق للمتخلقين اي [illegible]
عليه ولا يتحقق لغيرهم [illegible] العارفون [illegible] لا [illegible] الى معان متعددة
في اوقات متعددة بكون تحقق السماع بالمعنى الاول له في وقت كان متعلقا لعالم الملك والمثال [illegible] تحقق السماع
بالمعنى الثالث بعد الانخلاع عنهما [illegible] كيف يقع السماع بدون الحرف والصوت قلنا قد اجاب عنه بعض [illegible]

المراد

214

بان المراد بالسماع ليس الا الاطلاع الحضوري الخاص لمن القي اليه الكلام بالمعنى المذكور اي بمعنى الواقع وهو
[illegible] الذي هو [illegible] سماع الكلام من دون الصوت والحرف [illegible]
الا الاطلاع الحضوري الخاص ويجوز ان يحصل لمن القي اليه الكلام بالمعنى المذكور الاطلاع الحضوري على الكلام الذي
هو قائم بالمتكلم [illegible] بان هذا [illegible] الى العلم الحضوري والعلم الذي يحصل بالسمع انما هو [illegible]
بحصول صورة المسموع في السامعة [illegible] الا ان [illegible] انه يجوز ان يحدث الواجب جل
شانه صورة المسموع في السامعة من دون ان يحدث الصوت [illegible] في الهواء [illegible] الى ان [illegible]
وهو المتعارف في السماع فالحق [illegible] ان السماع [illegible] صوت وصوت حسيين اما ان يكون بالحروف و
الاصوات البرزخية فهو كما يكون في المنام او بالحروف والاصوات العقلية فهو كما [illegible] في الالهامات العقلية
[illegible] ان السماع بالاصوات والحروف [illegible] خاص من السماع لا يمكن [illegible] فكذا [illegible] بالحروف
والاصوات البرزخية والعقلانية نوع خاص من السماع لا يمكن [illegible] البرزخية والعقلية
[illegible] بدون حرف وصوت [illegible] الى الاطلاع الحضوري الخاص [illegible] الدليل على ان
موسى سمع الكلام بما هو صوت وحرف [illegible] الدليل على ذلك على ما ذكره بعض [illegible] سمع
سمع موسى كل من [illegible] سمعه [illegible] عدم سماع الغير لا يدل على ان كلا منهما
سمع موسى عليه السلام كلاما [illegible] الحرف والصوت لا يجوز ان يتحقق كلام [illegible] لموسى عليه السلام [illegible]
[illegible] في الهواء [illegible] الكلام المذكور بالحروف [illegible] الاصوات الموجودة [illegible]
في الهواء [illegible] استماعه دون غيره قلنا على تقدير هذا التحقيق [illegible] السماع بجهة مخصوصة
لان [illegible] الهواء [illegible] السمع الا من جهة مخصوص مع انه قد نقل ان موسى عليه السلام سمع من جميع
الجهات اي سمع على [illegible] لا جميع الجهات على السوية لانه [illegible] في الجهات حقيقة لان سماع
موسى عليه السلام [illegible] الى [illegible] العادة وربما يورد عليه [illegible]
الالفاظ في سماع موسى [illegible] الى جميع [illegible] على السوية [illegible]
ولو فرض استماعه من جميع الجهات حقيقة فيجوز ان [illegible] الكلام في الهواء المحيط لموسى من جميع الجهات
[illegible] حتى [illegible] خلاف [illegible] على اصل الدليل [illegible] ان يحدث [illegible]
[illegible] كان [illegible] عن السماع [illegible] ظهر [illegible] السماع لموسى بما هو صوت
وحرف [illegible] عدم الوجه المنقول من الغزالي [illegible] بكونه [illegible] الدليل
على سماع موسى بما هو صوت وحرف [illegible] السماع بما هو صوت وحرف ان يحدث الواجب [illegible] صورة
المسموع في السامعة من دون ان يحدث الصوت اولا في الهواء ثم [illegible] ان [illegible] على ما هو المتعارف
في السماع ونظير هذا في الرؤية ان المتعارف في الرؤية انه يشترط فيها مقابلة المرئي وعدم القرب والبعد

المفرطين وغير ذلك من آثار البطون ومع ذلك انه يجوز ان يحصل صورة المرئي في الحس المشترك من دون المقابلة المرئي في
الخارج وبدون مادة البصر الا في الحس المشترك كما هو المتعارف لكن هذا الطريق خرق العادة فيكون معجزة فلا
يكون الا للانبياء عليهم السلام وجعفر … في الالهيات الشفاء وانت خبير بان امكان استماع كلاما صوت وحرف على الوجه المذكور
لا يفيد القطع بان سماع موسى كان بهذا النحو غاية ما في الباب انه يفيد جواز السماع بدون حرف وصوت في الكلام خبرا ما
الكلام في كون سماع موسى كذلك ثم ما ذكره الغزالي في وجه المنقول عنه من نسبة استماع بلا صوت وحرف الى رؤية ذاته
سبحانه في الآخرة بلا كم وكيف ففيه انه لا يمكن رؤية ذاته سبحانه عيانا بل الادلة القاطعة والمراد من الرؤية التي
وردت في الظواهر محمول على العلم اليقيني وما ذكره من ان السماع بلا صوت وحرف مبني على مذهبهم من تجويز
تعلق الرؤية والسماع بكل موجود حتى الذات والصفات بل على ان المراد بالسماع بلا صوت وحرف هو
الاطلاع الحضوري لان السماع والرؤية اللذان يجوز تعلقهما بكل موجود هما قسمان من الاطلاع الحضوري والذي يصح
تعلقهما بالغير المحجوب تعالى بل جعل ذا المكان بمعنى حصول الاطلاع الحضوري ولذا يصح تعلقهما بالغير المحجوبات
للمطلب على المتقي فلا يكون بخرق العادة ودخل فيه فما معنى التكلف في هذا المقام ان هذا الطريق خرق العادة فقد
قال بعض المتأخرين في جواب ذلك ان ما هو خرق العادة فيها ان يطلع المخاطب على المعاني التي هي المقصودة
من المتكلم بدون الاطلاع على الالفاظ الدالة اولا ثم يطلع على الالفاظ الا ان جهة محسوسة فان العادة
جارية بان يطلع المخاطب على المعاني بعد الاطلاع على الالفاظ الدالة عليها في جهة محسوسة … كما صدق ان التكلم
المتعارف … متعلق بالالفاظ اولا وان كان المقصود الاصلي منه المعاني فيسمع القرآن الكلام
لفظا اولا ثم يحصل له الكلام الذي هو صوت قائم بالهواء … بالنسبة الى ما في الوحي فانما هو القاء المعاني اولا
ثم القاء المعاني الالفاظ باعتبار الوجه … او من الملك … وجاز ان يحصل احيانا
القاء الالفاظ تبعية القاء المعاني … في الهواء وذلك بجواز … متعلقات تكلم الباري
على عكس متعلقات تكلم الانسان غالبا واما الهام … الالفاظ المتعلقة بالحديث القدسي فهو القاء
المعاني في القلب دون القاء الالفاظ الدالة عليها انتهى اقول تحقيق الكلام في هذا المقام بحيث يكون تفصيلا
لهذا الكلام ويظهر حقيقة الحال فيما سبق مما نقلناه عن الغزالي وغيره هو ان حصول العلم للانسان
يتصور على ثلاثة انحاء الاول بطريق الفكر والنظر ويسمى كسبا واستبصارا وهو طريق العلماء والحكماء
الثاني بطريق الهجوم والالقاء من حيث لا يدري من دون ان يطلع على سبب … ويسمى حدسا والهاما وتحديثا
في الروع وهو طريق الاولياء الثالث ان يكون بطريق الهجوم والالقاء مع الاطلاع على السبب المفيد به
وهو الملك الملقي للحقائق من قبل الله ويسمى وحيا وهو طريق الانبياء ثم كيفية الوحي على طريق الحكماء
ان النفس التي كملت قوتها النظرية … قوة … شبيهة بالروح الاعظم فيستفيد منه … من
من غير تعلم وتفكر … من العلوم من غير توسط التعليم البشري ولذلك يمكن ان يحصل له في اقصر زمان من العلوم

ما لا يحصل لغيره في ازمنة متطاولة وتنتهي قوته القدسية الى ان تنجذب المعقولات في اسرع اوان من مدرك الى الغير
مدركها سائر ما عداه … فوق … المتخيلة مع كونها في غاية القوة في نهاية الانقياد والاطاعة للقوة القدسية بحيث
اذا اتصلت بالروح الاعظم وارتسمت فيها صور المعقولات اخذت المتخيلة … كل صورة … النفخ
على سبيل التجرد والكلية … على سبيل التمثل والجزئية فيحكي القوة المتخيلة جميع مدركات
القوة العقلية وان كانت معاني كانت … مجردة … بصورة … من كون … افراد المحسوسات … في
في غاية الحسن والصفاء وبهاية البهجة والبهاء وان كانت معاني مجردة … حاكيها بصور الفاظ …
محفوظة في نهاية الفصاحة والبلاغة … المتخيلة الصور المذكورة على غاية القوة والظهور … الى
الحس المشترك بحيث يصير صور الذوات المجردة مدركة بحس البصر وصور الالفاظ مدركة بحس السمع فيشاهد
ان شخصا في غاية الحسن والبهاء يلقي كلاما في نهاية البلاغة والفصاحة ولما كان افاضة الروح الاعظم
ما يفيض من العلوم والاحكام باذن الله سبحانه فيكون الشخص المرئي ملكا كريما باذلا لامر الله والفاظ المسموعة
كلاما صادرا عن عنده سبحانه فكما ان في الماديات يرى الشخص المادي في الخارج اولا ثم يصير متخيلا
ثم يصير معقولات ففي المجردات على عكس ذلك اي يعقل ذات المجرد اولا ثم يتخيل ثم يصير مرئيا
وكما ان المادي ولعد صيرورته معقولا لا يكون قائما بل يكون قائما بالنفس العاقلة كذلك المجرد
بعد صيرورته محسوسا لا يكون قائما بذاته بل يكون قائما بالحس المشترك فالملك المنزل ينزل اولا على قلب
النبي ثم يصير متخيلا ثم يصير الفاظا مسموعة بالسمع الظاهر وكلام المخلوق بعكس ذلك فانه يسمع الالفاظ اولا
بالسمع الظاهر ثم يصير متخيلا ثم يصير معانيها معلومة للنفس والى ما ذكرنا يشير ما ذكره الحكماء في القوة المتخيلة
حيث قالوا ومما يتعلق بهذه القوة مبدء الوحي للانبياء عليهم السلام في اليقظة فان قوة انفسهم وتجاربهم
الى الملكوت وقدرتهم على ضبط الوهم والخيال يحصل لهم في اليقظة ما يحصل لغيرهم في المنام من ادراك
الامور الغيبية فيدركون الشيء بحاله او بمثاله ويتمثل لهم شبح هو حامل الوحي من جبرئيل او غيره من الملائكة المقربين
في صورة ويتمثل لهم ما يدركونه من المعاني فيسمعون خطابا منه بالفاظ مسموعة مفردة وهذا نبوة مختصة
بالقوة المتخيلة وههنا نبوة اخرى متعلقة بالقوة العقلية انتهى اذا عرفت ذلك فاعلم ان المراد من المعنى
الثاني في ذكره الغزالي السماع الكلام بلا حرف وصوت اعني المعنى هو المقصود بالذات بالقاء اللفظ الدال
عليه هو الوحي على ما هو الظاهر فان الوحي حاصل لجميع الرسل فلا وجه لتخصيص موسى بكونه كليم الله بقصة الطور
والشجرة اللهم الا ان يقال في كل رسول كليم الله ولا اطراف … وهو كما شرح ان المعنى
الثاني على ما ذكره هو مجرد القاء في الروع من دون حرف وصوت اصلا وهو الذي ذكرنا انه يسمى بالالهام والوحي
على ما ذكره الحكماء لا ينفك من اللفظ والصوت وان المعنى الاول فلانه لا وجه حينئذ لكون المعنى الثاني في مرتبة من
المعنى الاول كما حكم بعض المشاهير الا انه لا ريب في ان الوحي في مراتب سماع الكلام للبشر ومجرد القاء المعاني

في الرجوع اعني الالهام بل جعل اكثر الناس فيه وجه لكونه خرقا للعادة وثانيها ان ثمة وجوه تخصص موسى بكونه كليم
الله انه عليه السلام سمع الكلام بصوت وحرف من جميع الجهات على خلاف العادة واورد عليه بانه ان كان سماع الصوت
من جميع الجهات لم يكن الصوت متحققا في الاعيان لان الصوت باعتبار الوجود العيني انما يقوم بالهواء فلا يرتفع
حقيقي لا محالة فلا يسمع الا من جهة مخصوصة فعند ذلك يرجع هذا الجواب الى الجواب الاول اعني ان المسموع كان
بالصوت وحرف لان الصوت يكون معتبرا فيه باعتبار الوجود الظلي المثالي كما في الجواب الاول فحاصل الجواب
الاول ان المسموع كان بالصوت وحرف متحققين في الاعيان ولهذا سمع من جميع الجهات وحاصل
الجواب الثاني ان المسموع انما سمع من جميع الجهات وهذا المسموع لا يصح ان يكون الصوت بل هو المسموع
في المنام من الاصوات فانه انما هو صوت موجود بالوجود الظلي المثالي فحصل الجوابين واحد لا فرق
الا بالاعتبار والعبارة نعم لو حمل الجواب الاول على ان المراد منه ان المسموع بالصوت وحرف مطلق
اي سواء اعتبر وجودهما العيني او المثالي كان مغايرا للجواب الثاني وح يكون حاصل الجواب الاول ان المسموع
انما هو المعاني الملقاة بدون الالفاظ العينية وبدون الوجود المثالي وحاصل الجواب الثاني ان المسموع هو
الالفاظ باعتبار وجودها المثالي انتهى وفيه انه يجوز ان يتحقق الصوت في الهواء المحيط بموسى عليه السلام فيكون
له اعتبار الوجود العيني ومع تحقق النسبة الى جميع الجهات ح من جميع الجهات على خلاف العادة لا يرجع هذا
الجواب الى الجواب الاول لان السماع من جميع الجهات غير ماخوذ في الجواب الاول وماخوذ في الجواب الثاني
ولا حاجة الى حمل الجواب الثاني ان المسموع هو الالفاظ باعتبار وجودها المثالي اذ الظاهر انه اعتبر فيه الصوت الخارجي
ولا غبار فيه ان يقرر [illegible] باعتبار وجودهما العيني من جميع الجوانب كما قررناه والحاصل ان الهواء المحيط بالسامع
من جميع الجهات [illegible] الصوت في جميع الهواء المحيط فسمعه من جميع الجهات وتحقق وقع حقيقي للهواء
لا انه في ذلك نعم لو لم يكن الهواء في بعض الجهات كان كذلك [illegible] من جهة [illegible] الهواء المحيط في جميع الجهات
لانه لا يحدث [illegible] الصوت الا من جهة خاصة [illegible] في جهة خاصة بان اوجده الله تعالى في كل
المحيط [illegible] واحد لا يلزم الاختصاص بجهة خاصة هذا واعلم انه يمكن في تحقق [illegible] السماع الصوت من جميع
الجهات فان نفرض ان شخصا من الاشخاص احاط بجميع جوانبه في ان واحد فكما يجوز ذلك في حقه يجوز ذلك في
حق من ارسله الله عز وجل بالطريق الاولى [illegible] في الجواب ان يكون موسى عليه السلام سمع من جميع الجهات كلام
الله تعالى ويكون سمع كلام المخلوق كذلك وثالثها انه عليه السلام سمع من جهة لكن بصوت غير مكتسب للعباد [illegible]
[illegible] وحاصله ان الله اكرم موسى عليه السلام فاسمعه كلاما بصوت قد خلقه من غير كسب لاحد من خلقه وعلى هذا
الوجه يكون المسموع هو الالفاظ الموجودة في الاعيان بايجاده تعالى بدون كسب المخلوق واورد عليه اولا بان هذا
ليس موافقا للنقل المذكور اي ما نقل من انه عليه السلام سمع من جميع الجهات وثانيا فلانه يلزم على هذا الجواب
ان يسمع من هو قريب منه [illegible] او الطور وليس كذلك لان الوحي على الانبياء عليهم السلام لا يسمعه غيرهم

اي ضربين وايضا معنى الكلام الى جميع الانبياء هو انه سبحانه فاوجه تخصيص موسى بكونه كليما [illegible] منهم ورفع
ذلك بان القاء سبحانه الكلام الى جميع الانبياء انما بتوسط الملك من جبرئيل او غيره والالقاء بدون توسط الملك
انما هو الالقاء الذي حصل لموسى في الطور ويمكن رفع الايراد الثاني بانه يجوز ان يخلق الله تعالى الكلام في هواء
خاص له خصوصية وضع بالنسبة الى موسى عليه السلام دون غيره فانه يجوز ان يوجد الله تعالى [illegible] في [illegible] يسمع [illegible]
منه بانه ربما اوجد الله تعالى الصوت لموسى عليه السلام في الهواء الذي في سماعه فلا يلزم منه سماع غيره فهم الايراد
الثاني يرد على الجواب الثاني ايضا لو اعتبر فيه الوجود الخارجي من جميع الجهات هذا والصحيح في الجواب الجمع
بين الوجهين الاخيرين ان يقال انه سمع الكلام بصوت وحرف خارجيين من جميع الجهات وكان متعلق
الكلام هو الله سبحانه من غير كسب لاحد من خلقه فتحقق وان سمع كلام الله سبحانه لكن لا يسمعه من الله بلا
[illegible] سمعه موسى ثم فانه يسمع من الله تعالى ان يكون متعلق الكلام الذي سمعه موسى عليه السلام هو الله تعالى فهذا بل
الوجهان اعني السماع من جميع الجهات وكون الملقي هو الله تعالى هما الباعثان لاختصاص موسى بكونه
كليما [illegible] في الجواب على الوجه الثالث وهو ايضا لا يخلو عن قوة بان يقال انه سمع الكلام بصوت
والحرف [illegible] مما ذكره [illegible] من الجواب الثالث كان [illegible] او حدث الصوت في الهواء المجاور
له [illegible] وكونه من جميع الجهات باعتبار النسبة الى جميع الجهات على السواء لا بالالفاظ [illegible] في ان يرجع
بل بالالفاظ [illegible] وكان [illegible] هو الله سبحانه من دون توسط احد من خلقه وتحقق الالفاظ باعتبار وجودها الخارجي
الذي هو التحقق في الهواء ليس شرطا للوحي قبل ظهوره في [illegible] الانبياء عليهم السلام واياه وقع
[illegible] ان الله تعالى الالفاظ في [illegible] ليس شرطا للوجه بل شرط لظهور الوحي و
ذلك الظهور بالنسبة الى الغير لا بالنسبة الى الذي وحي اليه [illegible] نعم يمكن ان [illegible] مقارنة بعض الالفاظ
[illegible] والاحتمال القطع واذ ثبت ان القرآن وكلام الله [illegible] المؤلف المخصوص [illegible] حيث
تعيين [illegible] ولذلك [illegible] ان المكتوب في المصحف والمقروء بكل لسان كلام
كلام الله فباعتبار الوحدة النوعية [illegible] انه حكاية من كلام الله تعالى [illegible] الكلام هو المخترع في
الملك فباعتبار الوحدة الشخصية ثم الاختراع في [illegible] الملك فباعتبار الوحدة الشخصية ثم الاختراع في
الملك اي ان يكون في عالم الملك او عالم المثال او عالم الملكوت [illegible] عالم [illegible] والصوت [illegible] الاخرين يكون
استعمال [illegible] على سبيل التشبيه والمجاز وربما قيل تحقق [illegible] على الحقيقة في عالم المثال [illegible] الذي هو [illegible] اللطيف
[illegible] الكلام [illegible] وجميع [illegible] واقع على ظاهر كلام اهل الشريعة و[illegible] الحكماء وبعض المتكلمين فهم
القائلون بالقسمين الاخرين [illegible] الاختراع في عالم الملك [illegible] الاختراع في كلام المنزل اولا لا يكون بالصوت
[illegible] ضرورة ان الانزال في الملكوت مقدم على الانزال في عالم المثال المقدم على الانزال
[illegible] ثم وجود الالفاظ في عالم الملكوت انما هو وجود ظلي عقلي كما ان وجودها في عالم المثال وجود ظلي [illegible]

في الكلام اللفظي والنفسي

والوجه الظاهر الوجه الذي يسمى الاشراقيون فيه عالم الكثافة والمثال فانهم يسمون الموجودات الخارجية في عالم
الكثيف والمثالية بالمثالية الموجودات باعتبار وجهها الظاهر هذا وقد بعض المشاهير ان الكلام اللفظي له اربعة
اعتبارات بكل اعتبار منها لكم عليه بانه كلام الله لو جوه ان كان في الحقيقة بعض الاعتبارات احدها اعتباره قائما
بالهواء ولهذا الاعتبار في الاعيان وليس لاجزائه قرار في الوجود وثانيها اعتباره متحققا في العالم اللطيف الذي يسمى بعالم
المثال وما يكون له في هذا العالم حدوث التدريج بل يجمع اجزائه وانما انه يمكن ان يكون له حدوث في هذا العالم دفعة
كحدوث النقش في ورقة قطعة الشمعة من وضع الخاتم المنقوش عليها فهو محمل هذا النقل واما البعض نوعه وثالثها
اعتبار اندراجه في العلم في عالم المجردات وتحققه في هذا العالم دفعي حدوثه مع البقاء ورابعها اندراجه في العلم
الذي هو مع الممكنات اعني العلم الاجمالي الذي هو عين ذات الواجب ولهذا الاعتبار لم يحكم عليه بالحدوث ولا يكون
مخلوقا ويكون سائر الممكنات شريكا له في ذلك الاندراج بجميع ما يندرج في هذا العلم الاجمالي الازلي الذي هو علم الذات
عند المحققين يكون متعلقات لهذا العلم متحققة بالمعلومية لهذا العلم ومن جملة متعلقات هذا العلم الكلام اللفظي والنفسي
الغير فيكون معلوما بالعلم الاجمالي كسائر الاشياء ولا صفة اخرى غير المعلومية هي كونه متعلق التكلم الازلي الذي هو عين
الذات ومغايرا بالاعتبار للعلم والقدرة وغيرهما من سائر الصفات الحقيقية التي هي عين الذات الا انه عند المحققين
ما وجد في الذهن مرافقا لما يوجد في الخارج في الحقيقة كان الالفاظ الموجودة في الخارج متحققة المثالية للالفاظ الموجودة في الاذهان
والمجردات ولذلك كان للكلام اللفظي قرار ان كل منه بحيث لو تعقل فيه الكلام كان حقيقة هذا هو المشهور ولما جاز ان
الشهرستاني في تصحيح كلام الاشعري من ان الكلام النفسي عبارة عن الالفاظ الدالة باعتبار وجودها في الذهن لكن لا يصح الحكم
بانه قديم الا باعتبار اندراجه في العلم القديم الذي هو عين ذات الواجب فيكون حقيقة العلم الذي هو عين ذاته تعالى قديما ولا
نزاع للمعتزلة في ذلك فالنزاع بينهم راجع الى كون الكلام الذي هو متعلق التكلم قديما باعتبار ذاته لا باعتبار العلم الاجمالي الذي
هو عين ذات الواجب ثم اقول لكنه قد عرفت فيما سبق بطلان القول بالعلم الاجمالي فيكون الاعتبار الرابع للكلام اللفظي
عندنا هو اعتبار اندراجه في العلم التفصيلي الذي هو عين ذاته بالمعنى المذكور ثم العلم بالكلام اللفظي اي الالفاظ الدالة على معانيها
المخصوصة متناول للعلم بنفس الالفاظ الدالة والعلم بمعانيها في جبر ما ذكره الشهرستاني في تصحيح كلام الاشعري من ان الكلام النفسي عبارة
عن الالفاظ الدالة باعتبار وجودها في الذهن ليس بسديد لان العلم بنفس الالفاظ وليس الالفاظ الدالة باعتبار وجودها في
الذهن الا العلم بها ثم من حيث انها معلومة للواجب سبحانه يكون العلم بها قديما ومن حيث انها معلومة لغيره تعالى يكون العلم بها غير
قديم وكذا ما قيل في المشهور من ان الكلام النفسي انما هو معنى الالفاظ الموجودة في الاذهان من حيث حالها من الامور الخارجية
وذلك في الاخبار او من حيث هي مقتضية للطلب وذلك في الامر والنهي بان يكون معنى الالفاظ بحيث يمكن ان يفهم من الفاظها الدالة
عليها طلب الفعل وطلب الترك او من حيث هي مشعرة للتمني ونحوه ليس بشيء وراء العلم بمعاني الالفاظ او معنى الالفاظ الموجودة في
الاذهان ليس الا العلم فهذا العلم قديم ان كان من الواجب تعالى وحادث ان كان من غيره من قبيل كل واحد من الالفاظ ومعانيها
الموجودة في الاذهان او احدث من حيث هي يكون غير العلم بها وان لم يكن بصفة الموجودة في الاذهان غير العلم بها الا ان احدها

ومن

من حيث هي ممكن في الكلام النفسي على توجيه الشهرستاني هو الالفاظ من حيث هي وعلى توجيه المشهور هو المعنى من
حيث هي وعلى هذا فيكون الكلام النفسي اعني نفس الالفاظ او المعنى غير العلم بها ولذا قالوا لا يصح حكم على الكلام
النفسي بهذين التوجيهين بانه قديم باعتبار ذاته نعم يصح الحكم عليه باعتبار العلم المتقدم الذي هو غير زائد على ذات الواجب
تعالى بانه قديم فقد انهم صرحوا فان الكلام النفسي هو الالفاظ او المعنى الموجودة في الاذهان معتبرا في تعريف الكلام
النفسي عندهم ولا ريب في ان بعد اعتبار هذا القيد لا يكون الكلام النفسي الا العلم بالالفاظ او معانيها كيف
ولو لم يوجد هذا القيد واخلاء في التعريف لم يبق معنى محصل للكلام النفسي ان القول بان الكلام النفسي هو الالفاظ
او المعنى في نفس الامر دون وجودها في الذهن غير معقول ومع اعتبار هذا القيد وان تحقق معنى معقول الا انه ليس
شيئا سوى العلم والمعتزلة ايضا قائلون به مع ان النزاع بينهم وبين الاشاعرة مشهور وتتبع كلام الاشاعرة
يعطي الجزم بان الكلام النفسي عندهم غير الكلام الحقيقي الذي هو الصفة الازلية وغير زائد على ذات الواجب تعالى
التكلم الحقيقي كما عرفت عبارة عن قوة التكلم بالكلام اللفظي وايجاده ومتكون فرد من افراد القدرة ومعلوم ان الاشاعرة
لا يجعلون الكلام النفسي فردا من القدرة وبذلك يظهر ضعف ما ذكره بعض المشاهير حيث قال فظني ان مرادهم
بان الكلام النفسي قديم انما اراد به معنى التكلم الحقيقي الذي هو امر مغاير للعلم والقدرة وغير زائد على الذات
في ذاته تعالى يقتضي التكلم بالكلام الا ان الغير فالتكلم الحقيقي هو عبارة عن ذاته تعالى من حيث انه يقتضي التكلم بالكلام
الكلام اللفظي او المعنوي الى من يصح ان يكون مخاطبا وهذا معنى غير العلم والقدرة وغيرهما بانه الحقيقي كما
اشير ووجه الضعف اما اولا فلما عرفت من ان كلام الاشعري على ما نقل عنهم لا يمكن حمله على ذلك وان كان ذلك
في نفسه صحيحا كيف ولو كان مراد الاشاعرة ذلك لم يكن لاحد ان يرد عليهم ولارتفع النزاع بين الفريقين واما
ثانيا فلما اشير اليه من ان التكلم الحقيقي فرد من القدرة فالحكم على الاطلاق بانه غير القدرة محل نظر هذا وقيل ان مرادهم
من ان كلام الله سبحانه ليس في لسان او وقت والاحال في مصحف او لوح فيراد به الكلام الحقيقي الذي هو
الصفة الازلية ومنعوا من القول بحلول كلامه تعالى في لسان او قلب او مصحف وان كان المراد هو الذي رعاية
التادب واحترازا عن ذهاب الوهم الى الحقيقي الازلي على ان اطلاق اسم المدلول على الدال شائع وانه قد نقل معنى هذا
من المعنى من فلان وقراءته في بعض الكتب وكسبه يدي فاطلاق اسم الكل من الكلام الحقيقي واللفظي على الاخر و
اجراء صفات كل على الاخر لا باس به اشهر وانت خبير بان القائل بهذا القول ان كان هو الاشعري فلا ريب في
ان مراده من الكلام الذي ليس في لسان او قلب الاخر هو الكلام النفسي لا الحقيقي على ما يظهر من تتبع كلامهم
وقال بعض المشاهير بعد نقل هذا الكلام قد عرفت ان الكلام الحقيقي الازلي انما هو بمعنى التكلم الحقيقي
الذي هو عبارة عن كون الواجب بحيث يقتضي التكلم بالكلام اللفظي او معناه الى من طلب ومعنى التكلم بالكلام
بحيث العلم الاجمالي الذي هو غير زائد على ذاته تعالى فيكون معنى الكلام الحقيقي الازلي الكلام الحقيقي الذي هو
ازلي العلم وحينئذ يكون وصف الكلام بالازلي وصفا بحال متعلقه وهو العلم به ولا يخفى عليك ان المعنى الاول على

المتكلم الحقيقي الذي يكون ازليا حقيقة كاف في الاعتذار المذكور ولا حاجة فيه الى الاعتبار المعنى الثاني اعني كونه
بمعنى العالم بما يتكلم به كما ان فيه ارتكاب تجوز في الوصف بالازلية لكن قوله لكن قوله ههنا ان اطلاق اسم المدلول
الخ لا يلائم الا المعنى الثاني فان المعنى الاول الذي هو المتكلم الحقيقي ليس دالا ولا مدلولا الا بالتبع وبل شهي وقد عرفت
ان ارجاع كلام الاشاعرة الى المتكلم الحقيقي او العلم بالكلام اللفظي تعسف وكلامهم آب عن حمل على ذلك وحديث العلم
الاجمالي قد عرفت ما فيه مرارا الثالث من ادلة المعتزلة على ان كلامه سبحانه ليس ازليا انه لو كان ازليا
لزم الكذب في اخباره لان الاخبار بطريق المضي كثير في كلامه تعالى مثل انا ارسلنا نوحا وعصى آدم ربه
الى غير ذلك وصدقه يقتضي سبق وقوع النسبة ولا تتصور السبق على الازل فتعين الكذب وهو محال على الله تعالى
وغير خفي بان هذا الدليل يثبت الكلام اللفظي وحدوثه ولا ينافي ثبوت الكلام بمعنى نفس الالفاظ الازلية ايضا
ولا ثبوت الكلام الحقيقي الذي هو غير الذات لانه ليس مدلولا للكلام اللفظي حتى يلزم من حدوثه حدوثه وذلك
ظاهر ان هذا الدليل يدل على بطلان الكلام النفسي القديم الذي قال به الاشاعرة لانهم ان حملوا الاخبار
المذكورة الى وقت بطريق المضي في كلامه سبحانه على الكلام النفسي لزم حدوثه لما ذكر فان حملوا على الكلام اللفظي
بان يقولوا ان المتصف بالمضي وغيره انما هو اللفظ الحادث دون المعنى القديم او قالوا ان كلامه في الازل لا
يتصف بشيء من المضي والحال والاستقبال لعدم الزمان وانما يتصف بها فيما لا يزال بحسب التعلقات وحدوث
الازمنة والاوقات وبالجملة اتصافه بتلك الاوصاف ليس الا باعتبار تعلقه بالكلام اللفظي فيما لا يزال ففيه
ان تصحيح هذا الامر اعني براءة كلامه تعالى في الازل عن الاوصاف المذكورة مع كونه مدلولا للكلام اللفظي غير ممكن لوجوب
المطابقة بين الدال والمدلول فاتصاف الدال بالاوصاف المذكورة وعدم اتصاف المدلول بها غير جائز
لوجوب التطابق بينهما وقد صرح بعض المشاهير من جانب الاشاعرة ان ما قالوا ان كلامه الازلي لا يتصف
بالمضي واخواته مرادهم منه كلامه بمعنى المتكلم الحقيقي اعني القدرة على ايجاد الكلام اللفظي وهما ليسا مدلولين للكلام
اللفظي والمتصف بالمضي ومقابليه هو المعنى الذي هو مدلول اللفظ بالحقيقة وبتبعية اتصافه باحدها يتصف اللفظ
الحادث به فيكون مدلول اللفظ الحادث حادثا لا محالة وبالجملة لا شبهة في انه لا معنى للمعنى القديم غير المتكلم
الحقيقي الذي هو عين الذات او العلم الاجمالي بمدلول الالفاظ وبالالفاظ فحينئذ جعل كلامهم على احدهما وهما ليسا
مدلولين للكلام اللفظي وما قالوا ان الازلي مدلول الكلام اللفظي انما هو الازلي التبعي اي ازلية القدرة او العلم
بالمدلول الذي هو ازلي ليس ازليته باعتبار القدرة او العلم الذي هو غير زائد على ذاته ووصف المدلول بالازلي انما هو
وصف له بحال المتعلق كما مر غير مرة ثم الظاهر ان مرادهم من مدلول الكلام اللفظي الذي يكون العلم او القدرة
به ازليا بمعنى المتكلم الازلي الذي هو غير زائد على ذاته تعالى وح فلا اشكال انتهى وحاصل ما ذكره ان المراد بالكلام
الازلي هو الكلام بمعنى المتكلم الحقيقي حقيقة والعلم الاجمالي بمدلول الكلام اللفظي وهما ليسا مدلولين للكلام اللفظي
بالحقيقة كما ان المدلول الحقيقي للكلام اللفظي ليس ازليا بالحقيقة لان مدلوله بالحقيقة انما هو المعقول المفهوم منه و

هو المعنى المعقول فيه هو الموصوف بالمضي وغيره لا بالذات واتصاف اللفظ بها انما بتبعية اتصافه بها فيكون
مدلول اللفظ الذي هو حادث حادثا لا محالة ثم بوصف هذا المدلول بالازلية يجوز ان يكون لاجل ان المتكلم الحقيقي
والعلم الذي هو غير زائد على ذاته متعلق بهذا المدلول الذي هو الكلام النفسي حقيقة وازلية القدرة المتعلقة او ازلية
العلم المتعلق به يوصف به متعلقه وبيان الثاني انه قد تبين ان المتكلم الحقيقي مدلول الكلام اللفظي وغرضهم من مدلوليته
بالنسبة اليه انه ناش عنه وتابع منه ووجود المعلول دال على وجود العلة فهذه الدلالة ليست من قبيل الدلالة اللفظية
الوضعية بل من قبيل الدلالة العقلية وقد يدعو العلم المتعلق بمدلول الكلام اللفظي مدلول له وغرضهم من مدلوليته ان صدور الكلام
اللفظي على هذا التأليف العجيب والنظم الغريب يدل على سبق العلم وثبوته له تعالى فيكون هذا ايضا مدلولا له بالدلالة
العقلية لا الوضعية وبالجملة لا يمكن القول بالمعنى القديم الزائد على ذاته بمعنى اصلا للزوم تعدد الواجب ووجب
حمل المعنى القديم على العلم الاجمالي المتعلق بمدلول الالفاظ وبالالفاظ فحمل المدلول الواقع في كلماتهم من ان مدلول
الالفاظ قديم ازلي في قوة تعميم وغيرهما في حق على المدلول الالتزامي وهو المتكلم فان الكلام اللفظي
يدل على وجود المتكلم منه لا ما هو مدلول اللفظ بالمطابقة ما لا دلالة عليه بطريق الالتزام وهو ازلي غير ريب
لانه عين ذاته المقدسة وهو المتكلم الحقيقي او العلم الاجمالي المتعلق بالكلام اللفظي كما مر وانت خبير بان كون
المتكلم الحقيقي اعني القدرة على الكلام اللفظي او العلم به ازليا وان كان صحيحا في نفسه الا ان حمل كلام الاشاعرة
على احدهما تعسف بارد فانهم مصرحون بان الكلام النفسي الذي هو مدلول الكلام اللفظي قديم فيرد عليهم ان مدلول
الحادث حادث وما ذكره من التوجيهات مع كونها تأويلات بعيدة لا يناسب الاطلاقات اللغوية والعرفية
في كلمات الاشاعرة منها الرابع ان كلامه يشتمل على امر ونهي واخبار واستخبار ونداء وغير ذلك فلو كان ازليا
لزم الامر بلا مامور والنهي بلا منهي والاخبار بلا سامع والنداء والاستخبار بلا سامع والنداء والاستخبار بلا مخاطب
وكل ذلك سفه وعبث لا يجوز ان ينسب الى الحكيم واجاب عنه عبد الله بن سعيد الاشعري بان كلامه تعالى في الازل ليس
بامر ولا نهي ولا خبر وغير ذلك وانما يصير احد الاقسام فيما لا يزال فيه ان وجود الجنس من غير ان يكون احد الانواع غير
معقول وان التغير في القديم محال وما قيل ان المراد انه امر واحد يعرض له التنوع بحسب التعلقات الحادثة
من غير ان يتغير هو في نفسه لا يخفى ضعفه وقد قال بعض المشاهير ان جواب عبد الله بن سعيد صريح في ان الكلام الازلي ليس
الا بمعنى المتكلم الحقيقي الذي هو غير زائد على ذاته تعالى عند المحققين او العلم الاجمالي بالكلام الذي هو بمعنى التكلم فان كلامه
لا يتنوع الا باعتبار هذين المعنيين ولو انه امر واحد يعرض له التعلقات الحادثة انما يصح ايضا لو كان المراد به احد المعنيين وح
في محل كلام الاشعري ان الواجب الموجود لذاته متكلم في الازل ولا يحتاج في تكلمه الى امر زائد على ذاته تعالى تقدس من حيث
تقتضي الكلام لا التلفظ بكلم به ولا يحتاج الواجب في تكلمه الى امر زائد على ذاته من نفس او غيره كذلك لا يحتاج في العلم
الاجمالي لانه التكلم الذي هو الكلام اللفظي واحضاره ولا المأمورة خيالا او غيرها التحضر له بصورة بل ذاته كاف في احضاره
التكلم وانكشافه فذاته تعالى في العلم الاجمالي بالتكلم تعالى ابد فذاته كاف في التكلم واحضار ماله التكلم فان التكلم لا يجوز الوجود باعتبار

اندراجه في المعلومات بالعلم الذي هو غير زائد على الذات فهو كسائر المعلومات مندرج في علمه الكمالي فان قلت
لكنه تعالى عالم بما به التكلم وهو الصورة الخيالية للالفاظ والصور المثالية لمعاني الالفاظ وفي التكلم يحتاج الى الآلات وفيما
به التكلم الى الاسباب او مانع حكمه كالحس المشترك والخيال وغيرهما من القوى الجسمانية للنفس والذات الواجب غني فلا يحتاج
في التكلم الى الغير فهو بذاته متكلم متكلم بكلام غير زائد على ذاته ولا يحتاج ايضا الى امر زائد على الذات في العلم بما به التكلم
فنسبة ذاته تعالى الى ما به التكلم كما ان الصورة الخيالية باعتبار وجودها في النشأة الخيالية علم بها بما به التكلم من غير احتياج
الى صورة اخرى وكشف فكذلك نفس ذاته علم بما به التكلم من غير احتياج الى تلك الصورة وغيرها بل ذاته تعالى
منشأ لانكشاف الالفاظ ومعانيها فذاته تعالى بمنزلة هذه الصور في الانكشاف بل لا نسبة بينهما فذاته تعالى من حيث
انه منشأ لانكشاف الالفاظ ومعانيها بسبب الكون للالفاظ ومعانيها نحو من الوجود الاجمالي وحكم باعتباره
لو تأملت رجع ذلك الوجه وتلك الوحدة الى العلم الاجمالي بها ولا حاصل ان الالفاظ والمعاني عنده تعالى
في العلم الاجمالي وجودها في الاعتبار واحد والكلام النفسي راجع الى العلم قبل الكلام النفسي القائم بالمتكلم هو
الشامل للفظ والمعنى لانه عين العلم الاجمالي الذي هو شامل لهما فيكون كلاما لانه هو الكلام النفسي باعتبار انه مثبت
في مقام الربوبية في مكمن الغيب بنحو من الثبوت العلمي نحو العلم الاجمالي لان الكلام النفسي راجع الى العلم الاجمالي
لما كان شاملا للفظ والمعنى وهما عبارتان عن الكلام اللفظي لانه المؤلف المخصوص الدال على المعنى المخصوص فكان
كلاما انسانيا كما ان اللفظي هو الكلام النفسي باعتبار اندراجه في العلم الاجمالي الذي هو الكلام النفسي وهو بمعنى ثبوته في مقام
الربوبية وتنزيه عما من تعلق الظهور به في عالم الممكنات والشهادة وهذا ما خطر لي من كلام مشهور ... في تصحيح كلام
الاشعري والحاصل ان المعتزلة نزاع في تحقق المعنى المذكور هنا اقتضت الالفاظ والقوة عليه والعلم بالالفاظ ومعانيها
بل نزاعهم ليس الا في اطلاق الكلام بمعنى ما به التكلم على علمه الاجمالي بما به التكلم بالحقيقة ... فان الكلام بهذا
المعنى حقيقة وهم يقولون في ذلك ... توجيه الاشعري ان الله تعالى الواجب متكلم بكلام غير زائد على ذاته والمتكلم
الازلي ما به يتعلق ذلك التكلم في الازل وهو الكلام الازلي ولذا انه تحقق الكلام الازلي على تقدير الازلية ما يتكلم به هو ما يتعلق
به التكلم الازلي ولا يتعلق بالكلام النفسي الا ما يتعلق به الكلام ومن توضيح هذا التوجيه في اطلاق الكلام بمعنى ما به التكلم على العلم الاجمالي
... للذات الواجب لكن ازلي غير زائد على ذاته معه وهذا التكلم هو الكلام الازلي للاطلاق على هذا المعنى اطلاق حقيقة
ولذا نعم التحقق في الازل بل يكفي في تحققه كونه بحيث يمكن ان يصدر عنه ما يتكلم به على وفق العلم الاجمالي الازلي ان يوجه
المتعلق بهذا الكلام في الكلام النفسي الذي هو العلم الاجمالي المتعلق بما به التكلم باعتبار وجوده العلمي الاجمالي فهذا العلم الذي هو
نفس ما يتكلم به بوجه الاندراج باعتبار كونه متعلق التكلم الازلي كلام بمعنى ما به التكلم حقيقة لا تفسير للكلام بهذا المعنى
الا ان يكون متعلق التكلم الازلي وفي هذا التوجيه محل فان التكلم الازلي الذي هو عين الذات لا يتعلق بالعلم الازلي
حتى يصح كون متعلق التكلم الازلي الا ازليا انما يتعلق لشيء هو العلم الاجمالي الازلي وذلك هو ما به التكلم وجود حادث

والعلم به ازليا وكون المعلوم كلاما انما هو في العلم ولا ازلية ... هو متكلم به بل فصل العلم لا المعلوم فلا يتحقق الكلام الازلي
هو ما به تأويل الكلام الاشعري ان الذي يتحقق في الازل هو التكلم وما به التكلم وهو الالفاظ الموجودة في الاعيان وعلم بتلك
الالفاظ وهو الى المعلوم بتلك الالفاظ الكلام النفسي والكلام النفسي هو ما يتعلق التكلم معلومه ولا حاصل ان العلم بما يتكلم
به في الازل كلام نفسي مطلق الاشعري الكلام الازلي على العلم بالكلام اللفظي الذي هو عين متعلق التكلم وما حصل من الاتوجيه
وان قيل نسلم ان تعلق التكلم انما هو بالمعلوم لكن اطلاق الكلام على العلم باعتبار تعلق التكلم بمعلومه بما انه تحقق الالازل
منشأ امر منه الكلام النفسي وهو العلم بالكلام اللفظي كهذا في حقه تعالى ايضا فاطلاق الكلام النفسي على العلم بما
يتكلم به الذي يتعلق بالتكلم اطلاق حقيقي والعلم ازلي فالكلام باعتبار هذا الاطلاق ازلي وهذا الاطلاق اعم مما
لا يرتضيه المعتزلة وانما على تقدير صحته انما يصح في العلم الذي هو عين المعلوم لا العلم الاجمالي المذكور وتوضيح ذلك الاطلاق
الكلام على العلم سواء اطلق بالمعنى الذي لم يطابق فيها لا يرتضيه المعتزلة لان العلم هو المنشأ للانكشاف
والكلام ليس كذلك وعلى تقدير الارتضاء لا يطابق المقصود من اطلاق الكلام بمعنى ما به التكلم على العلم الا ان يراد بالعلم
العلم التفصيلي الزائد على المتكلم الذي يمكن ان يكون نفس الكلام بمعنى ما به التكلم والعلم الاجمالي المبهم وهو العرض بهذا
التطويل ان كلامه ها هنا قيل بالعدم المعنيين المذكورين في معنى الكلام الازلي لا يصح اصلا انتهى ما ذكره في توضيحه
وليس يخفى كلامه الا ان مراد المشاهدة من الكلام النفسي العلم الاجمالي وان اطلق عليه صحيحا بالتوجيه الذي ذكره
اولا او ان وقيل الذي ذكره اخيرا وهما مع بعدهما ومخالفتهما للاطلاقات العرفية واللغوية ما باله كلام الاشاعرة فان
ظاهر كلامهم عدم كون الكلام النفسي الذي قالوا به هو التكلم الحقيقي او العلم الذي هما غير زائدين على الذات فانهم قالوا
بزيادة الكلام النفسي والكلام الازلي كيف وجميع الصفات عندهم غير زائد على ذاته سبحانه بالاصل انه فرق بين السابق
مرادهم ذلك وبين ان يتعلق المعقول ذلك والمسلم هو الثاني دون الاول والله اعلم من افراد ما صرح تقدم من كلام الاشاعرة
بدون انه قيل وبقطع النظر عن هذا انه قيل صدر من غيرهم لا منهم فيها وقد اجيب الدليل المذكور والمعتزلة الدليل الرابع بان
الصفة والتعب انما يلزم لو طلب المعلوم ... في عدمه واما على تقدير وجوده بان يكون الطلب الفعل ممن سيكون فلا كما
في طلب الرجل تعلم ولده الذي اخبره صادق بانه سيولد كما في خطاب النبي صلى الله عليه وسلم باوامره ونواهيه كل مكلف يولد الى
يوم القيامة واختص هذا بخطابه باهل عصره وثبوت الحكم فيمن بعدهم بالاجماع او القياس بقيد حدا وورد عليه
بان طلب الرجل تعلم ولده ليس طلبا حقيقة بل هو العزم على الطلب وحقيقة وهو ممكن وليس فيه ... الطلب فانك
تجد في نفسك بل قيل هو غير ممكن لان وجود الطلب بدون من يطلب منه ... قيل وهذا الجواب مشهور بين الجمهور وكلامهم
مشعر بان معناه ان المعدوم مأمور في الازل ان يمتثل ... بالفعل على تقدير الوجود والمعدوم ليس بمأمور في الازل
لكن يستمر الامر الازلي الى ان وجد بعد الوجود مأمورا لما ... بعض المشاهير المحققين ان ذاته تعالى بحيث يقتضي التكليف
وان ذاته منشأ للتكليف حكم بان المعدوم مأمور في الازل بمعنى ان منشأ الامر تحقق في الازل ومن نظر الى استمرار
الامر الازلي وهو سبب الامر الى ان وجد المأمور وانه بعد وجوده يصير مأمورا بالفعل حكم بان المعدوم ليس بمأمور في ...

الازل انتهى وحاصله التوجيه لكل واحد من المتخاصمين بارتكاب التجوز وهو ان من قال بان الامر في الازل تعلق بالمعدوم
فمعنى كلامه ان منشأ الامر وهو ذاته تعالى في الازل موجود في الازل فكان الامر المتعلق بالمعدوم موجودا ومن قال
بعدم تعلق الامر في الازل بالمعدوم بل يتم الالتزام وجوده وبعده متعلق به مراده ان منشأ الامر وهو ذاته تعالى
مستمرا لكان امره مستمرا واورد عليه بان استمرار الامر الازلي لا دخل له في الحكم بان المعدوم ليس بمامور فكيف ان من نظر
الى ان المعدوم بعد وجوده يصير مامورا بالفعل حكم بان المعدوم ليس بمامور فان استمرار الامر الازلي ان لم يكن مصححا لهذا
الحكم لا يكون منافيا له واجيب عنه بان المراد انه وان استمر الامر الازلي بمنشأ الامر عند هذا القائل الا ان الامر لا يعتبر
بالفعل عنده الا بعد الوجود اقول في جواز تعلق خطاب المشافهة بالمعدومين اختلاف مشهور بين علماء الاصول والحق ما بين
في كتب الاصولية من ان ذلك لا يكون على سبيل الحقيقة بل على سبيل المجاز لان تعلق بالمعدومين فقط او التغليب وجاز المشافهة
ايضا ان تعلق بالمعدومين والموجودين معا وبذلك يظهر ان ما قيل ان خطاب المشافهة يكون قصدا او الغائبين والمعدومين
يكون حينئذ تبعا انما يجري يكون متعلق خطاب الموجودين والمعدومين معا وقد ظهر مما ذكرنا ان تعلق خطاب المشافهة بالمعدومين
بجواز ان الدليل المذكور غير تام لانه لا يستلزم ما ذكره في كونه الامر بلا مامور والنهي بلا منهي والاخبار بلا سامع والنداء بلا مخاطب
انما يلزم ان لو كان الامر ازليا لكن ابديا بالان ما ثبت قدمه امتنع عدمه فيبقى التكليف في دار الجزاء وهو باطل اجماعا وليس
ان الكلام لو كان ازليا بلا استمرار لا ابديا ذكر انه لم يتحقق تكلم موسى بالطور وهو باطل اجماعا لانه يستلزم بان القديم يستوي
نسبته الى الجميع فيجب تعلقه بكل ما في العلم فيتعلق الامر والنهي بكل فعل حتى يكون المامور منهيا وبالعكس واللازم باطل قطعا وهذا الاخير
منهم الرابع على الاشعرية حيث لا يقولون بالحسن والقبح العقليين ليمتنع انحصار تعلق الامر بما يتعلق به النهي وبالعكس حيث
في الادلة الثلثة ان الكلام وان كان ازليا لكن تعلقه بالاشخاص والافعال حادثة بارادة منه تعالى واختيار فتعلق الامر
بصلوة زيد مثلا بعد بلوغه وينقطع عند موته ويتعلق الكلام بموسى عليه السلام في الطور واورد على الاول ايضا بان ابدية الامر لا تقتضي
بقاء التكليف لان وجود الامر بل كل خطاب دائما لا يقتضي الا حصول مفاده ومقتضاه دائما وليس مفاد الامر الاتيان
بالفعل في كل وقت حتى اذا حصل مفاده لزم حصول التكليف في دار الجزاء بل مفاده الاتيان بالفعل في دار الدنيا وهو
باق دائما والتكليف به واقع دائما حتى يصدق ان المكلف مامورا في العقبى بالاتيان بالفعل في دار الدنيا وهذا كما قالوا
ان صدق المطلقة دائما نظيره لو قال احد خطابا لزيد افعل كذا في يوم الجمعة المخصوصة مثلا وفرض صدور هذا الكلام منه
دائما قبل هذا اليوم وبعده لا يقتضي الا اتيان زيد بالفعل المذكور في الجمعة المخصوصة دون فعله دائما انتهى وانت خبير بانه
لو كان الكلام النفسي القديم معنى محصلا لم يكن هذه الادلة الثلثة الصالحة لابطاله لما ذكر من الجواب والايراد فالعمدة
في ابطاله ما تقدم من انه ليس له معنى محصل سوى الكلام الحقيقي او العلم الكامل وهو غير متنازع فيه ثم لا ريب في ان غرض
المعتزلة من هذه الادلة ابطال الكلام اللفظي الازلي دون الكلام الحقيقي فهي غير دالة على عدم اعتقادهم بالكلام الحقيقي هذا
وقال بعض المشاهير جميع هذه الادلة مما ينتهض في الكلام اللفظي باعتبار وجهه الغيري وفي معناه باعتبار كونه دالا بالفعل
وجميع الاجوبة مبنية على ان الكلام الازلي هو الكلام الحقيقي الذي هو امر واحد غير زائد على ذاته تعالى اما العلم الاجمالي

والكلام

والكلام مع اقترانه تقتضي الالقاء الكلام للاعلام وفي وقته للالقاء بالفعل في الازل وان كان فيضا
ازليا وهو اي العلم الاجمالي امر واحد غير زائد على ذاته عند المحققين شئ وانت بعد الاحاطة بما تقدم تعلم
حقيقة هذا الكلام هذا وبقي لنا من هذا المبحث ان نذكر كلاما اورده صاحب المواقف في تحقيق كلامه تعالى الذي هو النشر
الى التحقيق الذي نحن فيه وحاصل ما اورده هو ان لفظ المعنى يطلق تارة على مدلول اللفظ واخرى على الامر القائم
بالغير فالشيخ الاشعري لما قال الكلام هو المعنى النفسي فهم الاصحاب منه ان مراده مدلول اللفظ وحده
وهو القديم عنده واما العبارات فانما تسمى كلاما مجازا لدلالتها على ما هو كلام حقيقة حتى صرحوا بان الالفاظ
وحده حادثة على مذهبه ايضا لكنها ليست كلامه تعالى حقيقة وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ له لوازم كثيرة
فاسدة كعدم تكفير من انكر كلامية ما بين دفتي المصحف مع انه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقة وكعدم
المعارضة والتحدي بكلام الله تعالى الحقيقي وكعدم كون المقروء والمحفوظ كلامه حقيقة الى غير ذلك مما لا يخفى على
المتفطن في الاحكام الدينية فوجب حمل كلام الشيخ على انه اراد المعنى الثاني فيكون الكلام النفسي عنده امرا شاملا
للفظ والمعنى جميعا قائما بذاته تعالى وهو مكتوب في المصاحف مقروء بالالسن محفوظ في الصدور
وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ الحادثة كما هو المشهور من الفرق بين الملفوظ
والتلفظ وبين المكتوب والكتابة وبين المقروء والقراءة وبين المحفوظ والحفظ بالقدم والحدوث
وما يقال من ان الحروف والالفاظ مترتبة متعاقبة فيكون حادثة فلا يمكن ان ذلك الترتب انما هو
ان يكون للاصوات حل لها والمعنى جميعا قديما مع ان الكلام النفسي عند الشيخ الاشعري قديم فجوابه ان ذلك
الترتيب انما هو في اللفظ بسبب عدم مساعدة الالة فالتلفظ حادث والادلة الدالة على الحدوث
يجب حملها على حدوثه دون حدوث الملفوظ جمعا بين الادلة وهذا الذي ذكرناه وان كان على خلاف ما عليه متأخرو
اصحابنا الا انه بعد التأمل يعرف حقيقته وقد قال بعض الفضلاء هذا المحمل لكلام الشيخ مما اختاره الشهرستاني
في كتابه المسمى بنهاية الاقدام ولا شبهة في انه اقرب الى الاحكام الظاهرة المنسوبة الى قواعد الملة انتهى كلام
صاحب المواقف وقال بعض المشاهير الظاهر ان فهم الاصحاب ان مراد الشيخ هو مدلول اللفظ وحده ليس
من مجرد قوله ان الكلام هو المعنى النفسي بل الظاهر ان باعث فهمهم هو ذلك مع جملة صحيحة اخرى لم ينقل الينا ولو
كان باعث فهمهم مجرد ما ذكره امكن ان يحمل كلامه بان مراده بالكلام النفسي هو المعنى النفسي هو الكلام بمعنى التكلم
اي كون الذات بحيث تقتضي القاء الكلام المخاطبين ومع تصحيح كلامه بما ذكرناه لا حاجة الى ما ذكره صاحب المواقف
انتهى وانت خبير بان هذا الكلام لا طائل تحته فانك قد عرفت ان حمل الكلام النفسي الذي قال
الشيخ الاشعري لا يمكن حمله على الكلام الحقيقي فان المبادر من مجرد الكلام النفسي هو مدلول اللفظ وفهم قدره الا
الكلام اللفظي منه خلاف الظاهر فهم الاصحاب منه ذلك في موقعه مع قطع النظر عن سائر افادته وعليه الصريحة
في ان مراده منه ذلك دون الكلام الحقيقي ثم الحق ان فهم اصحاب الشيخ الاشعري من كلامه وان وبل الذي

٤٢٩

ذكره صاحب المواقف للكلام كلاهما باطلان اما الاول فقد عرفت وجه فساده مفصلا ونزيدك هنا بقول
لاريب في ان مدلول اللفظ لا يمكن ان يكون قديما لانه مثل اللفظ في الحدوث وما ذهب بعض الاشاعرة من كون المدلول قديما
انما يصح ان لو كان المراد بمدلول اللفظ المدلول الالتزامي الذي هو الكلام القائم بالمتكلم كما مر واما المدلول المطابقي
فلا خفاء في انه لا فرق بينه وبين اللفظ في كونهما حادثين ومن ثم قيل اما العلم فان اللفظ مثل ما ذكر فزعموا
والمدلول المطابقي سيان في الحدوث وفي العلم بما قديم ويرد على ما ذكره من قولهم فهذه العبارات فانها تسمى كلاما
مجازا ان المتبادر المشهور في استعمال الكلام انما هو العبارات والالفاظ الدالة وهو علامة كونه حقيقة فيها
ولهذا قال المحقق الطوسي في شرح رسالة العلم الاصل في الكلام هو المؤلف من الحروف المسموعة الدالة بالوضع
على معنى وقصد دلالته عليه لتحصيل التفاهم بين شخصين وهو حاصل لنوع وجه لا تحصل الا بعد العلم بالمعنى وتقدير ترتيب اجزاء
المؤلف في الذهن حتى يمكن ان يؤلف الكلام منها اي وجود هذا المنتظم الدال على المعنى لا يتحقق الا
بعد علم المتكلم بهذا المعنى وقدرته على ترتيب اجزاء المؤلف ونفسه حروف المرتب بعضها على بعض بحسب
الوجه العقلي حتى يمكن تاليف الكلام على وجه المعنى على وفق ترتيب الذهني فبعض الناس كالمتطفلين
يطلقون اسم الكلام على ذلك التقدير في الذهن وبعضهم يطلقون على ذلك العلم والمتكلمون يصفون الله تعالى
بالكلام لورود الشريعة بذلك اذ لولاه لما يتم ابلاغ الوحي فمنهم من قال انه هو العلم ومنهم من قال انه
زائد على العلم قديم غير مؤلف ولا مسموع ومنهم من قال زائد محدث او قديم مؤلف ليس بمسموع لكن
يطابق المسموع ومنهم من قال انه مؤلف مسموع والذين يقولون مع ذلك انه قديم لا يتفكرون في
معنى قولهم انتهى وقد اشار بقوله الاصل في الكلام هو المؤلف الى ان اي معنى من المعاني المعتبرة اهل اللغة
اذا استعمل فيه الكلام والكلمات كان ذلك على سبيل المجاز لمعانيه الالفاظ والموجودات العينية والعلم كما
ورد في حق عيسى عليه السلام وكلمته القاها الى مريم عليهما السلام وقال عز من قائل اليه يصعد الكلم الطيب وقال ابن الرومي
ان الكلام لفي الفؤاد وكما قيل ان في الموجودات حروف ومركبا منها كلمات وقال بعض الشعراء قيل
يمكن اثبات اللفظة بالقياس كما هو المشهور فيمكن به اثبات ان الكلام موضوع لما يعم الالفاظ والمعاني فان الكلام
الالفاظ الموضوعة انما يكون لاجل كونه حكاية عن الواقع كما في الاخبار او مشعرا بالطلب ونحوه كما في الانشائيات و
تلك الحكاية وذلك الاشعار انما يوجدان بالذات في معاني الالفاظ وبذلك يعلم ان كلا من الالفاظ الموضوعة
ومعانيها كلام وايضا الكلام الذي ينقسم الى الخبر والامر والنهي وامثالها انما يكون بالحقيقة معاني الالفاظ الموضوعة
فان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والامر ما يقتضي الطلب والصدق والكذب انما يعرضان للمعاني بالذات
وكذلك اقتضاء الطلب ونحوه انما هو من عوارض المعاني وايضا اذا قيل في الامر بالقيام مثلا بالعربية وبلغة اخرى لا يختلف
الامر بالحقيقة وان اختلف العبارات وهذا هو الباعث للحكم بان الكلام بالحقيقة هو الالفاظ المؤلفة الموضوعة فقلت
على كل من التقديرين المذكورين اي كون الكلام هو اللفظ فقط او اللفظ والمعنى لا يصح الحكم على الكلام بانه صفة لذات

الحق

٤٣٠

الحق وقديم الا انا وجدنا الى العلم الاجمالي كما اختاره الطائفة التي اشار اليها المحقق الطوسي في الكلام المنقول عنه
بقوله ومنهم من ذهب بانه هو العلم او الى العلم به مع صحة اقتضاء الذات للالفاظ لا الى القائلين كما ذهب
اليه الطائفة التي اشار اليها بقوله ومنهم من قال انه زائد على العلم قديم غير مؤلف ولا مسموع ولا القول
بانه مؤلف قديم ليس بمسموع وزائد على العلم فلا يصح الحكم عليه بانه صفة لذات الحق لانه اذا كان الكلام مؤلفا
فلا بد من تميز بعض الاجزاء عن بعض وترتيب فيما بينها وهذا لا يتصور الا باعتبار الوجود العيني والوجود الا في
شيء موجود في الخارج فلا يكون صفة لذات الحق الا على مذهب من قال العلم التفصيلي القديم وكان معنى
زيادته على العلم انه صحة اقتضاء الذات الى الملفوظين اي قول المحقق ومنهم من قال انه مؤلف مسموع اشارة الى ما
اختاره من مذهب المعتزلة واقوله والذين يقولون الى اخره اشارة الى مذهب الحنابلة وقوله لا يتفكرون في معنى قولهم
اشارة الى انهم لا يفهمون معنى الحدوث والقدم انتهى وغير خفي بان ما ذكره في جواب السؤال المذكور من ان الكلام
سواء كان هو اللفظ او المعنى لا يمكن ان يكون صفة لذات الحق وان كان نحقق الا ان الاحتمال ثم ما ذكره في السؤال
في الجواب عنه من منع صحة اثبات اللغة بالقياس كما هو مقرر عند اهل التحقيق من علماء الاصول ثم ما ذكره في السؤال من ان
اطلاق الكلام حقيقة على المعاني بان الحكاية عن الواقع والاشعار بالطلب انما يوجدان بالذات في المعاني ففيه منع ظاهر لان
الاشعار بالذات انما يكون في الالفاظ فان التفهيم والتفهم انما يحصلان بالالفاظ فهو انما طريق فهم المعاني منحصر
بالالفاظ فالمشعر بالطلب والحكاية ليس الا الالفاظ وما ذكره من ان الكلام الذي ينقسم الى الخبر والامر والنهي وامثالها
انما يكون بالحقيقة معاني الالفاظ الى قوله انما هو من عوارض المعاني ففيه انا لا نسلم ان معاني الالفاظ ينقسم الى الخبر والانشاء
بل الالفاظ ينقسم اليها ومعنى قولهم الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ان الخبر لفظ معناه يحتمل الصدق والكذب لان كلمة ما
في ما يحتمل عبارة عن اللفظ ومعناه فالخبر لفظ يحتمل معناه الصدق والكذب وكذا الامر لفظ معناه يقتضي الطلب ونظير
ذلك كثير مثل ما يقال ان الاسم ما دل على معنى في نفسه اي لفظ دل على معنى في نفسه اي لفظ دل على معنى في نفسه
ملفوظ وان كانت ما بحسب اللفظ لكن العموم ليس بمراد بل المراد خصوص اللفظ وبالجملة الخبر والانشاء لا يكون حقيقة
صفة شيء غير اللفظ وما قيل من انه اذا قيل في الامر بالقيام الى قوله لا يختلف الامر بالحقيقة وان اختلف العبارات ففيه
انه انما يتم ذلك اذا لم يكن لخصوص اللفظ دون اللفظ دخل في الامر بالقيام والامر ليس كذلك فانه وضع في اللغة العربية لفظ
خاص للامر بالقيام ولا يصح الامر به بدون غيره من الالفاظ العربية وكذا في التركية وغيره من اللغات لفظ خاص للامر
بالقيام ولا يصح بغيره فلخصوصية لفظ كل لغة دخل في الامر بالقيام ومن يحصل الغرض بدون ذلك اللفظ حتى تؤدي بغيره
لا يختلف الامر بالحقيقة هنا وما يرد على ما فهم اصحاب الاشعري من كلامه المفاسد التي اشار اليها صاحب المواقف
وقد تقدم بعضها وقد عرفت انه قد اجاب عنها بعضهم بانه لا نزاع في اطلاق اسم القرآن وكلام الله تعالى بالاشتراك اللفظي
على هذا المؤلف الحادث وانما يقول الاشعري انهما يطلقان على معنى اخر هو الكلام النفسي فلا يلزم شيء من المفاسد المذكورة
من لزوم عدم المعارضة والتحدي وعدم كون المقروء والمحفوظ كلام الله حقيقة وعدم تكفير من انكر كلامية ما بين دفتي المصحف

فان من انكر كلامية ما بين دفتي المصحف فقد كفر لو اعتقد انه ليس كلام الله تعالى بمعنى انه مخترعات البشر اما اذا اعتقد انه ليس كلام
الله تعالى بمعنى انه ليس صفة قائمة بذاته تعالى بل هو دال عليها وهو صفة حقيقية وهو من مبدعاته تعالى ومخترعاته بان
بان اوجده في لسان الملك او في لسان النبي صلى الله عليه وسلم او اوجد نقوشه الدالة عليه في اللوح المحفوظ فليس من الكفر في شيء بل
هو مذهب اكثر الاشاعرة فلا معنى ان يتوهم كونه كفرا واورد بعض المشاهير على هذا الجواب بان الكلام عند الخصم
اعني المعتزلة حقيقة في الاصوات والحروف والاشتراك اللفظي الذي ادعاه المجيب عرم عند الخصم وايضا كل احد
من معنى الكلام الذي التزمها المجيب حادث باعتبار الوجود الخارجي وان كان قديما باعتبار اندراجه في علم الواجب
فلا يمكن ان يكون المدلول الذي هو الكلام ايضا عند الاشعري قديما صفة لذات الحق ومراد صاحب المواقف من الشهرة الاخيرة
انه علم من الدين ضرورة كون ما بين دفتي المصحف كلام الله تعالى حقيقة بالمعنى الذي اوجده الله تعالى حقيقة لا مجازا وينبغي ان
يكفر من ينكره على الاطلاق وان لم يحكم بكفره مع التاويل الذي ذكره المجيب وعلى هذا فهم الاصحاب الاشعري من اطلاق الكلام على
العبارات والالفاظ مجازا يلزم عدم كفر من ينكره مطلقا لانه يفهم من ظاهر كلامهم ان ما بين دفتي المصحف ليس من مخلوقات الواجب
ومواهداته تعالى حقيقة بل هو من موجداته ومخلوقاته تعالى حقيقة هو المعنى فيلزم عدم كفر المنكر المطلق مع ان من انكره كافر مطلقا
اي سواء كان اطلاق الكلام على ما بين الدفتين حقيقة او مجازا والحاصل ان اعتراض صاحب المواقف على من فهم من كلام الاشعري
مجازية الكلام اللفظي انه مخالف لضروري الدين ويلزم عدم تكفير المنكر المطلق مع انه ينبغي تكفيره وليس مراده انه لا يمكن تاويل
كلام الاشعري بغير ما ذكره نفسه كتاويل المجيب حتى لا يكون الكافر من ينكره كفرا الا انه لا ينكره مطلقا ولا يستلزم ذلك عدم تكفير من
ينكره مطلقا فانه على تقدير الاشتراك اللفظي ايضا من ينكر كلامية ما بين دفتي المصحف فهو كافر بخلاف من ينكر كلاميته بمعنى انه
صفة قائمة بذاته لا يكون كافرا والمنقول ان صاحب المواقف لا ينكر تاويل المجيب الكلام الاشعري بطريق الاشتراك اللفظي الذي
لا يستلزم عدم تكفير المنكر المطلق ويسلم انه على تقدير الاشتراك اللفظي لا نزاع في عدم التكفير بالمعنى الذي ذكره المجيب و
اعتراضه على من قال بالمجاز المستلزم لعدم تكفير المنكر المطلق ثم على تقدير الاشتراك اللفظي انما يلزم عدم تكفير من ينكر الكلام
بمعنى كونه صفة قائمة بذاته تعالى هذا والظاهر ان الاشاعرة قائلون بكون الكلام اللفظي كلاما حقيقة وانما يدعون وجود الكلام
بمعنى اخر فالتكفير المرتب على انكار ما بين دفتي المصحف كلاما غير لازم عليهم فان قلت ان اريد بما بين دفتي المصحف النقوش
الدالة على الالفاظ التي هي كلام الله فظاهر ان هذه النقوش ليست كلام الله حقيقة فلا وجه للتكفير من ينكر كونه كلام الله حقيقة و
ان اريد منه مدلول تلك النقوش اعني الالفاظ فلا ريب في كونها كلام الله حقيقة لان ما بين دفتي المصحف حقيقة هي النقوش و
اطلاق كلام الله عليها مجاز من قبيل اطلاق اسم المدلول على الدال قلت ان تلك النقوش وان لم تكن كلام الله تعالى لكن اجري عليها
شرعا احكام كلام الله تعالى ولهذا لا يجوز مس تلك النقوش وان لم تكن كلام الله فعبر به عن الاشارة تكفيرا كلام الله تعالى اطلاقا
لا مجازا حقيقة شرعا فالتكفير المرتب على انكار كونه كلام الله تعالى شرعي لا عقلي ولا اشكال اعني ما ذهب اليه صاحب المواقف
في توجيه كلام الشيخ الاشعري من كون الكلام النفسي شاملا للفظ والمعنى معا وان ترتيب الحروف انما في التلفظ دون الملفوظ

حتى يكون اللفظ حادثا دون الملفوظ وان الترتيب فيه انما هو لقصور الالة فيدل على بطلانه ان ذلك امر خارج عن طور
العقل وما ذلك الا مثل ان يقال يمكن ان تكون حركة يكون اجزاؤها مجتمعة في الوجود ولا يكون بعضها بعد عدم البعض
وانما يتعاقب اجزاء الحركة فيها لعدم مساعدة الالة وان امكن عدم الترتيب في الملفوظ باطلا لزم كونه
حادثا ويكون المعنى ايضا حادثا فلا يكون ما هو مدلوله صفة لذات الحق واجاب عنه بعض
المشاهير انما يكون خارجا عن طور العقل باعتبار الوجود ولا باعتبار الوجود العقلي والظلي او المثالي فليس
خارجا عنه ولهذا الاعتبار قيل ان كلام الله بمعنى التكلم على اقسام ثلاثة احدها التكلم الحقيقي الذي هو
غير زائد على ذاته تعالى وكونه تعالى باعتبار ذاته بحيث يقتضي الاوامر والنواهي وشبههما والقاءها
الى المخاطبين وهو الذي يسمى بخطاب القديم وثانيهما التكلم الذي بينه وبين المجرد القدسي فهو القاء
الواجب تعالى الاحكام وايجادها الى العقل الاعلى وثالثها التكلم الذي هو القاء الواجب الاحكام وايجادها بواسطة
القلم الى اللوح المحفوظ وكتابتها نفسه فيه الاحكام ورابعها التكلم النفسي الذي هو القاء الواجب
تعالى الى النفوس المجردة الاحكام والاخبار وخامسها التكلم المثالي الذي هو القاء الالفاظ
المثالية الدالة على المعاني المقصودة الى النفوس الانسانية في عالم المثال وسادسها التكلم الذي
هو القاء الالفاظ الدالة على المعاني المقصودة الى النفوس الانسانية في عالم الملك وبازاء كل تكلم
كلام لائق بمعنى ذلك التكلم وحصل هذا الجواب ان الترتيب في الالفاظ انما يكون باعتبار الوجود
الخارجي لا باعتبار الوجود العقلي ايضا فمراد صاحب المواقف ان الالفاظ ليس فيها ترتيب باعتبار
الوجود العقلي ولا يخفى ما في هذا الجواب فانه وان كان في نفسه حقا الا انه لا يمكن حمل الكلام صاحب
المواقف عليه لان قوله وترتيب الحروف والالفاظ انما هو فيه لعدم مساعدة الالة يأبى عن هذا التوجيه
لان عدم الترتيب في الالفاظ باعتبار الوجود العقلي ليس مخصوصا بالواجب تعالى بل في غيره ايضا كذلك فلا وجه
ح لقوله انما هو فيه لعدم مساعدة الالة فلا بد من الحمل على الوجود الخارجي حتى يتصور في ذي الراي ان
ترتيب الحروف والالفاظ باعتبار وجودها الخارجي انما هو فيه لعدم مساعدة الالة ويتوجه عليه الايراد
المذكور واورد المحقق الدواني على توجيه صاحب المواقف ايضا بانه كيف يتصور ان يكون الصفة القائمة
بذاته تعالى والاصوات القائمة بنا متحدة بالحقيقة حتى يصح ان يقال تلك الاصوات قائمة بذاته تعالى من غير ترتيب
في ترتيبها لقصور الالة وهذا الايراد يمكن تقريره على وجهين احدهما انه باعتبار ان تلك الاصوات متحدة
مع صفته تعالى فينبغي ان لا يكون منتظما مؤلفة وباعتبار انها اصوات ينبغي ان يكون مترتبة منتظمة فكيف
يجتمع هذان الامران وثانيهما انه لا يجوز اتحاد صفاته تعالى مع الحقيقة الممكنة حتى يقال ان حقيقة الاصوات
باعتبارها صفة للواجب تعالى لا يكون مع ترتيب وباعتبارها مع الممكنات يكون مترتبة على انه اذا كان

٢٣٣

الشيء منه الحصص بحسب ان لا يكتنف بحسب الحصص فيجب انه لا يكتنف تلك الاصوات في الترتيب وعدمه لا لزم جواز ما اجاز ان يكون الحركة
في محل بحركة الوجود وفي محل اخر غير متحركة الوجود وهو ليس الا النقطة الغير متحركة فان قيل يجوز ما يجب باعتبار الوجودين الخارجي والذهني
قلت فرض كون الحروف والاصوات صفة الواجب تعالى يقتضي كونها من الموجودات الخارجية ومع ذلك فحقيقتها للموجودات الخارجية
اما متحققة في الخارج المرتبة بعضها على بعض يقتضي القول بكونها مرتبة في الواجب ايضا ثم قد اجاب بعض المشاهير عن ايراد المحقق
بان صاحب المواقف لم يصرح بان الكلام النفسي المعنى المذكور صفة له تعالى ليرد الايراد المذكور بل انما صرح بقيام الامر الشامل للفظ والمعنى
بذاته تعالى واراد به كونه قائما بصور العلمية بذاته تعالى على ما ذهب اليه بعض الحكماء بل اراد به اندراجه في علم القديم ليتبين دليل الكلام
في العلم بمعنى كون العلم القديم هو العلم الاجمالي او الصور القائمة بذاته تعالى ايضا كما ذهب الشيخ والفارابي انتهى فيرد ان
صاحب المواقف صرح بان الكلام النفسي عند الشيخ الاشعري مجموع اللفظ والمعنى يكون ذلك المجموع قائما بذاته تعالى وظاهر
ان [illegible] ثم بذاته تعالى صفة له تعالى فالتصريح بالقيام في حكم التصريح بكونه صفة وتدل على ذلك قوله وترتب الحروف
والالفاظ انما هو في الترتيب لعدم مساعدة الالة لان هذا صريح في ان الالفاظ قائمة بذاته تعالى بدون الترتيب ومما ذكره
هذا انه مراد صاحب المواقف ان هذا الامر الشامل للفظ والمعنى مندرج في علم القديم فهو ايضا يرجع الكلام النفسي الى
العلم وليس هو مذهب الاشاعرة فلو كان مراد الاشاعرة من الكلام هو العلم لارتفع الخلاف بينهم وبين المعتزلة
كما اشير اليه مرارا ولما ذكرنا الظاهر ضعف ما صرح به هذا القائل حيث بعد هذا الكلام فان قيل يمكن ان يكون المراد بذلك
القيام القيام بنحو المقدم على الاول ثم هذا القائل بعد هذا الكلام فان قيل يمكن ان يكون المراد بذلك القيام كونه مع ما في الصور
العلمية بذاته تعالى كما ذهب اليه بعض الحكماء من ان الصور العلمية قائمة بذاته تعالى بدون تاثير ذاته تعالى منه والكلام به
قلت هذا انما يصح عند من قال بالتغاير بين ذاته تعالى وصفته ولم يقل به الاشعري ويمكن ان يكون الاشعري لم
يقل بالتغاير بين الصفات الكمالية وبين غيرها فهو قائل به ومن هذا القبيل قيام الصور العلمية التفصيلية عند من قال به
والظاهر ان يكون الاشعري قائلا بذلك القيام فان قيل هذا انما ينافي قول الاشعري من ان الكلام النفسي امر واحد بسيط
متعلق كما هو المشهور قلنا يمكن ان يكون قدم غير مرة من ان هذا الحكم انما يستقيم في الكلام بمعنى التكلم او في العلم الاجمالي
بالكلام [illegible] هذا الحمل قول صاحب المواقف على الاندراج في العلم الاجمالي اظهر وغير خفي بان المشهور ان الاشاعرة
قائلون بزيادة الصفات الكمالية ويثبتون للقدماء السبعة ومن ثم كفرهم المعتزلة حيث قالوا ان النصارى انما كفروا لما اثبتوا
مع ذاته صفات متعددة [illegible] ثلاثة وانتم اثبتم من العلم والوجود والحيوة فكيف لا يكفر من اثبت مع ذاته صفات سبعا او اكثر
والاشاعرة اجابوا عن ذلك بان تسمية الصفات بان النصارى انما كفروا لانهم اثبتوا ذوات لا صفات وانهم سموا
تلك الثلاثة بالذوات وسموها صفات فانهم قالوا بانتقال اقنوم العلم الى المسيح والمستقل لا يكون الا الذات واثبات المتعدد
من الذوات القديمة هو الكفر دون الصفات القديمة مع ذات واحدة على ما ذكره من ان الاشاعرة قائلون بزيادة الصفات
وقد اورد عليهم من قولهم ان صفاته تعالى لا هو ولا غيره ان صفته سبحانه ليست عين ذاته ولا غيرها منافيا للقول بل يكون صفاته زائدة

علم

٢٣٤

بذاته وبذلك يظهر ان الاشاعرة قائلون بالمغايرة والقيام كما صرح بهذا القائل اخيرا الا ان جواز القيام والمغايرة عند
الاشاعرة لا يصحح كون الكلام النفسي بصورة علمية قائمة بذاته تعالى المعروف مرارا من ان كلا منهم صرح في مغايرة الكلام النفسي
للعلم مع ان العلم عند الاشاعرة ليس بحصول صور الاشياء في ذاته تعالى كما يقولون به بعض الفلاسفة بل العلم عندهم صفة واحدة
قائمة بذاته تعالى لها اضافات وتعلقات الى المعلومات كما ان القدرة عندهم صفة واحدة فيها تعلقات الى المقدورات
فبعد ارجاع الكلام النفسي الى العلم لا يكون قد ثبت عنده ما يكشف عن الصور العلمية بذاته وجرى عليه تعالى [illegible] اليه اخيرا ليس الا
ارجاع الكلام النفسي الى [illegible] واحد وتكثر متعلق تعالى التكلم الحقيقي او العلم الاجمالي قد عرفت حقيقة الحال فيه الا اطالة
الكلام [illegible] ان المعقول [illegible] توجيه صاحب المواقف [illegible] في تحقيق كلام الاشعري كلام بعض المحققين
مقدمته وهو ان صفة التكلم عبارة عن قوة تاليف الكلام وكلامه عبارة عن الكلمات التي هي [illegible] وبعد تمهيد هذه
المقدمة نقول ان صفة الكلام القائمة بذاته تعالى صفة هي مصدر تاليف الكلمات وان كلامه تعالى هي الكلمات وان كلامه
هي الكلمات التي هي مؤلفة له تعالى بذاته في علم القديم [illegible] وهذا الكلام [illegible] ويرتب في العلم [illegible]
كلام فيه [illegible] وليس كلامه كما ان كلام غيره معلوم وليس كلامه كلمات فقد تحقق العلم بدون صفة الكلام [illegible] الكلام لم
يتم تحقق الكلام في اي موضع تحقق العلم وهذا الذي ذكرنا [illegible] من ان كلامه تعالى [illegible] والله اعلم
[illegible] الحروف والاصوات [illegible] بذاته [illegible] كلام صاحب المواقف [illegible]
الاصوات والحروف الموجبة الحروف والاصوات والمعنى [illegible] المشهور [illegible] الاشعري [illegible] المعنى المقابل
اللفظ [illegible] تحقيق [illegible] مذهب الاشعري [illegible] على القدم [illegible] لما كان [illegible] كان الالفاظ [illegible]
[illegible] المقدر [illegible] الاستقبال [illegible]
الا [illegible] المقدر [illegible] صيغة الماضي [illegible] صيغة الاستقبال
[illegible] العرف [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] ابو حنيفة [illegible] فلم لا يجوز ان يكون كلامه تعالى من هذا القبيل
بقول المعتزلة [illegible] الالواح المحفوظة [illegible] الرسول [illegible]
[illegible] الكلمات في النفس [illegible] النفوس [illegible] الالفاظ و
الحروف [illegible] القول [illegible] الكلام [illegible] الكلام النفسي [illegible] الكلام
النفسي [illegible] النفوس [illegible] الدعاء [illegible] اثبات
صفة الكلام [illegible] الصفات كالعلم والقدرة والارادة والقول بما قاله المعتزلة
الا ان لا يكون الكلام صفة اخرى بل [illegible] القدرة على خلق الكلمات [illegible] الظواهر من غير ضرورة [illegible]
انه لا يمكن [illegible] الكلام النفسي ولو [illegible] القدح في كونه متكلما بالمعنى العرفي [illegible] الكلام النفسي [illegible]

من تحقيق مذهب الاشعري من غير خلل انتهى قال بعض الشارحين وانت قد رايت ان الفصل الذي ذكره هذا المحقق على ان الكلام راجع
الى الكلام من حيث انه صفة بعينه واذا ثبت فهذا الفصل لا يفيد شيئا لان مذهبهم ان كلامه تعالى القديم هو العلم الاجمالي بالكلام منحصر
التوجيه الى المطلب المقدر كما سنشير اليه وقد عرفت ان الكلام من حيث انه صفة ليس الا هذا العلم الاجمالي ولا كلام لهذا المحقق
وغيره في ان صفة التكلم له تعالى عبارة عن قوة الالفاظ والقدرة على تأليف الكلمات وهذا هو الكلام النفسي وهو حق يقول به كل احد لا نزاع
اليه وكلامه تعالى هي الكلمات المؤلفة الموجودة في علمه القديم من حيث كونها حاضرة لا من حيث مقدوريته وهذا الكلام النفسي عنده ومعلوم ان هذا
لا يرجع الى العلم لان الكلمات حاضرة في علمه القديم هو العلم بالكلمات وقد تقدم ان بعضهم وجه الكلام النفسي بمثل ذلك وشنع
الا انه لا يرجع الى العلم وهو خلاف ما يفهم من كلام الاشاعرة لانه يرفع النزاع بينهم وبين المعتزلة مع ان الخلاف بينهم مشهور والرد
والجرح فيما بينهم في كتبهم مسطور ثم انه اعترض على الكلام المنقول من المحقق الدواني بوجوه منها ان قوله صفة التكلم كما يجب ان يحمل
في تأليف الكلام الى آخره يستلزم ان يكون صفة التكلم راجعة الى صفة القدرة لان قوة التأليف هي القدرة على تأليف الكلام
من القدرة لانه بعين القدرة المطلقة حتى يتوجه عليه انه ليس من القدرة في الكلام اللفظي الا في التكلم ولا في الكلمات المترتبة في الخارج
الا ان وجوده في الخارج مع انه يكون راجعا الى العلم والقول ان الاشياء الحاضرة بانفسها في الذهن لا بد من حصولها في
المقام لان اللازم من حصول الاشياء بانفسها في الذهن حصول حقيقة الاشياء او حقيقتها لا شخصها لان التشخص الذهني
غير التشخص الخارجي فيقرر في موضعه الذي يحصل في الذهن حقيقة الكلام اللفظي لا فرد الكلام اللفظي وبالجملة لا يتم ان
الالفاظ المترتبة في الخيال هي فرد من الكلام اللفظي ولهذا لو كان شخص رتب في خياله الفاظا دالة على المعنى ولم يتلفظ بها
ولم يتلفظ بها في الخارج صح ان يقال انه لم يتكلم ولم يأت بكلام بكلامهم ومنها ان قوله صفة الكلام القائمة بذاته تعالى
صفة هي مصدر تأليف الكلمات فمعناه يرجع الى القدرة على تأليف الكلمات ولا نزاع للمعتزلة في ذلك فلا يكون كلامه تعالى صفة
اخرى غير العلم والقدرة كما هو مذهب الاشاعرة في الصفات على ما هو مذهب الاشاعرة فلا يصح هذا ان يكون توجيها لكلامهم ومنها ان قوله
وكلامه تعالى هي الكلمات المرتبة المؤلفة له تعالى بذاته في علمه القديم بغيره وسطه ان اريد ان تلك الكلمات موجودة بوجود علمي في ذاته تعالى
سواء كانت العلم عين الذات ام لا فهو حق لا نزاع للمعتزلة في ذلك لان جميع الاشياء سواء كانت الفاظا او غيرها
معلومة له تعالى في الازل لكن الالفاظ والكلمات المترتبة باعتبار وجودها العلمي ليست فردا من الكلام اللفظي ولهذا لو تخيل واحد
منا كلمات مترتبة مدة مديدة ولم يتلفظ بها في الخارج لصح ان يقال في حقه انه لم يتكلم في تلك المدة وان اريد ان تلك الكلمات
المترتبة بعد وجودها في الخارج يستلزم العلم القديم والقدرة القديمة فهو ايضا حق لا نزاع للمعتزلة فيه وايضا الكلام هو يكون من جنس
الحروف والاصوات الذي في علمه القديم ان كان من جنسها يلزم قدم غيره سبحانه وهو باطل ومع ذلك يلزم
جواز اشتراك الواجب والممكن في صفة من الصفات بحسب الجنس او النوع وهو الكلام لان كلام الممكن انما هو من جنس
الاصوات والحروف وان لم يكن ما في علمه القديم من جنس الاصوات والحروف ومع ذلك فرد من الكلام اللفظي
لزم جواز ان يكون الحقيقة واحدة فردان احدهما فيه تعاقب وتدريج كالكلام اللفظي الموجود في الخارج والاخر ليس فيه

تدريج

تدريج ويعاقب كالكلام الذي في علمه القديم على ما هو الفرض فاذا جاز ذلك فنقول يجوز ان يكون الطبيعة
الحركة فردان احدهما ان لا يكون اجزاؤها مجتمعة والاخر ان لا يكون اجزاؤها مجتمعة وهو بديهي البطلان على
ما ذكره هذا المحقق في شرح العقايد وظاهر ان الكلام اللفظي اذا حصل في الذهن لا يكون فردا من الكلام اللفظي
يكون فردا من العلم فان قلت مذهب ان علم الواجب سبحانه بالاشياء حضوري ومن جملة الاشياء الكلمات المركبة
من الاصوات والحروف فيكون جميع الكلمات حاضرة بانفسها عند الواجب سبحانه وتعالى فيجوز ان يكون هي
الكلام النفسي بذلك يتضح الكلام النفسي الذي قال به الاشعري قلت الكلمات المعلومة للواجب بالعلم الحضوري
الحاضرة بانفسها عنده انما اعتبر ان احدها من حيث انها موجودات خارجية ولا ريب في انها من هذه الجهة امور
مترتبة متعاقبة الاجزاء فيكون حادثة ولا يمكن ان يكون صفة للذات الحق وثانيهما من حيث انها منكشفة للواجب
وانكشافها ليس سوى العلم فلا يتحقق شيء زائد على العلم يكون هو الكلام النفسي ومنها ان قوله وهذا الكلام الازلي خطاب
متوجه الى مخاطب مقدر لان فيما ان الذي هو ازلي ليس الا العلم او القدرة لا الكلام حتى يصح ان يكون خطابا متوجها
الى مخاطب مقدر لان المخاطب فرع الكلام ومنها ان قوله واعتباره في العلم ظاهر الخ لا يفيد مطلوبه لان غاية
ما يلزم منه ان كلامه تعالى ليس عين طبيعة العلم لان العلم يتحقق في موضع ولا يتحقق كلام فيه ولا نزاع للمعتزلة في ذلك
لان ما ذكرناه من ان الكلام النفسي على ما وجهه راجع الى العلم لم يرد منه انه عين العلم المطلق بل مراده ان انه
فرد منه فيكون الكلام النفسي قسما من العلم واخص منه فيتحقق العلم في موضع بدون تحقق الكلام النفسي فيه لا بد
انه ليس فردا منه وايضا يتوجه عليه نقض اورده بعض الافاضل وهو انه لو تم ما ذكره لاقتضى ان يكون علم قد
تعلق بغيره احوال متعلق به في قصده ان شيئه غير علمه بعينه وزيد مثلا فلا يكون الاول منهما مما يطلب بل
صفة اخرى اذ ان يبقى بهذا العلم هذا الباب اليس لنا ان علمه العلم الاخر فلا يكون مبدا احدهما هو مبدا الاخر فاتفق
ان بينهما علما من احدهما علمه بالكلام بكلامنا وثانيهما علمه بكلام غيرنا والاول منهما علم فعلي يمكن ان يوجد كلامنا
في الخارج وليس الثاني منهما كذلك ولا يلزم منه انه يكون الاول منهما امرا اخر لكنه لا يكون هناك كلام ولذا صح ان
يكون اذا قصدت ان اذكر كلاما ولم اذكره كيف ولو كان ما رتبته في ذهني كلاما لكفر احد اذا تخيل في ذهنه
كفرا ومنها ان قوله وهذا الذي ذكرناه ليس ما ذهب اليه الحكماء وفيه ان من ادعى من الحكماء ان كلامه تعالى راجع
الى علمه مراده ان كلامه فرد من العلم وقسم خاص منه وقد عرفت انما جعله هذا المحقق كلاما نفسيا هو الالفاظ
الموجودة في العلم القديم الا قسما خاصا من العلم وفردا منه هو ما ذكره عين ما ذكره الحكماء ومنها ان قوله ولما كان
علمه تعالى واحدا محيطا الى آخره يرد عليه انه لا يلزم من شمول العلم لجميع المعلومات شمول كلامه لجميع اقسام الكلام من اللغات
المختلفة والاخبارات والانشاءات وكيف يتصور ان يكون كلام واحد عربيا وعبريا وسريانيا وفارسيا وتركيا
وبالجملة لا يتصور ان يكون الكلام هو كلام للذات واحدة بدون ارجاعه الى العلم كلاما واحدا شاملا لجميع اقسام
الكلام نعم طبيعة الكلام من حيث هي شاملة لجميع اقسام الكلام وسيقته الهية وبسط طبيعة الكلام قائمة بالاول على الكلام

حقيقة هو القائم بالهواء وهو فرد لطيفة الكلام ومنها ان قوله فلا النصوص الشرعية الدالة على اثبات صفة الكلام مع ان
تلك النصوص انما صفة مغايرة لسائر الصفات بل دعلها انما ان يدل ظاهر النصوص الدالة على انها مغايرة بالذات فهو ممنوع
وان اريد انها دالة على المغايرة في الجملة فهو مسلم والمغايرة في الجملة حاصلة فيما نحن فيه والحاصل انه ورد في الشرع اثبات صفات الوجوب
بعضها مغايرة للبعض بالذات كالعلم والقدرة وبعضها ليس كذلك كالمعطي والرزاق فان الرزاق اخص من
المعطي ومثل ذلك كثير فلم لا يجوز ان يكون اطلاق المتكلم مثل المعطي والرزاق بان يكون اطلاق اعم من المتكلم لان المتكلم هو الخالق
الخاص وذلك ورد المتكلم بعد ورود الخالق له وذكره المحقق الطوسي في شرح الرسالة هو انه لولا ورود الشرع بكونه تعالى
متكلما لتوهم العوام ان القرآن ليس كلام الله تعالى بان يكون معنى القرآن واللفظ من الرسول لانه يجوز ان يكون معنى كونه تعالى
خالق كل شيء انه خالق كل شيء اعم من ان يكون بواسطة او بغيرها فيتوهم ان خلق الكلام بواسطة النبي فورد الشرع بانه تعالى
الكلام اللفظي كما ليس هو وغيره من افراد الانسان فيه فما الباب لغيره تعالى فيحتاج الى الالات المخصوصة بخلافه سبحانه كان الله
تعالى سميع وبصير من دون ان يحتاج الى الالات المخصوصة ومنها ان قوله ولو بقوة لزم القدح في كوننا يرد عليه ان هذا انما يرد
لو قالوا لكونه تعالى موجدا للاصوات والحروف الدالة على المعنى بالوضع وهم لا يقولون ذلك بل يقولون في اثباته
وانما ينفون الكلام النفسي الذي ادعته الاشاعرة لقيام البرهان على بطلانه ولا يلزم من هذا النفي القدح في اثبات
ما هو الكلام حقيقة بل هو ضرورة في اثباته هذا او قال العلامة النيشابوري في تفسيره انه لا برهان على ان كل صوت يقوم
بجسم ولا على ان كل حرف انما يقدر عليه جارحة بل لعل ذلك في الحادث فقط فالكلام القديم كالذات القديم نطق
وسمع وبصر بلا آلة ولا جارحة كما انه ادرك وعلم من غير قوى وعضو ومن لم يدركه كما ينبغي فلا يلومن الا نفسه فان كلام
كتابه ذلك به صواب وقول فصل وحكم عدل انتهى وانت خبير بان هذا الكلام انما يصح على قول من قال ان اللفظ موضوع
للمعنى المشترك بين الوجه الذهني والوجه الغيبي فيه هذا القول يصح ان لا يكون حروفه قائمة بالجسم وايضا قوله فالكلام القديم انما
يصح لو حمل الكلام على المعنى المصدري اي كون الذات بحيث يحصل منه القاء الكلام بغير واسطة التكلم الى المخاطب او حمل على ما تكلم
به وحكم عليه بالقدم باعتبار اندراجه في العلم القديم وقال بعض المشاهير وليعلم ان مرجع تحقيق صاحب المواقف والمحقق الدواني
والعلامة النيشابوري ومن قال ان تكلمه بالقرآن الذي هو عبارة عن كتبته على اللوح المحفوظ راجع الى العلم وان علمه
بالاشياء على الوجه الذي عليه في الوجه عبارة عن نقش الاشياء وكتبه على لوح الوجود واحد وجميع هذه التحقيقات الاربعة يرجع الى
ان المراد من الكلام النفسي هو العلم وصحة تحقيقه يحتاج الى مقدمة وهي ان الاتصاف بالتكلم يمكن بدون الكلام بمعنى ما به التكلم
ام لا كما حكم المحقق الطوسي حيث قال في شرح رسالة العلم في بيان المسئلة الثانية عشر وهي انه تعالى يتصف بصفة انه متكلم اذ الامام
القائلون بقدم الكلام يحكمون بصحة ذلك وغيره والقائلون بحدوثه يحكمون بامتناعه انتهى كلام المحقق فنقول ان ارادوا بالتكلم ما ينافي
السكوت والآفة اي القاء الكلام الى المخاطب بالفعل لم يوجد بدون الكلام والمخاطب فيكون حادثا كالكلام والمخاطب فلم
يصح وصفه تعالى بالتكلم بهذا المعنى في الازل وان اراد به كون الشيء ذا كلام يتعلق به قدرة الالقاء القائمة بذلك الشيء
او كون المراد كون الشيء بحيث يتحقق بثبوت الكلام الذي يتعلق قدرة الالقاء له وان لم يوجد المخاطب كان التكلم وصفه تعالى بالكلام

ح بانه لثبوت الكلام له فان تحقق الكلام له في الازل مع قطع النظر عن المخاطب انما ثبت له الكلام القديم الذي هو العلم الازلي كما ذكره
لتوجيه كلام الاشعري كان اتصافه به في الازل وثبت له التكلم في الازل وان كان الكلام حادثا ولم يثبت له الكلام القديم كان
كان الاتصاف به حادثا وان اراد به قدرة القاء الكلام الى المخاطب مع تقدير وجوده مع ارادة الالقاء ولم يكن اتصافه
تعالى في الازل مستلزما لتحقق الكلام كما ان ارادة ايجاد العالم في الازل لا يستلزم وجود العالم فيه لجواز ان يكون ارادة
الازلية متعلقة بغيره تعالى لا يحقق ان التكلم الكلام بهذا المعنى لا غيره وهو يستلزم تعلقه بالكلام فتحقيق كلام الاشعري ان الكلام
القديم الذي هو ضروري في اتصافه تعالى بالتكلم في الازل انما هو العلم لكن الكلام اللفظي بمعنى انه حقيقة عند اطلاق الكلام
بمعنى ان المتبادر من الكلام انما هو الكلام اللفظي بمعنى انه حقيقة عند اطلاق الكلام بمعنى ان المتبادر من الكلام انما هو الكلام
اللفظي واطلاق الكلام على غيره مجازا والعلم بمعنى الكلام اللفظي بمعنى ان الكلام حقيقة في معنى الكلام اللفظي او العلم على
هو اعم منهما بمعنى انه حقيقة في القدر المشترك بين اللفظ والمعنى فيجب ان يحمل على العلم الاجمالي ليصح وصفه بالقدم كما هو مذهب
الاشعري والجمع بين التحقيقات الاربعة المذكورة في تصحيح مذهب الاشعري عن تحقيق صاحب المواقف وتحقيق المحقق الدواني
والعلامة النيشابوري ومن قال ان تكلمه بالقرآن عبارة عن كتبته الى ان قال يكون باعتبار رجوعها الى ان الكلام القديم هو
العلم الاجمالي الذي يحصل منه التفصيل كما كشف المحقق الطوسي بكنه ذلك التأويل كما ليس الا في عدم احتياج اليه قيل
كيف يقال لا يحتاج الى التأويل المذكور مع ان الاحتياج اليه حاصل لوجهين احدهما كون التكلم صفة كمالية وثانيهما العبارات
الواقعة في الشريعة مثل قوله تعالى بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ ومثل قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فان تلك
الآيتين يدلان على ان القرآن الذي هو كلامه تعالى انزل من العلم الى العين فلا يندرج في العلم الاجمالي القديم هو
القرآن الذي هو كلام الله القديم باعتبار هذا الاندراج وهذا خلاصة التحقيقات الاربعة المذكورة فان الاختلاف فيها انما
هو في العبارة شيء من هذين الوجهين اعني كون التكلم صفة كمالية والعبارات الواقعة في الشريعة فلوقوع هذا المعتزلة
والمحقق الطوسي اما الاول فلانهم يقولون كون التكلم الذي لا بد له من المخاطب صفة كمالية قديمة حتى يحتاج الى اثبات شيء ازلي
يطلق عليه الكلام لان مثل هذا التكلم بمعنى التكلم بالفعل صفة اعتبارية لا صفة كمالية لانها حادثة والحادث لا يصح ان يكون
صفة كمالية له تعالى بل التكلم الكمالي عندهم قدرة القاء الكلام مع تقدير وجود المخاطب وارادة الالقاء ولا يخفى انه لا يستلزم
وجود هذا المعنى في الازل ثبوت شيء هو به التكلم في الازل لانه راجع الى القدرة واما الثاني اعني العبارات الواقعة في الشريعة
فلان المراد ان القرآن المجيد صورته في اللوح المحفوظ وذلك لا يقتضي اطلاق اسم القرآن المجيد على الصور المثبتة في اللوح
المحفوظ بل على ذي الصورة ويمكن ان يقال اطلاق اسم القرآن المجيد على ما في اللوح المحفوظ بل على نفس اللوح المحفوظ على ما القديم على سبيل
التجوز فان اطلاق اسماء الاشياء على صورها الموجودة في الاذهان شائع وان لم يكن على سبيل الحقيقة وقس على هذا الآية الثانية
انتهى ما ذكره بعض المشاهير في التوضيح وذكر مقدمة المطوية وحاصله ليس الا رجوع الكلام النفسي الى العلم الاجمالي بالكلام
اللفظي وتأويل التحقيقات الاربعة اليه وانت قد عرفت مرارا ان هذا التعسف فاسد وتكلف بارد وان مراد الاشاعرة من
الكلام النفسي ليس العلم الاجمالي كيف ولو كان مرادهم ذلك لارتفع النزاع بينهم وبين المعتزلة مع ان النزاع بينهم ثابت لكن

انكاره ثم انه لا ريب في ان الواجب سبحانه عالم في الازل بجميع الالفاظ والحروف والكلمات والعبارات التي توجد منه
سبحانه ومن غيره الا ان العلم الاجمالي البسيط له عندنا كما عرفت بل العلم التفصيلي الاشراقي ايضا متحقق الان في العلم
ليس صفة للكلام اصلا بل صفة الكلام من صفة الاضافة هي نفس الالفاظ والمعاني وكلامنا في الكلمات والالفاظ الصادرة
منه سبحانه بعد تعين الصفتين وبين تلك الكلمات والالفاظ ترتيب وتدريج لانه ثبتت متاخرة بالايجاد او جميع القرآن كان
صدورها عنه في عالم الشهادة ويلزم عدم الترتيب والقيام بجميع ان كان صدورها عنه في عالم التجرد والمثال فتامل الفصل
السابع في صدقه سبحانه فقد اتفق اهل الاديان على ان الكذب في كلامه تعالى محال وقد استدل المعتزلة على ذلك بوجهين و
الاشاعرة بوجوه في الوجهان اللذان استدل المعتزلة واحدهما ان الكذب في الكلام قبيح فنظر الى ان الكلام الذي
يتصف بالصدق والكذب عند المعتزلة هو من الافعال دون الصفات لان الكلام عندهم لا بمعنى التكلم الحقيقي الذي
كون المتكلم على وجه يمكن منه الكلام اللفظي الذي تريد تطبيقه او بمعنى به التكلم بمعنى الالفاظ المنتظمة الدالة على المعاني المقصودة
او بمعنى الكلام المصدري وهو التكلم بالفعل وهو خلق الالفاظ الدالة على المعاني المقصودة ومعلوم ان التكلم الحقيقي الذي
هو من الصفات لا يتصف بالصدق والكذب والمتصف بالكذب اولا وبالذات هو الكلام اللفظي اعني الالفاظ الدالة
على المعاني المقصودة وثانيا وبالتبع هو التكلم بالفعل الذي هو خلق الالفاظ فان اتصافه بالكذب بتبعية اتصاف الكلام
اللفظي ولا ريب في ان الكذب في التكلم الفعلي وان كان بالتبع قبيح ومع قطع النظر عن اتصاف التكلم الفعلي بالكذب بتبعيته
في اتصاف الكلام اللفظي وخلق الالفاظ الدالة على المعاني الكاذبة قبيح وانه سبحانه لا يفعل القبيح اصلا ان لا يجوز ان لا يفعله
وان كان مستلزما حسن كالكذب النافع لا يخرج عن كونه قبيحا وان كان له حسن بوجه ما قيل بتراى هذه المناقشة ما قيل في رفع الشبهة
النبوية من انه لا يجوز ان يفعل الواجب سبحانه ما كان ضرره غالبا على خيريته وليس ذلك قبيحا وجب صدوره لا شيء من الكذب بحيث
يكون حسنه غالبا على قبحه وهو كما ترى وتقدير الاشكال في المقام انه لا وجه لعدم صدق والكذب المشتمل على حسن كنفع
الغير عنه لا نمنع ان الكلام له معان ثلثة احدها ما به التكلم وهو الالفاظ الدالة على المعاني وثانيها خلق الالفاظ
الدالة على المعاني وثالثها التكلم الحقيقي اعني كون الذات بحيث يقتضي القاء الكلام لا شك في ان ... والمتصف بالصدق
والكذب انما هو الكلام بالمعنى الاول وان في حدوث الكلام بالمعنى الثالث ولا ريب في ان الكلام بالمعنيين الاولين
من قبيل افعاله سبحانه دون صفاته وما هو من صفاته انما هو الكلام بالمعنى الثالث ثم المشهور كون صفته تعالى مشتملا على القبح
دون افعاله اذ لم يثبت عدم جواز اشتمال بعض افعاله وبعض ما يترتب على ايجاده على قبح بل هو واقع كايجاد الشيطان والسموم
المهلكة والاشخاص الشريرة وغيرها فانه لا نزاع في ان الشرور والقبائح واقعة في عالم الوجود فانه ... في الباب انها مستندة
الى الاشياء والصادرة عنه تعالى بالذات واليه سبحانه بالعرض على ما يقرر في موضعه فيجوز ان يصدر عنه سبحانه الكذب المشتمل على حسن
ويكون مستندا الى الالفاظ الدالة على المعنى الذي صدرت عنه بالذات والى الايجاد والذي هو فعله سبحانه بالعرض اجاب بعض الافاضل
من هذا الاشكال بانه لو صدر هذا القسم من الكلام اعني الكذب المشتمل على النفع عنه تعالى لقدح في انه تعالى ان لا يقدر على ايصال
هذا النفع المترتب عليه بوجه اخر الى الغير من حيث هو فاعل فيلزم عجزه المنافي لقدرته الكاملة او لا يعلم وجها اخر حتى يتمكن من ايصال

النفع الى الغير وهذا ايضا ظاهر البطلان ولا يمكن وصول هذا النفع الى الغير بدون هذا الكذب بالنظر الى الفاعل
ومستحقه وذلك بالنظر الى الفاعل لان مستحق النفع لاجل انفعاله مدخل في حصول المنفعة له وهذا ايضا باطل اما اولا فان القبيح
لا يورث النفع اللائق للمكلف بها الا بعد ... خصيصة الطبيعة اذ درجة الكمال اللائق للمكلف ... الاخرى فان القبح
المنافي الصحيح الثابت ... تكليف الغير بسبب لحصولها ... ترغيب والصحيح التحريص على تحصيلها واما ثانيا فلان
صدور الكلام الكذب منه مع اشتماله على حسن اعني النفع للغير يوجب صدور الشر الكثير المشتمل على الخير بوجه بالذات من الخير
المحض المبرى عن كل نقص وقصد وهذا باطل لاستلزامه جهة النقيصة في ذاته تعالى وفيه خفي بانه يمكن المناقشة في مواضع من
هذا الجواب وقريب من الشق الاول من هذا الجواب ما ذكره بعض الفضلاء ان من كان قادرا وعلى على
الاطلاق بحيث يكون جميع الموجودات تحت قدرته يحكم العقل بديهة بان ايجاد الكلام الكاذب منه قبيح وان كان ذلك
الكلام الكاذب الذي يكون مشتملا على حسن نعم الكلام الكاذب الذي يكون مشتملا على حسن لا يكون قبيحا في بعض الاوقات
بالنسبة الى من لم يكن قدرته كاملة ويكون قدرته مشوبة بالعجز واما من لم يكن قدرته مشوبة بالعجز اصلا ويكون قادرا على
الاطلاق فالحق ان العقل يحكم بان الكلام الكاذب في كلامه قبيح وان كان مشتملا على حسن والاعتراض في الجواب عن الاشكال المذكور
ان يقال الفرق متحقق بين ايجاد الالفاظ الدالة على المعاني الكاذبة وبين ايجاد الشيطان ونحوه من الموجودات المشتملة على الشر و
القبيح فان المتكلم ... يكون محمولا على الالفاظ حقيقة ويصح اطلاق الكاذب عليه مجازا وبالعرض وبالجملة فالمتكلم بالكذب بالذات و
بالحقيقة فكذلك يحمل من يخلق الكلام ومن يوجد ... تفاوت لان حمل الكاذب على الموجد ... المتكلم حقيقة ذاتية
وليس مجازا عرضيا لان الصادق معناه بالفارسية راست گو ... الكاذب معناه بالفارسية دروغ گو ...
جار على موجد الكلام الكاذب حقيقة فيلزم جواز حمل الكاذب عليه تعالى حقيقة وبالذات فيلزم النقص في صفته تعالى وهو محال لانه يحمل
عليه تعالى حقيقة وبالذات يجب ان يكون كاملا على الاطلاق بحيث لا يكون فيه نقص بوجه من الوجوه وبالجملة العقل السليم حاكم بان الكذب
والتلبيس والخداع ونحوها خلاف الواقع ونفس الامر نقص وقبيح يجب تقدسه تعالى عنه ولا ريب في ان هذا الدليل مبني على ما هو مذهب
الحق من ثبوت حكم العقل بحسن الافعال وقبحها وهو صحيح لا غبار عليه كما ان الكذب يثبت في مصلحة العالم لانه لو جاز وقوع
الكذب في كلامه تعالى لارتفع الوثوق عن اخباره بالثواب والعقاب وسائر ما اخبر به من احوال الاخرة والاولى وفي ذلك
فوات مصالح لا تحصى والاصلح واجب عليه تعالى عندهم فلا يجوز الاخلال به وقد ... بعض الافاضل كذبه سبحانه وجواز كذبه على الطلع
العالم عليه بانه في مصلحة العالم ويرتفع الثقة مع ارتفاع الكذب في الواقع وجواز الرفع ولكن يحفظ ذلك بحيث لا يطلع عليه
احد لا قدم خلاف المصلحة وارتفاع الثقة والاباني في وجوب الاصلح عليه تعالى وان يعرف العقلاء ذلك كيف وان لم يطلعوا على خصوص
القضايا الكاذبة ويحصل ارتفاع الثقة ... فات مصلحة العالم واما ثانيا الوجه الذي استدل الاشاعرة بها على استحالة الكذب عليه سبحانه
فمنها ان الكذب نقص والنقص عليه تعالى محال اجماعا وايضا لو صدر عنه الكذب لزم ان يكون بحيث لا يكون خبره صادقا في بعض
الاوقات اعني وقت صدق الكذب منه سبحانه ثم استحالة النقص على الواجب سبحانه يدل عليه العقل ايضا وليس طريق اثباته منحصرا بالاجماع
وبذلك يندفع ما قيل ان اثبات حجية الاجماع موقوف على ارسال الرسول الموقوف على صدقه تعالى فاثبات صدقه تعالى بالاجماع دور

وقيل هذا الوجه من وجوه الاشاعرة اعني لزوم النقص على تقدير الكذب في كلامه تعالى انما يدل على صدق الكلام النفسي الذي هو صفة قائمة بذاته تعالى اذ لو وقع الكذب فيه لزم نقصان صفته تعالى مع كمال صفته ولا يدل على صدقه تعالى في الكلام اللفظي الذي يخلقه في جسم والا اي وان لم يختص مقتضاه به لانه على تقدير وقوع الكذب في الكلام اللفظي الذي يخلقه تعالى انما يلزم النقص في فعله تعالى او النقص في فعله ليس النقص في صفاته الكمالية الذي يقول الاشعري بتمامية صفاته سبحانه بل هو القبح العقلي بعينه اذ لا فرق بين النقص في الفعل وبين القبح العقلي فيه الا بالعبارة فرجع هذا الوجه للاشاعرة الى الوجه الاول للمعتزلة مع ان الاشاعرة لا يقولون بالقبح العقلي فلا يمكنهم التمسك بلزوم النقص في افعاله تعالى في دفع الكذب عن كلامه اللفظي مع ان الاهم بيان صدقه تعالى في الكلام اللفظي اذ امره التكليف للعباد انما يتعلق لا من النفسي واذا جاز الكذب في الكلام اللفظي لم يكن الكذب النفسي حيث قيل مرجع الصدق والكذب انما هو المفهوم من اللفظ ولما كان الكلام النفسي عندهم غير مدلول الكلام اللفظي ومعناه كان كذب الكلام اللفظي مستلزما لكذب الكلام النفسي ولزوم النقص في صفته تعالى واعترض عليه بان القاء الكلام اللفظي انما يكون مع مشافهة احدهما ايجاده بدون قصد القاء المعنى المقصود منه بدون الاعتقاد المتعلق به بل مع الاعتقاد بمضمونه ثانيهما ايجاده مع الاعتقاد بمدلوله ولا يلزم من كذب الكلام اللفظي الكذب في الكلام النفسي الذي هو الصفة القائمة به تعالى الا في الصورة الثانية لا في الصورة الاولى لانه اذا اعتقد المتكلم مدلول كلامه اللفظي القاه اي الى طرف كان اللفظ الدال كاذبا لم يكن المتكلم معتقدا لخلاف الواقع واذا لم يقصد المتكلم القاء المعنى وقصده ولم يعتقد مدلوله فلا يلزم من كونه كاذبا المتكلم مخالفا للواقع فلا يلزم النقص في الصفة بمجرد خلق الحروف والكلمات الدالة على المعاني الكاذبة في الاجسام والثابت حينئذ في الصورة الاولى لا قصور للنسبة الاجمالية سبحانه لانه تعالى عالم بجميع الاشياء بحيث لا يعزب عن علمه شيء اصلا قبل الصورة الثانية ايضا منقوضة بان كل كلام لفظي فله مدلول فان كان مدلوله مطابقا للواقع كان صادقا سواء كان المتكلم اعتقد مدلوله ام لا وسواء كان اعتقد نقيضه ام لا وبالجملة لا دخل لاعتقاد المتكلم في صدقه وكذبه وان لم يكن مدلوله مطابقا للواقع كان كاذبا سواء كان اعتقد نقيضه ام لا ولما كان الكلام النفسي عندهم مدلول الكلام اللفظي فكذلك مدلوله ان كان مطابقا للواقع كان الدال عليه صادقا وان لم يكن مطابقا للواقع كان الدال عليه كاذبا فلا تغاير ان يكون صدق احدهما مع صدق الاخر وكذبه مع كذب الاخر لان صدق الكلام اللفظي وكذبه تابع لصدق الكلام النفسي وكذبه ايضا وفيه ان الكلام في صدق الكلام اللفظي وكذبه وان كان متوسطا المطابقة للواقع وعدمه ولم يكن للاعتقاد والمتكلم مدخلية في ذلك على ما هو الحق الا ان المتكلم اذا لم يعتقد مدلول هذا الكلام اللفظي كان غير مطابق للواقع لم يكن المتكلم معتقدا لما هو خلاف الواقع فلا يلزم نقص صفته وان كان هذا الكلام كاذبا بخلاف ما اذا اعتقد مدلوله وكان كاذبا فانه يلزم ح اعتقاده بخلاف الواقع فيلزم النقص في صفته فالواجب سبحانه اذا اصدر منه كلام لفظي كاذب علم خلافه ولم يتعلق علمه بمدلوله لم يلزم من كذبه نقص في صفته سبحانه ولذا اعرض بعضهم عن هذا الوجه لانه في الصورة الثانية [illegible] عدم قصورها بالنسبة اليه تعالى بان ايجاد الكلام اللفظي مع قصد الالقاء بدون الاعتقاد بمدلوله مضرة للواجب تعالى منزه عنه وفيه ايضا ان جعل الفواعل الاختيارية جدا الكلام مع قصد الالقاء بدون الاعتقاد بمدلوله صفة ما للواجب تعالى كما في الصورة الاولى ولا يعقل ذلك صفة سفها وقد مضى حيث ما ذكر ان الصورة الاولى قصور النسبة الاجمالية تعالى والصورة الثانية بقصور النسبة

الرابعا

اليه تعالى ولا يلزم فيهما من كذب الكلام اللفظي كذب الكلام النفسي فلزوم كون النفسي من كذب اللفظي منحصر بالصورة الثالثة انه مع ذلك يقول لا يلزم نقص في صفته الكمالية لان مدلول الكلام اللفظي لما لم يكن صفة لذاته تعالى كالكلام اللفظي ولا واحدا بل انما يكون الصفة القائمة بذاته هو المتكلم الحقيقي الذي هو القدرة على الالقاء او العلم بالكلام وبمدلوله ولا يخفى انه لا يلزم من كذب الكلام وكذب مدلوله الذين هما من الافعال النقص في قدرته على الالقاء وعلمه بالكلام الذين هما من الصفات اولا يلزم من القدرة على ايجاد الخبر الكاذب الملقى او العلم التصوري بمضمونه نقص في الاول ذلك وانت بعد ما عرفت من ان الكلام النفسي الذي هو مدلول الكلام اللفظي ليس له معنى محصل وما هو الثابت للواجب في الواقع ونفس الامر ليس الا التكلم الحقيقي الراجع الى القدرة خاصة او العلم بالكلام ولا يلزم من كذب الكلام اللفظي كذب فيهما تعلم انه لا يلزم من كذب الكلام اللفظي الا النقص في فعله سبحانه ولا يلزم منه نقص في صفة من صفاته الكمالية الا ان العقل حاكم بان ايجاد القاء الكلام الكاذب وان كان صفة اعتبارية نقص وهو سبحانه منزه عنه وقيل هذا الفرق بين هذا الدليل والوجه الاول للمعتزلة انه بناء الوجه الاول على لزوم القبح العقلي وبناء هذا الدليل على لزوم النقص في الصفة الاعتبارية فيمكن للاشعري الاستدلال بهذا الدليل وان لم يمكنه الاستدلال بالقبح العقلي وانت بعد التامل تعلم انهما راجعان الى امر واحد والتفريق بينهما مشكل لانه مع قطع النظر عن الحسن والقبح العقليين لا يعلم ان الكذب قبيح حتى يكون القاؤه نقصا فان قيل النقص في الصفة الاعتبارية محال [illegible] وفيه الا ترى ان ايجاد الاعمى والاصم والاشل وغيرهم من المخلوقات الناقصة ايجاد ناقص متحقق قلنا التحقيق ان النقص لا يدخل في صفة من صفاته سبحانه اصلا سواء كانت حقيقية او اعتبارية ولا في فعل من افعاله بطريق قانون العلم الثابت له الاول تعالى تام القدرة والحكمة والعلم كامل في جميع افعاله لا يدخل في افعاله خلل البتة ولا في خلقه عجز ولا قصور والافات والعاهات الطبيعية انما هي تابعة لاختلاف الماهيات والاستعدادات بحسب الكمالات والنقصان والعوارض من قبول النظام الاتم فليس في الايجاد نقص وقصور اصلا بل النقص والقصور انما هو من جهة القابل ولا قصور من جانب الفاعل اصلا والاكمل في وجوه مطلقة وذات [illegible] التفصيل ان حاصل ان هذا القصور فعلا لكون [illegible] من التبيين انه ليس للماهيات الممكنة في ذواتها [illegible] ولا في جهتها الالهية الوجه [illegible] الكون المنفصلين متفاوتين في الوجود ولا يكون كل كان [illegible] والقصور [illegible] بعض الوجوه ونقصه من رتبة علوه والكون انسانا محرقة وكون المحترق في قبوله الاحراق عنه ادكل ذلك من مقتضيات الماهيات وطبيع الامور ومن لوازمها وانظر مثل كون احدى قوات بعض الموجودات مضرة ببعض الموجودات ومفسدة له كما ان قوة القوة الغضبية مضرة بالفعل وان كان خيرا بحسب القوة الغضبية فهذه نقصانات ليست الا من جهة مرتبته فان نقصان الارض من رتبة الواجب لانه اكثر من نقصان الشمس وليس من جهة فاعله بل لاختلاف الماهيات في ذواتها كان النقصان في جميع الماهيات بحسبها كانت الماهيات واحدة ان حيثيات الانواع متفاوتة في ذلك كذلك جهات الاشخاص التي تحت الانواع ثم النقصان قد يكون من المعاني الموجبة لنقصان الاستعدادات العارضة للمواد ولكن بحيث انها بالحركة واحدة دورية ازلية ابدية يكون التغير والتبدل لازما لها فلا يلزم الدور [illegible] وهي مزدوجة ان يكون للمواد استعدادات متعاقبة يكون لكل واحد

منه علمه وانه لما هو معهود من المعاد وحكمه غير ضيقة لما يوجد بعدها فلا يلزم من حدوث المحدث على غير شيء مستراشي على
تكمل بالجيد رغبة الجيد رغبة وجهة لا يتصور كل ما هو واقع والاكمل مقدور ما هو انقص منه تعالى منزه لا لترجيح المرجوح
على الراجح فلو وجب بما ناظرتم ارتفعت وجوه كل ما هو قبل بعض النقص فالكمال منه بحسب الوجه كما يشير اليه قوله تعالى قل كل من
عند الله واما النقائص الواقعة في عالم الوجود فليست الا من قصور ذاتي غير مجعول ومن قصور غيره لا معلل كما هو مفصل في
كلامهم بحسب ما رواه ولذلك قال سبحانه ما اصابك من حسنة فمن الله وما اصابك من سيئة فمن نفسك والسر في ذلك على ما هو
ان الخير هو الوجود والشر هو العدم ثم الوجود لا يكون فائضا الا من جنابه تعالى والعدم انما هو مقتضى الفطرة الامكانية فكل خير
وكمال انما هو من الله وكل شر ونقص فهو من طبيعة الممكن لا منه سبحانه واذا عرفت ذلك فنقول الرسم انه اذا اعتقد الكلام
الكاذب منه سبحانه يكون هذا الكذب نقصا ناشئا اليه تعالى لا الى الماهية القائمة فيجب تنزيهه سبحانه عنه ومنها انه سبحانه لو اتصف
بالكذب لكان كذبه قديما اذ لا يقوم الحادث بذاته تعالى فيلزم ان يمتنع عليه الصدق المقابل لذلك الكذب والا لجاز زوال ذلك
الكذب وهو محال فان ما ثبت قدمه امتنع عدمه واللازم هو امتناع الصدق عليه باطل فانا نعلم بالضرورة ان من علم شيئا
امكنه ان يخبر عنه على ما هو عليه ودفعت خبر بان هذا الوجه انما يدل على كون الكلام النفسي صادقا دون اللفظي مع ان الالهام
بان صدق اللفظي او ان النفسي وربما اجيب عن ذلك بما قيل في الوجه الاول من ان مرجع الصدق والكذب انما هو المعنى دون
اللفظ فكذب كلام اللفظي راجع الى الكذب بكلام النفسي كما ذكر في الوجه الاول وكذب الكلام النفسي قديم فكذب اللفظي ايضا
قديم وحينئذ يلزم ما ذكر من المحذور في الكلام اللفظي ايضا فيثبت منه عدم وقوع الكذب فيه ايضا ورد بعضهم هذا الجواب
بان الاشاعرة لما جوزوا حدوث الكلام اللفظي مع قدم الكلام النفسي فان جوزوا حدوث صفة اللفظي اعني حدوث
كذبه كان اولى وبقبول العقل احرى واذا كان كذبه حادثا عندهم فلا يجري هذا الدليل فيه وقال بعض المشهرين ان هذا الرد
على الوجه الاول في اجزاء الجواب المذكور وتفصيل ذلك ان في هذا الوجه انه لما كان مرجع الصدق والكذب هو المعنى دون اللفظ
وكان الكلام النفسي عبارة عن مدلول الكلام اللفظي فلا يتصور كذب الكلام اللفظي بدون كذب الكلام النفسي فكذب الكلام اللفظي
انما يكون بكذب الكلام النفسي فلو كذب الكلام اللفظي لكذب الكلام النفسي وكذبه انما يكون قديما لما ذكرنا قول ان كان مراده ان
القدم في الكذب منحصر في الكلام النفسي لانه اذا كان الكلام اللفظي حادثا ومدلوله قديما يجوز ان يكون كذب احدهما قديما وكذب
الاخر حادثا فلا ملازمة وعدم الانفكاك انما يكون بين اصل كذب الكلام اللفظي وكذب الكلام النفسي لا بين وصف الكذب ايضا
اعني القدم والحدوث ويجوز ان يكون كذب احدهما قديما وكذب الاخر حادثا فلان كذب الكلام اللفظي لو كان حادثا فلا يجري هذا
الوجه في الجواب كذبه ووجوب صدقه وان كان مراده ان كذب اللفظي لو كان حادثا فلا يجري هذا الوجه في الجواب كذبه بدون وجوب صدقه
وان كان مراده ان كذب اللفظي لكذب النفسي قديم فغلط بناء لا يتصور كون اصل الكلام اللفظي حادثا وكون صفته اعني كذبه قديما وهو ظاهر
بديهي وظهر ان جريان الجواب المذكور في هذا الوجه باطل ومنه يظهر عدم دلالة هذا الوجه على بطلان كذب الكلام اللفظي فان قيل بعدما ذكرت
يكون كذب الكلام اللفظي فان قيل على ما ذكرت يكون كذب الكلام اللفظي حادثا وكذبه يرد وبعد ذلك لا يمكن ان يتحقق بدون كذب الكلام
النفسي بناء على الجواب المذكور فيلزم من تجويزه كذب الكلام النفسي وهو باطل بالدليل المذكور فهذا الوجه ايضا يدل الاشاعرة على ان الجواب

المذكور

المذكور فيما نقلت من بعض الشهرين في الوجه الاول من ان مفاد الكلام اللفظي اذا اخبر به كاذبا فلا يلزم من كذب
الكلام اللفظي الكذب في الكلام النفسي الى القول الثالث دون الفصيين الاولين فقد تكرر حدوث كذب الكلام اللفظي انما هو
بعد تسليم وقوع الكذب فيه ونحن نجيب بعدم جواز كذب كلام الله اللفظي جزما من القبح العقلي والنقص في فعله تعالى وتعالى
عنه انما لو لم يصرف قد عرفت ان الكلام النفسي ليس له معنى معقول ولا يرجع الى معنى محصل الا ان يرجع الكلام المحقق الى
العلم ولمن لم يمكن ان نحقق القول الاشعري ولا معنى لوقوع الكذب فيه فاذا لم يدل في هذا الوجه على بطلان كذب
اللفظي ايضا ثبت سقوطه بالكلية ثم ما ذكره بعض الشهرين في رفع الجواب المذكور قد عرفت حاله فانا نقول انه ترد بعد ما ذكرنا في
الوجه المذكور من انه مع قدم الكذب يمتنع الصدق والا جاز زوال الكذب انا لا نمنع انه بالصدق يزول الكذب وتفصيل ذلك
انا لا ندري زوال الكذب زوال مدلول اللفظ الكاذب بعد حصول معنى صادق او زوال اللفظ الكاذب بعد حصول لفظ صادق فهو مم
لانه لا تنافي بين قيام المعنى الصادق والكاذب بذات واحدة كما في نفس من خبرنا بانا نجزم بخلاف الواقع فانا ولو
اعتقد بما معا فيجوز ان يعتقد خبر واحد من شخص واحد مرتين في احدهما كان مدلوله صادقا وفي الاخرى كان مدلوله كاذبا
وكلاهما كانا قائمين بهذا الشخص الواحد وكذا حال اللفظ الصادق والكاذب على الاصل ان الكلام النفسي ليس امرا واحدا
قائما بذاته تعالى عندهم حتى يمتنع ان يكون صادقا وكاذبا بل المشهور عندهم ان الكلام النفسي عبارة عن مدلول كلام اللفظي ومدلول
كلام اللفظي متعدد ويتعدد الكلام اللفظي فاذا كان الكلام اللفظي امورا متعددة فيجوز ان يكون بعضها صادقا وبعضها كاذبا فما
هو صادق يكون صادقا ابدا وما هو كاذب يكون كاذبا ابدا وان اريد انه لا يزول الاعتقاد بالكاذب فلا يدل على امتناع
اعتقاده فهو تصديقه بالكاذب ولا ريب فان عدم الاعتقاد بالكاذب قد كان متحققا قبل حصول الصادق في نفسه ولم
يكن قبله اعتقاده حتى يزول بالصادق ولا شبهة في ان امتناع الاعتقاد بالكاذب لا يستلزم امتناع الكذب بدون الاعتقاد
بل مع علمه بانه خلاف الواقع فيمنع هذا الشق يلزم مركب مدلول اللفظ لا نسلم المدلول قديما وحادثا وله لم يلزم حصول الصدق
زواله بكون الكذب قديما البتة ولا يلزم منه زوال قديم اصلا بل يلزم ان يقوم به تعالى الصادق والكاذب اي مدلول اللفظ او
اللفظ ان مع اعتقاده به وكذا الدليل الذي قبله فان اعتقاد الكذب نقص لا قيام مدلول الكاذب به تعالى بطريق التصور والحضور
نعم يتم الدليل الذي قبله بما ذكرناه من ان صدور الالفاظ الكاذبة منه تعالى قبيح فيه وقيل لو تم هذا الدليل فدل على امتناع صدقه
تعالى ايضا بان يقال انه تعالى لو اتصف بالصدق لكان صدقه قديما فيمتنع عليه الكذب المقابل لذلك الصدق لكن يعلم ضرورة ان من علم
شيئا امكن ان يخبر عنه لا على ما هو عليه فيلزم ان لا يتصف بالصدق اصلا انتهى وفيه انا لا نسلم ان الواجب مع علمه شيئا امكن
ان يخبر عنه لا على ما هو عليه قبل الكلام الا فيه فيجوز ان يكون الاخبار لا على ما هو عليه محالا بالقياس اليه تعالى لاستلزامه النقص فان قيل
الاستدلال بامتناع الاخبار لا على ما هو عليه بما ذكر والنقص رجوع الى الوجه الاول فيقال هذا الاستدلال انما جعل سندا للمنع
في الوجه الاول لكن عين الدليل ومنها اجماع الانبياء عليهم السلام والعقلاء على انه سبحانه وعدم وقوع الكذب في كلامه وقد ثبت
صدقهم بدلالة المعجزات من غير توقف على ثبوت كلام الله سبحانه فضلا عن صدقه وقد صرح اتباع الاشعري بان هذا

الدليل غير خفي بانه بعد بطلان الكلام النفسي وعدم وقوعه في كلام الانبياء والحكماء وارباب اللغة العلم لا معنى لثبوت الاجماع
لصدقه وايضا اجماعهم على صدق كلامه الذي يجري فيه الصدق والكذب اعني كلامه اللفظي فلا ريب في تحققه الا انه اورد عليه
بان ما يثبت به لانه المعجزات لو سلم دلالتها على تقدير شرعية الحسن والقبح العقليين دون عقليتهما هو راي الاشعري انما هو
صدقهم بمعنى انهم قالوا انما هو كلامه تعالى ومن جانبه سبحانه لا من عند انفسهم ولا انه حق مطابق للواقع فيتوقف العلم بان الكذب
ممتنع عليه تعالى مع القول باثبات صدق كلامه تعالى بالاجماع موقوف على حجية الاجماع وحجية الاجماع موقوف على العلم بصدق
قول النبي صلعم في الواقع انه لا يجتمع امتي على الخطاء والعلم بصدق قول النبي صلعم بمعنى كونه من جانب الله انما يتوقف على شيء سوى المعجزة
العلم بصدق قوله في الواقع اي مطابقته للواقع بمعنى ان هذا القول الذي من جانبه انه مطابق للواقع يتوقف على العلم بصدق
كلامه تعالى لان المعجزة وانما يدل على ان هذا القول من قبل الله تعالى لا من عند نفس النبي صلعم ولا يدل على انه مطابق للواقع فلا يظهر المعجزة
الا انه كلامه تعالى لا انه مطابق للواقع فلو كان كلامه تعالى صادقا كان هذا صادقا في الواقع والا فلا فظهر ان حجية الاجماع يتوقف
على صدقه فاثبات الصدق به دور والقول اذا جاز كذبه تعالى عن ذلك علوا كبيرا لا يلزم من تصديقه تعالى للنبي في نبوته بالمعجزة
المعجزة ثبوت نبوته في الواقع لانه بمنزلة قوله هذا صادق في نبوته واذا جاز كذبه جاز كذب هذا التصديق ولم يبق منه
شيء على قاعدتهم فلم يثبت نبوته عادة في مطابقته واذا لم يثبت نبوته لم يثبت حجية الاجماع والقول بان المعجزة يدل عادة
على مطابقة كلام النبي صلعم للواقع ظاهر الضعف ولو سلم فانما يدل على ان كلامه من جانبه تعالى ولا صدقه في الواقع فلا يتم بدون
الحسن والقبح العقليين فانه اذا جوز العقل امثال تلك الاحتمالات المذكورة لم يثبت ثبوت شيء اصلا فكيف يثبت سوى ما دل
المعجزة عادة على ثبوت شيء بالعادة فرع العلم بتكررها لوقوع فظهر ان اثبات صدقه تعالى بالاجماع او الانبياء والعلماء الاعلام مع
ما ارادوا من قولهم الحسن والقبح العقليين لا على راي الاشاعرة المنكرين له ومنه يظهر انه ان صح الاستدلال على صدقه بالاجماع
ولزوم النقص في فعله لانه يتوقف على التمسك بالحسن والقبح العقليين والقول بانتفاء القبح عنه تعالى كما اشار اليه العلامة الطوسي
في التجريد بقوله وانتفاء القبح يدل على صدقه

الفصل الثامن

في سرمديته وبقائه اعلم ان البقاء اعم من السرمدية ومرادفاتها
اعني الازلية والقدم والدوام الا ان ما يدل على ثبوته للواجب وعينيته لذاته تعالى يدل على ثبوتها له وعينيتها لذاته وبالعكس
لذا ترى بعض الاقوام يستدلون على اثبات البقاء وابانة عينيته لذاته تعالى بالادلة التي يستدل بها الاخرون على اثبات
السرمدية ومرادفاتها واثبات عينيتها لذاته سبحانه فان الدلائل الدالة على عدم ابادة السرمدية ومرادفاتها وبالعكس الا ان كل جانب
والسرمدية اوادعه مرادفاتها في التعريض لان اثبات الاخص واثبات عدم زيادته يستلزمان لاثبات الاعم اعني البقاء وعدم
زيادته ثم لا يخفى ان ثبوت هذا المطلب في غاية الوضوح والبرهان عليه ان حقيقة وجب الواجب يمتنع عليه العدم وكل ما يمتنع
عدمه يكون وجوده باقيا مستمرا ازلا وابدا فواجب الوجود يكون باقيا ازلا وابدا ثم ان الاشاعرة ذهبوا الى ان البقاء صفة
زائدة على الذات حتى يكون الصفات ثمانية وذهب اكثر المحققين من الكلاميين الى انه ليس صفة زائدة بل هو عين الذات
كسائر صفاته الكمالية وذهب الكعبي ومن تابعه الى ثبوت البقاء في الممكنات ونفيه عن الواجب سبحانه واحتج الاشاعرة على زيادة

بان الواجب باق بالضرورة فلا بد ان يقوم به معنى هو البقاء كما في العالم والقادر ولان البقاء ليس من السلوب
والاضافات وهو ظاهر وليس ايضا عبارة عن الوجود بل زائد عليه لان الوجود يتحقق دونه كما في ان الحدوث وفيه ان كون
باقيا لا يتوقف على ان يكون البقاء امرا زائدا قائما بذاته لانه بل كونه عين ذاته بهذا المعنى المذكور اعني كون
الواجب فردا من مفهوم البقاء قائما بذاته او كونه ما ينتشأ به بان يكون ذاته بذاته مصححا لانتزاع مفهوم البقاء من غير
دون احتياج الى صفة زائدة يكفي لتصحيح كونه باقيا كما في سائر صفاته الكمالية وتفصيل القول في عينية الصفات قد مر ولا يرد
عليه ان ذات الواجب الذي هو صرف الوجود عين البقاء بالمعنى المذكور وان كان مفهوم البقاء زائدا عليه في التعقل وقال بعض المشاركين
من السرمدية والبقاء امرا اعتباري منتزع من ذات الواجب باعتبار ذاته فقط ليس الا نحو قيام الامور الانتزاعية بكون الذات بحيث
يصح انتزاعها منه وزيادتها على الذات ليست الا في التعقل لا في الخارج والحاصل ان الاشعري ان اراد ان صدق الباقي والسرمدي عليه تعالى
تعالى يستلزم قيام مبدا الاشتقاق الحقيقي اعني الصفة الحقيقية للبقاء والسرمدية اعني منشأ والاشتقاق المصدري
فالحكم هذا الاستلزام وان اراد ان صدقه عليه يقتضي كونه بحيث يمكن انتزاعهما عن ذاته المقدسة بمعنى انهما انتزاعيان قائمان بذاتها
عليه في التعقل ثم ولكن لا يفيد المقصود اعني كونه بمعنى الحقيقية والصفة الكمالية منها زائدة قائمة بما هو في الخارج واما زيادته على الوجود فب
لا اعتبار له على معنى بانه على الوجود بناء على ان نفيه والموجودية مع نفي الاستمرار فنفي الزيادة وان كان المراد منه نفي الزيادة على
الذات فالمقصود منه نفي الزيادة في الخارج اي ذات الواجب باعتبار ذاته سرمدي وباق لا بانضمام امر اليه في الخارج وان كان
المراد منه نفي الزيادة على الوجود الانتزاعي فان المقصود منه نفي الزيادة بالذات بمعنى انه ليس ان البقاء زائد على ذات الوجود
وان كان زائدا عليه بحسب الاعتبار فهذان المعنيان الانتزاعيان اعني البقاء والسرمدية لا يكونان زائدا بل على الوجود الانتزاعي
بحسب الحقيقة والذات بل زيادة عليه بحسب الاعتبار بانه لو كان معنى زائدا عليه لانه نفس الوجود مع نعت الاستمرار بل على ان معناه الموجودية
مع نعت الاستمرار انتهى مع التوضيح وادنى تغيير وذكر بعض ان المراد من نفي الزيادة على الذات هو نفي الزيادة في الخارج فيرد ان مجرد
نفي الزيادة في الخارج ليس معنى العينية لان كثيرا من الصفات العرضية كالشيئية ليست زائدة عليه في الخارج كالوجود والقدم والتاخر
بالنسبة الى الحادثات مع انها ليست عينها بل المراد بالعينية نفي الزيادة في حد ذاته مع كون الذات بذاته مصححا لانتزاع والظاهر ان هذا مراده
في العبارة المراد واضح ثم ما ذكر في دليل الاشاعرة من ان البقاء غير الوجود لتحقق الوجود دونه كما في ان الحدوث فيه نقض الحدوث فانه غير
الوجود لتحقق الوجود بعد الحدوث وتوضيح هذا النقض ان يقال لو تم دليلكم في اثبات البقاء يلزم ان يكون الحدوث ايضا
لان الحدوث يكون زائدا الحدوث في ان الحدوث يكون الوجود دون الحدوث فبعد ان الحدوث تحقق الوجود بدون الحدوث فيكون الحدوث
وبعد ان الحدوث يكون غير الوجود كالبقاء والجواب ان الحدوث عندهم عبارة عن الوجود المسبوق بالعدم وليس زائدا عليه عندهم وقال بعضهم
في حل هذا النقض ان البقاء وجود مخصوص لانه وجود مستمر كما ان الحدوث ايضا كذلك فانه وجود بعد العدم فعندهم عين الوجود المطلق
المطلق وعلى هذا فزيادة كل منهما على الوجود المطلق بخصوصية فيه دون الوجود وقال بعض المشايخ في حل ان الحدوث صفة للوجود
بناء على انه عبارة عن مسبوقية الوجود بالعدم وعرضه من هذا الحل النقض انه يتوجه لو سلم ان فرض ان الحدوث عبارة عن الوجود

ليس كذلك بل هو صفة للوجود بناء على انه عبارة عن مسبوقية الوجود بالعدم كما ان البقاء صفة للوجود بناء على انه عبارة عن
استمراره وعلى هذا فيكون الحدوث زائدا على الوجود كالبقاء لكن صفة زائدة على الوجود لا بحقيقته لا انه نفسه ومغايرته له
بمجرد الاعتبار لانه هو المسبوقية اللاحقة للوجود وذلك كما ان زيادة البقاء على الوجود ايضا بحسب الحقيقة الذات بناء على
ان البقاء هو استمرار عارض للوجود على انه لا استمراره الفرق بينهما والحاصل ان البقاء غير الوجود لكن صفة له وليس المراد زائدة
على الوجود كونه امرا غير مربوط بالوجود حتى لا يكون صفة للوجود ايضا فيرد النقض بالحدوث بانه يلزم على الدليل المذكور كونه
زائدا على الوجود بالمعنى المذكور لكونه معتبرا من جانب الوجود وهو ظاهر البطلان بل المراد بزيادة البقاء على الوجود كونه مغايرا له بانه صفة
له لا انه عينه ذلك ولا فرق في جريان هذا في الحدوث ايضا اذا هو صفة الوجود كالبقاء فلا تخلف الدليل في نفس الامر في الحدوث
ايضا اذا هو ايضا صفة الوجود ولا نقض على الدليل ثم الظاهر من كلام السيد الشريف في شرح المواقف ان هذا النقض الزامي على الشيخ
الاشعري بناء على انه قائل بعدم زيادة الحدوث على الوجود ح لا يغيظه ان المذكور الا ان يقال مراد الشيخ الاشعري من عدم الزيادة
ليس هو الغيرية بل عدم كون الحدوث شيئا معتبرا من جانب الوجود ح يغيظه لان الحدوث ذاته وجود خاص او صفة للوجود
لا يكون جهة للوجود وكان البقاء ايضا كذلك يكون حكمهما واحدا فلا نقض الا ان يحمل ما ذهب اليه الشيخ الاشعري من عدم الزيادة
على عدم المغايرة والاثنينية دون الغيرية خلاف الظاهر لا كفر وتجانب النقض المذكور بمنع كون الوجود متحققا في الزمان
الثاني بدون الحدوث لان الوجود في الزمان الثاني ايضا يصدق عليه انه مسبوق بالعدم وهو معنى الحدوث وقد حمل بعضهم على الذي نقله
من بعض المشاهير من ذلك هو تعريف الصحاح مقصوره قرينة وهذا الدفع يرد عليه ان الحدوث عند الشيخ الاشعري
هو الخروج من العدم الى الوجود وهو غير متحقق في الوجود في الزمان الثاني فيها وانت خبير [illegible] عرفت من كون الواجب فرض الوجود
وعينية الوجود لذاته وعينية البقاء لذاته بالمعنى المذكور يعلم سقوط الدليل الذي ذكره الاشاعرة في زيادة البقاء الموجود منه
يظهر حال النقض وهو الذي ذكره هذا واستدل القائلون بالعينية عليه بوجوه الاول ان المعقول من البقاء استمرار الوجود
ولا معنى لذلك سوى الوجود من حيث انه نسبة الى الزمان الثاني واورد عليه بعض المشاهير بان هذا الدليل ان تم لم يدل الا على عدم
الزيادة على الوجود لا على الذات كما هو المطلوب لانه يمكن ان الواجب لذاته وجود الوجود ولم يكن السرمدية والبقاء زائدين على الوجود
لم يكونا زائدين على الذات لا نقول البقاء هو استمرار الوجود الانتزاعي الذي هو مغاير للذات فيثبت بالدليل المذكور كون
كل من السرمدية والبقاء عبارة عن الوجود الانتزاعي المستمر فلم يكونا زائدين على الوجود الانتزاعي الذي هو زائد على الذات في النفس
نعم لو كان المراد بعدم الزيادة عدم الزيادة في الخارج لتم ذلك الدليل بلا خفاء ومحصل ما ذكره في جواب لا يقال انه يجوز ان
يكون البقاء عين الوجود الانتزاعي الذي هو زائد على انه لا عين الوجود الحقيقي الذي هو عين ذاته تعالى حتى يلزم كون البقاء عين
ذاته تعالى فلا يكون البقاء عين الوجود الانتزاعي لا يكون عين الذات كالوجود الانتزاعي فيلزم ان يكون المستدل بعدم زيادة [illegible]
الحقيقيين الذين جعلوا الصفات الذاتية الحقيقية والا لكان الحاصل [illegible] الوجود هو نفس ذاته والحاصل ان [illegible] الصفات
ليس ان مفهوم الوجود والعلم والقدرة وغيرها عين الذات بل المراد انه يغير [illegible] تلك المفهومات اعني ما هو مبدأ هذه المفهومات

ومعنى وجوب انتزاعها يكون عين الذات فالوجود الانتزاعي وان كان زائدا على الذات لكن ما هو مبدأ الوجود
الانتزاعي وجوب لا يكون عين الذات فالبقاء لا يكون عين الوجود الانتزاعي يكون حاله كحال مفهوم [illegible] اعتباري
منشأ وليس صفة زائدة قائمة بالذات بل منشأ مجرد الذات بمعنى ان الذات فرد من هذا المفهوم [illegible] الصفة
القائمة بالذات المصححة لانتزاع هذا المفهوم وعلى هذا فيرجع هذا الدليل الى ما قيل في المشهورة بان عينية الصفات [illegible]
الا في مثل ان حمل الثابت والسرمدي على الواجب حمل شائع من قبيل حمل الذات لان ذاته تعالى بذاته يكون مصداق حمل الثابت و
السرمدي وقد عرفت فيما سبق ان القول بان الصفات الكمالية عين ذاته ليس المراد منه ان مفهوم علم وقدرته مثلا عين
ذاته لان المفهومات زائدة على ذاته تعالى بل المراد منه ان المعتبر فيه هذا المفهوم يكون عين ذاته فمفهوم الثابت والسرمدي ومفهوم
البقاء والسرمدية ايضا زائدة على ذاته لكن المعتبر عنها هذا المفهوم عين ذاته تعالى الشيء ويمكن ان يقال انه اشار بعض
المشاهير الى حمل الدليل المذكور على ما ذكرناه بقوله نعم لو كان المراد بعدم الزيادة عدم الزيادة في الخارج لتم الا ان يخفى
من نظر كلامه قد عرفت ان معنى العينية ما قررناه وليس مجرد عدم الزيادة في الخارج الا انه قد اشرنا الى ان ذلك من قبيل المراد
[illegible] والثاني ان الواجب لو كان باقيا بالبقاء الذي هو ليس نفس ذاته لما كان واجبا لوجوده لذاته [illegible]
[illegible] ضرورة ان ما بالذات لا يزول ابدا واذا فسر البقاء بصفة يعلل بها الوجود في الزمان الثاني لكان لزوم [illegible]
[illegible] لانه يقول ان الواجب موجود بالزمان الثاني لا من سوى ذاته واعترض عليه بان اللازم ليس الا افتقار صفة الى غيري
[illegible] من الذات ولا يمتنع فيه [illegible] العلم والقدرة [illegible] بان افتقار الوجود الى امر سوى الذات ينافي
الوجوب بالذات وهو بين [illegible] قيل على هذا يعده هذا الوجه الثاني الوجه الاول ولا بد في تمامه من ان البقاء وجود خاص
في المقدمات مشترك فيه ان الكلام في انه لا يصح ان يكون البقاء صفة يعلل بها الوجود وبناء ان الاستدلال على
ذلك وحاصل الاستدلال ان كون الوجود معللا بغير الذات [illegible] الوجود سواء كان ذلك الغير صفة [illegible] الا صفة زائدة الذات
اولا وظاهر ان هذا البيان لا يحتاج الا الى كون البقاء وجها خاصا لانه لو لم يكن البقاء وجها خاصا ايضا لتم هذا البيان
لان هذا البيان على انه لا يصح ان يكون الوجود الواجب [illegible] سوى الذات فظاهر الفرق بين الوجهين الثالث ان الذات
لو كان باقيا بالبقاء لا بنفسه فان افتقر صفة البقاء الى الذات لزم الدور لتوقف ثبوت كل في الزمان الثاني على الاخر
وان افتقر الذات الى البقاء مع استغنائه كان الواجب هو البقاء لا الذات [illegible] وان لم يفتقر احدهما الى الاخر
بل اتفق تحققهما معا لزم تعدد الواجب لان كلا من الذات والبقاء يكون مستغنيا عما سواه واذ لو افتقر البقاء الاشياء الى الافتقار الى
الذات ضرورة افتقاره الكل اليه واستغنى من جميع ما سواه وجب قطعا هذا مع ان فرض عدم افتقار البقاء الى الذات مع
ان افتقار الصفة الى الذات ضروري الرابع ان البقاء لو كانت صفة ازلية زائدة على الذات قائمة به كانت باقية ببقاء
ويتسلسل فان قيل هو باق ببقاء لكن بقاؤه نفسه لا زائد عليه حتى يستلزم التسلسل فنجوز ان يكون الباري تعالى باقيا ببقاء هو نفسه لم لا يقال
ان هذا الاشتباه لان معنى عدم زيادة البقاء ما هو من خواص الواجب وان وجب الوجود [illegible] الزيادة [illegible] ان البقاء
يمكن اجراؤه في نفي زيادة كل صفة من صفاته سبحانه [illegible] الدليل الاول والرابع فيه ان على البقاء [illegible] من حيث هو صفة لا يمكن ان
يكون زائدا وانت خبير ان هذه الصفة من حيث انها عدم الزيادة [illegible] ان البقاء في الممكن [illegible] غير زائدة [illegible]

فان صرح فيها بعدم زيادة البقاء الا انه يجري في عدم زيادة السرمدية ومراداته بعينها من دون تفاوت اصلا وقد اشرنا
الى ذلك في اول المبحث وقال بعضهم اثبات عينية البقاء يستلزم لاثبات عينية السرمدية وبالعكس ان قطع النظر عن اشتراك
الادلة اما الاول فمعنى استلزام ثبوت عينية البقاء لثبوت عينية السرمدية فلان البقاء لما كان اعم من السرمدية فكذا الى ان
البقاء هو الموجودية المستمرة سواء كانت دائمة او في قطعة من الزمان والسرمدية هي الموجودية ازلا وابدا فكان نفي العام يستلزم
لنفي الخاص فكذلك نفي زيادة العام على شيء يستلزم نفي زيادة الخاص عليه ففي نفي زيادة البقاء على ذاته تعالى يعلم نفي زيادة
السرمدية عليها واما الثاني فمعنى استلزام عينية السرمدية لعينية البقاء لان عينية الخاص مع اشتماله على زائد على الشيء يستلزم عينية
العام له ويرد على الاول انه قد يكون نفي شيء غير زائد عليه والخاص الذي هو فرد منه من حيث انه خاص يكون زائدا عليه كالحيوان
الناطق فانه غير زائد على النوع الطبيعي اعني الانسان وفرده كزيد المحقق بالتشخص زائد على حقيقة الانسان لان التشخص الذي
داخل في حقيقة زيد من عوارض حقيقة الانسان فمجرد بيان نفي زيادة البقاء لكونه عاما لا يوجب عدم زيادة السرمدية التي هي
خاص منه ويرد على الثاني منع الاستلزام فان قيل العام اذا كان تابعا للخاص وثبت ان الخاص لا يكون زائدا على شيء معين وجب ان
يكون عامه كذلك لان الخاص غير زائد على ذلك الشيء فلو [illegible] اما تمام او انشاء البقاء ذاتيا للسرمدية وغير لازم له وهو محل المنع
وايضا اذا كانت السرمدية عين الواجب وجب ان لا يكون مركبا بل وجب ان يكون حقيقتها حقيقة بسيطة بحيث لا يكون لكثرة فيها
اصلا فلا يمكن ان يكون البقاء جزءا وذاتيا له لاستلزامه التركيب وبما ذكرناه ظهر ان المناط في استلزام عينية كل من البقاء
والسرمدية لعينية الاخر هو جريان الدلائل المذكورة فيهما بعينه وبعد دلالة الادلة المذكورة على عدم الزيادة والسرمدية والبقاء
ثبت فيهما بالمعنى المذكور ان يكون الذات الذي هو صرف الوجود بذاته فقط لانتزاع مفهوميهما وحقيقتهما هو عين الذات في الخارج
والذهن وان كان مفهومهما الاعتباري الانتزاعي زائدا على الذات الذي هو عين حقيقتهما وقد ذهب بعض المشاهير الى ان
تلك الزيادة المنفية الزيادة على الذات مطلقا اي في كل من ظرفي الذهن والخارج [illegible] الدلائل المذكورة لا يدل عليه
بل انما يدل على عدم زيادة في الخارج فالمراد بعدم الزيادة هو عدم في الخارج انتهى وقد عرفت بما ذكرنا ما فيه من التشنيع
والاختلال وبه يرتكب بيانا لما ذكره بعض الافاضل رد عليه حيث قال الفحول المذكورون هو ان البقاء عين الذات
كالوجود والعلم والقدرة ومعنى عينية الصفات في الواجب على ما ذكروا انه سبحانه باعتبار ذاته مصداق حمل موجود وعالم وباق وغيرها
بل مصداق حمل وجود وعلم وبقاء [illegible] انه نفس الوجود والعلم والبقاء وليس المراد انه نفس مفهوم العلم والعالم والوجود
والموجود لان جميع المفهومات عرضية بالقياس اليه سبحانه بل ان ما يعبر عنه بالوجود والعلم وغيرها من الصفات هو ذات الواجب
سبحانه وكذا الحال في الانسان بالقياس الى زيد مثلا لان الانسان الذي يكون ذاتيا لزيد ليس هو مفهوم الانسان
بل الذاتي له انما هو المعبر عنه بمفهوم الانسان من النوع الطبيعي الموجود في الخارج بوجود الاشخاص الخارجية فالذي يكون ذاتيا
لشيء ولا يكون زائدا بالقياس اليه يكون ذاتيا في الخارج والذهن معا ولا معنى لكون الذاتي ذاتيا في ظرف دون الظرف
لان الذاتية والعرضية انما يكون في نفس الامر لا باعتبار ظرف الذهن والخارج واذا علمت ذلك فنقول ان ما ذكره
بقوله الا ان الدلائل المذكورة الى اخره غير متوجه لان الدلائل المذكورة تدل على عينية البقاء واذا كان البقاء عينيا يكون
ذاتيا لا عرضيا فلا يكون زائدا اصلا لا في الخارج ولا في الذهن وقد ذكر هذا القائل في مبحث نفي الشريك ان الوجود الحقيقي

والوجود الحقيقي ما يعبر عنه بمفهوم الوجود الانتزاعي والوجود الانتزاعي عين له تعالى في الخارج جميعا والغرض
ان ما هو عين له تعالى هو المعبر عنه بمفهوم الوجود والبقاء وغيرهما من الصفات الكمالية وذلك المعبر عنه يكون عينا له في الخارج والذهن
جميعا واما المفهوم فهو ليس بعين بل زائد مطلقا ومعنى كونه عينا في الذهن انه لو جاز حصوله في الذهن لما جاز الكناية عنه في الذهن
الا بحيث تجرد اللفظ واثبات عدان البقاء [illegible] الوجود اكثر من زمان واحد بعد الزمان الاول وذلك لا يعقل فيما لا يكون زمانيا واعتبر
الحكم بكون الكل اعظم من جزئه فانه لا يمكن ان يقال انه واقع في زمان او جميع الازمنة كما لا يقال انه واقع في مكان او في جميع الامكنة
واذا كان الحكم المقصود كذلك فما يتوقف عليه الحكم اولى بان يكون كذلك وحينئذ فالزمان لا يكون زمانيا فكيف مبدأ الكل وهو الواجب
سبحانه لا يتصف بالبقاء واما اتصافه بنوع من التشبيه بالزمانيات وجب القول بان البقاء اذا كان حقيقة في الزمانيات فيلزم
ان يكون اطلاق الباقي عليه مجازا وقالت ان الباقي من اسمائه الحسنى فلا وجه لنفي البقاء [illegible] احد الباقين زائدا والاخر عارضا
والاول هو الباقي بالبقاء بالمعنى الثاني دون الاول والاول قد عرفت فيما سبق ان الواجب سبحانه منزه عن الزمان ومحيط والبقاء
[illegible] لا يكون وصف الزمان حتى يكون وجوده في الزمان المستمر كيف والمكان بحاله ومن هنا اللطف لزم ان لا يكون
تناهيه حتى يكون سرمديا ازليا ابديا لا ان الزمان حادث الا انه يقدم الزمان بحسب [illegible] الزمان الموهوم وقد عرفت بطلانه فالسرمدية
والبقاء بمعنى ثبوت وجوده في الوعاء الاعلى [illegible] اعم من السرمدية ومن الاعتقاد [illegible] لا تصوير له لوضع الزمان لكان له استعداد
ولو صح ذلك لظهر ان [illegible] فيما ذكرنا من نفي الحدوث الدهري والظاهر ان المراد [illegible] والحق الذي تقدم في الجواب
المعنى [illegible] ان البقاء حقيقة في هذا المعنى في عرف الشريعة والعقلاء وانه لا حكم حقيقة فيه عند اللغويين نظرا الى عدم
تعقلهم لذلك

الباب الثاني في الصفات السلبية

اعلم ان الصفات التي تسلب عنه سبحانه هي الصفات التي ثبوتها له يوجب تركيبا
او احتياجا او نقصا كثبوت التركيب بوجه كان والتركيب ووجوب الوجود والجوهرية والعرضية والتحيز والحلول والجهة
وحلول الحوادث فيه وكل ما ينافي صفة الاحدية وتنزيهه عما لا يليق بساحة كبريائه وهي منحصرة [illegible] فيه
في فصول

الاول في نفي التركيب عنه تعالى

اعلم ان التركيب والكثرة المنفيين عنه سبحانه اما تركيب وكثرة في الذات
وهو الكثرة التي يتصور باعتبار الذات والوجود والذات والتعين او كثرة بعد الذات وهو الكثرة التي يتصور باعتبار
الانقسام الى الذات والصفات الكمالية او كثرة قبل الذات وهي الكثرة التي تكون باعتبار تركيب الذات والحقيقة
من الاجزاء وهذا على قسمين احدهما التركيب من الاجزاء العقلية الذهنية اعني الجنس والفصل وثانيهما من الاجزاء الخارجية
سواء كانت اجزاء مقدارية متشابهة او غير متشابهة او اجزاء غير مقدارية كالمادة والصورة ثم ان بعض الاجزاء عبر عنها
التركيبات بنفي الاحدية كما ان بعضهم عبر عن التركيب وعن الكثرة بنفي الواحدية لان الاحدية انما هو عدم الانقسام الى الاجزاء
سواء كانت اجزاء قبل الذات او بعد الذات والواحدية هو عدم الانقسام الى الافراد والجزئيات والمفهوم من كلام
الشيخ في الاشارات ان الاحدية هي عدم قبول القسمة الى الاجزاء والجزئيات والصفات الزائدة على ذاته وعدم التحليل
الى الماهية والوجود وعلى هذا يكون الاحدية اخص من الواحدية وعلى ما ذكرناه او لا يكونان متباينين وبالجملة لما كان
نفي التركيب مقصورا على اقسام ثلثة جعلناه في ثلاثة مباحث المبحث الاول في عدم تركيبه من الماهية والوجود والبيان
ان كلا من وجوده وتعينه عين ذاته في غير حاجة الى علة لوجوده [illegible] كذلك من جهة [illegible] حقيقة من غير حاجة الى علة ولا

في الصفات السلبية

في نفي التركيب

٥١

جهة ما باعتبار زائد على ماهيته وذاته حقيقة بخلاف الممكنات الموجودة موجود زائد على ماهياتها وبالجملة ذاته صرف الوجود ومحض الوجود من غير شيء

غير الوجود من وجود مقارن سواء معه والدليل عليه ان غير الوجود يساوي المهية العاقبة في مرتبة ذاتها وتقريره في المعلولية وخصائصه والوجوبية لزم ترتبه

كان مبدأ لكون الشيء واجبا لتطرق العدم ماهيته اعني لو كان له ذات وماهية غير الوجود وكان كونها موجودة بوجودها واعتباره وبالجملة غير محض

ذاته لكانت تلك المهية في نفسها معدومة وما يكون موجودة الا بعد العدم لكانت ممكنة لا واجبة والحاصل ان الوجود زائدا على ذاته لكان

[illegible]

او عدم ... الممكن ... غير ... بالجملة ...

[illegible]

اعتبار

المطور فيه وان كان المطابق في الثاني عند ما ثبت كما بيناه في المقدمات من الكلام في انه اذا كان الوجوب نفس مهية لحقيقته يكون اى نوع من الواجبات
غير واقعة وان فرد من نوع من الواجبات غير متناهية لما افراد المهية بها لم يكن من حيث هى الا ممكن الوقوع واللاوقوع كلاهما خارج عن
نفس حقيقتها فلا بد ما بالنظر لذاتها عن ان يكون لها افراد غير واقعة ولما كان كل من الوجوب والامتناع والامكان من لوازم المهيات
فاذا وجب فرد من مهية كلية كان جميع افراد تلك المهية واجبة وان امتنع فرد منها كان جميع افرادها ممتنعة وان لم يكن الجميع
معقول تلك الافراد المفروضة الغير الواقعة لا تجوز ان يكون واجبة لذاتها والا لما وجدت من كانت واقعة ولا ممتنعة والا
لكان هذا الواقع ايضا ممتنعا [illegible] ثابت الوجوب لذاته ولا ممكنة والا لكان الوجوب لذاته ممكنا لذاته هف فثبت
ان الواجب تعالى لو كان له مهية كلية لزم خلو [illegible] النشئة هو هذا وقال بعض اعاظم العرفاء في اثبات [illegible] لكل مهية
يعرض لها الوجود [illegible] الوجود وكونها مصداق الحكم عليها بالوجود يحتاج الى جاعل [illegible] لان كل عرضى يعلل اما
بالمهية الكلية المعروضة له او بامر خارج عنها وقد علم [illegible] ان [illegible] العلة يجب ان يكون متقدمة
على الشئ بالوجود وتقدم المهية على وجودها بالوجود غير معقول بخلاف تقدمها على صفاتها اللازمة سوى الوجود فلا جرم يحتاج
تلك المهية في وجودها الى امر خارج عنها [illegible] في وجوده الى امر خارج [illegible] الوجود فلو كان الواجب ذا مهية لزم
كونه ممكن الوجود هف هو واجب الوجود ولا مهية له سوى الانية وهى الى [illegible] مرتبة مما ذكرنا [illegible]
بعض اعاظم الاركيا [illegible] الواجب كان [illegible] لكان معلولا للذات لا معلولا الجزء والا لزم احتياج الواجب
الى الجزء وهو باطل واذا كان معلول الذات لزم كون الذات متقدما على الوجود بالوجود لان تقدم العلة [illegible]
فيسقول بهذا الوجود المتقدم [illegible] الوجود المتاخر لزم الدور [illegible] الكلام الى هذا الوجود والمتقدم [illegible]
به فيلزم [illegible] وهو باطل [illegible] في النشأة هذا المقام [illegible] كون وجوب الوجود جزءا من مهية الواجب حقيقة
يكون مهية الواجب [illegible] الوجود [illegible] لذات في ضمن تركيب حقيقة من وجوب الوجود [illegible]
الاجزاء [illegible] المهية [illegible] وجوب الوجود [illegible] جنس وفصل [illegible] المط
الذى [illegible] بعينه الوجود [illegible] عدم كون وجوده زائدا على ذاته تعالى
في سائر الاول [illegible] الواجب الوجود لا يجوز ان يكون على القصد [illegible] يكون هناك [illegible] بكون تلك المهية واجب
الوجود فيكون [illegible] حقيقة [illegible] الذى يصدق عليه انه [illegible] المركب [illegible] غير حقيقة
الكل [illegible] المركب [illegible] الجزء هو وجوب الوجود فلو فرضنا ان تلك المهية هو الانسان ووجوب الوجود جزء
لصدق [illegible] واجب الوجود [illegible] يكون [illegible] وجوب الوجود هناك حقيقة [illegible]
[illegible] وجوب الوجود حقيقة [illegible] حقيقة [illegible]
عن تلك المهية [illegible] تلك المهية المركبة [illegible] الوجوب [illegible] وجوب الوجود الذى
هو [illegible] الوجود [illegible] تلك المهية [illegible] تلك المهية [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] واجب الوجود [illegible] واجب الوجود [illegible] الواجب

بالذات متحققا [illegible] هو واجب الوجود بنفسه من دون كون تلك المهية عارضة لذات واجب الوجود المحقق القوام بنفسه [illegible] عدم
العروض [illegible] واجب [illegible] محقق القوام بنفسه والاحتياج في قوامه الى تلك المهية فان كان تلك المهية [illegible] عدم عروضها له [illegible]
الى واجب الوجود بالذات [illegible] وجوب الوجود بالذات [illegible] واجب الوجود بنفسه من دون علاقة تلك المهية [illegible]
تلك المهية عارضة [illegible] واجب الوجود المحقق القوام بنفسه فان لم يكن عدم عروض المهية وعدم لحوقها به [illegible] كل معلول
يكون متوقفا على علته التامة [illegible] والمعلول [illegible] فالكلام في كون
واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود محقق القوام بنفسه من دون احتياج الى المهية وان كان قوام المهية محققا بها [illegible]
[illegible] واجب الوجود [illegible] العلة محقق [illegible] تلك المهية [illegible] عدم العروض [illegible]
تلك المهية [illegible] المهية المركبة [illegible] الواجب
الوجود بالذات [illegible] تلك المهية [illegible]
[illegible] عدم اللحوق [illegible] وجوب الوجود بالذات [illegible] المهية ووجوب
الوجود بالذات [illegible] الوجود [illegible] الاول [illegible] وجوب الوجود
[illegible] واجب الوجود [illegible] عدم زيادة وجوده
على مهية [illegible] الاول [illegible] ولكن يكون [illegible]
على مهية عارضة او لازمة تعالى [illegible] الواجب [illegible] واجب الوجود [illegible]
الانية التى هى الوجود زائد على المهية [illegible] لذات المهية [illegible] الا
موجودا [illegible] ان يكون المهية وجود [illegible] مهية عن الانية [illegible] علمت
ان الانية والوجود لا تقوم من المهية التى هى خارجة عن الانية مقام الامر المقوم [illegible] يكون الوجود [illegible] المهية [illegible]
يكون زائدا عليها فيكون من اللوازم [illegible] المهية [illegible] يكون [illegible]
[illegible] اللزوم [illegible] الوجود [illegible] موجودا [illegible] اللزوم [illegible] الذى [illegible] الذى لا يكون
الا [illegible] موجود [illegible] الانية [illegible] المهية [illegible] الانية [illegible] وجودها وجودا آخر فكان
[illegible] المهية موجودا بالذات قبل [illegible] المهية [illegible] وجودها هف [illegible] يكون الوجود [illegible]
[illegible] ممكن الوجود [illegible] المهيات [illegible] الوجود الذى لا يكون
[illegible] الوجود [illegible] العدم [illegible] الاوصاف [illegible] الوجود الذى لا يكون [illegible] عدم
و قوة ولا الاوصاف الزائدة على ذاته [illegible] الصفات الكمالية الزائدة [illegible] الاشياء التى هى مهيات
فانها ممكنة [illegible] العدم والقوة [illegible] بالقوة [illegible]
[illegible] ذكرناه [illegible] الواجب [illegible] زائدا على ذاته فلا يكون الوجود [illegible]

فيثبت له ان يكون الوجود علة فينتفي العلة في اما ان يكون ذات الواجب ماهية موجودة لانه اذا فرض ان الوجود يكون له امر فيختلف العقلاء لم يكن
متصفا بالوجود فيمتنع ان يمتنع لها امر فرضنا انه شيء لا يتصور الا انه موجود او يكون امرا سوى ذات الواجب بالذات فيلزم ان يكون ما فرضناه
واجب الوجود بالذات ممكنا لوجوب الذات بعض الاشياء ان وجب الوجود بالذات لم يكن علة بل تلك العلة لكونه وجوب العلة متعلقة على
حصول تلك العلة لانه لم يثبت الوجوب لا يمتنع ان يمتنع لها امر فرضنا انه لكون شيء علة لا مرما لم يكن متصفا بالوجود فاذا فرض ان
واجب الوجود بالذات علة لوجوده فلا بد ان يكون علة بالوجه الموجود فهناك الوجوب الذي هو مع العلة اما ان يكون عين الوجوب الذي هو معلول
فيلزم تقدم الشيء على نفسه او غيره فينتقل الكلام اليه فاما ان يذهب الى غير النهاية وهو باطل لبطلان التسلسل والدور كون الشيء واحدا هو
مستلزم وجود وجودات متعددة وانما قال ان الواجب بالذات علة لوجوده يلزم عليه ان يكون الشيء موجدا وخالقا لنفسه لان
كل متصف بالوجود وعلة موجد وخالق والمراد انه اذا فرض ان الواجب بالذات علة لوجوده وكون الذات باعتبار انه علة للوجود وما يكون
باعتبار انه علة للوجود كون الذات باعتبار انه منشأ للآثار فيلزم ان يكون الذات عين الوجود لان الوجوب ليس الا ما هو منشأ للآثار
فاذا كان الذات منشأ الآثار يكون عين الوجود فيلزم الكل اما منه العزا هو ما ذكرنا ظهر ان حيثية وجود الواجب انه وعدم
زيادته على ماهيته اولا قاطعة انه واما احد الفرض عليه منطبقة فان قلت انه الذي ذكر هنا وما هو في معناها ولا يعرف ما مقاربه
الماهيات الامكانية لا بها قابلة للوجود متصفة به والقابل للشيء المتصف به يجب ان يكون متقدما عليه بالوجود فيلزم تقدم الماهية
الممكنة بالوجود على الوجود وهو باطل قلنا في الجواب بيان الجواب في الواجب على ان لزوم تقدم الواجب بالوجود على الوجود لو كان زائدا على ذاته فقلنا
الماهية القابلة للوجود لا يلزم تقدمها عليه فيلزم تقدم الوجود بالوجود وما يستلزم ذلك انما تجرد عن الوجود انما هو نحو انه ملاحظة العقل
ولا يكون منه كما ملاحظة منفكة عن الوجود لان تلك الملاحظة ايضا نحو وجود عقلي كما ان الكون في الخارج وجود خارجي بل ان العقل
يرتسم فيه انها ملاحظة وهي في نفسها ملاحظة الوجود وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبار العدم وان كانت عدم اعتبار الوجود كما ان اتصاف الماهية
بالوجود امر عقلي ليس كاتصاف الجسم بالبياض الذي يقتضي وجود الموصوف والصفة فان الماهية ليس لها وجود منفرد ولعارضها المسمى
بالوجود وجود آخر حتى يجتمعا اجتماع القابل والمقبول بل الماهية اذا كانت فكونها بعينها هو وجودها في الخارج ليس شيء هو الماهية و
شيء آخر هو الوجود بل وجودها ليس الا ظهورها في العدم لها الاعيان وظهور زمانها بالآثار الخارجية والمدارك للمعدوم في الاعيان
وجعلها الجاعل البسيط ليس من قبيل اتصاف شيء بشيء آخر حتى يتوقف على قابل ومقبول كما انه قول الحافظ وجعله لا يتوقف على ذلك
فحقيقة اتصاف الماهيات بالوجود لا تحقق الا بعد وجود الماهيات في صدور زمانها موجودة فقابلية الوجود لا يلزم تقدمه بالوجود
على الوجود وانما قال الوجود وقابل من الوجود من الاوصاف حيث يقرع فيها بالوجود على الوجود والاوصاف في قد ظهر ان ما يقال ان الماهية
قابلة للوجود فالمراد انها قابلة له عند وجودها في العقل فقط وفي الخارج ليس قابل ومقبول فالماهية مع قطع النظر عن وجودها ليس
فاعلة لشيء ولا منفعلة منه اصلا وما قيل ان لوازم الماهية مستندة الى الماهية من حيث هي من دون مدخلية وجود الماهية فمعناه
ان وجود الماهية لا مدخل له في لوازم الماهية لا ان الماهية حال كونها منفكة عن الوجود مقارنة عنه يكون علة للوازمها بل وجود الماهية
يكون مع العلة اعني الماهية فليس الى لوازمها والحاصل ان المراد ان الماهية بعد وجودها علة للوازمها مع قطع النظر عن وجودها

ليس شيء هو الماهية وشيء آخر هو الوجود بل وجودها ليس الا ظهورها في العدم لها الاعيان وظهور زمانها بالآثار الخارجية والمدارك للمعدوم
ليس لها عقد وانه اصلا بها واعلم انه ليس حين عينية وجود الواجب لذاته ان المطلق الوجود الانتزاعي البديهي المعلوم للكل او حصوله
منفردا في الخارج وهو الواجب كما ليس حين زيادته وجود الممكن على ذاته ان عروضه اتصافها الماهيات الممكنات ومقابلها حقيقتها لما ثبت
الاعيان اذ الوجود المطلق الذي ليس الا مفهوما اعتباريا لا يصح ان يكون عين ماهية موجودة في الخارج او جزءا فانما بما فيه بل المراد
بعينية الوجود للواجب ان الواجب لذاته بذاته منشأ لانتزاع الوجود المطلق الاعتباري ومصداق له من حيث اذ حصل في الذهن
ينتزع العقل منه هذا المفهوم البديهي الاعتباري لا بملاحظة حيثية اخرى اي حيثية انضمامية كانت او ارتباطية ومعنى زيادته في
الممكن انه ذاته من حيث هي ليست بحيث اذا حصلت في الذهن ينتزع منها العقل الوجود المطلق الاعتباري ولا ماهية الممكن من حيث
هي لا يلزم فيها الوجود بل انتزاع الوجود منها يتوقف على ملاحظة حيثية اخرى سوى نفس ذاته وماهيته وهي كون الماهية مجعولة
الى موجدها التام الصادرة عنه ومرتبطة وجه المطلق لكونها اثرا لها لاعينه او منشأ الانتزاع لكنه ذات ومنشأ الآثار
فهذا الوجود منه بنفس ذاته فالوجود عين ذاته كما في الواجب وذلك فرق بين ما انتزاعه منه غير موجود زائد على ذاته
كما في الممكن ولعل الكلام في المقام انما قلنا ان الوجوب ليس الا صرف الوجود في الخارج وردت ان المراد منه ليس الا صرف العام
البديهي لانه ليس الا المفهوم والمفهوم صرف هو لا يكون عين حقيقة خارجية فالمراد انه سبحانه صرف الوجود الحقيقي الذي هو موجود
بنفسه في الخارج وقائم بذاته وهو حقيقة الحقائق ومقومات الكائنات ومحقق جميع الوجودات الامكانية وبه قيامها كل الحق
حق حقيقة ثم ان حقيقة الوجود الحقيقي الذي هو عين الواجب ليس معلوما لنا بالكنه فكل ما عرفه انه عين الوجود الحقيقي وغاية
الوجود ولهذا ينبغي ان يراد ان صرف الوجود هو الحقيقة الحقة البسيطة الصرفة القائمة بنفسها البرئة بما هو غير ودون
ملاحظة ذات آخر وحيثية اخرى منشأ الآثار الخارجية ومصداق انتزاع الوجود المطلق ولما كان ذات الواجب في غاية
البساطة والتجرد وكان بما هو هو من دون ملاحظة شيء آخر وحيثية اخرى منشأ للآثار الخارجية ومصداقا ومحلا لانتزاع الوجود
المطلق عنه فكأنه صرف الوجود وحقيقة وانه عين الوجود الحقيقي الذي لولاه لانهدم رابطة الوجود وغاية الظهور
ثم اعلم ان ذات الشيء ان اعتبرت من حيث انها موجودة في الخارج سميت حقيقة وان اعتبرت من حيث وجودها في الذهن سميت
ماهية فالحقيقة اخص من الماهية اعتبار وجودها في الخارج كما ان الماهية هي الحقيقة باعتبار وجودها في الذهن فالماهية يكون غير موجود
الحقيقة مثلا الانسان الطبيعي الموجود في الخارج ليس حقيقة الانسان وما ينتزع منه العقل من المفهوم الكلي يسمى ماهية الانسان وعلى هذا
فالوجود الحقيقي الذي هو عين الواجب في الخارج ليس حقيقة وما ينتزع منه العقل ليس ماهية فثبت ان الماهيات مقترنة مع حقائقها
بحيث انه في الماهية لا يمكن ان يكون مع الوجود الخارجي الا كان الشيء خارجا عن المعقول الذهني ليس الا المنتزع لان الوجود
الخارجي الممكنات الموجودة لما كانت مركبة من الماهية والوجود فالعقل يحللها الى شيئين حقيقة ووجود فالعقل ينتزع
في حقائقها الماهيات فانه ليس في وجودها الخاصة الخارجية هو الوجود الاعتباري الانتزاعي واما الواجب تعالى فوجوده
عين حقيقته ولم يكن له حقيقة سوى الوجود فانه ينتزع منه لا يكون ماهية بل المنتزع هو الوجود الاعتباري الانتزاعي ولهذا صح
المحققون بنفي الماهية عنه سبحانه واما ما تقدم من مقام الماهية في الواجب ليس الا مفهوم الوجود ولا ان الماهيات منشأ انتزاع في حقائق الممكنات

٤٥١

من غير اعتبار امر خارج كما ان المفهوم الوجود ينتزع من صرف الوجود الذي هو عين ذات الواجب بلا ملاحظة امر آخر فالماهية في الواجب ما

ينتزع من ذاته ليس الا مفهوم الوجود المنتزع اذ لو انتزع منه تعالى سوى هذا المفهوم مفهوم آخر هو الماهية لزم ان ينتزع من وجود

بسيط بنفسه من دون اعتبار حيثية اخرى مفهومان مختلفان وهو باطل فماهية الواجب عين وجوده في الذهن اعني هو الوجود الاعتباري المنتزع

كما ان وجوده الحقيقي امر هو منشأ لانتزاع الوجود الاعتباري عين حقيقته في الخارج وهذا هو ما صرح به المحققون من ان كلام الوجود

الحقيقي الواجب عين حقيقته في الخارج فكذا الوجود المنتزع عنه عين ماهيته في الذهن فالماهية الحقيقية حقيقته عندهم سبحانه وقد صرح الحكماء

بان الواجب ليس له ماهية لان المراد من الكنه هو الماهية من دون الوجود ولو كان المراد من الكنه هو الوجود الخارجي وكان مراده من نفي الكنه

عنه ان كنهه لا يمكن ان يصير معقولا لان الوجود الخارجي من حيث هو وجود خارجي لا يحصل في الذهن ورد عليه ان نفي تعقل الكنه بهذا المعنى

لا يختص بالواجب بل كل موجود خارجي من حيث انه موجود في الخارج لا يمكن ان يحصل في الذهن — فقد ظهر مما بيناه ان ذكرنا ان الماهية

الوجود وكون ذاته هو صرف الوجود انما يلزم ان يكون حقيقة الوجود متحققة في الخارج وقائما بذاته وهو الواجب تعالى وهذا الطريق للتصديق

على اثبات الواجب هو اوثق الطرق بناء على انه لو لم يكن صرف الوجود موجودا وكان جميع الموجودات زائدة على الماهيات لكانت

الماهيات في اتصافها بالوجود في حصولها محتاجة الى العلة والعلة لا يمكن ان يكون نفس الماهيات والا لزم ان يكون قبل وجود

نفسه فتعين ان يكون حرمانه الغير ان كان ماهية وجوده زائدا على ماهيته فينتقل الكلام اليه فيلزم التسلسل وهو باطل فلزم ان يكون صرف

الوجود موجودا تنتهي اليه سلسلة الوجودات الامكانية وقريب من هذا الطريق ما قيل في اثباته تعالى ان الموجود اما متعلق بغيره او لا

في الوجود او غير متعلق بشيء اصلا والمتعلق بغيره اما ان يكون تعلقه من حيث امكانه او من حيث كونه ذا ماهية او من حيث كونه موجودا بعد العدم اما الاول

اعني الامكان فهو امر اعتباري سلبي لان مفهومه سلب ضرورة الوجود والعدم عن الماهية فلا يوجب تعلقا بغيره ولا يكون متعلقا بما سواه فلا يكون

معلولا لعلة مناسبة للماهية اصلا لكونه من لوازم الماهيات الامكانية كما ان الحدوث من لوازم الوجودات الحادثة واما الثاني اعني

الماهية فهي ليست بسبب للحاجة الى العلة ولا هي مجعولة متعلقة بالجاعل لانها موجودة الا بالعرض وبتبعية الوجود واما الثالث اعني كونه

موجودا بعد العدم اي الحدوث بعد العدم ففيه انه عدم سابق ووجود وكون هذا الوجود بعد ذلك العدم السابق والعدم مما هو عدم محض

لا يصلح ان يتعلق بشيء وكون الوجود بعد العدم من اللوازم الضرورية للوجود بعد كونه معدوما فلا يكون متعلقا بالغير لان لوازم

الشيء لذاته غير مجعولة فالمتعلق بالغير هو الوجود الذي يتعلق بغيره هو اصله في وجوده لا ماهيته ولا شيء آخر والوجود المتعلق بالغير المتقوم

به يستدعي ان يكون متقوما بالغير بنحو وجود الغير او غير الوجود لا يتصور ان يكون مقوما للوجود او موجبا له فان كان ذلك المقوم الموجب

فاما مفتقر الى الغير كان فانيا بغيره او لا وان كان فانيا بغيره فلا بد من الانتهاء الى وجود غير متعلق بشيء اصلا وهو صرف

الوجود ومحضه وهو الواجب تعالى وما سواه من حيث ماهيته ووجوده هذا وامالو انه عين وجوده وتشخصه عين ذاته سبحانه فقد ظهر مما ذكرناه لان تشخصه

لو كان زائدا على ذاته فان كان هو لذاته كونه موجودا مستغنيا متشخصا مفتقرا الى هذا الزائد كان ممكنا وان كان غير موجود مستغنيا بذاته

اعتباره باطل وايضا التشخص انما الوجود كما هو مذهب المحققين والمشخصات والاعراض المشخصة انما هي علامات التشخص

ولصدق هذا لكثرة وهذه المشخصات مثل الكم المعين والكيف والوضع المعين ونحو ذلك فعلى الاول عين كون التشخص هو الوجود

فالعينية ظاهرة لان هو الوجود وليس شيئا زائدا على الوجود الذي هو عين الذات وعلى الثاني اعني كون التشخص عبارة عن العوارض

المتعينة

٤٥٨ — البحث الثاني

المتعينة نقول لا ريب في ان شيئا من تلك العوارض والمشخصات الى الماهية الكلية يحتاج الى علة ولا يمكن ان يكون تلك العلة غير الواجب

لم يلزم احتياجه الى غيره ولا يمكن ان يكون ذات الواجب ايضا لان الشيء لا يكون علة ما لم يكن موجودا ولا يكون موجودا ما لم يكن متشخصا فلو كان

الواجب علة لتشخصه لزم ان يكون متشخصا قبل ان يكون علة للتشخص فيكون التشخص متقدما على نفسه لان علة التشخص لا يلزم تقدم الشيء على نفسه وان كان

جزء علة فالكلام في الجزء الآخر كالكلام في الاول وهو باطل واما ان يكون التشخص نفس ذاته فقد ظهر من هذا ان ذات الواجب لا يمكن ان يكون غير

متشخص لانه لا يمكن ان يكون جهة موجودة للوجود ولا وجود للمتشخص فلا يحتاج الواجب في الانتزاع الى العلم ان الماهية الموجودة

للوجود تكون كلية كماهية الانسان الموجودة للوجود ويكون جزئية كماهية زيد الموجودة للوجود واما الماهية الموجودة للمتشخص فلا

يكون الا كلية فان الماهية الموجودة للتشخص الانسان والموجودة للتشخص من جهة واحدة كلية لان التشخص من حيث هو يعني التشخص

ايضا ومعروض للتشخصات واحد واما معروض الوجود فهو ليس واحدا وان كان وجود زيد بعينه وجود الانسان ايضا لان وجود زيد من

حيث انه وجود زيد معروضه نوع من هذا الانسان مع التشخص من حيث انه وجود انسان معروضه هذا الانسان من غير التشخص

في نفي التركيب الذي يتصور باعتبار الانقسام الى الذات والصفات عنه تعالى اعني اثبات عينية صفاته الكمالية

لذاته وعدم زيادتها عليه وقد مر منا فيما تقدم ما هو الحق في تحقيق عينية الصفات وقد ذكرنا ذلك على مفصلا وشروحا

فيها نكتفي بذكر بعض البراهين الدالة على نفي زيادة صفاته على ذاته تعالى والبراهين على ذلك كثيرة فمنها ان وجوب الوجود

يدل على نفي الصفات الزائدة كما انه يدل على نفي التركيب مطلقا لان الصفات الزائدة ان كانت واجبة لذاتها لزم تعدد الواجب

وهو باطل وان كانت ممكنة لذواتها فالموجب لها ان كان ذات الواجب لزم ان يكون الواحد قابلا وفاعلا وهو باطل على ما تحقق

وان كان غيره لزم افتقار الواجب الى غيره ومنها ان صفاته لو كانت زائدة على ذاته قائمة بها فلكانت متأخرة بالذات

عن الذات سواء كانت مستندة اليه او الى غيره فذات الواجب يكون في مرتبة الذات المتقدمة على الصفات خالية عن الصفات

الكمالية وهو يوجب النقص والتركيب لزوم النقص لكان خلوه في مرتبة الذات عن الصفات الكمالية نقص لا محالة فيكون ذاته

فاقدة مشتملا على النقص واما لزوم التركيب فلانه في مرتبة ذاته المتقدمة التي لم يوجد فيها الصفات يكون له قوة الاتصاف بالصفات

بها فيكون في هذه المرتبة ظرفا لامكان تلك الصفات ويكون هذه الصفات ممكنة له فيلزم ان يكون الواجب في مرتبة

مشتملا على جهة الامكانية فيلزم ان يكون مركبا من جهتي الوجوب والامكان لان الوجوب بالذات واجب الوجود من جميع الجهات ومنها

انه لو كان له صفات زائدة على ذاته لكان محتاجا اليها في صدور الآثار والاحتياج الى الصفة الزائدة على الذات في صدور

الآثار عن الصفات الكمالية نقص ولو قطع النظر عن لزوم النقص نقول لا ريب ان الوجود المستغني في صدور الآثار عن

الصفات الكمالية المحتاج في ذلك اليها كالوجودات الواقعة الامكانية المحتاجة في صدور الآثار الى الصفة

لا ريب ان وجود الواجب كل الكمال والوجودات والكمال الوجودات مستغن عن الصفة في صدور الآثار فيجب

ان يكون وجود الواجب مستغنيا عنها ومنها ان صفاته تعالى كالعلم والقدرة والارادة لو كانت زائدة على ذاته

لكانت معلولة الواجب تعالى لصدورها من الذات اما بواسطة تلك الصفات بعينها او بواسطة امر آخر فوق تلك الصفات

لعدم الاعتبار الصفات اصلا والاول يوجب تقدم الشيء على نفسه والثاني يوجب الشرك والثالث يوجب كونه فاعلا موجبا
بالنسبة الى الخارج تلك الصفات والاطلاق بهذا المعنى [illegible] والعقل [illegible] العلم والقدرة والارادة عنه تعالى باطل باجماع
العقلاء ومنها ان صفاته تعالى لو كانت زائدة على ذاته فاما ان يكون حادثة او قديمة والاول يوجب كونه تعالى محلا للحوادث
والثاني يوجب تعدد القدماء ثم الاشاعرة القائلون بزيادة اوردوا على القائلين بالعينية انه يلزم عليكم نفي الصفات
اذ لا فرق بين عينية الصفات وعدمها فيلزم خلو الواجب عن الصفات الكمالية وهو نقص والجواب انه يلزم الخلو عن الصفات
اذا انتفى آثارها واما مع ترتب آثارها فلا يلزم نقص اصلا اذ لا ريب ان ترتب آثار الصفة على مجرد الذات من غير احتياج
الى الصفة اعلى من ترتبها على وجود الصفة الزائدة على الذات [illegible] العينية لا يقولون بعدم الصفة [illegible] بل
يثبتون مفهوم الصفة ويقولون ان مصداقه مجرد الذات الحقة البسيطة ولا يشترطون في تحقق مفهوم الصفة مصداقا
مغايرا للذات بل يقولون ان المصداق قد يكون مغايرا للذات كما في غيره او عين الذات كما في الواجب

التوحيد الذاتي

في نفي التركيب والكثرة عن الذات عنه تعالى اعلم ان نفي التركيب عنه تعالى من اجزاء خارجية او عقلية وهو المعبر عنه بتوحيده تعالى ذاتا اعلم
ان الادلة في ذلك كثيرة بعضها يدل على نفي التركيب من الاجزاء مطلقا سواء كانت اجزاء وجودية خارجية مقدارية متشابهة
او غير متشابهة او غير مقدارية كالمادة والصورة الخارجيتين او اجزاء وجودية عقلية بشرط الاثنينية كالمادة والصورة
الذهنيتين او اجزاء عقلية محمولة لا بشرط كالجنس والفصل وبعضها يدل على خصوص نفي تركبه من اجزاء خارجية او نفي
اجزاء عقلية وان كان ما دل على نفي تركبه من الاجزاء العقلية دل على نفي [illegible] تركبه من الاجزاء الخارجية ايضا ولنحن نذكر اولا
ما يدل على نفي التركيب من الاجزاء مطلقا ثم نذكر ما يدل على نفي تركبه من خصوص كل من الاجزاء الخارجية او العقلية فنقول يدل على الاول اعني
نفي تركبه من الاجزاء مطلقا وجوه منها ان كل مركب من اجزاء خارجية [illegible] او اجزاء عقلية فاجزاؤه لا محالة متقدمة عليه بالوجود فمنها
الذات بذاته انما صارت موجودة بعد ما كانت معدومة في مرتبة وجود اجزائها ان كانت الاجزاء خارجية فقط وان كانت
عقلية فان كونه موجودا في جميع الاوقات [illegible] وقت اجزائه ولا ريب ان الوجود بعد العدم حكمي فيلزم ان يكون الواجب ممكنا

بعد القصد

وهو باطل ومنها انه تعالى لو كان مركبا لكانت اجزاؤه متقدمة عليه بالطبع وكان وجوده موقوفا على وجود اجزائه لا محالة سواء كانت اجزاء
خارجية كاجزاء البيت والسرير والمركبات العنصرية واجزائها العنصرية من الهيولى والصورة او اجزائها المتشابهة او اجزاء وجودية
كالجنس والفصل [illegible] في الخارج التوقف على الاجزاء الخارجية ظاهر واما الاجزاء الذهنية وان لم يكن كل واحد منها موجودا
على حدة في الخارج بل [illegible] لان الاجزاء [illegible] او الجنس والفصل [illegible] في العقل [illegible] ولم يكن شيء منها موجودا
في الخارج بل الوجود [illegible] فيكون وجود الاجزاء ذهنيا ووجود المركب [illegible] مركب [illegible] ذهنيا [illegible] في الخارج
مع ان التوقف على الاجزاء [illegible] الاحتياج المنافي للوجوب انما هو التوقف على الاجزاء الموجودة في الخارج لا في التقسيم
الى المواد [illegible] انما يطلب الوجود الخارجي [illegible] لا شبهة في ان الاجزاء الذهنية لها وجود في نفس الامر [illegible] وجود [illegible] اجزاء
[illegible] الامر [illegible] اما الوجود الخارجي [illegible] المركب [illegible] من الاجزاء العقلية تتوقف وجوده في نفس الامر

على وجود الاجزاء في نفس الامر فيتوقف المركب على الاجزاء سواء كانت خارجية او عقلية لا يقال ان كان متوقفا عليها يكون مفتقرا اليها
والمفتقر الى الغير وان كان ذلك الغير جزءه لا يكون واجبا [illegible] لا يكون واجبا [illegible] ان يكون
مركبا [illegible] الدليل [illegible] انما هو [illegible] بطريق الاحتياج الى الغير [illegible] موجودية بعد العدم وان كان
الاحتياج الى الجزء والموجودية بعد العدم [illegible] الدليلين واحد ومنها انه لو كان الواجب مركبا من الاجزاء فاما ان يكون كل
واحد من تلك الاجزاء واجب الوجود او ممكن الوجود او يكون بعضها واجب الوجود وبعضها ممكن الوجود والاول باطل لان حقيقة
ما تألف من الاجزاء [illegible] طبيعيا [illegible] لا اعتباريا ولا مصنوعيا [illegible] ان يكون بين اجزائها علاقة لزومية
التركيب وارتباط طبيعي [illegible] حقيقة [illegible] مناسبة [illegible] نفي ذلك
في العلم الالهي [illegible] الاجزاء الخارجية [illegible] الطبائع النوعية سواء كانت الاجزاء [illegible] كالماء والنار [illegible] والهيولى
والصورة [illegible] والاجزاء العقلية [illegible] بينها علاقة لزومية وارتباط [illegible] لو تركب
الواجب تعالى من الاجزاء [illegible] ان يكون مركبا طبيعيا حقيقيا لا مصنوعيا او اعتباريا
اذ الاول [illegible] لافتقاره الى الصانع والثاني يرجع الى تعدد واجب الوجود وتحقق العلاقة اللزومية بين الواجبات
باطل [illegible] كل منها الى الاخر والاخيران [illegible] جميع الاجزاء ممكنة او بعضها ممكنا وبعضها واجبا [illegible]
للزوم احتياج الواجب [illegible] حقيقة [illegible] الممكن [illegible] تقدم الممكن على الواجب بالذات وهو محال ومنها انه
[illegible] الواجب صرف الوجود وصرف الوجود لا يمكن ان يكون مركبا من الاجزاء الخارجية والذهنية لانه لو كان له اجزاء لكانت
تلك الاجزاء [illegible] تلك الاجزاء التي هي غير صرف الوجود [illegible] لا يجوز ان يكون متقدمة بالوجود
في الخارج او في العقل [illegible] على نفسه وهو باطل ومنها ان الواجب صرف الوجود كما
[illegible] فلو تركب من الاجزاء [illegible] غير الوجود [illegible] صرف الوجود وان كان كل واحد منها [illegible] صرف الوجود
لزم التعدد والكثرة في صرف الوجود مع انا بينا [illegible] صرف الوجود لا يتعدد [illegible]
والاستقلال [illegible] صرف الوجود هو العام [illegible] والانتزاعية [illegible] مفهوم [illegible] من غير
احتياج الى شيء آخر فلو كان اجزاؤه صرف الوجود فان كل واحد منها [illegible] قائم بنفسه [illegible] الآثار الخارجية [illegible] مفهوم الوجود
بنفسه [illegible] تركيبها [illegible] فلان كونه جزءا [illegible] لا يجتمعان [illegible] المركب [illegible]
[illegible] مترتب عليه [illegible] لم يكن كل منها [illegible] لم يكن صرف الوجود وقد فرضناه صرف الوجود هذا خلف واستدل الشيخ في الهيات
على ابطال تركب الواجب [illegible] من الاجزاء مطلقا [illegible] الواجب لذاته
لكن التالي باطل فكذا المقدم اما بطلان التالي فظ واما الملازمة فلان كل ما هو ذاته وصفته كانت ذات جزء ومفهومه ليس
هو ذات الجزء الآخر ومفهومه ولا ذات المجتمع ومفهومه [illegible] لكل واحد من اجزائه مثلا وجود [illegible]
المجتمع ولا بعضها [illegible] الاخر وجود [illegible] لا يجتمع [illegible] بهذا المجتمع [illegible] لا يكون واجب الوجود لذاته [illegible]

بعينه وان كان لا يصح لتلك الاجزاء مفارقة الجزئية الوجود والجملة مفارقة الاجزاء وكان وجود كل واحد متعلقا بالاخر وليس من الاقوام بالذات
فليس شي منها واجبا لان الاجزاء بالذات قديم من الكل وليس ممكنا لانه يقول ان الكلام فيما بالذات من الاجزاء واما ان يكون مناط او ما
ان يكون مفارقا لها او رابطها بما فرض انه واجب الذات لا يكون شي من اجزائه الا الوجود واما انه لم يبطل لان العدد يمكن ان الجزء الضعيف
الكل فكونها مفارقة واحدنا بها واما ما يدل على فصوص ان الواجب ليس له اجزاء مقدارية الوجود لان يثبت انه الجزء المقداري
وكل الجزئية الخصيته الوجودية لا قرب الحكماء مذهب من الطبيعي يقول لو كان الواجب مقدارا لجزء الحكمي فيلزم ان خالف الخط
المقدار لجزئية الحقيقة وهو خلاف ما قرروه واما الواجب فيكون الواجب لذات وهو وجود الصفات بالقوة لا ان الاجزاء المقدارية
موجودة بالفعل الاجزاء الحقيقية بالقوة وهو من كون الواجب بالقوة من بين البطلان وهو من هذا الاستدلال ما استدل به بعض الاجلة
حيث قال ان الواجب انه لما كان من الوجه المذكور كان له اجزاء مقدارية تحليلية فجزء المقدار الحقيقي اما وحده كما هو الجزء
وعلى الاول يلزم كون ذلك الجزء واجبا لذاته بنا على ما سبق من ان الوجه المذكور يكون واجبا لذاته وعلى الثاني يكون كون ذلك
الجزء ممكنا لذاته لا يكون الوجود لذاته لا يكون واجبا فيلزم ان خالف الجزء المقدار لجزئية الحقيقة مع انه قد تقرر عندهم ان
الجزء الحقيقي لا يخالف الحقيقة فانه يحسبها في الحقيقة [illegible] والجزء مثلا لا يصح ان يكون منها وصحا بالانفصال حقيقة
فان الموضع [illegible] الحقيقة جسم منفق بالطبع والحكماء ردوا مذهب [illegible] الاجزاء الوضعية لتلك الاجسام
[illegible] الحقيقة [illegible] الاجزاء [illegible] يكون الكل [illegible] بنا وعلى ما قرروه [illegible] الاجزاء
المقدارية [illegible] الحقيقة [illegible] ان يكون [illegible] المتباينة لما اتصال واحد [illegible] ما ذكره [illegible] الحركة
[illegible] كيفية بسيطة [illegible] الكيفيات [illegible] الحقيقة والجملة [illegible]
ان يكون الاجسام المختلفة الحقيقية لما اتصال واحد [illegible] كل [illegible] واحد [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] اجزاء [illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] الامور المتباينة المتفاصلة [illegible] النظرة
[illegible] الاجزاء المقدارية [illegible] اجزاء موجودة [illegible]
الا انه لا ريب [illegible] اجزاء [illegible] الاجزاء [illegible] اجزاء [illegible] يكون
الاجزاء المقدارية [illegible] الواجب [illegible] الواجب [illegible] الوجه [illegible]
ما استدل به [illegible] الاجزاء والقوام [illegible] الوجه [illegible] اجزاء والقوام
مقداريا كان او معنويا [illegible] الوجه [illegible] الوجه [illegible] الذات
[illegible] الجملة [illegible] الوجه [illegible] يكون متقدما بالوجه على
[illegible] الجزء [illegible] يكون ذلك الجزء متقدما عليه بالوجه [illegible] الوجه
[illegible] الواجب [illegible] ذلك الجزء ممكنا فيلزم ان يكون الممكن متقدما على الواجب بالذات بالوجه وهو باطل وايضا

اذا فرض ان الشي يكون واجب الوجود فلا معنى لكون اجزاء [illegible] الوجود ليس [illegible] الوجود الواجب الذات
[illegible] الذات [illegible] الوجوب [illegible] الواجب الذات [illegible] الوجود الممكن بالذات [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الذات [illegible] الممكن بالذات [illegible] ما ذكره [illegible] الاجزاء المقدارية [illegible]
اجزاء [illegible] الواجب [illegible] ما ذكره [illegible] المحقق [illegible] الاستدلال [illegible]
قال وهذا الكلام [illegible] الاجزاء التحليلية [illegible] الشي [illegible] الشي البسيط [illegible] الاجزاء [illegible]
الاجزاء اجزاء [illegible] الوجود الخارجي [illegible] الاجزاء التحليلية [illegible]
[illegible] الكل [illegible] الاجزاء الوضعية لتلك الاجسام [illegible] الكل [illegible] اجزاء [illegible]
[illegible] الانفصال [illegible] الاجزاء الموجودة بالفعل [illegible] يكون [illegible] يكون جزء [illegible]
فيكون الواجب [illegible] الخارجي [illegible] ذلك الجزء [illegible] وجود [illegible] واجبا لذاته فيكون موجودا
بالفعل [illegible] التحليلي [illegible] الواجب [illegible] الوجود [illegible] ممكنا لذاته [illegible] الكل الحقيقة ويكون
[illegible] التحليلي [illegible] الواجب [illegible] المحقق [illegible] ذات الجزء
التحليلي متقدم على [illegible] الكل [illegible] الجزء [illegible] الوجود [illegible] متقدم ذات الجزء عليه وذلك [illegible]
[illegible] الجزء [illegible] متقدم [illegible] هذا الجواب [illegible] صحيح [illegible]
[illegible] الذات [illegible] على الكل [illegible] الضعف [illegible] ذات الجزء التحليلي [illegible]
[illegible] اريد بالذات هذا المعنى [illegible] المتفرقات الوجود الخارجي [illegible]
[illegible] الجزء [illegible] المتصف نفسه [illegible] متقدم على نفسه [illegible] المتصف [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] الذات [illegible] ذوات متعددة [illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] ذوات متعددة [illegible] الذوات [illegible] الضعف [illegible] ذات الجزء المقداري [illegible]
[illegible] الامر [illegible] الواجب [illegible] الاجزاء
مقدارية [illegible] الجسم [illegible] الاجزاء المقدارية [illegible] الجسمية
[illegible] التوحيد [illegible] القدم الافلاك
[illegible] موجودة [illegible] الموجودات و واجبة بانفسها [illegible]
[illegible] على عدم كون الواجب [illegible] الواجبية [illegible]
[illegible] الجسم مركب من الاجزاء المقدارية [illegible] الاجزاء [illegible] بالوجود [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] الجزء [illegible] يكون [illegible]
جسم او صورة [illegible] على الجسم [illegible] كل [illegible] او صورة [illegible] العقول والنفوس

٢٦٣

ما لا يكون عرضا وقائما بالجسم من حيث ذاته ولا محتاجا اليه من كل وجه فيجوز ان يكون ذات الصورة امرا متقوما بالجسم مفتقرا اليه
متوقف في افعاله ولوازمه وتعيناته على ذلك الجسم فيجوز ان يتوقف الصورة في افعالها على الجسم لمن كونها واجبة والاحتياج
اليه وكان منافيا لوجوب الوجود فلانه لا ريب في ان الصورة تتصف بها وتتوقف تشخصها على الهيولى فلا يمكن ان يكون موجودة بنفسه
متعينة في الخارج ووجودها في الاعيان محتاجة الى الجزء وقد صرحوا بان الصورة محتاجة في وجودها الى المادة والاحتياج ينافي
وجوب الوجود اذ المادة امر محض القوة ولا يمكن ان يكون الصورة واجبا الوجود وكذا لا يمكن ان يكون الهيولى واجبة الوجود اذ
المادة امر محض القوة ولا يمكن ان يكون شيء الواجب بالقوة اذ الواجب من جميع الوجوه بالفعل فلو كانت ممكنة الحصول له والامر
بلغ حد كونها بالقوة فيكون الواجب مركبا من جهة استعداد والنسبة الى هذا الامر الذي هو بالقوة مع انه موجود بالفعل فيكون مشتملا على
القوة والفعل معا وكل مشتمل على القوة والفعل يكون مركبا وهو باطل كما تقدم والله اعلم [illegible] فانه لم يكن حصول صورة فيها على
نحو خارج عن الذات بل كان متوقفا على مجرد الذات لم [illegible] ان يكون ذلك الشيء بالقوة لان الذات موجودة بالفعل وهو مستقل
له وان [illegible] لا يستلزم [illegible] فان كان متوقفا على امر اخر سوى الذات لزم احتياجه الى الغير وهو باطل ومنها ان اثبت لكل جسم شخصي
انما هو باعتبار الوضع ولا يتصور [illegible] بالنسبة الى العالم [illegible] فلو كان الواجب جسما لافتقر على ...
شيء اصلا فيلزم ان لا يكون جزء موجود والاصل لعدم [illegible] بالقياس الى جزء عالم [illegible] المجردات والماديات ومنها ان
كل جسم مركب من المادة والصورة وكل مركب منهما مفتقر الى فاعل [illegible] الجزء المادي [illegible] الى المحتاج الى الصورة
والجزء الصوري لو كان فاعلا للمادة [illegible] وجود [illegible] الى المادة في وجوده
كما يفتقر الى المادة [illegible] والايجاد [illegible] الايجاد [illegible] بالوجود [illegible] الى المفتقر اليه [illegible] الايجاد ايضا فلا يمكن
ان يكون الصورة فاعلة للمادة فلو كان الواجب جسما لزم افتقاره الى فاعل اخر في وجوده [illegible] جميعا واللازم باطل فكذا الملزوم
[illegible] ان الواجب ليس له اجزاء عقلية [illegible] الجنس والفصل [illegible] هو كما هو مقرر [illegible]
[illegible] الفصل [illegible] المحض [illegible] الملاحظات العقلية فلو كان الواجب جنس وفصل
لا يكون معلوما [illegible] الوجوب [illegible] يكون الواجب ذا ماهية [illegible] ليس ماهية سوى الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] ان يوجد الى فصل [illegible] فصل عن فصل [illegible] جنس [illegible] واذا [illegible] الاجزاء العقلية
[illegible] الاجزاء العينية كالمادة والصورة الخارجيتين [illegible] بسيط في التصور بسيط في الخارج [illegible]
[illegible] الاجزاء العقلية [illegible] الاجزاء الخارجية عند [illegible] ومنها انه لو كان للواجب اجزاء عقلية [illegible]
ان يكون جميعا او بعض منها محض حقيقة الوجود او لا يكون شيء منها كذلك [illegible] التقادير [illegible] والعرض ومنها
ان الواجب لو كان له اجزاء عقلية من الجنس والفصل لكان حقيقة نوعية [illegible] حقيقة نوعية [illegible] في وجوده الى جزء
شخص [illegible] سواء كان [illegible] الماهية النوعية [illegible] كلية لا يمكن ان يكون
الشخص [illegible] ان الشخص انما هو [illegible] الشيء موجودة بالفعل [illegible]
[illegible] الذات وتقرره [illegible] النوع لا يحتاج الى [illegible] متصفا بالمعنى الجنسي [illegible] بالفعل [illegible]

الشخص

٢٦٤

الشخص لا يحتاج الى الشخص في كونه متصفا بالمعنى الذي هو النوع بل يحتاج اليه في كونه متصفا بالوجود ثم انه لما ثبت [illegible]
الوجود ماهية [illegible] فكل ما كان معلوما [illegible] الوجود [illegible] حقيقة فلو كان [illegible] لكان [illegible]
[illegible] النوعي [illegible] الوجود [illegible] يكون [illegible] حقيقة [illegible] عبارة
[illegible] الوجود والشخص [illegible] هو الوجود [illegible]
يكون [illegible] الجنس والفصل [illegible]
في سائر الموجودات [illegible] او عرض [illegible] لا جنس [illegible] الفصل [illegible]
ليس [illegible] الاجزاء العقلية من الجنس والفصل [illegible] العقلية اجزاء تحليلية [illegible] في الوجود وعدم الاستقلال
في الوجود ينافي وجوب الوجود [illegible] لا يمكن ان يكون الواجب جنسا لان الجنس جزء الذات [illegible] جزء اخر يكون
فصلا [illegible] التركيب وهو باطل في نفي الشريك عنه سبحانه وهو توحيده [illegible] وجوب وجوده [illegible]
هذا المطلب [illegible] الكثرة [illegible] البراهين [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الوجوب [illegible] الشيء [illegible]
الوجود الذي [illegible] الوجوب [illegible] الشيء [illegible] الواجب
[illegible] يكون [illegible] موجودا [illegible] الوجود [illegible] الماهية [illegible]
[illegible] العقلية [illegible] الوجود [illegible] الشيء [illegible] العدم [illegible] فلو كان الواجب
متعددا [illegible] الوجوب [illegible] التعدد والامتياز [illegible] الجهة المشتركة [illegible]
[illegible] الواجب موجود [illegible] الوجود [illegible] المقدم [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الكثرة [illegible] الوجود موجود باعتبار ذاته والكثرة
[illegible] الوجود [illegible] الكثرة [illegible]
واجب الوجود [illegible] الكثرة [illegible] الكثرة [illegible] الوحدة [illegible]
الوحدة [illegible] واجب الوجود [illegible] الواجب [illegible] انه موجود [illegible] الكثرة [illegible]
نفي الكثرة يكون [illegible] الوجود [illegible] الوجود والاطلاق [illegible]
[illegible] نفي الكثرة [illegible] الواجب [illegible] نفي الكثرة [illegible]
سلب جميع وجوه الكثرة [illegible] الوحدة [illegible] الوحدة [illegible] من لوازم سلب الكثرة
واما [illegible] موجود [illegible] الوجود [illegible] الماهية [illegible]
[illegible] الكثرة [illegible] الدليل [illegible] لو كان
معناه [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible] التحقيق [illegible]

فلا يلزم التكثير [illegible] انه لو كان [illegible] كما ان كون الطبيعة [illegible] الذات موجودا [illegible]

معنى العينية ان كون الواجب بحيث انه موجود انتهى وفيه انا بينا بالبراهين القاطعة ان الواجب صرف الوجود وعينه فلا محض
ممتنع ومنها انه لا يلزم تعدد الواجب لذات او حقيقة محض الوجود من حيث هو هو ولكل شيء حقيقة محض الوجود لكونه مستحيل
حقيقة او لا يلزم ان يكون لشخص حقيقة الوجود من اثر الوجود والا لزم الاحتياج المنافي للوجوب ومنها ان الواجب كما علم صرف الوجود ومحض
الوجود لا يتصور في خصوصية المعنى الواحد التعدد لتساوي مخصوص الشيء بالنسبة لمراتب الاعداد التي فوق الواحد وهو جامع المراتب
بوجه الترجيح بلا مرجح والفرق بين هذا الدليل والذي قبله انه انما ذكر الدليل لتساوي مراتب الاعداد الى الواحد الصرف فوجب
ذلك بيانا لما عدم التعدد في خصوصية المعنى الواحد وفي الدليل السابق لم يوجد ذلك بل اثبت عدم التعدد في صرف الوجود
نظرا بين امر كما ذكرناه والى هذا الدليل اشار بعض المتأخرين حيث قال حقيقة وجوب الوجود الذي هو محض الوجود طبيعة لا يكون بعراقة
وخصوصية موجودا او يتصور في خصوصية المعنى الواحد التعدد لتساوي مراتب الاعداد فوق الواحد فواجب الوجود لوجود واحد
لا شريك له في خصوصية الوجود ووحدته عبارة عن وجوده لا شريك له ونفى الاثنينية في وجوده ووحدته عبارة الى اشارة لا لذاتي ما ذكرنا
بناء على ما في هذا الدليل ان يكون حقيقة وجوب الوجود متعينة بنفسها وهذا عين ما في التحقيق لان المذهب الحق انه وصف الواجب
ووجه وسائر صفات الكمالية عين ذاته وليس ذات الواجب شيئا مغايرا لمقتضيا لوحدته ووجوده وسائر صفات الكمالية ومما ذكر المصنف
انه لا دافع لاقتضاء الوجود انه موجود لا شريك له لا انه بمعنى الوجود او جزئها وانما عرض على هذا الدليل اجمال وجه صرف الوجود فتحقق الوحدة
ان يكون وجه خصوصية المعنى في جميع مراتب الاعداد التي فوق الواحد من كون الواجب من تشابه الافراد وعدم التمايز بينها لانه يلزم التعطيل
او تعطل ان انشاء العدم وفي تشخيص افراد والجواب عنه اما اولا فانه وجه خصوصية المعنى الواحد جميع المراتب بوجب الترجيح
بلا مرجح اذ لا فرق في جميع المراتب مع الكمال وجهة بين المراتب التي فوق الواحد فلم يكن وترجيح ترجيح بلا مرجح واما ثانيا فانه
يلزم عدم التمايز في الامور المعينة وان لم يقع التركيب بينها واما الاخر جعلنا هذا البرهان برهانا مستقلا فانهم جعلوا ما ذكراه [illegible]
يتصور التعدد في خصوصية المعنى الواحد برهانا اخر وجعلوا ما ذكره لبيان اخر لتساوي نسبة المراتب التي فوق الواحد برهانا اخر مباينا للاول
او فرضنا ان الوجوب الوجود طبيعي يكون صرف الوجود من كون واجب الوجود عين وجوب الوجود فقط او وجوب الوجود مع امر اخر فاذا كان
الواجب صرف وجوب الوجود فلم يتصور التعدد لان كل معنى في الماهية باعتبار صرافته ومرتبة خصوصيته لا يتصور فيه تكثر اصلا وخصوصية لفظ
الحكم بوجوب الوجود فان الانسان ايضا باعتبار صرافته وخصوصيته لا يتصور فيه تكثر فاذا كان الامر كذلك فلا يتصور تعدد الواجب وعدد العدد ثم
البرهان ولا يخفى انه من اخر هذا البرهان قريب مما سبق وبيان الثاني ان المعاليق المادية يكون لها امكان استعداد واو مجردة
فالمعاليل المجردة لا بد ان يكون كل نوع منها منحصرا في الفرد لان مراتب الاعداد فوق الواحد متساوية بالنسبة فيلزم بعضها لعدم المرجح له
دون بعض آخر فيلزم الترجيح بلا مرجح لان المعاليق المادية لما امكان استعدادات مختلفة لها امكان استعدادي فمن ثم يثبت لها بعض
تلك المراتب دون بعض آخر منها وسبب الامكان الاستعدادي فلا يلزم ترجيح بلا مرجح ووجوب الوجود الذات من المعاني التي ليس لها امكان
استعدادي فيلزم ثبوت بعض مراتب الاعداد فوق الواحد دون بعض فيلزم الترجيح بلا مرجح وقد ذكر ذلك الشيخ في مواضع من الشفاء فان اثبات
ان الطبائع التي لها امكان استعدادي لا يكون منحصرة في الفرد والى هذا البرهان اشار بعض المتأخرين حيث قال فانه من براهين التوحيد ان الحقيقة

الذي هو عين ذات واجب الوجود اما ان يمتنع تعدده اولا فعلى الاول يلزم المطلوب وعلى الثاني يلزم الترجيح بلا مرجح لان نسبة جميع الاعداد اليه
واحدة فحصول اثنين منها ودون الثلاثة فرجحان الاثنين او عدد آخر على باقي الاعداد ترجيح بلا مرجح وهو محال فثبت الاول الذي هو
مستلزم للمطلوب وهو ان وجوب الوجود الذي هو كونه الوجود المحض ومحض حقيقة الوجود وهو الواجب سبحانه اما ان يقتضي الوحدة
او يقتضي التعدد او لا يقتضي شيئا منهما فعلى الاول يلزم المطلوب او حقيقة وجوب الوجود اذا اقتضت الوحدة لم يكن له شريك وكان
واحدا محضا وعلى الثاني يلزم تحقق الكثير بلا واحد لان صرف الوجود ليس مقتضيا للوحدة بل مقتضيا للكثرة فلا بد
ان يكون كثيرا لانه مقتضى الكثرة والا يكون فرد من تلك الحقيقة المقتضية للكثرة يكون شيئا لتلك الطبيعة والموجود
انما هو الكثرة فيكون حكم الفرد والطبيعة واحدا فكيف يتصور وجود الواحد في العلم الثاني المعنى الواحد لا بد من الكثرة
حيث انه لا بد من وجود الواحد منه لان كل واحد منه يكون على طبائع ذلك المعنى واذا لم يوجد الواحد لم يوجد الكثرة اذ من البين ان
الكثرة مركبة من الاحاد فاذا فرضنا ان المعنى الواحد يتكثر بذاته فيما يطلبنا الكثرة اثنين والمراد الكثرة الكثيرة لا بد ان يكون
من لوازم حقيقة واحدة لان كون المعنى الواحد يقتضي التكثر بذاته لا بد خلفه امر آخر والعموم من امر آخر ايضا وعلى الثالث
يلزم الاحتياج الى المحكم الذي لا يقتضيه واحد منها الا الوحدة والتعدد والامر فيكون تعلقه لا بد ان يقتضي الوجوب حكم مقتضيه المحض
حقيقة الوجود على الوجود المحض الذي هو حقيقة حرف في الممكنات فيلزم الاحتياج الى المحكم وهو باطل وانه لا ضعف في ذلك
الاحتياج الى احتياج الحق الى الوحدة او التعدد الى المحكم يعود الى اقتضاء حقيقة محض الوجود اليه اقتضاء وحدوث الوجود الى ان
اقتضاء المحكم تنشئ نجد الى اقتضاء حقيقة الواجب بمعنى الحكم انما هي حقيقة الوجوب بمعنى التعدد او الوحدة الوجود بها حقيقة
الكمالات او هو جميع الامر اذ اقتضاء حقيقة الوجود الوحدة او التعدد والاول يستلزم المطلوب والثاني يوجب تحقق الكثير بلا
واحد وهو باطل كما مر وقد ظهر مما ذكر ان كون غير الوجود المحض المحكم مقتضيا لاحدهما اي التعدد والوحدة على وجه يعين
احدهما اي المحكم لا اقتضاء له اصلا وانهما انه يعين اقتضاء المحكم انما اقتضاء حقيقة الوجود واذ بطل هذا الشق الآخر
الشق الثالث فتعين الشق الاول وهو انه اقتضاء حقيقة الوجود الوحدة او التعدد والاول يستلزم المطلوب والثاني باطل
للزوم تحقق الكثير بلا واحد ثم انه اعترض على هذا الدليل اما اولا فبانه ان اراد بحقيقة الوجود الذي يقتضي الوحدة او التعدد
الوجود الخاص الذي ثبت كونه عين الواجب فلا نسلم انه يقتضي الوحدة ولا يثبت به الوحدة التي هي المطلوب لجواز ان يكون الوجود
الخاص لكل من المتعدد مغايرا بالذات للوجود الخاص للآخر ويكون عين كل واحد منها ومقتضيا للوحدة وهو واحد
كل منها واحد ومع ذلك انه ان اراد به الوجود المطلق لا الخاص وان اراد بحقيقة الوجود الوجود المطلق فعلى الشق
الثالث نختار عدم اقتضائه لاحدهما وما ذكر من انه يلزم الاحتياج الى المحكم نقول ان الوجود المطلق زائد على الذات
الواجب فجاز ان يكون معنى تعدد هذا الوجود الزائد ووحدته هو ذات الواجب لتغايرها بالذات لذات الواجب
الآخر لو فرض وكذا ما بيانه ان البسيط الاثنين اي ان حقيقة الوجود يقتضي التعدد وما ذكر انه يلزم تحقق الكثير
بلا واحد ممنوع لجواز ان يكون مقتضيا للتعدد بمعنى انه يكون اثنين او ثلاثا مثلا او مقتضيا لان يكون له افراد في
ذلك الافراد او اثنين مثلا فيكون مقتضيا لان يكون لكل فرد من افراده موجودا مع فرد آخر منه اي مع اثنين الى آخره

ولا حاجة في دفعها الى ما ذكر والجواب عن الاعتراض الاول ان المراد بحصة الوجود الذي يرد عليه انه بعض الوجود او التعدد هو صرف الوجود الحق الموجود
في الخارج المتحقق في الاعيان وهو الوجود الواجبي الخاص الذي هو عين ذاته دون المطلق الاعتباري الزائد على الذات ومما ذكرنا تبين ان يكون
الوجود الخاص الواجبي متعددا او يكون كل فرد او حصة الخاص مغايرا للذات الوجود الخاص لا فرد له لكون كل وجود خاص وجوبا وعينا للذات
وحقيقيا لو صار نفسه هذا ان الوجود الخاص الواجبي انما هو صرف الوجود الخالص لا عدم ما فيه وقت الوجود وحصة لا تعدد فيه حتى يكون
فرد منه مغايرا للذات للفرد الآخر منه لكونه حصة واحدا وصرفا لجميع انواع واما ان بعض الوجود يستلزم المطلق او التعدد ونظائره العقد
المذكور والجواب عن الاعتراض الثاني انه اذا بعض الوجود المحض التعدد وعدم تحقق فرد واحد منه فدام تحقق الواحد تحقق الكثير
ومن انما عرفت في هذا الاعتراض من الاحتمال والاشتباه وهنا انه حقيقة وجوب الوجود اعني بعض الوجود انما يكون متصفا
يكون عين الذات الوجود المتعين او شرط وجوب الوجود انما يكون متحققا في الوجود المتعين وفي التعدد لا تحقق ... المتعين
وكيف لا يكون متصفا لان يكون عين موجود منحصر ولا مشروط التحقق فيه لان الوجود الواحد والحصة الصرفة البسيطة لا تتأتى
الصفات ... ان يكون متصفا بشيئية التعين او مشروط التحقق فيه وان كان لغيره مدخل في تحققه فيه وذلك الغير يمكن لا محالة
وليس بحكم [illegible] اعتبار ... هذا القسم ... الى اقتضا حقيقة وجوب الوجود فحصة بعض الوجود ... الشرك
انه حقيقة الوجود المحض لا يمكن انه لا يقتضي عدم كثرة الافراد والا لكان لغيره مدخل في ذلك الاقتضاء ... ما حصلت
فعلى ... الواجب لغيره اصلا فعدم الكثرة ما حصلت فرده الا به فاذا لم يقتض الوجود المحض لكان الغير مدخل في اقتضا
عدم الكثرة المذكور و ... الوجود ... في التحقق الى الوجود ... اقتضا وذلك الغير المحقق الى اقتضا الوجود ... الكلام
المحض يقتضي عدم كثرة الافراد ... باعتبار ذاته ... لا تركيب له وهو المطلوب والفرق بين هذا المطلب والدليل السابق عليه
باعتبار تفاوت طريق ... الى الاقتضاء المذكور فانه في السابق باعتبار الامكان وفي هذا باعتبار الوجوب
فان قيل ... في هذا الدليل عدم كثرة الافراد ... ثم بين ... ان يكون حصة الوجود لا فرد له لزم الفساد
المذكور ... عدم كثرة الافراد ... وطلب علة قلنا هذا البرهان ... بطلان ... الاول له
السابقة ... ان يكون حصة الوجود المحض مقتضية للكثرة ... عدم كونها مقتضية ... لا للكثرة ولا للوحدة ...
وهو ان حصة الوجود المحض ... مقتضية لعدم كثرة الافراد ... عدم كثرة الافراد ... الاقتضاء ...
عن الاقتضاء ... على ... الاقتضاء ... لكان اقتضاؤه ... الى الاقتضاء حصة الوجود المحض
مقتضي الاول وهو ان يكون المقتضي لعدم كثرة الافراد هو حصة الوجود المحض هذا وقال بعض المشاهير في هذا البرهان اثبات
وحدة الواجب موقوف على ... حصة الوجود اي الوجود المحض الذي باعتباره تحقق الموجودات هو الذي ... وجود الوجود
وبملك ... الظهور الشمس ... ان الوجود المحض الذي باعتباره يكون الموجودات متحققة ... العقول
والنفوس ... السموات والارض ... في غاية الظهور ... ظهور ... كل ذرة ... حقيقة
كل ... صحيح ... وقال بعض اعاظم العرفاء ان البراهين الدالة على وحدة الواجب ... كثرة ... الكل ... الوجود
على حقيقة وجود واحد الوجود بالذات وهو الوجود البحت العام ... الذات ... الوجود او الوجوب ... حكم ... وجه

كوجه انما يستفاد من الغير فلا يكون واجبا وهذا المقدمة هي السابق الى البرهان وصح منه كت الذي كان ... تسليم
ان بعض براهين اثبات التوحيد لا يتوقف على تسليم كون صرف الوجود واحدا ثم لا يقوم البراهين المذكورة انه على
اثبات وحدة الوجود فقط يرد على تلك البراهين شبهة ابن كمونة اصلا لان حاصل هذه الشبهة ان يجوز وجوب الوجود وحده كون
الوجود عين الذات وهو ان يكون الذات بحيث الذات بدون اعتبار شيء من ... ، لاستتباع الوجود منها والحكم بها
موجودة بخلاف الممكن فانه ما لم يعتبر معه علته لم يصح ذلك وليس معنى وجوب الوجود وعينية الوجود ان يكون الوجود متحققا في الخارج
ويكون عين الذات والا لا يكون مفهوم الوجود الذي للعقل الا في الذهن عن الحقيقة الخارجية ولم لا يجوز ان يكون
مفهوم الوجود ... ان يكون ... لا ... المعاني ... لا ... ان يكون حقيقتان مختلفتان
تمام الماهية ويكون لكل واحد منها ... ولاستتباع الوجود منها ويكون وجوب الوجود عرضيا لازما مشتركا بينهما او
... ذات كل واحد منها ... مفهوم ... الوجود ولا تحقق عندنا به الاشتراك اذ ... التركيب ... انه لا
حينئذ ... ان يكون ... الوجود ... هذه الشبهة على كون وجوب الوجود ... عينيا
وعدم كون الذات صرف الوجود ومنع البراهين المذكورة على ان وجوب الوجود هو تأكد الوجود وكون الواجب صرف الوجود
... خالص الوجود ... عدم ... هذه الشبهة ... ان البراهين المذكورة
اصلا ... وقال بعض اعاظم العرفاء ... كون ... الوجود العام ... ما هو ... ان ...
الا كثرة ... لا يكون ... البسيط ... ما ... البسيط ... منها ... ان يكون
... الوجود ... منها ... لكان ... هذا المفهوم ... او ...
... الذات ... الوجود ... الوجود ... لا ... مفهوم
الوجود المعلوم ... الوجود ... حقيقته ... الوجود الحق والوجود المطلق
... عموم ... الخصوص ... الوجود ... يكون ... هذا الوجود ...
... ان يكون ... ذات ... التوجيهات ... الوجود الذي
... الوجود ... وحدة ...
الكتاب ... الى ... البراهين ...
وهنا الدليل المشهور من ... الواجب ... الوجود ... الوجود ...
بينهما ... الاثنينية ... الاثنين ... الاثنين ...
الاشتراك ... التركيب ... الدليل الشبهة الكمونية المشهور ...
التوحيد ... البراهين ... هذه الشبهة ... المطلب المشهور ... وجوب
الوجود ... الوجوب ... وجوب الوجود
... ان يكون ... وجوب الوجود ... وجوب الوجود

فان كان وجوب الوجود الذي هو العلة عين وجوب الوجود الذي هو المعلول لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره ينقل الكلام اليه فيلزم التسلسل
الوجود العام المشترك على الوجه الذي نقلتم عن بعض اهل المقاصد المذكور فيها الوجود الاخر الذي هو موقوف عليه العلية اي العلة
انما هو الوجود الخاص وهو الوجوب الذي هو كونه علة لامتناع هذا المفهوم فيمتنع الوجوب عليه انما هو الوجود الخاص ووجوب الوجود
او تحقق حقيقة واجب الوجود مع قطع النظر عن الموجودات من السلسلة المذكورة او وجوب الوجود العام الذي هو نفس ذاته انما الاحتياج
فيلزم التركيب ان كان جزءا منها فاسد فلا نقول بهذا الوجه اذ وجوبه ممكن والا لبطل الوجه فيحتاج الى الواجب
الممتنع لا يمكن ان يكون موجودا واجبا بذاته لانه يكون بهذا الوجه ممكنا لانه علة له لكان امرا خارجا عنه فلا يكون الكلام
هو الوجوب ووجوده ان كان كلاهما علة وان كان الوجوب مستندا الى امر ذاتي مشترك لزم التركيب وان لم يكن مستندا اليه بل كان
مستندا الى ذاتيهما المختلفتين لزم اشتراك حقيقتين مختلفتين في لازم واحد فيكون حالا مشتركا وانه هو باطل لان
المختلفين من حيث انهما مختلفان لا يقتضيان امرا واحدا مشتركا اذ لا يكون بينهما مناسبة مخصوصة فيلزم من ذلك تعلق المختلفين
بلازم واحد مخصوص ويلزم ارتفاع المناسبة بين العلة والمعلول ويمتنع اشتراك امرين واحدين في حقائق مختلفة الا بمعنى مشترك ذاتي بينهما
وهذا ما يقال ان به الاشتراك العرضي تابع ومستند الى ما به الاشتراك الذاتي وانا اثبت بما اوضحنا ذلك فنقول ان عرفت ان
حقيقة الوجود عين الواجب وانتفاء الوجود العام كما هو عين ذات الواجب الخاص فكذلك هذا المفهوم منتزع من حقيقته
مختلفة يلزم ان يكون لحقيقتين مختلفتين جهة واحدة عن مختلفة وهو ممتنع والحصة كما عرفت ليست الا الهيئة باعتبار
وحقائق خارجية عن الحصة ليست في الحصة الا نسبة المنتزعة فلو كان مفهوم وجوب الوجود منتزعا عن مختلف منتزعا عن حقيقتين
مختلفتين لزم ان يكون منتزعا عن مختلف من جهة مختلفتين ونظائره من اعلى البيان بطل ما ادعاه في الجواب
الشبهة المذكورة ان الفاعل في المذكور من عدم الكمال بوجود مهواته اذا كان ما به الاشتراك الوجوب عين ما به الاشتراك الذاتي لزم
ان لا يكون مفهوم الوجوب عين الوجود العام المنتزع مشتركا معنويا بين الواجب والممكنات لانه اذا كان مشتركا معنويا بينهما لزم ان
يكون مستندا الى ما به الاشتراك الذاتي وعلى المقدمة المذكورة فيلزم التركيب في الواجب سبحانه وان لا يلزم ذلك بطلت المقدمة
بان الاشتراك العرضي مستند الى الذاتي فالخصم ان يمنع احد الامرين كما ذكر المقدمة المذكورة وقالوا ان امتناع الامرين
من امور متخالفة بانفسها واجابوا عن الشبهة الكونية بما ذكرنا من ان الوجود لا يلزم حقيقة الوجود سبحانه
ليس الا انه الوجود لكونه الشيء موجودا لحقيقة الذاتي هو العام بعين الذات واذا كان عين الذات فلا يلزم ان يكون
عرضيا للماهيات ووجوب الوجود ليس عرضيا وهو الوجود الخاص وصرف الوجود ومحض الحقيقة فلا يلزم ان يكون متعددا الا لتعدد الاعتبارات
الوجودية واما الامر العام فانه يلزم كونه عرضيا للوجود فلا يلزم التحقق للاختلاف بالمعنى المذكور الا ان الكلام في اللوازم
المستندة الى ما به الاشتراك الذاتي لزوم ارتفاع المناسبة بين العلة والمعلول وصدور الوجود العام من الواحد عن المختلفة
عن الحق والصواب وربما يقال على الاشكال المذكور بالامر الانتزاعي مفهوم الوجود كما كونه والوجوب ولا يلزم ان هذا الوجه المنتزع
وان كان مشتركا معنويا بينهما الا انه معلول بحقيقة افراده فنلتزم الوجود المنتزع عن الوجود الخاص او من العام بحياته الى المتناع الى
علة اخرى فامتناع الشيء عن الموجودات الخاصة الامكانية انما هو الوجوب لحقيقته الحقة وحقيقة الخاص الوجود الذي هو

العام ما ذكره ان كان بعض افراد الموجودات الامكانية المعلولة لانه الموجودات الامكانية عند صدوره عن كونه مشتركا بالذات
واشمل مفهوم الوجود منها لانه لا يكون الا بمشاركة الاثار واشمل مفهوم الوجود الذي هو الوجود الحق العام عبارة عن مشاركة الاثار الحقيقية
مشتركة بينهما كما ان صدور الاثار ومفهوم الوجود مشترك معنوي بين الاثار واشراك الوجود العام بين الموجودات المعلولة الامكانية بالكمال
والنقص والشدة والضعف لكان الاثار الصادرة منها صادرة عنه ومفهوم الوجود الخاص مشتركا بينهما ولكان صدور الاثار ومفهوم الوجود
مشتركا معنويا لانه لا الاثار الصادرة والوجود المنتزع عن الوجود الخاص الوجود متغاير بالكمال والنقص عن الاثار الصادرة والوجود المنتزع
عن الموجودات الخاصة الامكانية واختلاف الكمال والنقص فلا بد من الاشتراك المعنوي وصدور الامر الوجودي العام الا باعتبار
كان افراده الذهنية الاعتبارية مختلفة بالكمال والنقص الاختلاف في الاثار الا انه لا يجب لا الوجوب لامتناع المناسبة بين العلة والمعلول الا ان الافراد
الصادرة عن كل منها متغايرة بالكمال والنقص الا انه كل مقولة مشككة في افراد الصادرة عن الافراد لا يلزم عدم المناسبة الجواب عن مفهوم
الوجود الذي هو مقول بالتشكيك الا انه كالاشتداد والضعف بالجود والنقص الا ان كل مقولة بالتشكيك يكون افراده المتباينة بالكمال والنقص
مشتركة في امور انما يتمايز افراد الوجود العام الذهنية مشتركة في امر انما يتحد الا انه وحدة الامر المشترك لوحدة المنتزع منه الوجود
الوجودي الوجود الامكانية لا امر مشترك ذاتي منها وانه يلزم ان يكون الامر الذاتي في الوجود الخاص الواجب الوجودات
الخاصة الممكنة متفاوتة بالكمال والنقص مع اشتراكها في امر ذاتي مشترك منها وانما التفاوت بالكمال والنقص بما هو مركب
منها او اشتراك في جزء الركب وحصة الواجب لا يتحقق الا باشتراك اصلا فلا يلزم الا الوجود الواجب لكل ولكل ان يقال انه لا يلزم اشتراك الوجود
الخاص الوجودي مع الوجودات الخاصة الامكانية مع امتياز الوجود الوجودي بالكمال الذي هو فوق التمام في الوجودات من حيث النقص
لانه الى ان ينتهي الى ما هو الكمال والشدة الكاملة وكون منتهى التمام وهو الوجود الصرف العام بحيث الاشتداد بنفس الكمال
والنقص في الامر الذي هو الوجود مركب والانضمام الوجود الواجب في وجود الممكنات الا الاجتنابية التامة الا انه
الكاملة المنزهة عن شوائب الوجود والقيام بالذات في دون الافتقار الى علة خارجية كما في الاجتناب التام وحصول الاشتداد
ما يتحقق الحادث بوجوده في ممكنات يكون مفهوم الوجود منتزعا عن الوجود الممكنات مشتركا معنويا بين الجميع مع استناده الى افراده
الذهنية الجود والنقص والموجودات الخاصة الممكنة بحيث لا فرق والطهارة في الموجودات المفهوم الوجود العام مشتركا
من الامور الحقيقية المتباينة بانفسها اذ الحكم في تلك الامور مستند الى امر ذاتي مشترك او لم يكن تلك الامور مرتبطة في نسبة الى
واحد حقيقي والوجود العام فانه كان منتزعا عن الاشياء المتخالفة بانفسها عن الوجوب الوجودات الخاصة الامكانية
المتخالفة بنفسها الا ان جميعها حالات مرتبطة منتسبة الى الواجب الذي هو مستقل في ذاته مع وحدته عن الوجوب
وعن الوجودات المرتبطة به الفارقة منه وان كانت متخالفة بانفسها فلها حيثيتها لو كان الوجوب لاجل الجهة الواحدة وحقيقة
في هذا الفرق وكان وجوب الوجود تام حيثية الوجود وكان اعتبارها كالعوارض المنتزعة عنها بحيث لا يمكن العوارض المنتزعة الا بكون
بكون واجبة لان العارض يحتاج الى المعروض والاحتياج ينافي الوجوب فيجب ان يكون ممكنة والممكن يحتاج الى العلة فيكون
الممكنات ذات المعروض والمعروض اي ذات المعروض واحدا من حيث الوجود وانما امتيازها بالعوارض فيلزم ان يكون العارض

واعلم انه قد تحقق الاقتضاء ان كانت علة خارجية عن ذات الفرد لزم عدم تحقق الفرد بذاته فرده اقتضاء مع قطع النظر عن الامر الخارج فلا يكون
الفردان مع قطع النظر عن الموجود بين فلا يكونان واجبين بالوجوب فلو كانت ممتنا الوجوب بكثرة الافراد والعوارض المعلولة لغير الذات
لزم ان لا يكون الواجب موجودا لذاته فيمكن ان يرد النقض الكونية على هذا الدليل ايضا حتى ان يقال بالعدم ومنها انه لا يمكن
تعدد الواجب لان التعين الذي به الامتياز اما ان يكون نفس الماهية الواجبة او معلولا لها او عارضا لها فقد وان كان معلولا لها منفصلا عن الذات
فلا وجوب لامتناع احتياج الواجب بعينية الى امر منفصل لان الاحتياج في التعين يستلزم الاحتياج في الوجود اذ الشيء ما لم يتعين لم يوجد اقول
عليه ان هذا انما يتم على تقدير ثبوت المفهوم الصادق عليه فان الماهية الواجبة ابدا بها قد اول ما يرد عليه منع وجوه في الافراد متى جرى عليه مستقيم
الكلام فانه قوله ان كانت نفس الماهية الواجبة فلا تعدد فان اريد بالواجب الصادق هو عليه رد المنع على الفرد فلا يكونان بوجوده الحاصل نفى
كل واحد منها النفي فانه على تقدير كل فرد وان كان معلولا لامر منفصل عن الواجب فلا وجوب لذات ان اريد به المفهوم ورد المنع على اللزوم
فانه لو كان يكون عارض وان معلولا لامر منفصل عن مفهوم الواجب عن ذات الواجب لا يلزم نفي الاتصال في ذات الواجب ومفهوم
فلا يمكن ان يبقى الامر المنفصل عن مفهوم الواجب في ذات الواجب الا ان المراد من الامر المنفصل عن الى الا يكون منها انفصال ويمكن
الافتراق منها ويسلب المفهوم المسند الى الذات كذلك لا يمتنع ان يحقق بنفي ما هو خارج الموجودات لخارجه وهو ان يكون النفي معلولات
الواجب بل خاصيته تعين بها الذات الواجبة منفصل عن المفهوم المعلول الكلام قلت ان المختلف انما هي نفس الماهية الواجبة ومعلولا لها او عارضا
او لامر منفصل عن الذات ورد على كل واحد منها منع وذلك لانه نفى نقيض ما ليس هو ان يكون النفي معلولات الواجب بذاته على
ان يكون المراد من الواجب المفهوم فانه اراد الواجب الصادق عليه المفهوم فيكون قسما خاصا وما هو هنا الاعراض بالكلام وجوب الوجود
والموجود والواجب معنا وتصادقا والكلام انما هو في التصادق لا في المفهوم لانه في حال ان وجود الواجب والوجود والوجود
بذاته فلا يكون ليس مراد ان مفهوم هذا الامر بعين الاخر ... لا يجب هنا عن تصادقا قد صحت انه لا يتم ما ذكره الاولى
المذكور من ان الماهية اشياء انما هي نفس الماهية الواجبة اما نفس المفهوم اذ لو اريد المصنف الوجوب الصادق لو رد الجواز
ان يكون وجوبان بنفى كل منهما نفي ذاته وهو ان الوجود عرض لها وهذا الاعراض من النسبة الكونية والا فيصل لنا بهذا التقرير
بانها لها والماهية الواجبة الدليل حقيقة محض الحقيقة الواجبة الوجوب بعينها كل الوجود وذلك انه قد سبق ان الوجود المطلق
على حقيقة الواجب لانه في العقد الخارج وانهم قد مر التنبيهات على ان الوجود والانية حق واحد والوجه هذا التنبيه على ان
الوجود المطلق والذي قام مقامه والان بيان ان الوجود المطلق الذي هو واحد هو حقيقة الواجب في هذا القسم الاربعة المذكورة
التي هي ابتداع بالبديهية والاقسام الثلاثة مستلزمة لهذا الانس الحق الذي هو اعتبارات الاول هو نفس الوجود الذي هو حقيقة
الواجب بذاته معلولا لها او عارضها لان الواجب تعالى لم يتصور التعدد في الحقيقة الواجبة والعدم والمفهوم الواجبية لنفس مفهوم الوجود
الاشارة الى ما هو موجود في الخارج بالذات او بعينه حقيقة محض الوجوب ما دام ان هو من الامور الخارجية من حقيقة الوجوب من المنشأ الحكم
والكيفية الوضعية وغيرها الى الوجود بكل الاوجه فيكون نفس حقيقة الوجوب بالذات من كل ما هو على ما لا يلزم الاحتياج المنافي للوجوب
الوجود وما ذاك الا الوجوب ليس محضا الوجوب بالذات بل فانه بالذات الواجب بعد ان في الحقيقة الا في الخارج محض لا يكون حقيقة
الواجب وهيهنا نفي انه يوما حرفنا اثر حقيقة انا المتوهم وبيان الافراد في حقيقة الوجوب لا يحتاج الشارع وما ذكرنا فيه

فتم

فهذه ووجه الامر فانه قد يقال ان الوجود الذي قد ذكره بل هو حقيقة الواجب تعالى انما هو الوجود المطلق الذي هو عين وجود الوجود الذي المكنة
ووجه ان الحكم بكونه واحدا بعينه بحيث هو عرض ومرتبة ملاحظة الموجودات وما توجد بها وهو ملاحظة وحدة الوجود الانتزاعي
فان الموجودات كلها مختلفة فلا يمكن انتزاع مفهوم الوجود المصدري الانتزاعي منها والموجودات الممكنة لا يمكن ان يكون منشأ الانتزاع
الا بسبب حقيقة الوجود الحقيقي الذي هو خارج عن كونه منشأ الانتزاع هذا المفهوم لها امر افرد بها على ادراكه بل الواجب تعالى هو منشأ
وهذا هو المراد بالمستدل من قوله الماهية الواجبة الوجود الحقيقي الذي هو منشأ الانتزاع في الموجودات ولا يكون نفس حقيقة الواجب وفيه ما لا
على الاقسام الاربعة التي اجاب عنها بالبديهية والمنشأ لانه مستلزمة للعارض لا يخص الا انه فحينئذ يلزم الكثير من الموجودات الوجود
المطلق وحدة ان مفهوم الوجود المنتزع من الموجودات فانه ليس منتزعا من الموجودات فيكون مفهوم الوجود منتزعا عن اشياء
من الموجودات والمفهوم الواحد لا يجوز ان يكون انتزاعه من امور مختلفة لا يكون المفهوم الواحد الا من امر واحد في الحقيقة
فكم من حيث هي الامور المتخالفة المتباينة من حيث انها كالانفس متباينة وباعتبار كلمة وانها المتباينة لا يكون من حيث هو مصداق منشأ
لحصول مفهوم واحد بعينه الا ان يرد المفهوم الواحد لا يمكن ان ينتزع من المتخالفات الا اذا كانت مشتركة في امر واحد يكون منشأ لا
منها ولا يكون ذلك الامور المتخالفة ... ومرتبط بها امر واحد اذا امور من حيث انها ان الوجودات الممكنة التي هي منشأ
مفهوم الوجود متخالفة بانفسها فليس بينها امر مشترك حاصل لها يكون منشأ ومرتبط به امر واحد قائم بذاته هو الوجود المطلق الذي
هو عين الواجب فان ذلك الاطلاق والنسبة وكذا بين الامور العامة كمفهوم الشيئية والماهية والعلة المتباينة التي ليس بينها امر
مشترك بسبب الجوهر والعرض على الامكان والشيئية من المقولات التي هي منشأ انتزاع المعقولات الثانية من المعاني المتباينة
بل المراد في مقام الحكمة وقد بينا ذلك في بعض الوجوه ويمكن ان يقال ان الوجود لكل الوجود كما كان مشتركا معنويا فيكون
منشأ واحدا منتزعا عن الموجودات ولا يبعد ان يكون خصوصية نفس الممكنات لما ... انتزاع هذا المفهوم وانما
ما هي منشأ له من حيث هو دائم لكن انتزاع الخصوصيات من حيث انها لا يكون امر واحد بل لا يعتبر الا كما هو عليه الموجودات
الممكنة ما هو الا ان لا تكون امرا واحدا او امر واحد لها امور متكثرة ولا يراد هو في ... ان امرا واحدا يكون منشأ الانتزاع مفهوم لاعلى
فان خصوصية شيء من شيء لا يمكن لمحض وجود ... الانتزاع ولا يكون لمحض تكثر مفهوم وهذا ذلك الامر المشترك
وهذا ما لا يمكن الشيء ان الخصوصيات من حيث انها يكون شيء منها خلافه لذلك الامر المشترك بين المعقولات المشتركة فيها ذاتا
منها او مشتركا تخصيص يكون هذا المعنى مستندا الى امر واحد منها ويكون المعنى منتزعا من الموجودات المتخالفة الممكنة
لا ... منشأ بها او باختلافها الى ذلك الامر الخارج وهو الوجود المطلق القائم بذاته فيستلزم انتزاع مفهوم الوجود من الموجودات
المتخالفة الممكنة وهو حقيقة الوجود ومرتبة هذا وقال بعض الافاضل في بيان الدليل ان كون الوجود مع المستدل اذ لا يتبع
مفهوم وجوب الوجود معنى واحدا بالذات لا بالاشتراك اللفظي فتلك الافراد والمشخصات زائدة فعلى الاول يلزم التعدد وعلى
الثاني فلا يخلو اما ان يكون حصة نوعية او جنسية لعلها هذا ولا ذاك بل يكون طبيعة عرضية فعلى تقدير كونها طبيعة نوعية
او جنسية يكون انها تشخص ... بعد ... من ذلك النعت الذي اتصف به الفرد الذي من الاصل لا ... ان يكون
معلولا ذلك الطبيعة الكلية او ملازما لها فلا تعدد لانه معها الطبيعة او لا زمها ليس الا واحدا وان كان معلولا لامر
منفصل فلا وجوب الذات وعلى تقدير كونها طبيعة عرضية يلزم ان لا يكون الواجب لذاته واجبا بالذات فيه

مرتبة الذات ما يصلح للعروض لا يعني ان طبيعة وجوب الوجود طبيعة نوعية او جنسية ويكون لها افراد جنسية ويكون تعينها في فرد
نفسي في ذلك الفرد وزايدا في سائر الافراد الطبيعة الكلية فلا يلزم المحذور اصلا فنقول اولا ان ذلك العروض يكون في كل فرد منها ان من حيثية
وكل شيء له حيثية كلية وتعين يكون تعينه عارضا بالنسبة الى تلك الطبيعة الكلية فلا بد له من علة وتلك العلة لا تكون الا ذلك الفرد
وذلك الفرد المتعين الا بان يكون علة لتعينه وتشخصه متقدما بكون العلة اما الطبيعة الموجودة لذلك التعين او
امر آخر مع الاول يلزم الافتقار في الثاني يلزم ان لا يكون افرادها واجبا بالذات واجبا بالذات وبالجملة الشيء
الذي له حيثية كلية ومعنى وتشخص لا يجوز ان يكون تعينه نفسه اذ لم يتعين يكون فرد له ولا يصح ان يكون الا علة لفرده
وانت خبير بان هذا التوجيه وان كان صحيحا في نفسه الا ان الدليل المذكور غير منطبق عليه ظاهرا فالصحيح في توجيهه ما افاده
بعض الناظرين انه يرد على ما ذكره المعترض اجزاء العقول لا يتاتى لا انفصال حينئذ ان الوجوب مفهوم معلوم فالقول في تحقق
شيء فاصلح من لا يتصور انفصال اصلا عن الذات ومعلوم الوجوب المراد منها هو الوجود الخاص الذي هو باعتباره انه موجود
كونه برهان متحكم اي فرد الوجوب يكون الا اصرف طبيعة الواجب اي ان تلك طبيعة الوجوب لا ثم ثم هذا العوارض
الحادثة في تلك الطبيعة وهي العدد والانفصال انما يتصور اذا اريد بالوجوب مفهوم الوجوب الا انه غير الذي هو
مغاير للذات في التعدد لا المستدل لم يرد ذلك بل اراد به الوجوب بجزئيته مفهوم الانتزاعي وهو عين الذات لا يتصور
الانفصال عنه وعن الذات فلا يتصور فيه ما مر وهمنا ان ولو كان الوجوب لكن من ذاته لكان تلك حيثية عرضية فرد
وح انما يكون بين الوجوب الانفصال لزم او لا ان يكون بينها التعدد كما لزم جواز الوجوب مع التعين وبعبارة
لان كل موجود متعين او جواز التعين بدون الوجوب وهو مناف لكون الوجودات ذاتها مستلزم لكون الواجب
ممكنا حيث يتعين عدم وجوبه ان كان بين التعين والوجوب لزوم فان كان الوجوب التعين لزم عدم الوجوب على نفسه
مفروض لتقدم العلة على المعلول والوجوب مانع وذلك انه اذا كان الوجوب التعين لكون الوجوب معلولا للتعين
والتعين علة له والعقل يحكم بتقدم العلة على المعلول الوجوب للعلة يحل علته بلا فرق في ذلك بين
كون العلة والمعلول موجودين في الخارج او في نفس الامر غاية الامر انه لو كان المعلول موجودا في الخارج لكون تقدم العلة على
المعلول بحسب الوجود الخارجي لو كان موجودا في نفس الامر دون الخارج لكون تقدم العلة على المعلول بحسب ذلك النحو من الوجود
لا الوجود الخارجي وبالجملة اذا كان التعين متقدما على الوجوب على الوجوب بطل كون الذات علة له فالوجوب المتقدم لان كان بيانه
الثاني يلزم تقدم الشيء على نفسه وان كان جزءه مستقلا للكلام انه ونقول ان كان مراده ان يكون منهما لزوم ام لا الى اخر الكلام
هكذا فيلزم القسم الاول كان التعين او الوجوب وكلاهما بالذات لزم خلاف المفروض وهو تعدد الوجوب لان تعين
اللازم عن ملزومه لا يوجد الواجب وبه صلح ان كان المراد من التعين الذي في البرهان بينه وبين الوجوب
نزوما لا هو التعين المعين لا التعين بالاطلاق انه لو كان مستندا الى الوجوب لزم نفي التكثر لانه لو كان التعين المعين
مستندا الى الوجوب لكان الوجوب يتحقق بدون ذلك التعين فلا يتحقق فرد آخر الوجوب مع ذلك الفرد لان هو فرد آخر يلزم
انتفاء ذلك التعين بعينه في الفرد الآخر فيلزم ان يكون الشخص الواجب متخلفا عن مع انه لو كان المراد من التعين في دليل المستدل تغيرها لا التعين المعين

ثم يلزم استناد الوجوب الى الكثرة من كون التعين مستندا الى الوجوب او الوجوب غير الكثرة لانه لا ان فرد الوجود واجب يكون وجوبه علة
مقتضيا للتعين فلا وجود له من مقتضيا للتعين آخر وكذلك لكن عادة هذا ما كان التعين فالوجوب من مقتضيا لكون وجوب
واجبا بالذات فلا يجوز احتياجه في الوجوب الى التعين المرتبط به حال الاستقلال وهو ظاهر ان هنا اعتراض على هذا الدليل بوجوده لا بد لما
ذكرها وان كان ذلك دفعها اوليهما ان قول المستدل لزم تقدم الوجوب على نفسه حيث ان تقدم العلة على المعلول بالوجود والوجوب
فان ان تقدم العلة على المعلول بالوجود والوجوب انما هو على تقدير كون المعلول موجودا خارجيا والتعين هنا ليس كذلك بل من قبيل الامور
من الامور الاعتبارية انتهى والجواب انا اولا فلا تقدم مرادفا لا فرق في لزوم تقدم العلة على المعلول بالوجود والوجوب بين كون
العلة والمعلول موجودين في الخارج او في نفس الامر وغاية ما في الباب ان العلة والمعلول لو كانا موجودين في نفس الامر يكون تقدم العلة على المعلول
بالوجود والوجوب بحسب نفس الامر ولا يرد ذلك بالوجود ولو كان الامور اعتبارية يكون من الاعتبارات النفس الامرية وكذلك بالوجود
نفس الامر فلو كان معلولا للتعين لزم عدم التعين عليه بالوجوب عليه فيلزم العقل المذكور من تقدم الشيء على نفسه والثانية
وانما ثانيا فان خلاصة الدليل المذكور انه على تقدير تعدد الواجب لا يكون بين الوجوب والذي هو الوجود الخاص الذي هو الوجوب
المنافي والتعين بحيث لا ينفك الذي يكون الواجب موجودا والتعين الذي يتشخص به الوجوب الخاص لزوم ام لا وعلى الثاني فالمنافي
المنافي كل من الوجوبين المذكور والتعين عن الاخر ولزم جواز تحقق التعين بدون وجوب الوجود وهذا مستلزم لكون الواجب ممكنا
على الاول يلزم استناد احدهما الى الاخر وهذا مستلزم للمطلوب ومنعها في هنا نفي الاعراض المذكورة لان المراد
الوجود والوجوب الخاص فانه الذي يتحقق الوجوب به باعتبار في الخارج في الحقيقة في الخارج لكونه على حقيقة الوجوب
وما يستفاد منه انه الوجوب الموقوف على الوجوب الموقوف عليه لان احدهما وجوب الذات والآخر وجوب التعين وحاصله
انه لا يلزم من تقدم وجوب التعين على وجوب الذات تقدم الشيء على نفسه لان ما يستفاد من الاحدهما وجوب التعين والآخر وجوب
المتقدم هو وجوب التعين والمتأخر هو وجوب الذات فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه والجواب عنه اما اولا فبانه لو تم هذا الكلام لما
دل وجوب التعين لكان ذكر لزم تقدم الشيء على نفسه الا انه وانما فيما وجوب الذات ليس الا وجوب الذات وعدمه
الوجوب الخاص يتحقق بتمام الذات فلزم تقدم وجوب الوجود على نفسه على تقدير كون التعين علة لوجوب الوجود والمعلول في وجود
الذات ليس له وجوب وجوب الذات لانه يجرد وجوب الذات بوجوده في وجوب الذات فتجردا وجوب الذات
تحقق انعدام الذات ووجوب وجود الذات فانه في الوجوب كما ان الذي في الوجود الخاص موجود في الذات الوجود
الخاص وذكر انه معلول لا يستلزم تقدم الشيء على نفسه بالضرورة واما ثانيا ان فرد ما ان يكون بين الوجوب والتعين لزوم مطلقا
ان اراد بالتعين الواحد المعين من التعينات الذي الموجب للمعارضة لا لزوم بينه وبين الوجوب مطلقا ان ما زال كما لزم
جواز وجود الوجوب بدون التعين فنقول وانما يلزم لو لم يكن هناك تعين آخر وان اراد بالتعين المعين التعين الكلي
لا على التعيين فنقول ان كان التعين الوجوب وكلاهما بالذات لزم خلاف المفروض هو تعدد الوجوب فنقول ان التعين
اللازم عن تخلف فيما سلم لكن لزوم احد التعينين لا على التعيين لا تاني التعدد الثاني واجاب عنه بعض المشاهير
ان المراد هو الشق الاول وهو ان يراد بالتعين الواحد المعين من التعينات ولا خفاء في انه اذا لم يتحقق منه ذلك

٤٧٥

الوجه لزوم جواز انفكاك كل منهما عن الآخر فاذا انفكاك كل منهما عن الآخر [illegible] النفي وهو باطل للزوم تحقق التعين بدون الوجوب ولا يلزم
الامكان وذلك يكفي في اتمام الدليل ولعل اللزوم اشتبه بالتلازم عند المعترض [illegible] الى اعتبار التلازم في اتمام الدليل المذكور
بل اعتبار اللزوم كاف وحاصل هذا الجواب ان الاستدلال المذكور ليس مبنيا على وجوب تحقق التلازم بين الوجوب والتعين بل
ليس مبنيا الا على جواز وجود التعين بدون الوجوب [illegible] الوجوب [illegible] حتى يرد ما اورده عليه المعترض [illegible] انفكاك
بين الوجوب والتعين المعين لا يلزم جواز وجود وجوب بدون التعين لوجود معنى آخر [illegible] الاستدلال انما هو [illegible] وجوب اللزوم بين
الوجوب والتعين المعين ولا يرد انه لو لم يكن بين الوجوب والتعين لزوم صح وجود احدهما بدون الآخر [illegible] التعين
بدون الوجوب [illegible] الامكان [illegible] لا يكون منهما لزوم [illegible] فرض نفي اللزوم علم جواز وجود
التعين بدون الوجوب [illegible] ولو كفى اللزوم [illegible] المثبت للمطلوب [illegible] الى المعترض لجواز تحقق الوجوب بدون التعين
حتى يرد عليه ان جواز [illegible] بدون التعين المعين لا يستلزم جواز تحققه بدون التعين مطلقا لوجود تعين آخر ثم [illegible] في
عدم ورود الايراد المذكور في الصورة الاولى [illegible] في الصورة الثالثة ان التعين لما كان [illegible] فاذا [illegible]
[illegible] لجواز انفكاك [illegible] الامكان الوجوب [illegible] جواز انفكاك التعين عن
الوجوب [illegible] ووجوب الوجود [illegible] فاذا جاز انفكاكه عن احد التعينين
[illegible] ان يكون متعينا بتعين آخر فلا يلزم [illegible] المذكور [illegible] بدون التعين [illegible] المقام
ان التلازم [illegible] الاستصحاب [illegible] الآخر [illegible] الاستصحاب [illegible] الآخر
[illegible] التلازم [illegible] الآخر [illegible] التعين [illegible] لزوم
[illegible] التعين [illegible] انما يعلم لجواز انفكاك كل منهما عن الآخر [illegible]
جواز انفكاك احدهما [illegible] الآخر [illegible] بدون الآخر ان يكون هذا الوجه
[illegible] الآخر [illegible] اللازم المذكور [illegible] الوجوب والتعين [illegible] لازم
ولا يعلم [illegible] اللازم [illegible] انما يعلم لجواز انفكاك كل منهما عن الآخر ولا يكفي مجرد جواز انفكاك [illegible] عن الآخر في
كما انه لا [illegible] بجواز انفكاك التعين عن الوجوب [illegible] بجواز انفكاك الوجوب عن التعين [illegible]
فلا ذكرنا انه مستلزم لجواز وجود الوجوب بدون التعين [illegible] التلازم [illegible] الايراد المذكور واما اللزوم فلما كان
كافيا [illegible] تحقق [illegible] جواز انفكاك كل منهما عن الآخر
فاذا كان [illegible] الوجوب والتعين [illegible] لزوم [illegible] انما يعلم اذا علم جواز انفكاك كل منهما عن الآخر [illegible] فرض نفيه
يعلم منه جواز انفكاك التعين عن الوجوب [illegible] المطلوب ولا يحتاج الى التعرض لجواز انفكاك الوجوب عن التعين حتى
يرد عليه الايراد المذكور [illegible] هذا الجواب [illegible] فان المعترض لم يشتبه عنده اللزوم بالتلازم لان المستدل
[illegible] لجواز تحقق النفي بدون الوجوب [illegible] جواز تحقق الوجوب بدون التعين [illegible] المعترض انما [illegible] المستدل
وما ذكره المجيب [illegible] جواز [illegible] تحقق الوجوب بدون التعين [illegible] وقول

المستدل

٤٧٦

المستدل وان كان بين التعين والوجوب لزوم فان كان الوجوب التعين لازما [illegible] وان كان التعين الوجوب لازما
بالذات لزم [illegible] في المستدل انما اللزوم بمعنى التلازم [illegible] انه لما كان الدليل [illegible] المذكور [illegible]
المجيب [illegible] في صورة النفي [illegible] المستدل [illegible] ان الوقف
بين اللزوم والتلازم [illegible] المجيب المذكور [illegible] الدليل المذكور [illegible]
في [illegible] الاثبات [illegible] جواز الوجوب بدون التعين المعين بالدليل المذكور [illegible] لان كل موجود [illegible] اثبات
[illegible] الجواز [illegible] تحقق الوجوب [illegible] التعين المعين [illegible] يكون ذلك
ذلك التعين المعين [illegible] الوجوب [illegible] يكون
ذلك [illegible] الامكان الوجوب [illegible] باعتبار كل من اللزوم والتلازم في اتمام ذلك الدليل [illegible]
كل من اللزوم والتلازم بين الوجوب والتعين المعين [illegible] يكون منهما لزوم [illegible] لزوم
لزم جواز وجود احدهما بدون الآخر [illegible] ان يكون ذلك [illegible]
منهما ملازم [illegible] جواز وجود كل منهما بدون الآخر [illegible] كل منهما للآخر [illegible] ان يكون
[illegible] المذكور [illegible] التعين [illegible] لا لزوم بينه وبين الآخر
ولا يلزم جواز وجود الوجوب بدون التعين [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] التعين [illegible] المذكور [illegible] الامكان الوجوب [illegible]
[illegible] الدليل [illegible] التعين الخاص
[illegible] الوجوب [illegible] بالذات [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الذات يكون [illegible] التعين الخاص [illegible] مطلق
التعين [illegible] الوجود [illegible] الوجوب [illegible] الوجود [illegible] حقيقة [illegible]
الوجود [illegible] التعين [illegible] الوجوب [illegible]
الكلام [illegible] التعين [illegible] الوجوب [illegible] التعين [illegible] الذات
ولا يلزم كون [illegible] المعترض المذكور [illegible] يكون [illegible]
واحد [illegible] الوجوب [illegible] الذات [illegible]
الواجب [illegible] الوجوب بالذات [illegible]
[illegible] التعين [illegible] الوجوب [illegible]
ولا [illegible] الوجوب [illegible] يكون ممكنا [illegible] يكون الوجوب
[illegible] الوجوب [illegible] البعض
[illegible] الوجوب [illegible] كل منهما [illegible]

[illegible]

[illegible]

واجب الوجود منه وبهذا المفهوم وان كان عرضاً للذات الواجبة ولكن لا ريب في انه ليس مصحح عروضه للذات الا المدرك كسائر العوارض
بالنسبة الى معروضاتها لعموم الاعراض اللازمة لذاته بواسطة الحكمة على حقائق دالة كالانسانية الموجبة المنتزعة على نفس حقيقة الانسان الذي هو الحساد
العاقل بالحيوان البسيط لعين حقيقة هو الانسان لحال الواقع كالواقع في انتزاع الانسانية المصدرية وكون كل واحد من الواجبين بهذا الوجه اخص
كونه منتزعاً من حقيقة الجزء واثره فيه [illegible] لامتناع هذا المفهوم بنفس [illegible] اذ حصول يكون منتزعاً منه لهذا المفهوم والانتزاع
كونها [illegible] بها المجرد الامتناع والحال انه ليس كذلك لانها [illegible] كونها [illegible] لامتناع مفهوم وجوب الوجود في
نفس الامر ومفهوم ان الانسانية المشتقة الحاكية عن كونها [illegible] الواقع [illegible] وعمرو [illegible] الجهة الآخر
الذات لما كان [illegible] ان يكون [illegible] هذا المعنى المصدري [illegible] لا يكون وما لا يكون فردا
منه [illegible] الحقيقة [illegible] الواقع
[illegible] الوجود [illegible] لمفهوم الوجود [illegible]
ان يكون [illegible] امتناع [illegible] الواجب
الا [illegible] هذا الوجه [illegible] لهذا المفهوم لم يكن [illegible] وان كان واجبا لم يشترك
مع الاخر [illegible] هذا المفهوم [illegible] لامتناع مفهوم الانسانية الحاكية [illegible] ان
والفرس [illegible] الفرس [illegible] بمعنى في الواجبين على الاشتراك اللفظي وبهذا
بطل [illegible] ليس [illegible] المحقق [illegible]
يستلزم اشتراكهما [illegible] الاثنينية [illegible] ان يكون هذا الامر [illegible] نفس [illegible]
او لازمها [illegible] يستلزم رفع التعدد المفروض [illegible] الواجب [illegible] يستلزم الامتناع [illegible]
[illegible] الواجب واحد لا شريك له وهو المتفرد في السلطنة والعاد [illegible] الوجود وسلطنة [illegible] كل الممكنات [illegible]
ذكره بعض الاعاظم [illegible] الواجب [illegible] كان [illegible] الاضافات والتعلقات [illegible] يكون
بسيط الحقيقة [illegible] الوجوه فانه واجب الوجود من جميع الجهات كما انه واجب الوجود بالذات [illegible] جهة امكانية
او امكانية [illegible] والانتزاع التركيب الوجوب بالامكان [illegible] واذا تمهدت هذه المقدمة [illegible] ان
كل وجود وكل كمال الوجود [illegible] يكون حاصلا لذاته [illegible] الوجود وكل كمال الوجود
[illegible] في الوجود واجب [illegible] فيكون [illegible] عنه [illegible] ان يكون [illegible] الواجبين [illegible]
موجبة [illegible] الآخر والانتزاع [illegible] الاثنين [illegible] مرتبة من الكمال
الوجودي [illegible] كل منهما [illegible] الكمال [illegible] كل منهما لا يكون محض حقيقة
والوجوب [illegible] فيكون [illegible] الوجوب [illegible] الوجوب [illegible]
وجود [illegible] الواحد [illegible] الوجود بالذات [illegible] يكون [illegible] التعقل
[illegible] الكمالات الوجودية [illegible] الوجود ولا نسبة [illegible] الفضل [illegible]

[illegible]

يكون مستجمع جميع الكمالات ومنبع كل الخيرات فيكون بهذا المعنى تاماً فوق التمام ومنها برهان اورده اورد بعض
اعاظم العرفاء [illegible] وهو موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان كل [illegible] المتصل [illegible] الصور [illegible]
هو جسم [illegible] الجسم [illegible] متصلا [illegible]
[illegible] واحد الوجود [illegible] واجب الوجود وكل واجب الوجود [illegible]
واجب الوجود [illegible] الحقيقة [illegible] واجب الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الوجود
[illegible] واجب الوجود لذاته [illegible] واجب الوجود [illegible] واما ما قال بعضهم [illegible]
[illegible] واجب الوجود [illegible] العقل [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] وجوب الوجود [illegible] العقل وجوب الوجود [illegible] وجوب الوجود [illegible] الوجود
مفهوم [illegible] مفهوم [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] مفهوم [illegible] الواجب
الوجود [illegible] واجب الوجود [illegible] الوجود المحقق [illegible] المفهوم
واذا ثبت هذه المقدمة نقول لو تعدد الواجب بالذات [illegible] الحقيقة
[illegible] الوجود [illegible] فيلزم [illegible] واحد [illegible]
يكون وجوب الوجود [illegible] الواجب [illegible] لا حقيقة [illegible] الوجود ومنها [illegible]
الواجب لا يمكن ان يكون [illegible] وجوب الوجود [illegible] الوجود
كل منهما [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الواجب ومنها انه لا يمكن في الوجود واجبان بالذات [illegible]
كان الواجب [illegible] الامكان [illegible] اللازم [illegible] العارض [illegible]
[illegible] التشخص [illegible] التشخص [illegible]
كل واحد منهما [illegible] التشخص بهذا التشخص [illegible] ومنها برهان اورده بعض
الاعاظم وهو موقوف على تمهيد مقدمة هي ان مصداق حمل مفهوم واحد ومطابق صدقه بالذات مع قطع النظر
عن اية حيثية كانت لا يمكن ان يكون حقائق متخالفة متباينة بالذات [illegible] واطرافه كلها يسلم
الفطرة [illegible] الامور المتخالفة من حيث كونها متخالفة [illegible] جامعة لا يكون مصداقاً لحكم واحد ومحكياً عنها
به [illegible] اذا كانت الامور [illegible] كونها [illegible] الحكم على زيد وعمرو بالانسانية من جهة [illegible]
في تمام الماهية [illegible] العوارض المشخصة [illegible] جهة كونهما [illegible] الحكم على الآخر
والفرس [illegible] الحكم على [illegible]

او كانت تلك الامور المتباينة منتسبة الى امر واحد كالحكم على نفوذ الممكنات بالوجود من حيث انتسابها الى الوجود الحق حتى او
كانت منفقة على قسمين كالحكم عليها بالامكان لاشتراكها في سلوب عنها ضرورتي الوجود والعدم ما سوى ذلك الوجه الذي لو
لم يتصور فيها ذلك ضرورة ونحوه فهذا المقدمة نقول الوجود ومفهوم الواجب الذات لكان لكل واحد منها في
حد ذاته فانه ما نشأ مفهوم الوجود والوجوب منه والحكم بالموجبة والواجبية عليه فلا بد ان يتحقق فيها امر مشترك
ذاتي سواء كان هو عين حقيقتهما او جزء منها وكل واحد منها بسيط وهذا البرهان من مشاهير البراهين المشهورة وذكر تقرير
بوجه لا يرد عليه شبهة الكمونة وقد قرره بعض الفضلاء بوجه [illegible] وحاصله ان الواجب لو كان متعددا لكان لما هو جامعة
ذاتية من سنخ الماهية وحصول المشترك بينهما من الوجوب الذاتي لزم وارد العلتين المستقلتين على معلول واحد [illegible]
او الاشتراك في الماهية الذاتية [illegible] الجهة المميزة من المعنى [illegible] من الفصول [illegible] المشترك فيه [illegible]
تحقق الجهة المشتركة والمميزة يلزم التركيب [illegible] الوجوب [illegible] لكل مركب [illegible] الاجزاء والواحد لا [illegible]
[illegible] الجزء [illegible] الوجود [illegible] العدم [illegible]
[illegible] لكون [illegible] الجهة المميزة [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] الذات [illegible] الوجود [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible] الوجود [illegible] المحقق [illegible] الاشكال
[illegible] الوجوب [illegible] المشترك [illegible]
[illegible] الواحد [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] الاشكال [illegible] الوجوب [illegible] الممكنات [illegible]
[illegible] الحكمة [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] ارادة [illegible]
[illegible] ارادة [illegible]
[illegible] احدهما [illegible] الآخر [illegible]
[illegible] النقيضين [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الممكنات [illegible]
[illegible] الارادة [illegible]
ولا يلزم عجزه لان العجز عبارة عن عدم القدرة على الشيء واستحالة تعلق الارادة بشيء لا يستلزم انتفاء القدرة

فان قيل

فان قيل يلزم العجز من الارادة لكون الطرف الآخر من طرفي العدم ممكنا في حد ذاته والمقدور من الواجب اثر قدرته بعد تعلق الارادة
بهذا الطرف قلنا هذا الطرف وان كان ممكنا بالذات الا انه صار ممتنعا بسبب ارادة الواجب الطرف المقابل من طرفي
[illegible] فرضا واستحالة تعلق الارادة [illegible] العجز لا يستلزم العجز [illegible] تعلق ارادة الباري [illegible]
[illegible] يلزم العجز [illegible] البرهان [illegible]
[illegible] قدرة احدهما [illegible] الارادة [illegible]
[illegible] الآخر [illegible] الطرف [illegible] الارادة [illegible]
[illegible] الآخر [illegible] النقيضين [illegible] والثالث [illegible]
[illegible] الترجيح [illegible] الضعف في قدرة كل منهما [illegible]
[illegible] ارادة احدهما [illegible] الممكنات [illegible] تعلق ارادة احدهما [illegible] ارادة
الآخر [illegible] تعلق ارادة الآخر [illegible] الطرف الآخر [illegible] المحالات [illegible]
[illegible] ارادة احدهما [illegible] الارادة الآخر [illegible] الممكنات [illegible]
[illegible] الممكنات [illegible] الترجيح [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] موجودا [illegible]
[illegible] موجودا [illegible] الآخر [illegible]
[illegible] مستقلين [illegible] لكل منهما [illegible] البرهان
[illegible] الكتاب [illegible] البرهان [illegible]
[illegible] الصفات الكمالية [illegible]
[illegible] الممكنات [illegible] العالم [illegible] الكليات [illegible]
[illegible] الارض [illegible] السموات [illegible] الارض [illegible]
[illegible] لكل واحد منها [illegible] لكل واحد منها [illegible] العالم
[illegible] العالم [illegible]
[illegible] لكل واحد منها [illegible] جميع الحقائق الوجودية [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] المطلق [illegible]
عالم [illegible] العالم [illegible] في جميع الكمالات [illegible] الاستقلال [illegible]
في كل فرد من افراد العالم [illegible] لكل فرد من افراد العالم [illegible]
[illegible] العالم [illegible] بكل شيء [illegible]
الاول [illegible] هذا الشيء [illegible] الشيء [illegible]

أن أثر

معه ركانها الجار الشر النقض من انتقضه مرتبة منقضيه وان كان التاثير الثاني على خلاف تأثير الفعل ولا ريب في أن
الاول هو الايجاد والاعطاء بالوجه فيكون التأثير الثاني في الاعدام والافناء باعطاء العدم وفساده او وضع في فساد الادليه
مشتملا على تقسيم طويل نقل الشارح عنه سبحانه [illegible] كاني اعلم ان الوضعا يكون ذاتيا واحدا واحدا من الوضع الحقيقي
هو البساط العرضية وقد يكون جزءا من انما يكون حيث شركة [illegible] المحمول او في الموضوع والاول ما يتعلق الوصف النوعي
كالنفوس [illegible] واحد [illegible] الانسان فيه موضوع شيء واحد ويسمى هذا الوصف [illegible] في النوع والثانية
كما الوصف الجنسية ويسمى مجانسة والوصف الكيفية ويسمى مشابهة والوصف الكمية ويسمى مساواة والوصف الوضعية ويسمى مطابقة
والوصف الاضافية ويسمى مناسبة [illegible] الموضوع كما نقول [illegible] واحد وموضوعها
واحد [illegible] الوصف الحق بالوصف
الحقيقي [illegible] الوصف العرضية [illegible] هو موجب الكثرة وتقوم العالم [illegible] في الحكم لا
بالقوة [illegible] الوصف بالذات [illegible] الاشياء
الوصف [illegible] الارتباط [illegible] الوجه الوصف [illegible]
الوصف [illegible] الحقيقي [illegible] فلا فالك
[illegible] الايجابية [illegible]
في [illegible] اعلم ان القوم في اثبات التوحيد [illegible] اثبات وحدة الواجب [illegible]
[illegible] العالم [illegible] اثبات وحدة الاله للعالم وجميع البراهين [illegible] اثبات وحدة الواجب
الذات [illegible] وحدة الاله للعالم [illegible] الموثر في العالم واحدا فلا بد [illegible] اثبات
ووجه الاله الخالق للعالم [illegible] القوم [illegible] بوحدة العالم [illegible] الاستدلال الى افراد العالم مرتبط
بعضها ببعض [illegible] اعضاء حيوان واحد [illegible] العالم بجميع اجزائه
[illegible] في سلسلة واحدة ولهذا قال بعضهم ان مجموع العالم بمنزلة حيوان واحد واجزاؤه
بمنزلة [illegible] اجزاء العالم مرتبطا بعضها ببعض على الوصف الحقيقي والنظم المحكم [illegible] جميع اجزائه في سلسلة
منتسقة النظام [illegible] والمصالح [illegible] وكان كون اعضاء الشخص
الواحد من الانسان [illegible] طبيعيا مرتبطا بعضها ببعض [illegible] منتظمة في رباط واحد وان وجد كل
واحد منها [illegible] الطبيعة [illegible] واحد فلذلك العالم
في اجسام العالم [illegible] الطبيعة [illegible]
مرتبط [illegible] رباط واحد [illegible] طبيعيا [illegible]
في العالم [illegible] النظام كما دل على [illegible]
[illegible] العالم [illegible] النظام [illegible] كان

فيها

فيها الى الاثر [illegible] وبالجملة كون حدوث العالم [illegible] المتولدة في تأثير الاباء العلوية والامهات السفلية
[illegible] الطبيعي والوصف الحكمي [illegible] الطبيعة الايجابية في الوصف الحقيقية [illegible] الى العالم
ان قد ثبت ان واجب الوجود [illegible] الوجود [illegible] حقيقة الوجود وكل موجود سواء [illegible]
موجود [illegible] وجوب [illegible] لكل الموجودات [illegible] وجودات الاشياء الكلية واحد هو الواجب الوجود
[illegible] ان الواجب [illegible] هو الوجود الحقيقي والوجود [illegible] ليس موجودا في نفسه [illegible] موجود به
باعتبار [illegible] الاثر [illegible] حقيقة انما هو [illegible] متعلقة ومرتبطة [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible] وجود او موجود [illegible]
[illegible] ان الاثر والاثر الحقيقي والعلة الحقيقية [illegible] الوجود [illegible]
كما ان الوجود الحقيقي [illegible] وهو واحد كما [illegible] البراهين القاطعة فلا موثر في الوجود الا هو
في نفي الجوهرية عنه [illegible] اعلم ان عدم كونه جوهرا [illegible] الحكماء [illegible] الجوهر عندهم [illegible] الخارج كان
لا في موضوع [illegible] الجوهر عندهم جنس [illegible] او عرض عام [illegible] الواجب [illegible] وجوده عينه
وليس [illegible] سوى الوجود [illegible] عدم كونه جوهرا ولا عرضا [illegible] الجوهر
قالوا انه موجود لا في موضوع سواء كان له ماهية ام لا [illegible] اطلاق الجوهرية عليه [illegible]
اسماؤه توقيفية ولم يطلق في الشرع الجوهر عليه [illegible] على [illegible] المتكلمون فقد عرفوا
[illegible] الجوهر بالمتحيز بالذات [illegible] عدم كونه جوهرا [illegible] الاطلاق
في اثبات عدم كونه محلا للحوادث اعلم انه [illegible] العقلاء [illegible] الواجب يمتنع ان يتصف بالحادث
الموجود بعد العدم [illegible] فالوا [illegible] الكلام [illegible] سبحانه وهو حادث [illegible]
للحوادث وجوه منها ان الاتصاف بالحادث [illegible] يتصف سبحانه [illegible] من صفات الكمال [illegible]
جواز الاتصاف [illegible] سبحانه [illegible] من صفات الكمال [illegible] اتصاف الواجب
[illegible] يتصف به [illegible] من صفات الكمال [illegible] الكمال [illegible]
[illegible] الكمال [illegible] الكمال [illegible]
[illegible] الكمال [illegible] السابق [illegible]
[illegible] الكمال [illegible] يلزم [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] الحوادث [illegible] الحوادث [illegible]
[illegible] تقدم ان الواجب سبحانه [illegible] الزمان والزمانيات [illegible]
[illegible] الواجبة [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الزمانيات [illegible]

٤٨٥٠

١٧١: جامع الافكار وناقد الانظار في اثبات الواجب تعالى للمولى مهدي بن ابي ذر النراقي المتوفى (١٢٠٩) هو اكبر كتاب الفه في اثبات صفات الواجب وصفاته الثبوتية والسلبية لم يوجد له نظير في الباب يقرب من خمسة وثلاثين الف بيت فرغ منه في كاشان في ١٤-٣-١١٩٣ اوله الحمد لله الذي دل على ذاته بذاته وتجلى لخلقه ببدايع مصنوعاته ... الخ وفي آخره شكوى عن الزلزال الهائل وانهدام الابنية والمساكن والامراض الوبائية وفوت بعض ولده وفوت احد اسلافه وهجوم المصائب في الفتن الاخرى منتقصة الكتاب موجودة في مكتبة السيد محمد المشكاة استاذ جامعة طهران بخط تلميذ المصنف محمد بن الحاج طالب الطاهر آبادي فرغ منها في محرم سنة ١١٩٤ انتقالاً عن خط المصنف وبعد تاليف هذا الكتاب الف كتابه قرة العيون في الوجود والماهية كما صرح به كتب في اول القرة (الذريعة للشيخ آقا بزرگ الطهراني ج ٥ ص ١٤١-١٤٢) / اقول مراده من مكتبتنا هي المكتبة التي وقفناها على العموم وقررنا توليتها لجامعة طهران.

ولا ريب في ان الاتصاف بالحوادث تغير او كونه من صفات الربانيات [illegible] الحق والقيوم المطلق تعالى عنه علواً كبيراً
اي سبحانه صار موجداً وخالقاً للعالم بعد ما لم يكن وصار عالماً بانه وجد بعد ان كان عالماً بانه سيوجد فقد حصل فيه الخالقية ووصف العلم
وكذا انه متكلم سميع بصير ولا يتصور هذه الامور الا بوجود المخاطب والمسموع والمبصر وهي حادثة فيوجب حدوث هذه الصفات
فما قد بيناه في كيفية علمه بالاشياء المتغيرة بانحائها وجه لا يلزم التغير فيه اصلاً ولا رجع [illegible] السمع والبصر ايضاً
راجعان الى العلم واما الخالقية والتكلم فالخلق والتكلم اللذان هما من ذاته اعني القدرة على ايجاد الاشياء بالفعل
وعلى ايجاد الكلام اللفظي فلا تغير ولا حدوث فيهما واما الخلق بمعنى الايجاد الفعلي والتكلم بمعنى ايجاد الكلام اللفظي فلا
تغير ولا حدوث فيهما اصلاً واما الخلق بمعنى الايجاد الفعلي والتكلم بمعنى ايجاد الكلام بالفعل فليسا من الصفات
الفاعلة بل انهما من الاضافات المحضة والتغير فيها جائز وما يحمله التغير والحدوث الذاتي [illegible] في بعض
الصفات انما هو تغير في الاضافة بالنسبة الى الاشياء والحادث انما هو تعلق تلك الصفات والتغير والتجدد والحدوث
في التعلقات والاضافات لا مانع فيه لانه لا يلزم منه [illegible] للحوادث [illegible]
[illegible] الوجود ومحض الوجود وليس فيه [illegible] وانه ليس [illegible] من [illegible] التجزي والحلول
والاتحاد والالم واللذة المزاجية عنه [illegible] الصفات السلبية وهو آخر ما اردنا ايراده
في هذا الكتاب والحمد لله [illegible] على الاتمام والصلوة على سيد الانام وعلى عترته [illegible] والسلام ووقع اتمامه في
اول يوم من شهر ربيع الاول من سنة ١١٩٣ [illegible] النبوية وقد كان
[illegible] الهموم والاحزان و[illegible] الغموم والاشجان [illegible]
والمحن [illegible] كاشان [illegible] الزلازل
الهائلة [illegible] وانهدام جميع الابنية والمساكن [illegible]
[illegible] الاحباب [illegible] الاخلاء
[illegible] العجيبة [illegible]
بعض الاولاد [illegible] الاحزان والهموم [illegible]
الغموم [illegible] العظمى والمصيبة الكبرى [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] في اليوم [illegible]
[illegible] ربيع الثاني من السنة ١٢١١

مجلس شورای [illegible] کتابخانه ١٣٠٢

١٧١ ٤٨٥٠

[illegible]

١٢١١
٢٥
١٧

عراق و فارس گرفتی بشعر خوش حافظ

بیا که نوبت بغداد و وق